

الكتب التاريخية  
٣

# مصر الحديثة

دكتور  
جمال مجبى  
أستاذ ورئيس قسم التاريخ  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة المنيا

الناشر / منشأة  
جمال حذى وشركاه  
الاسكندرية









# مصر الحديثة

١٨٠٥ - ١٥١٧

دكتور  
جمال حجازي

أستاذ ورئيس قسم التاريخ  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاهرة

الناشر // مكتبة دار الفكر  
جمال حجازي وشركاه



## مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الأحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، في مادة وفي طريقة كتابته ، لكي تحصل في العصور الحديثة إلى عدد من المؤلفات النضجة ، والتي تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقي في الربع الثاني من القرن العشرين إهتماماً بالغا، ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك في أن ذلك كان يرجع إلى بعض إجماعات معينة نظرت لهذا التاريخ ، في العصور الحديثة ، أو اعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها إنا عن أب . وائر ذلك في تقسيم قرات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير ، أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل ما يتم في البلاد في هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة ، من أسرة محددة . ولاشك في أن هذا الاتجاه في كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى قرات تمتشى تاريخيا مع الزمن ، ولكن بما لاشك فيه أيضا هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت مجففة بمجبودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليوناً . كما أن القيم التي تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنحه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التي قد لا تسمى مع هذه القيم المحددة ، والتي يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان ما يجهله كاتب هذا التاريخ على درجة من الإهمية بالنسبة لدارس

آخر له قيم عتقة ، ربما تكون أكثر عمقا وأماله ، أو أكثر جرأة وثورية .  
ولاشك في أن هذه العوامل كانت تجعل من كتابة التاريخ بهذه الطريقة ، رغم وفرة  
الكتابة ، قاصرة وناقصة ، وتحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر في العصور الحديثة هو أنه قد  
دارت دائما فيما يمكننا أن نسميه « بالبنان القوي » أى في ذلك المجموع من  
العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم  
وأرضه ، أى دراسة الأحوال الاجتماعية ، والظواهر التي قد يتخذها دارس  
التاريخ على أنها مؤشرات تدل على اتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين .  
وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ،  
ومحاولات الوصول إلى الجذور ، والأسس التي تعتبر دعائم لهذا البنان ، الذي  
هو مصر ؛ وهذه الجذور هي الأحوال الاقتصادية وما يصيبها من تطور ، أو ما  
يلحق بها من جمود ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل السلطة . وإذا كانت بعض الكتابات  
التاريخية قد تركت الجانب السياسي أو ذلك « البنان القوي » فإنها كانت تتركه  
لكي ينزل إلى ميدان « التاريخ العسكري » ، أو التاريخ الحربي ، بما يشتمل عليه  
كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، ولامتداد حكم محدد إلى آفاق  
جديدة . ولاشك في أن إهمال الجوانب الاجتماعية ، والجذور الاقتصادية ،  
يجعل هذا البنان التاريخي مزعزعا في كتابته ، وتزيد درجة تفلقة حينما يتطور  
المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التي أثرت في كآبة التاريخ ، وبخاصة بعد  
سنة ١٩٥٢ . ذلك أن تطور القيم أجبر دارسي التاريخ الحديث على إعادة النظر  
فيها درسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة

ومشوع الترابط بين العوامل الاقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية والسياسية. وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب مقدورته، والإمكانات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يجعل القارىء يرضى عما كتب .

ولا يمكننا أن نتجاهل صفوة العمل في ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق في دور المحفوظات ، وهى كثيرة، ولزالت محتاج إلى مجهودات ضخمة، حتى تصبح مهيئة أمام الباحثين والدارسين ؛ وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الأجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا . ومع ذلك فن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع إزدياد شعورى بالمسئولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاما على أن أبدأ ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحاً جديداً فى كتابة التاريخ ، أو أنى أقدم عملاً كاملاً يصمد أمام الزمن ؛ ولكنها محاولة مغلصة ، وجدت نفسى مهيئاً ومعداً لتحمل مسئوليتها . وإلى إذ أربط بين الاوضاع الاقتصادية والإجتماعية والعوامل الإستراتيجية والسياسية ، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير يمكن لتلك الظواهر التى شاهدها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساساً لهذا التاريخ ، يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون ان ألقى اهمية القيادة بالنسبة لإتخاذ قرارات معينة، فى بعض المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه ، مع تواضعها ، الصعوبة الواضحة فى العمل

في هذا الميدان ، تمنع بعض النقاط على بعض الحروف ، وتفتح عدداً من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزاً لتبصر على العمل، وعلى الكتابة ، إذ أن الميدان يحتاج لمجهود كبير .

فيلق القارىء والفارس والباحث ، أقدم بمجودى . وعلى الله قصد السبيل .

دكتور

جهول . محبى

## « تمهيد »

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد في هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر . ورجع ذلك إلى سببين : أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذه مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها في الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة في الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما إصطلح عليه رجال التاريخ في العالم ، بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ؛ كما أن صعوبة البحث في بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث في العالم مع حركة النهضة الأوروبية ، ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين القسطنطينية في سنة ١٤٥٣ ، أو مع سقوط غرناطة في أيدي الإسبانيين في سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثاني للقرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المختلفة حتى الآن ، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلاً ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . ورغم تباين الأوضاع واختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ، وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع مآتم فيها من أحداث جسام ، تمثل في دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر في العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثماني سيظل عتيقاً وجامداً ، ويرتبط

في شكله وجوهره بمخاضة العصور الوسطى ، أكثر من إرتباطه بروح العصر الحديث . هذه هي نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج ، ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإقطاعي الذي ساد في مصر والمناطق المحيطة بها في عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفًا جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وبعدها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لملاحة مصر بحيراتها ، وعلاقتها بالعالم ولاشك في أن تحول طرق التجارة العالمية في هذا الوقت من منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسي ، ودول غرب أوروبا ، جاء عاملاً جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، في نفس الوقت الذي تغيرت فيه موازين القوى في هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلطنة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، وإستعان بهم ، كأدوات له ، وكجزء من نظامه ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودة في مصر في هذه الفترة ، تعتبر ميداناً خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الإقطاع ؛ كما أن موازنته بالنظم الإقطاعية الأخرى التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة في علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفي إختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الأضواء على إتحاماته ، ونفسر لنا بالتالي ، بعض التفسير ، ذلك النمط الإجتماعي الذي ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة ، وربما تلقى كذلك بعض الضوء . على وضعية وسائل الإنتاج عندما ، في الوقت الذي



تطورت فيه أوروبا بخطوات واسعة . ومن وسائل الانتاج نصل إلى شكل المجتمع ، ونصل منه بالنالى إلى ميدان السلطة والسياسة .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالا أحوال البؤس والفقر ، والجمل والأمراض والأوبئة ، التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالا طغيان الحكام ومحكمهم ، وإستكانة المصريين وذلمهم ، تحت ضرب السياط . وسكوتهم على الاستغلال ، وحرمانهم من السلطة ، فما لا شك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماما مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يشتر الباحث عن ثورة شبت للبع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلما زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلما تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة ، و« الولاء » للخلافة الاسلامية ، ورباط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية . من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهالى صوب السكينة والإطمئنان ، وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لأنفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام . ضد هجمات الاستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الأمر يدافعون عن « سلطتهم » وعن أقاليمهم ، واطعائهم ، وعن عييدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون . ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الأحداث ، إلى ولادة لفكرة العامة بدلا من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لإستبداله بحاكم آخر . من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قاتمة بذاتها في تاريخ مصر ، ومعرف بالحرص العثماني ، وسنمتد حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وقرب نهاية هذه الفترة ، ستزداد الأضواء المسلطة على مصر ، نتيجة لبده التفكير لدى بعض دول الغرب في إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط . ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير . وستنافس في هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا . وسيساعد هذا التنافس على زيادة الحركة في هذا الإقليم ، في نفس الوقت الذي ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات الماليك للاستقلال بمصر عن سلطة الدولة العثمانية ، مع حركة على بك الكبير . والملم هو أن هذه الحركة تمثل تنيراً جديداً بعد مرحلة السكون والخرود . ومع تطور الأحداث في العالم، ستشهد مصر مجيء الحملة الفرنسية إليها ، وستجد نفسها لجأة في مواجهة نخط جديد من الجندية ، ومن نظم الحكم ، ومن طريقة التفكير ، وطريقة العمل ؛ وستكون صدمة قاسية تكفي لإيقاظ المصريين . ولا شك في أن هذا الصدام بين النظم الانقطاعية القديمة والقوات الاستعمارية التي كانت تمثل إنتصار البورجوازية على الانقطاع في بلادها ، سيساعد على تحطيم قوى الانقطاع في مصر ، وبخاصة بعد إنتصارها عليه من الناحية الحربية ، التي تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للانقطاعيين . ولكن عوامل أخرى ، مثل إختلاف الله والدين ، والعادات والتقاليد ، وتحكم الأجانب في الوطنيين ، ستساعد على بث الروح الوطني لدى المصريين ، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد ، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة . وستؤدي هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصريين ، تشارك في ممارسة السلطة ، وبطريقة كانت قد حرمت منها من قبل . وبإضعاف النظام الانقطاعي الموجود في مصر ، في نفس الوقت الذي ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية ، تبيأت البلاد لتغيير أسامى في بنائها الاقتصادية - الاجتماعية ، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة من الاضطراب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية ، يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة ، الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر ، في سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر القوضي في سنة ١٨٠٥ ، تحت اسم « عصر الانقطاع » . وستبدأ البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها ميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الإقطاع لن ينتهي فجأة ، مادياً ومعنوياً ، ولا حتى ثقافياً ؛ ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنيان الاجتماعي في مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الأفراد قد استمروا في التفكير ، أو في معاملة النهر ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقيم إقطاعية .

\* \* \*

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يستبرق فاتحة لعهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل في محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من محكم الأتراك والماليك ؛ وكان يتمثل في أنها جاءت اليهم بمبادئ الحرية والانعام والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلا أن مجيئها قد ساعد على تبلور الشعور الطبق بين المصريين والماليك . ولقد قامت هذه الحملة بإدخال نظم جديدة ، أهمها فرض الضرائب المباشرة ، وتسجيل عقود الملكية ، وتسجيل المباني والحوائط . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات ، وبدأوا في دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الري ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية . هذا علاوة على إنشاءهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاماً على نظام الإقطاع الذي ساد في مصر ، وذلك لقصر المدة التي مكثت فيها ، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية والحروب والثورات ،

إلا أنها قلقت هذا النظام من أساسه ومهدت الطريق أمام العمليات التي قام بها محمد علي بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد علي حكم مصر بناء على رغبة الأهالي واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوىء المماليك ، ورغبتهم في التخلص منهم . ولقد قام محمد علي بإدخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الاقتصادي ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد علي على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التي حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريرز ، كما عمل على القضاء على خطر المماليك في مصر بمذبحة القلعة ومنع بذلك مساندة القوى الاستعمارية للقوى الاقتصادية الداخلية ، قبل أن يتخلى عن الإقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهّد لاختضاع الإنتاج الزراعي لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد علي خطته على مرحلتين ، في سنة ١٨٠٩ ، وفي سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائياً في سنة ١٨١٣ .

وطلب الوالي من الملتزمين كشوفاً بأرباحهم ، قدموا هذه الكشوف مملئين فنياً أصغر ربح يمكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وجرهم من كل إمتياز عاص بالالتزام ؛ أما أراضي الرسية فإنه قد أبقاها في أيدي أصحابها ، على أن تؤزل إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضي الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلاً بملكية الأراضي الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة في شئون توزيع الأراضي على صغار الفلاحين ، وعلى

أساس عملهم فيها ، دون ملائمتهم لها . وأخذت حكومة الأمير ، أو «المير» توجه الفلاح في مديريات بأكلها ، إلى زراعة محصول معين ، وفي مديريات أخرى إلى زراعة محصولات ثانية . وكانت الحكومة تقدم للبذور سلفة الفلاحين ، وتنتظر خروج المحصول لكي تشتريه منهم بمر معين . وهكذا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم في الفلاح ، وفي فرض أنواع معينة من المحاصيل ، وفي تحديد سعر المحصول ، خاصة وأنها كانت تبيع القمح إلى الفلاح في نهاية الموسم بأثمان أكثر ارتفاعاً من سعر شرائها له منه في أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلاً من أن يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، انتهى به المطاف إلى خزائن الدولة . ولكن الربح كان موجود ، وأغضب هذا النظام التجار الأجانب ، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة في نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج الزراعي ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة ، إلى أن تصبح الحكومة هي المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للإنتاج الصناعي في البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكي تسيطر على التجارة .

وتمكنت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء في إنشاء القناطر .

وأدخلت الدولة زراعة القطن في مصر ، تلك الزراعة التي أخذت أهميتها في الازدياد . وحقت الدولة من التجارة في القطن أرباحاً طائلة ، إذ أنها كانت تستخرجه من الفلاح بخمسة وبنالات القطن ، وبمجة للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والريون ، وتمكنت بما لها من أمكانيات ، من زيادة مساحة الأراضي المزروعة من مليوني فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تعتبر سراً على سياسة الاكتفاء الذاتي . فأشأت الدولة مصانع الغزل والنسيج ، بلغ عدد مصانعها ثلاثين ألفاً . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تباع قطعة القماش التي تكلفها خمسين قرشاً بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير في الوجه القبلي ؛ وإن كان نجاحها في هذه الصناعة يقل من نجاحها في صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحرفية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للأسطول ، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التي كانت لازمة لاستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلي كثيراً من إحتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هي المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة ، أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية ، وكانت تعمل ، من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التي كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصري بأبض الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأوروبيين عامة

ومن الإنجليز خاصة ، وبين هذه الأجهزة الجديدة ، المحكرة والمكررة في أيدي حكومة أودولة محمد علي . وكان هذا التضارب في المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً في وقوف رجال الأعمال البريطانيين في وجه تجربة محمد علي في مصر . وجاءت العوامل الاستراتيجية والسياسية لكي تجبر بريطانيا على عارضة محمد علي ، واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادي الذي انشأه .

وكان لتوسع مصر في الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربي ، ولتوسعها في السودان ، وتوسعها في سوريا — أكبر الأثر في أن بدأت الإمبراطورية البريطانية في اعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الإمبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الإسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والإسكندرية ، فحلب وبغداد والبصرة . أما من الناحية السياسية فإن اتحاد كل هذه الأقاليم مع مصر ، وهي عربية ، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر في المنطقة ، وتكتل حول طريقى الهند ، والتي كانت بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بها في أيدي قوات ودول منفصلة . وهكذا وضع التضارب الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها بحاربة هذه الدولة المصرية في الشرق الأدنى ، وعلى أسس اقتصادية وإستراتيجية . فبدأت بعقد معاهدة « بلطة ليان » ، أي نظام الماحل في المواني ، مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قانوناً حمياً — لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان

العثماني على إلغاء نظام الإحتكار الذي أنشأه دولة محمد علي في مصر ، وفي الإمبراطورية التي كان يحكمها . هذا من الناحية الاقتصادية . أما من الناحية الإستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت في العام التالي بإرسال حملة إحتلت صحرة عدن ، والتي كانت تعتبر المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر ، وذلك في سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمهاجمة الدولة المصرية في سوريا . وذلك عن طريق إستئثار العناصر غير الراضية في الإقليم ، وعن طريق توزيع الأموال على بعض أصدقائها من البدو ، وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصري .

وتدخلت بريطانيا في حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التي تحكم طريق الإسكندرية - القاهرة - السويس ، والقوة التي تحكم طريق بيروت الإسكندرية إلى الخليج العربي . وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القرائين التي يعمل بها في مصر هي القرائين العثمانية . فإنتهى العمل بالنظام الإحتكاري الذي أنشأه محمد علي . وكان الإنطباع قد إنتهى ، كإنتهاز نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالي في مصر ، خاصة وأن النظام السابق في عصر محمد علي كان يعمل في جوهره أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبي ورؤوس الأموال الأجنبية في البلاد ، على نمو النظام الرأسمالي الحرفي ، وفي صالح الأغنياء ، وفي توافق مع أصحاب رؤوس الأموال في كل مكان .

\* \* \*

وعليها أن نعتزف بأن تدخل محمد علي ، أو تدخل الدولة ، القضاء على نظام





وكما أثر الإنعيار على الصناعة والتجارة، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضي الزراعية، والإنتاج الزراعي. وكان محمد على قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية في مصر قبيل دخول حرب الشام، وذلك نتيجة لإحتاجة إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الإدارة، فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضي التي يمكن إستصلاحها، والتي كانت بعيدة عن العمران، وأصبحت تعرف بالإبadiات والشفالك، وأعطى هذه الأراضي من الضرائب، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها. وكانت هذه العملية أول تغيير في قاعدة ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وفي تقارب مساحة القطع الصغيرة التي كان يزرعها الفلاح. ولقد إستند أصحاب الإبadiات والشفالك إلى مرتباتهم، بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش، لإستصلاح هذه الأراضي وكان في وسعهم السير في هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم. وجاء إنبهار النظام الاحتكاري الذي أنشأه محمد على مساعداً لهم على مرة نموذجية لإستغلالهم الإقتصادي. ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدي العاملة، وتوفرها بعد تسريح الجيش، الذي إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندي، ومن إقفال المصانع ورفعت العمال. فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة، من أرض ورأس مال وأيدي عاملة، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم، وزيادة أرباحهم. ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضوموا لنظام المساومات التجارية، خاصة وأنه كان في إستطاعتهم، ككبار ملاك وكبار الموظفين في الدولة، أن يتركوا المحصول في شونهم حتى العام التالي، ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة. أما صغار الفلاحين، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم، ودون مفتش زراعي، ودون بذور توزعها الحكومة، وخضعوا لمساومات التجار. ولم يكن في وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه

للتعشيش بشئ . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ وإحطرت إلى رهن أرضه لشراء البذور والتقاوى ؛ وإنتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل في أرض الباشا المجاورة . هذا في الوقت الذى تزايدت فيه الأرباح ، ومن الأراضى والرواتب ، في أيدي كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدي صغار الفلاحين إلى أيدي الباشوات .

ومع إزدياد الثروة في أيدي الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الأرض ، علاوة على إستنادها إلى وظائفها ، أخذت في إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ؛ فقلبت أبنائها وأنشأت القصور واشترت العربات والخيول ، في الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين ، ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون كل شئ ، حتى التصرف في مصير الفلاح ، ومصير أرضه ، علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكهم في الحكومة . ووضع مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت في الانفصال عن الفلاح ، وشعرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس . ونجد من ناحية أخرى أن ابن الفلاح قد بدأ في الشعور بنفس هذا الشعور الطبقي تجاه هذه الطبقة ، وهو ابن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تعجزه على وضع قوته في خدمة هذه الطبقة الجديدة ، التى كانت تملك له الخير والشر في القرية ، وقد تساعده أو تتخذه في الحكومة أو تجاهها .

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى ، الذى أنشأه محمد على ، أكبر الأمر في بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر في مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة ، سواء أ كانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظام

المالية ، وكية ورؤوس الأموال الموجودة في السوق ، وكذلك بتعداد الأهالي ؛ وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته في الدخول إلى عمليات استثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لمصر محمد علي ، أي أواسط القرن التاسع عشر ، قد إمتازت ببدء عملية تمليك الملاحين للأراضي الزراعية ، تلك السياسة التي كان قد بدأها محمد علي ، ولقي سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التي نظمت ملكية الأراضي وحيازتها . وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً في استقرار الملكية ، وفي زيادة الدافع الشخصي للإنتاج الزراعي ، وفي قدرة المالك على الإقراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك إنقشاد البنوك والمصارف ، وتصدير أوربا لكية من رؤوس الأموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر في هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الري وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة ، فحفرت ١٢ ترعة في عصر اسماعيل ، كلفتها إثني عشر مليوناً من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وبثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب . وكانت للحرب الأهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، أثراً كبيراً في إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفي إلتجاء المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالاً بدلاً من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الأهلية في أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض

لكى يتمشى مع سياسة التوسع فى الزراعة ؛ فجاء انخفاض الأسعار لى يضعهم فى أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف . ومعظمها أجنبي . فزعت ملكية مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية .

وكان الحديرو لإسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الإستثمار الزراعى ، فأضطرب نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصاح ويشر بالنجاح فى الصعيد . وحضر فرقة الإبراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى إسماعيل مبدأ التخصص فى الإنتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار أقل من أسعار التكلفة المصرية ؛ خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فأنتهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللائم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة .

وإجتازت أوروبا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصيص وبتحسن الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالي على سرعة دورة رأس المال ، ودرجة تكديس الأرباح . ونشأ فى أوروبا اتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لإستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى فروض لشراء منتجات والمصنوعات الأوروبية ، وفى مشروعات النقل والكهرباء ، وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوروبية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوروبا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمين الأرض ، فإن جزءاً آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس . وبناء السكك الحديدية . وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت إليها مصر ، ولتى إحتاج إليها

الحديبو إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العمليات المالية والقروض لدفع التزاماته تجاه قناة السويس ، وللإفاق على المشروعات العامة ، ولتقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، وللتوسع في بناء السكك الحديدية ، وللإفاق على حملة كريت ، ولإنشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها في شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل في سنة ١٨٦٧ ، وهى أراض زراعية في الصعيد ، ولاستغلالها في زراعة قصب السكر . والواقع أن شراؤه لهذه الأراضى كان يدل على أن الحكام أنفسهم كانوا لا يزالون يبرون فيما هو بين مرحلتى الانقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاحتياجهم على الأرض ، وعائلتهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح . كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقراض لإعادة تصدير رأس المال لأمرأى يعيشون خارج مصر ، وتمتصهم علاقاتهم الشخصية مع الحديبو من المعيشة في البلاد . ولرؤنا في عصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية اضطرت إسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد إنفق على مشروعات إنشائية ، مثل شق الترع وإقامة الكبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت في مجموعها ما يقرب من أربعين مليوناً من الجنيهات ؛ ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر في وقت بلغت فيه ديونها ١٦ مليوناً ، وزادت هذه الديون في عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لا يستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبز المالىين في عهده . كما أنه استخدم جزءاً كبيراً منها في تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الانفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه

القروض على دفعات ، واضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً في إرتباك المالية المصرية ، وفي التخلل الأجنبي ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر . وكانت سبباً في عزل إسماعيل ، وتولية ابنه محمد توفيق ، وفي وقت تنهت فيه الأوضاع الطبقة والفكرية والإقتصادية في مصر .

\* \* \*

ولقد تزايد عدد السكان في مصر من  $٢\frac{1}{4}$  مليون نسمة في عصر محمد علي إلى ما يزيد على سبعة ملايين في عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، النخبة منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية المقارية للفرد عما كان عليه سابقاً . فإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء في شراء الأراضي، لوجدنا أن مساحة الأراضي التي يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت في متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الحزات الاقتصادية الناجمة عن تنهول أسعار القطن بعد إرتفاعها، وسياسة الاقتراض، وإلتجاء الفلاح إلى بنوك التسليف ، أسباباً جديدة تؤدي إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح ، بعد عصر الاحتكار ، دفعت بالمنتج المصري إلى التخصص في الزراعة، وإرتفعت نسبة الأراضي المزروعة قطناً، رغم ترمض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع في زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لاطعام أبنائها، واطعام الأجانب المقيمين فيها ، وإعتمد الفلاح على محصول القمح في طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره حتى في نوع الحبوب التي يستخدمها في خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقي والفكري بين الاثنين .

وكان إسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية، وحاول أن يسددها ، منذ

سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبثاً جديداً على كامل القلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادي ، إضطّر إسماعيل في سنة ١٨٧٥ ، أى في نفس السنة التي جاءت فيها بحثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر في قناة السويس . ومن العجيب أن يقوم في نفس السنة بعملية توسع كبرى في إفريقية ، وذلك بإرساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقيا وإلى أعالي النيل . وبما لا شك فيه أنه كان يبحث عن موارد جديدة يقوم باستغلالها في هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربي وسن العليل وريش النعام ؛ وفي الوقت الذي كان فيه مبدأ حرية التجارة مقررأ في مصر ، حاول إسماعيل أن ينشئ نظاماً إحتكارياً لهذه المواد في أقاليمها . وكانت هذه السياسة الإحتكارية ، والتي كانت لا تستند إلى قاعدة ثابتة لها في مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقلة النظام الاقتصادي في الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها في هذه الأقاليم مادام إسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الإقتصادي والإجتماعي قد ساعد على بلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ، وبين مصر والأقاليم الأخرى التي إتحدت معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقوى في التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تغيير الأوضاع القائمة ؛ فكانت الثورة المرايية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة إختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فتجد في البين تناصر الإصلاح ، وهي التي آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضمة لصفوه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم في أوروبا ، وإستندوا إلى أملاكهم



المقاربة ومصالحهم ، لكي يجالبرا بدستور يحمي البلاد من سوء تصرف الحكم المطلق ، ويحدد في نفس الوقت علاقة الحاكم بالحكوم ، وفي ظل القانون الذي يحترم مصالح كل فرد . وكل طبقة ، لقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، وإشراكهم في شئون الحكم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أى عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم . أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قاست من تحسّم الأتراك والمتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعزّت بمصيريتها ونادت بحقوق العالخين .

وكان الأستاذ الامام محمد عبده يمثل عناصر البين في الوقت الذي كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابي ومحمود سامى البارودى يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية في مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الأجنبية . كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التي تمر في مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربي لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط في مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لإضعاف المعسكر الوطني وإحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابي ومحمود سامى البارودى قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر البين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجاه ولدى المحتلين .

ولقد إمتاز عصر الإحتلال البريطاني لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ في إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الإقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعاً من الإستقرار اللام التنخص والإنتاج ، وعلى أن

يسكونا في خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا مصر النخوص في الإنتاج الزراعى . وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على مابقى في مصر من مصانع ، خاصة وأن مياصة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الأوربية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متباددة ، وبإنتاج أحسن . وكان وجود الإنجليز في مصر يشجع على النخوص في زراعة القطن ، التى كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتمنيعه في بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلمنا ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الري وحفر الترع وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم في سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد على ، كما أُنشئت قناطر أسيوط في سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسنافى في سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدئ فى إنشاء خزان أسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدى فى عملياته فى سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حصر مليار طن من المياه ، زادت بعد التعلية إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضى المزروعة فعلاً من مليون فدان إلى ١٥ مليون فدان فيما بين سنتى ١٩٠٣ ، ١٩١٢ . وزاد تحسین وسائل الري من زيادة إنتاج العedan من ٢٧ قنطار إلى ٢٥ قنطار . وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التى أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصرى على زيادة رؤوس الأموال البريطانية في مصر ، وخاصة في المعارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التى كانت تزرع المصنوعات البريطانية في مصر على زيادة تمسك بريطانيا في كمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصرى منذ سنة ١٨٨٥ ، والأذى قام على أساس استخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب

الجنيه المصرى فى السوق، الأولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه الجيدى ، والثالثة هى الجنيه الإنجليزى . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الإنجليزى ، مع رداة الجنيه الإنجليزى بالنسبة العملات الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن إشباع عمليات السوق ، جعلت الجنيه الإنجليزى هو السائد فى السوق المصرى . وجاء هذا رباطاً ثانياً يربط بين الزارع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولاشك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الإنجليزى بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التى أفتقت فيها بريطانيا كثيرآ من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر ، والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الأهلى ، بأوراق النقد التى يصدوها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفف من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الإسترلينى من الذهب .

\* \* \*

ومنعت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر ، وكانت بذلك ، وبطريق غير مباشر ، نظام حماية جمركية ، أو نظام حماية صناعية . فرضت الظروف وساعدت به على نشأة صناعة وطنية . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدة مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال .



سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإشياء مصلحة التجارة والصناعة في نفس السنة .

وعلىنا أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هي إحدى مراحل التطور الإجتماعي والاقتصادي في مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب ، وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسي . وهي تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة في بناء بلادها ، وتدعيم استقلالها ، وبطريقتها الخاصة . وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية في مصر في ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الإستقلال السياسي ، وضرورة وضع حكم دستوري للبلاد ؛ أي أنها عملت على حماية نفسها ، وإتضاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفي نفس الوقت الذي عملت فيه على ألا تدفع الضرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أي حال فقد بدأ بنك مصر إحيائه . ونزل إلى الميدان أمام بنك أجنبية ، وفروع لبنك أجنبية قوية . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ، ومحت إدارة عدد من المصريين ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة في مدة لا تتجاوز ثلاثين عاما ، وأسدى إلى البلاد خدمات جليلة ، وعمل على إستئثار جزء من المدخرات . في إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الإقتصادية في عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بإنشاء بعض مصانع الخليج والفول والنسيج ، وأصبحت الانطابان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الفول والنسيج فقد تركزت في أيدي شركة الفول الأهلية ، وشركة مصر للفول والنسيج . وأسهم بنك مصر بعد ذلك في ميادين التأمين والملاحة ومجابهة الإنمساك ، وحتى

في صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناجمة عن إستغلاله جزءاً هاماً من رأسماله المدفوع ، ومن الودائع ، في الصناعة ؛ الأمر الذي أدى إلى تحليل وإضعاف سيولة مركزه المالي ، وواجه أخطار تعرض ودائع الأفراد للضياع في حالة فشل الصناعات التي قام بإنشائها ؛ وتعرض كذلك للآزمات المالية التي كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعي ألا يترك بمفرده في الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلت الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يطنق الإفلاس . ولقد دعمته مصر وحكوماتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال في تطورها في مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ . ولقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الإنتاج بعد الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذي تسبب بدوره في زيادة الإنتاج . فآدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأوراق المالية . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لايفاف عملية إرتفاع الأسعار ، بدأت هذه الأسعار في الانخفاض ، وأدى ذلك إلى تزويج الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد في معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير في أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها . وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية في أول الأمر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على إرتفاع أسعاره داخلياً ، ولكنها اضطرت ، نتيجة للخسارة التي تكبدتها في هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً في الموسم التالي ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، وإمتعت عن

بيع مال شتره من أقطان، وسلبت عليه إقراض المزارعين ، بإنقاذها بنسك  
التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٢١ . وحينئذ وجدت الحكومة عدم جدوى  
هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد  
أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة  
النقد بمقدار ٣٠ ٪ . وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ،  
وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على  
التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد ارتبطت بالأسترلين .

وكانت هذه الأزمة الاقتصادية سبباً فى توجيه الإقتصاد صوب عدم الاعتماد  
على محصول زراعى واحد ، والسير صوب تنوع المحصول والقلعة . كما أن مصر  
قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحلج وعصر الزيتون ، والتوسع فى  
صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من  
المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولازمة لسد حاجة السوق المحلية ، بدلا من  
الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللإفادة من  
الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائماً للهبوط ، وأسعار  
المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك  
فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الإقتصاد فى مصر عما كان عليه  
الحال سابقاً ، وساهمت ، مثل غيرها فى أوروبا منذ قرن من الزمان ، على استخدام  
الأيدي العاملة ، وسرعة دورة رأس المال ، وتحقيق نوع من الادخار اللازم .

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إقطعت وسائل المواصلات بين مصر  
والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر فى الإنتاج ، وضرورة  
تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لا تكفى لسد

حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حياة تلقائي للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها سحبت من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ، وتكدست رؤوس الأموال ، في نفس الوجة الذى تكدست فيه أروسة الحكومة من الجنيئات الأسترلينية في لندن ، نظير الخدمات التى أدتها مصر لحليفها ، طبقاً لمعاهدة الشرف والتحالف . . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، في مصر ، عاملاً هاماً أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الأموال ، لم يشهد مثلاً من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء في مصر حينئذ يزيد على المليون ، في الوقت الذى لم يتجاوز فيه عدد موظفى الدولة نصف المليون . وكان الجندى يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندى البسيط ، وفي الوقت الذى لم يحل فيه متوسط راتب الموظف المصرى إلى هذا المبلغ . أى بمعنى آخر ، كانت كمية إقتضاى القوات « الحليفة » في مصر في فترة الحرب تزيد على ضعف بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ؛ هذا علاوة على ما كانت القيادة العامة البريطانية تنفقه في السوق المحلية ، نتيجة لشراؤها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية في رغاء واضح في مصر ؛ إلا أن القطاع الذى كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذي لم يكن فى وسعه مسابرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقاً لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الأزمة والضييق المالى . كل ذلك والتجارة حرة فى الأسواق .



ولقد اضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لفلاح الميثة لموظفيها بلغت ١٥٪ ، وفي الوقت الذي زادت فيه رقوس الأموال المدفوعة في السوق بنسبة ٢٠٠٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام التمويل ؛ ولكن هذا النظام أثبت عدم جدواه . نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة للأخطاء التي ارتكبت في تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد ، وكثرة الطلبات ، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة . وكل القوات المسلحة الموجودة فيها . وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية . ونتيجة لإخفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح ، والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أي أن الحكومة ساءرت عملية نمو الرأسمالية في مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك ، وحسب نظرية حرية التجارة ، وفي الوقت الذي تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذي كان قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت في حالة إنهاك واضحة ، رغم مظاهر الرخاء الموجودة في بعض القطاعات . وكانت الأراضي الزراعية غير حاضنة ببناء كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت في التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد اعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعة كانت قد تسميت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة .

وكان من الضروري الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، لضمان الحصول على الحبوب اللازمة لحبز الشعب . ولكن زيادة الثروة في السوق ، ووجود رصيد إستراتيجي للحكومة ، والأرباح التي حققتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالي ، وزيادة التوسع في الصناعة ، وفي مساحة الأراضي المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت في الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوروبية للقطن المصري . ولذلك فإن العمل قد بدأ لإستصلاح أراضي شمال الدلتا ، والتي كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً ، كما بدأ التفكير في مشروعى منخفض القطارة ووادي الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستمراره من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت في متوسطها إلى ٢١٦ فداناً لذلك الواحد في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة . وفي نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٤٠٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلث الأراضي الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بالملكيات العقارية ، كأساس ثابت للإنتاج الضروري ، وفي بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأى العام الوطنى بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات في المجتمع ،

لما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال ، وقطاع الموظفين ، الذي لم يكن قد انضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا في مجموعهم عصب الحياة في مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الاقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة في وضع لا يسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والكباري ، والترع والمصارف ، والموانئ ، التي كانت قد أنهكتها الحرب ، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الاقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهك العمل والجمل والفقر والمرض ، فلا توجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الاجتماعية ، وإن كانت الحكومة قد أخذت في تخدير الرأى العام بأنها ستتم ، وستتم دائماً ، بحاربة الفقر والجمل والمرض .

ولقد صجرت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تمسها في سياستها الداخلية ، علاوة على رقصها على السلم ، في محاولة ضرب النفوذ البريطاني بالنفوذ الأمريكى . وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها امتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة الرأى العام ، التي كانت تعمر فعلا عن الثورة ، والتي أبدت الثورة بمجرد قيامها .

\* \* \*

هذه هى الخطوط العامة لآم ما أصاب تطور الأحداث في مصر في العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة . وهى ملاحم رئيسية لتلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر أساساً يقوم عليه

« البيان الفوق » ، أو الاوذاع السياسية الموجودة في البلاد . وعلينا أن نحفظ بها واضحة في أذهاننا أثناء قراءتنا للتاريخ ، حتى يمكننا أن نربط بين البيان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التي أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذا أن مصر قد تطورت من عصر الإقطاع ، الذي إمتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة في أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير في إضعاف الإقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو في مجموعها من أن تقضى على هذا الإقطاع ، وإحتاج الأمر إلى قيادة معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعي والمنطقي خطوة إلى الامام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الإقطاع لكي تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلها رأسمالية من نوع خاص ، هو النوع الاحتكاري ، وإن كان ذلك لا ينفي عنها صفتها الرأسمالية . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبعد إنبهار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها في العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت في الملكية العقارية ، وفي الإنتاج الزراعي ، وتركزت ميدان عمل الرأسمالية المهاجرة في أيدي الأجانب . وإن الشقاق ، وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذي تمثل في الثورة العرابية . وكان الإحتلال البريطاني في مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء في ميدان الثروة العقارية والإنتاج الزراعي ، وتمت لإشراف الرأسمالية الأجنبية المتاجرة . التي كانت قوات الإحتلال البريطاني لمصر قد تركزت في البلاد للنقاع عن مصالحها .

وإذا كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدها في السنوات

الأولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت في كنف الرأسمالية الأوربية ، أو العالمية . وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالاً في مقدرات مصر إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية ، ولانشرت شعارات العدالة الاجتماعية ، في كل مكان ؛ فكانت بؤراً للثورة .

وهذه المراحل متداخلة في بعضها ، ويترك كل نظام بعض خلفائه ، أو بعض رواسبه ، في فبا يورثه المرحلة التالية . وعند إعلان الثورة في سنة ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية مهيمنة ، بقطاعها الصناعي والتجاري ؛ ولكن ذلك لا ينفى وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية المقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الإقطاع ، وتأثيرها على الأوضاع والإجهادات التي وجدت في مصر حتى في سنة ١٩٥٢ .

فن « الإقطاع » ، وهو إقطاع التزامي ، إلى « رأسمالية الدولة » وهي احتكارية ، إلى عصر الرأسمالية المقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتأخرة ، وضرورة التنوير ، سارت مصر عبر تاريخها في العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثماني ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثاني من هذا القرن ، نصل إلى تاريخ مصر في القرن العشرين ، الذي وصل إلى مرحلة الثورة .

هذه هي التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة ، وستسير في روايتها من قسم إلى قسم . ولنبدأ من البداية .



# البساتين الأفلاك

الفتح العثماني لمصر





## الفصل الأول

### نمو النظام الاقطاعى فى مصر

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربى خاصة ، تحتل مواقعا جغرافيا واستراتيجية هاما بين أقاليم وبلاد الشرق الأقصى وأقاليم وبلاد أوروبا الغرب . وساعدها ذلك على أن تتحكم فى التجارة العالمية ، وتشرى منها ، وتزايد الاموال فى أيدي أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على لزيادة أهمية الطبقة الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على امتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقة لأخطار خارجية ، لاستمرت طبقة التجار ، وهى الطبقة الوسطى ، فى نموها . ولقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زياد أهمية العناصر العسكرية ، وإلى تثبيت دعائم النظام الاقطاعى . ويمتد هذا التطور ، وبهذا الشكل ، كنسبة فى تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثله فى مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النسبة على تاريخ المنطقة بأكملها وعلى تاريخ مصر حتى الآن .

#### ١ - الموارد الخام التجارية :

لاحتياج أوروبا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم وإعطاء نكهة معينة للطعام ، ولل مواد اللازمة للعلاج ، أو كان ذلك للمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الأقصى . واحتياج الغرب إلى التوابل كالاحتياج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تنقل فى خلال العصور الوسطى عبر طريقين عرفا بهذين الاسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ؛ وهو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها إلى فارس ، ويستمر بعد ذلك عبر بلاد الهند والافنديان والافنديان أو فوق مضيق الأنابول إلى بزنطة ومنها إلى أوروبا . وكانت القوافل التي تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب ، ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثراء منها ومن التجارة التي تحملها ؛ كما كانت الدول العربية تيجي الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التي تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثاني فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحري تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة ، وحتى موانئ الصين ، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع التخليج العربي ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة فيبغداد فدمشق وحلب ، ومنها إلى الموانئ الشامية المطلة على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر ، سواء الوصول إلى السويس ومنها يريا إلى القاهرة والاسكندرية ، أو لكي تبدأ قوافل أخرى في نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانئ فلسطين الحالية . وكان العرب يعملون في هذه السفن ويعملون في القوافل التي تنقل هذه التجاره ، وعمل آلاف منهم كمحاليين وجمالين ووزاين ، وكان ذلك مورداً لرفقهم . كما أن الدولة الموجودة في هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة ، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الإنفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك في شرائها أو نقلها أو إعادة بيعها لأوروبا . ودرجوا من ذلك أرباحاً طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب في أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض أو تربية المواشي . وأثر ذلك على الطبقة الوسطى التي تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التي اعتمدت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة ، أكثر من اعتمادها بالموارد الأخرى ، وإن

ما شهده العالم العربى عامة فى هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة وعلوم منقولة عن المارسية واليونانية ليرجع أساسا إلى زيادة هذه الموارد المادية فى أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية ، وعلى حياتهم العملية والفنية .

ولقد تركزت الثروة إذا فى هذه الفترة فى أيدي الطبقة الوسطى أو المناجرة العربية ، وأثر ذلك بالتالى على نوع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربى أساسا للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من القطع انذهبية الأخرى ، التى احتاجت لبعض الوقت لظهور والانتشار فى بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب فى هذه العصور الاسلامية مع تجار المناطق والبلدان الأوربية ، وكان هذا التعامل يقع فى كل من الموانئ الشامية والموانئ المصرية . وكان صغر حجم السفن يتم نقل السلع إلى أقرب الموانئ ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانئ قريبة من بعضها ، بين الموانئ الشامية والمصرية من جهة ، وموانئ الإمارات والدوقيات الإيطالية من جهة أخرى ، وخاصة فى البندقية وجنوة ، التى كانت تبيع توزع السلع بعد ذلك على كل أوربا . وجاء عدد من التجار الأوربيين إلى الموانئ العربية وأقاموا فيها ، وأشأوا الوكالات أو الفنادق التى تسمح لهم بالمعيشة فى البلاد ، وبخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت فى أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية ، وبين السلطات العربية والاسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية ، وأعطتها شكلا منظما له أهميته ؛ وظهر أن مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية ، خاصة وأنها كانت تعود عليها بأرباح واضحة . وكانت الضرائب التى تفرضها الدولة على هذه السلع تصل فى حالات كثيرة

إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالي بالاتفاق على إداراتها وحكامها وجيوشها ،  
وحتى على العلماء والعقلاء والشعراء .

ولقد بدا وكأن منطقة الشرق الأدنى قد أخذت في التحول من نظام حكم  
يسوده الإقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامي ، واستمر مع الدولة الأموية ،  
ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وبإهتمامها بالخراج والجزية ،  
إلى نظام تزود فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظام  
الإقطاع سيترك مكانه لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة على  
الشئون العامة . وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلمهم  
النادرة ، أكثر من يجالس لكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا التحو  
الاجتماعى الاقتصادى فى شكل نوع خاص من الأدب والثقافة ظهر واضحا فى  
أثناء القرن العاشر الميلادى . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها  
أصبحت هذا التطور بنكسة عامة . وإعادة من جديد إلى نظام إقطاعى صلب  
وراسخ .

## ٢- نمو الإقطاع :

عاش الأمراء والحكام فى العالم العربى معيشة ترف وبذخ واضحة ، وصفتها  
القصص الشعبية التى روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم  
الحكام بأكداس مكدة من الدنانير ، سخرها فى الحصول على التادر والنفيس ،  
من وسائل اللهو والتسلية والترفيه . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم  
من إقتضاض حكام آخرين عليهم ، يتذعنون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون  
بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجند ، وإستقدموا لذلك عناصر  
شابة قوية فتية ، من بين الزوج والأتراك ، إشتروهم بالأموال وفى شكل سبياء

دقيق ، ودرجوم على إستخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتقة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . وكانوا يحكمون المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر ، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أساسا لثورة طبقة محاربة ، تشرى بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لأبنائها . ولذلك فهى تختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوروبا فى عصور الإقطاع . وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من إعتادها على مساحات من الارض الزراعية تحسم على أفرادها كما كان عليه الحال أوروبا الإقطاعية . والمهم هو أن هذه الفترة الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمر توليتهم وعزلهم ، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الأحداث الدولية لىك تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماما على حكم البلاد ، وعلى إقتصاديات البلاد .

وتمرضت منطقة الشرق الأدنى العربية لأخطار أجنبية ، تمثلت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لىك تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات إستثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الأخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد . وكان هذا الحاكم قد أصبح ملوكا ، أى مستوردا من الخارج ، وكانت تربيته تساعد على أن يكون من رجال السيف ، لامن رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد فى هذه الظروف دافعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته فى أجل مآلها . ولزادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الأول فى المنطقة ، فزاد إستيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم ، وأصبحوا يسيطرون على أغبرهم .

وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم في فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة ، بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . تخضعت بذلك كل من الزراعة والتجارة للحاربين ولنظرزف الحرب . وإستولت الطائفة العسكرية على كل السلطات في أبيها ، ومارستها بشكل قد يؤثر في الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الأهالي من الإحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد الأخطار الخارجية ، التي تهدد كيان البلاد . ولقد إستمرت هذه الأخطار الخارجية فترة طويلة ، إمتدت إلى ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكي يدعم النظام العسكري نفسه ، ويرسي قواعده ، ويسيطر على موارد البلاد ، ويعطي لها نفس تشيكله العام ، ويصبح بمثابة إطار عام لها .

ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة في التجارة وفي الزراعة ، فقل التماسل التجاري مع الخارج ، نتيجة لإقفال الحدود والموانئ ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما إنصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر ، ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعى ، حتى يضمنوا محصولاً أساسياً يمكنهم الإعتماد عليه في التقوين ، وفي تغذية الجنود ، وحتى في المبادلة مع غيرهم كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشددها على الإرتباط بالأرض التي يدافعون عنها ، والارتباط بالتالى بغلتها التي ينتظرونها . فأخذ التنظيم العام للإقليم نفس الشكل أو النموذج التي أخذته القوات المحاربة ، يرتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الإقتصادى الإجتماعى نظاماً إقطاعياً في شكله وفي طبيعة تكوينه ، حتى وإن اختلف عن النظام الإقطاعى الذى ساد أوروبا في نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإميازات التي حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها ، تبلوروا في شكل طبقة حاكمة متعصبة ومستغلة ، واحتفظوا للصيرى بمكانه كقناصل وطنى بسيط ، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولكنهم استوردوا لهم قيادات عسكرية أجنبية ، سواء من الماليك أو من المبيد السود ، لكي يضمنوا بقاء الوطنى فى مستوى أقل ، ولكي يضمنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

واقء تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التغيير الاقتصادى الذى بدأ بانخفاض أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد ، واستمر فى شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة فى البلاد .

### ٣- الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها وعلى أفرادها ، ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً فى مصر وفى الشام ، وينتقل من الأب إلى ابنه ؛ ولذلك فإن التسليم الصناعى كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويكون الأول ملماً بدقائق الحرفة التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى انتخاب شيخ الطائفة ، الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان التالى بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف

على الصناعات والصبيان ، ويمكنه أن يرق بالمران والخبرة ، وبعد إختبار معين ، يصبح معلماً . وأما الصبيان فكانوا يعملون في الحرف والصناعات اليدوية ويتمنون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها في يوم من الأيام ؛ وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . وإشتهرت الصناعة في ذلك العصر بالدقة والمهارة ، والوصول إلى مستوى رفيع من الإنتاج .

وكان إشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص في جمع الضرائب منها ، دون التدخل في نواحي الإنتاج الفنية . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم في أسواقهم ، إذ أن حوائثهم كانت متجاورة ، وتمثل سوقاً معيناً للتجارين مثلاً أو الحدادين ، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها في الأسواق المحلية التي تنتشر مع الموالد في الأقاليم . وكانوا يتكاملون في عملهم مع النظام التجاري ، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم . أو لتسويق مصنوعاتهم في الخارج ؛ وكانت المصنوعات المغربية والسورية تصل في هذا العصر إلى المراتى الإيطالية وإلى أوروبا ، وإلى بلاد المغرب العربي ، والأقاليم السودانية مع قوافل التجار وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف أفاد من كثرة الأموال الموجودة في أيدي الحكام الممالك . لكن يدعوا في صناعاتهم ، ويريدوا في إتقانها ، مادام الحاكم مستعداً للدفع والاعتماد . ولذلك فإن نمو النظام الإقطاعي في عصر الممالك ، سواء في مصر أو سوريا أو المجر ، لم يحكم بالتدفور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وإزدهارها وإتسارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب . وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا ، إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفاً تاماً ؛ وكان جزءاً منها



يشتمل في شكل مصنوعات وطنية . كما أن التضييق الذي واجهته طرق التجارة مع أوروبا في هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجاري بين الأقاليم الإسلامية وبعضها ، وفي اتجاه القارة الإفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتي من بلدان المغرب العربي محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم ، ومنسوجات صوفية وجلدية وفضية ؛ وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد كوسيلة للكسب وهم على طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ؛ وكثيراً ما قاموا بدورة في الأقاليم السورية قبل أن يصلوا إلى مصر ؛ وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعونها في الأقاليم التالية في طريق سفرهم . أما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى إسنا ومن دارفور إلى أسبوط ؛ وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والصمغ العربي وسن القيل ؛ وتصطبب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالانسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التي تأتي عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل ؛ وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة . وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التي تقمت من مصر أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي إزدهر في البلاد نتيجة نمو الحركة التجارية .

وإذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلاً إقطاعياً

واضحاً وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البيان السياسى الذى قام على  
الاسس الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد المالك ؟

### ٤ - حكم المالك :

إهتم الحكام والسلاطين المالك بالاحتفاظ بمقائيد الحكم فى أيديهم ودون  
أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجنب مستوردون من خارج الإقليم ،  
ولذلك فإن صلتهم بالأهالى كانت ضعيفة . ودفعم ذلك الى محاولة التشبث  
بالحكم ، والخوف من السماح بوصول أى عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف لى تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها  
وفرسا ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من إستنادها الى قوة الفكر ،  
أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا الى هذه القوة كرسيله  
يخضعون بها أنفسهم الى الإقليم ، ويننون عليها إمتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كمناصر محاربة ، وطبيعة النظامسكرى  
الذى عاشوه ، لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم فاعتمدوا  
على عملية شراء ممالك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة وبالعناصر  
المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى الى وضع نظام خاص بالمالك كطبقة  
حاكمة تسيطر على البلاد ، وفى شكل جمهورية عسكرية ، يصل الأقوى من بينهم  
الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يتمثل فى تدريب  
المالك الجدد منذ صغرهم على الاعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الاسلحة ،  
الى أن يصل الى مرحلة الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرتقى من بعد ذلك الى رتبة

البكوية ، ويصبح مسئولاً عن عدد من المالك ، وعن إدارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات المالك يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتي كانت تمثل في عدد عامله ، وفي مستوى التدريب الذي يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء المالك الجند وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم في يوم من الأيام . كما اعتمد المالك على المؤامرات كوسيلة يصلون بها إلى الحكم ، وإنزاعه من أيدي غيرهم من المالك . ومع قلة العمليات الحربية الخارجية أنصرف هم المالك إلى الحكم ، كل في إقليمه ؛ وزاد اهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض والضرائب ، كورود من موارد عيشهم ، وكوسيلة للوصول إلى الحكم . وكانوا يحكموا من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات المالك ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم ، وللاستمرار في عملية إستغلال عباد الله الصالحين .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين مبغدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التي سيطرت على البلاد ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ، أو مناقشة من أجل مشروع معين أو لإنجاز معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التي تمثل البنيان الإداري والعسكري في البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الاقتصادية العالمية ، مع إكتشاف الطرق الجديدة للتجارة ، ودخول العماليين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنيان الاقتصادي الإجتماعي ، وبالتالي إلى البنيان السياسي للبلاد .

## الفصل الثاني

### عملية التوسع العثماني

في الوقت الذي زاد فيه ضعف القوى المملوكية في مصر والشام ، تزايدت فيه قوى العثمانيين في كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما تزايدت فيه قوى فارس في عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية في أوروبا ، وإزدياد قوة الطبقة الوسطى المتاجرة في الغرب . ولقد توصل الأوروبيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى العربي ، بوصولهم إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الأدنى العربي مورداً من أهم مواردها ، في نفس الوقت الذي تعرضت فيه لعملية توسع العثمانيين ودولتهم النامية . وكان لتغيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر في الوصول إلى هذه النتائج .

#### ١ - تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شتونهما واحدة في عصر المماليك . وطلعت مسيطرة على طرق للتجارة العالمية بين الشرق والغرب ، حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تماثلت أوروبا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الإيرادات التي تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعظم من غيرها في دفع الأوروبيين إلى إرسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة في هذه الحملات باسم الصليب فإن أطباع الملوك والأمراء والفرسان

الأوربيين المادية كانت واضحة في نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك في أوروبا ، في وقت غيبة النبلاء والفرسان في الأراضي المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل في هذه الحروب ، وإستولى الملوك على أراضيهم ؛ وخرج الاقطاعيون الأوربيون من هذه الحرب ضعفاء . كما اضطر بعضهم إلى بيع أراضيهم أو رهنا . وكانت هذه الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للأنفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك في الوقت الذي زاد فيه عبءها على الاقطاعيين؛ فتضعفت الطبقة الانتاعية ونمت الطبقة الوسطى التي تزايدت الأموال في أيديها . وجاء إستخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجبة إلى الاقطاع الأوربي ، إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الاقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة ، بمدفيعتها وبناقلها ، وكان في وسع الملك وحده أن ينشئ مثل هذه الجيوش ، ويستعين في ذلك بالضرائب المباشرة التي زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوروبا ، تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربي برياً ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنفصر عليهم بحرياً . وإعتمدت هذه الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الابرة المغناطيسية والاسطرلاب والدقة المتحركة لعبور البحار . وسبحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ؛ وتطالب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كثيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية لإمكان شخصها بكميات أكبر من البضائع ؛

فجاء تقدم الوسائل المالية مكملاً لتقدم الوسائل الفنية البحرية . وظهرت البنوك وانتشرت . وبدلاً من نقل الذهب والنقطة بدأ الممولون في إيداعها لدى أحد المختصين ، والذي أصبح بالتالى مسئولاً عن خزائنه ؛ فنشأت البنوك ، والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على إنتشار الأجور ؛ وعلى إختفاء نظام الرق ، وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . ولقد إجتمعت بذلك العوامل الأساسية لازدهار الصناعات ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية في كل أوروبا ، وعاش منها آلاف من الفزارين والنساجين والصباغين .

ولقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف التعامل مع الشرق ؛ وإرتبطت أوروبا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت محتاجة إلى أن تبيع ؛ وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوروبا بذلك في عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساساً لدخولها في عصر الإستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت في أوروبا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها ؛ ولم يكن في وسعها أن تعجز إلا فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس سبباً أساسياً في الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وبحول التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها في الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثاً عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد موقع البرتغال الممتاز على توجيه أقطار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعلمهم

على استكشاف ما وراء المحيط الاطلسي . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم في شكل عسكري السيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الإلتفاف حول العالم الإسلامي للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الإفريقي الذي كانت تصل إليه قوافل التمر الآتية من السودان الغربي ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقاط مختلفة من الساحل . وواصل بارتليو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصم بلدي إلتف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندي . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى ، الذي كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الأقصى ، والتي كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فيها تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب في أمريكا ، ثم تمكن الأسبانيون من القيام بعمليات للاستقلال الزراعي في العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدبر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثرة (١) .

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى الغربي . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندي في سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم في كل مكان . ويروي لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانئ العرب على طول ساحل إفريقيا الشرقية ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا

---

(١) أنظر : الاستعمار والاستقلال والتخلف . المؤلف . دار القومية . ١٩٦٥ .

سفن العرب في كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى ، وإلى مصر والشام .

ولقد كان هجوما عنيفا على سلطنة المماليك ، وفي ميدان خلقي لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر ، رغم المفاجأة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية . وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لنكي تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم في البحر الأحمر ، وتهديدهم لموانئ الحجاز والموانئ المصرية . ولقد بذل السلطان التتوي كل ما في وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق في اليمن ؛ وإنشغلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ؛ وإنهزم الأسطول المصري أمام الأسطول البرتغالي في مياه الهند ، في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك البرتغاليين السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية . وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها (١) .

ولقد بدأ الفقر يخيّم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الأدنى . وأفر ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ؛ وأدى إلى فقرهم وإحراقهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم وشقايتهم ؛ لقد تغيرت الظروف العامة في المنطقة ، وفي الوقت الذي لم يجد فيه الفلاح متاعاً من العمل في هذه الظروف العصيبة ، حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم ، ولم يجدوا سوى الأرض والتفاح أمامهم وسيلة للإحتفاظ بما يلزمهم من موارد .

---

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية . للواء . لجنة الدراسات الإفريقية . المكتبة



فزاد العيب أضاعاً مضاعفة على الفلاح ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التملل ؛ ووبما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ، ولكنه استمر في فقرة وعجز عن مواجهة الأمراض والوبئة . ولقطعت صلكه بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم والانتهاج والاستغلال وجاء الفزو العثماني لمنطقة الشرق الأدنى لكي يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءً .

### ٢) التوسع العثماني :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثماني . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نكسو وتركز النظام الإقطاعي فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا في منطقة الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادي والعسكري للمنطقة . وجاءت طبيعياً الحكم العثماني ، وطبيعة القائمين به . وإمكاناتهم لحكم المنطقة ، سبباً جديداً يمكن إضافة إلى أسباب تدهور وتخلف المنطقة .

وكانت منطقة الشرق الأدنى تشتمل في ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسية : الأولى هي قوة الأتراك العثمانيين في البلقان وآسيا الصغرى ، والثانية هي قوة الصفويين في فارس ، والثالثة هي قوة المماليك في مصر والشام والحجاز . وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى ، وخاصة بين العثمانيين السنيين ، وبين الصفويين الشيعة . وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة في النمو ؛ وتدير على سياسة التوسع الإقليمي على حساب جيرانها . وإنجذبت أقطارهما من هضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية ، تلك الأرض المنبسطة التي

كان يسكنها العرب ؛ ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين ، الفارسية والتركية ، غير عربية ، فانها قد اتخذت الاسلام شعاراً لحركتها التوسعية . ولقد نجح القرس في الإستيلاء على بلاد الرافدين ، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة كانوا يدينون بمذهب الشيعة . فعمد العثمانيون إلى إجلائهم عن العراق ، للاحتفاظ به لأهل السنة .

استولى الصفويون على العراق في سنة ١٥٠٨ ، وفي عصر الشاه إسماعيل ، الذي أقام دولته على أنقاض الإمارات المغولية ، واتخذ المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لدولته . وجاء الأتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق ، وهزموا القوات الفارسية في موقعة جالديران سنة ١٥١٤ ، ودخلوا حاصمتهم تبريز . ولكن السلطان سليم إردت عن هذه العاصمة ، وترك بذلك الفرصة للفرس للانتعاش . ولم تكن موقعة جالديران حاسمة إلا في أنها وجهت أنظار العثمانيين صوب ضرورة السيطرة على بقية الأقاليم العربية الموجودة في الشرق الأدنى ، وبخاصة أقاليم الشام ومصر ، التي كانت تسيطر عليها الدولة المملوكية ، وتضيف إليها الحجاز ، وذلك لكي يتمتعوا بالفرس من إمكانية التوسع فيها .

والواقع أن الخلاف المذهبي لم يكن إلا ستاراً دعائياً وإعلامياً لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد العربية ، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية ؛ أي معنى آخر ، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدي الآخرين ، وبالتالي الإحتفاظ بعملية الاستغلال لأنفسهم بدلا من تركها تغيرهم . ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم ، ولم يظهروا استعداداً لتولية سلالة الرسول مسؤوليات معينة في دولتهم ، رغم تكريمهم لأماكن

تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعي ؛ وكذلك الحال مع الأتراك العثمانيين الذين كانوا من السنة دون أن يتركوا لأهل الجماعة حظ في إدارة شئونهم ؛ بل عمدوا إلى الإستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سنحت لهم .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا ومات هامة ضد القوى المسيحية في البلقان ، وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية ومن تحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الأوروبية ، التي حاولت إستعادة نفوذها في شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذي إرتبط بمصالح إقتصادية هامة . ولكن العثمانيين لم يعملوا على التمسك على الامبراطورية الفارسية ، وهي المنافسة لهم في عملية توحيد الشرق الأدنى ، بل إتهبوا صوب سوريا ومصر ، والتي كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه قوة المماليك في حرب معلنة على أشدها مع القوات البرتغالية ، التي نجحت في الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية في شرق إفريقيا ، وأقامت معازل لها على بر الزنج وفي منطقة الجنوب العربي ؛ ووصلت إلى الهند وأخذت في تهديد مصر والحجاز من البحر الأحمر . وأخيراً فإن إسبانيا كانت تواصل هجبتها في ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية في شمال إفريقيا ، وكان الأجدد بالقوى العثمانية ، التي تدعى لنفسها العمل على الدفاع عن أرض الاسلام ، أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المتعدية ، التي أغارت على بلاد المغرب الإسلامي بعد أن طردت العرب من الأندلس ؛ بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

ولقد إعتبر العثمانيون أن واجهم الأول يتلخص في الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية ؛ وإعتقدوا أنهم أقدر من السلطان

الغورى ومن دولة الممالك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها في صف واحد قوى ضد أى اعتداء أجنبي . ولستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الأدنى بأقاليمه في دولة واحدة ؛ أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدها . وكانت تحاول في حقيقة الأمر توسيع الرقعة التي كانوا يحكمونها ، وزيادة المنطقة التي كانوا يسيطرون عليها ، وزيادة إمكانيات إستغلالهم لها . وكان هذا هو السبب الأساسى في حتمية وقوع الصدام بين الدولة العثمانية الناشئة وبين دولة الممالك المهرمة .

## ٢ — تنمية الصدام مع سلطنة المماليك :

كانت هناك أسبابا عديدة ، مادية ومعنوية ، إقتصادية وإستراتيجية وسياسية ودينية ، تحتم وقوع صدام بين قوة الممالك وقوة الأتراك العثمانيين . وساعد على ذلك تهاور أقاليم الدولتين ، وظهور الاتجاه التوسعى عند العثمانيين بشكل واضح .

والواقع أن الإضطدام الذى وقع بين العثمانيين والصفويين كان أساسه يتركز حول إمتداد « مناطق النفوذ » في منطقة الشرق الأدنى . وكان معنى عبارة العثمانيين التزول من مضاب آسيا الصغرى ، إلى منطقة العراق ، وإخراجها . أو إستعادتها . من نفوذ الصفويين ، وإرجاع هؤلاء الأخيرين إلى مضبتهم من جديد . هو تطلع العثمانيين إلى منطقة السهول العربية . التي كان الجزء الأكبر والأكثر أهمية منها ، وهو الشام والحجاز ومصر ، بمثابة من مدن تعتبر عواصما للإسلام ؛ وتطلعم إلى زيادة نفوذهم في هذه المنطقة ، بأى شكل من الأشكال ، وإلى القيام باستغلالها ، مهما كانت الادعاءات . وساعد العثمانيين على

القيام بتنفيذ خططهم ذلك الاتجاه الذي كان يدفعهم دائما ، ومنذ نشأة دولتهم ، إلى التوسع باستمرار ، وفي كل اتجاه .

ولا شك في أن إعتزاز العثمانيين بقوتهم العسكرية ، وتوالي انتصاراتهم ، كان دافعا لهم صوب السيطرة على تلك المنطقة ، التي وضعت أهميتها الاقتصادية والدينية ، والتي كانت السلطة المسيطرة عليها قد أخذت في الضعف ، وتنازلت مراتها أمام قوات البرتغاليين البحرية .

أما من الناحية الاقتصادية فكان الأتراك العثمانيون يسيطرون على طرق التجارة البرية التي كانت تصل إلى آسيا الصغرى أو إلى منطقة البحر الأسود ، لكي تمر عبر بلادهم إلى مناطق غرب أوروبا ووسطها . وكانت سيطرة دولة المماليك على منطقة عبور التجارة العالمية ، من الشرق الأقصى إلى سواحل الشام ، أو عبر البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية ، يدفع العثمانيين إلى التطلع لتلك الرسوم التي كان المماليك يحصلون عليها من هذه التجارة ، ويجعلهم يتطلعون إلى تلك الثروات الضخمة التي كانوا بها يتمتعون .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فلا شك في أن السيطرة على سواحل الشام ، وسواحل مصر ، كانت مهمة بالنسبة للدولة العثمانية ، ولصالحها في هذا البحر المتوسط ، خاصة وأن هذه الدولة كانت قد بدأت منذ فترة في الاهتمام بالبحر المتوسط ، وبالمراكز الاستراتيجية والجزر الموجودة فيه .

وأما من الناحية السياسية فإن سيطرة الدولة العثمانية على المحدث الكبرى في الشام وفي مصر ، وإبتلاعها لسلطنة المماليك ، مع ما تشتمل عليه من مدن مقدسة في الحجاز وفي فلسطين ، كانت ستظهر السلطان العثماني في شكل جديد ، وبهيئة

معينة ؛ إذ أنه سيصبح رئيساً للعالم الإسلامى ، وسيطراً على أما كن حج المسيحيين  
فى فلسطين .

فإذا أضفنا إلى ذلك شعور العثمانيين بقوتهم ، وشعورهم بضعف الدولة  
المملوكية ، لوجدنا أن كل العوامل كانت تدفعهم إلى حثية الإصطدام بسلطنة  
الماليك ، كخطوة أولى للإستيلاء عليها ؛ ومهما كانت الظروف والإدعاءات .  
وجاء تطور الأحداث فى المنطقة لى يساعد على الوصول إلى هذه الختمية .

وكانت أولى هذه الظروف مرتبطة بمسألة الحرب التى وقعت بين العثمانيين  
والصفويين . ورأى العثمانيون ، بعد موقعة جالديران ، أن الموقف العسكرى قد  
ظل مائماً ، أو غير محدد ؛ وأنه من الصعب تحديده داخل إيران نفسها ، أو حتى  
داخل مناطق آسيا الصغرى . ولذلك فعلى هذا الصراع أن ينقل ميدان عملياته  
إلى المناطق التى كان فى وسع كل من الدولتين أن تتوسع فيها ، أو تنفىه لنفسها  
ففى مناطق نفوذ . وعلى هذا الأساس ينظر بعض المؤرخين إلى عملية الإصطدام  
العثماني المملوكى على أنه حلقة من حلقات الصراع العثماني الصفوى . ولكن هذه  
النظرة تتجاهل وجود قوة دفع خاصة ، شربها العثمانيون ، وسركتهم صوب  
وضع سياسة معينة تجاه السلطنة المملوكية . كما أن فكرة النزاع العثماني الصفوى  
لا يمكنها أن تغطى تلك الصعوبة التى يمثلها لإتجاه العثمانيين إلى وقف توسع القوى  
البرتغالية فى مناطق البحر الأحمر والخليج العربى .

وكانت هناك مناطق إحشكاك بين الدولة العثمانية والسلطنة المملوكية ، ما دامت  
هاتان الدولتان متجاورتان ، وما دامت قوة العثمانيين كانت قد بدأت فى الخروج  
للتوسع فى البحر المتوسط . وكان على هاتين الدولتين أن تسلكا أحد طريقتين :  
فأما التآخى والتعاون ، وبخاصة أمام الاخطار الخارجية ، ولما الإصطدام فى

حالة تضارب المصالح . والواقع أن تاريخ العلاقات المملوكية العثمانية قد إشتعل على هاتين الطريقتين ، وبدأ بالتعاون ، وإنتهى به الأمر إلى حتمية وقوع الصدام .

أما بالنسبة لإمكانية التعاون ، فإنها كانت موجودة في أول الأمر ، ونشأت نتيجة للاخطار التي مهددت الشرق الأدنى ، وتمثلت منذ البداية في غزوة تيمورلنك ، وإن كانت هزيمة بايزيد قد عطلت إمكانية وصول الدولتين إلى عقد تحالف ثابت بينهما . ثم تمثلت بعد ذلك في مسألة ظهور الخطر البرتغالي ، وهجمات من الخلف على المنطقة . ولقد طلب السلطان النورى العون والمساعدة من السلطان بايزيد الثانى ، وقدم العثمانيون هذا العون في شكل أخشاب لبناء الأسطول المملوكى ؛ وإشتراك العثمانيون إلى جانب السفن المصرية في معركة بحرية ضد سفن فرسان القديس يوحنا ، التي كان يقودها أحد البرتغاليين ، أمام سواحل الإسكندرية في سنة ١٥١٠ . وفي نفس الإنجاء تلقت القاهرة بإيتهاج وفرح أبناء إنتصار العثمانيين في أوربا ، وكانت تقيم لذلك الإحتفالات ، وتعتبرها إنتصارات للإسلام .

ولكن عوامل تضارب المصالح ، أو تعارضها ، كانت موجودة بين الدولتين . فكان إستيلاء المماليك على جزيرة قبرص ، في سنة ١٤٧٤ ، قد أثار قلق العثمانيين ، وإن كان العثمانيون لم يعطوا لهذه العملية أهمية كبيرة ؛ خاصة وأن ميادين العمليات التوسعية كانت مفتوحة أمامهم من كل ناحية ؛ وكان في وسعهم أن ينزعوا جوراً أخرى من أيدي القوى المسيحية في البحر المتوسط نفسه .

وكانت نقطة الإحتكاك الثانية ، وإذ كانت الأولى في الأهمية . هي منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، أى منطقة حدود أعلى الشام . وحدث نزاع عليها في عهد السلطان بايزيد الثانى ، وزاد من حدته إلتجاء الامهر بهم ، هنافس

بإيويد على العرش ، إلى أراضي السلطان قايتباى . فزاد التوتر بين الدولتين ، وجمعت القوات العثمانية على منطقة طرسوس ، التي كان الأمير قد إلتجأ إليها ؛ وخاف العثمانيون من أن يناوهم منها . ولكن جيوش السلطان قايتباى هزمت قوات العثمانيين ؛ وإنتهى الأمر بعقد الصلح في سنة ١٤٩١ ، بين الطرفين . وحينما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين ، لم يتخذ السلطان النورى موقفاً صريحاً من الجانبين . وكان موقفه في حقيقة الأمر في غاية الصعوبة ، خاصة ، وأنه كان في كفاح مسلح ، يرى وبحرى ، ضد البرتغاليين ؛ وكان من الصعب عليه أن يتحالف مع الصفويين ، وهم شيعة . كما كانت لسلطنته حدوداً مشتركة ، في أعلى الشام ، مع كل من الصفويين ومن العثمانيين . وكانت العلاقات قديسة بين الممالك والعثمانيين ، نتيجة لإجارة النورى لبعض الأمراء العثمانيين الذين فروا من سلطة سليم . ورد السلطان سليم على ذلك بإغلاق أسواق الرقيق في وجه الممالك ، خاصة وأنه كان في حرب مع الصفويين ، وكان يحتاج لموارد بلاهه من الرجال ؛ ولكنها كانت ضربة قوية ، وجهها للنظام المملوكي ، الذي كان يعتمد في كيانه على وصول العناصر المحاربة من هذه المناطق . وبعد ذلك منع النورى بعض الهدايا ، التي كانت مرسله من الهند ، من أن تصل إلى السلطان سليم وهكذا نجد أن هذه العلاقات كانت قد وصلت إلى مرحلة لاتتميز بالود ، في الوقت الذي ستبدأ فيه العمليات الحربية بين العثمانيين والصفويين ، أي في الوقت الذي ستزول فيه الجيوش العثمانية من مضبة آسيا الصغرى ، وتبدأ في ممارسة الزحف في المناطق السهلة من العالم العربي .

وكانت هناك إمارة تقع إلى أقصى شمال السلطنة المملوكية في الشام ، وتخضع لنفوذ النورى في مصر ، وعلى الحدود المشتركة بين العثمانيين والصفويين ؛ وهي إمارة « دولة ذو النادر » ، التي كان حاكمها هو الأمير علاء الدين . وإيماناً من النورى ، أخذت هذه الإمارة موقفاً عدائياً من العثمانيين ، في وقت حربهم



مع الصفويين . فإذا كان السلطان النورى لم يتحرك ، فإنه قد دفع بأحد التابعين له إلى إتخاذ موقف معاد العثمانيين . ورفض الأمير علاء الدين تقديم الحقن اللازمة للجيش العثماني أثناء زحفه على المناطق الفارسية ، وأدى ذلك إلى تمطل العثمانيين لبعض الوقت . ولم ينس السلطان سليم لهذا الأمر موقفه ؛ وعند عودته من الحرب ، أزال هذه الدولة من على الخريطة ، أى إبتلعها ، وضمها إلى بلاده . وكان هذا عملاً عسكرياً عدوانياً ضد دولة المماليك .

حقيقة أن الحرب لم تطل بين العثمانيين والمماليك ، ولكن تطور الحرب العثمانية الصفوية ، وضم إمارة علاء الدين ، جعلت السلطان النورى يشعر بخطورة الموقف في الشام ، وبإمكانية تحول العمليات الحربية الرئيسية العثمانية صوب أقاليمه وإجتياعهم لها ، بسرعة خاطفة ، خاصة وأنها كانت بلاداً سهلة مكتسوة . وهتم السلطان النورى في صيف سنة ١٥١٦ إلى الشام ، وكانت بية تتلخص في الدفاع عن حلب ، أولى معاقله الشمالية أمام العثمانيين . وكان وجود القوات المملوكية في الشام يدفع بالعثمانيين إلى الإستعداد بهم ، مادامت جبهتهم مع فارس كانت لا تزال مفتوحة .

## الفصل الثالث

### إستيلاء العثمانيين على سوريا

وضعت حتمية وقوع صدام مملوكي عثماني منذ الوقت الذي تهدمت فيه الجيوش المملوكية من مصر إلى سوريا ، ولكي تمنع أى اعتداء قد يقوم به العثمانيون في هذا الاتجاه . ولقد اتخذ السلطان العتورى استعدادا لهذا التقدم ، وفي ظل ظروف خاصة ، تميزت بضعف إمكانياته ، وباختلاف تكتيكه عن تكتيك العثمانيين ؛ وكذلك باختلاف واضح بين إمكانيات كل من القوتين . وكانت معركة مرج دابق نقطة تحول خطيرة في تاريخ الدولة المملوكية ، وتاريخ المنطقة عموما ، وتاريخ مصر بوجه خاص .

١ - الاستمرار :

كان هناك إختلاف واضح بين قبوة كل من السكربين المتنافسين على سيادة المنطقة . ووضع هذا الإختلاف في القيادة ، وفي القوات المسلحة ، وقوة تدريبها ، وتسليحها ، داخل كل معسكر ؛ ووضعت في درجة المرونة التي كان يتميز بها كل معسكر في حركاته حيال المعسكر الآخر .

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان سليم شابا في مقتبل العمر ، كان السلطان العتورى قد بلغ الثامنة والسبعين من عمره . وهذا الإختلاف في السن يعطينا صورة لما يمكن لكل من القائمين أن يقوم به . وكان السلطان العتورى قد حكم السلطنة المملوكية ما يقرب من خمسة عشر عاما ، وكان غليظ الجسد ، ذو كرش كبير ، وكان يلبس في أماسيه الخواتم ، وكان مترفا في ملبسه ، ومترفا في حياته ،

كل والشرب إلى درجة النهم . وفي المعسكر المواجه ، كان السلطان سليم  
ع القمامة ، واسع الصدر ، أخص العنق ، مكرفس الاكتاف ، وكان  
مستقلا على ظهر جواده ، ومع رجاله ، من البلقان إلى آسيا الصغرى ،  
في الخيام . ولا شك في أن هذا الاختلاف في طبيعة القيادة سيكون له أثرا  
جدة الالتقاء ، أو الاصطدام بين القوتين .

في الوقت الذي بلغت فيه قوات المماليك الزاخفة شمالا ما يقرب من خمسة  
رجل ، كانت قوات العثمانيين يصعب تقدير عددها . أما عن كفاءة التدريب  
في أن مصر كانت قد فقدت جزءا كبيرا من رجال قواتها المسلحة ، أو  
المماليك ، في تلك الحملات التي كانت قد أرسلتها إلى الحجاز ، وإلى اليمن ،  
يطرة البرتغاليين على جنوب الجزيرة العربية وعلى عدن . ولذلك فإن القوة  
تصعب السلطان النوري إلى الشام ستكون أقل كفاءة في تدريبها من  
ت السالفة . هذا في الوقت الذي زاد فيه تمرن العثمانيين على الحرب برزخهم  
، وبمازلتهم لقوات الشاه إسماعيل الصفوي .

علينا ألا ننسى أهمية تسليح كل من القوتين ؛ خاصة وأن الجيوش العثمانية  
يزت باستنادها إلى قوة مدفعية لها أهميتها ، في الوقت الذي إفتقر فيه المماليك  
هذا السلاح . وكان السلطان النوري يخشى من هجوم العثمانيين على بلاده ،  
لأنه كان يخشى كذلك من قيام العثمانيين بهجوم بحري على سواحل الاسكندرية  
شيد ودمياط ، وفي نفس الوقت الذي كان يخشى فيه من إمكانية وقوع هجوم  
إلى على الموانئ الحجازية ، وبخاصة على جدة . ولا شك في أن هذا التوزيع  
قوات النوري قد أثر على نقطة الصدام بينه وبين العثمانيين ؛ إذ أن النوري قد  
على تحصين المراكز البحرية الشمالية في مصر ، وسواحل الحجاز ، في الوقت

الذي كان عليه أن يتقدم فيه الدفاع عن حلب .

وفي الوقت الذي خضع فيه العثمانيون لقيادتهم خضوعاً تاماً ، كان هناك نوع من التثقل بين المماليك وقيادتهم ، كما كان هناك ما يقرب من الانفصال بين المصريين والمماليك . ولا شك في أن نظام الحكم المملوكي في أواخر هذه كان يساعد على وجود تمييز واضح بين القوات المحاربة المملوكية ، وبين الشعب . كما أن الأحوال العامة التي أحاطت بالنظام المملوكي في آخر أيامه ، وضغط الدوافع الاقتصادية ، عرقلت وسائل عمل القياصرة المملوكية ، وزادت من الانفصال الموجود بينها وبين الشعب .

وكان لتحول طرق التجارة العالمية ، مع زيادة الأعباء العسكرية ، أكبر الأثر في محاولة المماليك الضغط مالياً على المصريين . ونفس هذه الظروف قادت من سهولة حركتهم ، بعد أن تعددت أمامهم جبهات القتال ، ومن مواجهة البرتغاليين ، إلى مواجهة العثمانيين . وكانت الأرزاق قد قلت في البلاد ، وأصبح للمماليك أموال متأخرة ، كان على السلطان النجاشي أن يقوم بصرف جزء منها لهم ، قبل أن يتمكن من أن يطلب إليهم القيام بأي عمل . وكان السلطان النجاشي قد فرض الضرائب على الغلال ، وبشكل زاد من قلق الأهالي . وجاءت الأخبار من الشام بأن الحالة في غلاء شديد ، وأن هناك نقص واضح في التبن والعليق ، وأن الأهالي لم يقوموا بجمع المحصول . وكانت مساوىء النجاشي كثيرة لا تحصى ، وأحدث من أنواع المظالم ما لم يحدث . وكانت معاملته في الذهب والفضة والفوس المجدد « أحسن المعاملات ، جميعاً زغل ونحاس وغش ، لا يجعل بها يبيع ولا شراء ولا معاملة في مدة من المثل » (١) . وكانت كل البضائع غالية نتيجة لذلك .

وفى دار الضرب كانوا يصفقون النحاس والرماس جهاراً فى الذهب والفضة .  
وكان الاشرافى الذهبى إذا صفى يظهر فيه ذهباً يساوى اثنا عشر نصفاً . وكان  
النصف الفضة يتكشف فى ليلته ، ويصير من جملة الفلوس الخمر .

وعليها ألا تنسى أن سوء الأحوال الاقتصادية قد أدى إلى عدم إستتباب  
الامن . وكانت المناسر منتشرة فى البلاد ، هذا علاوة على وقوع بعض الكوارث ،  
مثل إغراق الجسر الموجود فى الفيوم ، وتأثير ذلك على هذه المنطقة . ولقد  
قدروا ثلاثين ألف دينار لإصلاح هذا الجسر من جديد .

ورغم هذه الصعوبات فقد كان على السلطان النورى أن يواجه الموقف . وكان  
عليه أن يدبر أثمان الحوم المتأخرة للمالك ، وبلغت أربعين ألف دينار . ولقد  
إضطرب السلطان النورى إلى أن يلغى الضرائب والمكوس ، التى كان قد فرضها  
على الفلاح ، وكان عليه أن يدفع متأخرات المالك ، ويعمل على إستتباب الامن  
فى البلاد ، ويضرب بيد قوية على رجال المناسر ، ويؤمن البلاد ضد هجمات  
العربان ، وقت خروجه إلى الشام . ولقد إضطرب السلطان النورى إلى أن يدفع  
المالك جزءاً من متأخراتهم ، ويجز عن دفع الباقي ؛ فإضطرب بعضهم إلى التراجع  
عن السفر معه . وكان عليه أن يعيد توزيع السلطة وقت غيابه ؛ فعين ابن أخيه ،  
طومان باي ، نائباً للقبيلة ، إلى أن يحضر ويعود من الشام . وعين جماعة من  
المالك ، ومن الشيوخ والعواجر ، فى الكشوفيات ، حتى يكتملوا مع الكشف  
لرد العربان ، ولحفظ البلاد فى غيبته .

وعليها ألا تنسى بعد ذلك أنه كان على النورى أن يواجه المناسر ،  
والإتصالات السرية التى كان العثمانيون يقومون بها بين صفوف عدد من المالك .  
وإذا كان السلطان النورى قد إحتفظ فى مصر بالأمير العثماني الصغير ، قاسم بن

أحمد بك بن بايزيد ، وهو غلام يبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة ، وكان إنشأ لآخرى  
السلطان سليم ، فإن قيمة كانت أقل بكثير من فاعلية لإتصال العثمانيين بعدد من  
أسراء المماليك .

ورغم كل هذه العوائق ، فقد كان على السلطان التنورى أن يستعد للسفر مع  
قواته ، وللافاقة-العثمانيين . « ولإجتمع السلطان بالأمراء في الميدان وأقاموا في  
ضرب مشورة بسبب ذلك إلى قريب الظهر ، فأشيع أن السلطان قال أنا أخرج  
بنفسى وأعد في حلب حتى أنظر ما يكون من أمر الصوفي وإبن عثمان ، فإن كل  
من إنصرف منهما على غريمه لابد أن يرحف على بلادنا . فانفض المجلس على أنه  
لابد من خروج تجريدة قديم بحلب وتحرس البلاد الحلبية » (١) .

وكان على السلطان أن يصطحب معه الخليفة العباسى الموجود فى مصر ،  
وكذلك القضاة ، ورجال الطرق الصوفية . وإضطرب السلطان إلى أن يقدم لهم  
الأموال حتى يستعدوا للسفر . ولا شك فى أن هذا الإستعداد كان يعنى نوعاً من  
النعبة . « فإضطربت أحوال المسكر . وإرتجحت القاهرة ، وعز وجود الخيل  
والبغال ، وصار المماليك يهاجمون الطواحين ويأخذون منها الخيول والبغال ..  
ففلقت الطواحين قاطبة ، وإمتنع الخبز من الأسواق ، وكذلك الدقيق ، ووقع  
التحط بين الناس ، وضع العوام ، وكثر الدماء ، وغلقت أسواق القماش بسبب  
المماليك ، وإختفى الصنائعية والخياطون . وإضطربت أحوال القاهرة ، وإختفى  
جماعة من التجار خوفاً من المماليك ، وإختفى طائفة من النملان خيفة السفر .  
وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة ، كل واحد يقول يارب دوحى » (٢) .

---

(١) إبن إياس : الجزء الثالث . ص . ١٥

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ١٩

ورغم كثرة الأموال التي أنفقها السلطان النورى على أمراته ، إلا أنهم وأوا  
عدم كفايتها ، خاصة وأنهم كانوا يحصلون على أكثر منها فى المناسبات الماثلة  
السابقة . فع قلة السلع والوازم فى الأسواق ، كان معظم الممالك يشعرون  
بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم . « وفرق السلطان على ممالكه الجلبان لبوس الخيل  
من حرير ملون وخود وأتراس وبدلات وما بين زنود وركب فولاذ وغير ذلك  
من آلة السلاح التي فى الزود خانه . فتراحمت عليه الممالك ، وصاروا يخطفون  
البوس الملاح بأيديهم ، ولا يرضون بالذى يفرقه السلطان عليهم ، فحصر عن  
رضاهم فى ذلك اليوم ، وكثر تنردم فى هذه الأيام إلى الغاية » (١) .

وأصدر السلطان إلى الأمراء وأمرأ بأن يسافر من يتم لاستمداده من بينهم .  
واستعد النورى لكي يصطحب معه الخليفة العباسى ، والقضاة الأربعة ، ورجال  
الطرق الصوفية ، وخلفاء السيد البدوى ، والسيد أحمد الرفاعى . واستعد النورى  
كذلك لكي يصطحب معه أعداداً كبيرة من التابعين والفراشين ، و « الطبايعين  
والزمازين والمنقرين » وبعض المفتين ، علاوة على جماعة من التجارين والحجارين ،  
وبعض القراء والوعاظ والمؤذنين .

وكان لاستعداد السلطان النورى للسفر قد أثار بعض الإنتقادات ، إذ أنه لم  
يتبع التقاليد التي كان سلاطين الممالك يحافظون عليها ، وإنتقدوه فى قلة عدد  
فرسانه ، وإنتقدوه فى غم تفتيشه نفسه على القوة المصاحبة له . وأخيراً فإن  
الخروج فى وقت الصيف ، « والشمس فى برج السرطان » ، كان يمرض جنوده  
لشدة كبيرة . ورغم كل ذلك ، فكان على النورى أن يتقدم ، ويرحف صوب  
شمال سوريا .

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٢١

## ٢- التقدم إلى سوريا :

أتم السلطان الغورى استعدادة ، وقرر بداية السير ، والتقدم إلى سوريا . وكان السلطان قد عين معه خمسة عشر أميراً في هذه الحملة ، خمسة منهم ، من « أبواب الوظائف » ، والشرة الآخرين لقيادة المحاربين ، مما يعطى فكرة عن عدد قوات المماليك المتقدمة ، وهى خمسة آلاف مقاتل ؛ وهو العدد الذى وجهه ابن إياس على أنه قوة هذه التجربة من القرائصة والجلبان وأولاد الناس (١) . وبعد خروج عدد من الأمراء على رأس رجالهم إلى سوريا ، أقام السلطان الغورى عرضاً عسكرياً للقوة والموكب الذى سيصحبه . وخرج السلطان وأمامه النفير ، فى موكب عظيم ، قل أن يتفق لسلطان غيره . وسارت فى أول الموكب ثلاثة أفيال مزينة ، وبلاها « العسكر المنصور » ، ثم الأمراء ، وأمرأ الطيلعات ، وأمرأ المشراوات ، ثم أبواب الوظائف . وحضر هذا الموكب السادة الأشراف لإخوة الشريف بركات أمير مكة ، ثم سار الأمراء المقدمون ، وبدعم السادة القضاة الأربعة ، مشايخ الإسلام ؛ وجاء بعدهم أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وهو لابس العمامة البغدادية ، وتلى ذلك الجنائب السلطانية ، من الخيول المطعمة ، ذات السروج المزركشة ، والمطرزة بخيوط الذهب والفضة . ثم مشى البعج والجامع منقطة بالحرير الأصفر ، ومشى البخورى بالمخبرة ... ثم أقبل السلطان الملك الأشرف قانصوه الغورى عن نصره ، وكان الخليفة قدامه ينحني عشرون خطوة ، وكان السلطان راكباً على فرس أشقر بصرج ذهب ... وهو لابس قباء يعلى أىض بطر زدهب على حرير أسود عريض ، قيل كان فيه خصلحات ذهب بنادقة ، وكان ذلك اليوم فى غاية الأبهة والعظمة (٢) .

(١) ابن إياس . الجزء الثالث . ص . ٣٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ٢٧



ودخل القورى في هذا المركب من باب زويلة وشق القاهرة ، فأرجحت له المدينة ، ومنحت له الناس بالنعاء ، وإسفلت له النساء بالوغاريت من الطيقان ، واستمر في ذلك المركب حتى خرج من باب النصر ، ووصل إلى الخيم بالريديانية . وسارت في نفس المركب خزان الذهب ، التي كانت كل منها تشتمل على ألف دينار ، خارجاً عن المعادن . . وكان السلطان قد أفرغ الخزان في مصر من الأموال التي كان قد جمعها من البلاد منذ أوائل سلطته إلى أن خرج في هذه التجرية . وفرغ كذلك حواصل الأخيرة ، وأخذ ما فيها من التحف وآلات السلاح الفاخرة التي كانت للملوك السابقين ، وغيرها من التحف . وحمل خزانته خمسون حملاً ، وحمل زردعائه مائة حمل . وتقرر بعد ذلك يوم الزميل . ومع خروج هذه القوة من القاهرة لم يبق في هذه المدينة من المالك القرائنة والمواجر والشيوخ والجلبان وأولاد الناس إلا نحو أثنى نفر .

وقيل لمحرك السلطان من خيم أو معسكر الريديانية ورد له خطاب من نائب حلب ، يذكر فيه أن السلطان العثاق قد أرسل رسولا يحمل خطاباً ، وأنهم قد احتفظوا بالرسول في حلب ، وأرسلوا الخطاب إلى السلطان في القاهرة . ولما فكه السلطان وقرأه ، فإذا فيه عبارة حسنة ، وألفاظ رقيقة ، منها أنه أرسل يقول له : أنت والى ، وأسألك النعاء ، وإني ما زحفت على بلاد على دولات [ أو علام الدولة ] إلا بإذنك ، وأنه كان باغياً على ، وهو الذى أثار الفتنة القديمة بين والى والسلطان قايتباى ، حتى جرى بينهما ما جرى ، وهذا كان غاية النساد في عسكتكم ، وكان قتله عين الصواب ... وأما التجار الذين يملكون المالك الجراكسة فإني مانعهم ، وإنما هم تضرروا من معاملتكم في الذهب والفضة ، فامتنعوا عن جلب المالك إليكم ، وأن البلاد التي أخذتها من على دولات أجيدها لكم ، وجميع ما يرويه ويربده السلطان فعلنه (١) .

والواقع أن السلطان إنشرح من هذا الخطاب ، وجع الامراء المقدمين وقرأ عليهم ، فاستبشروا بأمر الصلح ، والعودة إلى الأوطان عن قريب . ويعلق ابن إياس على ذلك الموقف على أنه كان في مجموعه جيلا وخلفاء من السلطان العثماني ، حتى يبلغ مقاصده . ولاشك في أن ذهاب الامراء المماليك إلى سوريا ، وهم يعتقدون في حسن نيات العثمانيين ، كان يزيد من وقع عنصر المفاجأة على نفوسهم ، وينضمهم أمام الأمر الواقع بطريقة حاسمة .

وحدث دخول السلطان النورى دمشق ، قابله الأمير سييى ، نائب الشام ، أو نائب دمشق . ودخل في موكب حافل ، وأمامه الخليفة والقضاة الأربعة ، وسائر الامراء المقدمين وأمرآء العليخانوات والمشراوات ، وأرباب الوظائف ، واجمع الكثير من العسكر والناس ؛ وزينت له مدينة دمشق ، ودقت له البشار بقلمة دمشق ، ونثر على رأسه بعض نجار الإفرنج ذهباً وفضة ، وفرش له سييى نعت حافر فرسه الشقى الحرير ، ولزدهجت عليه المماليك بسبب تار الذهب والفضة . فكاد السلطان أن يسقط عن ظهر فرسه من شدة زحمهم الناس عليه ... (١) .

وظلت دمشق مزينة سبعة أيام كاملة لقدهم هذا الموكب السعيد . وخطب قاضى القضاة فى المسجد الأموى جمعيتين متتاليتين ، وإن كان السلطان لم يحضر صلاة . وبعد ذلك رحل النورى وتوجه إلى حمص ، ثم رحل عنها وتوجه إلى حماة ؛ وهناك قابله نائبها ، جان بردى النزال ، وأقام له الولائم .

والواقع أن هذا الشكل للاستعداد ، وهذا الشكل للموكب الذى تقدم به النورى إلى الشام ، بما يشتمل عليه على مظاهر القنطرة والآية ، كان يقرب من العرض العسكرى ، أكثر من إقترابه من صورة لقوات محاربة تتخذ إستعدادها للوقوف

على الحدود ، والدفاع عن المملكة . ولا شك في أن شعورهم بإمكانية التفاهم مع العثمانيين ، وإستنادهم إلى الوقائع السالفة ، التي كانت قد حدثت في عهد السلطان قايتباي ، ستقلل من القيمة العملية لقوات المماليك ، وبصفتها قوات محاربة ، وتواجه خصماً قوياً حسن التدريب ، واسع الحيلة .

وبعد ذلك إستمر الموكب في تقدمه حتى حلب ، حيث قابله خاير بك ، نائبها . وفي هذه المدينة قابل الغوري مندوب السلطان سليم ، وهما ركن الدين ، قاضي القضاة العثماني ، وقراجا باشا ، أحد الأمراء . وعاتبهم الغوري على إستيلائهم على بلاد علاء الدولة ، وردوا عليه بأن سلطانهم قد فوضهم في عقد الصلح النهائي مع الغوري ؛ وذكروا له أنهم قد أصدروا فتوى من علماء بلادهم بقتل الشاه إسماعيل الصفوي ، وأن السلطان سليم يرغب في ألا يتدخل الغوري في النزاع القائم بينه وبين إسماعيل الصفوي ، الذي قرر أن يقطع أثره من وجه الأرض ؛ وأن هذا شرطاً أساسياً للصلح بين العثمانيين ومماليك مصر . وكان الوفد العثماني قد أحضر معه بعض الهدايا للسلطان الغوري ، وبعض أمراء المماليك ، والخليفة . وأجاب الغوري على ذلك بأن أرسل للعثمانيين كميات السكر والخلوى التي كانوا قد طلبوها ، وزودهم بخطاب إلى السلطان سليم ، يتضمن أمر الصلح بينهما . وظل الغوري وأمرائه ينتظرون رداً على جوابهم ، ولم يفكروا في أنها كانت خدعة من جانب العثمانيين .

وإنتشرت روح المسالة والصلح بين قوات المماليك ؛ وحتى خطبة الجمعة التي ألقاها قاضي القضاة كال الدين الطويل في حلب ، ركزها على معنى الصلح ، بدلا من أن يجعلها تحمل معنى الكفاح ، وترفع بذلك من الروح المعنوية ومن درجة الاستعداد عند المحاربين . وأخذ السلطان الغوري يوزع النقود على الأمراء

والمشايع والماليك . ثم إستقدم قواده ، من الامراء المتقدمين للألوف ، والنواب وأمراء القبلخانات وأمراء العشراوات ، وحلفهم على المصحف بأن يظلوا على ولائهم له ، وبألا يقنطروا به . فحلفوا كلهم ، وأقسموا على ذلك . ثم أقام الغورى عرضاً لقواته فى ميدان حلب ، وهم باللبس الكامل . وأحضر قاسم بك العثماني من حماة ، وطلع عليه ، وأشهر أمره بحلب . ولا شك فى أنه كان يرى فى إستخدامه له وسيلة يجمع بها حوله عدداً من القادة العثمانيين . ولكن سرعان ما جاءت الأنباء بأن السلطان سليم قد ألقى القبض على رسول السلطان الغورى إليه ، ووضعه فى الحديد ، رغم أنه كان يعمل إليه هدايا ثمينة ، تبلغ قيمتها أكثر من عشرة آلاف دينار .

وكانت هذه إهانة بالغة للغورى ، ومفاجأة له فى نفس الوقت ، خاصة وأنه كان قد أحسن معاملة مندوبى السلطان سليم ، وأرجعهم إليه معزيين مكرمين . وكان السلطان سليم قد أظهر لمندوب الغورى أنه سيشفقه ، وذكر له أنه يرفض الصلح ، ثم حلق له لحيته ، وأهانته إهانة بالغة . وعاد مندوب الغورى لسيده لكن يعلنه بما وقع ؛ وعلم السلطان الغورى فى نفس الوقت أن طلائع قوات العثمانيين قد زحفت ووصلت إلى حيتاب ، وملكك قلاع مالطية وهنسا وكركر وغيرها . ولما وصلت هذه الأخبار الودية إلى السلطان إضطربت أحواله وأحوال الناس وأحوال العسكر قاطبة (١) . وأصدر السلطان الغورى أوامره لأمراته نواب حلب ، والشام ، وطرابلس ، وصند ، وحمص ، وغزة ، بالحروج ؛ وصحبهم من المشاة خمسة آلاف رجل . ونادى السلطان على العسكر بالرحيل ، وأبلغهم أنه سيخرج عن قريب إلى القتال ، والذي يريده الله هو الذى يكون .

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار في الشام ، وضع فيه الأماك من معاملة الماليك ، والذي اشتغل فيه السلطان الغوري بأحوال مصر نفسها ، وبعدم استتباب الأمن في الأقاليم الحمازية مع إقتراب موسم الحج ، وفي الوقت الذي قام فيه العثمانيون ببعض الاتصالات السرية مع بعض الأمراء والنواب من الماليك ، في هذا الوقت كان على السلطان الغوري أن يواجه قوات العثمانيين .

### ٣- معركة مرج دابق :

خرج السلطان الغوري من حلب إلى جيلان ، ومنها إلى مرج دابق ، وهو المكان الذي سيشهد الموقعة . وكان السلطان يربط العسكر بنفسه ، وكان حوله أربعون مصحفاً في أكياس حرير على رؤوس جماعة من الأشراف ، ولتفخيمه خلفاء سيدي البدوي وسيدي الرفاعي والسادة الأشراف القادرية ، وكذلك القضاة الأربعة والأمراء النواب . وكان أول من اشترك في المعركة هم « الماليك القرائصة دون الماليك الجلبان ، فقاتلوا قتالاً شديداً ، هم وجماعة من النواب ، فهزموا عسكر ابن عثمان ، وكسروهم كسرة مهولة متكررة ، وأخذوا منهم سبع صناجق ، وأخذوا المكامل التي كانت على جبل ، ورماة البندق ، فهم ابن عثمان بالمهروب أو بطلب الأمان ، وقد قتل من عسكره فوق العشرة آلاف إنسان ، وكانت النضرة لعسكر مصر أولاً ، (١) .

وكانت هذه هي المرحلة الأولى ، أو الجولة الأولى ، في المعركة . وسرعان ما انتشرت الإشاعة بأن السلطان الغوري قد أمر الماليك الجلبان بعدم الدخول إلى المعركة ، وبتركهم الماليك القرائصة يقاتلون وحدهم . وأثر ذلك على سير المعركة ، إذ أن الماليك القرائصة تبطت عزيمتهم عن القتال . وبعدئذ قتل الأمير

---

(١) المرجع السابق . هـس الجزء . ص ٤٦ .

سودون العجمي، كما قتل ملك الأمراء سيي، نائب الشام، فانهزم جانب كبير من العسكر في ميمنة المماليك. ثم انهزم خاير بك، نائب حلب، وهرب، فتخطت الميسرة، وسيظهر فيما بعد أن خاير بك كان على اتصال سرى مع المماليك عند السلطان القوري، وأنه كان أول من هرب من الميدان، وأظهر الهزيمة، وأثر بذلك على الشكل العام لتوزيع القوات على خريطة العمليات.

« وصار السلطان واقفاً تحت الصنجق في نفر قليل من المماليك، فشرع ينادي يا أغوات، هذا وقت المرواة، هذا وقت النجدة، فلم يسمع له أحد قولاً، وصاروا يتسحبون من حوله وهو يقول لا فقراء ادعوا الله تبارك وتعالى بالنصر، فهذا وقت دعائكم، وصار لا يجد له معيماً ولا ناصراً، فأطلقت في قلبه جرة نار لا تطفأ، وكان ذلك اليوم شديد الحر، واعتقد بين العسكرين غبار حتى صاروا لا يرون بعضهم بعضاً. وكان نهار غضب من الله تعالى قد أنصب على عسكر مصر، وغلت أيدهم عن القتال، وغضت عنهم الأبصار... فلما اضطربت الأحوال، وتزايدت الأهرال، خاف الأعداء من الزردكاش على الصنجق السلطاني، فأنزله وطواه وأخفاه، ثم تقدم إلى السلطان وقال له... إن عسكر ابن عثمان قد أدركننا، فأبج بنفسك وأدخل إلى حلب. فلما تحقق السلطان ذلك غلبه في الحال خلط قالج، أبطل شقه، وأرخصي حنكه، فطلب ماء، فأتوه بماء في طاسة من ذهب، فشرب منه قليلاً، وألقت قرسه على أنه يهرب، فثقى خطوتين وانقلب عن القرس إلى الأرض، فأقام نحو درجة، وخرجت روضه ومات من شدة قهره، وقيل فقئت مرارته، وطلع من حلقه دم أحمر،<sup>(١)</sup>.

وبمجرد أن شاع خبر موت السلطان القوري اشتدت قوة هجمة المماليك على من كانوا حول السلطان. ولم يعلم أحد خبراً عن السلطان ولم يجد له أثر، ولم

(١) المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٤٦-٤٧.

تظهر جثته بين القتلى ، فكأن الأرض قد ابتلعت في الحال ، وداس العثمانيون معسكر الغورى بأرجل خيولهم ، بما فيه من الامتعة والأرزاق ، وداسوا أعلام الفقراء وصنائق الأمراء ، ووقع النهب في أرزاق الممالك وإمدادهم وتموينهم .

ولجأ زال ملك السلطان الغورى ، وفي معركة قصيرة نسيها : من ملابح الشمس إلى ما بعد الظهر ، ولأتمى الأمر بما أراده الله . وقتل في هذه المعركة آلاف من الجنائين ، وعدد كبير من الأمراء الممالك ، وأسر العثمانيون عدداً كبيراً من الأمراء والممالك . فكان مرج دابق جثث هرمية ، وأبدان بلا رؤوس . و جوه معفرة بالتراب ، قد تغيرت محاسنها ، وصار في ذلك المكان خيول هرمية و ، وسروج مفرقة ، وسيوف مسقطلة بذهب .... وخوز وزرديات .

وزحفت القوات العثمانية إلى مكان معسكر الغورى ، واحتلته ، واستولت على ما فيه من الاواني الفاخرة ، والأسلحة ، وغزائن المال ، والتحف . وكان انتصاراً سريعاً وحاسماً للقوات العثمانية . ولم يقع قط لاحد من سلاطين مصر مثل هذه الكائنة ، ومات تحت صنجه في يوم واحد ، وانكسر على هذا الوجه أبداً ، ولاسمع بمثل ذلك ، ونهب ماله وبركة ييد عدوه ، غير قاصوه الغورى .

ويرجع ابن عباس هذه الواقعة إلى أن الغورى وأمرائه كانوا قد إبتعدوا عن العدل والإنصاف بين مصالح المسلمين ، فرداه على أعمالهم ونياتهم ، وسلط عليهم العثمانيين . والواقع أن هناك أسباباً كثيرة أدت إلى هذه النتيجة ، بعضها غير مباشر ، ويرجع إلى طبيعة الحكم المملوكى نفسه وظله للأهالى ، وإستغلاله لهم ، وإفصاه عنهم ، وبعضها أسباباً مباشرة . تتعلق بتحركات القوات في المعركة نفسها ، وبالإمكانيات التي حصل عليها العثمانيون بين صفوف الممالك . ولاشك في أن إستخدام الغورى

للمالك القرانص وخدم ، دون المالك الجلبان كان له تأثير ؛ فزلاء الآخرين  
و لم يقاتلوا في هذه الواقعة ، ولا ظهرت لهم فروسية ، ولا جذبوا سيفاً ،  
ولا هزوا رماحاً .

وإستند العثمانيون كذلك إلى سلاح المدفعية الذي أوقع بالجيش المملوكى  
أكبر الخسائر .

ولم يتمكن الغورى من أن يفرق بين المالك الموالىن له ، والمساليك الذين  
كانوا على اتصال بالعثمانيين . وكان يشق في خاير بك ، الذى انضم علانية إلى  
حائب العثمانيين بعد الموقعة مباشرة ، ولا يشق في سبباى بك . نائب الشام الذى  
نصحه بالتخلف من الخوثة ، من أمثال خاير بك . وكان قد نصحه كذلك بأن  
يعود إلى مصر ، ويتولى هو مع أعوانه قيادة جيش المساليك . وكان سبباى بك  
قد أسسك بتلايب خاير بك في حلب ، وجره بين يدى الغورى ، وطلب إليه  
أن يقتل هذا الخائن . ولكن الغورى كان يشك في نيات سبباى ، وفى أنه كان  
يعطى في السلطنة ، وإستمع إلى نصيحة جان بردى الغزالى ، نائب حماة ، وإقنع  
بأن قتل خاير بك سيؤدى إلى تفريق كلمة المساليك ، وهم يواجهون العثمانيين .  
وهذه العلاقة بين الغورى وقواده ، أثرت على خطط سير المعركة ، وخاصة عند  
إسحاب خاير بك ، وجان بردى الغزالى ، من ميمنة الجيش ومن ميسرة .

وتعتبر موقعة مرج دابق من المواقع الفاصلة في التاريخ ، خاصة وأن نتائجها  
كانت فاتحة الأهمية بالنسبة لتاريخ المنطقة عامة . وتاريخ مصر بنوع خاص .  
وبعد قلة موارد مصر الاقتصادية ، الناتجة من تحول طرق التجارة العالمية ، وبعد  
مجهودات مصر ضد البرتغاليين في مياه المحيط الهندي ، وفي خليج عدن ، جاءت  
هذه الموقعة لكي تجبر المالك على القطع عن الجزء الأخير من منطقة حكمهم ،  
منطقة إستغلالهم ؛ للدفاع عن مصر نفسها ، وخاصة أمام سقوط القلاع الشامية



في أيدي المثنائين ، الواحدة تلو الأخرى . وكانت مرج داين نقطة تحول خطيرة بالنسبة لاستعمار النظام المملوكي ، وأثرت على البنيان السياسي والاقتصادي لمصر الحديثة .

#### ٤ — نتائج المعركة :

حاول عدد من الأمراء المماليك بعد الحزيمة مباشرة الدخول إلى حلب ، وواجهوا هناك مالم يكن في حسابهم ، فلقد « وثب عليهم أهل حلب قاطبة ، وقتلوا جماعة من المسكر ، ونهبوا سلاحهم وخيولهم ، وبروقهم ، ووضعوا أيديهم على ودايعهم التي كانت بحلب ، وجرى عليهم من أهل حلب مالم يحسر عليهم من عسكر ابن عثمان »<sup>(١)</sup> . وكشفت هذه الحادثة عن وجود ثأر بين أهل حلب وبين المماليك ، منذ قدومهم إلى مدينتهم ، فكانوا قد « نزلوا في بيوت أهل حلب غضباً ، وفسقوا في نسايتهم وأولادهم ، وحصل منهم غاية الضرر والأذية » . واضطربت بقية المماليك إلى أن تسرع بالذهاب إلى دمشق ، وهم في أسوأ حال ، واضطروا إلى البقاء هناك حتى تتكامل بقيتهم ، ويعيدوا تنظيم ما بقي من رجالهم .

ودخل السلطان سليم إلى حلب ، وتوجه إليه أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وثلاثة من القضاة ، أما الرابع فقد اتجه بسرعة إلى دمشق . وأحسن السلطان سليم مقابلة الخليفة وأنعم عليه ، وطلب إليه أن يتي معه . ولكنه وبخ القضاة الثلاثة ، وإتهمهم بأخذ الرشى على الأحكام الشرعية ويسبهم بالمال لتولي القضاء . وبسبب إرشادهم إلى الخير ، وعدم منحهم سلطانهم عن المظالم التي كانوا يوقعها بالناس ، وأهم كانوا يرون ذلك منه ولا يستنكرونه . وإستولى السلطان سليم على ما كان

(١) ابن لباس . الجزء الثالث . ص ٤٩ .

بقلمة حلب من مال وسلاح وتحف وجواهر ، وهو « مأم يره قط » ، ولا فرح به أحد من أجداده ، وإستولى كذلك على ما كان للأمراء وللإليك من أموال وخيول وغيرها . ولقد تزيت له مدينة حلب وخطب بإسمه في صلاة الجمعة ، وإرتفعت له الأصوات بالدعاء . وفي حلب ، قدم خاير بك ، وقدم نفسه للسلطان سليم ، وصار من جملة أمراءه ، ولبس زى الأتراك . وسموه خليل بك .

ولم يكن من السهل على بقية قوات المماليك أن تقف في وجه القوات العثمانية أمام دمشق أو غيرها من القلاع المملوكية . ويمكننا أن نقول أن الطريق كان قد أصبح مفتوحاً أمام العثمانيين إلى مصر ، وأنه كان من الصعب على بقية القوات المملوكية الموجودة في القاهرة أن توقف عملية التوسع العثماني ، أو ترد قوات العثمانيين عن البلاد .

ووصلت الأنباء تعلن الهزيمة ، وتبلغ بقتل الأمراء والإعيان والقضاة . فامتلات القاهرة بالصراخ والمزاء . وصار في كل حارة وزقاق وشارع حويلا وبكاء . وإرتجت القاهرة ، وضع الناس . وإضطربت الأحوال ، وكثر القيل والقال .

وبعد أن كان خروج السلطان النورى بقواته من القاهرة يزيد من إمكانيات الفوضى في البلاد ، وبخاصة أمام مظالم المماليك وتسعهم ، جاءت ألباء الهزيمة ، تعلن نهاية الدولة المملوكية وهيبتها ، وإنتشار الذعر والفوضى في كل مكان . وقام العربان بالهجوم على مناطق الشرقية ، وقام غيرهم بالهجوم على البحيرة والغربية . وأصبح على مصر ، في الوقت الذى فقدت فيه سلطانها ، والذي كان عليها أن تواجه فيه غزو القوات العثمانية لبلادها ، أن تحاول تأمين الأمانى ، وتأمين الأقاليم من الفوضى الداخلية ، ومن أعمال السلب والنهب . وحتى بقية المماليك الجلبان ، الذين كانوا في القلعة ، وهم ممالك النورى الخاصة ، ظهرت بينهم إتجاهات الفوضى ،

وحاولوا النزول الى القاهرة ، والبده في عمليات السطو ، والسلب ، والنهب ، وجيش العثمانيين يزحف على البلاد . أنه الانتيار والفوضى . وكانت هذه الحالة تنذر بالنتيجة المحتومة .

ولقد زاد السبب على كاهل الأمير طومان باى ، نائب النية ، وكان عليه عليه أن يتخذ القرارات ، وبصفته المسؤول الرسمى عن البلاد . وجاءت هزيمة مرج دابق لى تضيف الى مسؤولياته الداخلية مسئوليات عامة ، عن مصر بأكملها . وكان عليه أن يواجه الداخل ويواجه الخارج فى نفس الوقت ، ويواجهها دون أن تكون له من الوسائل مايسمح له بالتصرف .

وختمت معركة مرج دابق تاريخ الأقاليم السورية بشكل نهائى ، وأدخلتها فى عداد المناطق العثمانية . ومنذ سنة ١٥١٦ ظلت الأقاليم السورية أراض عثمانية حتى سنة ١٩١٨ . ومن سوريا ، ستقوم القوات العثمانية بالاستيلاء على مصر ، والاستيلاء على الحجاز والعين ، وستكون سوريا هى ركيزة العثمانيين كذلك فى الاستيلاء على العراق . وستتحمل الدولة العثمانية مسئولية كل المنطقة ، ومايم فيها من جمود أو تطور ، حتى أوائل القرن العشرين .

## الفصل الرابع

### استيلاء العثمانيين على مصر

وقع حجب الدفاع عن الإقليم المصرى على كامل السلطان طومان باى ، الملقب بالملك الأشرف أبرالنصر . وكان عبثا ثقيلا ، وخاصة بعد الإنهيار الذى أصاب الجبهة الملوكية فى الشام ، وعدم تمكن المماليك من إعادة تنظيم البقية الباقية من قواتهم إلا بكل صعوبة ؛ وكانت مسألة الحصول على مجندين جدد من المماليك تعتبر أمرا مستحيلا فى ذلك الوقت ؛ وكان فقد المهمات العسكرية والمدفعية فى الشام يضعف المماليك بشكل واضح . وعلينا ألا ننسى أن ضعف السلطة كان يساعد على زيادة الفوضى والاضطراب فى الإقليم المصرى ، حتى بين المماليك أنفسهم . فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الإمكانيات الاقتصادية ، وتضعف الروح المعنوية ، لوجدنا أن المعركة كانت خاسرة بالنسبة للنظام الملوكى . وعلى أى حال فقد كان على المماليك أن يدافعوا عن نظامهم ، وعن بلادهم التى يرتبطوا بها .

#### ١ - مبايعة طومان باى :

بعد أن ثبت موت السلطان النورى ، ورجع بعض الأمراء من تحريرة الشام ، تطلب الأمر إختيار أمير منهم ، يتولى السلطنة ، ويسير أمور البلاد ، ويدافع عنها ضد الغزاة العثمانيين . وكان طومان باى ، نائب النية ، أصح من غيره لتولى هذه المهمة ، خاصة وأنه كان قد سیر أمور البلاد بطريقة عادلة أثناء غيبة السلطان النورى فى الشام . « فساس الناس فى غيبة السلطان أحسن سياسة ، وكانت الناس عنه راحية ، وأطاعه العسكر الذى تخلف بمصر قاطبة » .

ولكن طومان باى تمنع عن استلام السلطة ، رغم إصرار بقية الأمراء على توليته أزمة الأمور . ولا شك فى أن طومان باى كان يعرف صعوبة الأمر ، وجسامة المسئولية ، وبشكل جمله يزهد فى تولي السلطة فى تلك الظروف . ولقد تعلل الأمير طومان باى بعلم مختلفة : « منها أن خزان بيت المال ليس فيها درهم ولا دينار ، فإذا تسلطن ما ينفق على العسكر شيئاً ؛ ومنها أن ابن عثمان ملك البلاد الشامية وهو زاحف على مصر ، وأن الأمراء لا يطاعون على الرجوع إلى السفر ثانياً ؛ ومنها أنه إذا تسلطن يندروا به ويركبوا عليه ويغلمونه من السلطنة ويرسلونه إلى السجن بشر الإسكندرية ، ولا يقونه فى السلطة إلا مدة يسيرة (١) . ولكنهم أحضروا مصحفاً ، وحلف عليه الأمراء بأنهم لن يخامروا عليه ، ولن يندروا به ، ولن يثيروا فتناً ، وأنهم سيبتعوا عن مظالم المسلمين قاطبة . وبهذا تم الاتفاق على ترشيح الأمير طومان باى للسلطنة .

وفى اليوم التالى اجتمع أمير المؤمنين يعقوب ، والد أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وصحبته هارون ، ابن الخليفة ، وعدد من القضاة ؛ وكان والد الخليفة يحمل تفويضاً عن ابنه الذى خرج إلى الشام . وبايع الأمير طومان باى بىبابة عن ولده محمد المتوكل . وتولى الأشرف طومان باى بهذه المبايعة السلطنة ، وله من العمر ما يقرب من ثمانية وثلاثين سنة . وجلس على كرسي المملكة . وقبل الأمراء له الأرض ، ودقت له البشائر بالقلعة ، ونودى باسمه فى القسامة ، وارتفعت له الأصوات بالدعاء ، وفرح كل أحد من الناس بسلطنته ؛ وكان محبباً للعوام لأنه كان لين الجانب ، قليل الانداز ، غير متكبر ولا متعجب . وخطب له فى المساجد . وأصبح سلطان المملكة .

(١) ابن الأثير : بدائع الزمور فى وقائع الممور . الطبعة الثانية . القاهرة سنة ١٩٦١

وبدأ طومان باي سلطنته باستقبال عدد من الأمراء المالك العائدين من ميدان المعركة في الشام ، وحضر منهم جان بردي النزالى نائب حاة ، ورشحه السلطان لتولى نيابة الشام . وربما كان من بينهم من يرغب في تولي السلطنة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع ، فقدموا لطومان باي فروض الطاعة والولاء . كما حضر نائب قلعة حلب ، الذى كان قد سلم هذه القلعة إلى العثمانيين من غير حرب ولا حصار . وحضر مع بعض رجاله ؛ فغضب منه طومان باي ، وأمر بالقبض عليه ، وسجنه في برج القلعة .

ونادى السلطان على المسكر بالاستعداد للمرض ، وهو المسكر الذى كان مقيماً بصبر ، ولم يخرج في تجهيزته الشام . كما نادى أيضاً بأن كل من أخذ شيئاً من نهب سلاح المسكر يقوم برده ، خاصة وأن بعض الفلاني والبيد الذين كانوا في التجهيز قد نهبوا الكثير من المال والسلاح ، وإلا فإن العقوبة ستكون هي الشنق .

وأصبح على طومان باي أن يعيد تنظيم ما بقي البلاد من قوات محاربة . فمرض المسكر ، وكتب منهم نحو ألفي مملوك ، ودين من الأمراء المقدمين الذين كانوا بصبر نحو ستة مقدمين ، وعين الأمير جان بردي النزالى باشا على المسكر ، أى قائداً عاماً للقوات ، وهذا علامة على ترشيحه لولاية نيابة الشام . ولم تكن أبناء دخول العثمانيين دمشق قد وصلت حتى ذلك الوقت إلى القاهرة ، وكانت الدولة تحاول الإحتفاظ بسلطنتها على سوريا ، وتمتد أن العثمانيين لن يمتلكوا إلا أقاليم سورية الشمالية ، وأقاليم الجزيرة .

وفي نفس الوقت قام السلطان طومان باي بإصدار الأوامر بالقبض على بعض الأمراء الذين كانوا في خدمة السلطان التتارى ، وخاصة من كان مسيطراً منهم على أمر الخزان . وكان طومان باي قد عرض هذه الخزان فوجدتها فارغة ، ليس

بها درهم ولا دينار . وزاد هذا من إظهار صعوبة مهمة السلطان الجديد ، وهو يواجه أخطار الغزو .

وسرطان ما وصلت الأنباء تعلن دخول العثمانيين دمشق ، ووصلت أنباء تثير القلق حول الحجاز . وحول حملة الهند .

أما عن دخول العثمانيين دمشق ، فقد وصلت القاهرة أنباءها بشكل مفرع ، خاصة وأن السلطان سليم كان قد قتل أمير قلعتها ، وستة وثلاثين أميراً من أمراء هذه المدينة ، علاوة على من وجهه من الرعية . وأثرت هذه الأنباء على الرأي العام ، وعلى الروح المعنوية . وأصبح الناس يقولون أنه لم يبق بعد أخذ الشام إلا أخذ مصر . وسيطر هذا الاعتقاد على المصريين ، وعول بعض الناس على الهروب إلى الصعيد . وتنكبد السلطان والأمراء والأهالي بهذا الخبر ، كما يقول ابن إياس .

ولم يتمكن طومان باي من إرسال الحمل إلى الحجاز ، وسرت إشاعة بأنه سيرسل جماعة من صكركه إلى مكة في صحبة الكسوة ؛ ولكن هذه الإشاعة لم تثبت ، ولم يخرج أحد للحج . واضطر طومان باي إلى إرسال الكسوة والصرور الموجهة لأهل مكة والمدينة عن طريق الطور والبحر ، إذ أن الطريق البري كان قد أصبح مهدداً .

وسرطان ما وردت الأنباء من الهند تعلن أن السفن التي كان السلطان التنويري قد أرسلها إلى هناك قد غرقت بما فيها من مكاحل ومدافع وآلات السلاح . كما وردت الأنباء تعلن وقوع شقاق بين الرئيس سلان ، قائد الأسطول والخلعة ، وبين الأمير حسين نائب جنته ، وتعلن أن كلا منهما توجه إلى جهة من جهات الهند ولم يعلم له خمر » (١) .

ومع هذه الصعوبات ، كان على طومان باي أن يستمد لى يواجه زحف  
العثمانيين ، وبإمكانات ضعيفة .

## ٢ - غزوة وموقعة بيساه :

استقر رأى المماليك على ضرورة خروج العسكر وتركها في غزة وحراستها ،  
إلى أن تخرج التحريدة الكبيرة إليهم في فصل الربيع .

وأعطى السلطان لكل مملوك خمسين ديناراً ، ولكنهم قاموا بردها . فاضطر  
إلى أن يدفع لكل منهم مائة دينار ، علاوة على مايقابل ثلاثة أشهر من بدل  
التنذية . وأخذ ملك الأمراء جان بردى الغزالي ، نائب الشام ، في الإستعداد  
في الريدانية ، للسفر إلى غزة . وحينما نادى السلطان على المماليك المبعينين للسفر ،  
وهم نحو ألفى مملوك ، بأن يخرجوا صحبة قائدهم ، إعترض بعضهم عليه ، وقالوا له :  
« ما نخرج ولا لسافر حتى تنفق علينا ثمن جل ، ستة أشرفية ، وتصرف لنا العليق  
والحم المنكسر » (١) . وكان يوماً مضطرباً ، فسدت فيه أحوال العسكر ، وفي  
الوقت الذى كانت فيه قوات العثمانيين تزحف صوب غزة ، والذى كان نائب  
غزة يناهى فيه بضرورة إدراكه بالعسكر قبل أن يستولى عليها العثمانيون  
« وتصبوا في خلاص البلاد » من أيديهم . فاضطر طومان باي إلى أن يصرف  
لقوات المعينة للسفر ثمن اللحم عن ثلاثة أشهر ، رغم أن الخزانة كانت خاوية .  
وكان إصرارهم على هذه المطالب ، وفي هذه الظروف ، يدل على أنهم كانوا قوات  
يزيد إقترابها من القوات المرتزقة ، وإنها كانت بعيدة عن أن تكون قوات وطنية .  
وعاشت القاهرة في ذلك الوقت فترة عصيبة من القلق ، ومضارب الألباء

---

(١) للرجع السابق . ص ١١٨



والإشاعات ، وبشكل يخفض من الروح المعنوية للماليك . فأعلن أحد الأمراء المائدين لعمر أن العثمانيين قد أرسلوا ما يقرب من خمسة آلاف فارس ، وأنهم قد أشرعوا على أخذ مدينة غزة ؛ ثم سرت الإشاعة بأن العثمانيين قد استولوا على هذه المدينة ، وأن نائب غزة قد هرب منها . فاضطربت القاهرة لهذه الأنباء ، ونادى السلطان على العسكر المعين للسفر ، والذي أخذ نفقته ، بضرورة الخروج في الحال . وسرت الإشاعة بأن السلطان سيخرج بنفسه ، وصحبته الأمراء ، وكل العسكر ، لملاقاة العثمانيين .

وكان الأمير الذي أتى بهذه الأنباء من رجال خاير بك ، نائب حلب . وكان قد أحضر معه أمير غزة وبعض رجاله مكبلين بالحديد . ولتهمهم بأنهم كاتبوا العثمانيين في أسر تسليم غزة بلامقاومة . ولكنهم إستجاروا بالسلطان ، وشرخوا له وجود خلاف بين القيادة وبين الجنود في غزة ، استغلها الأمير في الواقعة بهم . ولقد تشفع لهم كذلك القائد العام جان بردى الغزالي ، وبرأهم مانسب إليهم . فاضطر طومان باي إلى العفو عنهم . وهذا الجو من القوضى والاضطراب ، والواقعة بين الرجال والقيادة ، والتنافس بين قيادات الماليك ، وإتصال بعضهم بالعثمانيين ، كان يزيد من صعوبة الأمر لمواجهة القوات الواحفة .

ثم عرض السلطان العسكر المعين للسفر في التجربة ، « وعرض السلطان عجلات من خشب يجرها أبقار وفيها رماة بالبندق الرصاص ، فكانوا يحرقون ثلاثين صجلة أو فوق ذلك ، وعرض جمالا وفوقها مكاحل ورجال يرمون بالبندق الرصاص من المكاحل فوق ظهور الجمال ، وعرض طبولرق خشب بسبب الرماة بالشباب ، تقوى قلب العسكر في ذلك اليوم على القتال » (١).

وأظهر طومان باى أنه سيخرج بنفسه لقتال الثمانيين ، وإستحث بقية الأمراء على الخروج ، ولكنه لم يدفع لهم أية أموال ، وأمرهم بالخروج لقتال عن أنفسهم وأولادهم وأزواجهم ، إذ أن بيت المال لم يبق فيه درهم ولا دينار ، وأنه واحد منهم ، إن خرجوا خرج معهم ، وإن قعدوا قعد معهم . لإنها ضرورة الحرب ، وعليهم أن يحاربوا من أجل بلادهم وأهلهم ، ودون إشتراط ذلك بشمن نقدى .

ورغم ذلك فإن الماليك كانوا غير راضين . وإضطّر السلطان إلى أن يدفع لكل منهم خمسين ديناراً . ولكنهم رموا هذه النقود في وجهه ، وذكروا أنهم لن يسافروا حتى يأخذ كل منهم مائة دينار . ونزلوا من القلعة ، على حمية وم على غير رضى ، فحقق منهم السلطان وقام من على التكة وطلع إلى المقعد وقال : ما أقدر على مائة دينار لكل ملوك والخزائن فارغة من المال ، وإن لم ترضوا بذلك فولوا لكم من تختاروه في السلطنة وأنا أتوجه إلى مكة أو غيرها من البلاد . فوقع في ذلك اليوم بعض إضطراب ، وأشيع أن بعض الماليك قال للسلطان : ..... إن رحمت لعنة الله عليك . غرك يحيى بممل سلطانا . فسمع ذلك بأذنه منهم . وأشيع أن السلطان قال للعسكر : إمترو أخذتوا من السلطان الفورى مائة وثلاثين ديناراً ولم تقاقلوا شيئاً . وكسرتوا السلطان وأخيتوا به حتى قتل منكم قبرا . فنزل العسكر من القلعة على غير رضى ، وأشيع إثارفتنة بين العسكرة .<sup>(١)</sup> وفى اليوم التالى أحضر لهم طومان باى إبن السلطان الفورى ، وطلب إليهم أن يسألوه إن كان والده قد ترك أى شيء من المال في الخزائن ، وذكر لهم أنه سيكون أول من ييوس له الأرض إذا ما بايوسه سلطانا . وهنا انقسم الماليك قسمين : فقدر

الجلبان السفر بلا نفقة للأخذ بثأر النورى ، أما القراضة فإيهم قد أصروا على عدم السفر قبل إستلام مائة وثلاثين ديناراً لكل فرد . وأخيراً تم الأمر بالاخاق مع العسكر على أن ينق لهم السلطان خمسين ديناراً لكل مملوك ، علاوة على ثمن اللحم المنكسر ، منذ خمسة أشهر ، وكذلك ثمن العليق المنكسر . وتمت هذه المساومات فى الوقت الذى كانت القساهرة تعلم فيه ، ولو عن طريق الإشاعة ، بدخول العثمانيين مدينة غزة .

وحضرت إلى مصر جماعة من العثمانيين ذكروا أنهم قد أتوا موفدين من السلطان سليم ويحملون رسالة منه ويقال أنهم إبتعدوا عن الطريق السلطانى الذى كان جان بردى الغزالى يسيطر عليه ، ووصلوا عن طريق التيه إلى عجرو د ، ولم يشعر المصريون بهم إلا قرب المطرية ، ومعنى ذلك أنه كان فى وسع قوات العثمانيين كذلك أن تصل إلى مشارف القاهرة بسهولة ، ودون أن يعلم بها أحد . ولقد أهان الماليك هؤلاء المندوبين ، بنفس الطريقة التى كان العثمانيون قد أهانوا بها مندوب النورى إليهم . ورغم ذلك فقد كان مجيئهم ، والاخبار التى يحملونها ، تدل على شدة بطش العثمانيين وقوتهم . وذكر من رافقهم من العرب أن السلطان سليم كان قد صرح بأنه لن يرجع إلى بلاده حتى يملك مصر ، ويقتل كل من كان بها من الماليك . وأمر طومان باى بسجنهم ، وشقق بعضهم ؛ وأشيع فى القاهرة أن ما يقرب من أربعين نفرأ من العثمانيين قد حضروا مع هذا الرسول ، وأنهم قد اختفوا فى القاهرة . فصبرت الأوامر بعدم إخفاء المصريين لآى عتاقى .

وكانت رسالة السلطان سليم تتضمن كثيراً من الوعيد والتهديد ؛ وأنه قد أخذ المملكة بالسيف بعد موت السلطان النورى ، وطلب إلى طومان باى أن يحمل

له خراج مصر في كل سنة ، كما كان يحمل لخلقاء بغداد ، كما طلب إليه أن يضرب العملة في مصر باسمه ، وكذلك الخطبة ، ويكون نائباً عنه بمصر ، وله من غزوة إلى مصر ، والعثمانيين من الشام إلى القرات . وإلا فإن العثمانيين سيدخلون مصر ، ويقتلون جميع من بها الجراكسة ، « فلما قرئت هذه المطالبة على السلطان بكى وحصل له غاية الرعب ... واضطربت أحوال الديار المصرية ، وأخذ كل أحد حذره من ابن عثمان ، وقالوا : مثلما طرقتنا قصاده على حين غفلة يطرقتنا هو أيضاً على حين غفلة . فشرع الناس في تحصيل أماكن في أطراف المدينة وجواريها ليختنوا فيها إذا دخل ابن عثمان إلى مصر ، وبعض الناس عول على أنه يزل في مراكب هو وعياله وأولاده ويتوجه بهم إلى أعلا الصعيد إذا تحقق بجى ابن عثمان ، وسرت الإشاعة في ذلك الوقت بأن خاير بك قد دخل في خدمة العثمانيين ، وأنه أخذ في الانسحاب ببعض الأمراء المقدمين ، لكي يرغبهم في الدخول في طاعتهم ، وأنه يقوم بالدعاية لهم ، ويذكر لهم أنهم سيقبضون كل منهم في وطنيته ، وعلى رؤسهم ، بعد دخولهم إلى البلاد .

وفي هذا الجور المضطرب وصلت إلى القاهرة أبناء موقعة ييسان ، وهزيمة جان بردى الغزالي ، باشا السكر ، ونائب الدولة في الشام .

وكان ملك الأمراء جان بردى الغزالي قد خرج إلى التنجريدة قبيل السكر بعدة أيام ، وصارت الأمراء والعسكري يخرجون من بعده متفرقين ، وبشكل كبير . فلما أبصاروا على الغزالي ، جمع بعض العربان ، وتقدم مع بعض الأمراء إلى غزوة . وقاطعوا على عسكر ابن عثمان من طريق غير الدرب السلطاني ، وتم الالتحام في الشريعة ، بالقرب من ييسان . وكان قائد الجنود العثمانية هو ستان باشا ،

وكانت قوته كبيرة ، في الوقت الذي كانت فيه قوات جان بردى الغزالي : يطة .  
وكانت الموقعة مهولة ، وإنكسر الغزالي ومن معه من الأمراء . ولم يشج من  
عسكر مصر في هذه الحركة إلا من طال عمره . وقيل أن عماليك الغوري هم الذين  
بادروا بالحرب ، ف وقعت الموقعة الثانية .

ولقد إنتشر الذعر في القاهرة . وحتى وقت نزول طومان باى إلى الميدان ،  
قامت منجاة كبيرة في الرملة ، وسرت الاشاعة بأن الجنود العثمانيين قد وصلوا  
إلى الريدانية ... فلبس العسكر آلة الحرب وركبوا جميعاً ورجعت القاهرة . ولكنهم  
لم يمددوا في الريدانية أحداً من العثمانيين . وكانت هذه الاشاعة قد انتشرت نتيجة  
لنزول بعض العربان من الجبل ، وسيرهم صوب الريدانية ، فاعتقد من رآهم بأنهم  
كانوا من فرسان العثمانيين وعاشت القاهرة أياها دصيبة ، وهى متوترة  
الاعصاب .

ثم استقبلت القاهرة بعد ذلك بقايا قوات المماليك المنهزمة ، وهم في أسوأ حال .  
وذكروا أن العثمانيين كانوا مزودين بأرماح لها كلاليب يخطفون بها الفارس من  
على فرسه ؛ كما ذكروا أن العثمانيين كانوا مثل الجراد المنتشر لا يصعب عددهم ،  
وأنهم كانوا مزودين برماة بالبندق الرصاص على سجلات خشب ، تسحبها أبقار  
وجاهوس في أول العسكر . ولكن طومان باى فرح بعودة جان بردى الغزالي  
سائماً ، إذ أنه كان فارس الاسلام ، والقائد العام للقوات .

ثم وصلت الأنباء بعد ذلك تعلن أن سنان باشا قد أعمل السيف في رقاب  
أهل غزة ، وقتل منهم نحو ألف من الرجال والصغار ، وحتى النساء . ذلك أن  
خروج سنان باشا للاقاة جان بردى الغزالي قد تلاه إنتشار إشاعة في غزة بانتصار  
المماليك على العثمانيين ، فقام نائب غزة وجنوده بنهب معسكر العثمانيين ، وأحرقوا

غيامهم ، وقتلوا من تخلف في هذا المعسكر . وبعد عودة بنان باشا من المعركة رأى ما حدث ، وأمر بتفتيش بيوت أهل غزة ، ووجد بها بعض حوارج العثمانيين ، فأمر بحملهم بالانتقام ، وقتلوا منهم ما لا يحصى عدده ، وراح الصالح بالطالع .

وإشتد خوف الأتالي من العثمانيين ، وخاصة بعد ما قاموا به في غزة من القتل والنهب وسبي النساء وقتل الأطفال ، وبدأ العربان ورجال الهوارة يتوافدون على القاهرة . وكان طومان باي قد ألزم مشايخهم بالحضور وبإسطحاب جماعات من الفرسان الذين يتميزون بالشجاعة . وعسكروا في الجزيرة ، ثم دخلوا إلى الرملة ، وزلوا بها حتى يعرضهم السلطان في الميدان . وقد إنحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه الكسرات التي وقعت للمعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية ، وثبتت عند الناس أن دولة الاتراك قد آلت إلى الانقراض ، وأن ابن عثمان هو الذي يملك البلاد ، وصار جماعة من الملاحين إذا أتاهم قاصد من باب أستاذهم يقولون : ما نعطى خراج حتى يتبين لنا إن كانت البلاد لكم أو لابن عثمان ، فنتبى نوزن الخراج مريين . وقد اضطربت الأحوال برأ وبجراً (١).

### ٣ - الاستعداد :

أخرج طومان آت الحرب لعرضها ، وجلس في الميدان وسارت أمامه العجلات الحشوية التي كان قد صنعها للتجريدة ، فكانت عليها مائة عجلة . أو عربة ، يمر كل منها زوج من الأبقار ، وكان في كل منها مكحلة نحاس ترمى بالبندق والرصاص

---

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٣٣ .

ونزل السلطان من المقعد ، وركب وفي يده عصا ، وصار يرتب المعجل في مشيها بالميدان . ثم سار بعد المعجل مائتا رجل عملة طوارق ، نحو ألف وخمسة طارقة ، وعملة أيضا بارود ورصاص وحديد ورماح خشب . وسار أمام هذا الموكب بعض الرماة ، وهم يهتفون : الله ينصر السلطان . وإشتغل هذا الموكب على عدد من الأسماء . وعلى كثير من التجارين والحدادين . وسار الموكب من باب الميدان إلى الرملة ، ثم دخل من باب زويلة وشق وسط القاهرة . فإصططت الناس على الدكاكين بسبب الفرجة ، وكان يوما مشهودا ، وارتفعت الأصوات من الناس بالدعاء للعسكر بالنصر .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من الشام قاصدين مصر . وأشيع أن السلطان سليم قد قسم قواته إلى فرقتين ، فرقة تجيء عن طريق الدرب السلطاني ، وفرقة تجيء عن طريق التيه . فجمع طومان باي الأمراء لإتحاذ قرار ، وأشيع بين الناس أن السلطان سيخرج إلى الريمانية ، ويقيم بها . ويقسم قواته إلى قسمين : فرقة تتقدم إلى الصالحية ، وفرقة تتقدم نحو عجمود . وكان الأمراء قد قرروا أن يخرجوا إلى التجربة في أول العام الجديد ، وزادتهم هذه الأنباء اضطرابا . واستقر الرأي على أن يخرجوا إلى الريمانية .

ونادى طومان باي على المغاربة الموجودين بمصر ، بضرورة حضورهم للعرض . وطلب إليهم أن يمينوا من بينهم قوة تبلغ ألف رجل ، لكي تخرج مع التجربة . ولكنهم ردوا على السلطان بأنه ليس من عادتهم الخروج مع العسكر ، وأنهم لا يقاتلون إلا الفرنج ، ولا يقاتلون المسلمين . وأظهروا بذلك تعصبا للعثمانيين . وهدم السلطان بقتل كل مترقي يحدونه في القاهرة ، ونزلوا من القلعة على ظهر إصناق .

وخرج السلطان طومان باى وتوجه إلى الريدانية ، وبات في المعسكر هناك . ثم أخذ الأمراء المقدمون يخرجون شيئاً فشيئاً ، هم وبما ليكم ، وهم لابسين آله الحرب . ويذكر ابن إياس أن هذه التجريدة كانت أكثر عسكراً من تلك التي كانت قد خرجت مع السلطان الأورى ؛ وكان لطومان باى عزم شديد في عمل المعجلات وسبك المكاحل وعمل البندق الرصاص ، وجمع من الرماة ما لا يحصى . وفي الريدانية لإجتمع الجمع الفقير من المعسكر وهم لابسون آلة السلاح ، وقد سدوا المعناء ، وإجتمع هناك السواد الأعظم من العوام ، حتى النساء ، وقد أطلقوا الزغاريد ، وإرتفعت الأصوات للسلطان بالصر . وفرر طومان باى أن العرض السكرى سيكون بعد ثلاثة أيام في الصالحية . ولكن الأمراء منعوه من التوجه إلى الصالحية ، وذكروا له أنها لن تقع بينهم وبين العثمانيين واقعة ، إلا في الريدانية ، (١) .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من غزة ، وأن طلائع جنودهم قد وصلت إلى العريش . وإنتشر الخبر بأن طومان باى قد رسم بحمر خندق من سبيل علان إلى الجبال الأحمر وإلى آخر مزارع المطرية ، وأنه نصب على ذلك الخندق الطوايق والمكاحل معمرة فيها بالمدافع ، وصف حولها العربات الخشب التي كان قد صنعها بالقلمة . وأمر المحتسب بأن ينادى في التاهرة السوق وأرباب البضائع ، من الزبائن والحجازيين والجهانيين والعوامين بأن يتحولوا ببضائعهم إلى المعسكر الذي أنشئ عند تربة العادل ، وينتشوا هناك سوقاً ، يبيعون فيه الجنود . ثم أشيع أن السلطان قد إهتم بعمل حائط يستر بها على المكاحل التي نصبها في الريدانية ، وأشيع أن السلطان كان يحمل بنفسه الحجارة مع البنائين .

---

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص . ١٣٩ .



م ترادفت الأنباء بوصول العثمانيين إلى قطيا ، ثم عن وصولهم إلى بليس .  
وبعض الماليك عن بعض الرجال من جماعة خاير بك ، نائب حلب الذي كان  
قد انضم إلى العثمانيين . وكانوا يحملون بعض الرسائل من سيدهم إلى بعض الأمراء  
المقدمين بمصر . وأشيع أن العثمانيين نادوا بالأمان على أهالي بليس عند دخولهم  
إليها . وحاول طومان باي أن يخرج بالأسكر ويلاقيهم هناك ؛ ولكن الأمراء لم  
يكتفوا بذلك ، ولو لاقاهم من هناك لكان عين السواب . فإن خيولهم كانت  
قد بطلت من الجوع . وكان غالب أسكر ابن عثمان مشاة على أقدامهم من حين خرج  
من الشام ، وهم في غاية التعب ، فربما كان يكسروهم قبل أن يدخلوا إلى الخانكة  
ويجهدوا العليق والمأكل والمشرب والراحة من التعب ، فلم يتفق السلطان أن يلاقيهم  
من هناك ، حتى يتمكنوا من الدخول إلى الخانكة . وأمر طومان باي الجنود بأن  
يبيتوا أمام المعسكر ، وهم على ظهور خيولهم ، لا يبنون آلة الحرب ،  
ولا ينامون إلا بالنوبة ، خوفاً من هجمة ليلية قد يقوم بها العثمانيون . وكان  
الرصع قد تملك قلوب الماليك من مجيء العثمانيين .

وفي اليوم التالي وصلت الأنباء بوصول العثمانيين إلى بركة الحاج ، فأضطربت  
أحوال أسكر مصر . وأغلقت أبواب القاهرة ، وتعطلت الطواحين ، وقل الدقيق  
والخبز من الأسواق . وركب طومان باي وسائر الأمراء والماليك ، واجتمع  
من العساكر من الماليك السلطانية وماليك الأمراء والبراب نحو عشرين ألف  
فارس ، ودقت الطبول والزمر سحراً ، وصار السلطان طومان باي راكباً  
بنفسه وهو يرتب الأمراء على قدر منازلهم . وصف الأسكر من الجبل الأحمر إلى  
غيطان المطرية ، فاجتمع هناك الجميع للتفكير .

وكان طومان باي قد حصن المعسكر بالمكاحل والمدافع ، وحصن هناك الطوارق ،

وصنع عليها تماثيل من الخشب . وجعل خلف المكاحل نحو ألف رجل ، وعليها زكايب فيها عتيق ، وجع الأبقار لجر العجلات . وكان يعتقد أن القتال سيطول بينه وبين العثمانيين ، وأن الحصار سيستمر لمدة طويلة . وبعد أن وصل العثمانيون إلى بركة الحاج ، لم يحسر طومان باي على أن يتوجه إليهم . وبقي في مواقفه ، الدافع عن القاهرة ، وعلى طول ذلك الموقع الممتد من جبل المقطم إلى شمال شرق القاهرة .

#### ٤ - موقعة الميرانية :

بدأ العثمانيون بالرحف ، ووصلت طلائعهم إلى الجبل الأحمر ، و فلما بلغ السلطان طومان باي ذلك زعم النهر في الرطاق ونادى السلطان العسكر بالخروج إلى قتال عسكر ابن عثمان ، فركب الأمراء لقتلهم ودفعوا الطبول حرباً ، وركب العسكر قاذبة حتى سد النضاد ، وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد للتشر ، وهم السواد الأعظم ، فلاقى الجيشان في أوائل الريدانية ، فكان بين الفريقين وقعة مهولة يطول شرحها ، أعظم من الوقعة التي كانت في مرج دابق .<sup>(١)</sup> وقتل من العثمانيين وأمرائهم وجنودهم جماعة كثيرة ، وصارت الجثث تملأ الأرض في المنطقة المجاورة للجبل الأحمر .

و ثم أن العثمانية تحايروا وجاموا أفواجاً أفواجاً ، ثم انفصوا فرقتين ، فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر ، وفرقة جاءت للعسكر عند الرطاق بالريدانية . فطر شوهم بالبندق الرصاص ، وقتل من عسكر مصر ما لا يحصى عددهم ، وقتل من الأمراء المتقدمين جماعة ... فلم تكن الاساعة بسيرة مقدار خمس درجات حتى لا تكسر عسكر مصر وولى مدبراً ، وتمت طعم الكسرة . فثبت بعد الكسرة السلطان طومان باي نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه في نفر قليل من العبيد

(١) ابن أبي العز ، الجزء الخامس ، ص ١٤٥ .

الرامة والماليك السلحدارية ، فقتل من عسكر ابن عثمان مالا يحصى عددها .  
فلما تكاثرت عليه العثائية ، ورأى العسكر قد قل من حوله ، خاف على نفسه أن  
يقبضوا عليه ، فطوى الصنق السلطاني ، وولى وإختفى ، وقيل أنه توجه إلى  
محوطرا ، وهذه ثالث كسرة وقعت لمسكر مصر .

« وأما القردة العثمانية التي توجهت من تحت الجبل الأحمر ، فإنها نزلت  
على الرطاق السلطاني ، وحلّى وطاق الامراء والعسكر ، فنهبوا كل ما كان  
فيه من قاش وسلاح وخيام وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك . ثم نهبوا المكاحل  
التي نصبها السلطان هناك ، ونهبوا تلك الطوارق والتسائيد الخشب والهربات التي  
تعصب عليهم السلطان . . . . ونهبوا البارود الذي كان هناك ، ولم يبقوا بالوطاق  
شيئا ، لا قليلا ولا كثيرا » (١) .

وبعد هرب السلطان ، ونهب الرطاق ، دخلت جماعة من العثمانيين إلى القاهرة ،  
وملكوها بالسيف عنوة . وتوجهت جماعة منهم إلى المقصرة ، وأحرقوا بابها ،  
وأخرجوا من كان بها من المخابيس . وكانت بها جماعة من العثمانيين سجنهم هناك  
طويلا ، بآى وقت خروجه للريداية . كما أطلقوا من كان في سجن الديلم والرجبة  
والقاعة . ثم توجه العثمانيون إلى بيوت الامراء ، ونهبوها . ثم دخلوا إلى  
الطواحين ، واستولوا على ما كان بها من بقال . كما أخذوا عدة  
جمال من السقاين . وكان للعثمانيون بنهزين كل ما يلوح لهم ، وأخذوا ينظفون  
الصبيان المرد والعبيد السود ؛ واستمر النهب إلى ما بعد المغرب . كما توجهوا  
إلى شون الغلال التي بمصر وبولاق ونهبوها ، وهذه الحادثة التي وقعت لم تمر  
لأحد من الناس على بال .

لقد فقدت سلطنة مصر ما تبقى لها من قوات مسلحة للماليك ، وإختفى

---

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٤٦ .

السلطان طومان باي ، وملك المماليك القاهرة . لقد إنهارت دولة المماليك . وإن كانت لديهم قوة مقاومة ، فسيصعب عليهم إستعادة عاصمة البلاد . وفي اليوم التالي دخل إلى القاهرة أمير المؤمنين ، محمد المتوكل على الله ؛ ودخلها في صحبة الوزراء العثمانيين ، وفي صحبة أعداد كبيرة من قواتهم . كما دخلها ملك الأمراء خاير بك نائب حلب ، والقضاة الثلاث الذين كانوا في أسر العثمانيين . ودخل الخليفة من باب النصر ، وسار أمامه المتادون يتادون بالأمن والإطمئنان ، وبإهداء السلطان الملك المظفر سليم شاه بالنصر ، فضج له العوام بالثناء . وتادوا كذلك بتسليم كل علكو عتبي . ولكن العثمانيين ظلوا ينيبون ، بحجة عهثهم عن المماليك الجراكسة ، وإستمر النهب والسلب ثلاثة أيام متتالية .

وعين السلطان سليم جماعة من الإنكشارية لكل باب من أبواب المدينة ، وإستمر العثمانيون في القبض على المماليك من الترب والنفطيان ، وكانوا يحضرونهم إليه ، فيأمر بضرب أعناقهم . فلما كثرت رقوس القتل هناك نصبوا صواري وعليها جبال ، وعلقوا عليها رؤوس من قتل المماليك الجراكسة وغيرهم ، حتى قيل أنه قد قتل بالريدانية ما يزيد على أربعة آلاف إنسان ، من ممالك جراكسة ، وعلمان ، ومن عربسان الشرقية والغربية ، وصارت الجثث مرمية ، وجافسة منها الأرض .

وإستقبل السلطان سليم الأمير محمد بن السلطان النوري ، وخلع عليه . وأعطاه أماناً على نفسه ، وسمح له بأن يسكن في مدرسه أبيه . وأحضره السلطان سليم معاتيج قلعة الجبل ، ولكنه رفض الإقامة بها ، ونقل معسكرة من الريدانية ، ونصبه في بولاق ، على شاطئ النيل .

ثم دخل السلطان سليم إلى القاهرة من باب النصر . وسار في المدينة في موكب

حافل ، وأمامه قوات عظيمة من الفرسان والمشاة ، حتى ضاقت بهم الشوارع .  
ثم دخل من باب زويلة ، وتوجه من هناك إلى بولاق . وسار أمامه الخليفة  
والقضاة . وارتفعت له الأصوات بالثناء من الناس . وسلمت القاهرة رسميا ،  
وأصبحت منذ ذلك اليوم أكبر حدة تزين عمامة السلطان العثماني .

## الفصل الخامس

### تصفية سلطنة المماليك

بعد دخول السلطان سليم إلى القاهرة ، وإستيلائه على عاصمة البلاد ، أصبح عليه أن يتولى إدارتها ، ويقضى على المقاومة الموجودة في بعض الأقاليم ، وبخاصة في الصعيد . كما ساعدته مدة إقامته في مصر على أن يصفى بقية ما كان ملحقاً بمصر من أقاليم ، وبخاصة في الحجاز واليمن ، ويضمها بدورها إلى حظيرة الدولة العثمانية . ووقع بذلك عليه وعلى دولته عبء مواجهة الأخطار الخارجية ، التي كانت تتعرض لها دولة المماليك ، سواء من البحر المتوسط ، أو من المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر . فكانت مسئولية جديدة ، أضيفت إلى مسئوليات الدولة العثمانية ، وأثرت بالتالي على توزيع مشغوليات الدولة ، بين المشكلات الداخلية والمشكلات الخارجية . كما أن فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، كانت لازمة لوضع الأسس الجديدة لنظام الحكم العثماني في مصر ، حتى وإن كانت هذه الأسس سيزداد وضوحها في الفترة التالية ، وبخاصة في عهد سليمان القانوني .

#### ١ - استمرار المعاوزة:

بعد أن أقام العثمانيون معسكرهم الرئيسي عند بولاق ، وإعتقدوا أنهم قد ملكوا القاهرة ، قامت قوات المماليك الجراكسة بهجمة ليلية على هذا المعسكر ، وأحاطت به . واستخدم المماليك جمالا محملة بأساً ، أشعلوا فيه النار ؛ فأدى ذلك إلى اشتعال النيران في جانبي كبير من معسكر العثمانيين . ثم أحمل المماليك

السيف والرمح في العثمانيين ، فقتلوا منهم أعداداً كبيرة . وإلتجئ إلى المماليك في هذه الهجمة القليلة كثير من الأهالي والنوتية الموجودين في بولاق ، وإستمرت المعركة طول الليل . ومنذ الصباح ، إشتدت المعركة بين المماليك والعثمانيين ، وإستمرت إلى ما بعد المغرب . وإنتشرت الأخبار في نفس الوقت بأن العربان قد إتهزوا هذه الفرصة ، وهاجموا معسكر العثمانيين في الريدانية . وتمكن المماليك من أن يعيدوا سيطرتهم على القاهرة ، ثم « صاروا يكبسون البيوت والحارات على العثمانية ، كما كانت العثمانية تكبس البيوت والحارات على المماليك الجراكسة » . وكانوا يقطعون رأس كل من يظفرون به من العثمانيين ، ويحضرونها بين يدي السلطان طومان باي .

ودل هذا على أن قوة بأس المماليك كانت لا تزال قوية ، وأنه كان في وسعهم الإستمرار في المقاومة ، ومحاولة إسترجاع سلطتهم على عاصمة البلاد . وإلتزم عدد كبير من الأهالي إلى المماليك في هذه الحركة . وإستمرت المعارك دائمة ، يتقدم فيها المماليك في إحدى المناطق ، ويعاود العثمانيون إنتزاعها منهم بعد ذلك . ونزل السلطان طومان باي « في جامع شيخو الذي بالصليية ، وصار يركب بنفسه ويكر من الصليية إلى قناطر السباع في نفر قليل من العسكر . ثم رسم بحفر خندق في رأس الصليية ، وآخر عند قناطر السباع ، وآخر عند رأس الرملة ، وآخر عند جامع ابن طولون ، وآخر عند حجرة البقر » .<sup>(١)</sup> وما أن ظهر طومان باي حتى خطب بإسمه على منابر القاهرة في يوم الجمعة ، وكان في الجمعة السابقة قد خطب بإسم السلطان سليم . ولقد إستمر طومان باي في معاركه مع العثمانيين ، ويقتل منهم في كل يوم ما لا يحصى عددهم ، من يوم الأربعاء إلى يوم السبت ، طلوع الشمس .

(١) أنظر : إبن أبياس . الطبعة الثانية . الجزء الخامس . ص . ١٥٤ .

وإستخدم العثمانيون كل ما كان في وسعهم إستخدامه، من شدة وصنف وقسوة، للسيطرة على الموقف من جديد، ولتأمين حياة قواتهم . فقاموا عند زاوية الشيخ عماد الدين في الناصرية بإحراق البيوت المحيطة بالزاوية ، ونهبوا القناديل والحصر الموجودة في الزاوية ، وقتلوا جماعة كثيرة من العوام وفيهم صغار وشيوخ ، (١) وتوجه عدد من العثمانيين إلى مصر المتينة ، وطلعوا من على القرافة الكبيرة ، وملكوا من باب القرافة إلى مشهد السيدة نفيسة ، ودخلوا إلى شريحها، وأخلعوا قناديلها الفضة وبسط المسجد .

وصارت جثث القتلى من العثمانيين والمماليك ملقاة على الأرض من بولاق إلى قناطر السباع ، وإلى الرملة وإلى تحت القلعة ، وفي الحارات والأزقة ، أبدان بلا رؤوس . وظل طومان باي يقاتل العثمانيين ، وهو في نفر قليل من المماليك وبعض الأمراء ، خاصة وأن بعض المماليك كان قد أخذ في الإختفاء من جديد في المنازل والإسطبلات والمقابر ، خوفاً على أرواحهم . وبعد ثلاثة أيام من المعارك ، اضطر طومان باي إلى الإسحاب من القاهرة ، فكانت رابع هزيمة تحقق بالمماليك على أيدي العثمانيين .

ولاشك في أن هذه المعارك قد أثرت على معنوية العثمانيين ، وجعلتهم يتخفون على سلطانهم ، بل حتى على سلامة أرواح قواتهم الموجودة في القاهرة . ويظهر هذا التأثير من قوة حركة رد الفعل التي قام بها العثمانيون ، والتي أخذت شكلاً واضحاً للانتقام في القاهرة وضواحيها . ففرض العثمانيون في الصليية ، وأحرقوا جامع شيخو ، فأحرقوا سقف الإيوان الكبير والقبعة التي كانت به ، ويرجع ذلك إلى أن طومان باي كان قد نزل به وقت المعارك ، كأحرقوا البيوت المحيطة به. وألقى العثمانيون القبض على كثير من الأهالي ، ونفروا في العوام

(١) المرجع السابق - نفس الجزء - نفس الصفحة .



والغلمان ، وأعمالهم السيف ، وراح الصالح بال صالح ؛ وصارت جثثهم مرمية على الطرقات . من باب زويلة إلى الرملة ، ومنها إلى الصليبية ثم إلى قناطر السباع والتاصرة وإلى مصر العتيقة . ويقدر إن إياس عدد من قتل في هذه الأيام الأربعة بمشرة آلاف نسمة . (١) وأخذ العثمانيون يفتشون على المماليك في البيوت والحارات ، وحتى في المساجد والجوامع . وهاجموا الجامع الأزهر وجامع الحاكم وجامع ابن طولون ، وغيرها من الجوامع والمدارس والمزارات . وكانوا يقتلون من يجدونه فيها من المماليك . وقيل أنهم قبضوا على نحو ثمانمائة ملك . وأصبحت الجثث ملقاة في كل مكان ، تنهشها الكلاب . ويقول إن إياس أن المصريين لم يقاسوا مثل هذه الشدة أبداً ، إلا في زمن تبوخذ نصر البابلي . وكان هذا هو رد الفعل العثماني الأول والتلقائي على هذه الحركة المدائية ، والذي أظهر العثمانيين بمظهر القوة والبطش ، وسمح لهم بإستقرار الأمر في العاصمة .

وطاد سليم إلى معسكره ، وأصدر أمراً بإعلان الأمان على الأمراء الذين كانوا لا يزالون مخبئين . وأمر المماليك المختفين بالظهور والتوجه إلى مدرسة القنوص . فاجتمع له ما يزيد على خمسين أميراً من المماليك ، فوجههم وبعثهم على وجوههم وذكر لهم ظههم وما كانوا يستمنون فيهم ؛ ثم أمرهم بحجزهم في القلعة ، وربما كان يدعهم للإستراحة بهم فيما بعد في إدارة البلاد .

وجاء الأمير جان بردى أغزالي يطلب الأمان من السلطان سليم . وكان قد انسحب بعد موقعة الرندانية صريب غرة . وأعطاه السلطان سليم الأمان .

أما طومان باي فإنه لم يتجه صوب الهندس ، في الصعيد . ثم قويت شوكته هناك بسرعة ، والتفت حوله جماعة كثيرة من العربان ، واجتمع عنده الجمل الفقير من الأمراء والمسكر . ولا شك في أنه كان في وسعه أن يحصل على كمية من الأسلحة

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٥٦ .

من الخارج ، تساعده على الاستمرار في مقاومة العثمانيين . فقد وردت الأنباء ، بعد خروجه من القاهرة بقليل ، بورود زردخانه ، من لشاب وكفى وهارود ، إلى ثغر الاسكندرية ؛ مما تسبب في نشوب حالة جديدة من التوتر . وأخذ السلطان سليم حذره من طوماى بلوى .

وزاد من خطورة الموقف أن أعداداً من المالك كانت لا تزال موجودة في الاسكندرية ، كما أن بعض الكشوفيات كانت لم تخضع بعد لسلطة العثمانيين . فإحضر السلطان العثماني إلى تأمين الإسكندرية ؛ كما اضطر إلى اتخاذ حذره في القاهرة نفسها . فأرسل ناظر الخاص لإحضار المالك الموجودين في الاسكندرية . وكان الظاهر قاصده ، خال الناصر ، سلطان مصر السابق ، موجوداً بالاسكندرية ، وكان قد سجن في برج هذه المدينة ، حتى أمر طومان باى بإخراجه منه . فأعاده ناظر الخاص إلى المبرج كالكان . بمجرد وصوله إلى الاسكندرية ، ثم خفوه في الليل ، ودفنوه هناك . وكانت الإشاعة قد سرت بأن الجراكسة قد صدقوا إلى السلطنة ، فبادر السلطان سليم شاه وختمه وكفى أمره . (١) .

وأصبحت منطقة الجيزة غير آمنة ، وكان الجراكسة يقتلون بعض العثمانيين الموجودين فيها . ويستولون على الخيول وعلى الجمال ، من وقت لآخر . وأمر سليم بإعداد حملة من ألفى مقاتل ، مسلحين بالبنادق ، لتطهير بر الجيزة . ولكن هذه الحملة فشلت في مهمتها . فإحضر السلطان سليم إلى أن يأمر بإقفال أبواب القاهرة وأبواب ودروبها ، وقت الصلاة ، خوفاً من دخول المالك الجراكسة إلى المدينة على خفية من أهلها .

وكان من الصعب على العثمانيين أن يشعروا بالإطمئنان في مثل هذه الظروف ،

خاصة وأن أعداداً من المالك كانت موجودة في سجون المدينة ، وكان في استطاعتهم ، في حالة وقوع هجوم جديد ، أن يتخلصوا من سجنهم ، وينضموا إلى بقية المهاجرين للمثاليين . ولا شك في أن هذا العامل المتصل بالأمن ، وبالحوف ، هو الذي دفع السلطان سليم إلى أن يصدر أمره بنقل المالك الجراكسة ، الذين كانوا في القريم في الوكالة الموجودة خلف مدرسة القوري ، وفي سجن الديلم ، إلى إسطنبول . « فأخرجهم وهم في قيود ... وكانوا نحو سبعمائة مملوك ، وقيل أكثر من ذلك ، فذهبوا بهم القاهرة ، ثم توجهوا بهم إلى يولاق وأنزلهم في المراكب . فلما استقروا في المراكب خشبوا منهم جماعة بقرام خشب في أيديهم ، ثم سافروا بهم في البحر إلى ثغر الاسكندرية ، ثم توجهون بهم من هناك إلى إسطنبول ، فصار للناسهم وأولادهم ضجيج وبكاء في ساحل يولاق عندما ودمهم » (١) .

وأخيراً فإن السلطان سليم قد رحب بمسألة عقد إتفاق مع طومان باي بمجرد أن قام به في ذلك .

وكان طومان باي قد أرسل عدة خطابات إلى الباشيرين والأعيان ، وإلى كاتب السر ، وحتى إلى الخليفة ، وعائهم وذكر لهم أنه لن ينسأهم حتى إذا كانوا قد نسوه . ثم كتب إلى السلطان سليم عارضاً للصلح والإتفاق ، وبشروط معينة ، وإلا فإنها الحرب . « وإن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأصبحون أمناً تاماً عنك بمصر وأهل لك خراج مصر حسبما يقض الإيتاق عليه بيتنا من المال الذي أحله إليك في كل سنة ، فأرحل من مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية وصون دماء المسلمين بيتنا ولا تدخل في خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ وصبيان ولساء ، وإن كنت ما ترضى بذلك فأخرج ولا تقي في بر الجزيرة ومطلى الله النصر

من يشاء منا » (١). ويقال أن حاشية الرسالة قد اشتملت على تحديد أكثر :  
 « لا تحب أنى أرسلت أسألك في أمر الصلح عن عجر. فإن معى ثلاثين أمهر [ ... ]  
 ومعى من المائليك السلطانية والعربان نحو عشرين أنساً، وأنا أنا بعاجز عن قتالك،  
 ولكن الصلح أصلح إلى صون دماء المسلمين » (٢).

وأسرع السلطان سليم باختيار القضاة الأربعة ، الذين كان قد أعادهم إلى  
 سلطنتهم بعد احتفاظه بهم معه منذ حلب ، وإختيار أمير المزمعين ، وكذلك جماعة  
 من الوزراء . « وكتب بحضرتهم صورة حلف إلى السلطان طومان باى ، وكتب  
 ابن عثمان خطه عليه » . ويتم الاتفاق على أن يحل القضاة الأربعة ، مع دوادار  
 الخليفة ، هذا الحلف إلى طومان باى ، مع مندوب عن السلطان سليم .

ولكن بعض العربان وبعض الجراكسة هاجروا هذا الوفد السلطاني قرب  
 الهندس ، وقتلوا العثمانيين وأهانوا القضاة . فعزف سليم أن طومان باى قد تراجع  
 في أمر الصلح ، وأن عليه مواصلة عملياته الحربية لكسر شوكة المائليك ، حتى  
 تستقر له الأحوال في مصر .

## ٢ - القبض على طومان باى وأهله :

انتشرت الأخبار في القاهرة بأن طومان باى جمع من العساكر والعربان ما لا يحصى  
 عددهم ، وأنه زاحف بهم على العثمانيين في الجزيرة ؛ فكثرت القيل والقال ، ووقع  
 الاضطراب في القاهرة . وامتنع ورود البضائع إلى القاهرة ، وخاصة من الجانب  
 والزند ، التي كانت ترد من الجزيرة وقلوب ، واضطربت أحوال القاهرة . وطلب  
 العثمانيون جميع السفارين بمهاجم وروايتهم . لكي يستعدوا السفر مع الحملة التي

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٦٧ .

كانوا يعدونها ضد طومان باى فى الصعيد . وأمر العثمانيون ببناء معديات على ساحل طره وساحل مصر القديمة ، لنقل الجنود الى البر الغربى . إنه الاستعداد لعملية . ثم حمل السلطان سليم على التخطس من الأمراء والماليك الذين كانوا فى القلعة ، فأحضروهم إلى معسكره ، وهم أربعة وخمسين أميراً وقائداً ، ووجهم ، ثم أمر بضرب أعناقهم أجمعين . ويقال أن السلطان سليم قتلهم انتقاماً لقتل مندوبه الذى كان قد أرسله صحبة القضية الأربعة إلى طومان باى . فصارت أجسادهم مرمية على الأرض تنهشم الكلاب بالهار والضباع والذئاب بالليل ، وصارت لساء الأمراء المتقدمين تهرطل المشاعلية بمال له صورة حتى يمكنوها من نقل جثة زوجها ... وصارت جثث البقية مرمية هناك تنهشها الكلاب . وكانت هذه الكابنة من أعظم الكواين فى حق الأمراء ، وقد ظهروا بالأمان من ابن عثمان ثم غدروهم وقتلهم ، فكان لا يثق أحد له بأمان وليس له قول ولا فعل (١) . ولكننا ضرورات الأمان ، مع الرغبة فى الانتقام وفرض النفس .

وبعد ذلك عبر السلطان سليم إلى بر الجزيرة ، لقنال الأشرف ، ووصل إلى الذى كان قد وصل إلى المناسوات ، ومعه من العربان والمسكر من الممالك الجبلية ، ثم تلاقى القوتان ، العثمانية والمملوكية ، فكان بين العريقين وقعة لم يسمح بمثلا . أعظم من الوقعة التى كانت على الربدانية ، وقيل كانت هذه الواقعة عند كوم الحمام ... وإنسكرت العثمانية غير ما مرة ، وطردتهم الأتراك حتى ألقوا أنفسهم فى البحر ، وكانت الكسرة عليهم أولاً ، وقتل منهم جماعة كثيرة . ثم بعد ذلك تكاثرت العثمانية على الأتراك وطرشتهم الرماة بالبندق الرصاص ، فهزمهم ووقعت الكسرة على الأتراك ، وولى السلطان طومان باى مهزوماً ، فتوجه إلى

بلدة تسمى البوطة في أعلا تروجة . وهذه خامس كمره وثبتت على عسكر مصر (١) .

وأعمل العثمانيون السيف في رقاب المماليك والدرهان المجندين معهم . وقطعوا رؤوسهم ، وعبروا بها إلى بر بولاق ، حاملين إياها على مدارى من خشب السفن ، وقابلتهم الطبول والزهور ، وأمروا أهل القاهرة بأقامة الزينات إحتمالا بنصرهم على المماليك . وكان عدد الرؤوس التي دخلوا بها إلى القاهرة تقرب من ثمانمائة رأس ، للمماليك والعربان ، وكان عدد من قتل هناك وألقي في النيل أكثر من ذلك وأمام هذه الهزائم المتتالية ، ومع ضعف الامكانيات العسكرية ، اضطر طومان باى إلى أن ينسحب من الصعيد وبلتجيء إلى الدلتا . ونزل عند أحد أصدقائه من مشايخ البحيرة . ولكن سلطان ماعلم العرب بوجوده لديه ، ثم علم السلطان سليم بذلك ، فأرسل إليه جماعة من جنوده تمكنوا من القبض عليه بسهولة . وسواء أكان حسين بن مرعى قد خان العهد ، أو لم يخنه ، فإن ما همنا هو عدم تمكن طومان باى من الحصول على حماية الوطنيين له ، بعد أن تفرق الامراء المماليك من حوله

وقابل طومان باى السلطان سليم ، ثم توجهوا به إلى خيمة خاصة في حراسة جنود الإنكشارية في معسكر العثمانيين في إمبابة . وظلت القاهرة منقسمة على نفسها ، ولا تصدق أمر إلقاء العثمانيين القبض على طومان باى . وبعد سبعة عشرة يوماً أرسل العثمانيون طومان باى إلى بر بولاق ، وساروا به في موكب شق القاهرة ، وأمامه ما يقرب من أربعماية عثماني . وكان يحوي الأهلالي الراغبين لرؤيته على طول الطريق ، وهو لا يدري ما يصنعون به . فلما أتى إلى باب زويلة

أنزلوه من على الفرس ، وأرغوا له الحبال ، ووقفت حوله العثمانية بالسيوف . فلما تحقق أنه يشق وقف على أقدامه على باب زويلة ، وقال للناس الذين حوله : إقرأوا لي سورة القامحة ثلاث مرات . فبسط يده وقرأ سورة القامحة ثلاث مرات وقرأت الناس معه ، ثم قال للنشاعلي : إعمل شئك<sup>(١)</sup> . ولقد حزن عليه الناس حزناً كبيراً ، نظراً لشجاعته ، وبطولته في التصدي العثمانيين ، ولثباته في الحرب واستمراره في المقاومة حتى آخر لحظة ؛ هذا علاوة على حسن سمعته ، وحسن أخلاقه ، وحسن سياسته للناس . وكان ملكاً حليماً قليل الأذى لكثير الخير ، كما يقول عنه ابن راس . وظل ثلاثة أيام وهو معلق على الباب ، ثم أنزلوه وأحضروا له تابوتاً ووضعوه فيه ، ثم ترجهوا به إلى مدرسة عمه السلطان النجاشي ، ودفنوه في الحوش الذي يقع خلف المدرسة . وكانت هذه أول مرة في التاريخ يشق فيها سلطان لمصر .

ولا شك في أن إتمام القبض على طرمان بأي هذه الطريقة والتخلص منه ، كانت انتصاراً كبيراً للسلطان سليم ، وإضعافاً لحكم المماليك ، وتدعياً لحكم العثمانيين لمصر .

### ٣- الحجاز واليمن :

باستئجاب الأمر العثمانيين في مصر ، أصبح عليهم أن يتولوا كذلك أمر الأقاليم التي كانت ملحقة بها ، وخاصة في شبه الجزيرة العربية ؛ وهي أقاليم الحجاز واليمن .

وكما كانت سوريا الجنوبية ضرورية من الناحية الإستراتيجية للدفاع عن مصر

---

(١) ابن راس : الجزء الخامس ص ١٧٦ .

منذ أية هجمة تأتي لها من الشمال أو من الشرق ، كان الحجاز واليمن مهمين كذلك من الناحية الإستراتيجية ، كخط دفاع أول عن مصر ، أمام أية هجمة قد تفاجئها من المحيط الهندي وخليج عدن . وكان البرتغاليون يواصلون حيث بدأ هجماتهم على المداخل الجنوبية البحر الأحمر ، وعلى الخليج العربي ، وفي نفس الوقت الذي تطورت فيه العلاقة بين مصر للمملوكية والدولة العثمانية إلى حرب معلنة ، وعملت فيه إحدى القيادتين على الاستيلاء على منطقة نفوذ وسيادة القيادة الأخرى . وكان من المنطقي أن يسيطر العثمانيون على الحجاز واليمن بعد أن سيطروا على مصر .

ولم تكن العلاقة بين مصر ، بصفتها سلطنة مملوكية ، وبين دلمحقاتها ، في الحجاز واليمن ، مقصورة على مجرد الناحية الإستراتيجية . حقيقة أن المجهودات البرية والبحرية ، والتي كان السلطان النوري قد بذلها في هذه الأقاليم ، وحتى في المحيط الهندي ، كانت قد زادت من إظهار أهمية الناحية الإستراتيجية ، وأن مسيرة الحملات المملوكية إلى اليمن ، ومحاولة سيطرتها على منطقة عدن ، وإلتنائها لقاعدة بحرية هناك ، وخروج الأسطول المملوكي إلى مياه المحيط الهندي ، وحتى إلتقائه بالأسطول البرتغالي قرب ديو ، كانت كلها تقدم العامل الإستراتيجي على غيره من العوامل في هذه الفترة، وفي هذه الظروف الخاصة بظهور البرتغاليين في مياه المحيط الهندي ، وتأثير ذلك على التجارة العالمية : ولكن الروابط كانت وثيقة بين مصر والحجاز . وكذلك مع اليمن ، منذ المصور الإسلامية الأولى ، التي نظمت هذه العلاقة ، وأرست لها تقاليدا بنيت على المصلحة المشتركة لأبناء هذه المنطقة أجمعين . فكانت مصر هي التي ترعى الحجاز ، وهي التي ترسل إليه كسوة المحمل في كل عام . وكانت مصر هي التي ترسل الأرزاق لأهل الحجاز ، معونة لهم ، وتكريماً لإقليمهم . والرسالة التي يقومون بها في موسم الحج . وكانت مصر هي



التي ترمى المجاورين ، الذين يأتون من جميع أطراف العالم للإسلام ، ويقضون  
البقاء في الأراضي المقدسة ، طلباً للعلم ، أو رغبة في البركة . وكانت تضرع التي تتناول  
على أكبر مساحة من الأراضي والأماكن الموقوفة على خضعتة المسلمين ، في مكة  
والمدينة . هذا علاوة على وجود بعض المؤسسات المصرية في الحجاز ، تؤدي  
للحجاج خدمات عامة ، مثل التنكية ، المصرية التي كانت تحبر فلجاً ومستشفى في نفس  
الوقت للحجاج .

وكانت مصر هي التي تشرف على الحجاز من الناحية الإدارية . وهي التي  
تشرف على أكبر قافلتين من قوافل الحجاج تصل إلى الحجاز : القافلة الأولى تأتي  
من دمشق ، وتتجمع فيها الحجاج الآتين من العراق ، ومن الجزيرة ، ومن آسيا  
الصغرى ، ويسهرون فيها ، مع أبناء سوريا إلى بيت المقدس ، ثم جنوباً إلى  
الحجاز ، والقافلة الثانية التي كانت تتجمع في القاهرة ، وتضم حجاج كل أقاليم بلاد  
المغرب ، وكانت تصل إلى مصر ، لكي تخرج من جديد ، وهي تضم الحجاج  
المصريين ، وتأخذ معها المحمل والكسوة الشريفة إلى الأراضي المعجزة . وكانت  
حكومة السلطنة ترود كل من القافلتين بقوة للحراسة ، تصحبها وترد عنها المضايقات  
وتؤمن لها طريق السفر . وبعد سقوط الشام ، ثم سقوط مصر في أيدي العثمانيين ،  
كان من الطبيعي أن يدخل الحجاز كذلك في أيدي من استولوا على السلطة في هذين  
الإقليمين . ومع انتقال الهبة التي كانت السلطنة المملوكية إلى يد الدولة العثمانية ،  
أصبح من المنطقي أن ينتج العثمانيون بأخطارهم إلى الحجاز ، حتى يمتثلوا بطلبات حماية  
الحرمين الشريفين . . ولا شك في أن تزعج العثمانيين المنطقة السنية من العالم  
الإسلامي ، ووقوفهم في وجه الاطماع التوسعية للدولة الصفوية الفارسية ، كان يحثهم  
كذلك إلى الرغبة في بسط حمايتهم ، ومد نفوذهم على الحجاز .

أما من ناحية أبناء الحجاز فإنهم كانوا يفتخرون بنسبهم العريقة المملوكية

فى مصر ، خاصة أن هذا الانضمام لم يكن يكلفهم شيئا . وكان الحجاز يخضع لنظام حكم الأشراف الموجودين فى مكة ، والذين ينسبون إلى البيت الشريف . ورغم وقوع خلافات من وقت لآخر فيما بينهم إلا أن الأشراف كانوا يعملون على تصفية هذه الخلافات ، ثم يواصلون تبنيهم لمصر ، أو انضمامهم إليها ، خاصة وأنها كانت هى الدولة التى تستضيف الخلافة ، وتحميها .

وعلىنا أن نذكر أن العلاقة بين الأشراف وبين السلطنة المملوكية فى مصر قد ضعفت فى السنوات الأخيرة من حكم السلطان النورى ، وخاصة فى الوقت الذى قام فيه بمجهودات حربية فى الحجاز واليمن لدفع خطر توغل النفوذ البرتغالى فى هذه الأقاليم . كما أن الهزائم التى لحقت بالممالك أمام البرتغاليين فى مياه الهند ، والانقسام الذى وقع بين صفوفهم ، والخصومات التى نشبت بينهم وبين أهل اليمن ، ساعدت على قلة هيبتهم فى الأقاليم الحجازية . حقيقة أن حسين الكردى حاول بعد عودته من اليمن ، أن يدعم نفوذ السلطنة المملوكية فى الحجاز ، وينشئ هناك خط دفاع حربي عن مصر ، يقيمه فى جدة ، ويمنح به أساطيل البرتغاليين من انتهاك حرمة الحجاز ، ومن الوصول إلى السويس ومصر ، ولكن الهزائم أثرت فى نفسية الرجال ، وساعدت على ظهور الخلافات بين عناصر الممالك وبعضها . فنشب النزاع بين حسين الكردى ، قائد القوة البرية ، وبين الرئيس سلمان ، قائد الأسطول البحرى . وترك الرئيس سلمان الحجاز وعاد إلى القاهرة . وكانت هذه الخلافات تضعف من سمعة مصر ، وتضعف من سيطرتها على الأراضى المقدسة . وبعد هزيمة مرج دابق ، واستيلاء النمانيين على القاهرة ، لم تكن هناك صعوبة فى انضمام أشراف الحجاز إلى الدولة التى سيطرت على مقدرات مصر ، والتى ظهرت على أنها توحد أقاليم العالم الإسلامى ، وتدافع عنه أمام أخطار هجمات الشيعة ، وأخطار هجمات البرتغاليين للمسيحيين .

وفي القاهرة ، وجد السلطان سليم بعض علماء وقضاة الحجاز ، كل منهم -  
التورى قد اعتقلهم وقت وقوع الاضطرابات التي كانت قد حدثت هناك منذ  
الحكم المصري . فأفرج السلطان سليم عنهم ، وأشاروا عليه بأن يكتب إلى الشريف  
بركات ، شريف مكة ، يدعوهم إلى قبول السيادة العثمانية ، وإعلان الخطبة باسم سليم ؛  
وكتبوا من جانبهم إلى الشريف بركات بهذا المعنى . ولقد أثمرت هذه العملية ، إذ  
أن الشريف بركات وجد من الحسكة أن يقبل السيادة العثمانية ، خاصة وأنه كان  
يواجه الخطر البرتغالي ، وكان في حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبرى له . وكان  
على الحجاز كذلك أن يكون مسالماً مع الدولة التي تحكم مصر ، حتى يفيد من  
الأوقاف المهبوسة على الحرمين ، وعلى فقراء مكة والمدينة ، وأخيراً فإن دخول  
الحجاز تحت السيادة العثمانية لم يكن يهدد النظام الموجود في الحجاز في شيء ، بل  
كان بشر بتدعيم مركز الشريف بركات ، ضد منافسيه المحليين .

وكل هذه الأسباب مجتمعة ، علاوة على فكرة وحدة العالم الإسلامي ، هي التي  
أدت إلى قبول الشريف بركات للعرض العثماني ، وإرساله ابنه إلى القاهرة ، يحمل  
السلطان سليم تهنئة والده بفتح الشام ، وفتح مصر ، ويحمل إليه كذلك مفاتيح  
الحرمين الشريفين ، إقراراً باعترافه بالسيادة العثمانية . ولقد أكرم السلطان سليم  
وفادة ابن الشريف بركات ، وأعطاه نفوساً بحكم والده الحجاز ، ووجهه إلى  
التخلص من حسين الكردي ، أمير المماليك في جدة . وإحتفلت مكة بعودة ابن  
الشريف ، وقرأوا التفويض على الناس ، وخطبوا الجمعة باسم السلطان سليم ؛  
وانتهى الأمر بإلقائهم القبض على حسين الكردي ، وبقتلهم إياه غرقاً .

وهكذا دخلت الحجاز سلباً في نطاق الدولة العثمانية ، وإن كانت قد إحتفظت  
بنفس نظام حكمها اللامركزي ؛ وإن كان العثمانيون سينشئون حنفيّة خاصة بهم في جدة ،  
تكون أساساً وقاعدة لعملياتهم في البحر الأحمر وفي اليمن .

ونما ورثت السلطنة العثمانية مصر في مناطق نفوذها في الحجاز ، سيعمد العثمانيون إلى الطلع بأنظارهم إلى ما وراء الحجاز ، إلى اليمن ، وإلى عدن ، خاصة وأن العثمانيين كانوا قد ورثوا كذلك تركة مصر في الكفاح ضد أعداء أخطار الغزو البرتغالي في منطقة البحر الأحمر ، وإمكانية قيام محالف بين البرتغاليين ورؤوس الحبشة المسيحيين ، ضد الحجاز ، ضد المسلمين في وادي النيل . ولكن التوسع العثماني في اليمن سيأتي على مراحل ، وسيزداد وضوحاً في عهد السلطان سليمان . وسيشتمل على معطيات جديدة ، وخاصة وأن اليمن كانت تضم السنيين ، كما كانت تضم الزيديين ، وهم من الشيعة .

وهكذا كانت نتيجة انتصارات العثمانيين هي حصولهم على ملك جديد ضموه ، ولكنها كانت تمثل كذلك تزايداً في فتح الجبهات أمامهم ، دون أن يتمكنوا من إفعال أى من الجبهات السابقة التي كانوا يحاربون فيها . وبعد جبهة البلقان والجزر ، وجبهة فارس في وجه الشيعة ، وجبهة سواحل شرق البحر المتوسط أمام فرسان القديس يوحنا ، وجبهة شمال إفريقية أمام الإسبانيين ، فتحت مصر أمامهم أبواب الحجاز ، والبحر الأحمر ، واليمن ، الموصلة إلى جبهة البرتغاليين في المحيط الهندي . ولا شك في أن فتح هذه الجبهة الجديدة أمام العثمانيين سيدفعهم كذلك إلى محاولة السيطرة على مياه الخليج العربي ، فيتكاتف في ذلك عامل الخطر البرتغالي ، مع عامل خطر هجمات الصفويين الشيعة ، في توجيسه العثمانيين صوب السيطرة على العراق . ولا شك كذلك في أن تزايد فتح الجبهات العسكرية أمام العثمانيين في دفاعهم عن منطقة الشرق الإسلامي سيعمل على استهلاك جزء كبير من مواردهم المادية في هذه الحروب ، وسيمنع جزءاً كبيراً من وقتهم ومن مشغوليتهم على حساب نظم الحكم الداخلية ، والالتفات إلى مشكلات الإنتاج ، ومشكلات التنمية .

ومكذا كتب على مصر ، بعد فقدانها السيطرة على موارد التجارة العالمية ، أن تفقد سيادتها ، وتصبح مجرد ولاية تخضع لسيادة دولة وجهتها الظروف العالمية إلى ميادين الحروب ، وبشكل حرمها من الوقت ومن الإمكانيات اللازمة لتحسين أحوال الناس .

وبعد النكسة الاقتصادية ، والمزمنة العسكرية ، قل الأمل في إمكانية تحسين أحوال المنطقة ، واستمر إستنزاف مواردها في عمليات النطع . ولاشك في أن هذا سيؤثر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمصر والمصريين في أثناء القرون التالية ، كما سيؤثر على أحوال كل الأقاليم المحيطة بها . وكانت العوامل الخارجية هي التي فرضت هذه التجربة القاسية على المنطقة ، وعلى أبنائها .

#### ٤ - مؤسس الجريزة للحكم :

كانت فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، قد فتحت أعينه على المشكلات الخاصة بهذه السلطنة ، وبالأقاليم التي كانت متضمنة إليها ، وكذلك على المشكلات الخارجية التي كانت تواجه هذه السلطنة ، وكان كل ذلك كفيلاً بحمله يضع الأسس الأولى لنظام الحكم الذي سيسير عليه في مصر ، ولعلاقة العثمانيين بأبناء هذه الأقاليم التي فتحوها ، أو التي قبلت الدخول تحت سيادتهم . ولاشك في أن مشكلة الإدارة كانت هي المشكلة الأولى التي واجهته ؛ ولكن طبيعة العثمانيين ومستوى حضارتهم وطريقة معيشتهم كانت لها تأثيراً كبيراً على شكل القرارات التي اتخذوها .

فإن أتم السلطان سليم إخصاص القاهرة ، وأعطى الأمان للأمرام المماليك ، حتى أخذ في تنظيم إدارة البلاد . فعين بعض أمراءه في مناصب نائب غزوة ، وكاشف المحلة ، وكاشف الشرقية . وكاشف الغربية ؛ وولى عدة كشاف في أماكن

عنه من ندمه على الترفي يونس ، الأستاذ ، بمسح بلاد  
: . وبكشف ما فيها من إقطاعيات المالك الجراكسة وغيرهم من الرزق  
و . لاشك في أن هذا القرار كان يهدف تخليص أظافر الأسماء المالك ،  
والإستناد إلى مجموعة جديدة من الأسماء ، تدين له بالولاء ، في الوقت الذي كان  
طرمون باى يواصل فيه عملياته الحربية لمقاومة العثمانيين .

وبعد قضائه على المقاومة ، التي تمثلت في السلطان طومان باى ، إنتشرت  
الإشاعة في القاهرة بأن السلطان سليم سيعود إلى إسطنبول ، وأنه سيجعل يونس  
باشا نائباً عنه بتصر . ثم ظهر أنه يرغب في إرسال بعض المصريين إلى عاصمة  
الدولة العثمانية ؛ مجلس جماعة من وزرائه في المدرسة الغورية ، وطلبوا عدداً  
من أعيان الناس ، من القضاة والشهود المباشرين والتجار ، وأعيان الغورية ،  
وطائفة من السوقة المتسيبين في البضائع ، وطائفة من البنائين والتجارين والمرمحين  
والمجلبطين ، وغير ذلك من المعلنين ؛ ثم عينوا منهم جماعة لكي يسافروا إلى  
إسطنبول ؛ وكتبوا أسماءهم في قوائم وألزموا كل واحد منهم بأن يحضر له  
بضامن يضمنه : وكان هذا تمهيداً لتزويد عاصمة ملكه بعدد من العلماء ومن الصنائع  
لتجميل عاصمته ، ولإنشاء مدرسة تشبه مدرسة السلطان الغورى ، في إسطنبول .  
ثم بدأت السلطات العثمانية في إنزالهم إلى المراكب ، علماء وصنائع ونجار ،  
لنوصيلهم إلى الإسكندرية ، تمهيداً لسفرهم إلى إسطنبول . وسيعمد السلطان سليم  
كذلك إلى إرسال الخليفة العباسى إلى إسطنبول مع من يرسلهم إلى هناك . ودل  
ذلك على أن عاصمة الملك ، وعاصمة الدولة ، قد انتقلت من القاهرة إلى  
إسطنبول .

وتأم السلطان سليم بإختيار ما يحلو له في القاهرة ؛ وأمر بالبده في فك رخام  
القلعة ، الذى كان موجوداً في قاعات البيسرية والدمشقة والبحرة والقصر الكبير ،

وفك العواميد السباقي التي كانت في الإيوان الكبير . وصار العثمانيون يأخذون معهم جماعات من المرخنين ، ويهجمون على قاعات الناس ويأخذون ما فيها من الرخام السباقي والرزوزى والملون ، « فأخبروا عدة قاعات من أوقاف المسلمين وبيوت الأمراء ... وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس ... ثم إن الوزراء إستدجروا لأخذ الكتب النفيسة التي [ كانت ] في المدرسة المحمودية والمؤبدة والصرفتمشية ، وغير ذلك من المدارس التي فيها الكتب النفيسة ، فنقلوها صندم ووضعوها أيديهم عليها ، ولم يعرفوا الحرام من الحلال في ذلك » (١) .

وعمل السلطان سليم على تقييد العملة المتداولة في مصر . وكانت العملة العثمانية الجديدة خفيفة جداً ، وكان الأهالي يخشون فيها التثقل ، فوقف حال الناس بسبب ذلك ، وصارت البضائع تباع بـسعرين : سعر العملة القديمة ، وسعر العملة الجديدة ؛ إلى أن فرض العثمانيون أمر إلغاء العملة القديمة نهائياً ، الأمر الذي جعلهم يربحون خمسين في المائة من قيمة العملة التي طرحوها في الأسواق والتي جمعوا نظيرها عملة المائليك ، وبالقوة .

وسافر السلطان سليم إلى الإسكندرية ، بعد أن أنزل رخام القلعة في صناديق من الخشب ، ووضعها في سفن إنجتهت إلى هذا الميناء . وهناك أشرف السلطان سليم على وضع من يرسلون إلى إسطنبول في الأبراج ، ووضع زوجاتهم وأولادهم في الخانات ، حتى يتم قدومهم ، ثم يسافرون دفعة واحدة إلى إسطنبول . وبعد غيبة بانت أسبوعين ، عاد السلطان سليم إلى القاهرة ، وعرض الجنود بقيادة يونس باشا ، وإستمد العودة إلى عاصمة ملكه .

وكان السلطان سليم قد منع رجال جيشه من التزوج من زوجات الأمراء المائليك ، وكان هذا يدل على عدم رغبته في توطئ رجاله في مصر ، وعلى رغبته

في الإحفاظ برجالهم كطبقة عاربة ، ترتبط بشخصه وبدولته ، ولا ترتبط بإقليم معين من أقاليم الإمبراطورية . وجع العثمانيون الأهالي من شوارع القاهرة ، وقيدوم بالحبال ، وصعدوا بهم إلى القلعة . وزاد خوف الأهالي من ذلك . ولكن سرعان ما علموا بأنهم قد جمعوا الأهالي لكي يسحبوا المكاحل النحاس الكبيرة التي كانت مرسومة في القلعة ، ويمروها حتى ساحل النيل ، لكي تأخذ طريقها على السفن إلى إسطنبول كذلك . وقاسى الناس في سحبها غاية المشقة وحصل لهم بهذلة من الضرب والسك ، وكانوا يربطون الرجال بالحبال في قلابهم ، ويسوقونهم بالضرب الشديد على ظهورهم ، حتى وإن كانوا من أعيان الناس .

وأخذ العثمانيون يلتقون القبض على عدد من المصريين ، ويجمعون جمال السفائين ، وذلك تمهيداً لعودتهم عبر سيناء إلى الشام ، ومنها إلى إسطنبول . وعرض السلطان سليم كسوة الكعبة ، ثم استعد السفر . وأطلق سراح عدد من الأمراء المماليك كانوا في السجون . وعين الأمير خير بك ، ملك الأمراء ، نائباً للسلطنة بمصر . ودل ذلك على أن العثمانيين سيستعينون بالمماليك في حكم البلاد ، حقيقة أن يونس باشا قد عرض على السلطان سليم في هذه العملية الأخيرة ، وعلى أساس أن العثمانيين قد تكبدوا الكثير لفتح الشام وفتح مصر ، ثم يقوم السلطان بعد ذلك بتسليم الشام لجان بردى الغزالي ، وتسليم مصر لخير بك . ولكن يونس باشا دفع حياته ثمناً لهذا النقد الجريء . ودل ذلك على أن السلطان سليم كان قد قرر بشكل نهائي أمر الاستعانة بالمماليك ، - - - - - . - - - - - . على حكم أقاليم الدولة الامبراطورية الجديدة . كما دل على - - - - - . - - - - - . يعتمد على اللامركزية ، حتى تتفرغ الدولة للبهات الخارجية



وصعد خاير بك إلى القلعة . وأمر بقايا المماليك الخائفين بأن يظهروا ، وأعطاهم الأمان . فظهر منهم الجرم الغفير ، وهم في أسوأ حال ، متزينين بزي الملاحين . ولكن خاير بك كان يحكم مصر باسم العثمانيين ، وبمساعدة بعض فرق جيوش العثمانيين ، وإن كان سيستند كذلك إلى بقايا المماليك الموجودين في البلاد . وسيؤدي ذلك إلى نوع من التنافس بين العثمانيين والمماليك ، وخاصة بعد أن يعطى خاير بك الأمان للجراكسة ، ويسمح لهم من جديد بركوب الخيل ، وبشراء السلاح . ولقد حاول العثمانيون من رجال الحامية الباقية بمصر أن يقوموا بالضغط عليه ، حتى يرتب لهم رواتب ومخصصات ، ويمتنعهم إقطاعات ، كما كان عليه الحال بالنسبة للمماليك ؛ ولكنه إعتذر عن ذلك ، وطلب منهم أن يتفاهموا في ذلك مع السلطان . وكادت هذه العملية أن تؤدي إلى ثورة في القلعة ، يتمكن فيها رجال الحامية العثمانية من الاستيلاء على السلطة في مصر . وكان تدخل السلطان سليم في العملية ، وسحب بعض فرق الحامية العثمانية الموجودة في البلاد ، من الفرسان والمشاة ، يدل على أنه كان يرغب في تدعيم النظام الذي وضعه لمصر ، أو الذي وضع أسسه ، والذي كان يقوم على التوازن بين القوى المختلفة ، وفي صالح الدولة .

رأى خاير بك حكومة مصر مدى الحياة ، وبصفتها منطقة نفوذ إقطاعي له . وكان عليه أن يحتفظ بما يبق له من أموال بعد دفع نفقات رجال الحامية والفرسان والصناع ، أو يستخدمه كما يحلو له . وكان السلطان سليم قد ترك له ما يقرب من ألف من الفرسان ، وما يقرب من خمسمائة من المشاة من حملة البنادق ، بقيادة أحد الضباط العثمانيين . وكان على هذه الحامية أن تخضع لأوامر قائدها ، وتخضع لتوجيهات خاير بك . وكثيراً ما ألقت السلطان سليم أنظار نائبه في مصر إلى ضرورة عدم ترك رجال الحامية يضيقون الأمان من المصريين ، وإن

مطروحة عدم المساس بمقررات الجراكسة ، وضروية ترك أراضيهم وأوقافهم لهم . والواقع أن جزءاً كبيراً من المالك الجراكسة دخل في صفوف القوات العثمانية الموجودة بمصر ، كما دخل أمراؤهم في صفوف الإدارة ، وتولوا مناصب الإشراف على الأقاليم .

وبعد وفاة السلطان سليم ، قدم خاير بك فروض الطاعة والولاء لابنه السلطان سليمان ، الذي سيعرف بإسم القانوني فيما بعد ؛ وهو السلطان الذي سيعمل على تدعيم سلطة العثمانيين ونفوذهم في مصر . وكان سليم قد اكتفى بوضع حكومة الإقليم الجديد في أيدي خاير بك ، ولكن الأحداث التطيرة التي وقعت في أوائل حكم السلطان سليمان ستدفع هذا السلطان إلى التفكير في إعادة غزو الإمبراطورية التي كان والده قد فتحها ، وفي ضم مصر نهائياً إلى الدولة العثمانية . وسرى أنه قد اضطرب مع ذلك إلى أن يحسب حساباً للوضعية وللشخصية المصرية ، وإن كان هذا الأمر هو الذي أدى إلى انتشار القوضى والاضطراب في طول مصر وعرضها . وكان السلطان سليمان قد أظهر كرمًا واضحاً في أوائل حكمه ، وسمح لكتبة من المصريين الموجودين في إسطنبول بالعودة إلى مصر ، وأعاد تثبيت خاير بك في النيابة ، وأعاد إليه أسرته وحريمه المحتجزين في عاصمة السلطنة الجديدة ؛ كما سمح بعودة الخليفة العباسي لمصر ، حيث توفي بها في سنة ١٥٤٣ ، ودون أن يسمع به أحد . وصنعت لخاير بك فرصة لإثبات ولائه للدولة العثمانية ، وللتنظيم الجديد ، حين أطلع السلطان على نيات جان بردى الفزالي ، نائب الشام ، بشأن الانفصال بحكم سوريا ، والاستقلال بها . ورفض خاير بك التعاون مع زميله في الشام ، وألقى القبض على كثير من الجراكسة الذين حاولوا الانضمام إلى حركة المالك الانفصالية في سوريا ، وجمع قوات جديدة حتى يستد لآية إمكانية . ولقد

انتهت هذه الحركة بقتل جان بردى التزالي ، بعد أن سحق العثمانيون قواته في سنة ١٥٢١ قرب دمشق .

وأظهر غاير بك ولاءه للدولة العثمانية في أثناء حصار رودس ، وأمد الدولة بعدد من السفن والقوات ، وبكية من الأسلحة والذخائر ، وكية من المهمات الحربية ومواد التموين . وفي هذه العملية ، انضمت فرسان مصر ومشائخا ، وعربها وجرا كستها ، إلى الجيش العثماني .

والواقع أن غاير بك كان يجيب على كل الشرط التي كان العثمانيون يرغبون فيها ، بالنسبة لحكام الأقاليم . وسار غاير بك طبقاً لتعليمات التي كانت تصل إليه من إسطنبول ، وإن كان قد تشدد كذلك مع الأهالي ، وخاصة في شأن جمع الضرائب ، وفي مسألة تقرير التعامل بالعملة العثمانية الجديدة ، التي لم تكن في صالح المصريين .

وتوفي غاير بك في ١٥ نوفمبر سنة ١٥٢٢ ولم يترك خلفاً له . وعلينا أن نذكر أنه لم يكن محبوباً ، وكثيراً ما أهانه الأهالي في شوارع القاهرة ، بسبب قسوته ، وبسبب غلاء الأسعار وسيادة الفقر في عهده ، كما أخذوا عليه قسوته تجاه بعض الأسرى ، ونسبوا إليه كل المساوئ والمصائب التي نزلت بالبلاد ، منذ عهد السلطان النوري وعهد طومان باي . ولم يترحم عليه أحد ؛ ويقول المؤرخ أحمد ابن زبيل الرمال أن الناس « كانت ... تسمع صراخه في القبر ، حتى ضجت الناس من ذلك ، وكان موته حيرة لمن اعتبر » (١). أما ابن إياس فإنه قد واصل تأسفَه على مرور عهد الماليك وإفقتضائه . وكانت مصر قد دخلت بالفعل عهداً جديداً في تاريخها ، هو عهد الحكم العثماني .

---

(١) أحمد بن زبيل : تاريخ السلطان سليم خان ... طبعة سنة ١٢٧٨ هـ ، ص : ١٢٨ .



# البنائى الثانى

الحكم العثمانى لمصر



## الفصل السادس

### الوالي

بعد أن خضعت مصر للحكم العثماني ، وأصبحت مجرد إقليم من أقاليم هذه الدولة ، انتقلت السيادة من القاهرة إلى القسطنطينية . وأصبح السلطان يختار من يشله لحكم هذا الإقليم . وإذا كان السلطان سليم قد إختار خاير بك لهذا المنصب ، وهو من الأمراء المماليك ، فإن ابنه سليمان سيدخل تعديلا على هذا الوضع ، بعد وفاة خاير بك ، عامة وأن إحتلال أحد المماليك لمنصب الولاية أو النيابة كان يقوى من التطلمات الإستقلالية عند المماليك ، ويجعلهم يأملون في السيطرة القانونية على البلاد ، ماداموا يتمتعون بالسيطرة الفعلية ، عليها . فما هي شخصيات ولاية العثمانيين في مصر ؟ وما هي إختصاصاتهم ؟ ووسائل عملهم ؟ وطبيعة علاقاتهم بالسلطان وببقية الأقرى الموجودة في البلاد ؟

#### ١ - الولاية العثمانية :

علم السلطان سليمان ، أثناء حصاره لرودى ، بنبا وفاة خاير بك ، في سنة ١٥٢٥ . فأمرح بإرسال صهره ، الصدر الأعظم ، مصطفى باشا ، إلى مصر (١) .

---

(١) كان مصطفى باشا قد بدأ حياته بحارا على السفن ، ثم باعوه لاحدى السيدات التى أشرفت على تعليمه وتهذيبه ، ولبس بحك واضح في الزحف على الآلات الموسيقية . وإلتقى به سليمان ، حين كان وليا العهد ، فأعجب به ، وضمه إلى خاصته . وارتقت أسمهم مصطفى بعد وصول سليمان إلى العرش ، واتقوا بسرعة في المناسبات ، حتى أصبح بيكيريك (٢ - ٦) .

وكلفه بتدعيم غزو العثمانيين في هذه البلاد ، وبدراسة أحوالها ، وباقترح مايراء ، من أجل بقاء مصر ولاية عثمانية .

وكانت أحوال مصر قد اضطربت وقت وفاة خير بك . فحضر إليها مصطفى باشا على رأس حملة تتألف من ٢٥٠٠ جندي ، وتضم إليها عدداً من العلماء والمؤرخين . وواجه مصطفى باشا في مصر ثورة عارمة قام بها المماليك الجراكسة ، وكانوا يأملون من وراثتها طرد العثمانيين من البلاد . ولقبوا أحد أمراءهم ، وهو قانصوه الدردار ، بلقب السلطنة ، وقطعوا الطرق ، وسيطروا على المواصلات ، واتفقوا مع مشايخ العرب ، ووعدوا الأهالي بأعفائهم من دفع الميرى لمدة عام . ولقد تمكن مصطفى باشا من تخليص هذه الثورة . وقتل ما كان خير بك قد جمعه من ثروات وأموال ، قيل أنها زادت بكثير عما كان قايتباي قد تمكن من جمعه . وباع تحفه وخيوله بالزاد .

وبقي مصطفى باشا في مصر لمدة ثلاثة أشهر ، أتم في خلالها دراسة الأحوال العامة للديوان ، وللفرق العسكرية ، ودراسة أحوال البسكوات ، والكشاف والمماليك ؛ كما درس أحوال المالية ، وإيرادات الأقاليم ، وأوضاع الأراضي والأوقاف . وستكون هذه الدراسة أساساً لتنظيم المسمى « قانوننامه » ، الذي أصدره السلطان بشأن نظام حكم مصر (١) .

سفر روميل ، ثم صدرا أعظم في سنة ١٥٢٣ . وقربه سليمان من أسرته وزوجه من أخته ، وأصبح أهم رجل في الدولة بعد السلطان .

(١) اعتمد سيلستر دى ساسى Silvestro de Sacy على نسخة من هذا القانون لعل دراسة تحليلية باسم « مذكرة عن طبيعة تطور حقوق ملكية الأراضى في مصر منذ غزو المسلمين لهذه البلاد حتى الحملة الفرنسية » ، وقرأها في ٢٩ يوليو سنة ١٨٠٣ أمام المجمع .  
أظر : DEHRAIN , Henri : L' Egypte Turque. p. 15

[ Hist. de la Nation Egyptienne. Vol. V. ].



ومنذ ذلك الوقت نظر الباب العالي إلى مصر على اعتبار كونها مجرد بشاك ،  
أو ولاية تخضع لحكم أحد الباشاوات ، مثلها في ذلك مثل بقية ولايات الدولة ،  
في الروميلي ، أو قرمانيا ، أو كنديا ، أو حلب ، أو الشام . وزودت مصر  
بوسائل الإدارة اللازمة لها من ولاية ، وضباط لقوات الحامية ، علاوة على  
ما يتفق فيها من البسكوات المائليك .

وأصبحت مصر تخضع لحكم أحد الولاة ، أو الباشاوات ، الذي كان يمارس  
سلطاته طبقاً لفرمانات أو « خطى شريف » . وكان السلطان يحدد الوالي ، في  
فرمانه ، أنه مسئول عن الدفاع عن مصر ، وأن عليه أن يرسل إلى الاعتبار  
السلطانية مبلغاً سنوياً من المال ، يبلغ مقداره ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، توردتها الولاية  
سنوياً إلى الخزانة السلطانية ؛ وفي حالة عدم عثوره على كل هذا المبلغ ذهباً ،  
أن يرسل بعضه من القطع النضية ٦ والقطع البرونزية . وعليه أن يرسل ٥٠٠  
جندي لحراسة هذه الخزانة ، من بين رجال الحامية ، ويرسل ٥٠٠ جندي  
آخرين لحراسة قوافل الحجاج إلى الحجاز . وكان على الوالي أن يرسل ، علاوة  
على ذلك ، إلى القسطنطينية ١٢٠٠ جندي ، بقيادة أحد الأمراء ، الذين يمتازون  
بالخبرة والشجاعة والمهارة العسكرية ، لمساعدة الدولة في حروبها العامة . وكان  
على الوالي أن يهتم بصفة خاصة بجمع الأموال المقررة ، وبضمان إرسالها لخزانة  
السلطانية في المترات المحددة لها . وكان على الوالي كذلك أن يحافظ على الولاية ،  
وفصل في شكاوى الأهالي ، ويرافق الضبط والربط عند القوات الموجودة في  
البلاد ، وبكل حزم ، ويماقب ضباطها إذا ما لزم الأمر . وكان عليه ألا ينسى  
إرسال المعونة والهدايا والمساعدات إلى فقراء الحجاز ، وأن يقوم بأعماله بنشاط  
وبكل ولاء لسيد السلاطان .

وكانت بشالك مصر تعتبر في نظر الباب العالي هي ثاني ولاية في الإمبراطورية؛ ولذلك فإن السلطان كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار المسؤولين ، الذين كانوا قد تمرنوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر . وكان بعضهم قد احتل منصب الوزارة ، وحاز ثقة السلطان ، سواء في الإدارة الداخلية ، أو في قيادته لجيوش ، أو في تمثيله السلطان في مفاوضاته مع الدول الأجنبية . فكان على باشا تصوف (١٥٤٦) قد حكم ولاية بغداد ، وكان ستان باشا (١٥٧١) والياً على حلب ، وحافظ أحمد باشا (١٥٩١) والياً لقبرص ، وكل من حسين باشا (١٦٣٧) ومقصود باشا (١٦٤٢) والياً على ديار بكر ، وعلى باشا (١٧٠٧) والياً على قاصطار ، ومصطفى باشا السلحدار (١٧٥٣) والياً على الموقة . وإن كان ذلك لم يمنع الباب العالي ، في بعض الحالات ، من تعيين أحد النواب ، أو الكتيبا ، في منصب الوالي الذي كان يؤول من وقت لآخر . وحدث ذلك عند تعيين قرا محمد ، كيايا لإسماعيل باشا ، بدلا عنه في منصبه في سنة ١٦٩٩ . وتكرر ذلك في سنة ١٧٨٩ ، وعين لإسماعيل ، كيايا الوالي ، باشا على مصر . وبذلك لنا ما جالون أنه كان صهراً لباي تونس ، ووزيراً له ، ولكنه اضطر إلى الهجرة والعيش في إيطاليا لمدة سنوات عديدة ، نتيجة لخوفه على حياته من المؤامرات التي كانوا يربطونها له هناك . ولما كان حسن باشا ، قائد الاسطول العثماني ، قد سمع به ، فانه استدعاه الى اسطنبول ، وعينه كيايا له . وحضر معه بهذه الصفة الى مصر ، وتركه فيها بعد نهاية ولايته ، وطلب الى السلطان أن يرسل له فرمان يولييه به بشالك مصر . أما عن القيمة الحقيقية لولاة الولاة ، فنجد أن كتابات معظم الأوروبيين عنهم ، وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، كانت تصفهم بالضعف ، وتذكر عنهم أنهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم ، سواء أكانوا من قادة الجنود ، مثل أغا الانكشارية ، أو كانوا من الأمراء المماليك . ولكن هذا التعميم كان يعني

البعد عن التمييز ، والوصول إلى نتائج مبدية عن الصحة . وإذا كان بعض هؤلاء الباشاوات من ذوى الشخصيات الضعيفة ، فإن هذه المجموعة من ممثل السلطان في مصر قد ضمت كذلك عدداً من ذوى الشخصيات القوية . وكان إسماعيل باشا الذى تحدث عنه دى مايه de Meillier فى سنة ١٦٩٩ « حاضراً البنية ، حاد الطباع ، ولكنه كان فيما عدا ذلك أحسن حاكماً فى الإمبراطورية كلها » . ويصف المؤرخ عبد الرحمن الجبرى على باشا حكم أوغلى ( ١٧٥٥ - ١٧٥٧ ) بأنه إمتاز بركة الطباع ، كما إمتاز بصريحته القوية ، التى كان يظهرها عند الشدائد .

وكان بعض الباشاوات من المتعلمين ، أو الذين يعملون إلى العلوم وإلى دراسات الفقه ، والفلسفة ، والرياضيات . فعلى داود باشا ( ١٥٣٨ - ١٥٤٩ ) على توريد مكتبات جوامع القاهرة بالكتب والمخطوطات . وكانت عادات جنفر باشا ( ١٦١٨ ) دسمة ومقيمة ، وأحسب به علماء الشريعة وفهمائها ، كما أعجب به رجال العلوم . وكان لقنعود باشا ( ١٦٤٢ ) مقارن واسعة فى الرياضيات . أما واملر محمد باشا ( ١٧٠٥ ) فإنه كان يعمل إلى مناقشة الموضوعات العلمية ، والطب ، والفلسفة ، وتحدث مع دى مايه عن انتشار اللغة الفرنسية فى أوروبا ، ونسب ذلك إلى انتشار كتب الفرنسيين فى القاهرة ، وإن كان للقتل الفرنسي قد ذكر أنها كانت ترجع إلى انقصار الجيوش الفرنسية ، حتى لا يقتل من مجده ملك بلاده . وكان أحمد باشا ( ١٧٤٨ - ١٧٤٩ ) يميل إلى الرياضيات ، التى كان قد درسها مع الشيخ حسن الجبرى ، والده عبد الرحمن الجبرى ، المؤرخ ، وكان يغل إلى نفسه ويبتغى العمليات الحسابية ، كما كان يقضى أوقات فراغه فى عمل للزول ، التى زود الأثر بواجدة منها . وكان جده الله باشا ( ١٧٢٩ - ١٧٣١ ) من الفقهاء ، ويذكر عنه الجبرى أنه كان ملأاً بقراءات القرآن ، وبالفلسفة ، ويكتب فى التوحيد .

ولذلك فإن الباب العالي كان يرسل إلى القاهرة أحسن ما كان عنده في الهيئة الإدارية ، وبشكل جعلهم يتميزون عن الكنتيا وعن بقية الأمراء والأغوات الذين كانوا في مصر ، والذين لم يتسع أقدارهم إلى أبعد من ضفاف النيل بكثير . وبالنسبة لضعف سلطة الباشاوات ، وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، فإن ذلك كان يرجع إلى طبيعة النظام نفسه ، وإلى ظروف القوى الموجودة في البلاد . ويعتبر الدولة عن تطوير هذا النظام أو إصلاحه .

## ٢ - وصول الرائي وانضمامه :

كان الباشا يصل إلى مصر إما بالطريق البري ، إذا ما أتى من الشام أو الحجاز ، وإما بطريق النيل ، إذا ما أتى من عاصمة الدولة العثمانية نفسها . وفي كلتا الحالتين كان يدخل القاهرة في موكب كبير ، بسدد أن يبلغ السلطات الموجودة فيها بقدمه .

وبعد وصول الباشا في ذهيته إلى بولاق ، التي كانت هي ميناء القاهرة النهرية في ذلك الوقت ، كان يقم مؤقتاً في إحدى الاستراحات الموجودة هناك . وتعطينا كتابات القناصل الأجانب وصفاً تفصيلياً للاحتفال بقدمه ، فكان الأمراء والبكوات وكبار الضباط يضربون خياهم على الضفة اليمنى للنيل ؛ وكانت هذه الخيام تمتاز بالانساع ، وبالفخامة ، وتفرش بالسجاد الواردة من الهند . وكانوا يوقدون المصابيح في المساء أمامها ، وبشكل يعطى رسومات هندسية جميلة . وفي اليوم التالي لوصول «الذهبية» من رشيد ، كان الباشا ينزل منها ، ويقابل باستقبال حافل ، ويمتطي صهوة جواده ، ويسير حوله كل البكوات والقواد حتى الاستراحة . وكان ذلك يدل على مستوى الاحترام للباشا القادم ، ويدل في نفس الوقت على مستوى التحفظ بالنسبة إليه ؛ وكثيراً ما كان هذا الالتفات : يكون يعطى البكوات ، أو كبار الضباط ، شعوراً بإمكانية التعاون

معه ، أو بصحبة ذلك . وكان الباشا يدخل إلى القاهرة بعد بضعة أيام في موكب كبير ، يحيط به الأمراء والقواد ، على ظهور الخيل ، ويسير أمامه بعض الحرس حاملين السلاح ، وتصحب الموكب فيقه موسيقية عسكرية . وكان الأهالي يصطفون على طول الطريق لمشاهدة الباشا الجديد ، وكانت غالييتهم من الرجال ، مع أقلية من السيدات المحجبات .

وكان بعض الباشاوات يدخل القاهرة في احتفال ضخم ، مثل مصطفى باشا ، صهر السلطان سليمان القانوني ، الذي أحاطت بموكبه كبار شخصيات السلطنة نفسها ، وبجمه جيش كبير من الانكشارية . وكانت غالية الولاية تدخل إلى القاهرة في هذا الموكب وهي ترتدي ألواناً زاهية ، وترصع عمامتها ببعض الجواهر التي تلعب في ضوء الشمس . وكان موكب دخول على باشا إلى القاهرة في سنة ١٧٠٧ يضم حاشية يزيد عددها على ١٢٠٠ شخص . ولكن بعض الولاة كان يتنحى بموكب بسيط ، كما كان عليه الحال بالنسبة لرامر محمد باشا ؛ وإن كان ذلك قد دفع بعض المتفرجين إلى التساؤل عما إذا كان هذا الوالي يحظى بالفعل بمكانة مهمة لدى الباب العالي ، أو إذا ما كان مريضاً .

وبعد أن كان الباشا يشق شوارع القاهرة ، يصل إلى قصره في القلعة . وكان يقوم ، بعد بضعة أيام ، باستقبال بكوات المالك ، إستقبالا رسمياً ؛ وكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء ، وبصفته يمثل السلطان في البلاد .

وكان الباشاوات يعيشون في ولاية مصر لمدة عام . ولكن كثيراً ما كانوا يبقون في مناصبهم لمدة أخرى أو لمدتين . ولذلك فإنهم كانوا يبقون في هذا المنصب عموماً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات . ومع ذلك فقد بقي كل من سليمان باشا وداود باشا في ولاية مصر ، الأول لمدة ثلاثة عشر عاماً (١٥٢٥ - ١٥٣٨) ، والثاني لمدة إحدى عشر عاماً (١٥٣٨ - ١٥٤٩) ؛ ولكن ذلك كان إستثناء أمن القاعدة . وفي سنة

١٧٠٠ ، عين السلطان محمد باشا والياً على مصر لمدة أربعة أعوام . وقام بعض  
الباشاوات بحكم مصر مرتين : مثل سليمان باشا وسنان باشا . في أثناء القرن السادس  
عشر ، وعادوا إلى القاهرة بعد فترة قانوا فيها جيوش الدولة في ميادين المحارك ،  
الأول في فارس ، والثاني في بلاد العرب ؛ وكان هذا هو أيضاً مثل على باشا ،  
الذى حكم مصر في المرة الأولى في سنة ١٧٠٧ ، وعاد إليها من جديد في سنة ١٧١٧ ،  
بعد أن قاد القوات العثمانية في جزيرة كريت ؛ ومثل على حكيم باشا . الذى حكم  
مصر في سنة ١٧٤٠ ، ثم حكمها في سنة ١٧٥٥ .

وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة ولاية بعض الباشاوات قصيرة للغاية : مثل  
إسكندر باشا ( ١٦٥٠ ) الذى حكم لمدة ثلاثة أشهر ، وكل من عهد باشا ( ١٦٢٢ )  
وأحمد باشا ( ١٦٧٥ ) الذى حكم لمدة شهر ونصف شهر . وتمثل كتابات القناصل  
الأوربيين دائماً بغبارات : هـ سرت الإشاعة عن تغيير الباشا ، وهـ وسياسف الباشا ،  
وهـ وسافر الباشا ، وهـ وصل الباشا الجديد ؛ وبدل ذلك على إستمرار تغيير الولاة ،  
وبدل على عدم الإستقرار . ومنذ سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٧١٨ توالى على حكم مصر  
مائة والى وعشرة .

أما عن مقر الوالى ، أو الباشا ، فإنه كان في قلعة القاهرة . التى بناها صلاح الدين على  
أول جبل المقطم ؛ وكانت تشرف على ساحة الرميله وكانت تتألف من قسم مرتفع ،  
يسكنه الإنكشارية ، وقسم منخفض توجد به ثكنات العرب وبقيّة أوجاق الجنود ،  
وعدد من القصور ؛ وكان الوالى يسكن إحداها . ولما كان الباشاوات يشعرون  
بأنهم كانوا مؤقتين في القاهرة ، فإنهم لم يبنوا كثيراً بالقصر الذى كانوا يسكنون .  
ويذكر بعض القناصل ، ومنهم دى ماويه ، أن قصر الباشا كان في حالة سيئة ،  
ونادراً ما كان أحد الباشاوات يفكر في القيام بإدخال أى إصلاح عليه . ولكننا نجد  
أن بعض الولاة المحيين للبذخ ، مثل إسماعيل باشا ، قد أدخل بعض الإصلاحات

على هذا القصر في مدة ولايته ، عند نهاية القرن السابع عشر ، وذلك بمناسبة الإحتفالات التي أقامها ابنه ، فأقام جناحاً جديداً للقصر ، وزرع حديقة كان يحضر لها الماء يومياً على ظهور الجمال .

وكان الباشاوات لا يخرجون كثيراً من هذا القصر ، ولا يزورون الأقاليم ، وبشكل يفصل بينهم وبين الرعية ، ويؤثر على الطريقة التي كانوا يحكمون بها البلاد . وكان الولاة يستلمون من الباب العالي المراسلات الرسمية ، فيصدرون تعليماتهم بعد ذلك السير عليها . وكان الباشاوات يأمرهم بإقامة الإحتفالات عند عهدهم بالتصاريح الجيوش السلطانية ؛ كما كانوا يرأسون حفل « وفاة النيل » ، حينما تصل مياه الفيضان إلى إرتفاع معين أمام مقياس الروضة . وكان هذا الإحتفال يشتمل كذلك على « فتح الخبز » ، الذي كان يبدأ من النيل أمام جزيرة الروضة ، ويسير إلى القاهرة ؛ ويشتمل على « قالايد » ، وله فرحة كبيرة عند الجميع ؛ فهو دلالة على الرعاء بالنسبة للفلاح ، ودلالة على جمع الأموال بالنسبة للحاكين .

وكان الباشا يشارك في الإحتفالات الرسمية والمناسبات ؛ ويحضر صلاة العيد ، ومعه الأغوات ، والسكنا، وقادة الإنكشارية . وكان يشارك في صلاة الاستسقاء لتزول المطر في سنوات الجفاف وإختفاض النيل ؛ ويرأس حفل خروج الحمل والكسوة في طريقها ، مع قافلة الحج ، إلى الحجاز . وكانت هذه القافلة تبدأ من ميدان الرملة ، تحت القلعة ، ويسلم الولى زمام الحمل الذي يحمل الحمل إلى أمير الحج ، الذي كان عليه قيادة القافلة وسراستها من إعتداء البدو، وهجمات قطاع الطرق . كما كان الباشا يرأس الديوان ، أو مجلس الحكومة ، والذي كان يجتمع في القصر ثلاث مرات (سبوعياً) ؛ ويحضره كبار قادة الجنود ، والبكوات وكبار العلماء . وفي هذا اليوم ، كانت الساحة المؤدية إلى الديوان ، في القلعة ، تمتلئ بمخيل البكوات وكبار القواد ، الذين كان كل منهم يصطحب معه بعض الخيالة .

وكانت هذه الجياد تحمل سروجاً مطعمة ، ومطعمة بالجواهر والأحجار الكريمة ، التي كان يرتقها يضوى تحت أشعة الشمس . أما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع في صالة إجتماعات الباشا . وكان هذا الديوان المخصوص هو الذي يقرر الشؤون السياسية والشؤون المالية والاقتصادية للولاية . وفي بعض الحالات ، كان النقاش في الديوان يأخذ نفحة مهددة ، وربما يصل الحال إلى خروج الأسلحة من أغمارها ، وبشكل يحول النقاش إلى معركة . وكانت رئاسة الديوان من أهم اختصاصات الوالي ، وإن كانت أهم وسائل عمله هي الوسائل المالية .

### ٣ — المالية :

لما كان الولاة يقيمون في مصر لمدة قصيرة ، فإنهم كانوا غير قادرين على القيام بأي عمل يستلزم وقتاً طويلاً ، حتى وإن كانوا يرغبون في القيام بمثل هذا العمل . كما أن الأموال أصبحت شغلهم الشاغل ، أو مشغوليتهم الرئيسية ؛ وكان هدفهم الأول هو جمع أكبر ما يمكن جمعه من الأموال في فترة إقامتهم القصيرة في البلاد .

وكانت أرض مصر تكفي لمعيشة أهلها ، ودون أن يحتاجوا لواردات أجنبية ، ولا حتى لمياه الأمطار ، ما داموا يعيشون من النيل . وكان فيضان النيل يحمل لمصر الحصب ، ويعطي الفلاح طريقة معينة لإعداد الأرض ، ونمطاً معيناً في التفكير ، وانتظار المحصول . وكانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الوحيدة ، ومصدر الثروة الفعلية . وكما عاش عليها الفلاح ، رَكَر الحكام والمستقلون اهتمامهم بها وعليها ، حتى يتمكنوا من الحصول على الثروة اللازمة لحياتهم ، كتحكمهم وكستغلين .



وإذا كان السلطان يعتبر هو مالك كل أرض البلاد ، إلا أنه لم يفرض عليها ضرائب مباشرة . تقوم بجمعها هيئة من موظفي المالية . ولكن غلة القرى كانت تعود إلى الملتزمين ، الذين كانوا من قدماء الضباط ، أو من البكوات المالكين ، أو من مجرد الأشخاص الماديين . وكان الملتزم يحصل على الضرائب بواسطة الشيوخ الذين كانوا يشرفون على القرى ، ويسمى كل منهم باسم « شيخ البلد » . وكانت الضريبة التي تفرض على المحاصيل تقسم إلى قسمين : « مال باديشاهى » أو « مال مبرى » ، كان يمثل نصيب السلطان ، ونصيب مثله والى القاهرة ؛ و « القاقض » ، الذى كان الملتزم يحتفظ به لنفسه .

وكان جمع الميرى تقسداً من اختصاص إدارة فى القاهرة ، يشرف عليها « الرزنامجى » ، والذى كان السلطان يعينه فى هذا المنصب مدى الحياة . وكانت حسابات الرزنامجى تكتب بالتركية ، وتقدم للباشا ، وكذلك إلى البك البقردار ، أى أمين الخزانة . ثم ترسل بعد ذلك إلى اسطنبول . وعلاوة على أموال الميرى التى كانت تجمع نقداً ، كان الباشا يجمع الميرى عيناً ، من القمح والأرز والشعير . وكانت هذه المحاصيل تنقل من الأرياف إلى القاهرة ، وتشون فى شون خاصة بها . وكان الميرى يمثل الضريبة العقارية ، ويمثل المورد الزبى للوالى الحاكم .

ولكن الميرى لم يكن هو مورد الباشا الوحيد ، إذ أنه كان يتصرف فى الأرض نفسها ، وبصفته ممثلاً للسلطان . فى أكتوبر سنة ١٦٩٧ م بالقاهرة محمد بك ، ابن حسين باشا ، عند عودته من مكة ، بعد إنجاز مهمة كان السلطان قد كلنه بها هناك ، وحاول الوالى . إسماعيل باشا ، أن يتقرب إليه فتحه أراضى ثلاث قرى ، بلغت قيمتها ٥٠٠٠٠ رية جنية ، فى ذلك الوقت .

وفى حالة وفاة الملتزم . كان على أبنائه أن يحصلوا على موافقة الباشا على إرثهم

القرية أو لمجموعة القرى التي كان سيداً عليها . ولم تكن هذه العملية تتم إلا نظير دفع مبلغ معين يحدده الوالي ، أو نظير « إعادة شراء » هذا « الحق » . وفي حالة عدم وجود أبناء له ، كان في وسع الورثة أن يحصلوا كذلك على هذا « الحق » ، بعد دفع المبلغ الذي يبيته الوالي . وفي حالة عدم وجود وصية ، فإن منطقة النفوذ كانت ترجع إلى الوالي ، الذي يمنح عملية استقلالها للمتزم آخر ، ونظير دفعه مبلغاً معيناً للحصول على هذا الحق . وربما كان هذا يكفي ، كما يقول هنري ديهيران لشرح عملية إثراء الولاة في حالات انتشار الأوبئة على البلاد<sup>(١)</sup> . فكان الوالي يجمع في يوم واحد ما تبلغ قيمته مائتي أو ثلاثمائة ألف جنيه ، نقيصة لموت المتزمين ، وإعادة بيع نفس المنطقة ثلاثة أو أربعة مرات في الأسبوع الواحد .

وكانت الجمارك تعتبر مصدراً آخر من مصادر مالية الباشا . حقيقة أن احتلال الأتراك للعثمانيين لمصر قد تم في وقت تحول طرق التجارة بين الشرق والغرب ، ووصول تجار غرب أوروبا إلى سلع الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وبشكل حرم مصر من المكاسب التي كانت تعود عليها في زمن السلاطين المماليك . ولسكتنا نجد ، رغم ذلك ، أن الجمارك المصرية قد استمرت في تحصيل الرسوم على السلع الأجنبية اللازمة للاستهلاك المحلي ، أو التي كانت تصدر البلاد . وظلت موانئ السويس والقنطرة ، على البحر الأحمر ، تستقبل سفن العرب ، التي كانت تنقل الحرار والنجاسة المنسدة ، وتنقل كميات صغيرة من القهوة من اليمن والجزيرة العربية . وكانت هذه الأسلحة ، والبن ، تلقى رواجاً كبيراً ومتزايداً في أوروبا ، وبشكل سمح لمصر بالاحتفاظ ببعض المكاسب ، وسمح للوالي بالاستمرار في

(١) انظر :

DEHERAIN, Henri, L'Egypte Turque. pp. 28 29 [Hist. de la Nation Egyptienne. Tome v.] .

جمع الرسوم الخمرية . أما الموانئ المطلّة على البحر المتوسط، وهي الإسكندرية ورشيد ودمياط ، فانها ظلت تتعامل . وإن كان ذلك بكيات أقل عما كان عليه الحال فيما مضى ، مع مرسيليا وليجهورن وجنوا والبندقية ، علاوة على تعاملها مع كريت واليونان أزميز واسطنبول ، وتعاملها مع يافا وعكا وطرابلس الشام . وكانت أسيوط تحتفظ بمركزها ، كنهاية لخط قوافل دارفور ، ولتنقل الثمري مع السودان ، مما جعل هذه المدينة مستودعا للسلع الإفريقية ؛ وكثرت فيها الوكالات الملتية بسن النيل ، وخشب الأبنوس ، وريش النعام . والصنع العربي ؛ وكانت جماركها والرسوم التي تدفع فيها ، من مصادر إيرادات الوالي . وأخيراً فطينا ألا نذكر أهمية تجارة الرقيق بالنسبة لمصر في هذا العصر العثماني ، وحصول الوالي على رسوم مرتفعة عليها ، سواء أكان ذلك على العناصر البيضاء من المالك المستوردين من القوقاز ، أو على العبيد السود المستوردين من قلب إفريقيا .

كانت كل هذه موارد ثابتة لإيرادات الوالي وماليته . ولكن الولاة كانوا ينتهزون فرصاً معينة للحصول على إيرادات «عارضة» حسبما كانت الظروف تسمح بذلك . ففي سنة ١٧٠١ ، نشبت إحدى حركات التمرد في دمياط ، ووقع أثناءها الاعتداء على منزل أحد الرعايا الفرنسيين في المدينة ؛ وبعد شكاية القنصل الفرنسي وتدخل السفير في اسطنبول ، وصل إلى دمياط أحد مندوبي الصدر الأعظم ، لكي يعيد إلى الفرنسي ما فقدته . ويذكر القنصل الفرنسي أن الباشا وعدد من كبار الحكام قد إقتنروا هذه الفرصة ، كما كانت عادتهم دائماً ، لكي يحصلوا من المتهمين على كل ما كان في وسعهم الحصول عليه . وكانوا يكتبون بذلك محضراً . وبطبيعة الحال ، عادت حوامج الفرنسي إليه ، أما بقية ما جمع فإنه ظل في أيدي الحكام . ولا شك في أن الحكام . وعلى رأسهم الوالي ، كانوا يمتدحون في غالبيتهم بالجشع ، والرغبة في جمع الثروات ، وكانوا يمارسون ذلك ضد الأجانب أنفسهم ،

و طريق ملتوية . وقد يؤدي ذلك إلى نشأة مشكلات مع الدول الأجنبية ؛ وإن كانوا يضطرون إلى التراجع بسرعة ، بعد تدخل السفراء في اسطنبول ، وبعد إرسال جنان أو مندوبين من عاصمة الدولة . أما ممارسة هذا الجشع والظلم تجاه هؤلاء ، فكانت أخباره لا تصل في أغلب الأحيان إلى عاصمة الدولة ؛ ولم يجد المصري من يدافع عنه ، فزاد استسلاماً على توأكله . وكثيراً ما كانت هذه العمليات تقتصر إلى شقاق بين السلطات الحاكمة ، بين الباشا وقادة الجنود ، أو بينه وبين رؤساء الميليك ، أو بين الأمراء وصناديق العسكر .

وإذا كان من الصعب تبرير هذا الجشع ، إلا أنه من السهل تفسيره . فكان نشأ أو الوالي يخضع لحاجات متمددة ، وكلها مالية . فكان عليه أن يدفع من نفدى ورسوم اجبارك رواتب الجنود ، ويجهز منها تلك الكتيبة الصغيرة التي كان يرسلها إلى اسطنبول ، والتي كانت تأخذ شكل حملة من حالة اشقياء الدولة العثمانية في حرب . وكان الوالي يدفع كذلك رواتب الموظفين ، سواء أكانوا من كبار أو رباب أو صانف ، أو من صغار أو الأتندية . وكانت قافلة الحج السنوية تتكلف كذلك نفقات باهظة : فكان أمير الحج يقسم بعض المخصصات ، وكانت القوة المعينة لحراسة القافلة والحمل ، تطالب دائماً بالرواتب والتعيين ، كما كانت هذه القافلة تدفع الأموال لمشايع العربان على طول الطريق ، سواء أكان ذلك حنة وفي أيام خلع الميادكة . أو كان ذلك إناوة لمنع العربان من الاعتداء على الحجاج . ونحو : ما حملت السنوات أنباء عن اعتداء العربان والمناسر على قافلة الحج ، فلا و شمال الحجاز ، وشبه جزيرة سيناء ، ولكن حتى على طريق القاهرة السويس نفسه : الأمر الذي كان يدل على أن الأموال المصرية ، لم تكن قد وصلت إلى شيوخ العربان . وكان على الوالي أن يدفع كل ذلك ، علاوة على إنفاقه على المؤسسات العامة ، والأوقاف ، التي كانت مشغولة من خزانته .

وبعد ذلك ، فعلينا ألا ننسى أن الوالى كان يسكر فى ثروته الشخصية . فكان المتقدمون لشغل منصب والى مصر كثيرين أمام الباب العالى ؛ وكانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام العظماء ، وبخاصة أمام كبشر أغامى ، أو قائد الطواشين السود ، وأمام كاتى أغامى ، أو قائد المالك البيض ، وأمام السلحدار أغامى ، أى كبير حملة أسلحة السلطان ، وحامل سيفه ، والباشا وشاويش أو رئيس الحجاب ، وكذلك أمام رجال البلاط والحرس السلطانى . وبعد حصولهم على هذا المنصب ، كان على الولاة أن يسترخوا ما ألفقوه ، وكان عليهم فى نفس الوقت أن يحتفظوا بحماية هؤلاء العظماء والكبراء لهم ، حتى يحصلوا على مدفئة ولايتهم لمصر . وكان عليهم ، فوق كل ذلك ، أن يأمنوا مستقبلهم . ويذكر لنا ماجالون ، فى ٢٩ مارس سنة ١٧٨٩ ، أن لإسماعيل باشا قد دفع أموالا طائلة للحصول على هذا المنصب ، وكان يرغب أن يبقى محتفظا به لمدة سنوات .

وكان الباشا لا يضمن ما قد يحى به الأيام ، وكان يتساءل فى كل يوم ما إذا لم يحى أحد المندوبين إلى بولاق ، يعمل أسرا من السلطان بعزله ، أو عما إذا لم يحضر إلى القصر أحد ممثلى الاعيان ، أو كنخيا الانكشارية ، أو العرب ، أو أحد ممثلى البكوات ، لى يخله أمر عزله . وهذا الشعور أجبر الولاة على بذل كل جهدهم لجمع الاموال ، وأكلوا بذلك الشجر كما أكلوا الثمار ، وأكلوا الفللة كما أكلوا الارض ، ونهبوا كل شئ ، واستغلوا مصر بدون أى حدود . وكان ورود أحسد الولاة غير الطامعين ، وغير المشعنين ، إلى مصر يثير البهشة من وجود مثل هذا الوالى ، الذى كان يأكل من أمواله الخاصة .

#### ٤ — الجزية :

كانت ولاية القاهرة ترسل للسلطان جزية سنوية تسمى « الجزمة » ، تبلغ قيمتها ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، ويضمن المال المهرى توريدها .

وكان إرسال هذه الجزية إلى اسطنبول يمثل أحد الواجبات الرئيسية للبasha أو الوالي . وهناك بعض تلميحات في كتابات القناصل أو المؤرخين عن إرسال هذه الجزية إلى السلطان . ولم يشك الرحالة فرلسوا دى بانى *Francois de Pavie* في سنة ١٥٨٥ في مسأله انتظام دفع مصر لهذه الجزية . وحددها بنفس المبلغ ، الذى كان يصل إلى ٢٤٠.٠٠٠ جنيه فرسى ، وذكر أنها كانت ترسل إلى اسطنبول برياً في حراسة ثلاثمائة فارس ومائتين من مشاة الانكشارية . وكان القناصل يذكرون ، من وقت لآخر ، أن البasha كان يؤجل بعض العمليات ، نتيجة لانشغاله بإرسال «الجزية» إلى اسطنبول . وبذكرنا عبد الرحمن الجبرتي أمر إرساله هذه الجزية من وقت لآخر ؛ فيذكر في سنة ١٧١٠ أن هذه العملية تمت بإشراف محمد بك الدالى ؛ وفي سنة ١٧١٧ أنها قد تمت بإشراف محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب ، وفي سنة ١٧٣٥ أنها كانت بإشراف حسن بك الدالى . وكانت هذه العملية تتم في إحتفال خاص ، يشارك فيه عدد من كبار الموظفين ومن الأصدقاء . ولذلك فإن جزية مصر لخرانة السلطان قد إستمرت بطريقة منتظمة حتى منتصف القرن الثامن عشر . ولكنها وصلت بشكل منقطع في أثناء النصف الثانى من هذا القرن . فانقطعت في سنة ١٧٥٩ ، وهى السنة التى سيطر فيها على بك الكبير على مصر ؛ وكان يطمح في الاستقلال ، ورفض إرسال الجزية .

أما محمد بك أبو الذهب ، الذى كان على علاقات أحسن مع السلطان ، فإنه سمح للوالى ، بعد أن أصبح شيخاً ثلث ، بالقيام بواجبه من جديد: فأرسلت الجزية في سنة ١٧٧٤ إلى اسطنبول ؛ وشكر السلطان أبا الذهب على ذلك ، وأهداه ثلاث جوارى جرسيات . وحينما ترك حسن باشا ، قبودان البحرية العثمانية مصر ، بعد حمله إليها في سنة ١٧٨٧ ، أوصى وكيله ، الذى سيصبح إسماعيل باشا فيما بعد

بضرورة إعادة أمر إرسال الجزية بشكل منتظم . وحينما عاد إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ، في سنة ١٧٩١ ، بعد أن كان القبطان باشا قد طردهم منها ، انقطع وصول الجزية إلى إسطنبول . وفي أثناء العقد الأخير من هذا القرن ، كان من المؤلم على نفوس رجال الباب العالي أن يروا انقطاع وصول الجزية من القاهرة ، وفي ١٩ جمادى سنة ١٧٨٨ . ذكر القائم بأعمال السفارة الفرنسية في إسطنبول إلى الرئيس أفندي ، أو رزير الخارجية ، الذي كان في ذلك الوقت هو عاطف أفندي ، أن هذا الإهمال يبرر في نظر حكومة الإدارة الموجودة في فرنسا ، تكون هذه الولاية . التي إذنت عن تقديم إقامتها الرئيسية تجاه السلطان ، قد انفصلت على السلطنة أو من الإمبراطورية .

وبعد وصول الجزية إلى إسطنبول ، كان الباب العالي يرسل رداً يدل على استلامها ، وكذلك ، أما كان هذا الرد مسجولاً بملف وسيف ، كانت تصل إلى القاهرة ، ويسلمها أحد الأغوات بها ، أو إلى في حفل رسمي أمام الديوان .

وعلاوة على حصول الصدر الأعظم على هذه الجزية ، كان ينتظر فرصة وصولها لكي يحصل من الباب . رئيس الباشا التي توصلها ، على معلومات خاصة بأحوال باشاك القاهرة . وبلا شك في أنها كانت فرصة ينتظرها الباب للوقعة بأعدائه ، أو بمنافسيه . وفي سنة ١٧١٧ . مثلاً . أبلغ محمد بك ، ابن إبراهيم بك أمير شنب ، الصدر الأعظم أن إسمايل بك ابن إيواد كان يرغب في الاستقلال بحكم مصر .

وكان باشا القاهرة يرسل كذلك إلى إسطنبول طريقة نوعية تشتمل على مواد غذائية ، وعلى كميات من الحارث . لسيارات القصر . وكانت تصل في قافلة بحرية تضم عدداً من السفن ، مزودة بالمدفعية . وكانت تشتمل على الأرز والسكر والتمر والزعفران والبن ، والنسك والسمك والصمغ ، وهذا علاوة على

البخور والعناء . وكان كل ذلك يمثل أعباءاً بالنسبة للوالى فى القاهرة .

#### ٥ - عزل الوالى :

رغم أن معظم الباشاوات لم يستقروا فى حكم القاهرة لمدة طويلة ، فإن بعضهم قد تولى أثناء مدة ولايته ؛ مثل أحمد باشا الذى توفى فى سنة ١٦٩١ ، ومحمد أمين باشا الذى توفى فى سنة ١٧٥٢ ، ومصطفى باشا الذى توفى فى سنة ١٧٦٢ .

وفى بعض الحالات ، كان الوالى يترك منصبه بطريقة طبيعية ، وبعد إتمامه مدة شغله لهذا المنصب . فترك قرة محمد باشا القاهرة فى سنة ١٧٠٥ ، ونزل بطريق شبل إلى الإسكندرية ، لكنى يعود منها إلى إسطنبول ؛ وقدم له الأكبر هدايا ثمينة . وكذلك الحال بالنسبة لعبدى باشا ، الذى ترك القاهرة فى سنة ١٧١٧ ، لإستلام منصبه الجديد فى ولاية طرابلس الشام .

ولكن كثير أما كان الباشا يعنطر إلى الخروج من وظيفته بطريقة معاجلة ، سواء أكان ذلك بناء على أمر يأتى من السلطان ، أو نتيجة لإحدى المؤامرات التى يحيكها له ضباط الأوجاق أو البكوات . وفجأة كان أحد الاغوات يصل من إسطنبول حاملاً أمر الباب العالى بعزل الوالى ، فى حالة تغيير البلاط لفكرته عن هذا الباشا . أو فى حالة نفوق أحد المنافسين عليه وتمكنه من الحصول على هذا المنصب لنفسه بدلاً عنه . وفى هذه الحالة كان الباشا المعزول يترك قصره فى القلعة ، ويقع فى أحد بيوت المدينة ، ويبقى فيها إل أن تصل بشأنه الاوامر من إسطنبول . ويمتلى تاريخ مصر العثمانية بأمثلة عديدة على ذلك . وفى سنة ١٦٩٦ عزل على باشا . وصدرت أوامر السلطان بالإشتداد فى معاملته . فصادروا أملاكه ، وحتى ملابسه . وشاركه وكيله نفس المصير . وفى فبراير سنة ١٧٠٠ فقد حسين باشا ثقة الباب العالى ، وعومل بنفس الطريقة . وكان الباب العالى يعرف أن



كبار موظفيه كانوا يسرعون بجمع الثروات ، فكان يمارس حيالهم هليات التعذيب حتى يحصل منهم على ما جمعه . فلم حسين باشا ونائبه ١٤٠ كيس ، ووعدا بتقديم ٧٠٠ كيس آخرين عند وصولهم إلى إسطنبول . وفي بعض الحالات ، وكما حدث مع رامز محمد باشا في سنة ١٧٠٦ ، كان الباشا الممزول يحظى بعطف من الكبراء ومن الأمراء . وشهد عام ١٧٠٧ عملية عزل على باشا في شهر سبتمبر ، على مرحلتين : المرحلة الأولى وصل فيها مندوب من السلطان يحمل مرسوماً بضرورة دفع الباشا في مدة ثلاثة أيام ، لمثل تجار إسطنبول ، مبلغ يتراوح بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ كيس ، وهي التي كان قد استدانها منهم قبل سفره حتى يستمد ، لتولى مهام البشالك ؛ ويعجز على باشا عن الدفع ؛ فقام بمثل السلطان بعد ذلك بقراءة مرسوم ثان يعزله أمام الديوان .

وربما كان عزل الوالي مجرد مقدمة لمعاملة أشد عنفاً ؛ فقد نقل حسن باشا ، الذي كان قد عزل من ولاية مصر في سنة ١٥٨٢ ، في أحد الأوراق التي سارت به في البسفور ؛ دون أن يعرف أحد مصيره بعد ذلك ؛ كما أن على باشا ، الذي شكوا في تأييده لنيات إسماعيل بك ابن إيواظ للإستقلال بمصر ، قتل في القاهرة نفسها ، في سنة ١٧١٨ ، وأشرف على العملية رجب باشا ، الذي جاء إلى مصر بصفته والياً جديداً عليها ، وكان مكلماً من الصدر الأعظم بتنفيذ الحكم .

وحق إذا كان الباشا يحظى برضاء السلطان ، فإنه كان مبدداً دائماً بالعزل من جانب ضباط الوجاقات ، أو من جانب البكوات الممالك ، الذين كانت من الواجب أن يصبحوا موظفين خاضعين له ، ولكنهم كانوا في ذلك الوقت مسقيين عنه ، ويسيطرون عليه . وكثير من الولاة أجبروا على التخلي عن مناصبهم بهذه الطريقة . وكانوا في غالب الأحيان يحفظون على الباشا في أحد البيوت ، حتى تصل بشأنه التعليمات من الباب العالي . وبعد حدوث خلاف بين الإنكشارية

والباشا فى شهر سبتمبر سنة ١٦٩٧ ، أجهروه على أن يتنحى بنفسه عن السلطة .  
وفى ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ اضطّر خليل باشا ، الذى كان قد أيد الإنكشارية ضد  
العرب ، إلى أن يستقيل ، بعد هزيمة الجانب الذى انضم إليه . وفى سنة ١٧٢١ ،  
قام قادة الإنكشارية بضرب قصر القلعة من أعلى المقطم ، وأجهروا رجب باشا  
على التنحى .

وحينما كان السكتيا ، أو البكوات ، يقررون عزل الباشا ، كان الأوده باشى  
هو الذى يبلغ الوالى بهذا القرار . وكان الأوده باشى يحتل مركزاً هاماً بين رجال  
الوجاقات ؛ وكانوا يسمونه هوماً باسم « أبو طين » ، نتيجة لشكل العمامة التى  
كان يضعها على رأسه ؛ فكانت من الجسوخ الأسود ، ولها حواف عريضة ،  
ولا يضع عليها أى شال ؛ فكانت تشبه قمعات الأوربيين أكثر من شبهها بعمائم  
الشرقيين . وكان يرتدى ملابس سوداء وضيقة ؛ ولا يغطى جواداً ، ولا بضلا ،  
بل حماراً . وعند خروجه فى الصباح . وبهذا الشكل ، من منزله ، كان منظره بنذر  
بوقوع ثورة ، ويجذب إليه أهالى المدينة ، الذين يسرون معه فى الشوارع المؤدية  
إلى الشككات . وكان مظهره يحير كل الجنود الموجودين فى الطريق على الإنضمام  
إليه ، حتى يصل إلى القلعة مع جمهرة كبيرة . ثم يطلب مقابلة الباشا ، ويتنحى أمامه  
باحترام ؛ ثم يقلب طرف السجادة التى كان منحنياً تجاهها عند وقوفه ، ويقول :  
« إزول باباشا » ؛ وتنتهى بهذه الجملة كل سلطات نائب السلطان فى القاهرة : فى  
وقت التنوّه بها ، لا يصبح الباشا أى حق فى التصرف فى الجنود ، أو حتى فى إصدار  
أوامره لرجال الحرس الخاص بقصره ، ويخضع الجميع لأوامر الأوده باشى .  
وقبل المساء كان أهالى القاهرة يتأكدون من وقوع هذا التغيير . وإن كان هذا  
لم يكن يعنى بالضرورة أن الباشا الموزول بهذه الطريقة سيحرم من نفس الوقت من  
رضاء السلطان : فى سنة ١٦٩٧ عين الباب السالى إسماعيل باشا . الذى عزله

### الإنكشارية ، باشا على ولاية أخرى .

وطينا أن نذكر ، بالإجمال ، أن هذا الوالى ، الذى كان يمثل السلطان والبلاد ، كان يسير حسب نظام معين ، فيما يتصل بطريقة إختياره للولاية ، وعلاقته بالباب العالى ، ومد إقامته بمصر ، والقوى الأخرى التى تركها نظام الحكم العثمانى إلى جواره ؛ وكل ذلك فى جو من المؤامرات ، والوشاية ، وحركات التمرد ؛ مع روح النهم والجشع ، والرغبة فى الإثراء السريع . ومن قصره الموجود فى القلعة ، كان الوالى ينظر إلى القاهرة من أعلى الجبل ، ليجدها تحت أقدامه ؛ وإلى المصريين ، على أنهم رعية ، وعبيد السلطان ؛ وبشكل جعله يمثل الدولة وسطورتها وقوتها وجبروتها ؛ وإن كان بعد ذلك قد أصبح يمثل نفس الدولة فى تفاقتها وضخائتها ، فى عصر جمودها وضعفها ، وتفككها وإسهارها .

## الفصل السابع

### القوات البرية والبحرية

كان الوالي أو الباشا هو يمثل السلطان في مصر . ويمثل سلطته ، ويمثل سيادة الدولة ؛ وكانت الوسيلة الفعلية للاحتفاظ بحر ولاية للدولة ، ولتتبع بقايا الأتراك المماليك . من المثلح للإحتلال بالبلاد من جديد ، هي تلك القوات التي تركتها الدولة في مصر . والتي تأمت في شكل فرق ، أو وجنات ، ، هذا علاوة على وجود بعض القطع البحرية العثمانية في المياه المصرية . وكان لقادة هذه الفرق دوراً يرمون به ، إلى جانب الوالي ، في حكم البلاد ؛ ويدعمون بذلك سلطته أكثره فنية ؛ كما تتركز مراقبة ، ومراقبة المماليك . حتى لا يقوم أى منهم بالإعتصان عن القدرة العثمانية . فما هي أهم هذه الوجنات ؟ وما هي القيمة الفعلية التي كانت لها . في مصر . وبالنسبة للدولة العثمانية ؟

#### ١ - الواجهات :-

كان السلطان سليم قد ترك في مصر قوات عسكرية إراوح عددها بين ١٢ و ١٥ ألف جندي . وكانت هذه القوات مقسمة إلى ستة فرق . أو وجنات هي : المنقرقة ، والشاريشية ، والجومييليان ، التفسكشية ، والعزب ، والانسكشارية . وأضاف إليها السلطان سليمان وجناً جديداً يضم أولئك المماليك الذين كانوا يرغبون في الخدمة في صفوف القوات المسلحة العثمانية .

وكانت الوجنات ، فيما عدا العزب والانسكشارية من الفرسان ؛ أما هاذين الوجاقين فكانا يضمون المشاة . وكان تنظيم هذه الوجنات يشبه تنظيم بقية القوات العثمانية في أية ولاية أخرى . فكان لكل وجنات أغا أو قائد ؛ وكنتها أو وكيل للقائد ؛ وباشر إختيار ، أو أكبر الضباط سنّاً ؛ ودهردار ، مسؤول عن شؤنه

الإدارية ؛ وخزنة دار ، مشغول عن شئونه المالية ؛ ووزنابجي ، مشغول عن المكاتب .

وحصل كل وجاق من هذه الوجاقات على إمتيازات ، في شكل إقطاعات من الأرض كانوا يحصلون على ريعها ؛ وكانت هناك هيئة من الموظفين تشرف على هذه العملية ، وتشرف على الإنفاق اللازم للوجاق .

وكان وجاق المتفرقة مكلفاً بنوع خاص بحماية القلاع في الثغور البحرية ، في الإسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، والسويس . ومع مرور الزمن فقد رجاله كل قيمة عسكرية لهم وأصبحت سلطات الولاية لا تثق فيهم كثيراً .

أما رجال وجاقات الجوميليان والتفكشية والشرقة ، فكانوا متشابهين ؛ وكان الأجانب يهتدونهم جميعاً على أنهم فرسان ، أو إسبانية ، وكانت هذه الوجاقات الثلاث موزعة بين الأقاليم ، وتعتبر كحرس للكشاف ؛ ولذلك فإنها لم تهم بدور يؤثر على الأحداث السياسية التي وقعت في مصر طوال العهد العثماني ، وإن كانت تعتبر قوى مكملة في عمليات الصدام والصراع التي وقعت بين العزب والانكشارية . وفي سنة ١٧٠٨ ، مثلاً ، إجتمع ضباطها مع ضباط العزب ، وقرروا أن يعملوا متحدّين ضد الانكشارية ؛ وإستدعوا قواتهم الموجودة لدى الكشاف للعودة بسرعة إلى القاهرة .

ولعب العزب دوراً هاماً في الأحداث التي كانت تجري في مصر حتى منتصف القرن الثامن عشر . وكان وجاقهم يتدخل في كل الأحداث . وكانوا أغنياء ، ويتمتعون بخصوعهم لعدد من الضباط ذوي السلطة والنشاط : مثل الشوريجي والصايونجي ؛ الذين كانوا يقررون الأمور الهامة للدولة ، والذين كانوا يتمتعون بهيبة لدى الكبير والصغير ، ويتمتعون بحب الامراء والعناجق . وكانت معارك وجاق العزب ، بشكل عام ، موجهة ضد وجاق أو فرقة الانكشارية ، والتي كانت

أقوى تعرف له سكرية الثمانية الموجودة في البلاد .

#### ٢ - سكرية مادية :

كانت السكشارية فرقة من جنود انشاء ، أنشأها السامان أورخان في أثناء قرن الرابع عشر . وكانت الحكومة السكشارية تزود هذه الفرقة بسدد من أبناء السكشارية ، في المناطق الخاضعة لحكم الدولة ، والذين كانوا يؤخذون من أموالهم . ويتبعوا الأسلام ، ثم يتعلمون الفنون الحربية ولإستخدام السلاح .

وكانت السكشارية يحتملوا البهلوان ، والفنارات ، والسيوف . وتميزت بلباسها . فكانت السكشارية الموجودين في مصر بأنما كانت مطعمة بالصف والماج ، كما تميزت بلباسها . فكانت السكشارية تأخذ خطوة للوراء ، مع كل طلقة ، حتى يحفظوا أبنائهم . وكانوا يهربون في إستخدام أسلحتهم لدرجة بعيدة .

وكان السكشارية ينقسمون إلى : أوسط ، أو كئيب ، لكل منها عليها شارة . فكل شارة معينة : هلال ، أو مجموعة أهلة ، أو خيمة أو مدفع ؛ وهكذا . كان الجنود يرسمون هذه الشارة بالوشم على سواعدهم .

وكان قادة هذه الفرقة موجودين في إستانبول ، ويرأسهم أغا الانكشارية ، والسكشاية . وقائد السكشاية الثانية ، وغيرهم من كبار الضباط . وفي مصر ، كان السكشاية هم الذين يفتخون قائدهم . أو أغا الانكشارية ، من بين الضباط الموجودين : وكان يساعد مجلس خاص في تصرف شؤون الفرقة . وكان ضباط السكشاية يحضرون الديوان الكبير ، كما كان أحدهم يحضر ، علاوة على ذلك ، الديوان الأصغر : الأمر الذي كان يسمح لهم بالدفاع دائما عن مصالح فرقته . وكان رجال الانكشارية هم الذين يقومون بحراسة القنصليات الأجنبية ، وكان البعض من بينهم موجودا في المواقع المنطرفة ، سواء في القصر أو عند مدخل بحيرة البرلس .

ومنذ نهاية القرن السابع عشر تحسنت أحوال الانكشارية . نتيجة لاستلامهم رواتبهم بانتظام ، وأخذهم هذه الرواتب من المال الميرى ومن رسوم المحارك . وكان هناك تفاوت كبير بين رواتب صغار رجال الانكشارية ، ورواتب كبار قاشتها ، كما هو الحال بالنسبة لكل تنظيمات اليهود الانقطاعية . ومع دخول الفوضى إل هذا الوباق ، كما دخلت مع الضعف إلى جميع أنحاء الدولة . أصبح رجال الانكشارية يحصلون على إرادات أخرى بطرق منحرفة . فكان يبيع سكان القساهرة ، حتى من الأثرياء ، والذين لم يعملوا سلاسل في حياتهم ، فديفيدون أسماءهم على أنهم من المتطوعين في هذه الفرقة ، حتى يحصلوا على حمايتها لهم . وكان رجال الانكشارية الحقيقيون . يأكلون من الرواتب التي ترصد لؤلؤلاء المتطوعين ، أو الأعضاء الشرفيين في الانكشارية . وكان نظام هذا "واقي" يسمح باعطاء معاش لرجال الانكشارية بعد وفاتهم ، وأصبح الانكشارية ينفرون هذه المعاشات فيما بينهم .

وكان السلطان سليم وخطماؤه قد حرموا على رجال الانكشارية تلك الأراضي . ولكنهم لم يطبقوا هذه التعليمات ابتداء من النصف الثاني للقرن السابع عشر . ويمكن بعض ضباط انكشارية ، بعد هذه الفترة ، من شراء قرى بأكملها ، كما حصل : - على صكون التزام ، لاستعلاها وجمع منها الأرواح . هذا علاوة على أن رجال الانكشارية كانوا يحصلون من القناصل والتجار الأجانب على مبالغ من الأموال ، لها قيمتها .

وكان رجال الانكشارية يتميزون بوجود روح التضامن فيما بينهم ، جنود وضباط ، حيال الأهالي ، وتجاه الأجانب ، حتى إذا ما تعلق الأمر بانحراف أو باستغلال السلطة . فإذا ما تقدم أحد الأهالي لكتنيا الانكشارية بشكوى عن انحراف من أحد رجاله ، قد يظهر أمامه أنه سيماقب ، ولكنه لا يفعل ، ولا يرفض

في نفس الوقت أخذ الهدية التي تقدم له ، كتقدير من صاحب الشكوى . وبهذا أصبح وجاق الإنكشارية يمثل عنصراً من عناصر الفساد ، في وقت ضعف الدولة ، وبدلاً من أن يكون وسيلة من وسائل المحافظة على الأمن والنظام والحقوق .

وكان الإنكشارية يقيمون في أعلى جزء من القلعة ، الأمر الذي سمح لهم بالتحكم ، بقوة تيران أسلحتهم ، في فرق العرب والفرق الأخرى الموجودة في القلعة ، والتحكم حتى في قصر الوالي نفسه . ومع مرور السنين ، وإزدياد ضعف الدولة ، زادت سلطة الإنكشارية بشكل واضح . وأخذوا يتحدثون مع فئاض الدول ، وطلبوا إلى قنصل فرنسا في سنة ١٦٨٨ فك أسر إحدى عشر من رجال الإنكشارية كانوا قد وقعوا في الأسر ، واستخدمتهم فرنسا في التجديف على السفن ؛ وألح القنصل على دولته في ضرورة إجابتهم لطلبهم ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة في البلاد .

وما دام رجال الإنكشارية كانوا مستقلين عن الوالي ، ويخضعون لقيادة عامة موجودة في عاصمة الدولة ، ويسيطر قادتهم على مجموعة من الكتيائب الموجودة في مصر ، ويتميزون عن غيرهم في رواتبهم وإيراداتهم ، فمن السهل أن يتطلع بعض ضباطهم ، وخاصة في وقت ضعف الدولة ، إلى السيطرة على السلطة ، أو حتى إلى إزاعها ، كما سنرى ذلك فيما بعد . فكانت هذه الفرقة إذن محسوبة على الدولة في فترة ضعفها بعد أن كانت هي التي أسهمت إلى حد بعيد في بناء هذه الإمبراطورية العسكرية المتسعة الأرجاء .

### ٣ - البحرية :-

كان للدولة العثمانية بمصر ، علاوة القوات البرية ، قوات بحرية ، موجودة الموانئ . وكانت هناك دور لصناعة السفن ، موجودة في بولاق ، وفي الاسكندرية ، وفي السويس ؛ كما كانت هناك قيادات البحرية ، يحمل صاحبها لقب « قبودان » ، موجودة في الاسكندرية وفي رشيد ودمياط والسويس . وكان هؤلاء القباطين



يتحارون من بين ضباط الوجاهات . وكان أكثرهم أهمية هو بك البحرية ،  
قبردان ميناء الاسكندرية ، والذي كان يشرف على ميناء رشيد في نفس الوقت ؛  
وكان الوالي هو الذي يقوم بتعيين كل من هاذين القائدين في منصبيهما . وعلى العكس  
من ذلك ، نجد أن قبردان البحر الأحمر ، الموجود في السويس ، كان يخضع لسلطة  
الباب العالي رأساً ، سواء في التعيين أو في العزل . والواقع أن هذا التقسيم  
والتمييز بين السلطات البحرية الموجودة في مصر كان أمراً معقولا ، خاصة وأن  
سلطة القبردان باشا قائد البحرية العثمانية كانت ثابتة وواضحة في البحر المتوسط .  
كما أن البحر الأحمر كان يتميز بأهمية خاصة ، وبصعب على الدولة أن تتركه تحت  
تعرف أحد الزلاة الموجودين في أقاليمها . ولقد وضحت هذه الأهمية بطريق  
بطريق مباشر بعد هجمات البرتغاليين على البحر الأحمر في أوائل القرن السادس  
عشر ؛ وفي خلال هذه الفترة ، كانت دور الصناعة البحرية تعمل مهمة في  
في السويس ؛ وشهد طريق القاهرة السويس كثيراً من القوافل التي كانت تنقل  
الأخشاب ومواد السفن من عاصمة الولاية إلى هذا الميناء . وكان هذا هو السبب  
الذي جعل السلطان سليم وخلفاءه يهتمون باصلاح الطوابق والقلاع الموجودة في  
عجرو د ، وفي السويس وفي الطور ؛ ورعاية الآبار الموجودة في هذه الأماكن . وستزداد  
أهمية السويس والبحر الأحمر وضوحاً وقت غزو اليمن ، كما ستظهر بعد ذلك في  
وقت تدخل باشاوات مصر في الشقاق الذي نشب بين الأشراف في مكة . وكانت  
هذه المواقع مهمة كذلك لحماية طريق الحج ، والدفاع عن قافلة الحج ، وحمايتها من  
العربان . وأدت هذه المشغولية الأخيرة إلى إهتمام الدولة كذلك بميناء العقبة ،  
التي كانت تقع على الطريق النهرى المؤدى إلى الحجاز . ولكن دار الصناعة البحرية  
في السويس أصحلت ، مع إختفاء هذه الظروف الخاصة ، ولم تعد تبنى إلا بعض  
السفن اللازمة لأغراض التجارة المحلية .

ولا شك في أن المواصلات الاستراتيجية ، كانت لها أهمية خاصة ، علاوة على مسألة المواصلات التجارية ، في عملية تفكير الباب العالي ، مرات عديدة ، في أن يحسن المواصلات بين النيل والبحر الأحمر . ففكر الباب العالي ، في سنة ١٥٢٩ في إعادة حفر خليج أمير المؤمنين القديم ، الذي كان يربط النيل بهذا البحر . ولقد إهتم تجار البندقية إهتماما خاصا بهذا المشروع ، الذي جندت الدولة له ما يقرب من ٢٠٠٠٠ عامل . وعاد سنان باشا إلى المشروع من جديد ، دون أن يتمكن من إتمامه ، وكان يأمل في تسهيل نقل المهمات الحربية لدار الصناعة في السويس ، وقت الحملة على اليمن . وفي سنة ١٥٧٩ فكر الصدر الأعظم في مشروع كبير الأهمية ، يتلخص في ضرورة حفر قناة في برزخ السويس تصل مياه البحر المتوسط بمياه البحر الأحمر ، حتى يتمكن الاسطول العثماني من الانتقال بسهولة بين هاذين البحرين ، ومن الوصول إلى اليمن ، وإلى المحيط الهندي . وبذكر لنا البارون دي توت Tott أن السلطان مصطفي كان يفكر في نفس هذا المشروع مرة جديدة في أواسط القرن الثامن عشر .

أما حراسة البحر ، والتي كانت تخضع لقبودان البحرية الموجود في القاهرة ، فإنها كانت تختص بالضرائب . وكان الهدف منها هو جمع الضرائب والرسوم على السفن التي كانت تمر أمام مراكز إستبا ، وعلى عمليات التفريغ والتحميل التي تتم على النيل في الصعيد . وفي فرع رشيد ودمياط . ولم تقم هذه الفقرة بتحمل أية مسؤولية تتعلق بالدفاع عن البلاد .

وبالإجمال ، فإن الدففاع البحري عن مصر كان يقع ، في البحر المتوسط ، على كامل الاسطول العثماني ، الذي كان بقيادة القبودان باشا ، وكان هو أقوى الاساطيل الموجودة في البحر المتوسط ، وظل كذلك أقوى الاساطيل الموجودة في الحوض الشرقي لهذا البحر ، حتى في فترة ضعف الدولة العثمانية . واحتفظت الدولة

العثمانية كذلك بمسئولية قيادة البحرية الموجودة في السويس والبحر الأحمر ، خاصة وأن هذا البحر كان قد تحول إلى بحيرة عثمانية ، بعد دخول العثمانيين إلى مصر ؛ وكان على الدولة أن تحتفظ بسلطانها عليه ، وعلى الأقاليم المجاورة له ، ورد العدوان الأجنبي عنه وعنهما .

#### ٤ - مساعدة الروك العثمانية في حروبها :

إذا كانت الدولة العثمانية قد تحملت مسؤولية الدفاع على مصر ، إلا أنها لم تشترك ، ولمدة ثلاثة قرون ، في عمليات حرية للدفاع عن هذه الولاية ، إذ أن أحداً لم يقم بمهاجمتها . ولذلك فإن التاريخ لم يسجل للقوات العثمانية الموجودة في مصر أى دور قامت به في مهمتها الأساسية التي وحدت من أجلها . وربما يفسر لنا ذلك ، بعض التفسير ، أمر لإنشغال رجال قوات الحماية العثمانية الموجودين بمصر بمشاكل أخرى ، لا تمت من قريب ولا من بعيد بمسئولية فرهم ، وذلك على حساب الدولة ، وعلى حساب الرعية من المصريين .

ونجد ، على العكس من ذلك ، أن مصر قد شاركت في تقديم قوات عسكرية للدولة العثمانية ، وقت إنشغالها في حروبها وإنشغالها في قمع الدثن والثورات التي كانت تنشب في أقاليمها . وساعدت القوات العسكرية الموجودة في مصر ، والتي كانت تعتبر جزءاً من القوات العثمانية ، دولة السلطان في حروبها في الغرب ضد رجال الإمبراطورية ، وفي الشرق ضد فارس ، وفي الشمال ضد روسيا .

ومن وقت لآخر ، كان أحد الضباط يحضر من إسطنبول إلى القاهرة ، ويحمل معه أوامر من السلطان إلى والى ، تقضى بضرورة إرسال بعض فرق الجنود ، وبدون تأخير . وكان القناصل والأجانب يحسبون حساباً لما يقع : إذ أن الجنود كانت تسمح لنفسها قبل سفرها ، في بعض الأحيان ، بالإعتداء على ممتلكات الأهالي والأجانب ؛ كما أن السلطات كانت تصادف السفن الأجنبية

الموجودة في الموانئ ، لإستخدامها في عملية نقل الجنود . وكان رجال الإنكشارية يشددون الحراسة في الأسكندرية ، على فنادق الأجانب ووكالاتهم ، قبيل مجيء العسكر من القاهرة إلى هذه المدينة . وكانت السفن الفرنسية والأجنبية الموجودة في الميناء تحمي قائد ، أو سردار ، هذه القوة ، وتقدم له الهدايا .

ولقد شاركت القوات العسكرية الموجودة في مصر في عديد من حروب السلطان : ففي سنة ١٦٦٦ فكر الصدر الأعظم ، أحمد كبرولى ، في ضرورة توجيه مجهود خاص إلى جزيرة كريت ، التي كان العثمانيون يحاربون أبناء البندقية ، منذ ما يزيد على عشرين سنة ، لإتضاعها منهم . فأعد الحملة اللازمة لذلك ، وأصدر أمره إلى باشا مصر لإرسال ألتي جندى إلى الجزيرة . وشاركت هذه الحملة المصرية في عملية الحصار الشهير الذى إنتهى بإنتصار العثمانيين في ٦ سبتمبر سنة ١٦٦٩ وبسيطرتهم على الجزيرة ، رغم مقاومة القوات البرية والبحرية العنيفة للعثمانيين .

وفي أثناء الحرب الطويلة المدى التى قام بها الأتراك ضد النمسا ، من سنة ١٦٨٣ إلى سنة ١٦٩٩ ، طلب السلطان إلى باشاوات مصر ، مرات عديدة ، لإرسال الإمدادات العسكرية . فأرسل ولاية القاهرة ألتي جندى في سنة ١٦٨٧ إلى أدرنة ، وألتي جندى في سنة ١٦٨٩ إلى إسطنبول ، كما أرسلوا ألتي جندى إلى سالونيك وألف آخر إلى رودس في سنة ١٦٩٥ ، وقاموا في العام التالى بإرسال ألتي جندى إلى بلغراد ، وأضافوا إليهم ، بعد عامين ، ٢٤٠٠ جندى أرسلوهم إلى سالونيك . وكانت هذه القوات تتقل على السفن التركية ، أو على أى سفن للأجانب تكون موجودة في الميناء . وكان رجال الإنكشارية يمثلون نسبة كبيرة في الإمدادات التى كانت مصر ترسلها لمساعدة الدولة في حروبها .

وبعد نهاية هذه الحرب ، والتوقيع على معاهدة كارلوفتس ، فى سنة ١٦٩٩ ، نشبت حرب جديدة بين الدولتين في سنة ١٧١٥ . وأسرع السلطان أحمد الثالث ،

فى سنة ١٧١٧ ، بطلب مدد جديد من القوات الموجودة فى مصر . وقامت القاهرة كثيراً من حالة الفوضى وإلتهام الضبط والربط عند هولاء الجنود المسافرين الحملة ، وإلى ميدان القتال . ذلك أن الجنود أخذت فى قتل الأهالى ، وأعملت السلب والنهب فى الحوانيت والمنازل ، وفى وضع النهار . وأقفلت الحوانيت بعد ذلك لفترة تقرب من شهر . وفى هذه المناسبات ، كان المصريون يضطرون إلى البقاء فى منازلهم ، والإختفاء بعيداً عن الشوارع ، حتى لا يقع لهم مكروه .

وحينما دخلت الدولة العثمانية فى حرب ضد روسيا فى سنة ١٧٦٨ ، نتيجة لإستيلاء القوزاق على مدينة بلغة ، ورفضت كافرين الثانية تسوية هذا الخلاف ، وصل أحد قادة السلطان مصطفى الثالث إلى القاهرة ، وطلب إلى الوالى ضرورة الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى ولايات الدانوب وجنوب روسيا . وإنتهت هذه الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ، وبالتوقيع على معاهدة كوجك فايناريديجى؛ وكانت من الحروب التى أسهمت فيها القوات الحربية المصرية .

وهكذا شاركت مصر بقواتها فى الدفاع عن الدولة العثمانية ، والدفاع عن سلامة أراضيها ، فى وجه قوات الغزو ، التى وجهت عدوانها إليها . وكان هذا عنصراً جديداً يثبت ذلك الترابط والتكامل الموجودين بين الدولة الحاكمة والإقليم المحكوم ، وفى ظل أوضاع إقطاعية شرقية .

## الفصل الثامن

### الماليك والكشاف والسكوات

اشترك الماليك في حكم مصر في أثناء العصر العثماني ، مع الباشاوات ، ومع ضباط الوقفيات . وكانت الإمارة تابعة لسلطنة الدولة العثمانية (التي كانت) في كل إقليم ، أو في كل ولاية ، من أقاليم وولاياتها . وكان عددهم يختلف من ولاية لأخرى : فكان هناك خمسة من سكوات الصناديق في سرايوس الشام ؛ وعشرين في بل من ولايت ديار بكر والروم والي ؛ وخمسة وعشرين في الأناضول . أما مصر ، فإن السلطان سليم قد عين فيها أربعة وعشرين من السكوات . وكانت المجموعة الأولى منهم من أمراء الماليك ، الذين كانوا قد إندموا إليه بعد إقتصاراته في سنة ١٥١٧ . ثم أصبح من سلطنة الباشاوات التعيين في مناصب البكوية الشاغرة ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وفي أثناء القرن الثامن عشر ، أصبح قواد الوقفيات وبقية السكوات الموجودين يفرضون على الباشا أسماء من يرشحونهم لشغل مناصب البكوات الشاغرة ؛ ويضطر الباشا إلى الموافقة على من يختارونهم . وظل السكوات يختارون لفترة طويلة من بين ضباط الوقفيات ، وبخاصة ضباط وفاق المتفرقة ؛ ولكنهم أصبحوا ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، يختارون عموماً من بين صفوف الماليك .

١ - الماليك :

كان الماليك يستوردون من خارج البلاد ، ويشترون بالمال . وكانوا يردون من مناطق مختلفة ، سواء في شمال البلقان أو من جنوب روسيا ، أو حتى من بعض الأقاليم الألمانية ، وكذلك من اليونان وكريت ، وحتى من إيطاليا ومن

إسبانيا في بعض الحالات . ولكن غالبيتهم العظمى كانت تستورد من المناطق المحيطة بالبحر الأسود وبحر آزوف ، ومن القرم وبلاد الجركس والأباطنة وحورجيا . وكان تجار الرقيق يشترونهم من ذويهم ، أو يتعلموهم من قراهم . وكانوا يمتازون بحمال الوجه . وبالرشاقة . خاصة وأنهم كانوا . في غالبيتهم ، من العناصر الفوقازية والسلافية . وكان تجار الرقيق ينقلونهم بالسفن . وهم في سن الصبا . من بحر آزوف والبحر الأسود والقرم . إلى الاسكندرية ودمياط . وبعد عملية الختان ، وإعطاء المملوك اسم عربي ، كـ محمد وعلى وحسن وحسين وإبراهيم . وبعد الله وعثمان وغيرهما ، كان المملوك يباع لأحد الكبراء في القاهرة .

ربما يكون المشتري هو أحد ضباط الواجهات ، أو أحد أغوات الانكشارية أو العرب . ونعرف أن إبراهيم الشورجى الصابونجي ، الذى كان من وجاقى العيب ، وتوفى في سنة ١٧١٧ ، كان له كثير من المالك . أما إبراهيم كنجيا ، الذى سيطر على مصر لفترة طويلة ، فإن قوته ونفوذه كانت ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى ضخامة عدد ممتلكاته . وكان المظاف يفتنى عادة بالماليك إلى بيوت البكوات . وقدر الجنرال مينو متوسط ثمن المملوك بخمسة آلاف فرنك ؛ أى ما يعادل مائتي جنيه ذهب .

وبعد دخول المملوك بيت البك ، كان يجد نفسه بدون أية روابط أسرية ، أو روابط تربطه ببلاده الأصلية . التى ولد وشب فيها ؛ فتصبح مصر وطناً له ، ويصبح البك الذى اشتراه كوالده . وزملاءه كخوأن له . ويسبب إلى هذا البك ، وإلى بيته ؛ وتصبح العلاقات قوية بين المملوك وسيده . وبدرجة أو الأحداث كانت تعجز عن أن تؤثر فيها . ومهما ارتفعت منزلة المملوك . والرتبة أو المنصب الذى يحتله ، فإنه كان يعتبر نفسه دائماً على أنه ابن لسيدته ، وتابع له . ويحافظ

المملوك على هذا الولاة لسيده . مهما دارت الأيام ، وامتلكت بالشدائد ؛ ويظل إلى جانبها إذا ما لهنّ في المملوك أمام المناهضين له . نخرج معه من القاهرة . ويهرع إليها معه من جديد . وحتى إذا لم يعمل المملوك مناصب السكشومية ، ولم يحصل على رتبة البكوية ، فإنه يظل مرتباً ببيت سيده ، رغم تقدمه في السن ، ولا يفكر في الانفصال عنه ، وممارسة سلطات أوسع .

وكان تعليم المماليك يهدف تدريبهم على الفروسية . وكان اخصول على الجياد والخيل من لوازم حياتهم . وكانت مصر مشهورة في العالم كله بوجود سلالات عربية من الخيول الأصلية بها ؛ كانت تستورد الجياد من الشام ، ومن الجزيرة العربية . وكانت ملابس المماليك تناسب ركوب الخيل ؛ وكانوا يدخلون قمصانهم في سرويلهم الواسعة ، والتي كانت مرتفعة ، ويصل حتى صدورهم ؛ وكانوا يغطون رؤوسهم بعمائم صغيرة . ويلبسون الخفاف في أقدامهم . وكان كل مملوك يحتار ما يشاء من الألوان لللباس . وبشكل يؤدي إلى التنوع ، بعكس الحال في كسوى الجيوش الحديثة . وكان ظهر سرج خيول المماليك مرتفعاً ، ليساعده على الإسناد في أثناء تحريك الجواد . ولينجته من السقوط عندما ينحرج . أما الركاب ، فكان أكبر وأطول من القدم ، وله حواف حادة . تستخدم كهيأ لبطن الجواد ، وقد تخرج الحصم عند الإلتحام ، في حالة دفع المارس للركاب إلى الأمام ؛ وكان الركاب مرتفعاً ، ويسمح للفارس بالوقوف منتصباً في أثناء الإلتحام . أما اللجام فكان محكمًا ، وبشكل يسمح للمملوك بالتحكم في جواده تماماً . وبالانتقال من الحركة السريعة ، فجأة ، إلى الوقوف ، أو حتى إلى التراجع .

وكان المملوك يحب الخيل ، فإنه كان يحب الأسلحة ؛ وكان يحمل عدداً متنوعاً منها ؛ فيضع غدارين في حزامه . مع خنجر ، ويحمل سيفاً مقوساً في يده ، ويعلق غدارين آخرين في سرج فرسه . وكانت سيوف المماليك رفيعة ومشحونة ،



ومقساة إلى درجة كبيرة . وكانت ملابسهم وسروج خيولهم وأسلحتهم تدل على الترف ؛ فكانت السروج مزركشة بخيوط البضة والذهب ، والسيوف والفتادات مطعمة بالمعاج . وكانت تجمعات المالك تبهّر الأنظار . لتمدد ألوان الملابس ، ولبريق الأسلحة في ضوء الشمس .

وكان المالك يتدربون على أعمال الروسية في المنطقة الواقعة بين النيل ، والخليج ، الذي كان يدخل إلى القاهرة ؛ وكانت هذه المنطقة عالية من المساكن ، في ذلك الوقت . فكانوا يدربون فيه اخيولهم ، ويتدربون أنفسهم على إطلاق الفتادات وإصابة الهدف بانتشين على قفل ، من الفخار ؛ كما كانوا يتدربون على أعمال السيف ، على شواخص ، يقطعون رؤوسها ؛ ويتدربون على استخدام الرمح ، مع الكر والفر السريع . وكان التدريب يشتمل كذلك على ألعاب التحطيط ، التي برعوا فيها لدرجة بعيدة . وكان كل من البكوات يشرف بنفسه على تدريب مائليكه ، وبمساعدة بعض المايين ؛ وكان يشجعهم ويكافئ المئازين من بينهم . أما في بيت سيدهم ، فإن المالك كانوا يقومون على خدمته ، وتقديم القهوة وشبك التدخين له ، وكانوا يرتدون حينئذ الملابس المصفاة ، ويعضون العائم على رؤوسهم .

واسكن المالك ، رغم تفوقهم في التدريبات العسكرية . لم يبنوا كثيراً بدراسة العلوم والرياضيات والأدب ، ولا حتى بدراسة التاريخ والجغرافيا ، التي قد تفيدهم في حياتهم ، كمحاربين وكحكام . وبطبيعة الحال ، كان لهذه القاعدة بعض الاستثناءات ، ولكنها كانت بسيطة في عددها . وبنوع عام ، كانت أنظار المالك لا تتطلع إلى ما وراء وادي النيل ؛ وحتى أولئك الذين وصلوا إلى رتبة البكوات ، وسيطروا على مصر ، كانت معارفهم عن العالم الخارجي قاصرة ، وبشكل واضح .

### ٣ - الكشف

١- السكوت يعقود علىكم ، بعد أن يظهر نفوهم ؛ وقد يصبح  
 حديم كاشفاً . وهو ما يشبه الضابط العظيم ، في بيت هذا البك . وكان  
 نصته - فمسون في القاهرة بشكل مستمر تقريباً ، الأمر الذي  
 ٢- يرمي على ترك سلطتهم على الأقاليم التي كانوا يحكمونها الكشف .  
 ٣- أنى زو أن يصبح هؤلاء الكشف هم الحكام الحقيقيين لأقاليم مصر في  
 عهد أميني .

وكان قانوناً . الذي أصدره السلطان سليمان ، قد دس مصر إلى خمسة  
 حش كشوفية ؛ ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن  
 التاسع عشر إلى ما يزيد على الثلاثين . وكانت أهم مراكز هذه الكشوفيات في  
 'وجه البحرى موجودة في دمنهور والمنصورة والحلة وبليس وطنطا ومنوف  
 وميوس ؛ وأهمها في مصر الوسطى موجودة في الجيزة وأطفيح والفيوم  
 وكينسا وأشون ومنفلوط ؛ وأهمها في مصر العليا موجودة في أسيوط  
 وبو تيج وطهطا والجزيرة وسوهاج والصعيدات وفرشوط وبهجورة  
 وحوف وقنا والأقصر وأرمنت والأخصاص وإسنا وأسوان . ولا  
 شئت في أن توزيع الكشوفيات كانت غير متناسق بالنسبة لخرطة  
 مصر ؛ فكان هناك سبع كشوفيات في الوجه البحرى ، وسبع كشوفيات  
 من القاهرة إلى منفلوط ، ثم ما يقرب من عشرين كشوفية إلى الجنوب  
 من منفلوط ، وبشكل جعل الكشوفيات قريبة من بعضها في هذه المنطقة ،  
 وجعل زمامها ضئيلاً ، وجعل من صفار المدن ، أو كبار القرى ، مراكز  
 لهذه الكشوفيات .

وبعد لنا قانونامة ، واجبات الكشف . بطريقة تفصيلية . ولما كانت حياة البلاد مرتبطة بفيضان النيل ، وبحسن إستخدام مياهه . فإن واجب الكشف الأول كان هو الإشراف ، في مناطقهم . على جسور النيل وإصلاحها ؛ وكان عليهم أن يهتموا بذلك قبل مجيء الفيضان ، ويبتدئون لهذه العملية ، ويسخرون فيها ، الفلاحين . وبمساعدة مشايخ البلد الموجودين في القرى التي تقع في زمامهم ؛ كما كان عليهم التأكد من غمر مياه الفيضان للحياض . حتى يتمكن الفلاحون من زرع الأرض وفي هذا المجال ، كان الكشف يقوم بأعباء مهتمس الري ، وبأعباء الإشراف الزراعى .

ومن ناحية ثانية ، كان الكشف يشرف على عملية جمع الضرائب وجمع الأموال في كشوريته ، وطبقا للنظم المقررة ، ثم يقوم بإرسالها إلى الخزانة العامة في القاهرة . وكان عليه أن يراقب المصارفة ، ويتقرب من يتهرب من دفع الأموال .

أما الواجب الثالث للكشف . فكان هو الإشراف على الأمن ، وحماية القرى من هجمات البدو . وكانوا يمتدرون هؤلاء البدو ، عند هجومهم على القرى . على أنهم من الخارجيين على القانون ، فيعلنون قتلهم ، ويستولون على خيولهم وأسلحتهم . وكثيراً ما كان الكشف يطلبون اللون ، سرّاً . من القاهرة ، إذا ما كانت أعداد البدو كبيرة ؛ ثم يقومون بقيادة هذه القوات ويهاجمون بها البدو ، ويؤذونهم ، ويرسلون بعضهم أسرى إلى سجون الباشا .

وكان قانونامة يعمل على حماية الفلاحين من تطرف الكشف ، أو من إستغلالهم لسلطاتهم ؛ وبخاصة في جمع الأموال إذا لم يصل الفيضان لإرتفاع معين ؛ وكذلك في أمر معاقبة البدو ، وضرورة إثبات أنهم مذنبين ، حتى لا يستغل الكشف سلطاتهم ، ويتفرسون في الأهالى . ولكن بما لاشك فيه أن النظام والقانون كان شيئاً . والسلطة كانت شيئاً آخر ؛ وبخاصة مع ضعف إمكانيات الأهالى ، وإعدامهم

وإلى هذه هي كذا السلطة

ويستأثر كاشف غصبات ثبته . يأخذها من كل قرية من القرى التابعة له .  
 كما كان له من بعد . متى . حتى لا يحتفظ لنفسه بأى مبلغ من الأموال التى  
 كان يملكها . وكان نظامه . أساساً . على النظام الذى وضعه قايتباى . السلطان  
 محمد .

وكان من ذلك من حكماً للإقاليم . كان بعضهم الآخر مجرد مساعدين  
 لهم . وكانوا يحكمون الإقاليم الأخرى . وكان الباشا هو الذى يقرم  
 لهم . وكانوا يقرمونهم . مع الزمن . وأصبح الباشا . منذ أواخر القرن  
 الثامن عشر . من عباد الشيعات التى كان يقدمها له ضباطه . أو البكوات .  
 وكانوا يأتون بالكشاف . في دوائهم الإقاليم . تختلف تماماً عن  
 ما كان عليه . وكانهم وإنساعها . وكانت مبنية بأعجر . وكان بعضها يشبه  
 قصور . كانت تحيط بها أسوار حديدية . ولها أبواب ضخمة . مما يسهل  
 عليها . وكان الكشاف يعيشون عيشة بذخ هذه الدور والقصور .  
 فكانوا يسيرون فى المنزهة . وكانوا يخرجون فى موكب . بقدره  
 . وكانوا يخرجون فى موكب . هم قبيح كوكبة من الفرسان . ولواهم  
 حمار . وكانوا يستقلون هذه الهبات . حتى كان يذهب إلى  
 سير . كان يذهب من نهرين ولواهم . نكل الكشاف يحملون مركزاً هاماً في  
 القلعة . وكان يذهب من نهرين . يأتون به كبار البكوات . من ساعة ومن نهرين .  
 كان الكاشفة . عسكريه في كشوفته . يعمل عدد رجالها إلى بعض مئات  
 من جنود الوجهات . وبخاصة وجات المتدقة . كما كانت له ماليه . وكانت الدولة  
 هى التى توفى القوم العسكرية . ويعمل الكشاف أمر الإنفاق على ماليه  
 نفسه .

وكان الكشاف يقومون بتنفيذ مهمات عامة أو خاصة (رؤسائهم البكوات : فنجد أن إسماعيل بك. الذي كان شيخا للبند. قد أرسل أحد الكشاف. في سنة ١٧٨٩. على رأس مائه جندي إلى السويس لحراسة شحنة إحدى السفن الفرنسية التي كانت قد وصلت من الهند. ولحق كل القنصل ماجالون ينشوي م. هجوم العربان عليها. وقام هذا الكشاف بدور قائد فصيلة. كما أن إبراهيم بك. انفذ كان شخرا قبلد بعد ذلك. أرسل في سنة ١٧٩٣ أحد الكشاف للنباح مع القنصل ماجالون. وقام هذا الكشاف بدور مندوب عن شيخ البلد.

وعلاوة على الإشراف على الرعي. وجمع الأموال. كان عمل الكشاف يتكرر حول إستعداد الأمان في إبله. حماية الملاحين المستقرين في الواحات. من هجمات بدو الصحراء الرحل. وكان الأمان يضطرب بمجرد تغييب الكشاف. وذهابهم إلى العاصمة. ولذلك فإن الكشاف كانوا يحاذرون دائما أن يصلوا إلى العاصمة بين قبائل البدو وبعضها. حتى تستمر في صراعات القبيلة. وتتكفي سخان البدو شرها.

وكان الكشاف. مثلهم في ذلك مثل كل من يحتل سلطة في مصر في ذلك الوقت. يعيشون على حساب الفلاح. وكانوا يدفعون في القاهرة لباشا. وبتباطه. ولخزاة السلطان. وكان من المخطط ألا يعتمدوا على مجرد رواتبهم. وما داموا يقدمون أكثر من الواجب. فمن المؤكد أنهم كانوا يحصلون كذلك على أكثر من الواجب. وعلى الأقل بنسبة تغطي ما كانوا يدهمون وإحتفظت قوائم مصر. واعترت ثلاثة قرون. برعاة وأمن لسي. وعاد ذلك إلى الكشاف. الذين كانوا هم الهيكل الرئيسي للبيان الإداري للبلاد. في عهد الحكم العثماني.

وفي كل عام. كان الكشاف يحضرون إلى القاهرة. ابتداء من شهر أغسطس. ويقيمون بها حتى شهر يناير. وينتظرون انحسار مياه الفيضان وإخضرار الأرض.



المملوك العادي . وكانت غالبية المماليك . وكذلك البكوات ، لا تترك أبناءاً ، الأمر اثنى ساعد على استمرار إعتقاد هذه ، الطبقة ، أو الجماعة ، على الاستمرار ، للملح النقض الذي يحدث في صفوفها .

وكانت العادة ، حينما يحل أحد مناصب البكوات ، في أثناء القرن الثامن عشر ، أن تطلب أكبر مجموعة البكوات ذات السيطرة على مصر إلى الباشا أن يمين أحد كشاف أو ناليك بمجوعتها في هذا المنصب الشاغر . وكانت المجموعة المسيطرة من الممالك تتمد ، بعد إنتدارها على منافسيها من المجموعات الأخرى ، إلى تعيين ممالكها في المناصب التي خلت بوفاة أو بقتل البكوات المنافسين لها . وحدث ذلك ، وكما سئرى فيما بعد ، عند هزيمة على بك الكبير . وخروجه مع ناليكه إلى الشام ؛ فقام محمد بك أبو الذهب حينئذ بتعيين أربعة عشر يبكاً من أمواته في المناصب الشاغرة . ولذلك فإن شغل هذا المنصب كان يتم عن طريق « الإختيار » وليس عن طريق الوراثة ، أو عن طريق رباط الدم ، والقرى . كما كان يحدث في مناصب السيادة في بقية الأنظمة الإقطاعية الأخرى في العالم .

ولم يكن البكوات يعملون لإسم أسر . بل كانوا ينتسبون للبيت المملوكي الذي شؤوا فيه . وكان لإسمهم الشخصي يسبقه أو يتبعه لإسم آخر . أو صفة ؛ فهناك على بك السكير . وعلى بك الصغير . وهناك أيوب بك القفردار . وحسين بك كشكش . مثلاً ، ومحمد بك أبو الذهب . لأنه كان ينثر القطع الذهبية في الشوارع يوم حصوله على لقب البكوية . وعثمان بك الطمبورجي . ومحمد بك الأني ، ومحمد بك جركس . ومحمد بك قطامش . ومحمد بك الدرويش . ومحمد بك أبانلة ، وأحمد بك بوشناق ، وقاسم بك المسكوفي ، إلى آخر ذلك .

وكان البكوات هم حكام الأقاليم ؛ وكان بعضهم مكلفاً بحماية القاهرة من مناسر العربان ، الذين كانوا يحومون حولها ، ويهددون من يخرج منها أو يدخل إليها .

وكانوا يهدون بهذه المهمة الأخيرة إلى أصغر البكوات سنًا ، فيصكرون مع قوة عسكرية ، في غرب المدينة عند مصر العتيقة ، أو في شرقها . وعند نهاية القرن الثامن عشر ، قلت كفاءة هذه الحراسة ، وبشكل يهدد أمن سكان القاهرة نفسها . وكان خمسة من البكوات يحكمون أقاليم القرية والمنوفية والبحيرة والشرقية وحرما : كما كان ثلاثة بكوات آخرين يحكمون الاسكندرية ودمياط والسويس .

وكان البكوات هم الذين يقومون بالمهام البعيدة : فكان أحدهم يقود الفرقة العسكرية التي تحرس ، خزانة ، مصر ، أى الجزيرة . إلى إسطنبول ؛ وكان بيقا آخر يقود فرقة الجنود التي كان السلطان يطلب إلى مصر إمداده . با حين يشبك في حرب : ففي سنة ١٦٣١ قاد قبطاس بك فرقة الجنود التي أرسلت لإمداد جيش السلطان الذى كان يحارب الفرس ؛ وفي سنة ١٧١٠ قاد إسماعيل بك ذو النفار الحملة المكونة من ثلاثة آلاف رجل ، والتي كانت مرسله للإشتراك في الحرب ضد روسيا . وفي بعض الحالات ، كان البكوات يقودون الحملات الموجهة ضد الأعداء الداخليين ؛ ففي سنة ١٦٨٩ قاد إسماعيل بك حملة لمقاومة عربان البحيرة ؛ وفي سنة ١٦٩٩ عاد إرواط بك من حملته ضد البدو ، الذين كانوا قد رفضوا دفع الأموال عن أراضيتهم ، ومعه ثلاثمائة رأس من البهايم ، بعد أن عجزت جموعهم عن الوقوف في وجه جنوده .

ولم تكن سلطة البكوات متساوية . ولم يكن نفوذهم حق متقاربا . فمن بين أربعة وعشرين من البكوات ، كان الدفتردار ، وأمير الحج ، وشيخ البلد ، يتمتعون بالسلطة وبالنفوذ أكثر من غيرهم .

أما الدفتردار فكانت إختصاصاته مالية ، وكان عليه أن يشرف على سجلات الملكية .



وأما أمير الحج فكان رئيساً وقائداً لقافلة الحج ، التي كانت ترسل المحمل والكسوة ، وكذلك الغلال ، في كل عام إلى الحجاز . وكان هناك شخصان يتسلمان بهذا القربى في الدولة العثمانية : الباشا إلى دمشق ، والذي كان يقود قافلة الحج من الشام إلى الحجاز ؛ وأمير الحج المصري ، والذي كان هو أحد البكوات ، ويقود قافلة الحج التي كانت تتجمع في القاهرة من حجاج مصر وبلاد المغرب إلى الأراضي الحجازية . وكان البكوات يتعلمون لهذا هذا الشرف ؛ فكانت البكوات يكرمون أمير الحج ويتعلمون به ، عند سفره ، وبعد عودته ؛ وإن كانت هذه المهمة تخلف من يقوم بها الكثير من النفقات .

وكان منسوب شيخ البلد هو من خط طلع جميع البكوات . وكانت إحصاءات هذا المنصب قد تحولت مع الزمن إلى نوع من الطغيان . حينما قتل حبيب بك في سنة ١٧٥٧ . أسرى على بث إلى قصر الباشا في القلعة ، وأجهده على تعذيبه في هذا المنصب ؛ ومنذ ذلك الوقت ، أخذ على بث في حكم البلاد . وكان شيخ البلد يسيطر على أكبر نصيب من الأموال والضرائب؛ فكان جزء منها يدفع لرواتب الجنود ، وجزء آخر يدخل إلى خزانة السلاطنة . ثم يتصرف شيخ البلد وأعوانه فيما يتبقى بعد ذلك . ولما كان الوالي هو الحاكم الرسمي لمصر ، فإن لإنزع شيخ البلد لسلطته منه كان يدل على إغصابه لها ، ويدل على ضعف الدولة العثمانية . وعلى زيادة قوة المماليك في مصر . وقد يحدث في بعض المناسبات أن يمارس أحد البكوات الأتية سلطات الوالي بالفعل ؛ فكان الديوان يجتمع ، في حالة خلوه منصب الباشا ، سواء أكان ذلك نتيجة لوفاته ، أو لقلعه لإسطنبول ، أو لمزله بعد نجاح إحدى المؤامرات ؛ ثم يختار هذا الديوان قائمقاماً له ، غالباً ما يكون هو أحد البكوات ؛ ويظل هذا القائم مقام يمارس سلطاته حتى وصول الوالي الجديد ، أي لمدة عدة أشهر ؛ وفي بعض الحالات ، كان شيخ البلد ينجح في جعل

الديوان يختار أحد صنائعه لشغل هذا المنصب ؛ وكان يتوصل أحيانا إلى أن يتولى بنفسه سلطات القائم مقام ؛ فيصبح هو المسيطر الفعلي والوحيد على البلاد ، كما حدث مع إبراهيم بك في سنة ١٧١٥ .

وكان البكوات ، حكام الأقاليم ، يقيمون في مقار حكوماتهم خلال بضعة أشهر فقط من كل سنة ؛ وكان من الصعب عليهم التغيب لفترة طويلة عن القاهرة ، التي كانت مركز الحكم ، ومركز المؤامرات . ولكن بيك جرجا كان لا يسرع على هذه القاعدة ، خاصة وأن إقليمه كان بعيداً عن العاصمة ، الأمر الذي ساعده على الاستقرار ، وعلى التمتع بنفوذ واضح في إقليمه ، وفي كل الصعيد . وكان قصره متسعاً ، وبضغ حدائق يربى فيها النعام والفزلان وغيرها من الحيوانات ؛ كما كانت إدارته تضم قائداً للشاوشية ، وأغياً للإنكشارية ، وقواداً لبقية جنود الوجاقات ، وأحد التراجم ، وكثير من المبيد . وكانت حكومة بيك جرجا تتميز عن غيرها من حكومات الأقاليم ، وتعطى لهذا البك نوعاً من الإستقلال ، وتشتمل على عدد كبير من الكشوفيات ، إلى شمال هذه المدينة وإلى جنوبها . وكان بيك جرجا يستند إلى قوة عسكرية قوية ؛ ويذكر لنا عبد الرحمن الجبرتي ، في سنة ١٧١١ ، أن محمد بك الضعيف قد وصل إلى البساتين ، قرب القاهرة . وإستقر هناك لمدة ثلاثة أيام ، ثم دخل العاصمة في اليوم الرابع . على رأس عدد كبير من العربان والمغاربة وبدو المواراة . وعلاوة على ما كان يحصل عليه زملاؤه البكوات من إيرادات ، كان بيك جرجا يحصل على نصيب عثى من السلع التي كان تجار دارفور يحضرون بها مع قوافلهم إلى أسيوط .

وكان البكوات ، وبصفتهم من الموظفين ، يحصلون على رواتب ، كانت تصل في بداية القرن الثامن عشر إلى ما قيمته عشرة جنيهات فرنسية في اليوم ، وكانت تصل إلى ما قيمته سبعة وثلاثين جنيهاً عن الأيام التي كان يقضيها في السفريات

الخاصة بالعمل . ولكن هذا الراتب كان يمثل جزءاً بسيطاً من موارد البكوات ، الذين كانوا يستغلون الملاحين الموجودين في القرى التابعة لهم . وفي تلك العصور التي سيطر فيها الأجانب من الفرنسيين والإنجليز وأهل البندقية ، مع بعض اليهود ، على التجارة ، كانت الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ؛ ويُفسر لنا ذلك شغف البكوات بالحصول على أراضي القرى من الباشا ، وشراؤها إذا ما وجدوا الوسائل اللازمة . وكان البكوات يحصلون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، بما عليها من قرى . قد يصل عددها إلى بعض المئات . وكانت هذه الأراضي تشتمل على بعض أراضي الأوقاف ؛ أما الباقي فكان إما أراضي دوسية ، يمتلكها البك ، ويرعها له الفلاحون ويستلم محصولها ؛ وإما أراضي مؤجرة للفلاحين ، الذين كانوا يقومون بزراعتها ويدفعون عنها المال الميري . ومن هذا المال الميري ، كان البك يرسل جزءاً ، كما ذكرنا ، للباشا الوالي ، ويحفظ بما يتبقى . أو بالفائض ، لنفسه . وكان جشع البكوات والحكام يغير حدود ، ولا يقتصراً بدأ على مجرد تسلل للمال الميري . وكانوا يعملون على إقتراع كل ما يمكنهم أخذه من الفلاح . وفي حالة العجز ، كان الفلاح يضطر إلى ترك أرضه وداره ، ويخرج من القرية ، ومعه زوجته وأولاده ، بحثاً عن قطعة أرض في قرية أخرى ، قد يكون المسيطر عليها أقل جشعاً . وكان الفلاحون لا يشاركون فيما ينشعب في البلاد من ثورات وتناحر على السلطة ؛ وكانوا يعيشون لكي يكسبوا ويدفعوا ، والخوف مسيطر عليهم . وكان المالك ينظرون إلى الفلاحين نظرتهم إلى البهائم ، اللازمة لفلاحة الأرض ، ودون أي اعتبار لإنسانيتهم ، ولا حتى لحياتهم . أما الحكومة ، فإنها لم تهم بأى شيء لتغيير هذه الحالة ؛ بل كانت ، على العكس من ذلك ، ترسل الحملات تباعاً لتأديب القرى ، وإخضاعها السلطة . وكانوا يجلدون الفلاحين ، ويسترون أن الجلد هو الوسيلة المثلى للحصول على الأموال منهم . وفي بعض

المخالات . كان البكوات يفكرون في السيطرة حتى على أموال الأوقاف . خاصة وأنهم كانوا في حاجة دائمة ومستمرة . لا لجرد الاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، بل لإدخالها في سوق واضح من البذخ والنفقة . وحاولوا في سنة ١٧٧٧ أن يستولوا على الأوقاف الخيرية ، الموقوفة على الجامع الأزهر ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوف العلماء في وجههم ، وإلى ظهور حركة هيّاج شديدة بين طلبة الأزهر . الذين تحصنوا في جامعتهم ، رغم محاصرة القوات له . وأخذ العلماء والطلبة يدعون أهالي القاهرة إلى الثورة على الظالمين الناصبين ؛ فاضطر البكوات وقواد أوجاعات إلى التراجع .

وكان المملوك . مجرد وصوله إلى رتبة البكوية ، يعمل على إنشاء بيت له . وكان يعتمد إلى شراء للمال . وبأعداد كبيرة : فبلغ عدد ماليك إبراهيم بك كحيا ألفي مئونة . وعدد ماليك على بك ثلاثة آلاف . وفي وقت زيارة فولني Volney مصر . كان لإبراهيم بك ستائة مئونة ، ولمراد بك أربعة مئونة مئونة . ولبقية النبوات ما يتراوح بين مئونة ومئونة مئونة . وكان البك هو الذي يكسب ويسلع مئونة . ويشترى له الخيول . وكان البكوات وماليكهم يتميزون بشجاعتهم . وحجرت في وقت الحملة الفرنسية ، وبعد هزيمتهم في موقعي شراخيت ثم الأهرام . بنتوا جدارة كبيرة أمام قوات الحملة . ووضح ذلك في عمليات إبراهيم بك في إسماعيل شريفه ، وعمليات مراد بك التي استمرت أكثر من سنة أشهر في الصعيد .

وكانت بيوت البكوات تشتمل على عدد من العبيد السود ، يأتون مع القوافل من قلب إفريقيا ؛ وكانت تضم كذلك عدداً من الجوارى البيض . يشترى من القوافل ومن البلقان . وكان البكوات يتزوجون من الجوارى تبيض ، وينفقون الكثير من الأموال على ملابس الماهرة وحليهن الباهرة . ولا شك في أن زوجات الماليك والبكوات كن يقمن بدور خاص بهن ، وإن

كان ذلك داخل الحرم في القصر . من أجل سيطرة أزواجهن على السلطة في البلاد . ووصل الخان ببعضه إلى السيطرة على البكوات . حتى في العلاقات مع الخارج ؛ مثل « سق » نفسه ، التي كانت زوجة لعلى بك . ثم تزوجت من بعده مراد بك . ولقد اتصل بها الخزانة كلبز قيل معركة عين شمس ، وطلب إليها أن تحصل من زوجها . مراد بك . على وعد بعدم التدخل في المعركة التي ستقع بين الفرنسيين والأتراك . ونفذ مراد بك ذلك الطلب . وعقد معه الخزانة كلبز . بعد إنتمائه على العثمانيين . إضفاً اعترف فيه به أميراً على الصعيد ، تحت الحماية الفرنسية . وإحتفظت هذه السيدة بنفوذها في البلاد حتى بعد وفاة زوجها . ووصلت أحد ماليك ، وهو عثمان بك البرديسي . إلى منصب « شيخ البلد » . بعد خروج الخلة الفرنسية من مصر . حين وصل ماثيو ديليسبس *Mathieu de Lesseps* إلى القاهرة ، فحصل عاماً لفرنسا في البلاد . رفض عثمان بك البرديسي بمقابلة ؛ فتمكن القنصل الفرنسي من مقابلة السيدة نفسه سرّاً ؛ وكانت تميل إلى فرنسا . وأظهرت حنقها من سلوك أبنائها البكوات والماليك . ووعدت بتأييد القنصل . وفي اليوم التالي مباشرة . اتصل عثمان بك البرديسي نفسه بالقنصل ، وطلب إليه التكريم بتشريفه بالمقابلة ١١

وكان لكل بك من البكوات إدارة خاصة به ، تشتمل على عدد من الأقباط . وخاصة في شئون الكتابة والصرافة ، أو جمع الأموال من الأهالي ، وتحديد ملك في السجلات . وإشتهر أقباط مصر في العصر العثماني بتخصصهم في وظائف الكتابة ووظائف الصرافين ، وبشكل جعلهم الأيدي المتفذة البكوات والماليك في عملية استغلالهم للفلاح المصري . وإشتهر هؤلاء الأقباط بحرصهم ، مما جعل الكثيرين من بينهم يتمكنون من جمع الثروات الطائلة . وكان بعضهم يعيش معيشة بلذخ واضح ، ويمتلك الكثير من الجوارى والعبيد ؛ ولكن غالبيتهم كانت تحاول

دائماً إحتفاء مظاهر ثرائها . حتى لا يطمع فيهم البكوات المالك . وكثيراً ما كان البكوات يحصنون من الأقباط ، في ساعات ، على ما أنفقوا في جمعه السنوات الطوان . وبدون أية قاعدة . وإشتهر بعض أقباط مصر بتمتعهم بتعود كبير؛ مثل : نعم ميخائيل فرحات ، والمعلم رزق ، الذين كانا من كتاب على بك الكبير . وكان المعلم رزق يستغل معرفته . أو لإدعائه معرفة التنجيم ، في التأثير على سيده ، وبدرجة جعلته يسيطر عليه . ويستغل هذه السيطرة في الحصول على ما يرغب فيه . سواء من الآمال ، أو حتى من الأجانب .

ومع إزداد سيطرة البكوات ونفوذهم . وبخاصة في القرن الثامن عشر ، أصبح لعند منهم ، وكما كان للولاة المتنايين ، أطباء خصوصيون ، كان بعضهم من الأوربيين . وينطبق ذلك على على بك وعلى محمد بك أبو الذهب وعلى حسين بك كشكش . ولكنهم كانوا لا يفرقون بين الطب والسحر . وكانت بعض بيوت البكوات تضم كذلك المضحكين ، وفرق الموسيقى ، اللازمة للطرب والترنس .

وعلاوة غفيريوتهم الموجودة في عواصم الأقاليم ، كان البكوات المالك يوتاً آخرين في القاهرة . ينفقون على بنائها الأموال الطائلة . وبشكل يجعلها قرية شبه بالتمتع . وفي أثناء القرن الثامن عشر . كانت قصور البكوات قرية من مكة ليل . وكانت أراضيها تستخدم في تدريب المالك . وكان هذا هو الحى اندمجه لإسماعيل بك ابن إيواظ . وأقام فيه . في سنة ١٧٣٤ . إحتفالات زواج ابنة ، التي حضرتها الوالى عثمان باشا . وإنتشرت قصور البكوات حول بركة النيل ، وبخاصة قصور إبراهيم بك ومراد بك . أما محمد بك الألفى فإنه بنى قصره إلى جنوب الأريكية .

وكانت فنسوز البكوات تنبى من الحجر والطوب ، وتشتمل على دورين

وتشتمل على قاعات للإستقبال ، وحجرات خاصة ؛ وكانت تنقسم إلى  
 ك. و. هـ الحرم ملك ؛ وتضم مكاتب للمعاونين ، وإصطبلات للخيول ،  
 وأروقة وحدائق داخلية . وكان لكل منها بئراً وحماماً خاصاً به .  
 ظهرها الخارجى يدل على فخامتها ، وإن كانت تشتمل فى داخلها على  
 الرفاهية المروقة فى ذلك الوقت . وكانت الأرضيات تغطى بالرخام  
 كانت الحوائط تنقش بروسوم هندسية عربية ؛ أما السقوف فكانت  
 مبهمة . وكانت هذه القصور تشبه الحصون ، بأسوارها المرتفعة المنيعة  
 وبواباتها الضخمة . وتحملت فى أوقات الفتن ، التى إنتشرت فى القرن  
 ر ، عمليات الحصار من الجماعات المعادية ، واتى اضطرت ، فى بعض  
 ، إلى إستخدام بعض المدافع لفتح ثغرات فى الأسوار . وكانت  
 ، المحيطة بالحدائق تساعد على تخفيف حرارة الشمس ؛ كما كانت الممرات  
 مصوفة بالرخام تسمح بمرور تيار متجدد من الهواء فى داخل القصر ،  
 الإنسان فيه بالحر ، حتى فى فصل الصيف . وكانت القاعات مفروشة  
 - الفارسية الفاخرة ، وتتناثر على أطرافها الوسائد المزركشة بخيوط  
 فضة . وكان البكوات يقضون أوقاتهم إما فى الحرم ملك ، مع السيدات ،  
 لجو المترف ، وإما فى الحدائق المليئة بأشجار الفاكهة ، أو يجلسون تحت  
 مظلة ، ويدخنون ، ويراقبون التمام والغزلان الذى يربوه فيها .  
 البكوات قصوراً فى خارج العاصمة ؛ مثل قصر على بك فى  
 هرة ؛ وقصر إبراهيم بك على الضفة اليمنى للنيل فى مواجهة  
 وضفة ؛ والنزى حوله الجترال الكبير إلى مستشفى عسكري يتسع  
 ربر ؛ وقصر مراد بك فى الجزيرة ، وهو القصر الذى كان يشتمل على

تمكنت للماليك ، والذي نزل فيه الجنرال بونايرت بعد موقعة الأهرام ، وقبل دخوله إلى القاهرة .

وبين الباشا الوالى ، وضباط الأوجاق ، والماليك ، والكشاف ، والبكوات ، ضاعت المصلحة الفعلية والاساسية للمصريين ، وتنافسوا فيما بينهم لزيادة سيطرتهم ، ولزيادة عملية إستغلالهم .



## الفصل التاسع

### خصائص الحكم العثماني

نجح العثمانيون في وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالي ، وضباط الحامية العسكرية ، والماليك ؛ وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك في الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن هذا الحكم العثماني تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثماني ، ومحاولة معرفة تفاعيل القوى الحاكمة مع الرعية ، ومعرفة الخطوط العاملة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة استنباط القواعد العامة التي كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثماني في مصر بالعلقية الاجتماعية وسيادة روح الأرستقراطية ، كما تميز باستغلال القوى الحاكمة للحكومين ، ثم لانصف بالجمود والرجعية ، وبخاصة في وقت ضعف الدولة العثمانية ؛ وإن كانت صلات التضامن المعنوي ، والديني ، كانت واضحة ، وساعدت على استمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح في المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

#### ١ - الطبقة :

بلغ عدد سكان مصر في العهد العثماني ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأراكان العثمانيون ، والماليك ، والمصريين . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ، من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الاجتماعية ؛ ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها في شكل هرمي من ثلاث درجات ، أو مساطب ، تفصل كل منها اجتماعياً

عن غيرها إنفصالاً تاماً ، وإن كانت موجودة سوياً في نفس التشكيل .  
وكانت المجموعة الأولى هي مجموعة العثمانيين : وهم الذين يمثلون الغزاة الفاتحين ،  
ويمثلون السيادة . وكانت تشمل على الوالي ، وضباط القوات المسلحة الموجودين  
في مصر ، وكبار موظفي الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية ، ويحضرون  
من عاصمتها . وكان الوالي ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده في مصر ، بعيداً عن  
المصريين . حقيقة أن الأتراك كانوا يحظون برؤيته عند حضوره إلى القاهرة ،  
وكانوا يتجمعون على جانبي الطريق الذي يشقه موكبه الرسمي ، حتى يصل إلى  
القلمة ؛ وكان هذا التجمع يشتمل كذلك على بعض السيدات والأولاد . كما كان  
المصريون يتشرفون برؤيته في المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لزيارة  
العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج الحمل ،  
وكذلك سفر التجريدات التي كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، عند اشتباها  
في حرب مع إحدى الدول الأجنبية . أما فيما عدا ذلك ، فإن الباشا كان يقضى كل  
أوقاته في قصره الموجود بالقلمة ، بعيداً عن العامة ؛ وحتى مشاركته في جلسات  
الديوان كانت رسمية . وكان الديوان الصغير ، الذي يضم قادة الفرق العسكرية ،  
أو أغاوات الرجاكات ، يشهد تحمراً في بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات  
والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذي كان يضم عدداً من العلماء والأعيان  
من المصريين . ولا شك في أن شعور الوالي بكونه من جنس الغزاة الفاتحين ،  
كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية ، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم ،  
حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال الطبقى ، مارسه الأتراك العثمانيون بشكل واضح ،  
لا حيال كبراء مصر وحدهم ، بل حتى تجاه المالك ، رغم أنهم كانوا مثلهم ، من  
الحكام ، وكانوا مثلهم ، أجانب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ، في المقام

الأول ، إلى شعور الأتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ؛ فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانوا قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم في حكم البلاد . وما دام التركي كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره الطيب كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الوهابيين ، أبناء البلاد . ومما زادت ثروة المصري ، وإزدهت فيمته ودرجة تبحره في العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية في نظر التركي ، ويعتبر « فلاحاً » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالي في القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفه على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته في الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الأموال ، حتى يعرض ما أنفقته الحصول على هذا المنصب . ويضمن رضاه والسلطات العالية عنه ، ويضمن لمستقبله بعض المدخرات - كان كل ذلك يساعده على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البسكوات المماليك ؛ ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة في الحصول على الأموال ، قد تبلور في شكل محكم وضغط على الأهالي ، حتى يحتفظ بيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدي إلى انفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة في البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفي الولاة من الأتراك ، الذين كانت الدولة تعينهم ، والذين كانوا يحضرون من عاصمتها . وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها . وساعد التنافس الموجود بين الأتراك العثمانيين وبين البسكوات المماليك على زيادة الترابطين أعضاء كل مجموعة . وظهر التنافس بوضوح بين صالح كل منها . وعملت الدولة العثمانية ، منذ أول حكمها لمصر ، على الاحتفاظ بهذا الشعور الطيب واضحاً ، وحرم السلطان سليم على رجال قواته الملحقة بالتزوج من مصر ، وحتى التزوج من أرامل المماليك الذين قتلوا في أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت

تهدف ، في المقام الأول ، الاحتفاظ برجال القرات المسلحة خاضعين تمام الخضوع لاحتياجات الامبراطورية ، دون إرتباطهم باقليم معين من أقاليمها ؛ ولكنها أدت إلى زيادة تثبيت الشعور بالطبقة الاجتماعية بين المنتصر والمهزوم ، وبين الحاكم والمحكوم . وإن يتجرأ الضباط الأتراك على المزاج مع المصريين إلا في أثناء القرن الثامن عشر ، أى في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها ، وإشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وامتلاكهم الأملاك في الأقاليم الموجودين بها ، ودون أن تقوى الدولة ، في ضعفها ، على إتباع النظام .

وكانت المجموعة الثانية هى مجموعة المماليك ؛ وهم الذين يمثلون حكام مصر السابقين وأصبحوا ، بعد هزائهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم فى حكم الأقاليم ، وفى شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين ، إحتفظت الأولى والمنتصرة لنفسها فيه بالأولوية وبالسيادة ، وكان على الثانية أن تقدم لها ، فى هذا التحالف ، الولاء ، وتساعد على إستمرار نظام الحكم ، وإستمرار إستغلال أبناء الأقاليم . ويقتدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين فى مصر فى العصر العثمانى بما يقرب من عشرة آلاف ملوك ، كانوا يستوردون بشكل مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويميشون عيشة البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقتنون الجوارى لحريمهم ، والغلمان لتدريبهم على الحرب والفروسية .

ولا شك فى أن شعور المماليك بأنهم كانوا « أمراء البلاد » ، وبأنهم كانوا مستوردين ، كان يؤدى إلى شعورهم بالتالى ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ، وشعورهم كذلك بالانفصال عن المصريين . ولكن تربيته العسكرية ، وتخصصهم فى حكم الأقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الأتراك ؛ كما أن حكمهم للأقاليم ، وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم ، عاطفياً ، من المصريين . ولكن النظام

الثاني كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفي بين اختصاصاتها الاجتماعية . وظل المالك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد في حكم الأقاليم في وقت قوة نظام الحكم الثنائي ؛ ولكنهم عمدوا إلى زيادة سلطاتهم في الوقت الذي ضعف فيه نظام الحكم الثنائي . وفي المرحلة الأولى ، كان هم المالك الأول ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البكوية ، كهدف في حد ذاته ، لا يهتدون على الإطلاق إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم بجمع الثروات ، وشراء المالك الجدد ، والمعيشة في مستوى اجتماعي مرتفع . أما في المرحلة الثانية ، وهي مرحلة ضعف الدولة الثنائية ، فإن بعض المالك أخذ يتطلع إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الإدارية . وأصبح شيخ البلد يقف من الوالي موقف الند لند ، وقد يتدخل في أمر عزله ، أو في أمر تعيين قائم مقام له ؛ وقد يعمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سئرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المالك يستوردون جوارهم وزوجاتهم من الخارج ، الأمر الذي أدى كذلك إلى استمرارهم كطبقة منفصلة عن طبقة الثنائيين ، ومنتمية عن كل المصريين ، وكانت حياة المملوك ، منذ إستيراده لمصر ، حتى وصوله إلى البكوية ، أو حتى إلى منصب شيخ البلد ، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الانفصال عن غيرها ، في أصلها وتعليمها ، ووظيفتها التي تؤديها بالنسبة للمجتمع . وساعدت مسألة عدم ترك معظم المالك ذرية لهم ، وإعتادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والاستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على انفصال طبقة المالك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الموجودة في مصر . حقيقة أن المالك كانوا أكثر إتصالا من الثنائيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين في حفلاتهم وأفراحهم ، الأمر الذي كان يدفع بعض المصريين إلى الشعور بمحور بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشعور ، من الطرفين ، يدل كذلك على وجود تباور طبقي بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وثبتت عملية استغلال المجموعتين

الحاكمين لآبناء البلاد على وجود تبلور واضح في المصالح الاقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .  
أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الاجتماعية ، إلى أكثر من طبقة ؛ ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض على ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصنائع . وعلى كبار التجار في عواصم البلاد ، الذين كانوا يسمون « شاهيندر التجار » . فهذه المجموعة تشتمل إذاً على الطبقة الشعبية ، وعلى صفار الطبقة الوسطى ، أو « المسانير » ، كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتغالها على رجال العلم ، من أساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام .

وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت مكرراً على الحكام الغزاة ، وعلى أعوانهم الماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال في هذا النظام ، وفي صالح المجموعتين الأخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشننة الرخيصة ، ويمش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتاً من الطين التى ، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حصد الكماف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع . بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف الصراف ، وشيخ البلد ، على سلطة الكاشف ، أو سلطة الملتزم على المنطقة . ولم يكن في وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التى كانت تستولى على المال المهرى ، نقداً وعيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطلع فيه رجال السلطة . وكانت السياط تجبر الملاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة

لم يترك الفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائم ، في العمل في الحقل ، ويستمر في الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتقرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصناعات ، وبشكل يقوى من عملية استغلال الحاكم للمحكوم .

ومع العقر الذي ساد هذه المجموعة ، وهي تمثل القوة الوطنية ، ساد الجبل ، وأصبح المصري لا يجد وقتاً للدراسة والتعلم ، سوى ما كان موجوداً في بعض الروايات والسكتاتيب ، من مبادئ الحساب ، وأساسيات الاسلام . وساءت كذلك الأحوال السحبية ؛ وكان المصري هو أكبر قطاع تتفرس فيه الأوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتكاثف الفقر مع الجهل ومع الأمراض والأوبئة للوصول إلى انخفاض مستوى المصري . عما كان عليه في عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصري يرزخ تحت عبء الديون المستترة ، وعجز عن تطوير وسائل إنجازه ، وعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالكاد . وساءت الخوف من السلطة ، وسيطرت رجالها ، وتعميدات التأديب التي كانت ترساها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض اجتماعية وأخلاقية ؛ فأصبحت العلاج بوصف بالجبن ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالكذب وتتمش ، وفي ظل مناخ قضى غير سليم .

وإضطرت المصريون إلى استدلال رانترسز ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار في حيازة قطعة الأرض التي يعين منها . لأنه النابع ، بكل ما يحمله هذه الظلمة من معاني . وحتى انتجار ورجان العلم فيهم . رغم نجاح بعضهم في تكوين بعض الثروات . وفي الوصول إلى بعض المناصب في القضاء والأوقاف ، كانوا خاضعين للسلطة السياسية ؛ أما في وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فإنهم قد خشنوا السلطة العسكرية ، التي كان يتمتع بها رجال الوجاقات ورجال المماليك .

وهذه الطبقة الواضحة في العصر العثماني ، كانت تتميز كذلك بشعور الحكام

والعسكريين والماليك بأنهم يكونون أرستقراطية، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين . ففى طبقة أرستقراطية ؛ حتى وإن كانت تختلف عن الشعور الطبقي الأرستقراطى الذى كان موجوداً لدى طبقة النبلاء فى أوروبا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرستقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً فى أمور جمع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها فى الحروب والأعمال العسكرية .

## ٢ - الاستقمول :

تميز الحكم العثمانى فى مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقة الاجتماعية ، وظهور روح الارستقراطية ، بأنه يقوم أساساً على إستغلال الحاكم للمحكوم .

ولقد تخصص العثمانيون فى أمور الحكم ، وفى كل الأقاليم التى فتحوها وضموها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت العثمانيين عالة على الشعوب التى كانوا يحكمونها .

ورغم نمره الحكم ، التى وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر عاربة ، ونحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ؛ وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها لقيام هذه المهمة ، وبالطريقة التى تراها أو تفرضها على الرعية . فالدولة العثمانية دولة عاربة ، والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تدفع الأموال اللازمة للإحتفاظ بمتطلبات هذا الجيش وقياداته ، وفى مستوى رفيع . ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن ، أى إخضاع الرعية ؛ ويتطلب كذلك فض المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى وبعضهم ، أو بين مجموعاتهم . ولستدعى هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخلى ، وعلى وسائل جمع الضرائب ، وتشرف كذلك على القضاء . أما فيما عدا ذلك ، من شؤون الصحة والتعليم ،



والمواصلات ، فإن الدولة كانت لاهتم بها كثيراً ، وتمركزها المعهودات الفردية ، أو المؤسسات الأهلية . ولا شك في أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتلورهم وبانفصالهم عن بقية الشعوب التي كانوا يحكمونها . ولا شك كذلك في أن هذه الاتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التي حكموها ، ومن صبغها بالصبغة التركية ، الأمر الذي يظهر بوضوح في أقاليم البلقان ، ويظهر بوضوح كذلك في منطقة الشرق العربي ، ومصر .

وبفكرتهم البسيطة من الدولة ، لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين في الحكم الداخلي على كل الأقاليم ؛ فاحتفوا بخضوع الزعامات الموجودة لهم ، في النواحي المعنوية والإسمية ، في المناطق الصعبة والجبلية ؛ بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أكثر من ذلك في الأقاليم السهلة ، وإن كانوا قد استعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة ، كانت موجودة في البلاد قبل مجيئهم ، مثل الماليك ، وإستخداموها كأعوان لهم في حكم البلاد .

وكما كان الجيش وسيلة الدولة في الحرب ، كان وسيلة الدولة كذلك في الحكم . وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضي الزراعية على فرق الجيش ، حتى تفي الدولة نفسها مؤونة الإنفاق عليهم ؛ فإن مصر قد شهدت إشراك قادة الرجاكات في الديوان . أي في مساعدة الوالي على إتخاذ القرارات الهامة التي تخص البلاد . وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الرجاكات بإقطاعات زراعية يملكون فيها ، ويشعرون منها ، فإنها كانت تخصص ممتلكات معينة من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط ، علاوة على قيامها بإلتزاماتها تجاه الدولة بإرسال « الخزنة » سنوياً إلى إسطنبول ، وتجاه الأراضي المقدسة بإرسال « الصرر » مع الغلال والحمل والكسوة سنوياً إلى الحجاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم ، دون أن يشاركوا

في الإنتاج ؛ وحرروا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة في حكم إقليهم .  
وعمنوا ، أكثر من ذلك . إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المالك التي كانت تحكم مصر  
وتستغلها قبل حضورهم . وبإسم الدفاع عن البلاد ، عاشت المجموعتين الحاكمتين ، وحتى  
نهاية القرن الثامن عشر ، دون أن تشتركا في حرب واحدة للدفاع عن البلاد . فهي  
طبقة حاكمة ومستغلة ، ولم تسكن مصر في حاجة إلى وجودها ، وإلى استمرار  
الإنفاق عليها . طبقة « طقيلية » تتمتع عرق الكادحين ، وتفرض نفسها عليهم  
بالقوة ، ولكي تحتفظ بمستوى المعيشة الذي تختاره لنفسها ، مهما زاد العبء ، وثقل  
على كاهل عباد الله الصالحين . وضع ضعف الدولة ، وعدم تطور أنظمتها في حد  
ذاتها ، وعدم مسايرتها للتطور الكبير ، الذي سار قدماً في دول الغرب منذ عصر  
الإسكتشافات الجغرافية ، أصبحت هذه الدولة محسوبة على الأقاليم التي تحكمها ،  
وأصبحت تمثل عبء في سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحاكم على الإحتفاظ  
بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الجمود ويمثل الرجعية في هذه المنطقة الهامة  
من مناطق العالم .

### ٣ — الجمود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثماني بأ، عمل على الإبقاء على الحالة التي كانت موجودة  
قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاها كما هي ، وفي جوهرها  
الأساسي . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين في عهدي سليم وسليمان ، فإنها  
ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ،  
كانت الدولة العثمانية تمثل الجمود ، وعدم مسايرتها للتطور الذي كان يهتبر من سنن  
الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنطقة بدون حدوث أي تطور ، يستمر النظام  
رجعياً ، علاوة على جموده أو تجمده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الاقتصادية ، وتحول طرق التجارة بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى في أواخر القرن السادس عشر كان هو المستول الوحيد عن ذلك الجنود والتخلف الذي أصاب كل المنطقة . والواقع أن تحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مؤلته في ذلك التناقص الذي أصاب النشاط التجاري ، وإن كان من الصعب تحميله مسؤولية عدم تطور وسائل الإنتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة في المائة لتطورها عند المنتج والمستفيد ، أو منذ الحاكم والمحكوم في نفس الوقت . وإذا كان تحول طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التي كانت الدولة تجميعها على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فقد كان في وسع المنتج المصري ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يحسن من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجيته ، إذا ما كان يرغب في تمويل ما فاته وضاع عليه من تحول تجارة العبور . وكان في وسع الحاكم ، إذا ما كان مستيراً ، أن يساعد على هذا الاتجاه ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذي كان يشترك مع رجال حكمه في العيش منه . ولذلك فإن محمد نظم الحكم العثمانية يشترك في المسؤولية مع تحول طرق التجارة العالمية في الوصول إلى تحلف الإنتاج ، وسوء الأحوال الاقتصادية في البلاد .

وبعمل الدولة على الإحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن ، أصبحت النظرة العامة لهذه النظم على أنها هدفاً في حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدي إلى خير المجتمع . وظهرت نظريات جديدة في السياسة في غرب أوروبا . خافت الدولة العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى إلى رجال الحكم الموجودين فيها ومع مجيء القرن الثامن عشر . وما صاحبه من تطور فكري وفلسفي وسياسي ، أصبحت الدولة العثمانية تمثل الرجعية في آرائها ، وفي نظم الحكم التي كانت تطبقها .

حقيقة ان الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عملية ، وهي الاحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التي كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن احتفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها ، رغم التطور الذى كان يتم فى كل العالم ، كان يدل على تجدها ، ويدل على أنها احتفظت بالمنطقة كلها فى ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة ، زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغيير ؛ فزادت فى جودها ، وزادت فى رجميتها . وأصبحت الدولة تشك فى الجميع ، حتى فى الولاة الذين كانت ترسلهم لحكم الأقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولايتهم عنها . فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والميون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقعوا فى المخطور : فهم لا يتحركون للقيام بعمل خاطئ ، ولا يتحركون كذلك للقيام بعمل نافع . فالهم هو عدم قيامهم بأى شئ . قد يظهر أمام الدولة على أنه ضد سياستها العليا . ثم قامت الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر ، بتحديد فترة حكم الولاة بستة واحدة ؛ وبذلك فقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ؛ وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين ، وإسميين ، للسلطان رأس الدولة .

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة اختصاصات الولاة ؛ فأصبح الولاة ، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ؛ وكذلك السككيات ، أو السكتخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحي الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ؛ وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهامه ومسئوليته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محددة بالديوان ، الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ، الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .

ومع الجود والرجية ، والتسك بالنظام كما هو ، زادت المساوىء والأمراض طغيانا وتفرسا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى في النظم الإدارية والعسكرية ؛ فالجود مع تضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات النهاية ، التي يعجز فيها الحكم عن تطوير نفسه ووسائله للسير بالبلاد . ورغم أن منطقة الشرق الأدنى كانت تنبأ لتطور جديد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية قليل دخول للقوات العثمانية إليها ، فإن سيطرة العثمانيين عليها ، وإحتفاظهم بالأوضاع كما كانت ، أخر من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثماني قد إحتفظ للمنطقة بنظامها وتقاليدها ، فإنه قد جمدها في هذه المرحلة الحضارية ، ولده ثلاثة قرون .

#### ٤ - روح التضامن والمناخ الاسلامي :-

إذا كانت مصر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذي كانت تحتله في العالم الإسلامي بعد دخول القوات العثمانية إليها ، فإن ذلك كان يرجع إلى فقدان الخلافة الإسلامية ، التي كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذي كان موجوداً في القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه كان يرجع إلى فقدانها سيطرتها على الأراضى المقدسة ، التي إنسلخت عنها ، وأصبحت ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية .

ولكن وجود الأزهر في القاهرة ساعد على إحتفاظ هذه العاصمة بنفوذ على وأدبي وديني ، لدى كل من يرغب في الدرس ، ويجد في نفسه إستعداداً للعالم . وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات في هذا الجامع ، كما أظهر كثير من الولاة إحترامهم له ، وأضافوا إليه بعض البنايات ، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الجامعة عاشت في العهد العثماني على

صعبتها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضر الإسلام والعلم في البلاد . وإنخفض مستوى طلبية الأزهر بشكل واضح في أثناء العهد العثماني ، خاصة وأن بعضهم كان يلتجئ إلى هذا الجاهل . فراراً من الظلم ودخولاً في حِمى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تردده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعترف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التي سادت مصر ، وسادت كل المنطقة . وكان الأزهر وغيره من الجوامع والمساجد أما كنا لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، الرفع البلاء عن الأمة ، ولاكتشف الغمة ، ولوقف الأوبئة ، أو لإنهاء الجماعات ؛ وكانوا يبدعون فيها كذلك . بالنصر السلطان ، إذا ما إشتكت جيوشه في حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا .

وكان الأزهر يمثل المناخ السلي والإسلامي الموجود في مصر في هذه الفترة أصديق تمثيل . ولم تكن حدة الفترة مواتية كثيراً للدراسة ؛ كما تدل الأبحاث التي عملت في علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على وجودها . وعدم إشتغالها على جديد تضيقة إلى المعرفة في هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى ابن إياس (الذي توفي سنة ١٥٢٤) والذي يمتد تاريخه بدائع الزهور في وقائع الدهور ، إلى السنوات الأولى من النصر العثماني ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمي إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ؛ ويرشدنا كذلك إلى ابن زنبيل (الذي توفي سنة ١٥٥٣) والذي كتب عن تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالها ، والذي أعطى لنا وصفاً حماسياً لكيفاش طومان باي ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثماني لمصر . ولكن علينا أن ننظر حتى وقت ظهور الجريفي (١٧٥٦ - ١٨٢٥) لكي نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أولاً : رضى مصر الحديثة : السككية ، ويمكننا أن

فبعد ذلك حاشية محمد بن حزة الرملی (المتوفى سنة ١٥٩٦) نقى ، ضاحج ، أنوارى ، الشافعية . ولم تشد هذه النقرة ظهور أى كتب فى الجغرافيا ، كما أن اكتشاف العالم الجديد ، وظهور المحترقات فى أوروبا ، لم تؤثر على عقلية من كانوا رجالا للعلم فى مصر فى ذلك الوقت . حتى الممتثلين بالطلب ، أصبحوا يتحللون على صاحبهم بدفع الرشى وتهدية الهاديا . ولأننا نجد أن مؤلفات عبد القادر البغدادى (المتوفى سنة ١٦٧١) ، وكتاب القادوس الذى وضعه الشيخ مرجى الزبىدى (المتوفى سنة ١٧٩١) ، هم من الكتب الكبيرة التى وضعت فى هذا العصر . ونعرف أن محمد بك أبو الذهب قد اشتري النسخة الأصلية من هذا الكتاب ، ودفع فيها عاتقا أنه ، درهم من النقطة ، لى ، بعضها فى مكتبته التى ألتأها بجماعه ، الأمر الذى يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكأن المناخ العام الذى يسود مصر فى هذا العصر العثماني هو مناخ إسلامى واضح ، تنشر فيه الاحتفالات بمولد الشيوخ والأئمة ، سواء فى القاهرة أو فى غيرها من المواصلات ، وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعى . الذى كان يمتد لمدة أيام ، ويعلل القاهرة المازلدين الله وحى الأزهر بألاف من الزائرين ، يحتفظ مولد السيد أحمد البدوى فى طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القناني بمجموع كبير من الزوار والمريدين . وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد إعطاء هذا الاهتمام الكبير للموالد ، ولكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه . وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقبال محلات الشراب أثناء شهر رمضان ، وترسم ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها .

وأضاف العهد العثماني بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعار الإسلامية الذى كان موجودا فى العصر المملوكى . وسيكون هذا التأثير ببطيئا ، يؤدى إلى تصغير الفجوة ، تقابل ارتفاعا ، مع إقناع قاء . سدتها ، فأصبحت انقباضا منغلطة ؛

وأصبحت المآخذ متعددة الانحلاع . وتفتى بقمة هدية أو تزوية . وتم في هذا العهد بناء عدد من المساجد في القلعة ، وفي بولاق ، وكذلك مسجد محمد أبو الذهب الذى عمل على شغل مسجد السنانية : بكانتم كذلك لإصلاح وترميم عدد كبير من المساجد ، مثل مسجد عمرو ، ومسجد الإمام الشافعى ، والإمام الحسين ، والسيدة نفيسة ، وكذلك الجامع الأزهر ، الذى أضيفت إليه بعض الروايات ، مثل رواق الجنين . وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجد السيد أحمد البدوى في طنطا ، والإمام الشافعى في القاهرة . وكان أكبر من اهتم بالمساجد في العصر العثماني هو الأمير عبد الرحمن كنتخدا ، الذى بنى وأصلح ورم ثمانية عشر مسجداً ، علاوة على ما بناه من الزوايا والمدارس والسبل والأسواق ، وأوقف عليها الأوقاف ، للاتفاق عليها ولصيانتها . وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والوكالات والأسواق في القاهرة وكانت تنصف . في مجموعها ، بمحافظتها على روح المعيار الاسلامى .

ولا شك في أن هذا المناخ الاسلامى كان عاملاً يربط بين الحاكم والمحكوم ، بين العثماني والملوك المصريين ؛ ويشعر الأهالى بأن المنصروف في أمرهم ينتمى إلى دينهم ، حتى وإن كان يختلف عنهم في لغته ، ويختلف عنهم في طبقته وفي مصلحته . وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، إن لم تكن روح الوحدة . ويدعم البنيان السياسى ، ويقوى أركانه ، كلبانته فيه الشقوق ، وأصبح مهندداً بالانتماء . واستمر روح التضامن الاسلامى هذا في مصر طوال العهد العثماني . وكان خطوة أولى وطبيعية . على التزيق المؤدى إلى حركة الجامعة الاسلامية فيما بعد . حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سوء إلى أسوأ ، ووصلت الاحوال الاقتصادية إلى مرحلة التخلف .



## الفصل العاشر

### التخلف الاقتصادى

تكاثفت التغيرات الهامة التى وقعت فى منطقة الشرق الأدنى فى أوائل القرن السادس عشر ، مع طبيعة وخصائص الحكم العثمانى ، الذى تميز بالطبقة ، وبروح الأرستقراطية ، وبالأستقلال ، مع جوده ودرجته ، فى الوصول بالإحوال الاقتصادية فى مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تفقرت عنها فى بعض القطاعات ؛ وذلك فى الوقت الذى إستمرت الأوضاع الاقتصادية فى تطورها وفى تقدمها فى مناطق أخرى من العالم . فمن الجلود وصلت الأوضاع الاقتصادية فى مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك فى جميع القطاعات : فى الزراعة وفى الصناعة وفى التجارة وفى المالية . وإستمرت هذه الحالة سائدة فى البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

#### ١ - الزراعة :

كانت الزراعة هى وسيلة الإنتاج الأولى فى البلاد ، وكانت مرتبطة بالأرض وبالرى وبالألساليب المستخدمة فى الزراعة والأستغلال الزراعى .

أما الأراضى فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكا للسلطان ، الذى يقوم بتوزيع مساحات منها على أعرانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، ويتوزع باقى المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التى توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتالى على صغار الأعوان ، الذين كانوا يهسدون بها ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى

السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام؛ إلا أن حياة الفلاحين للارض كانت وراثية ، ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال ، وما يطلبه رجال السلطة منه .

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضي ، فقد كانت هناك بعض أراضي الأوقاف التي لا تدفع الضرائب ، وهناك أراضي الالتزام ، التي كانت توزع على من يعتمدون بجمع الضرائب ، وبشروط معينة ، ويوزعها الملتزم بدورة على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم . والفرق واضح بين الإقطاع وبين الالتزام ، خاصة وأن هذا النظام الأخير كان عدداً بجمع الأموال ، ولم يكن وراثياً ، إلا بشروط معينة ، وأهمها موافقة الحاكم عليها . وكان السلطان سليم قد أمر بمسح الأراضي وتسجيلها ، وتسجيل أسماء مستثمريها ، وما يكلف به كل مزارع من أموال . وبعد أن كان الكاشف هو الذي يشرف على جمع الأموال ، بمساعدة عدد من الكتبة والصرافين ، أصبحت هذه العملية من اختصاص الملتزمين ، في وقت ضعف الدولة العثمانية . ولا شك في أن عدم امتلاك الفلاح لأرضه ، مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطلب منه ، مجرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار ، ولتحيين حالة الأرض ، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها في نفس مستوى خصوبتها .

أما أراضي الأوقاف ، فكان بعضها موقوفاً على الأعمال الخيرية ، مثل المساجد والمدارس والكتاتيب ، والكتايا ، وبعضها وفقاً لأهلياً ، وذلك حسب حسب رغبة الواقف في حجة الوقت ، وللانتفاع بالربح في بعض الأوجه المحددة . ولا شك في أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن إستمرار الحصول على الربح أو الغلة ، ولكنه كان يحرم الورثة من الانتفاع باستثمار رأس المال ، ومن تربيته ، ويؤدي إلى نفث نصيب الورثة من هذا الربح من جيل لآخر ، مع تزايد

أعدادهم . وبدأت عملية الوقف تحت تأثير ديني ، ولضمان الحصول على ربح يتفق منه على أعمال البر والخير ؛ ولكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح النافع الأول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأموال ، وضمان عدم دفع الورثة ضرائب عنها . ولا شك في أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الأرض الموقوفة ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد في البلاد . وفي بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد نتجت إليه الدولة العثمانية في وقت ضعتها ؛ وبعد أن كان الكشاف والصانق يشرفون على جمع الأموال الأميرية ، أصبحت الدولة تعهد بهذه المهمة إلى من يرغب في القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من اللثائيين أو من المالكين أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض « دائرة الالتزام » بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة ، ثم يصبح له الحق في تحصيل الضرائب في دائرته ؛ ويتسلم « عقد الالتزام » من شيخ البلد ، الذي أصبح هو الحاكم الفعلي لمصر في وقت ضعف السلطة العثمانية . وهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق في دائرة التزامه ، وعلى الأهالي أن يعطموه ويؤدوا له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذي لا يقدر على معارضته . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من أراضي الدائرة التي يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض « الوسية » ؛ وكان يستغل الفلاحين في زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالاً للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا « الامتياز » من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة في المنطقة ، ويسخر الإدارة في خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى إدارات الأمن خضعت

له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإنشائية ، وأصبحت له كلة في تعيين شيخ  
البلد في كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيينه الشاهد ، الذي  
يحفظ سجلات الأراضي ، والتي تدون فيها المساحة وأسماء الفلاحين أصحاب  
الحيازة وقيمة الأموال المقررة على كل منهم ، و « الصراف » الذي يجمع الأموال  
ويسلمها للملتزم ، و « الخول » الذي يدير أراضي الوسية ، و « المشد » الذي ينفذ  
العقوبات التي يفرضها الملتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون  
الخدمة المفروضة عليهم في أرض الوسية ، و « الكلاف » الذي يعنى بمواشي الوسية .  
وكان في كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفراء وإمام وبنجار وحساد وحلاق ،  
يتقاضون رواتباً من القرية . وكان الملتزم يشرف على الزراعة في دائرة الالتزام ،  
ولكن الزراعة كانت تقوم عموماً على المجموعات الفردية ، وتستخدم فيها الأساليب  
الأولية ، والتي كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم الملتزم الأول يتجه إلى جمع  
أكبر نصيب ممكن من غلة الأرض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، وتنمية المحصول  
والغلة . أما الحكومة التي فقدت حق عزيمتها على جمع الأموال بنفسها ، فإنها كانت  
عاجزة عن القيام بمشروعات الري والصرف اللازمة : فكانت الأراضي تروى  
بنظام ري الحياض ، وتعطى محصولاً واحداً في السنة ، إلا في المساحات الصغيرة  
والمجاورة للنيل مباشرة ، والتي كانت تستخدم فيها بعض السواقي ، أو يستخدم  
الفلاح الشادوف في رها ؛ وكانت المحاصيل الصيفية غير معروفة ، أو تكاد تكون  
غير موجودة .

ومع عجز الحكومة عن القيام بالمشروعات اللازمة ، وإعتراف الملتزمين  
إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الأرض ، وعجز الفلاح عن تحسين زراعته وتحسين  
أرضه ، قلت مساحة الأرض المزروعة ، وطفئت عليها الصحراء ، وقلت إنتاجيتها ،

وذهب الجزء الأكبر منها إلى جيوب المازمين ؛ فزاد ظهور التخلف في ميدان الزراعة ، وفي قطاع الملاحين .

## ٢ — الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف في مصر بتغير طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة المصيبة المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، إنتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بإرحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستفادة بهم في ترقية الصناعة في عاصمة الإمبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختار أقدر من وجده في البلاد ، فحرمت مصر من عملهم ، وحرمت من فهم .

وأثر فقد مصر لمكانتها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها . وبعد أن كان الجيش والأسطول أساساً لكثير من الصناعات الحربية ، كالأسلحة والبروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمحلت الصناعات التي كانت تقوم على وجود الجيش والأسطول ، وكانت من الصناعات الهامة . كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر الزرف وصناعة الكاليات التي كانت تخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم في القاهرة ، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف ، وإلى تأخر الصناعة . كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات

الصناعية الاجتية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية اللازمة لها ، وأفتقدها نظاماً  
من السوق الوطنى نفسه ، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه ، مادياً وتنظيماً ،  
عن التطور والنمو .

ولاشك فى أن التطور الذى أصاب نظام طوائف الحرف فى العهد العثماني  
كان يشل كل هذه العوامل المختلفة ، وكان يؤدي حتماً إلى تخلف المصناعات الموجودة  
فى البلاد .

وبعد أن كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ، يعرئ شئون المصانع  
وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة ، فى البيئة الصناعية المحدودة  
الموجودة فى ذلك الوقت ؛ وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشمل على  
المعلمين والرفاء والصبيان ، ويتم بتمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة المريف ،  
وبتمرين الرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ؛ وبعد أن كان هذا النظام يتم بمدة  
التمرين ، ويراقب المصانع رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والاجتماعية ، ويخرج  
غير الصالحين منهم ويمدحهم عن الطائفة ؛ وبعد أن كان هذا النظام يحول دون  
إستبداد أصحاب رؤوس الأموال ، وإستثمارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم  
عمالهم لمصلحتهم الذاتية بنقض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى  
المستوى اللائق بها . بعد كل ذلك ، أدى تدخل المستأجرين فى نظام الطوائف  
بـ " زلزالها " العرسمى الذى تشبث مرآجه - وهو التخصص والعمل على رقى  
الحرف - إلى غرض آخر هو التمتع فى المصانع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة  
التي كان كل ما يهيمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة ؛ وبخاصة فى عصر  
ضعف هذه الحكومة (١) .

---

(١) انظر : دكتور محمد فهمى لهيلة : تاريخ مصر الاقتصادية فى العصور الحديثة .  
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ . ص ٣٠ - ٣١ .

١. إن زاد إشراف الحكومة على الطوائف ، وأدخلت تدخل في تزايدها ونظمها الداخلية . وأصبح واجب شيخ الطائفة الأول يتمثل في جمع الضرائب . وتركزت الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب ؛ فظهر إختلال في توزيع الأعباء الضريبية بالعدل ؛ وأصبح في وسع هذا الشيخ أن يرهق مرقوسيه ، وظلم من يرغب في غايته . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصناع عن دفع ما يطلب منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلاً فنياً يهمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، إقترب في إختصاصاته من موظفي الحكومة ؛ وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون إنفات لأمر الصناعة . وأخذ المشايخ يستغلون عملية إلزامهم بجمع الضرائب ، وحرثهم في جمعها ، في الحصول على فائض يبقى لهم ، بعد تقديم ما تطلبه الحكومة ، وتقديم الهدايا لرجالها ، حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم . ومع مرور الزمن ، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة عرضة لأن يشترها من يدفع فيها أكبر ثمن ؛ وأصبح من الممكن بالتالي أن يدخل إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والقرن ؛ وأدى ذلك إلى تأخر الصناعات وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة إدارياً ، أمل أمر معاقبة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ؛ فتهاون الكثير من الصناع في عملهم وفي معاملاتهم ، وقلت حاستهم على العمل وعلى الإنتاج والإبداع . ونفس نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية ، جعلتهم يسمعون بذكرين إوائف لنهر الصناع ، مثل الخدم والمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقاين وغيرهم ، مما كانت تعتبر في هذا العصر على أنها حرف وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج في مصر نظرة إستغلالية بحتة ، وإجتهادها في الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ،

إلى نتيجة عكسية فأرقت الصناعات بالضرائب ، مما أدى إلى قلة الإنتاج الصناعي . وإلى إغطاط مستوى الصناعة ، وبالتالي إلى قلة حصيلة الضرائب ، وإغضاظ ما يصل منها إلى خزينة الدولة .

ولقد اندثرت كثير من الصناعات التي كانت موجودة في عهد المماليك ؛ ولكن وجود السوق ائحل وحاجته إلى منتجات تتمشى مع أذواق الأهالي ، ساعد على بقاء كثير من الصناعات ، وتفضيلها على للنتجات الأجنبية ؛ كما أن نظام المعيشة الأسرية في البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على استمرار وبقاء بعض الصناعات الأهلية في المدن والقرى على السواء .

وكانت أم الصناعات التي بقيت في مصر ، في العهد العثماني ، هي الصناعات الغذائية ؛ مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريغ والسكر وإستخراج الخش وتقدير ماء الورد والرقق وصناعة البعاطير والحلوى ؛ والصناعات الكسائية مثل عرن ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والكتانية وصناعة الباد والتطريز ومنتجات العقادين وديباغة الجلود وصناعة الأحذية ؛ والصناعات الخاصة بالبناء ؛ مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والتجارة والحداثة والخراطة ؛ هذا إلى جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة ؛ مثل صناعة البسط والحصر وصناعة السفن وقنوع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتبيضه والتبايعة وحك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك في الأسواق المحلية (١) ، وكانت سراكرها تقوم في الجهات التي تخضع فيها البيعة ؛ مثل المراكز العمرانية التي يكثر فيها المستهلكون ؛ والمراكز الساحلية والتيلية التي تساعد فيها

---

(١) انظر : دكتور محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة .



سهولة المواصلات على قلة تكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هي القاهرة والإكندرية ودمياط وأسيوط والقصر وقنا .

### ٢ - التجارة :

أصبحت التجارة في مصر بضرورة قوية ، في أواخر العهد المملوكي وأوائل العهد العثماني ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وسواحل البحر المتوسط إلى منطقة غرب أوروبا والمحيط الأطلنسي . ولا يمكننا أن ننسب مسؤولية هذا التغيير لحكم الأتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل دول غرب أوروبا في عصر النهضة على طرق التعامل التي كانت موجودة من قبل في هذه المنطقة المتوسطة في العالم ، ويرجع كذلك إلى روح الكشوف الجغرافية ، وازدياد نمو الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالي في أوروبا نفسها . وعلى أي حال ، فقد تحمل الحكم العثماني للمنطقة النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التي وضعتها للمنطقة ، وطبيعة العلاقات التي أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها لم تنحصر في عهد الحكم العثماني في نطاق التعامل في الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفي المدن ، استمر التعامل في الأسواق على نظام التخصص ، والذي كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد . فكانت لسلسلة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتعامل بتخصص فيها . وإشتملت القاهرة مثلاً على أسواق للنحاسين ، وللمقادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحاميين ، والسروجية . أما في عارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمع الأهالي في المناسبات ؛ وإشتهر منها مولد

لتجيد أحمد البدوي في طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلفاس ، وكذلك مواند عدد من المشايخ والسادة الموجودين في طول البلاد وعرضها ، واستمرت هذه الموائد تمش ناسطاً تجارياً كبيراً ، وتمثل أسواقاً سنوية ، يتم فيها التعامل التحري جنباً إلى جنب مع زيارة المريدين وإشترائهم في هذه الموائد . ويجد أن تطام الاسواق السنوية قد تحول في المراكز والقرى الكبيرة إلى أسواق أسبوعية ، تعقد في يوم معين من الأسبوع في مكان خاص بها ، وتنقل بسلمها وتجارها . في اليوم التالي ، إلى مكان آخر . وأصبحت هذه الاسواق الأسبوعية تمثل بندا هاما في حياة الأهالي في كل منطقة من المناطق ، وكانت فرصة للالتقاء للعلاجين والتجار في يوم معين من أيام الأسبوع .

وكان في وسع الحكم العثماني لمصر ، دعم تحول طرق التجارة العالمية من المنطقة ، أن يؤدي إلى زيادة تنمية للتجارة الداخلية ، إذا ما اهتم بها بطريقة اقتصادية ، وإذا ما اهتم بتوفير الثقة لدى التجار والمستهلكين على السواء . وكان الأمر يتطلب استقراراً في نظم النقد ، وعناية من الدولة بالمقاييس والمكاييل والموازين ، ولكن . هل كانت ظروف الحكم العثماني وطبيعته تسمح بذلك ؟

أما فيما يتعلق بنظام النقد ، فنعرف أن مصر قد شهدت اضطراباً في هذا الميدان قبيل دخول العثمانيين إلى البلاد . وكان سلاطين المايك لا يعطون إهتماماً كافياً لعملية سك النقود ، ولا لوزنها القانوني . وكثيراً ما كانت قطع العملة تعرض للنش في دار سك العملة نفسها ، نتيجة للانحراف ، وقلة رقابة الدولة على تليبود الذين كانت تعيينهم للعمل هناك . وفي بعض الحالات ، كانت الدولة ، أو بمعنى أصح السلطات . تكتشف هذا النش ، وقد تقوم بمعاينة المسئول عنه ، خاصة إذا ما كان ذلك النش غير صالح الدولة . وبعد أن خضعت البلاد لنفوضى الحكم المملوكي في هذا الميدان ، جاء العثمانيون بمواهل نفوضى جديدة ، كما جاءوا

بروحهم وإستغلال ، حتى في ميدان العملة . وكانت الأسواق قد قامت السكير  
من إضطراب نظام العملة . وطاع على المتعاملين الكثيرين . نتيجة لعدم ثبات مقياس  
القيم . وفي بداية الحكم العثماني أنشئت بعض أنواع العملة الفضية والنحاسية ،  
وإستبدلت بها غيرها ؛ كما أدخلت النقود العثمانية في التداول ، ووضعت قيم رسمية .  
للقود المصرية التي لم يصبا الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل  
واضح ومحدد ونهائي ؛ ويتكنا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا لسعر  
المبادلة ، ولتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية ، ١٠٠٠٠٠٠ في عهد حكم أول  
الولاة العثمانيين . ولم يكن هذا التعديل المستمر يدل على سهر الحكومة على مراقبة  
نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الحكام في الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح  
بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يهدفون جعل سعر المبادلة في مصلحتهم ، وكسب  
أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية . وتؤثر هذه العملية ،  
بطريقة تلقائية ، إلى انخفاض المستوى الفعلي للثروات ، وإلى انخفاض مستوى  
المعيشة .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثماني ، وكانت تستورد الذهب  
اللازم لهذه العملية من دارفور ، وتستورد النحاس من إسطنبول . وكانت العملة  
المصرية قد ربطت بالعملة التركية ، وبشكل جعل أي تأثير يحدث في قيمة هذه  
العملة الأخيرة ، يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض  
أنواع النقود ، وإستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ،  
يحدث في بعض الحالات في وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول . الأمر الذي كان  
يؤدي إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الأعباء على دافعي الضرائب .  
وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبي ، الذي كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى  
دراهم . وإستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساويه في الوزن والقياس ،

وتسمى «البندق» . أما الدرهم فقد حلت محله عملة جديدة تسمى « الميدي » وكانت تساوى نصف الدرهم . ويتطور الميدي بمرور الزمن ، ويسمى «بارة» ، وتساوى هذه البارة جزءاً من أربعين من القروش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه العملة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ، أو بالنسبة لقطع عملة أخرى . وفي وقت ذلك الوقت في العالم ؛ وذلك نتيجة للتغير المستمر في قيمتها . ومع ذلك . فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الأجنبية ، والتي كانت قيمتها ثابتة : وكان أهمها هو «الروبي » أو «البندق» ، وهو عملة البنديقية ؛ و «الريال الهولندي » الذي ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى «أبو كلب» ؛ و «الريال الإسباني » الذي ضرب على أحد وجهيه رسم لمر داخل شكل يشبه النافذة . وكان يسمى «أبو طاقة» .

ونفس روح التوضي التي ظهرت في ميدان العملة ، ظهرت كذلك في «المقاييس والموازين» ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لمراقبة فعالة . وأدى كل ذلك إلى اضطراب في الأسواق ، وإعدام الثقة ، وزيادة النهش والتزوير ، وبالتالي إلى تدهور الحالة الاقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمسابيل والمقاييس التي كانت موجودة في البلاد ، مع إدخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان في اتجاه خفض القيمة . ونتجت عن ذلك قلة مساحة الميدان عما كانت عليه من قبل ، كما اختلقت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى . وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المرتبطة على الأراضي المسوحة . وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة . حساب العلاح .

أما التجارة الخارجية ، فإنها قد تأخرت وضعفت بشكل واضح ، نتيجة لقلة بضائع التي أصبحت تمر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصيللة الضرائب الجمركية ، وقلة

ما كانت تستفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا في الوقت الذي زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والإفريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد ، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة وتناقصها باستمرار . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الإسكندرية ، وفقدانها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة إتصالها ببقية الإقليم ، بعد انسداد خليج الإسكندرية ، الذي كان يصلها بفرع رشيد ، وارتفاع أجور النقل . وظلت دمياط تتعامل مع الأقاليم السورية . ومع تركيا واليونان ، كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفي واردات الهند من الحرير والحرير والتوابل ؛ واستمرت أسبوط مركزاً للتجارة السودانية والأفريقية . وإستغل عدد من الأجانب المقيمين في مصر بالتجارة الخارجية ؛ وكان منهم بعض الفرنسيين والإيطاليين ، وكانوا يقيمون في فنادقهم ، أو وكالاتهم ، والتي كانت تشتمل على مخازنهم ومساكنهم ، في كل من القاهرة والإسكندرية ودمياط . ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الإمتيازات ، وأباحت لهم حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية ، وأعطتهم من الخضوع للنظم القضائية والمالية السائدة في الامبراطورية<sup>(١)</sup> ، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون ، في بعض الحالات ، معاملة سيئة من الحكام ، ويلاقون الكثير من الاضطهادات . ويتمرضون لاستبداد البسكوات . ورغم تعدد مفرجات صادرات مصر ووارداتها ، فإن حجم

---

(١) انظر الاتفاقية الثمانية مع تجار الهندية ، والتي وقعتها السلطان سليم معمم في ١٤ فبراير سنة ١٥١٧ وثبت بها امتيازاتهم المالية ، ومنحهم بها امتيازات جديدة - في كتاب:-

Précis de l'Histoire d'Egypte. Le Caire, 1933. Vol. III par. Etienne Combe, pp. 96 101 .

التجارة الخارجية قد تقس كثيراً عما كان عليه في عهد سلاطين المماليك ، ووصل إلى ما يزيد قليلاً عن نصف مليون جنيه في مجموع الصادرات والواردات في السنوات السابقة لحجىء الحملة الفرنسية إلى مصر . كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت سلعاً كالأية ، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، من طبقة الموسرين ، من العثمانيين والمماليك ، أما بقية المصريين فكانت تمكن معظم حاجاتها ومطالبها من المنتجات المحلية . ولا شك في أن قطاع التجارة قد وصل ، تحت الحكم العثماني ، إلى مرحلة واضحة من الانحلال ، مثله في ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية .

#### ٤ - الإيرادات المالية :

كانت إيرادات الحكومة في العهد العثماني تقوم أساساً على الضرائب ، سواء أكانت مفروضة على الأراضي ، أو على الصناعات ، أو على التجارة . أما مصروفات الحكومة ، فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الإدارة المالية ، فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته في شكل يختلف عن الأشكال التي سادت في أوروبا في ذلك الوقت .

أما من حيث الإيرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة في توزيع أعبائها بين المنتجين ، وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كامل الفلاحين ، أكثر من وقوعها على الصناع والتجار ، وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على الأعيان والأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعي الضرائب كانوا لا يعلمون تماماً مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعد دفعها ، الأمر الذي ترك لتصرف جامعي الضرائب . كما تراخى الحكم في أمر تنفيذ القوانين واللوائح ، ومراقبة سرياتها ، الأمر الذي دفع بعض المحصلين إلى الانحراف في عملهم . وأدى طمع الحكام إلى زيادة فئات الضرائب . حتى يجمعوا لأنفسهم ثروات من فائض

قيمة الإنتاج وكانت نفقات الحماية مرتفعة ؛ وإضطرت الحكومة ، في مراحل ضمها ، إلى بيع دخل الضرائب للمتزين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الإلزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة تقل بكثير مما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، في حد ذاته ، يتعارض مع النظم المالية السليمة ؛ وبدلاً من أن يصل مجموع الإيراد إلى خزانة الدولة ، التي تقوم بعد ذلك بالإففاق على تكاليف جميع الإيرادات ، كان المتزعمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالي ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزنة العامة ، دون أي تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعي الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكام في تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ؛ وكانوا ينفقون من حصيلته الضرائب على مصالهم الشخصية ، ويحملون مشروعات المنافع العامة ، سواء أكانت في قطاع الخدمات أو في قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب حيناً ، فإنه لم يكن يهدف خدمة الممول ؛ بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التي كانت تقوم بها الحكومة ، وأعمالية طريقة الكيل أو الوزن ، والتي كانت دائماً في غير مصلحة الممول ؛ هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب المينية وتنشوبها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات .

أما فيما يتعلق بالمعروفات ، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت عليية ، وتمثل في مرتبات ومخصصات الحكام ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتمثل في الخزنة ، التي كانت ترسل لإستانبول ، « والصره » التي كانت ترسل للحرمين ، ونفقات التجديدات التي كانت مصر تمولها ، وبالدولة العثمانية وقت إنشائها في الحروب . ومع انخفاض قيمة التنمية ، وقلة الأرباح ،

وإستهلاك الحكام لجزء كبير من فائض القيمة ، إستهلك نظام الحكم الثماني الثمر والشجر في نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت في حاجة إليه ، فسير في طريق التثنية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذي كان لما . فأطبق التخلف الاقتصادي على البلاد من كل ناحية .



# الباب الثالث

القرن الثامن عشر



## الفصل الحادى عشر

### النصف الأول من القرن الثامن عشر

ظل نظام الحكم فى مصر العثمانية يسير طبقاً للأسس التى كان قد وضع من أجلها ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالى ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونته فى ذلك بقية السلطات الموجودة . حقيقة أن هذه الفترة قد شهدت كثيراً من حركات الفرد ، ولكنها شهدت كذلك محاولات الباشاوات لقمعها عليها ؛ وكان الولاة يتجهون فى بعض الحالات فى السيطرة على الموقف ، وإن كان المنردون يصلون ، فى حالات أخرى ، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعزله أو بقتله . ولكن علاقة القوى الحاكمة فى مصر ببعضها تغيرت ، من الناحية الفعلية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، ابتداء من الثلث الأخير من القرن السابع عشر : فقلت سلطة الوالى وضعفت بالتدريج ، وإن كان قد احتفظ قانوناً بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته ومخصصاته ؛ ومررت السلطة بالتدريج إلى أيدي عدد من البسكوات الممالئك ، أو من قادة الأوجاقات العسكرية .

#### ١ - الإنكشارية والعرب :

أصبح رجال أوجاق الإنكشارية هم المتصرفين فى شئون البلاد عند نهاية القرن السابع عشر . وحاول اسماعيل باشا ، الوالى ، أن يستعيد سلطته فى سنة ١٦٩٧ . وكان رجال الإنكشارية قد استولوا على إيراد الجمارك ، فطلب إليهم الباشا تسليم هذه الأموال لخزانة الدولة ، فرفضت الخصومة بين الطرفين ؛ وأصبح الإنكشارية فى جانب ، فى الوقت الذى انضمت فيه الأوجاقات الست

الأخرى إلى جانب الرأى . وكانت من عادة الإنكشارية أن يحضر ضباطها في صيغة يوم العيد إلى باب قصر الرأى ، ويصطحبوه إلى صلاة العيد ، وجاء عيد الأضحى في ١٠ يوليو سنة ١٦٩٧ ، وإمتنع فيه هؤلاء الضباط عن الحضور ، وعن تقديم هذا المظهر من مظاهر الإحترام والتبجيل لباشا . وإستمرت هذه المخصوصة لمدة ثلاثة أشهر . وقرب نهاية شهر سبتمبر ، إجتمع الإنكشارية ، وأجبروا الرأى على أن ينزل عن السلطة ، ويختار قائمقاما بدلا عنه ، ثم تمنظوا عليه ، وأقفلوا الثغور وأصدروا الأوامر إلى قطع الحدود ، حتى لا يصل أى أخبار مما لاقاه الرأى من سوء المعاملة إلى السلطان . وأصبح أحد أغا الإنكشارية هو المسيطر على الأحوال في مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى في سنة ١٧٠٣ ، كان قائد آخر من قواد نفس الأوجاق ، هو على أغا الإنكشارية ، يتولى السلطة في مصر . وكان تافها ، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بخصبه ومغالاته في القسوة<sup>(١)</sup> . وظهرت هذه قسوة في حالات كثيرة وبخاصة في ذلك الوقت الذى تميز بسوء الأحوال الاقتصادية . ولقد عمل على أغا على تحديد أسعار السلع ، كوسيلة من وسائل تمكين الأهالى من الحصول عليها . ولكن هذا التحديد السمر كان يقلل من كمية السلع التى تعرض فى الأسواق . وكان الجبن من بين هذه السلع . فأمر على أغا بإحضار رئيس طائفة تجار هذه السلعة ، وطلب منه أن يحضر له ثلاثة قناطير من الجبن ، لئلا يراه . فذهب رئيس التجار بنفسه وتسوق هذه السكية من القرى ، وبأى سمر ، وأحضرها لئلا لأغا . فأمر الأغا بإدخالها إلى المطبخ ، وذكر

(١) أطر : DEHRAIN, Henri: L'Egypte Turque.

[ Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne. ] .

التاجر أنه كان في وسعه أن يحضر كيات من الجبن كذلك للأسواق المدينة ، كما أحضرها لداره . وأمر بجلده ، وبكل قسوة ، ومات التاجر بعد ثلاث ساعات .

وكان التجار الفرنسيون قد حاولوا الحصول على وده بمجرد وصوله للسلطة ، فأهداه قنصلهم ستره من فرو ثعلب موسكو ، تزيد قيمتها عن مائة جنيه . ولكن التجار رفضوا بعد ذلك إعطائه هدية مالية حتى يسمح لهم الإتجار في البن : لحقده عليهم الأغا . ووجد في إحدى زياراته للسوق أن أحد تجارهم لا يرتدى لباس الرأس الخاص بهم ، فأمر بطرحه على الأرض ، وبضربه بالعصا ثم بالسكراييج . وكانت إمانه كبيرة للفرنسيين . وإضطر القنصل إلى التدخل ، وقرر الباشا حوّل على أغا . ولكن هذه العملية كانت مؤقتة . وظهر فيها ضعف الوالي ، وقوة رجال الإنكشارية ، الذين طالبوا بعد بضعة أيام بضرورة إعادة سلطات على أغا إليه ، وذلك في إجتماع الديوان ، في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٧٠٣ . وكان على أغا قد شارك في قيادة حملات المحمل ، وربما وجد زملاءه أنه لا يستحق مثل هذه العقوبة ، خاصة وأنه كان قد أخطأ في حتى أحداً الأجانب . والمهم هو أن الباشا إضطر إلى النزول على طلبهم ، وأعاد سلطات على أغا إليه ، وخطع عليه خلمة . ودل هذا على ضعف الوالي أمام قادة الأوجاقات بشكل واضح .

وبعد على أغا ، ظهر نجم إسماعيل بك ، وهو الذي حظى بتقدير كل من المصريين والأجانب ، ولكنه توفي في نهاية شهر أبريل سنة ١٧٠٧ ، وسيطر بعده على باشا على البلاد . وبعد تركه مصر سنة ١٧٠٨ عادت سيطرة الإنكشارية كما كانت عليه من قبل .

ولقد تسببت سيطرة الإنكشارية على السلطة في نشأة خصومة بينهم وبين بقية الأوجاقات ، التي تكتلت مويًا ضد الإنكشارية . وكان هؤلاء الآخرون يرغبون في أن تسوى الحكومة بين كل الأوجاقات ، وكما كان السلطان سليم

فدرسوا... ثم أن أهل الوجاقات الست اجتمعوا وإتفقوا على إبطال المظالم المتعددة بصر وضواحيها ، وكتبوا ذلك في قائمة ، واففقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب والآبار<sup>(١)</sup> والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامعة<sup>(٢)</sup> في الديوان ، ولا ينتسب لوجاق من الوجاقات ، وأن لا يحتسب أحد من أهل الأسراق في الوجاقات ، وأن ينظر المحتسب في أمورهم ويعرر موازينهم على المادة ، وأن يركب معه نائب من باب القاضي مباشرة ، وأن لا يتعرض أحد لتركب التي يبحر النيل ، التي تحمل غلال الآبار ، وأن يحمل الغلال لند كورة جميع المراكب التي يبحر النيل ، ولا يختص مركب منها بباب من أبواب الوجاقات ، وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الامناء باسم الاكل لا يؤخذ عليه عشر ، وأن لا يساع شيء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس الإفرينج ، وأن لا يباع ابن بأزيد من سبعة عشر نصف فضة ، وأرسلوا القائمة المكتوبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى<sup>(٣)</sup> وينسأدى به في الأسواق ، فتوقف الباشا في إعطاء البيورلدى ، ولما بلغ الانكشارية ما فعل هؤلاء اجتمعوا ببابهم ، وكتبوا قائمه نظير تلك القائمة بمظالم الخردة<sup>(٤)</sup> ومظالم إسباهية الولايات وغيرها ، وأرسلوها إلى الباشا ، فمرحبا على أهل الوجاقات فلم يعتمروها ، وقالوا لابد من إجراء قائمتنا ، وإبطال ما يجب إبطاله من المظالم<sup>(٥)</sup> .

(١) قصد بها مستوعبات الثلاث الحكومية .

(٢) كلمة فارسية ، معناها بطل حصين أو بطل جارية .

(٣) كلمة تركية معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو من الباشا لحدق الولايات الثانية .

(٤) مبالغ مفرطة يدنسها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

(٥) انظر : المجلد : ج ١ ص ٢٤ حوادث ذي الحجة سنة ١١٢٠ هـ ( ١١ فبراير سنة ١٧٠٩ ) .

ومعنى ذلك أن المظالم زاحات بمصر ، وتجددت ، مع مرور الأيام ؛ كما أن  
التوضيحات كانت قد بدأت تضرب أطنانها داخل تنظيم القوات المسلحة للدولة ، وأن  
بعض رجال هذه القوات كان يحصل على وظائف أخرى ، ويحصل منها على بدل  
تعيين أو بدل جارية ، وأن بعض التجار كان يحتسب رجال القوات المسلحة ،  
أو رجال الأمن ، حتى لا يخضع لطائفة العقاب . وربما لا تخضع كذلك من أزيهم  
ومكاييلهم لتفتيش . هذا من جانب . ومن جانب آخر يرى أن رجال الانكشارية  
رفضوا الموافقة على هذه المطالب ، نظراً لأنهم كانت تهم امتيازات لهم ،  
لهم ، ووقفوا بذلك موقف المعارضة من رجال بقية الأوجاقات الست .

« ... واجتمع أهل الوجاقات ، ومعهم الصنائق بباب العزب ، وقاضى  
المسكر ونقيب الاشراف بالديوان عند الباشا ، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب  
لهم بيردلى بإبطال مأسأله فيه ، والمناذرة به ، وإن لم يفعل ذلك أنزلوه  
وتصبوا عروضة حاكما منهم ، وعرضوا ذلك على الدولة . فلما تحقق الباشا منهم  
ذلك كتب لهم مأسأله ، وكتب لهم القاضى أيضا حجة على موجبة ، ونزل بها  
المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ، ونادوا بذلك  
في الشوارع ... » (١) .

ومع ذلك فقد استمرت الخصومة بين الانكشارية وبين بقية الأوجاقات ،  
وخاصة أوجاق العزب . ورغم هدوء نسبي ، إمتد ما يقرب من عام ونصف  
عام ، عاد ظهور هذه الخصومة في شكل عنيف ، في شهر مايو سنة ١٧١١ ،  
واتخذ صورة من صور الحرب الأهلية ، كان يمثلها من جانب ضباط الانكشارية ،  
ومعهم الوالى خليل باشا ، وبعض البكوات ، مثل بك جرجا ، الذى استقدم  
قوات من البدو إلى العاصمة ، ويمثلها من جانب آخر ضباط أوجاق العزب

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٣١ - ٣٥ .

والأوجه: تلك الأخرى. ومما عظم البكوات الذين ظهر من بينهم إبراهيم بك .  
وأخذ الإنكشارية يطلقون المدافع من ثكناتهم المرتفعة ، والتي كانت تسيطر على  
المدينة ، على ثكنات العزب ، التي كانت أسفلهم . واستمرت الحرب بين  
طرفين في شوارع المدينة ، وخارجها . وفي النصف الثاني من شهر يوليو ١٧١١  
انتصر رجال وجات العزب . فتقبوا المجران التي كانت تفصل بينهم وبين  
بيوت أهدائهم ، واستولوا عليها . ونجحوا في شراء بعض عناصر الإنكشارية  
نفسها . وفي يوم ٢٢ يوليو سنة ١٧١١ ، خرج أغا الإنكشارية للقيام بعملية  
استكشاف من أعلى المقطم ، وانتزح أحد ضباطه هذه الفرصة ورفع العلم الأبيض ،  
دلالة على طلب السلم ، فكانت الهدنة . وتراجع العزب الى داخل القلعة ،  
واضطر خليل باشا الى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة ، وسجنوه في  
أحد المنازل . أما أغا الإنكشارية ، فان رجاله قد تخلفوا عنه ، وانفضوا من حوله ،  
وقتل وجرو جثته من الأرجل ، في ميدان الرمية . وشهدت الأيام التالية  
عملية انتقام قام بها المنتصرون ضد من شكوا في تعاونه مع الإنكشارية ، وقطعوا  
على كثيرين منهم .

وسيطر المنتصرون في أيام شهر يوليو سنة ١٧١١ على مصر ، وكان من  
بينهم اسماعيل بك ، ومحمد بك ، وقبطاس بك ، والدقردار ، والأوده باشي ،  
وابراهيم بك ، الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة بينهم ، نتيجة لتقدمه في السن ،  
ونظراً لضخامة ثروته . وبلغ عمره ما يقرب من ٧٥ سنة في ذلك الوقت . أما  
الوالي ، فان دوره أصبح ثانوياً ، كما أصبحت سلطته اسمية . ومع ذلك فقد  
قد كانوا يحضرون دائماً من عودة ظهور الاضطرابات ، وكانوا يجتمعون نهاراً ،  
ويبدون الحراسة ليلاً ، ومنعوا الخروج في الشوارع بعد الساعة الثامنة مساءً .  
ورغم أن الهدوء ساد العاصمة لفترة تقرب من أربع سنوات ، إلا أن



حرباً أهلية جديدة ، أو فتنة ، عادت الى الظهور في شهر سبتمبر سنة ١٧١٥ ؛ بين طاقنين من طوائف الماليك ، أو بين بيتين من بيتيها الكبيرة ، هما القاسمية والفقارية ؛ نسبة الى قاسم بك البغدادي والى منافسه ذى القار بك الكبير ؛ واستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش نتيجة لانضمامها الى هذا الجانب أو الى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبة عنية استمرت فيها من يوم ١٨ الى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء . وهجم فيها عبدي باشا الوالى على أماكن الانكشارية ، ومعه عدد من القوات وعدد من الماليك ، وأعمل السيف في رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بعضا من رءوسهم ملحة الى استنبول .

ولقد ظل ابراهيم بك يشغل الشخصية الأولى الموجودة في مصر في ذلك الوقت الى أن توفي في بداية سنة ١٧١٩ ، وتولى مكانه اسماعيل بك ، ابن ابواظ بك ، الذى كان قد قتل في أثناء الفتن التى نشبت في مصر في سنة ١٧١١ . واستمر التنافس على السلطة في مصر ، رغم تغير الرجال ؛ وبجهد رجال جدد ؛ واستمر بين قادة القوات العسكرية . كما استمر بين البكوات الماليك .

## ٢ - جركس بك :

تمتع اسماعيل بك بالثروة التى ورثها ، والتى ذكروا أنها بلغت أربعمائة قرية ، وكانت تعد ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما اشتكت على أعداد كبيرة من الماليك . وتولى مكان والده ابواظ بك ، وحصل على رتبة البكوية ، وهو لا يزال أمرد ، ولا يبلغ من السن إلا ستة عشر عاما . وعجب الأهالى لرؤية هذا البك الصغير ، بلحية ، فأطلقوا عليه قشطة بك . ولكن ترقعه ، مع ما كان يتمتع به من ثروة وقوْذ ، وأغر صدور الكثيرين عليه ، وجعلهم يحاولون منافسته فى السلطة . وكان محمد جركس بك من بين هؤلاء المنافسين ؛ وكان

سر عسكر . وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الانكشارية المصريين ،  
وشارك بها مع الجيش العثماني الذي حاول رفع الحصار عن بلغراد في  
سنة ١٧١٧ .

ولائك في أن محمد جركس بك كان لايشعر ، وهو القائد العسكري الهمام ،  
باحترام كبير لإسماعيل بك ، الذي بقى في المؤخرة . وشعر بأن قيادة بيت  
إبراهيم بك يجب أن تعود اليه ، لا إلى اسماعيل بك .

ولبت المعارك بين اسماعيل بك وجركس بك ابتداء من يوم ٦ يونيو  
سنة ١٧١٩ ، واستمرت لمدة إحدى عشر يوما ، وإحدى عشرة ليلة . ومات  
في هذه المعارك ما يزيد على الألف . وتوقفت التجارة لمدة تزيد على الأسبوعين ،  
وكانت الحرايت مقفلة ، والنهب مستمر في الشوارع .

وأخيرا هزم محمد بك جركس بعد أن دافع عن نفسه بكل شجاعة ؛ فخرج  
من القاهرة مع أربعين عاوكا ، وتبعه البدو ، وانقضوا عليه قرب بليس . وقتل  
أغلب من كان معه . وتحطم سيفه ، ولكنه استمر يحارب بسيف آخر  
استنه من سرج فرسه . وجرح بالحرايب ، فأسروه وعادوا به إلى القاهرة ، في  
يوم ١٩ يونيو سنة ١٧١٩ . وأظهر خصمه اسماعيل بك شامه ، كاتب تميم  
المهايك ، ورفض قتله ، واستضافه ، وأمر بتضميد جراحه ، وأعطاه نقودا ،  
وعديا من قراءه ، وأبعد عن البلاد منقيا إلى قبرص .

ولكن جركس بك لم يقبل هذه الهزيمة ، وترك الميدان بهذه الصورة ، فعاد  
إلى مصر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا ، في شهر سبتمبر سنة ١٧١٩ . وأخذ  
يتصل بالباب العالي ، وتعد بأن يدفع السلطان مبلغ خمسمائة ألف قرش كل  
عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظي بمنصب البقردار . وكان له أعوان  
كثيرون في القاهرة نفسها ، وخاصة بين رجال الانكشارية الذين كانوا مخلصين

٤ . وكذلك الوالى الذى كان يطمع فى ثروة إسماعيل بك وتم لإغتيال الأحداث فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٧٢٠ ؛ وإتتر رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك إلى الحج ، وقبض على أقرب أعوانه من المماليك ، وعين محمد جركس بك أميرا للحج بدلا من إسماعيل بك ، وخلع عليه ققطانا وفروة سمور . وسار محمد جركس بك على فرس مطهية ، وتحيط به ثلاثمائة من رجال الإنكشارية ، بين هتافات الأهالى ، إلى بيت ابن إبراهيم بك ، أستاذه السابق . وزاد رجب باشا على هذا بمصادرته لقرى وأراضى إسماعيل بك ، وأمر بنهب قصره . وشرح جركس بك على رأس ألف من الإنكشارية على طريق السويس لمهاجرة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز . ولكن إسماعيل بك علم من الأعراب بما ينتظره ، فسار فى طريق آخر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا فى ملابس سيدة ، وإختبأ وأخذ يعد للأمر عدته . وأخذ إسماعيل بك فى تغليب البكوات على رجب باشا . بدعى أن كان يرغب فى القضاء عليهم ، وفى جعل البلاد تخضع خضوعا تاما للسلطان . ونجح فى تجميع البكوات ، وعدد من أغوات الأوجاقات . وأظهر هؤلاء الآخرين لجركس بك أنهم كانوا متفقين سويا ، وأنه سيبقى بمفرده إذا لم ينضم إليهم ، ويسلموا سويا من أجل عزل الباشا ، الذى كان يرضى ، كما ذكروا له ، فى التخلص منه .

ونجح المآمرون بسهولة . ونصب يوسف بك الجوار بعض المدافع فوق المقطم ، وإضطر رجب باشا إلى التسليم بعد بضعة طلقات من البنادق والمدافع . ثم حبسوه فى أحد المنازل ، وأرسلوا ضابطا من كل وفاق إلى إستانبول اطالب عزل الوالى الذى يشكون منه .

وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية سنة ١٧٢٦ ، وسيطر على الأوجاقات السبع . وإحتل ثلاثة عشر من بكوات بيت أم مناصب الحكومة .

وبعد أن أظهر ميله لمصالحة إسماعيل بك ، أمر بإغتياله على أحد سلاط القلعة ، وعجن على صيد بدواته . وخصع سكان القاهرة لرغبات رجال جركس بك ، الذين أخذوا ينهبون الخراييت والأسواق ، ويدخلون إلى الحمامات في الأوقات المحبنة للسيدات ، ويسرقون ملابسهن ، وكانوا يخطفون السيدات والعصية من الشوارع في النهار .

وفي شهر أغسطس سنة ١٧٧٥ هـ عزل جركس بك الوالي الثاني ، باشا القاهرة . ولكن هذا الباشا لم يترك البلاد ، وتحالف مع ذى الفقار بك ، وزاد من عدد أتباعه وأعوانه ، وساعده الباشا الجديد ، الذى عينه جركس بك في مكانه ، على أن ينتقم لنفسه وسلطته . وفي ٩ فبراير سنة ١٧٧٦ ، رفع الواليان ، القديم والجديد ، الراية النبوية . وسارا بها في شوارع القاهرة ، وطلبوا إلى المسلمين أن يتجمعوا بألسنتهم صوب القلعة ، وقبل الظهر ، كانت الشوارع تمتلئ بالمجاهير ، وهجموا على بيت جركس بك بالبنادق والمدافع . وكان مع جركس بك سبعة بكوات ، وخمسة مملوك ، فخرج على رأسهم ، وأبعد المهاجرين ، واستولى على ثلاث مدافع . ولكن الهجمات استمرت في اليوم التالي ، ووجد جركس بك أنه لا يمكنه مواجهة الأعداء المسلمين ، فهرب مع أربعين من خاصته ، من أحد الأبواب الخلفية لداره ، ونهب المهاجمون ما وجدوه في بيته من ثروات ومقتولات وأقنعة وتحف .

ومرة جديدة ، وكان يحدث في كل مرة بين المتقاتلين على السلطة ، شهدت القاهرة عمليات الانتقام . فبحسرا عن أعوان جركس بك ، وقبضوا على أغلبهم ، وقطعوا رؤوس بعضهم ، وأرسلوها علقة إلى إستانبول . وأبلغت إحدى السيدات عن زوجها المختفي . فقبضوا عليه وشنقوه في الحبال ، ثم شنقوا الزوجة بعد ساعة واحدة .

وهكذا نجح على باشا في إسقاط محمد جركس بك ، بتحالفه مع ذى الفقار

بك ، وساد الهدوء مصر ، ولكن سرعان ما استبدأ أحوالها في الإضطراب من جديد .

ذلك أن جركس بك عاد إلى الظهور في مصر . وكان قد نجح بعد هويته في سنة ١٧٢٩ ، في الوصول إلى طرابلس الغرب ، التي أحسن الباشا فيها إستقباله . وتمكن هناك من جمع فرقة من أربعمائة جندي . وترك دوتة في سنة ١٧٢٨ ووصل إلى الصعيد ، حيث كون جيشاً كبيراً ، ضم هؤلاء المغاربة ، كما ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا من إنتقام ذى القنار بك . وإشتعلت الفتنة والحرب الداخلية من جديد في سنة ١٧٢٩ . وفي ١٣ يوليو إنهزم الجيش الذي أرسله ذو الفقار لمحاربه في الصعيد ، وقتل قائده عثمان بك . ورغم هذا النجاح الذي أسابه جركس بك ، إلا أنه فشل في دخول القاهرة ، وظلت البلاد مقسمة بينهما ، فسيطر جركس بك على الأقاليم ، في الوقت الذي إستمر ذو القنار في سيطرته على القاهرة .

وفي شهر أبريل سنة ١٧٣٠ ، هضى على الخصمين ، في نفس الوقت تقريباً . فدخل بعض الرجال المسلحين إلى قصر ذى القنار وأغتالوه ؛ وكان قبل موته قد أعد وأرسل تجريدة من الجنود والمماليك إلى الصعيد ، بقيادة على بك ؛ وهاجم جركس بك هذه التجريدة قرب دهنشور ، ولكنه إنهزم ، وتبعوه . وحاول أن يعبر النيل ، ولكن فرسه كان جريحاً ، وغرق . وإنتشل بعض الفلاحين الجثة ، وجردوها من الملابس . ثم تعرف عليها أجدالماليك ، فأمر على بك بقطع الرأس وبدفن الجثة . وقتل الجنود والمماليك جميع سكان هذه القرية .

وعادت هذه الحملة إلى القاهرة ، ودخلتها في مسوكب كبير ، وهي رافعة الأعلام . وسار أربعون رجلاً يحملون رءوساً مقطوعة على أسنة الرماح ، كما أتوا ببعض الأسرى مكبلين بالحديد ، وتبهم رجل يحمل وعاء من فضة عليها رأس جركس بك ؛ ثم سار بعد ذلك على بك يقيمه رجاله ومماليكه ، ومعهم

الموسيقى ، ووصلوا حتى القامة . وهنا الباشا البكوات ، ومنع كل منهم فرومور .  
وباشا الباشا رأس جركس بك لإرسالها لإستانبول ، وأمر بقطع رءوس  
الأسرى ، ثم إسجبتل إلى داره (١) .

### ٣ - عثمان بك كخيا وأهوانه :-

وعلى نظام سلطة كل من جركس وذو القنصار أنشأ عثمان بك ، كخيا  
الانكشارية ، سلطته . ولكنه دعم هذه السلطة بعدد من الرجال ، بدلا من أن  
يعمل على التخلص منهم : كانوا محمد بك قطاش ، وطى بك ، ويوسف بك  
كخيا . وحكم هؤلاء الأربعة مصر حكما مستبدآ . ويبدو أن كل من محمد بك  
قطاش ويوسف بك كخيا ، كان بدون سلطة كبيرة ، أما على بك فكانت له سلطة ،  
وكان مندفا إلى أقصى درجات الإندفاع . ولكن بما لاشك فيه أن عثمان بك  
كخيا كان أكثرهم أهمية ، وكان يحتفظ بمعظم السلطة بين يديه ، وكانت له الكلمة  
الأولى في إدارة شئون البلاد . وكان علاوة على ذلك مرفعا ، ومفرورا . وكان  
الولى بجانبه منزع السلطة .

ولم تكن مزبحة الأوضاع في مصر في تلك الفترة ترك من بالسلطة ينعم بها ،  
ماداموا يتطلعون جميعا إلى هذه السلطة ، وما دام باب التآمر مفتوحا أمام  
الجميع . وفي شهر يناير سنة ١٧٣١ دخل بعض من ظلل حيا من عايلك محمد  
جركس بك سرا إلى القاهرة ، لكي يستولوا عليها ، بعد أن يقتلوا الكخيا  
المستول ، وأولئك الذين كانوا يساونوه . ولكن أمرهم كشف ،  
وذاقوا انتقام من كانوا في السلطة . وحدثت مؤامرة ثانية ، بعد خمس  
سنوات ، في سنة ١٧٣٥ . وكان عثمان كخيا قد حاول أن يأخذ جمارك

---

(١) انظر : ... P. 106. DEHERAIN, Henri; L'Egypte Turque.

ديباط من حسين كنيا ، الذى كان مثله من ضباط الانكشارية ، وكان يستغل هذه التجاركة منذ عدة سنوات . وصمم هذا الأخير على قتل عثمان بك ، إذا ما جاء إلى إدارته ؛ وعرف عثمان بك بذلك ، ففضل مصالحته ، ودفع له خمسين كيسا .

وبعد عام آخر نجحت مؤامرة دبرها محمد بك الدفردار مع بعض أعيانه . ودعى محمد بك الدفردار عثمان كنيا وزملاءه إلى داره بمناسبة إتمام إحدى المباني العامة ، فى نفس الوقت الذى دعى فيه كبار ضباط الأوجاقات ، وكبار البكوات والكشاف . وذهبوا إلى الدعوة ، وفى لحظة معينة . هجم المشآرون على أصحاب السلطة . وكان أول من سقط منهم هو محمد بك قطامش ، ثم داروا على على بك ، وعثمان كنيا ، وبوسف كنيا . وقتل الأربعة ، كما قتل كثير غيرهم ، وقتل من لم تصبه طعنة أو جرح . والتهى بذلك حكم هذه المجموعة الرباعية التى حكمت مصر من سنة ١٧٣٠ إلى ١٧٣٦ .

وعان منفذوا مؤامرة ١٥ نوفمبر سنة ١٧٢٦ من إنتقام رجال المقتولين وماليكهم ، فالتجؤا إلى مسجد السلطان حسن ، واختبأوا فى داخله . ولكنهم لم يتمكنوا من البقاء هناك أكثر من يوم واحد ، واضطروا إلى الهرب من جديد من رجال عثمان كنيا ، وفروا إلى الأرياف . وإعتقد رجال عثمان كنيا أن الرالى كان له ضلع فى المؤامرة ، فصمموا على عزله . وفى يوم أول يناير سنة ١٧٣٧ ، إحتل الجنود مع الشروق ، الأماكن المخصصة لهم ؛ وركب البكوات خيولهم ، وذهبوا الى ساحة قرة ميدان ، التى يوجد بها قصر الباشا ، لكنهم يجهروا على تنفيذ ما يطلبوه منه بلا مقاومة ؛ وفى نفس الوقت دخل محمد بك درويش إلى قصر الباشا ، لكنى يطلته برغبة البكوات . ووافق الباشا ،

وركب فرسه ، وتبعه كبار الضباط ، وسار مع عمه درويش بك إلى الدار التي كانوا قد أعدوها له ، لكي يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالي . واستولى على السلطة ثلاث رجال ، أحدهم يحمل نفس اسم عثمان بك ، أختيل . وكان الثاني هو كنجيا الانكشارية ، والثالث هو كنجيا العرب ، الذي كان عظيم الثراء ويتمتع بثقة جنوده . وكان عثمان بك هو الرئيس الفعلي للحكومة . ولكن المؤامرات عادت من جديد . وفي ١٠ يناير سنة ١٧٤٠ ، أختيل كنجيا العرب ، يسه أحمد بك ، الذي كان كنجيا آخر من نفس أوحاق العرب .

وحتى عثمان بك نفسه ، فإنه بعد أن حكم وسيطر على السلطة لمدة تضع سنوات ، أبعدته ضباط الأوجاقت عن الحكم . وبينما كان يصعد إلى القنطرة في يوم ١٦ يونيو سنة ١٧٤٣ ، لكي يحضر جلسة الدewan ، وقع في كمين . وأصابته ضربة سيف . ووجد أنه لن يتمكن من المقاومة ، وهو يتفرده ، فأسرع إلى داره . ولكن الدار حوصرت ، فأمر بإسراج الخيول ، وخرج من داره ، على رأس ما يقرب من ثلاثمائة مملوك ، وشق شوارع القاهرة ، بكل عظمة ، ودون أن يتمكن أعداؤه من مطاردته . وما أن خرج عثمان بك من داره ، حتى هجم عليها المتآمرون ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشبهلوا فيها النيران .

ومن بولاق ، سافر عثمان بك إلى جرجا ، والتي كان حاكمها أحد بكواته . ولم تبدأ اضطرابات العاصمة حتى بداية شهر مارس سنة ١٧٤٤ . وكان لعثمان بك أجوان كثيرين بين ضباط الأوجاقت ، ورغم ذلك فإنه لم يرغب في الاستمرار في إثارة الفتن في البلاد . وحينما رأى إبراهيم كنجيا يرسل تجريدته إليه في جرجا ، انسحب إلى السويس ، ومنها إلى سوريا ، ثم إلى استانبول .



ويذكر عنه الجبرتي أنه كان صديق والده ، وأنه كان على خلق عظيم ، ونيل في مشاعره ، رفيق في أحاسيسه . وكان البدوي يخشون بأسه ، وظلت الطرق البرية والبحرية آمنة في عهده ؛ وكان عيه الوحيد هو إيدفاعه وحيدة طبعه ، وكان لا يرجع في كلة أعطائها . وكان قد أحاط نفسه في القاهرة بمجموعة غنثارة من البكوات والعلماء ، كما كان يقرأ كتب الأدب ، التي ذكر لنا الجبرتي منها « مقامات الحريري » . وعاش عثمان بك في إستاتبول حتى سنة ١٧٧٦ .

وبعد إبعاد عثمان بك عن القاهرة ، وتولى السلطة كبير المتأمرين ، في مؤامرة شهر يونيو سنة ١٧٤٢ ، وهو إبراهيم بك كخيا الانكشارية ، وحكم مصر لفترة عشر سنوات . وكان رجلاً عادياً ، عموماً ، مثل غيره ، وإن كان يتميز بالحنف وبالشجاعة ، وإلى أقصى الحدود .

#### ٤ - إبراهيم بك كخيا :

ولقد ظل إبراهيم بك كخيا مسيطراً على السلطة لفترة ثلاث سنوات ، وإن كان قد اضطر إلى إشراك غيره معه فيها . واضطر إلى التعاون مع راغب باشا ، الوالي ، ومع رضوان بك كخيا العرب ، لكن بتغلب على المصاعب التي صادفته ، والتي حاولت الوقوف في طريقه .

وفي أثناء إلقاد الديوان ، في ١٠ أغسطس سنة ١٧٤٧ ، حدثت مشادة بين البكوات وبين أغرات الأوجاق ، وتحولت إلى معركة قتل فيها عثمان بك ، أنا أوجاق المتفرقة ، وكل من خليل بك وعمر بك ، وكانا من خصوم إبراهيم بك كخيا . وفي خلال التوضي التي صحبت المعركة ، فر كل من على بك الدياطي ومحمد بك ، وكانا من خصوم ومنافقي إبراهيم بك كخيا كذلك ، إلى ثكنات أوجاق الحاوشية ، فتبعهم الوالي ، وطالب بتسليمهما ، باسم السلطان ، وسلباً ، وقطع

وأسيما . أما ابراهيم بك قطاش ، وكان خصما آخر لإبراهيم بك كنيا ، فانه تحصن في داره مع خمسة من بكوات ماليك ؛ فهاجم الوالي هذا الدار ، على رأس فرقة من الانكشارية ، بقيادة ابراهيم بك كنيا ، وفرقة من العرب بقيادة وضوان بك كنيا ، وبعض رجال أوجاقات الاسباهية ، وكانوا من الفرسان . وهاجموا الدار ، وحربوها بالمدافع . فاضطر المالك إلى الانسحاب ، ليلا مع سيدم ابراهيم بك قطاش ، وتوجهوا صوب الصعيد . وهكذا تمكن ابراهيم بك كنيا من توجيه ضربة قوية لكل من الدمياطى وقطاش ، وعين الوالي ماليك صديقه عبد الرحمن بك كنيا في أماكن هؤلاء المالك ، الذين فروا أو قتلوا . وأصبحت السلطة الأولى في أيدي ابراهيم بك كنيا .

ولم يمر العام على ذلك ، حتى أثار طغيان ابراهيم بك ضد البكوات وقواد الأوجاقات ، من جديد . وبعد أن كان الباشا صديقا له ، أصبح من بين خصومه ؛ وتحالف مع حسين بك ، الذى كان أقدم البكوات ، وكان الأمل يترموه ، لكبر سنه ، ويحبوه ؛ وذلك من أجل إسقاط ابراهيم بك كنيا . ودخل كثير من البدو والمنفيين ليلا إلى القاهرة وتجمعوا فيها . وسرت الاشاعة بأن حسين بك كان يعتمد على ثلاثة آلاف رجل ، ومعه ثمانية وعشرين مدفع . وتحدد يوم ١٣ يوليو سنة ١٧٤٨ ميعادا للهجوم على بيت ابراهيم بك كنيا ، ولكن الباشا تردد ؛ فاضطر خصومه إلى العمل في يوم ١٤ ، واحتلوا ثكنات الاسكندرية والعرب ؛ وحاصروا الباشا بهذه الطريقة ؛ وطالبوه بالتنازل عن الحكم . ولم يظهر الباشا ما يدل على رغبته في المقاومة ، ونزل من القلعة معهم . ولكن سادسا حظيا وقع له ؛ ذلك أنه أثناء مروره أمام باب العرب ، الذهاب إلى المنزل الذى كانوا قد أعدوه له ، تلك الغضب وضوان بك كنيا ، وأمر بإطلاق النار عليه . الأمر الذى أدى إلى قتل وجرح تسعة أفراد من حاشية الوالي .

وحاول الباشا الإسراع ، ولكن فرسه كبت تحته ، وسقط على الأرض . وكان ابراهيم بك أكثر حكمة من رضوان بك ، وأخذ الوالى إلى مكان آمن . وبنى بعد ذلك ابراهيم بك كنسيا ورضوان كنسيا ، وكان عليهما أن يتغلبا على حسين بك . ولكن هذا الأخير تحصن فى بيته بكل قوة . واستمر ضرب الرصاص وإطلاق المدافع ، وكانت الشوارع تشهد كثهين من القتل ومن الجرحى ، فى كل ساعة . واستمر القتال بين الفريقين ، وكان من الأسهل على ابراهيم بك كنسيا أن يكسب الموقف أسرع من ذلك ، إذا ما كان قد احتفظ بالوالى فى القاعة . وأخيراً فإن حسين بك قد إخطر إلى الانسحاب من داره ليلا ، مع مماليكه ، وفر إلى الصعيد ؛ وقام خصمه بنهب داره وإحراقها . وأصبح ابراهيم بك سيد البلاد ، وظل كذلك حتى وفاته .

وأصبحت مصر فى عهده هادئة ، ولكنه كان هدوءاً يشبه هدوء الموت . أما سلطة الوالى فانما أصبحت اسمية ، وأصبح لا يقدر حتى على مقابله التناصل دون التضام مسبقاً على ذلك مع ابراهيم بك كنسيا . وكان ابراهيم بك مرأولياً ، وذكياً وماكراً ، وعنيفاً وكريماً ، فى نفس الوقت . ولم يعتمد على الأوجافات وحدها ، بل اعتمد كذلك على بيوت المماليك الكبرى ، وإقنى نفسه مئات من هؤلاء المماليك ، « أمر منهم ثلاث صنماجق وهم : عثمان بك ( الجرجاوى ) ، وعلى بك ( الخراوى ) ، وحسين بك ( كهكك ) » (١) ورغم تحكم ابراهيم بك وجهوده ، فإن مصره كان عصر إزدهار بالنسبة لمصر ؛ وقلت الفتن فى الشوارع ، وتوفرت السلع فى الاسوق ، وانخفضت أسعارها . وانتظم إرسال المسؤن والغلال إلى الحجاز ، وإرسال الحمل إلى مكة .

(١) محمد وفدت رمضان : على بك الكبير - القاهرة - دار الفكر العربى ،

وكان ابراهيم بك يخشى من القتل ، فأخذ يتنقل باستمرار ، وتحيط به حاشية كبيرة ؛ وكان يساعد في أحد الأيام في بولاق ، وفي اليوم التالي في مصر القديمة ، أو عند قرية المرب ؛ وكانت له منازل في كل حى من أحياء القاهرة ، وببيت كل ليلة في واحد منها ، دون أن يعلم أحد بمكانه القلبي . وكان يعتقد أنه سيموت مقتولا ، إما بالسيف أو السم ، وبالفرد أو بالمواجهة . ولكن ابراهيم بك مات بالمرض ، وعلى فراشه . وبدأ في الضمور بالمرض في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٧٥٤ ، وتوفي في يوم ٢٢ من نفس الشهر . وإنتشرت الإشاعة عن أنه قد مات نتيجة لتعاطيه كميات كبيرة من المخدرات .

\* \* \*

ومن هذا السرد السريع للأحداث ، والتي تتركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، نجد أن الباشا ، أو الوالى ، لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة في ولايته ، رغم أنه كان ، قانوناً ، هو القائد الأعلى لكل هذه القوات . ولم يعد رجال الأوجاقات يعرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يقفون في قصورهم ، ويتنكبون من فترة لآخرى .

ونجد أن سلطة قادة الأوجاقات قد أضعفت في التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية عموماً ، وضعف ولايتها بشوع خاص ، ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطة هم كنيا أوجاق الانكشارية ، وكنيا أوجاق المرب . وكذلك تزايدت سلطة المالك ، وسلطة بيوتهم التي زادت أعداد المالك فيها ، وزاد عدد من ينتسب إليها من الكشاف والبكوات . وفي الفترات التي كانت تسيطر فيها شخصيات قوية على السلطة ، مثل شخصية ابراهيم بك ، أو ابراهيم كنيا ، كان الباشا يصبح مسلوب السلطة ، ويضطر لتنفيذ رغباتهم . وكان الباشا الوحيد الذى يتمكن من مجازاة الأحداث

والإشتراك فيها ، هو ذلك الذى يتمتع بالدهاء ، ويعرف كيف يفرق بين من يسعون إلى السلطة ، وينضم إلى من يظهر على أنه أهدر من غيره عليها . ولكنه كان يحكم عنده ، لابعفته حاكم الولاية ، ولكن بصفته رئيساً للحرب ، أو لمجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ؛ وكان هذا الوضع يؤدى بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأتى به الأيام ، من إنتصار أو إنهزام لتلك المجموعة التى ينضم إليها .

وعلى التقضى من ذلك نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الإحتفاظ بالوالى بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، كمظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ، وهو أمير المؤمنين ، بكل مظاهر الاحترام الممكنة . وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزل أحد الولاة وتعيين قائم مقام بدله ، إلى إقتال الثغور والموالى ، حتى لا تصل أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ؛ ثم يرسلون مندوبين عنهم يشرحون للباب العالي ما قاموا به من عمل ، ويطلبون تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون المصلحة بالفعل *de facto* ، ولا يفكرون فى ممارستها قانوناً ، *de jure* . وفى حادثة تنحية محمد جركس بك لرجب باشا فى سنة ١٧٢١ ، أرسل جركس بك سبعة من كبار القواد إلى إستانبول ومعهم أربعائة كيس ، لكي يحصلوا على موافقة الاحتاب العالي على ما قام به من عمل . ونعرف أن الصدر الأعظم أمر ، بمجرد وصولهم إلى عاصمة الدولة ، بأخذ ما معهم من نقود ، وإلقاء القبض عليهم ، وحبسهم فى سفينة نائب القائد العام للأسطول ، وهى السفينة التى عادت بهم إلى مصر ، دون أن يتمكنوا من الإتهام بأية شخصية من شخصيات العاصمة ، والذى كان فى وسعها مساعدتهم ، مثل شخصية الكيسار أغاسى ، مثلاً . ويمكننا أن تصور حالة محمد جركس بك عندما علم بعودة مندوبيه على هذه الصورة ،

مع ما تشتمل عليه من إحتقار سلطات إستابول لما يقوم به القواد والبكوات في عاصمة مصر ، وما تشتمل عليه من إمكانية إنتقام السلطان منهم .

وكانت حادثة إبراهيم كتخيا ورضوان بك ، في شهر يوليو سنة ١٧٤٨ . أكثر خطورة . وكان إطلاق النار على مثل السلطان أمر له دلالة كبيرة . ولذلك فلإن إبراهيم ورضوان قدما السفر من مصر ، ثم أسرعا بإرسال مندوب لتقديم الإعتذارات للسلطان عن هذه الحادثة ، التي إدعوا أنها نتجت عن خطأ وعن سوء تفاهم . والتجسوا في ذلك أيضا إلى الكيسر أغاسي ، حتى ينجحوا فيما يريشون .

وكان إبراهيم كتخيا يظهر كل إحترام للسلطان ؛ وكان حريصاً على ألا يصل إلى إستابول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالي في مصر ، أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ، وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالي يحكم في ذلك الوقت امبراطورية بدت عليها مظاهر الضعف ، سواء في ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ، كما تكاثرت عليها الأعداء . وكانت الحروب شبه مستمرة بين هذه الدولة وجيرانها الأقوياء ، والذين تمثلوا في روسيا ، والإمبراطورية ، وأبناء البندقية ، وكذلك دولة الفرس . وحاربها البنادقة في المورة وفي بحر الادرياتيك ، وحاربها الامبراطور على نهر الساف وفي البحر ، وحاربها قياصرة روسيا في منطقة بحر آزوف ، وحاربها الفرس في منطقتي آذربيجان والعراق . وكتبت على هذه الدولة بعض الهزائم ، وأن كانت قد حصلت كذلك على بعض الإنتصارات وتمكنت من وقف قوة هذه الهجمات الموجهة ضدها . وكتبت بعض المعاهدات على الدولة الثمينة أن تتنازل عن بعض أقاليمها لأعدائها ، مثل معاهدة كارلوفيتز في سنة ١٦٩٩ ، التي أجبرت الدولة على التنازل

عن كرواتيا وسلوفينيا والجبل و ترانسلفانيا للإمبراطورية. وعن بودوليا البولندا، وعن منطقة بحر آزوف لروسيا. ولكن الدولة النمائية حصلت من جديد، بماهدة بلغراد، على جزء من كانت قد فقدته؛ فحصلت من النمسا على البوسنة والصرب، ومعها بلغراد، وعلى الأفلاق؛ وعن روسيا على أن يظل بحر آزوف والبحر الأسود مفتوحاً على ملاحاة السفن النمائية.

وتمتعت الدولة النمائية بمركز جغرافي وإستراتيجي وحضاري ممتاز، فكانت تطل على ستة بحار؛ هي بحر الادرياتيك والبحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي؛ وكانت تضم عواصم المنطقة، وعواصم المصور القديمة والوسطى، وتشتمل على إستانبول وأدرنة ودمشق وبغداد والقاهرة، علاوة على مكة والمدينة؛ وكانت تضم الملايين من الأهالي؛ وكانت إحدى الدول العظمى، أو العظيمة، الموجودة في العالم في ذلك الوقت. ولم يكن في وسع سلطات القاهرة، من قواد وبكوات ماليك، أن تفكر بسهولة في عملية الدخول في صراع مع هذه الإمبراطورية، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامي كان يجمع الجميع بروابط وثيقة، حتى وإن كانت حافظة.

ومع ذلك فإن مظاهر ضعف الدولة قد زادت كل يوم في ظهورها من اليوم السابق، وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية، كما كثرت حركات انفصال الحكام، أم استقلالهم؛ عن عاصمة الدولة؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة المصروفات، وقلة الإيرادات. في نفس الوقت لم يستطع الحزب التي أغلقتها كاترين الثانية ضد الدولة النمائية في سنة ١٧٦٨ تخفيف حدة الإمبراطورية، وبشكل يسمح لأحد بكوات مصر، وهو علي بك الكبير، بالقيام بمحاولة الإستقلال بمصر عن هذه الدولة النمائية.

## الفصل الثاني عشر

### على بك الكبير

ساعدت الأوضاع الموجودة في مصر وفي منطقة الشرق الأدنى ، هند متصف  
القرن الثامن عشر، على ظهور شخصية من الشخصيات التي إتجهت سياسة معينة ،  
تجاوبت مع الأحوال العامة الموجودة ، وتأثرت بالإستمدادات الشخصية للطل  
الذي سيلعب الدور الأول فيها . وأعطينا هذه الشخصية تجربة فريدة في توهاف  
ذلك العصر، في علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها ، وعلاقتها بالدولة العثمانية . وتمت هذه  
التجربة في أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر . وعلينا أن نتبع هذه الشخصية ،  
وماقامت به ، وعلاقتها بكل من الدولة العثمانية ومن الدول الأجنبية ، قبل أن  
تتمكن من تقييمها ، وتقييم الحركة التي قامت بها .

#### ١ - شيخ العلم :-

لاشك في أن حياة على بك قد إكتنفها الغموض إلى درجة بعيدة ، وبخاصة  
فيما يتعلق بالفترة الأولى منها ، أي بالفترة السابقة لبعثه إلى مصر . وعلى أي حال  
فقد ذكر بعض المؤرخين أنه ولد في سنة ١٧٢٨ في بلاد الأباطه في القوقاز ؛ وأن  
والده كان أحد قساوسة الكنيسة اليونانية ؛ وأنه أسر في إحدى الغارات ، وجرى به  
إلى الاسكندرية، حيث بيع كملوك لمدري بجر كها في سنة ١٧٤٣ ؛ وأنها قدمه  
هدية إلى إبراهيم بك جاويز الإنكشارية . وبدأت بعد ذلك مرحلة التعليم  
والتدريب ، اللازمة لحياة كل ملوك ؛ ويقال أنه تفوق على رفاقه في ركوب الخيل،  
وفي اللعب بالجريد وضرب السيف ، والظمن بالحربة وإستخدام الأسلحة النارية،  
وبدرجة أنهم أطلقوا عليه لقب جن على . وأصبح كاشفا وله من العمر إثنين



وعشرين عاما ؛ وكان ذلك في سنة ١٧٤٩ . ولما توفى أستاذه إبراهيم كنجيا في سنة ١٧٥٤ تقلد الصنحية ، باسم د على بك مير الوالا قاز طاغلي ، (١) . وكان على بك مستدأ بنفسه ، ويعرف أنه سيتقلد الإمارة بسيفه .

وكان على بك ذا أطماع كبيرة ، وكان يرغب في الوصول إلى شياخة البلد ، أى إلى تزعم كل الممالك ولكنه لم يرغب في التصرع ، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين في الميدان ، وكانوا أقدم منه ، وأكثر عددًا وعدة وأموالا . فكان هناك رضوان كنجدا ، وعبد الرحمن كنجيا الانكشارية ، وغيرهم من الأكابر . ففضل على بك أن ينحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر . (٢) ولم يتمكن عبد الرحمن كنجيا ، رغم شهرته والمآثر الكثيرة التي قام في القاهرة ، من أن يصل إلى شياخة البلد ، خاصة وأنه لم يكن له من الممالك ما يسمح له باتزاع السلطة من منافسه . فتولى الشياخة في أول الأمر عثمان بك الجرجاوى ، ولم يستمر فيها طويلا ، ثم تولى الشياخة بعده حسين بك الصابونجي في سنة ١٧٥٧ . وبدأ حسين أعماله بتوزيع خصومه وتفريقهم خارج العاصمة ، فنفق على بك إلى مديرية الدقهلية . ونفى عثمان بك إلى أسيوط ، ونقل حسين بك كشكش

---

(١) عمر - وقت رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .

(٢) كان عبد الرحمن كنجدا ابن حسن جاويش القازدغلي ، أستاذ أستاذ إبراهيم كنجدا . وتقلد السردارية ، وتولى منصب الكنجدا . وعمل كثير من الخيرات ، وبلغ عدد المساجد التي أنشأها وجندتها ثمانية عشر مسجدا ، أهمها المشهد الحسيني ، والسيدة زينب ، والسيدة سكرية ، والسيدة عائشة ، والسيدة رقية ، ووقف عليها أوقافا كثيرة ، هذا علاوة على الزوايا والأسبغة والمكاتب ، حتى سمي بصاحب الخيرات والمآثر في مصر والشام والروم . وعاد إلى مصر بعد نفيه في الحجاز ، وتوفى بعد أيام ، ودفن بالأزهر . أنظر : الجبرتي ج ٢ . س ٥ - ٨ .

من جرجا إلى البحيرة . ولكن ككشكش إسماعيل إليه وجمال الصابونجي وقاموا  
بإغتيال حسين بك في قصره في ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧ .  
وقول الشياخا بعد ذلك على بك الغزاوي ، إلى أن تقلد إمارة الحج ، وترك  
شياخا البلد لخليل بك . وهنا نجسد أن عبد الرحمن كنتخدا يلعب دورا ضد خليل  
بك ، لإراحته من الطريق ، ولتوجيه المايك إلى إختيار على بك شيخاً للبلد بدلا  
عنه . وأصبح عزتو مير الهواء على بك ، شيخ البلد في مصر ، في أوائل سنة  
١٧٦٠ . ورغم ذلك فقد كان هناك منافسين لعل بك في السلطة ، منهم عبد الرحمن  
كنتخدا ، وحسين بك ككشكش ، وصالح بك شاهين حاكم جرجا . وعمل على بك على  
تكوين قوة عسكرية يمكنه الاستناد إليها للقضاء على من تمسوه نفسه أن يتنافس ؛  
فأخذ في إقتناء المايك ، وتجنيد المذبذبة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالي ؛  
ومحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقيادة الأوجاقات . وبعد  
عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفي سنة ١٧٦٧ خرج على بك أميراً الحج ، وعين بملوك محمد الخازندار ،  
على زمزم . ودخل إلى القاهرة في أبيه عظيمة ، وسرعان ما نفي عبد الرحمن كنتخدا  
إلى الحجاز ، ونفي الكثيرين من أنصاره .

ثم حاول على بك أن يوقع بين صالح بك وحسين بك ككشكش ؛ فنفي الأول  
إلى رشيد ، وعين الثاني صنجقا لجرجا . ولكن صالح بك فر إلى المنيا ، وجمع  
الرجال ، وإستند إلى قوة حمام ، شيخ حرب المواردة ، الذي أمده بالخيرة والعناد .  
وحاول على بك أن يرسل حسين بك ككشكش على رأس تجريدة لمحاربة صالح بك  
بالصعيد ، حتى يضربها الواحد بالآخر ، ولكن هذه التجريدة لم تصل إلى نتيجة  
حاسمة ، وأصبح على بك يخشى من حسين بك ككشكش الذي كان على رأس الحملة  
في الصعيد . وحاول على بك نفي حسين بك ، إلا أن هذا الأخير رفض تنفيذ

الأمر ، وكان يستند إلى قواته العسكرية ، وعاد إلى القاهرة وإستقر بها وحاول على بك أن يتخلص منه بالسهم ، ولكنه فشل ، فاضطر على بك إلى أن يتفقد رغبة خصمه ، وخرج من القاهرة متغياً إلى الشام . وسمح ذلك لخصومة بتولية رجالهم السلطة مكان رجاله ؛ وتولى خليل بك شياخة البلد في الوقت الذي تولى فيه كشكش بك إمارة الحج . ثم عاد على بك إلى القاهرة ، فنفوه من جديد إلى مديرية الدقهلية ، ونفوا رجاله الذين قدموا معه إلى أسيوط . ومن الدقهلية نجح على بك في حجب المؤنصات ، التي تمت في سنة ١٧٦٧ بمرح حسين بك ، وقتل الجرجارى بك ، وإزالة الشكوك حول حمزه باشا ، فنفوه ، وإختاروا خليل بك قائم مقام . وغضوا من على بك ، فنفوه إلى أسيوط . وكانت فرصة فريدة لكي يذهب إلى رجاله المنفيين في الصعيد ، ويتحالف مع مشايخ العرب ، وأصحاب العصبية هناك ، كما حدث مع صالح بك القاسبي بضميمة الشيخ همام : فتعاضدوا وتمادوا على الكتمان والميف . وكان لهذا التحالف تأثير أكبر على أصحاب السلطة في القاهرة ، وكذلك على ورود القويين إلى عاصمة البلاد . وحاول كشكش بك إرسال تجريدة لقتناء على بك وصالح بك في الصعيد . ولكن العلماء عارضوا هذا الاتجاه ، وخارلوا مصالحهم سوياً ، ونهى الأمر بخروج التجريدة في ١٢ أكتوبر سنة ١٧٦٧ . وكانت تضم خمسة صنائج ، ثم انضمت إليها تجريدة أخرى تضم ثلاثة صنائج . وهزم على بك هذه القوة شمال بني سويف ، يوم ٢٠ أكتوبر ، وعاد بعدها كشكش بك إلى القاهرة ، لكي يجمع الأموال ويجنّد الرجال من جديد ، ورفض الوالي ، محمد راقم باشا ، إصدار الأمر بهذه التجريدة الثالثة ، فأضطر كشكش بك إلى أن يخرج مع رجاله من القاهرة إلى الشام . وكانت فرصة أمام على بك يمكنه أن يعمل فيها إلى ضم بقايا أتباع كشكش بك إلى صفوف رجاله ؛ كما أن على بك عمل على التقرب إلى الوالي ، وأظهر له أنه على علاقة ود مع قادة

الفرق العسكرية ، وأنه ، على إستعداد أن يلتم قدمى الباشا ، . وتمكن على بك من الدخول إلى القاهرة بعد أيام ، وتأتى نجمة ، وسيطر على السلطة .

وفى الوقت الذى عمل فيه على كسب الوالى إلى جانبه ، وكسب رضاء السلطان بتسليم إرسال الخزانة إلى إستانبول ، والهرة والغلال إلى الحريين ، إستمر فى التخلص من رجال خصومة ، وإستصدر فرمانات من الباشا بنفى من كان يرضى فى نفهم من بينهم .

وسرعان ما عاد ككشكش بك و خليل بك من غزة ، بعد ثمانية أشهر ، على رأس جيش من فرسان المالك والدروز والمناوية ، ولضم إليهم كثير من العربان ، ونزلوا إلى دمياط ، وتقدموا إلى المنصورة ، وهزموا أول تجريدة أرسلها على بك حدم ، ثم تقدموا صوب طنطا ، وأخذ على بك فى إعداد تجريدة جديدة ، وساعده فى ذلك الشيخ همام من الصعيد ، كما ساعدة محمد رافق باشا ، الوالى . وقاد هذه التجريدة كل من صالح بك وأبى الذهب بك ، وهملوا على حصار المتمردين فى طنطا ، إلى أن نفذ ما لديهم من ذخيرة ومؤن ، فطلبوا الأمان من أبى الذهب ، الذى أمنهم ، وعمل مؤامرة فى نفس الوقت للقضاء على ككشكش بك وخمسة من أمراءه . أما خليل بك فإنه اعتصم بصريح السيد البدوى ، ثم أخرجوه منه بالأمان ، ونقلوه إلى قلعة الإسكندرية ، حيث لقي حتفه فى أواخر سنة ١٧٦٨ . وعادت قوات على بك ، بقيادة صالح بك وأبى الذهب بك ، ودخلت إلى القاهرة من باب النصر فى موكب عظيم ، وأمامهم الرءوس مموهة على صوانى من الفضة ، وهم رءوس ككشكش بك وأمراءه الخمسة .

وأخيرا فإن على بك قد شعر بأن صالح بك قد أخذ فى شراء المالك ، وفى تأسيس بيت له ، يمكنه أن يتنافسه على السلطة ، فدفع بعض أعوانه إلى اغتياله فى

شهر سبتمبر سنة ١٧٦٨ . وأصبح على بك يسيطر كل السيطرة على مصر ، دون منافس .

ولاستمر على بك في سياسة إظهار الولاء للسلطان ، وإرسال الخزنة كاملة ، وكذلك إرسال صرة الحرمين مع الفلال والأموال الموقوفة على فقراء الحجاز . وكان على بك يرسل إلى إستانبول علاوة على ذلك ، هدايا كبيرة وشيول مطهية ، إلى السلطان ورجال دولته . وأظهر نفس الاحترام تجاه الوالي ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمان بها من الباشا . فاكسب عطف الآستانة ، كما اكتسب معارضة الباشا وإحترامه له . وكان السلطان يرسل مندوبيه إلى على بك ، يحملون له الخلع والسيوف ، هدية من السلطان الأعظم . واحتفظ على بك بعلاقات طيبة مع القاضى العثمانى ، وإتخذ كل فرصة لتقديم الهدايا له والوالى . وكان ذا هيبة ، ولا يجالس إلا ذوى الحيثية من الرجال . وبفضل هذه السياسة ، ضمن على بك عدم معارضة الباشا أو الديوان لأعماله ، وفى ظل تلك الثقة ، نشط على بك ليكمل تنفيذ الخطة التى رسمها لإزالة العقبات ، وشمل نفوذ الحسامية والديوان (١) .

وتمكن على بك من القضاء على الممالك الباقين من بيوت الأمراء التى كانت منافسه له ، وأقام أتباعه فى أهم مناصب الحكومة . ولاستكثر من شراء الممالك ، حتى بلغ ماله منهم ما يقرب من ستة آلاف ، وفى نفس الوقت حرم على كشفه وبكوائه شراء الممالك ، أكثر من ملوك أو ملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له .

وعمل على بك على أن يأمر شر الحامية والديوان ويقتل من نفوذهما ومن عدد رجالهما ؛ فأشركهم فى الحروب الداخلية التى هلك فيها البعض ، ثم أبدعهم خارج

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ٢٦ — ٣٨ .

العاصمة . وكان إذا عزل أو نفي أو إعتقال واحدا من ضباط الأوجاقات، إستبدل به آخر من أتباعه . وإعتنى على بك بالأمن والعدل ، وبشكل أجبر الضباط على القنوع بروايتهم ، أو الانصراف من هذه المهنة . وبقضاة على نفوذ كبار ضباط الأوجاقات ، أضعف على بك من سلطه الديوان ، ثم ركز السلطتين الإدارية والمحربية في يديه . وإذا كان العربان الموجودين في الوجه البحرى وفي الصعيد يمثلون خطرا على سلطته ، فإنه عمل على القضاء على شوكتهم فى معركة دجوه وأسبوط .

وكان العربان مصدر فساد وقتن، ويهجمون على الأراضى الزراعية، ويفرضون عليها الإتاوات ، وكان أخطرهم فى الوجه البحرى هو سويلم بن حبيب ، وأخطرهم فى الصعيد هو الشيخ همام .

وكان سويلم بن حبيب يقوم بحراسة الملاحة النيلية بين بولاق وكل من دمياط ورشيد ، وحصل من ذلك على ثروة ضخمة . فأصبحت له قرى بأكملها ، وأصبحت له كذلك سفن مسلحة فى النيل، عليها رجال غلاظ ، تفرض الإتاوات على السفن . فاستند على بك إلى أن الشيخ سويلم كان قد أكرم كشكش بك ، وأرسل إليه تجريدته بقيادة أبى الذهب . واتجه الشيخ سويلم إلى البحيرة ، فاكتمى على بك بمصادرة أمواله وممتلكاته . وحين كون الشيخ سويلم قوة جديدة ، وجاء أحد بك الجوار لمساعدة ، أرسل على بك ضد تجريدة جديدة ، هزمتهم وشقت شلهم .

أما الشيخ همام الموارى فكان ذا عزوة، مرهوب الجانب، مشهوراً بشهامته . وخضعت له البلاد من جرجا حتى أسوان . وكان لديه خير كثير ، وكان يرسل الأموال والمهديا باستمرار إلى القاهرة ، حتى فى الوقت الذى كان شيوخ الوجه البحرى يتنقلون فيه بضيق ذات اليد . وكان يهجر كل من كان يطلب حماه ، وقام

بدور ، كما ذكرنا ، في التوفيق بين صالح بك وبين علي بك . ورغم كل ذلك ، فإن علي بك قرر أن يتخلص من نفوذه . وأرسل تجريدة بقيادة أبي الذهب حده ، بحجة أنه أنكر الإتفاق الذي كان قد عقده مع إبراهيم كخيا بشأن التنازل له عن التزام فرشوط . ولكن ما أن تقابلت طلائع قوات أبي الذهب مع طلائع رجال الشيخ ممام حتى إتفق الطرفان على أن يقتصر حكم ممام على البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذه المنطقة ، وخرجت بذلك جرجا ، عاصمة الصعيد ، من نفوذ الشيخ ممام . وأسرع علي بك بتعيين أحد بكواته حاكما على جرجا ، وأخذ في القضاء على بقايا الممالك الفارين والمنفيين واللاجئين إلى هناك . وطلب إلى الشيخ ممام أن يطرد مالهيه منهم . ورأى الشيخ ممام أن علي بك يقصده بهذه العملية ، لجمع الممالك لللاجئين لديه ، وطلب إليهم أن يخرجوا شمالا إلى أسيوط ؛ ورغم تحصين هذه المدينة ، فإنهم دخلوها وسيطروا بذلك على مواقع مامة . وعندئذ كون علي بك حملة كبيرة ، إذ أنه كان يعرف أن معركة الصعيد ستقرر له مستقبل السيطرة على البلاد دون منازع . وكانت هذه الحملة تشمل على الممالك والمغاربة وفرق من الحامية ، وعلى أعداد من المرتزقة من الدلاة والبدوز والشوام ؛ وكانت بقيادة محمد بك أبو الذهب . وإلتصرت جيوش علي بك ، وقوات الدولة ، على عناصر الممالك خارج أسيوط ، فاضطرت بقاياهم إلى التقهقر مهزومة مصوب الجنوب . وحمل محمد بك أبو الذهب على إستالة أحد أبناء أحماد الشيخ ممام ، ومناه بحكم الصعيد . وشر الشيخ ممام بما آلت إليه الأحوال ، فأت كدأ في سنة ١٧٦٩ .

ولاشك في أن الشيخ ممام الموارى كان شخصية فذة في تاريخ مصر ، وأعجب بها كل من عرفها ، سواء من الشرقيين أو الغربيين . وأعطى لنا الجيوتى (١)

صورة ناصعة لحياة هذا الشيخ ، ولطوخته ، وكرم أخلاقه . ولكن الاصطدام بينه وبين علي بك الكبير كان اصطداماً سياسياً ، بين قيادة ترغب في السيطرة على البلاد بقوة الجنود والإدارة والنظام ، وقيادة أعلية استندت إلى ثروتها وعصبيتها ، وأخلاقيها ، لكن تحملت حمايتها الجميع ، وبكرم عربي أصيل ، حتى وإن كانوا من الخارجيين على الإدارة أو الخارجيين على السلطة . وبعد ذلك دامت مصر ، أو خضعت ، لسيطرة علي بك ، شيخ البلد .

## ٢- الثورة بالحكم :

وجاءت الظروف الدولية في سنة ١٧٦٨ ، ولغوب الحرب الروسية العثمانية ، فرصة فريدة أمام علي بك الكبير لكي يبدأ حركته الاستقلالية بمصر ، ويتخلص من الباشا العثماني ، وينفرد بالسلطة كاملة في البلاد . وكانت الدولة العثمانية في حالة ضعف إداري وعسكري ومالي ، مما ساعد على ظهور الإخترابات في معظم أقاليمها ، سواء في البلقان ، أو في منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة في بلاد العرب وفلسطين ، وسوريا والعراق . ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيادات المصرية المملوكية ، من إلتهاز هذه الفرصة ، مثل غيرها ، مادام لها من القوة ، ومن الرجال والأموال ، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها . ومنهية الدولة العثمانية بهزائم ، واضطرت قواتها البحرية إلى التفرق عسير الدواب ، وإلى الخروج من القرم ، وإلى الجسلة عن الأقالق والبندان والعرب . وانتشرت الأساطيل الروسية في البحر الأسود ، وفي البحر المتوسط ، وهاجمت بلاد الاناحول ، وسوريا ، وهددت مصر . ولاشك في أن علي بك الكبير قد رأى في ذلك ضعف الدولة العثمانية حرياً ، وعجزها عن الاحتفاظ ببيتها ، وإدراكها السياسي والإداري ، فعمل على انتهاز الفرصة ، واستغلالها لمصلحته .

وإذا كان علي بك قد استند إلى الباشا العثماني من قبل ، فإن الفرصة قد سنحت



التخلص منه ، فاستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا ، وتولى على بك  
القائمقامية عوضاً عنه<sup>(١)</sup>. وبقى محمد باشا في الحجر حتى توفي في أوائل سنة ١٧٦٩ .  
وظل على بك قائمقاماً حتى آخر عهده ، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول  
مصر . وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعي لتزايد سلطة البكوات المماليك  
في مصر ، في أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتنازعهم على السلطة  
مع قادة الفرق العسكرية . ولم يبق في مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى  
الخطبة والعملة والخزنة السنوية . أما الأولى فقد غلقت كما هي ، وأما الثانية فقد  
أحدث فيها على بك تغييراً طفيفاً في سنة ١٧٦٩ ، وأما الخزنة فقد أوقف إرسالها  
ابتداءً من سنة ١٧٦٨ . ولا شك في أن انقساب على بك إلى المماليك ، وترديده  
أن ملوك مصر كانوا مثلهم من المماليك ، وكذلك ملوك الجراكسة ، وأن  
« هؤلاء العثمانية أخذوها بالتقلب ونفاق أهلها » ، كما يقول الجبرتي ، كان يدل  
على أنه كان يرغب في الحصول على استقلال البلاد ، ورفع سلطة الدولة العثمانية  
عنها ، متمسداً في ذلك على قوة المماليك ، ولكن على أساس أن يكون هؤلاء  
المماليك من أتباعه هو شخصياً . وهي نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد .  
ولكن علينا أن نذكر أن استقلال على بك الكبير لم يكن يعني الاستقلال  
التام مع السيادة ؛ ذلك أنه احتفظ بلقب القائمقام بعد عزل الوالي ، وكانت  
السجلات قد أشارت إلى الولاية على أنهم « دستور مكرم مشير منقسم حشرت  
وزير مصطنع باشا » ، وعلى أنهم « حشرت وزير أفخم عاقل مصر » ، ولكن  
هذه الألقاب اختصت من السجلات بعد ذلك ، ولم ينسبها على بك لنفسه ؛ وأما  
لقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » ، فن المؤكد أن شريف مكة هو الذي منحه  
له . وعلينا أن نذكر أن على بك الكبير قد غضب حين دعا الخليلي له في

(١) أنظر الجبرتي : ج ١ صفحة ٣٠٨ .

مسجد الداودية ، بعد خطبة السلطان ، فأحضره وسأله عن السبب في ذلك ثم  
 حاقبه على تخليه بلقب السلطنة<sup>(١)</sup> . هذا علاوة على أن العملة التي طرحتها في  
 مصر حملت اسم السلطان مصطفى الثالث ، سلطان الدولة العثمانية . وحمل وجهها  
 الآخر أنها حُرِيت في مصر ، وإن كان قد حمل كذلك كلمة « على » . ودل  
 ذلك على أنه قد سيطر على مصر مع اعترافه بخضوعه للسلطان .

وكانت أولى جهودات على بك هي الاتصال بصديقه ظاهر العمر حاكم عكا  
 لتحالف معه ، ولتأمين جناحه من جهة سوريا ، رغم أن الدولة العثمانية لم تكن  
 في وضع يسمح لها بالوقوف حيثئذ في وجه هذه الحركات ، وفتصرت جهودها على  
 توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون اتصال قوات على بك بقوات الشيخ ظاهر  
 في عكا .

وكان على بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شيء بنفسه ، ويتطلع  
 على كل صفة وكبيرة ، حتى يشعر بالحكام بعين رقبته ؛ وكان في نفس الوقت  
 سمح الصدر ، وفتح بابه للجميع ، حتى يتأكد من أن الأهالي كانوا ينعمون  
 بالامن والعدل .

ولقد أقام ملوكه محمد بك أبو الذهب ، رئيسا للشرطة في القاهرة ؛ كما أقام  
 بعض التحصينات في الموانئ ، وبخاصة في الاسكندرية ودمياط ؛ وطرب يد  
 من حديد على المصدين وقطاع الطرق . وتبع من كانوا يتدخلون في القضايا  
 والحداري ، ويتحايلون على إبطال الحقوق ، يأخذ الرشى والجمالات ؛ فمات بهم  
 بالضرب الشديد ، وبالنزح إلى البلاد البعيدة ؛ ولم يرح في ذلك أحدا سواه . كان  
 متعظا أو فقيرا أو قاضيا أو كاتبا ، كما يقول الجبرتي .

(١) محمد رستم ومضان : على بك الكبير . ص ٦٠ ٦١ عن الجبرتي . جز ١  
 ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

وحاول بعض التجار استغلال فرصة الجماعات ، فى سنة ١٧٧٠ ثم فى سنة ١٧٧٢ ، السكب الفناش ؛ وكانت جيوش على بك تعمل فى ذلك الوقت فى بلاد الحجاز وفى الشام ، وكانت القاهرة تمر بأزمة تموين حادة ؛ فأخذ على بك هؤلاء الجمعيين بأشد العقاب ؛ وكان المحتسب يخرج على الخيل وأمامه تابع يحمل ميزان ومناقل عيارية ، ويقيم عدد من الشرطة يحملون العصي .

ولكن علينا أن نذكر أن إحتياج على بك إلى الأموال ، كما حدث فى سنة ١٧٧٠ ، كان يدفعه إما إلى مصادرة أموال الأغنياء من لا ينتسبون إليه ، ويضرب بذلك هدفين مرة واحدة ، هما الحصول على الأموال ، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء ، ومالم من سيطرة ؛ ولما إلى فرض مبالغ من الأموال على أهل الذمة من اليهود والأقباط ، وزيادة الضرائب المفروضة على بقية أفراد الشعب . ولا شك فى أن رغبة من فى السلطة فى الحصول على الأموال كانت تدفعه دائماً لإتخاذ كل ما يراه الوصول إلى أهدافه ، وخاصة إذا كانت السلطة كل السلطة فى يديه . ووضع يده على موارد الباشا المالية ، وكان من أمها أموال التجار فى المراتى ، وإيرادات جرك البهار . وتشدد على بك فى جمع الضرائب المقررة ، واستحدث رسوماً جديدة ، مثل تلك التى فرضها على دفن الأموات . ويقول عنه الجبرتي أنه هو الذى استحدث وأبتدع المصادرات و سلب الأموال . وإلى جانب ذلك اتبع نوعاً من القروض الإجبارية من التجار الأجانب الموجودين فى مصر . وعمل على بك على إدارة التجار لحسابه الخاص ، فحرم للتدخين اليهود والأجانب من الإتراء منها ، كما حرم رجسالة الأوجاقات من التمتع بإيراداتها . الأمر الذى أدى إلى اضناف نفوذ هذه الأوجاقات واضناف سيطرتها على البلاد .

وإذا كان على بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه ، إلا أنه حصل على

تكون جيش كبير ، لكي يعتمد عليه في السيطرة على البلاد من الداخل ، وتهيئة لى المناطق التى كان يرغب فى ضمها تحت سلطته . وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين : الأول من فرق مملوكية راكبة ، وبلغ عدد فرسانه حوالى الستة آلاف من المالك المدربين ، عدا تابعيهم ؛ والثانى من مجموعات المرتزقة من أتراك وشوام ومغاربة ومتاول ودروز وعرب حضرموت وعرب اليمن ، ومن الأجاش ، ومن الدلاة ، وكانوا لا يقلون فى أعدادهم عن الإثنى عشر ألفاً . وإهتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على استفادها من الخارج .

ولا شك فى أن الأسباب المالية والاقتصادية كان لها دوراً فى أصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز وسوريا ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة فى ذلك الوقت الذى كان تفكير عدد من الأوربيين عامة ، ومن الفرنسيين والإنجليز خاصة ، قد أخذ فى الإجماع صوب مصر ، كمنع بين البحرين الأبيض والأحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كانت عليه الحال قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول التجارة إلى المحيط الأطلسى . وكانت كل من الحجاز وسوريا لازمة لمصر لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن متعلقة تمتع بالأمن اللازم .

### ٣ - ضم الحجاز :-

كان الحجاز عاضداً لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية ، منذ أن دخلت قوات السلطان سليم القاهرة فى سنة ١٥١٧ . وظلت مصر مشغولة عن إرسال المحمل والصره إلى الحرمين فى كل عام ، كما كانت مكلفة بإرسال القوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .

ولقد حدث شقاق بين الأشراف على السلطة في المهجاز ، وظهر هذا الشقاق بشكل واضح ، في السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وأخذ هذا الشقاق شكل النزاع على السلطة ، الذي استخدمت فيه القوة بين المتنافسين . ولقد إتصل أحد هؤلاء الأشراف ، وهو الشريف عبد الله بن يحيى بن بركات بعل بك الكبير ، في سنة ١٧٦٨ ، وطلب منه تأييده ضد خصومه . وكان على بك في ذلك الوقت مهغولا بأحداث مصر نفسها ، فلم يتمكن إلا من إعطاء وعد شفهي بالمساعدة . وفي موسم الحج في سنة ١٧٦٩ أوصى على بك أمير الحج المصري ، وكان في هذا العام هو محمد بك أبو الذهب ، بدوس الموقف ، وبمعرفة نيات العرب ، والإمكانيات اللازمة للتدخل . ونتيجة لتدخل أمير الحج المصري في صالح الجانب للناسف لمن طلبوا عون مصر ، زاد الموقف توترا ، وأسرح الشريف جدد الله بالأصرار على طلب تدخل على بك للمرة الثانية في سنة ١٧٧٠ .

وكانت الأحوال قد استقرت حينئذ لعل بك في مصر ، الأمر الذي ساعده على الاتجاه بأنظاره نحو الخارج . وكان مركز المهجاز ، يمثل أهمية خاصة باللبسة لكل حاكم إسلامي يرغب في أن تقسح شهرته إلى ما وراء الحدود ؛ وكان وجود سلطة لمصر في الأراضي المقدسة ترفع من هبة حاكمها ، وولى الأمر فيها في أعين المغاربة والسودانيين والشوام ، وغيرهم من المسلمين . هذا علاوة على أن السيطرة على سواحل المهجاز وموابه كانت تمثل أهمية استراتيجية ، وأهمية اقتصادية بالنسبة لمصر ، وعاصمة في ذلك الوقت الذي بذل الأوربيين فيه بعض المجهودات لاستخدام البحر الأحمر من جديد في الاتصال بالهند وبالشرق الأقصى . وكل ذلك وسع مصر أن تفيد من مركز ميناء جدة ، الذي كانت له شهرة واسعة في ذلك الوقت ، وكان يعتبر مستودعا متوسطا لتجارة

بين الهند والشرق الأقصى ، والذي كان يمكنه أن يساعد ميناء السويس في وصل تجارة شرق الأقصى بمصر مباشرة ، ومنها عن طريق الموانئ الشمالية ، في الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بأوروبا عن طريق البحر المتوسط ، والذي كان شأنه قد أهمل منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر . ولا شك في أن التاجر البندقي كارلو روسي قد شجع على بك الكبير على هذا المشروع ، الذي كان في وسعه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقات وعلى اتصالات بين الشرق والغرب . وكان الرحالة الانجليزي جيمس بروس قد ناقش مع على بك كذلك ، في شهر يوليو سنة ١٧٦٨ ، مشروع فتح الطريق المصري المباشر لتجارة الهند مع أوروبا . والأرباح الوفيرة التي تعود على مصر من مثل هذا المشروع . ولا شك في أن على بك قد درس هذه الإمكانيات ، ووجد أنه من الضروري أن يقوم بفتح الحجاز ، وبالإستيلاء على جدة ، لكي يتخذها قاعدة للسفن وللتجارة في البحر الأحمر . ولقد أكد ذلك كثير من الرحالة ، حتى بعد عهد على بك الكبير .

ولقد اهتم على بك بتجهيز الحملة ، فأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر والمؤن . ويقول الجبرتي أنه أمر بتجهيز الذخائر والإقامات وعمل البقساط... ثم عيّنوا ذلك وأرسل مع باقي الإحتياجات واللوازم... في البحر والبحر ، واستكتب أصناف المساكين - أتركا ومنساربة وشواما ومتنوعة ودروزا وحضارة وبماية وسودانا وجيوشا ودلاء وغير ذلك » ولقد خرجت هذه لتجريدة من القاهرة بعد دخول الحجاج ، وكانت بقيادة محمد بك أبي الذهب ، وكان بها ثلاثة صناعين ، وثلاثة آلاف من المسكر ، وثلثون مدفعاً . والواقع أن على بك قد اختار أحسن جنوده وأحسن فوائده لهذه الحملة .

وشجنت الذخائر والمهايات على ثلاث سفن من السويس . ثم ساربت الجند بطريق البحر ، واحتلت بنيع التمكن من انزال الذخائر والمقود التي كانت قد أرسلت بطريق البحر . ثم تقدمت الحملة بعد ذلك صوب مكة ، التي أسرع الشريف فيها بإخراج النساء والأطفال منها ، وأقام فيها بمن عنده من العسكر ، وطلب إلى العربان مساعدته . ولكنه كان يفتقر إلى الأموال ، فلم يتمكن من جمع قوة كبيرة ، واضطر إلى مغادرة مكة إلى الطائف . وبعد ثلاثة أيام دخل أبو الذهب مكة ، وولى الشرافة لعبد الله بن حسين بن يحيى بن بركات . وتأثر الشريف كثيرًا من عطف سادة مصر عليه ، فلقب على بك بلقب « سلطان مصر وغافان والبحرين » .

ولقد حاول أحد الأشراف المنافسين أن يعود إلى مكة من جديد ، ولكن قوات أبي الذهب فاجأته ، واشتبكت معه في معركة شديدة ، واضطره إلى التراجع . وفي أثناء ذلك الوقت تمكن حسن بك ، الصنحق المصري ، من الدخول إلى جدة ، ومن احتلالها باسم علي بك . ثم حكمها بدل الباشا الذي كان يتولاهما من طرف السلطان . وسيلقب حسن بك بعد ذلك بالجندوى ، نسبة إلى جدة .

ولكننا نلاحظ أن حسن بك قد بقي بجدة بعد ذلك ، بينما عاد محمد بك أبو الذهب ، على رأس بقية القوات ، ومعه القائد المملوك الثاني إسماعيل بك إلى القاهرة . ولم تكن العمليات العسكرية قد استغرقت أكثر من شهر واحد ، ولم تستغرق الحملة كلها ، بما فيها الذهاب والعودة ، أكثر من ستة أشهر . ومعنى هذا هو بطبيعة الحال كفاءة محمد بك أبو الذهب ، ولكنه يعني أيضًا أن علي بك الكبير لم يحتفظ من الحجاز إلا بميناء جدة . فكانت هي إذن الهدف الفعلي للحملة ، أو على الأقل قاعدة عملياته بالنسبة للحجاز ، وبالنسبة للبحر الأحمر . ولقد عهدوا بإدارة جرك جدة إلى أحمد إخوة روستي ، وبقيت الخطورة

النهائية لإتمام مشروع نقل التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر ، والاتفاق مع شركة أوربية على هذا العمل في البحر الأحمر ، الذي أصبح بحيرة مصرية . ولقد كتب أحد التجار الإنجليز إلى علي بك في سنة ١٧٧٠ يقترح عليه « فتح طريق تجارى مباشر ، بين الهند وبيناء السويس . فكتب علي بك في العام التالي إلى حاكم البنغال الإنجليزي يعرض عليه الأمر ، ويطلب منه أن يعاونه في تحقيقه ، ويعد به بكل مساعدة ممكنة من جهته . ولم يلبك أن تكوّن في كلكتا شركة إنجليزية صغيرة للتجارة مع مصر ؛ ولما تولى حاكم البنغال الجديد وارن هاستنجز Warren Hastings ، رحب بتلك الخطوة ، وبدأت بعض السفن التجارية رحلتها من الهند إلى السويس . ولقد أشار داميرت ، القنصل الفرنسي ، إلى ذلك ، وذكر أنه قد « عقد اتفاق بين البك وتجار من الإنجليز ، وظهر العلم البريطاني في السويس » . ولا شك في أن مثل هذه الاتفاقية قد حددت رسوما جبرية غفيرة ، وتمهد على بك بحماية التجار الإنجليز وتجارهم <sup>(١)</sup> . ولقد ذكر سافاري أن بعض السفن الإنجليزية قد وصلت إلى السويس ، بحملة بألفي البنتال ، ولأنها لاقت رواجاً وربحاً وفيراً .

---

(١) عندما عاد بروس من الحفنة في ١٠ يناير سنة ١٧٧٣ ، حشد مع أبي الذهب اتفاقاً جديداً بتاريخ ١٥ في القعدة سنة ١١٨٦ ( فبراير سنة ١٧٧٣ ) كان كجديد للاتفاق السابق ، تمهد فيه أبو الذهب بتفويض الرسوم الجبرية إلى ٨ ٪ . وقررت ٥٠ ريالاً أسبائياً وسم ميناء على كل سفينة ، ومنح التجار الإنجليز حق التجارة في السويس أو القاهرة مع سحابهم وحماية أموالهم . ثم تأكدت تلك الاتفاقية في ٧ مارس ١٧٧٥ بقصد « مساعدة ملاحه وتجارة » بين بك مصر ووارن هاستنجز حاكم البنغال من قبل الأمة البريطانية .

أنظر : محمد رفعت ومضان : علي بك الكبير . ص ١٢٩ - ١٣١ .



وأخيراً فإن فكرة السيطرة على البحر الأحمر ، وعودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق ، قد طرحت موضوع وصل مياه البحر الأحمر بيماء البحر المتوسط . وربما كان في وسع على بك أن يوافق على تنفيذ مثل هذا المشروع ، لو استمر له الأمر في مصر . وكانت تجربة على بك خارج حدود مصر تدله على رغبته في العمل في منطقة الشرق الأوسط ؛ وكان في حاجة إلى الشام لكي يمنع تدخل النفوذ العثماني ، ضد نفوذه ، في الجهاز وفي البحر الأحمر .

#### ٤ - ضم الشام :

وكانت أحوال الشام تحت الحكم العثماني ، في أثناء القرن الثامن عشر ، تعكس كذلك نفس الضعف الذي كان قد أصاب بقية أنحاء الامبراطورية . وكانت الشام تشمل على ديانات مختلفة ، وطوائف متعددة ، علاوة على وجود المصليات ، وبخاصة عند أهالي المناطق الجبلية ، وقبائل وعشائر البادية . وكثيراً ما كانت سلطة ممثل السلطان فيها لا تمتد إلى دائرة المدن والموانئ التي يحكمون منها . وفي مناطق كثيرة ظهرت شخصيات متميزة ، لم تمنح لسلطة الدولة ، إلا من الناحية الإسمية . وجمنا من هذه الشخصيات ، وفي الفترة التي ندرسها ، شخصية الشيخ ظاهر العمر ، والذي تمكن من أن يصبح متصرفاً في صيدا وبافا وحيفا والرملة ونابلس وصفد وعكا ، أي أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية ، أو فلسطين ، واتخذ من عكا مركزاً لشيخته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر في مصر ، وفي تاريخ مصر ، نتيجة لاتصالها بعلى بك الكبير ، ولوضع مشروعات عمل مشتركة بينهم .

ولقد اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالشيخ ظاهر على أنه المسيطر

على كل الإقليم ، وشنت في وقت نشوب الحرب مع روسيا في سنة ١٧٦٨ لقب شيخ بك وأمير الأمراء حاكم الناصرة وطبرية وصفد وشيخ إقليم الخليل ، . وكانت الشيخ ظاهر عسيرة قوية ، وله أبناء عديدون ، وثروة ضخمة ، وكان في وسعه أن يجهز لقتال ستة آلاف فارس . وحين اتصل بعل بك الكبير ، كان له من العمر ما يقرب من ثمانين عاما ، ولكنه كان يحفظا بقوته ، وبجسده ذكائه ، وبشجاعته . وكان الشيخ ظاهر قد آوى وأكرم على بك عندما نفي إلى فلسطين . في شهر مارس سنة ١٧٦٦ ، الأمر الذي جعل على بك يحفظ له بالجيل ، بعد هروءة على بك إلى مصر . وكانت الدولة العثمانية قد حاولت الانتقاص من سلطة الشيخ ظاهر ، وسمعت يدعى المقدس إلى سلطة حسان باشا والي دمشق ، ودمعت إلى التعاون مع والي صيدا ، ووالي طرابلس ، عند نفوذ الشيخ ظاهر . ولكن على بك تخلص من الباشا العثماني في القاهرة في سنة ١٧٦٨ ، وأرسل إلى الشيخ ظاهر بعلمه بذلك ، وعرض عليه التعاون سويًا ضد مكائد العثمانيين . وفي نفس هذا الوقت خشيته الدولة العثمانية من إمكانية إقامة تحالف بين أموري مصر وفلسطين ، فوجهت والي دمشق إلى طرووة الحيلولة دون تلاقى جيشيهما . وتقدم عثمان باشا صوب منطقة نفوذ الشيخ ظاهر ، وعند بحيرة طبرية ، أظهر الشيخ ظاهر أنه قد إنجز ، هو والسب وترك معسكره ، الأمر الذي دفع بالعثمانيين إلى احتلال هذا المعسكر . وكان قد جمع القوات في المنطقة المحيطة ، وتولى بإيلا على الأتراك ، وهزمهم ، واستولى منهم على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر . وكان هذا الانتصار سببا في هروءة سلطة الشيخ ظاهر إلى ماكانت عليه . ولكنه ظل يحنى بما قد تقدم عليه الدولة العثمانية ، فواصل بعل بك في أواخر سنة ١٧٧١ لكن يتجده من الخطر المحدق به .

وكانت قوات على بك قد عادت مظفرة في ذلك الوقت من الحجاز ، فوافق

على الدخول إلى العمليات في الشام . وجن على بك عبد الرحمن أغا الإنكشارية قائدا لتوريد كانت مهمتها تأمين الطريق بين مصر وفلسطين . وقامت هذه الحملة بمهمتها ، وتخلصت من الشيخ سليط شيخ عربان غزة . ثم أرسل على بك بحملة ثانية كانت بقيادة إسماعيل بك ، وكان عدد رجالها يريد على عشرة آلاف مقاتل ، وسارت بطريق البر ، في الوقت الذي رحلت فيه حملة ثالثة من دمياط بحراً ، ثم أرففها بحملة جديدة . وكان لزول القوات المملوكية المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيراً كبيراً على القيادة الثمانية في الشام ، وانسحب عثمان باشا بسرعة من منطقة القدس إلى دمشق وفي ذلك الوقت تقدم الشيخ ظاهر للأمانة لحقائه المالك ، واستند للرحف على دمشق . والظاهر أن إسماعيل بك تردد في مهاجمة عثمان باشا ، حيناً ادعى هذا الأخير أنه خارج الحج . وفي نفس الوقت عززت الدولة الثمانية قواها في الشام . فأرسل الشيخ ظاهر إلى على بك يطلب قائدا أطوع ومدداً أوفر .

ولاشك في أن نزول القوات المصرية إلى فلسطين قد أظهر صلاحية هذه الأراضي لإنحاضها قاعدة حربية لعمليات الجيش المملوكي في كل سوريا . ولكنه أظهر كذلك حاجة هذه العمليات إلى المدفعية ، وضرورة الحصول على مساعدة من جانب البحر ، خاصة وأن الطريق البري كان طويلاً ومهدداً . وكانت هذه الضرورة هي التي وجهت على بك الكبير إلى أن يستمع لإقتراح روسي ، ويتصل بجمهورية البندقية ، لكي يحصل منها على ما يريد ، ويعرض عليها في نفس الوقت محالته ومساعدته على امتلاك بعض الجسور الثمانية في البحر المتوسط . وإعادة تجارتها مع المشرق إلى ما كانت عليه من قبل . ولكن ظروف جمهورية البندقية في ذلك الوقت اضطرتها إلى تقديم الشكر ، وإلى الاعتذار في نفس الوقت . وكانت العمليات الحربية قد تجددت بين الدولة الثمانية وروسيا ،

وبشكل إحتيج معظم القوات العثمانية في البلقان ، ويمكن الأسطول الروسى من أن يعمل في البحر المتوسط ، ويحاول إثارة الولايات ، والمعصيات والأفليات ، على الدولة العثمانية . فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسى . وكتب على بك إلى الحكومة أورلوف قائم الأسطول الروسى في البحر المتوسط ، وأبدى له رغبته في عقد معاهدة تحالف وصداقة مع روسيا ، ووعده بكل ما يحتاج إليه جيشه وأسطوله ، من مؤونة ومال ، وطلب إليه في نظير ذلك أن يزوده بالمدفعية وبعدهد من المهندسين . وشجع الحكومة أورلوف هذه الحركة ، ووعده بمرض طلبات على بك على كاترين الثانية ، امبراطورة روسيا .

وتصل بهذا الى انقسام واضح في منطقة سوريا ، بين قوات الدولة العثمانية المتركة في نصفها الشمالى وقوات على بك والشيوخ ظاهر الموجودة في فلسطين . ومع هذا الإقسام كان هناك انقسام آخر : إذ أن اتصال على بك بالأسطول الروسى ، في وقت محاربة روسيا الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، كان يؤدى الى تخلف معنى ، وعلى أساس دينى ، بين عدد من رجال على بك نفسه . وإذا كان الجيش العثمانى يحظى بإمداد وتموين يأتى له من آسيا الصغرى ، وعلى اتصال بعاصمة الدولة ، فإن قوات على بك الكبير كانت في حاجة الى امدادات ومعونات تأتى لها من طريق البحر ، ولم تكن وافقة من وصولها ، مادامه كاترين الثانية لم تكن قد أخذت قراراً فى الأمر بعد .

ولمهتم على بك بتجهيز الحملة الجديدة التى حاول أن يصل بها إلى إنهاء الخطر العثمانى من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ، يزودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعتاد . وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائدا عاما . وكانت تجريدة كبيرة « وخرجوا فى يحمل زائد وإستعداد

عظيم . . . ومعهم الطبول والزمور والناخار . . . والمدافع والجبانات . . .  
وأجناس العالم ألقا مؤلفة ، كما يقول الجبرتي . ولقد إضطّر على بك إلى فرض  
مبالغ على كل مدينة في مصر ، وفرض أموال على اليهود والأقباط ، حتى يتمكن  
من تجميع هذه الخلة ، وإتصل على بك ببعض أعيان دمشق وطلاتها ، وشرح لهم  
أن هذه الخلة موجهة ضد عثمان باشا ، ولكن لاشك في أن هذه الإحصالات  
والمجردات كانت لا تكتفي ، بشكل عام ، لتبرير إظهاره السيف في وجه الدولة  
عثمانية ، وفي مثل هذا الوقت .

وذهبت الخلة في شهر ديسمبر سنة ١٧٧١ ، واحتلت غزة ، وإضمت  
إليها حلة إسماعيل بك ، التي كانت موجودة هناك ، ثم استولت على الرملة وحل  
نابلس . وحين إقربت القوات الملكية من بيت المقدس ، خرج إليها حاكبا  
وقضاها ورجال الدين فيها ، ورحبوا بقدمها ، مع إشتراط عدم إقيام بميليات  
حرية في هذه المدينة المقدسة . وسلمت يافا بعد حصار شهرين ، ثم إضمت قوات  
الشيخ ظاهر إلى القوات المصرية ، واحتلوا صيدا ، ولم يبق أمامهم إلا دخول  
دمشق . وعند ذلك الوقت جمع عثمان باشا فرقه العسكرية من ولايات دمشق  
وحلب وطرابلس ، وتقدم صوب القوات المصرية ، ولكنه إتهزم إلى الجنوب  
من دمشق ، وإضطّر إلى التقهقر شمالا صوب حمص وتقدم أبو الذهب إلى  
أبواب دمشق ، وتقدم إليه العلماء ، فعرض عليهم للكتاب الذي كان على بك قد  
زوده به ، والذي عدد فيه مساوي عثمان باشا ، من الظلم والجهاشة ، وتعهدى بتخوذ  
الدين ، وصنع ما لا يليق بالمسلمين . ودخل أبو الذهب دمشق في يوم ٦ يونيو  
سنة ١٧٧١ دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء . وإزدت حامية المدينة إل  
القلعة ، وتمكنت بها ، لحاصرتها القوات المصرية . وإضطرتها إلى التسليم . ودخل  
أبو الذهب دار الوزارة في دمشق ، وجلس حيث كان يجلس مثل السلطان .

ووصل صدى هذا النصر إلى القاهرة وإحتفل به على بك إحتفالا كبيرا .  
ووردت البشارة بذلك ، فنودى بالزينة ، فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة  
زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها . وتفاخروا في ذلك إلى الغاية ، وعلمت وقادات  
وأحمال فتاديل بشموع بالأسواق وسائر الجبلات . وعملوا ولائم ومغاني  
والآلات وطبولا وشككا وحراقات وغير ذلك .... وتعاظم على بك في نفسه ،  
وإن يكنى بذلك ، فأرسل إلى محمد بك يأمره بتقليد الأمراء المناصب والولايات  
على البلاد التي فتحوها وملكوها ، (١) .

وأصبح على بك سيد سوريا ، وأصبح في وسعه حتى أن يعلن نفسه سلطانا  
على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ما وصله نفوذ على بك الكبير .

ولكن السلطان إستمدر فتوى من قاضي القضاة والمفتي الأعظم بإعتبار على  
بك ووجهه وحلفائه وأنصاره بناءً يجب قتلهم أينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية  
دكت السلاح المعنوي ، الذي زاد من خطورته إتصال على بك الكبير بقواد روسيا ،  
وهي دولة صليبية ، وفي حالة حرب مع دولة الخلافة الإسلامية .

وفي ليلة ١٠ يونيو سنة ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك في الأفول . ذلك أن  
محمد أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وصحب في طريق عودته جميع الحاميات  
التي كان قد أقامها في البلاد المفتوحة ، وبدأ يحارب سيده وولي نعمته . ولا شك  
في أن إدهاء على بك الكبير فتح الشام لتخليصها من عثمان باشا لم يكن قد لقي  
تفعلا وتصديفا من جانب السوريين ، ولا حتى من جانب قادة قواته العسكريين .  
وقد تسامد بعض المؤرخين عما إذا لم يكن على بك يرغب في أن يصل  
إلى بلاد الأناضول والقسطنطينية عن طريق سوريا (٢) . ولكن إذا كان  
مثل هذا المشروع يبدو خياليا ، فإن على بك قد حاول على الأقل أن يؤمن

(١) إجمعي : جزء ١ ص ٢٦٥ .

(٢) مثل محاولة وو : أخر محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ص ١٧٠ .

أملاك حليفه الشيخ ظاهر ، يؤمن على قوته في مصر من وجود جيوش عثمانية  
متمركزة في دمشق . ووجد كل من الشيخ ظاهر وعلى بك في إشغال تركيا  
بحربها ضد روسيا فرصة لتحقيق أطماعها ؛ ووجدت روسيا في هاتين الحركتين  
المتحدرتين على الدولة عاملا مساعدا لها ، وهي تحارب الدولة العثمانية ، فشجعتهما .  
والمهم هو أن بطاقات السلطان ، وقوة روح التضامن الاسلامي ، وإعتاد نظام الماليك  
على المؤامرة للوصول إلى السلطة ، وارتباط هذه العملية ، أو المغامرة ،  
بشخصية القائمين عليها ، دون إستنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالي  
سكان المنطقة — لاشك في أن كل ذلك أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام  
تنازع بين على بك ومحمد بك ، لإنهى بوصول أبي الذهب إلى السلطة ، وعودة  
المياه إلى بحارها .

## الفصل الثالث عشر

### محمد بك أبو الذهب

كانت عملية إلسحاب محمد بك أبي الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد إنتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض في ذلك أن على بك الكبير نفسه هو الذي كان قد أمر بمثل هذا التهمز ، ولكن الواقع أن « النظام المملوكى » كان هو المسئول عن تطور الأحداث بمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجآت . وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ في مواجهة سيده ، على بك الكبير ، وكان يدل كذلك على قرب وقوع « معركة قيادية ، بين « السيد » و « التابع » ، ويدل بالتالى على أن الرجل الثانى فى القيادة قد طمع فى تولى القيادة العليا والسلطة ، بنفسه ، مع ما قد يحصله ذلك من نتائج على الوضع العامة التى كانت المنطقة قد وصلت إليها

#### ١ - العودة مع الشام :-

أودع بعض المؤرخين سبب عودة محمد بك أبو الذهب من الشام إلى دور قام به اسماعيل بك ، القائد الثانى للقوات المملوكية فى الشام ، ونتيجة لغيرته وحسنه على ابن الذهب ، ونتيجة كذلك لميله إلى الدولة العثمانية . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن اسماعيل بك قد حذر أبا الذهب من غضب الدولة العثمانية بمقتضىها له حين تنتهى من حربها مع روسيا ؛ وأنه قد أثار فيه النمرة الدينية ، وذكره بحرمة قتال سلطان مسلم ، وفى أراض مقدسة ؛ وأن عصيان السلطان عصيان لله ، والخروج على طاعته خروج من دين الإسلام . هذا علاوة على تقده لموقف الشيخ ظاهر العمر ، الذين استكبر عليهم ، ورفض المجيء لمقابلتهم ، وأرسل ولديه



للمواطف إلا حين شعر بضعف إمكانياته المادية لمواجهة هذا الخطر ، وباحتياجه لمعونة ذوى الحيثية له . وكان وترأ حساساً ، يصعب الضرب عليه دون اعطاء نفحات ، وأصدقاء ؛ وأعلن المجتمعون استعدادهم للجهاد ، واستعدادهم للإستشهاد . ولقد تمكن محمد بك أبو الذهب بذلك من تكوين جيش كبير ليواجه به قوات على بك الموجودة في الصالحية ، وساعده ذوى الحيثية في تقديم ومكتيل الامكانيات اللازمة لمثل هذا العمل الدفاعي . وبلغت هذه الأخبار إلى مسامع على بك ، فحن لها ، ولكنه إستمر في تدريب قواته ، رغم إنهساك قوته ، وإنخفاض روحه المعنوية ، وإصابته بالحمى من جديد . وإلتقت القواتان في يوم ١٣ أبريل . وكان جيش على بك أكثر تنظيماً ، رغم قلة عدده . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، الفرسان في الجناحين ، والمشاة في القلب . وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، وكان بقيادة على بك الطنطاوى ؛ أما الجناح الآخر فقد إنهمز ، وكان بقيادة ولدى الشيخ ظاهر العمر . ولكن المشاة إلتصموا إلى قوات محمد بك أبو الذهب ، فتغير شكل المعركة بوضوح .

وشعر على بك الكبير أنه فقد كل شيء ، ولكنه صمم على الصمود . ثم سمح لرجاله بالإسحاب قبل إقتراب الخصم ، وظل في الميدان مع بعض خاصته . وهجم كنيا أبو الذهب ، ومعه حوالى الثلاثين رجلاً على فسطاط على بك ، وإلتصموا بابه رغم مقاومة عشرة من عايلكة قتل وجرح في أثناءها بعض المهاجمين . ولما أحاطوا بعلى بك فروج رغم مرضه إلى سيفه فضهره للدفاع عن نفسه وصرح أول قادم بضربة واحدة وجرح إثنين آخرين . وعندما تبين المهاجمون جرأة المدافع عن نفسه أطلقوا عليه النار ، فأصيب في ذراعه الأيمن وإبهامه بطلقتين ، ولكنه لم ينفك يقاوم ، وأطلق النار عليهم بيده اليسرى ، لجرح الكنيا ، ولكنه خر على الأرض طريحاً بعد أن أصابت يده اليسرى طعنه سيف ، لحمله جريحاً

أشهر إلى فسطاط أبي الذهب ، (١)

وكانت هذه المرقمة حاسمة في حياة علي بك الكبير ، وكانت هامة بالنسبة لتغير سير الأمور في مصر ، وقضت على هذا الاتجاه الاستقلالي عن الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت عودة سلطة هذه الدولة على مصر كانت إسمية ، مادامت القوة الفعلية ظلت مركزة في الممالك .

وبعد وصول علي بك إلى معسكر أبي الذهب ، قام هذا الأخير وقبل يده ، وقلده في ذلك بقية الممالك . وكان الرباط بين المملوك وسيد من القوة بشكل يصعب على الأحداث أن تفهم عراه . وحلوا نلى بك في عفة إلى داره بالأزمكيه ، واحضروا أحد الأطباء لمعالجته . ولكنه توفي بعد بضعة أيام ، في أوائل شهر مايو سنة ١٧٧٣ .

وأخيراً وصلت حملة روسية ، برية وبحرية ، إلى صيدا ، لتجدة على بك ، ولم تكن تعلم مصيره الأخير . وكانت هذه الحملة مكونة من إحدى عشرة سفينة بحرية ، وتحمل على ظهرها حملة برية تبلغ ألف ومائتي جندي ، معظمهم من الروس ، وكذلك كثير من جنباط المدفعية ، وبعض المدافع والقنايل . ولو كانت هذه الحملة قد وصلت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد ، لتغيرت نتيجة معركة الصالحية .

٤ - حكم محمد بك أبو الذهب :-

كان محمد بك أبو الذهب مشهوراً بقسوته ، وكذلك بحبه للبذخ . أما الأحداث التي تدل على فسوته فكثيرة ، وأما حبه للبذخ فقد إشتهر به منذ أول حياته . ويقول الجبرتي (٢) أن سبب تلقيبه بإسم أبي الذهب د أنه لما لبس الخلعة بالقلعة صار يفرق البقاشيش ذهباً ، وفي حال ركوبه ومروره جمل ينثر الذهب على

(١) أنظر : محمد رفعت روضان : علي بك الكبير - ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) الجبرتي : ج ١ - ص ٤١٧ .

ولا شك في أنه كان يرهب بذلك في الافادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسبل عليه لإتمام الانقلاب .

واستقط في يد على بك ، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب . وتعلل أبو الذهب بأن الجيش المملوكي قد لقي معاملة سيئة من الشيخ ظاهر العمر ورجاله ، الذين كانوا ينتالون بعض القوات المصرية ، كما تتعلل بأنهم كانوا غرباء ، وفي بلاد بعيدة ، وأنهم قد خشوا أن تحدث لهم نائبة في تلك البلاد . فرجموا . وأصبح مركز على بك الكبير مهزوزا في عاصته ، ووضع أن نايبه لا ينفذ أوامره ، في الوقت الذي يتولى فيه قيادة القوات المسلحة . وتأكد على بك من عدم ولاء أبي الذهب حين عرض عليه العودة إلى فلسطين ورفض ، في الوقت الذي شرح له فيه الشيخ ظاهر الموقف ، وأرسل أحد أبنائه لبقاء في القاهرة برهانا على صداقته لعلى بك . ولم يرغب على بك الكبير في اتخاذ موقف صريح ضد نايبه ، وربما صبر عن ذلك ، خاصة وأنه كان في وسع أبي الذهب أن يجمع حوله الأنصار الذين كان قد كسبهم خلال حملاته في الحجاز وفي الشام . وفي نفس الوقت عمل على اخراجه من القاهرة .

ولقد أمر على بك أحد أهوانه بإبلاغ أبي الذهب ، في أوائل سنة ١٧٧١ ، أمره بتفنيه إلى الصعيد ، وأشرف على بك العنطاوى بنفسه على خروج أبي الذهب من العاصمة . وهناك بعض الروايات عن أن على بك قد أمر رجاله بالإحاطة بدار أبي الذهب ، ليتخلصوا منه ، وأنه قد تمكن من الإفلات لبيلا والتجأ إلى الصعيد . والمهم هو أنه خرج من القاهرة إلى الصعيد ، وليس هناك ما يستبعد وجود مثل هذه المؤامرة ، بالنسبة لحياة الممالك وطريقة تفكيرهم . وعين على بك أحد البكوات المخلصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على جرجا ، وكلفه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . ولا يستبعد أن يكون أساس هذه الثقة

رجعنا إلى أن أيوب بك هو الذي كان قد أفضى إلى على بك الكبير بموقف أبي  
الذهب واتفقه مع بقية الممالك وهم في الشام .

وعقد على بك أنه قد أمن على موقفه إلى درجة ما ، خاصة وأنه أرسل بعد  
ثلاثة أشهر جديدة إلى سرديا الجندرية لمساعدة الشيخ ظاهر وكانت تبلغ ما يقرب  
من خمسة أو ستة فارس ، وتمكنت من الانتصار على قوات عثمان باشا قرب نهر  
الفرات في شهر ربيع سنة ١٧٧٢ . ولكن قلة عدد قوات هذه الحملة كانت تدل  
على أن على بك لم يكن مطمئنا لالموقف الداخلي في مصر نفسها ،  
وأنه كان يتوقع حدوث ما لا يحسن ، ويرغب في أن يكون مستعدا لمواجهة ما .

وفي حرجه استعمل أيوب بك محمد بك أبا الذهب بالترحيب ، والإكرام ،  
وقد نه بعض الخيول والخيام ، وأظهر له الود والإخلاص . ولكن على بك  
كان يرسل أيوب بك بشأن التخلص من أبي الذهب . ووقع أحد هذه الخطابات  
في يد أبي الذهب . فعمل مضمونه . ثم واجه أيوب بك ، وأمر بالقبض عليه ،  
وأنزله إلى المراكب . وقطعوا يمينه ، ثم شبكوا لسانه في ستاره ، وجذبوه  
ليقطعوه . وإضطر إلى أن يلقي بنفسه إلى النيل فأت غريقا . وكان أبو الذهب  
يرغب في إرساله مقطوع اللسان إلى على بك في القاهرة ، بعد أن كذب عليه .

وتغير الموقف . وظهر أن على بك يمدى أبا الذهب ، والنفت معظم  
العناصر المعارضة لعلى بك حول أبي الذهب ، ومنهم أبيع صالح بك ، وأبيع  
قاسم بك ، وكثير من الهوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال في حاشية سيده ،  
وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفي موقف مواجهة صريحة ضد على بك الكبير .  
ومع زيادة تأزم الموقف بهذا الشكل ، إضطر على بك إلى استخدام القوة  
وسيلة للقضاء على تايمة ، وعلى تأديبه ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجهز  
تجريدة كبيرة أرسلها إلى الصعيد بقيادة إسماعيل بك ، في الوقت الذي أرسل فيه

الامدادات لها بالمرأى كعب في النيل ، وكانت المفاجأة لعلى بك ، هي إنضمام إسماعيل بقواته إلى محمد بك أبو الذهب ، وزحفهم سوياً على العاصمة . وتم ظهور الالتحاق أو الانقسام في القيادة ، وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك ، في الوقت الذي أصبح فيه على بك لا يسيطر إلا على العاصمة .

وحاول على بك أن يمد تنظيم ما بقي له من قوات بسرعة ، وهين سبعة من مماليكه ، وقلدهم الصنعية ، ولكن أهل مصر لم يعودوا يهتمون بالثقة فيه وفيهم ، وسومهم بالسبع بنات ، (١) ، وحاول أن يزيد عدد رجاله ومماليكه . والتجأ على بك إلى على الطنطاوى ، لكي يخرج على رأس حملة جديدة صوب الصعيد ، وخرج بنفسه إلى البساتين ، التي تقع جنوب القاهرة ، للاشراف على تحمين الضفة الشرقية للنيل ، وللإشراف على إدارة العمليات . ولكن قوات الطنطاوى تقابلت مع طلائع قوات أبي الذهب شمال بنى سويف ، ومنيت بهزيمة ، اضطر بعدها الطنطاوى إلى العودة إلى سيده . وارتد على بك بسرعة إلى القاهرة ، وتحصن بالقلعة ، وربما كان يرغب في الاستمرار في المقاومة ، في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات أبي الذهب إلى قرب القاهرة ، وإن كانت على الضفة الغربية . ولاشك في أن على بك قد عمل تقديراً للموقف ، وخشى من أن تقوم قوات أبي الذهب بحاصره في القلعة ، وتأخذه أسيراً بعد حصار يطول أو يقصر . ولذلك فإنه قرر الخروج من القلعة ، والخروج من القاهرة ؛ وكان من الطبيعي أن يتجه تفكيره الأول إلى الاتجاه صوب صديقه وحليفه الشيخ ظاهر ، في سوريا الجنوبية . وكان معنى ذلك سيطرة أبي الذهب التامة على مصر .

## ٢ - أبو الذهب في القاهرة :-

استمد على بك بسرعة الخروج من القاهرة ، وعمل على تجهيز مناعه الخاص،

وأرسل يهر المعلم رزق ، المتصرف في الشؤون المالية ، بإحضار ما بالخزانة من أموال . ولكنه لم يجد المعلم رزق ، الذي كان قد اختفى .

وه ، نفس الوقت إتصل على بك بسرعة ، عن طريق يعقوب الأرضي ، بالكوت أوتزوف ، قائد الأسطول الروسي ، وأبلغه بما حدث ، وأمره ذاهب إلى سوريا ، وطلب منه أن يرسل إليه هناك مددا من الجنود والمدافع والخبراء يستعين بهم على العودة إلى مصر . ثم خرج من القاهرة في ليلة ١٢ أبريل سنة ١٧٧٠ ، وكانت معه قوة لا تتجاوز السبعة آلاف رجل ، بين فرسان ومشاة . ركب ست وعشرون بهرا ينقلون ماله وثيابه . وكانت ثروته الخاصة تقدر بمائة ألف عيبر ، هذا علاوة على كمية من المجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الروبلات . وأسرع في السير حتى لا يلحق به أبو الذهب . ووصل إلى هناك بعد إحدى عشر يوما .

ودخل أبو الذهب إلى القاهرة في اليوم التالي لخروج سيده منها ، وبعد أن كان قد غاب عنها سبعين يوما . وتخلص من أعوان سيده بالسجن ودنقش . وأمر بإعطاء النقود التي حملت إسم على بك ، وأرسل يهر الباب العاني بما قام به .

ومن ناحية أخرى كان على بك قد وصل إلى الشام منها كسير النفس ، وأصابته حمى شديدة ، وإن كان الشيخ ظاهر قد عمل على طمأنته ورفع روحه المعنوية . ومرت بعض قطع الأسطول الروسي في ميناء عكا ، بقيادة العارس وريوزو Rizzo ، فزل مع بعض الضباط لتحية على بك . وانتهر هذا الأخير الفرسة ، وأرسل معه ذى الفقار بك ، يحمل هدية إلى الكونت أورولوف ، مع رسالة جديفة يرجوه فيها إرسال بعض قطع المدفعية والذخيرة ، مع ثلاثمائة جندي من البعثيين . الذين يخدمون في قوات روسيا ، نظرا لحاجته الشديدة إليهم في عملية

عودته لاستعادة السلطة في مصر .

وكان على بك في موقف صعب وهو في سوريا ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تواصل الضغط على هذه المنطقة لكي تخضعها وتقضي على شوكة سادتها ، والعمليات الموجودة فيها . وأخذت القوات العثمانية تهدد صيدا ، فاشتركت قوات على بك مع قوات الشيخ ظاهر في الدفاع عن هذه المدينة ، وتمكن المالك وحلفاؤه من رد هجوم العثمانيين عن المدينة . ورفع هذا الانتصار من روح على بك المعنوية ، وعمل على تدعيم سلطته في المنطقة ، حتى يسهل عليه أمر التقدم من جديد إلى مصر ، بمجرد مجيء المدد الروسي . وبدأ بحصار يافا ، وساعدت سفن الشيخ ظاهر في نقل المتاد والتموين في هذه العملية ، ولكن قائد الحامية رفض التسليم ، رغم إحكام الحصار على هذه المدينة ، وكان قد اخترن فيها قدراً كبيراً من الزاد والمتاد . وأمر على بك بنصب المدافع تجاه الباب الشرق للمدينة ، ولكن دون أن يتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة . فاضطر على بك إلى فتح غرة ، والد والرمة ، والسيطرة عليها ، وعاد بعد ذلك إلى يافا من جديد . واشتد الحصار ، وأمر على بك بقطع أشجار الفاكهة المحيطة بالمدينة ، لتعيق الحصار على من كان بها ، ولحرمانهم من الوقود اللازمة لهم .

وعاد ذو الفقار بك على سفينة روسية ، ومعه يعقوب الأرمي ، وكانت السفينة تحمل النجدة الروسية ، التي كانت تتمثل في ضابطين ، وثلاثة مدافع للبدان من النحاس ، وسبعة بتادق مع خمسة طلقة . وحمل يعقوب الأرمي رد أورلوف الذي وعد على بك بالعمل على إرسال نجدة سريعة . ووضعت هذه المدافع الثلاث معززة للمدافع على بك الكبير . ولكن أحد الضابطين الروسيين أصابه طلقة قضت عليه ، فطلب على بك من السفينة الروسية ثلاث مدافع أخرى . ورغم تصدع بعض الأجزاء من الأسوار فإن المدافعين استمروا

بدرجة أجبرت المهاجرين على الارتداد عن المدينة بعد تحملهم خسائر كبيرة .  
وعاد الضابط الروسى الثانى إلى سفينته . وظل الموقف على ما هو عليه ، حتى بعد  
مضى بعض قطع الأسطول الروسى ، فى منتصف شهر ديسمبر ، ومشاركتها فى  
حرب يافا بالمدفعية من جهة البحر . وأدى الحصار فله مع الزمن ، خاصة وأن  
سمن الشيخ ظاهر عملت على قطع مواصلات يافا البحرية مع مصر ، وتموئها منها .  
وهو حاكم يافا ، وتمكنت قوات المالك وقوات الشيخ ظاهر من الدخول إلى  
هذه المدينة فى أول فبراير سنة ١٧٧٣ ، أى بعد ثمانية أشهر من الحصار . وكان  
فتح يافا مشجعا لعلى بك الكبير على الاستعداد للعودة إلى مصر .

وكان الشيخ ظاهر لا يرحب بفكرة إسراع على بك بالعودة ، خاصة وأنه  
كان يفيد من وجوده فى عملية استتباب الأمر له فى سوريا الجنوبية ، كما كان  
يميد من وجوده فى صد هجوم العثمانيين على منطقة نفوذ . فأخذ يقنعه  
بضرورة الانتظار حتى يصل المدد الروسى ، وإعادة تكوين وإنشاء فرقة  
عسكرية ، تسهل عليه العمليات المقبلة فى مصر ، فى الوقت الذى قد تضعف فيه  
قوة المالك فى القاهرة . ويظهر الشيخ ظاهر بذلك فى شكل زعامة إقليمية  
تحاول الإفادة لنفسها من الموقف ، وبشكل يسمح لها بالسيطرة العسكرية على  
المدن والموانئ السورية .

ومن القاهرة ، كان محمد بك أبو الذهب يفكر فى الموقف ، ويجد أنه من  
الاصوب فمسل الشيخ ظاهر عن على بك ، والإسراع بإلقاء قوات على بك  
قبل أن تم استعدادها ، أى فى أقرب فرصة ممكنة ، وبإحدا لو كان هذا اللقاء  
قريبا من الأرض الخصراء ، من قواعد هو فى مصر ، وبعد أن تكون قوات  
على بك قد أنهكت بالسير ، فى شمال صحراء سيناء ، حتى يسهل توجيه الضربة إليهم .  
إذن فقد كان من اللازم استدراج على بك الكبير ، مع ما تمكن من جمعه من



لغات حتى ذلك الوقت ، إلى مصر من جديد .

وأوعز محمد بك أبو الذهب إلى بعض البكوات الموالين له ، وبعض ضباط  
الفرق ، بأن يكتبوا إلى علي بك يستجدون به من ظلم أبو الذهب ، ومن قسمته ،  
ويفروا به إلى العودة إلى مصر . وجمع القرائة والذين يظن فيهم النفاق ، وأسر  
إليهم أن يرسلوا على بك ، ويستعملوه في الحضور ، وينفقوا له مساوى المترجم  
ومنفراته ، ويمدوه بالخمارة معه ، والقيام بنصرته متى حضر ، وأرسلوا إليه  
بالشريطة الدرية [ اصطلاح ، أو شفرة ] فراج عليه ذلك ، واعتقد صحته ، وأرسل  
إليهم بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع غدومهم وإشارته (١) .

وكانت هذه الرسائل أثرها في أن يقرر علي بك العودة إلى مصر ، وعلى  
أساس أن صناعتي مصر كانت تنتظر قدومه ، وأهم سينضمون إليه بمجرد  
صوله إلى الصالحية . وتمت الحادثة ، وعاد مندوب علي بك من طرف الكونت  
أورلوف دون أن يصحب معه مددا ، فعمل الشيخ ظاهر على مساعدة حليفه ،  
وأمر بحماية الأموال المقررة على غرة والده والرملة ، وجمع ما قد يوجد بها من  
مؤن وطف ، للجيش والخيول . وسحبت حاميات هذه المدن ، وبدأ الجيش  
يتحرك في أوائل شهر مارس ١٧٧٣ ، وكان مكونا من مائيك على بك ، ومن  
جنود الشيخ ظاهر ، علاوة على ثلاثة آلاف جندي من المضاربة ، أى أن هذه  
القوات لم تنزد في عددها على ثمانية آلاف ، من فرسان ومشاة . ولا شك في أن  
المركة القادمة ستكون قاصلة بالنسبة لملي بك ، وبالنسبة لمحمد بك ؛ أو بمعنى  
آخر بالنسبة للاتجاه الاستقلالي وبالنسبة لإيجاء التضامن الإسلامى تحت  
راية السلطان .

(١) الجورق: جزء ١ صفحة ١٧٤ .

### ٣ - معركة الصالحية :-

وصلت قوات علي بك الكبير ، بعد مرورها في غرة وفي خان يونس ، إلى الصالحية في ٤ أبريل سنة ١٧٧٣ ، وهناك لالتقت بطلائع جيش محمد بك أبي الذهب ، ورغم تفوق جيش أبي الذهب في العدد على المهاجرين ، فإن المعركة لم تستمر إلا لبضع ساعات ، من فيها الجيش المدافع بخسائر فادحة ، واضطر إلى الانسحاب . ودخلت قوات علي بك الكبير إلى الصالحية ، بقيادة علي بك الطنطاوي .

واضطر محمد بك أبو الذهب إلى أن يلجأ إلى « ذوى الحيلية » من رجال القاهرة ، وحاول أن يشرح لهم الموقف ، من وجهة نظره ، ويشير فيهم عوامل الخاس الذي سدد من تحالف مع أعداء الإسلام . فشرح أنه لا يأبه كثيراً بانصال البعض من بينهم بعلى بك ، إذ أن ذلك لن ينقص من مرتبته هو في شيء . ويمكنه أن يذهب ، شخصياً ، ويمش في أي مكان ؛ ولكن عليهم أن يعرفوا جيداً أن علي بك هو حليف الروس ، وسيستقدم جيشاً أوروبياً كبيراً إلى البلاد . وإدعى أن قلب علي بك كان يميل إلى المسيحية أكثر من ميله إلى الإسلام ؛ وأن هؤلاء الصغار القادمين سينتصبون أراضيهم وأموالهم . وسيستحيون لساءهم وبناتهم ، وسيجبرونهم على تغيير دينهم ، كما فعل المسيحيون الآخرون بالهند ، والذين إدعوا في أول الأمر أنهم جاءوا من أجل التجارة ، ثم استقروا وأقاموا المنشآت وتدرجوا حتى أصبحوا حكاماً بالهند ، وراحوا يقتصبون الأموال ويتكبرون الأمراض ، ويشررون بالمسيحية بين المسلمين !! وأخذ في تفويف « ذوى الحيلية » هؤلاء من بجى . علي بك الكبير ، وبجى وحلفاءه الروس . وطلب إليهم معاوونته على طرد عدو البلاد والشرع . والواقع أنه لم يلتجئ إلى هذا الاستجداء ،

بدلا عنه ، وكانهم من « الصالحين » . ومعنى ذلك أنه سرحه على عصيان أوامر على بك الكبير ، أى الانضمام الى جبهة السلطان والجبهة الإسلامية ، ضد جبهة المماليك والقيادات التي كانت تحاول الاستقلال . ولا شك في أن تفاهم على بك الكبير ، أو رغبته في الانفصال مع روسيا ؛ كان لها وزنا له قيمته ، مادامت عمادى الدولة العثمانية ، وكان من الواجب على كل مسلم مؤمن أن يقف في جانب الدولة العلية ، دولة الخلافة الإسلامية .

ولكن مؤرخين آخرين أرجعوا هذا الإسحاب من الشام الى محمد بك أبو الذهب ، وكذلك الى طبيعة النظام المملوكى ، وعلى أساس رغبة أبي الذهب في الوصول الى الحكم والسلطان ، وكانت الفرصة مواتية له لتغيير مواجبه ، وبشكل يمكنه أن يحظى فيه بتأييد السلطان ، بمد أن يظهر على أنه قد انقلب على سلطة من ثار عليه .

واقسم المؤرخين بين هذين الاتجاهين ، وأيد منهم الانكسار ورجال التضامن الإسلامى التفسير الأول ، وقدموه على التفسير الثانى ، رغم أن العاملين قد أثرا بلا شك سويا في موقف أبي الذهب . وربما يكون الباب العالى قد اتحل سرا بأبي الذهب ، وربما عن طريق عثمان باشا والى دمشق ، ليكسبه الى صفوفهم ؛ ويضربوا المماليك الواحد بالآخر ، ويجعلوه يطمع في مركز سيده ، وصهره ، وفي سلطته .

وكان من اللازم أن يجمع محمد بك أبو الذهب قيادات المماليك الموجودة معه في الشام من أجل تنفيذ هذه الخطة ، واتخاذ هذا الموقف ، وبشكل يضع على بك الكبير في مواجهة رجاله وقادة قواته المسلحة ، ويسهل عليهم أمر الانتصار . وكانت الفرصة مواتية حين استلم على بك أبو الذهب أوامر على الكبير بمواصلة الزحف ، والاستمرار فى فتح كل الشام ، ويذكر لنا الجبرتي أنه جمع « أمراءه

وخشدا شينه الكبار في خلوة وعرض عليهم الأوامر ، فضاعت نفوسهم ، وسهوا الحرب والقتال والغربة ، وذلك ما في نفس محمد بك أيضا ، ثم قال لهم : ماذا تقولون ؟ قالوا : وما الذي نقوله والرائى لك ، فأنت كبيرنا ونحن تحت أمرك وإشارتك ، ولا نخالفك فيما تأمر . فقال : ربما يكون رأى مخالفنا رأى أستاذنا . قالوا : ولو كان رأيك مخالفا لأمره فنحن جميعا لا نخرج عن أمرك وإشارتك . فقال : لا أقول لكم شيئا حتى تتخالف جميعا ؛ وتماهد على الرأى الذى يكون بيننا ، ففعلوا ذلك ، وتماهدوا وحلفوا على السيف والكتاب . ثم أنه قال لهم أن أستاذكم يريد أن تقطعوا أعماركم في الغربة والحرب ، والأسفار والبعد عن الأوطان ، وكلما فرغنا من شيء فتح علينا غيره ، فرأى أن نكون على قلب رجل واحد ، ونرجع إلى مصر ، ولا نذهب إلى جهة من الجهات ، وقد فرغنا من خدمتنا . وأن كان يريد غير ذلك من المالك يول أمراء غيرها ، ويرسلهم إلى ما يريد ، ونحن يكفيننا هذا القدر ، ونرتاح في بيوتنا وعند عيالتنا . فقالوا جميعا ونحن على رأيك ، <sup>(١)</sup> ولا شك في أن هذا الموقف لم يكن يتنافى مع رغبة محمد بك في الوقوف في وجه سيده ، ولم تكن مسألة « الغربة » ، و « البعد عن الأوطان » ، والرغبة في الراحة في بيوتهم وعند عيالتهم ، إلا مبررات لتنفيذ الهدف الذى كان يرغب في الوصول إليه ، خاصة وأن طبيعة حياة المالك كانت تجعلهم يشقون الحرب ، ولم تكن فترة إقامتهم في الشام قد بلغت الحد الذى يجبرهم على العودة لمصر . وأخذت عودة محمد بك أبو الذهب من الشام شكلا سريما ، قارب شكل الفرار أكثر من شكل التقهر ، أو قارب شكل الهجوم المفاجيء السريع على مصر . وكان محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل ما يعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جملة يصل إلى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته إلى على بك

الفقراء والمجعية ، حتى دخل إلى منزله ، فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لنهره  
من تقلد الامريات . واشتهر عنه هذا القبول وشاح ، وسمع عن نفسه شهرته لذلك ،  
فكان لا يرضع في حبيبه إلا الذهب ، ولا يعطى إلا الذهب ، ويقول : أنا أبو  
الذهب فلا أملك إلا الذهب .

وكان أم ما قام به محمد بك أبو الذهب بعد أن إستتب له الأوضاع في مصر  
أن عمل على عودة المياه إلى مجاريها ، وتحصت سلطته بفعل على جمع أولئك البكرات  
الذين كانوا قد طردوا من مناطقهم ، وتشردوا ، وعمل على إكرامهم ، وإستخدامهم  
وواسام ، وإستوزارهم وقدم المناصب ، ورد إليهم بلادهم وعوائلهم ، وإستبدم  
بالإحسان والعطايا ، وإستبدلهم المز بسعد الذل والهوان ، وراحة الأوطان بعد  
الغربة والتفريد والمهاج في البلدان <sup>(١)</sup> . إنه كذلك الإستقرار مع حوام  
الإحسان . وأدى ذلك إلى تثبيت دعائم حكمه . فثبتت دولته ، وإرتاحت  
التواحي من الشرور والتجاريد ، وهابت العربان وقطاع الطرق ، وأولاد الحرام ،  
وأمنت السبل وسلكت الطرق ، بالقوافل والبضائع ، ووصلت المجاوبات ، من  
الجهات القبلية والبحرية ، بالتجارات والمبيعات <sup>(٢)</sup> .

وكانت بحرية على بك الكبير قد زادت من إلتفات التجار الأجانب إلى أهمية  
مركز مصر بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ؛ وتوسط الإنجليز جيمس  
بروس عند محمد بك أبي الذهب ، لعقد إتفاقية في صالح شركة الهند الشرقية ،  
وتم التوقيع عليها في شهر فبراير سنة ١٧٧٣ ؛ وهي الإتفاقية التي تأكدت  
نصوصها بماهدة ٧ مارس سنة ١٧٧٥ <sup>(٣)</sup> . ولا شك في أن ذلك كان خطوة هامة

(١) البحري : ج ١ - ص ٤١٨ .

(٢) البحري : ج ١ - ص ٤١٨ .

(٣) أنظر : محمد رفعت : على بك الكبير . ص ٢٢٣ .

على ذلك الطريق الطويل الذى ستبداً مصر فى التعرف عليه ، وعلى رجاله ، وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر فى مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية ، وعزمته على الإنظام فى دفع الجزية ، التى كان على بك قد أوقف إرسالها إلى استانبول . وبد أن كان على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، إستقبل محمد بك أبو الذهب الوالى الجديد الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وصعد معه إلى القلعة ، كما كانت العادة سابقاً . ولاشك فى أن الباب العالى قد سر من رقية المياه تعود إلى مجاريها السابقة ، ومن عودة مصر إلى سلطته وسيادته ؛ فأرسلت الدولة إلى محمد بك أبو الذهب المرسومات والخطابات ، ووصل إليه سيف وخلمة ، فلبس ذلك فى الديوان ، ونزل فى أبهة عظيمة .

ولاشك فى أن محمد بك أبو الذهب كان يتمتع بمركز ممتاز وبمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تحجب رغبته . حتى فيما يتعلق بتعيين الولاة وعزلهم . وكان مصطفى باشا التابلى ، من أولاد العظم ، قد لجأ إليه ، فأكرمه ، وأمر بصرف راتبه . وغم خروجه على الدولة . ثم كتب إلى الباب العالى العفو عنه ؛ وأطلب له ولاية مصر نفسها ، فأجابه الباب العالى إلى ذلك ، وأرسل إلى القاهرة فرمان التولية ؛ ونقل خليل باشا إلى ولاية جدة . وحتى إذا كانت الدولة ضعيفة ، فإن ذلك لا يبنى قوة أبى الذهب . ويذكر بعض المؤرخين أن خليل باشا كان معجوراً عليه ، ليس له فى الولاية إلا الإسم والعلامة على الأوراق ، أما التصرف الفعلى فكان لمحمد بك أبو الذهب .

ثم شرع محمد بك أبو الذهب فى بناء مدرسته لمواجهة الجامع الأزهر ، على طراز جامع السنية ، التى يطلب لنا الجبرتي فى طريقة بنائها : « ... تم عقد قبتها العظيمة ، وما حولها من القباب المعقودة ، على الموازين ، ويصنوها ، ونقشوا

داخل القبة بالألوان والأصباغ . وعمل لها شبابيك عظيمة . كلها من النحاس الأصفر المصنوع ، وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر ، وبوسطها حنفية ، وحولها مساكن لمنسوفة الأتراك ...<sup>(١)</sup> وأسند مهمة التدريس فيها إلى غالبية مدرسي الأزهر ، ورتب لهم الرواتب . والبسم فراوى السمور وفراوى نافا البيضاء يوم إفتتاحها . وإن كانت هذه المدرسة لم تحتفظ بأهميتها إلا لمدة سنة واحدة . وفقدت ماحظيتها من رعاية نتيجة لخروج محمد بك أبي الذهب إلى الشام ، وموته هناك .

وكان الشيخ ظاهر العمر قد شعر بضيق مركزه ، بعد موت علي بك الكبير ، فعمل على التقرب إلى الدولة ، وراسل عثمان باشا والى دمشق في الأمر . وأظهرت له الدولة أنها قد ضقت عنه ، وإن كانت في حقيقة الأمر لا تطمئن إليه . وعادت سيطرة الشيخ ظاهر على كل سوريا الجنوبية ، الأمر الذي أثار محمد بك أبا الذهب . فطلب إلى السلطان أن يسمح له بتجهيز حملة للقضاء على حليف علي بك ، وعدو السلطنة . ولم تمنح الدولة في ذلك . وأصدرت له فرمان اللازم .

وأعد محمد بك أبو الذهب حملة كبيرة ، بلغ عدد رجالها ستين ألفا ، وكانت بجمرة بالمندافع التي كانت بقيادة الإنجليزى روبنسون . ومركبت هذه الحملة القاهرة في شهر مارس سنة ١٧٧٥ ، واستولت على غزة بسهولة . ثم وصلت إلى يافا . ولكن الحملة اضطرت أمام مقاومة هذه المدينة الأخيرة إلى فرض الحصار حولها ، ودام هذا الحصار مدة ستين يوماً . وأعلنت المندافع بعض التأثير في بعض أجزاء من الأسوار ، وفتحت إحدى الفجوات . وحاول المماليك الدخول منها إلى المدينة وكان من الصعب على المماليك أن يحاربوا وهم مترجلين عن خيولهم . خاصة وأن دروعهم كان تعيد من سرعة حركتهم ، وتثقل عليهم تحت حرارة الشمس . وبعد

(١) الجبرتي : ج ١ - ص ٤١٨ .

وحولهم من هذه العجوة . وجدوا أنفسهم في منطقة خلاء كانت تفصل الأسوار عن بساتين المدينة ؛ وكان للدافعون متحصنين وراء التوافذ . وفوق الأسطح ، ومطروم موابل من القنابل . ولكن المالك راحلوا تقدمهم ، واضطر المدافعون ، من رجال الصبح ظاهر ، إلى التفاوض والتسليم . ولكن سرعان ما وقع إشتباك آخر ، أعطى المالك لهم به درساً لا يمكنهم أن ينسوه ، بعد أن أصبحت رؤوس قنابلهم أكياساً وتللاً .

وكان الخبر في كبر الإعجاب بمحمد بك أبي الذهب ، ولكنه نظر إلى مجرورة يده على أنها هي التي ترجع سيئاته على حسناته . فذكر أنه كان آخر من أدرتهم من الأمراء المصريين شهامة وصرامة سعداً ، وحرماً وحرماً وحكماً ، وسماحة وحسناً . وأنه كان قريباً للغير ، يحب الملأ والصالحاء ، ويميل بطبعه إليهم ، ويستغفر فيهم ويغفرهم . وينصت لكلامهم ، ويعطيهم المطايا الجارية ، ويكره الخالعين للدين . ولم يشتر عنه شيء من الموبقات والمحرمات ، ولا ما يشينه في دينه أو يخن مجروته . . . . ولولا ما فعله آخراً من الإسراف في قتل أهل يافا بإشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيئاته .

وأثرت أبناء يافا على الشيخ ظاهر في عكا ؛ وما أن علم برحمة محمد بك أبي الذهب صوب مدينته حتى فر منها . فدخلها أبو الذهب في رهوة النصر ، وأرسل بامر يوقاه الزينة بمصر . وكان السلطان قد أصدر فرماً بتأميم أبي الذهب على مصر والشام . تشجيعاً له على القضاء على الشيخ ظاهر ، ولكن موت أبي الذهب المفاجيء ، حرره من الإحتياج بالنصر . ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بمحنته إلى القاهرة .

وعادت مسألة إخضاع الشيخ ظاهر العمر إلى الدولة العثمانية ، التي أرسلت سبطوناً بقيادة قنازى حسن باشا لتسلم الأموال التي يسدها الشيخ ظاهر .



وبعد ضرب مدينة عكا بمدفعية الأسطول، حاول الشيخ ظاهر الخروج من المدينة، ولكنه سقط قتيلاً برصاص أحد جنوده المغاربة، وعادت منطقته نفوذ الشيخ ظاهر إلى السيادة الثمانية من جديد .

أما مسألة السلطة في مصر، فإنها ستشهد تنافساً جديداً من الماليك عليها، وإن كانوا جميعهم من بنيهم، محمد بك أبو الذهب .

## الفصل الرابع عشر

### إبراهيم بك ومراد بك

بمجرد وفاة محمد بك أبو الذهب ، استولى قابله مراد بك على قيادة الجيش ، وأعطى حسن عكا ، وأسرع بالتقدم صوب مصر ، وكان يرغب في فرض نفسه بالقدرة على بقية الممالك المتطلعين إلى السلطة . وقطع المسافة إلى القاهرة في اثني عشر يوما ، ووصل إلى العاصمة بعد أن أنهكت قواته ، وتوفى بعض الرجال في هذه العملية . وحين اجتمع الديوان في قلعة القاهرة ، استقر الأمر على أن يتسلم إبراهيم بك شياخة البلد ، ويتسلم مراد بك المقردارية ، ويتسلم يوسف بك إمارة الحج . وكان الثلاثة من « بيت » محمد بك أبو الذهب . وكان معنى ذلك وجود أكثر من رئيس في السلطة ، الأمر الذي يساعد على إقسام وتوزيع الاختصاصات ، ويؤدي بذلك إلى الاستقرار في الحكم . ولكن ، هل كان نظام الحكم المملوكي العثماني في هذه الفترة ، وبعد تجارب على بك ومحمد بك ، يسمح بنش هذا الاستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطورات كل من قادة الممالك نحو الإفتراد بالسلطة ؟

لا شك في أن السنوات التالية ستشهد صراعا واضحا على السلطة ، واستمرارا لتناحر بين قادة الممالك وبعضهم ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف النظام المملوكي ؛ وستشهد كذلك بعض محاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية أو من جانب البدون الأوربية . وعلى أي حال فإن ضعف القيادة سيؤدي إلى تخفيف ثقل السبب الموجود على الأهالي ، ويسمح للناهبين من بين المصريين باستمرار انتمس ، ولاخذ في مناقضة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

## ١ - إقسام السلطة :-

رغم أن البكوات الثلاث كانوا يتمتعون بنفس المزية ، إلا أنه سرعان ما ظهر أن مراد بك قد أخفق لتقديم عليهم . ويعرف أن مراد بك كان قد أعجب بزوجته سيده ، السيدة نفيسة ، زوجة علي بك الكبير ، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها ، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية . وكانت تتمتع خلاوة على جلالها ، بقوة شخصتها ، وتتمتع كذلك بحب المالك لها ، حتى أصبحت تلقب بأُم المالك . وكان هذا الزواج يظهر مراد بك في شكل متدين عن زميله ، ويجعله يستند إلى ثروة شخصتها ، وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعل بك الكبير نفسه .

وكانت أولى المشاكل التي صادفت البكوات الثلاثة هي مشكلة الاتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الشخصية التي كان سيد محمد بك أبو النعش قد تركها ، والتي كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الأيراد السنوي . وكان عليهم أن يدفعوا إلى حكومة آباء العالي ما يقرب من ستة ملايين لئن الجنيهات كضريبة مبيعات على هذه الثروة . ولكن البكوات قرروا عدم دفع أي شيء من جيوبهم أو من ثراوتهم الخاصة ، وقرروا تقسيم هذه الضريبة مناصفة بين مدينة القاهرة ، وبين مدن وقرى مصر .

وهكذا بدأ مراد بك في فرض الإنذارات على الفلاحين في الدلتا . ورفض بعض فلاحى القرى التابعة ليوسف بك بدفع الإنذارة التي فرضها مراد بك عليهم ، ووقفوا يدافعون عن قراهم مستخدمين في ذلك بعض الأسلحة النارية ، فمد رجال مراد بك على أنزال عقوبة شديدة بهم ، وعندئذ ، امتلأ يوسف بك صبرة جواده ، وجمع رجاله ، وتقدم لكي يزل نفس العقوبة بسكان القرى التابعة لمراد بك . ولكن يوسف بك وجد أنه من الصعب عليه التغلب على رجاله .

مراد بك ، فاضطر إلى الانسحاب من جديد . وأثر هذا الانسحاب في هيبة ،  
إذا أنه أظهره بمظهر الضعف ، إن لم يكن بمظهر التابع لمراد بك . وبالنسبة لعقبة  
الماليك ، كان مثل هذا التعريف كافيا لكي ينفض بعض عمالك يوسف بك من  
حوله . ويتحولون إلى خدمة مراد بك .

وشعر مراد بك عندئذ بأن له من القوة ومن النفوذ ما يساعده على السيطرة  
على السلطة الموجودة في مصر . وكان هدفه يتخلص في الاستيلاء على القلعة ،  
واخضاع الباشا الوالي ، وإجباره على أن يعينه شيخا للبلد . فخرج من قصره ،  
في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٧٧٦ ، مع أهواته في شكل فرقة مسلحة ، وأخذ في  
التقدم صوب القلعة . ولكن المؤامرة فشلت نتيجة لإكتشافها ، وما أن وصل إلى  
أبواب القلعة ، حتى وجدها مقفل في وجهه . فاضطر إلى الانسحاب إلى مصر  
القديمة وهو يرغى ويريد ويهدد ، وتفاور البكوات والديوان ، وسمحوا له  
بالمودة إلى القاهرة من جديد .

ثم وقعت بعد ذلك مؤامرة من جانب آخر ، قام بها بعض البكوات الماليك ،  
الذين لم يكونوا من لماليك عند أبو الذهب . وإتفق يوسف بك مع محمد بك  
طوبال مع اسماعيل بك الكبير واسماعيل بك الصغير ، وبمحوا في الاستيلاء على  
السلطة . وعين اسماعيل بك الكبير ، رئيس المؤامرة ، نفسه شيخا للبلد ،  
بعد أن استعمر بذلك مرسوما من الباشا الوالي . وأمام هذا الانقلاب  
في السلطة ، وهو إنقلاب مسرحي ، اضطر كل من إبراهيم بك و مراد  
بك ، وكافا متفقين ، إلى الفرار إلى الصعيد . ولكن الاتفاق بين المنتصرين  
كان قصير الأجل . فإتهم اسماعيل بك الكبير اسماعيل بك الصغير بأنه قد أخذ في  
العمل ضده ، للاستيلاء على السلطة منه . وهاجمه عند خروجه من المسجد .  
وهربه على بك بالسيف ، وإن كانت الضربة قد جرحته في كتفه ، بدلا من أن  
تقتل عليه ، فنقلوه إلى بيت القاعة ، حيث أجهزوا عليه في شهر يناير سنة ١٧٧٨ .

وهكذا ضعف مركز إسماعيل بك الكبير نفسه ، نتيجة لوقوع إنشقاقات داخل  
بمجموعة المماليك الموالية له . وكان إسماعيل بك الكبير يشعر في نفس الوقت بأن  
مركزه مهدد ، خارج القاهرة ، مادام إبراهيم بك ومراد بك سيطران على  
الصعيد . فأعد إسماعيل بك حملة أو تجريدة . لإخضاع مصر العليا ، ولكن فواته  
تخلت عنه فاضطر إلى الفرار إلى سوريا ، ثم انتقل منها إلى طرابلس الغرب ، وعاد من  
هناك إلى الصعيد من جديد . وفي أثناء ذلك الوقت بطبيعة الحال كان إبراهيم  
ومراد قد دخلوا إلى القاهرة .

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٧٨٦ استمر الصراع ، بشكل  
عام ، وأن كان قد ظهر بظهور متقطع ، بين كل من مراد بك ، وإبراهيم بك .  
واسماعيل بك . وكان مراد وإبراهيم يواقب كل منهما الآخر . وكلا يتخاصمان  
ثم يتصالحان . ووجهوا حملات عديدة إلى الصعيد فتخلص من إسماعيل بك ، أو  
قتضاه على سلطته هناك ، ولكنها فضلاً عن ذلك . وكانت هذه الفترة تشمل  
خليطاً من المؤامرات ،، والانتفاضات المسرحية . وأحداث الإغتيال ، وتغيير  
المواجهة ، أو الخيانة ، ويصعب شرحها بالتفصيل ، إذ أن ذلك سيكون سرداً  
لتفاصيل حياة من الفوضى ، والتنازع والتقاتل . لوصول بعض الشخصيات إلى  
السلطة وعافيتها على نوح من الولاء أو حصولها على بعض الإمتيازات .

وشهدت هذه الفترة تنهوا واضحا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،  
لتجودة في مصر ، نتيجة لهذه الحروب المستمرة ، ولقتل والإضطرابات .  
ويروى لنا الجبرتي في أحداث شهر ذي الحجة سنة ١١٩٨ ، أي الموافق ٣٠  
أكتوبر سنة ١٨٧٤ أن مراد بك قد أرسل إلى الباشا وأمره بالزول ، فأنزله  
إلى قصر البني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام ، وعلق الستور على بابه ،  
فكانت ولاية هذا الباشا ( محمد باشا ) إحدى عشر شهراً ... وكانت أباه كلها

عنا وغلاء . . ثم يذكر بعد ذلك سوء الأحوال العامة خلال هذه السنة :  
 « ولما قننت هذه السنة كالتى قبلها فى الشدة والفلاء . وقصور النيل . والفن  
 المستمرة . وتوافر المصادر والمظالم من الأمراء ، وانتشار أتباعهم فى التواحي  
 لجلب الأموال من القرى والبلدان : وإحداث أنواع المظالم ، ويسمون بها مال  
 الجهات : ودفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد  
 كربهم . وطفشوا من البلاد . فعولوا الطلب على الملتزمين ، وبشوا لهم الميعين  
 فى بيوتهم . فاحتاج مسانيد الناس لبيع أمعتهم ودورهم ومواسيم بسبب ذلك ،  
 مع ما هم فيه من المصادر الخارجة عن ذلك . وتلق من يسم فيه راحة  
 الفنى ، فيؤخذ ويحبس ، ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه ، وتوالى طلب  
 السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلة . ولما تحقق التجار عدم  
 الرد استعوضوا خساراتهم من زيادة الأسعار ، ثم مدوا أيديهم إلى الموارث ،  
 فاذا مات الميت أحاطوا بموجوده ، سواء كان له وارث أو لا ، وصار بيده  
 المال من جملة المناسبات التى يتولاهم شرار الناس ، بجملة من المال يقرم  
 بدفعه فى كل شهر . ولا يعارض فيما يفعل فى الجزئيات ، وأما الكليات  
 فيختص بها الأمير ، فعل بالناس مالا يوصف من أنواع البلاء ، إلا من  
 تداركه الله برحمته ، أو اختلس شيئاً من حقه ، فإن اشتروا عليه عوقب على  
 استخراجه . وفسدت النيات ، وتفتت القلوب ، وتفرقت الطباع ، وكثر الحسد  
 والحقد فى الناس لبعضهم البعض ، فيتتبع الشخص عورات أخيه ويدل به إلى  
 المظالم ، حتى خرب الأكليل ، وانقلعت الطرق ، وهربدت أولاد الحرام ، وفقد  
 الأمن ، ومنعت السبل إلا بالحقارة وركوب الفرر : وجلت الملاحون من  
 بلادهم من الشراقى والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم ، وأولادهم يصبحون  
 من الجورع ، وبأكلون ما يساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره ، فلا

يحد الزبال شيئا يكتسه من ذلك ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال ، فاذا خرج حمار ميت تراحموا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع ، ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والقلاء مستمر ، والأسعار في الشدة ، وعز النهر والدينار من أيدي الناس ، وكل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر الماء كل والقبح والسن ، ونحو ذلك لا غير ، ولولا لطف الله تعالى ، وبجىء الغلال من نواحي الشام والروم لملكت أهل مصر من الجوع ... واستمر ساحل الفقة خاليا من الغلال بطول السنة ، والشون كذلك مقفولة ، وأرزاق الناس وعلاقتهم مقطوعة . وضاع الناس بين صلحهم وغبنهم ، وخروج طائفة ورجوع الأخرى (١) .

وكان هذا التدهور الواضح في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مع زيادة المظالم ، وانتشار الفوضى ، وعدم إحتبار سلطة مثل السلطان في مصر ، سببا في أن قرر السلطان عبد الحميد الأول في ذلك الوقت ، إعادة سلطته الفعلية على الولاية . وبدلا من أن تشهد مصر بجىء ولاية من إستانبول ، مجردين من السلطة ، شهدوا هذه المرة ، بجىء حملة حربية كبيرة ، على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أو قبطان باشا ، الأسطول العثماني .

## ٢ — حملة مصر باشا على مصر —

لم يكن السلطان حين اتخذ قراره بإرسال حملة قوية إلى مصر ينكر في مجرد الأوضاع الموجودة في هذه الولاية ، وفي سلطته وحقوق سيادته ، بل كان متأثرا كذلك بموقف الدول الأوروبية ، وبمطالبها منه .

وكانت الحالة قد بلغت بمراد بك إلى حد تم ديدنه بهدم دار الفرنسيين الموجود في الاسكندرية . في حالة عدم دفعهم خمسة آلاف ريال لإبنته صالح أغا . وكتب الرعايا الأجانب الموجودين في مصر إلى سفرائهم في القسطنطينية بتاريخ ١٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٧٨٦ ، وشرحوا أمر هذه الإتاوة الضخمة ، وطلبوا إليهم أن يساعدوا في مواجهة مثل هذا الموقف الخطير . فتقدم سفير فرنسا وبلندنية ، والأقاليم المتحدة ، وعلى الامبراطورية وروسيا ، وإسبانيا ونابولي ، بطلب جماعي وجهوه إلى الباب العالي ، بشأن حسن معاملة الرعايا الموجودين في الولاية . ولانتز الباب العالي فرصة هذا التدخل ، لكي يظهر سلطته في تلك الولاية . التي بدت . منذ عهد علي بك الكبير ، في إظهار انفصالها عن الدولة . صدرت التعليمات إلى حسن باشا بإعداد الأسطول ، وبتول قيادة الحملة البحرية التي سينقلها عليه إلى مصر .

وكان مترواح هذه الحملة يؤثر على مصالح الدول الأوروبية في مصر . وكان إبراهيم بك ومراد بك قد وقعا ، في سنة ١٧٨٥ ، مع القائد تروجه Truguet على معاهدات تهدف لتسهيل اتصال فرنسا بالهند والشرق الأقصى عن طريق السويس . ولذلك فإن سفير فرنسا في القسطنطينية كان يرغب في بقاء إبراهيم بك ومراد بك في السلطة ، حتى يضمن تنفيذ الاتفاقيات . وعلى العكس من ذلك كان سفير البصرة في نفس المدينة يرغب في إسقاط حكم هذين البكويين ، الأمر الذي سيؤدي إلى إلغاء العمل بهذه الاتفاقيات ، وإلى منع السفن الفرنسية من الدخول إلى البحر الأحمر من جديد . وحاول كل من هذين السفهين التقرب إلى القبطان باشا . وأن يشرح له وجهة نظره . وقد قدم له سفير فرنسا ساعة فائقة ، ولكن حسن باشا استغرق إعداد الحملة بعد قبوله الهدية . وشعر البكوات بالخطر الذي أصبح يهدمهم ، وكانوا قد بدأوا في هدم دار الفرنسيين ، فعادوا إلى



بنائه على نفقتهم، وأرسلوا خطابات تحمل معنى الاعتذار لرئيس الجالية الفرنسية في مصر، والسفير الفرنسي في القسطنطينية؛ كما أرسلوا يبرون عن ولائهم وخضوعهم للباب العالي، ويسدون بدفع ما تأخر عليهم من الجزية السنوية. ومعنى ذلك أنهم قد استملوا. ولكن السultan عرض الموقف على مجلسه الخصوص، ثم رفض الاستماع إلى مكاتبات البكوات، وتقرر إرسال الحملة.

ولقد أصرت الدولة العثمانية على لومها الممالك لعدم إرسال الخزائن المتكسرة، وطالبت بسرعة إرسال هذه الأموال، وكذلك إرسال مرائب الحرمين من الخلال والصرور. وبدأت الأنباء تعمل عن ورود سفن من الدولة العثمانية، وجمي قوات من الصكر على هذه المراكب. فاجتمع زعماء الممالك، وعلى رأسهم مراد بك، مع والي. ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد أظهر نوعاً من التردد، وأنه قال الباشا: «ليس لكم عندنا إلا حساب، أمهلونا إلى بعد رمضان، وحاسبنا على جميع ما هو طرفنا تورده، وأرسل إلى من وصل إلى الاسكندرية يرجعون إلى حيث كانوا، وإلا فلا نسهل حجاب ولا صرة ولا تدفع شيئاً، وهذا آخر الكلام، كل ذلك إبراهيم بك بلاطف كلام منها. ثم اتفقوا على كتابة عرض حال من الوجاهة والمناجاة ويذكر فيه أنهم أقبلوا وتابوا ورجعوا عن المخالفة والظلم والطريق التي ارتكبوها وعليهم القيام بالواجب» (١). وكان والي جدة قد حذر إلى الاسكندرية يطلب بالمتأخرات المتعلقة به ويولايته، فقرر الممالك أن يدفعوا إلى القبطان باشا وإلى باشا جدة مبلغاً قدره ثلاثمائة وخمسين ألفاً. وجمعوا المبلغ لكتابة العرائض، واجتمعوا سوياً في القلعة، ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد

(١) الجبرتي: ج ٢، ص ١٠٧.

انخفض الباشا جدا ، وقبل انك وركبته ويقول له يا سلطانم نحن في عرضكم  
في تسكين هذا الامر ودفعه عنا ، ونقوم بما علينا ، وترتب الامور ،  
ونظم الاحوال على القوانين القديمة ، فقال الباشا : ومن يضمنكم  
ويتكفل بكم ؟ قال : انا الضامن لذلك ، ثم ضامى على المشايخ  
والإختيارية (١) .

ولكن سرعان ما وصل الغازى حسن باشا ، وارى عسكر السفر البحرى  
المنصور ، الى ثغر الاسكندرية وصحبه السفن ، فزاد الإضطراب ، وحسرت  
الغط ، وأنجوا العرضحالات بسرعة ، وأرسلوها الى الاسكندرية مع السلحدار .  
وكتب حسن باشا عدة فرمانات وأرسلها الى مشايخ البلاد وأكابر العربان ،  
ووعدهم فيها برفع الظلم ، وبتطبيق القانون حسب سجلات السلطان سليمان ،  
الامر الذى يحدد الضريبة المربوطة على الاراضى ؛ وأدى ذلك إلى ميل القلوب  
إلى مثل الدولة العثمانية ، وانصرفوا عن أسراء الممالك . ووصلت فرقة أخرى من  
البحرية العثمانية إلى ميناء رشيد ، فزاد قلق الممالك ، وقرروا إرسال بحرية  
بسرعة ، بقيادة مراد بك ، إلى جهة فوة ، حتى يمنعوا الطريق ؛ كما قرروا أن  
يرسلوا إلى حسن باشا مكاتبات بأنهم سيحرروا الحسابات ، وسيقوموا باللازم .  
وعليه أن يرجع من حيث أتى ، وإلا فانهم سيحاربوه . وأخذوا في جمع  
المراكب ، وشدتها بالمؤن والذخائر ، ونقلوا أمتعتهم من قصورهم إلى بيوت  
صغيرة متفرقة في المدينة . وأخرجوا كيات الجيوب التي كانت تخزونها قذسيهم وطرحوها  
في الاسواق ، الامر الذى أدى إلى انخفاض أسعارها . وعلق الجبرنى على ذلك  
بقوله : « مصائب قوم عند قوم فوائد » . وخرج مراد بك وأمرائه وعاليكه  
الى بولاق . ثم عبروا النيل الى امبابه . وكان حسن باشا قد أظهر أنه صاحب

الأمر والنهي في البلاد ، وأرسل المكاتب إلى أحياء القاهرة ، يستكر فيها ما قام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قرائنها على الملأ في الجامع الأزهر. وتواترت الأخبار عن إلتصار مراد بك في مدينة قوة ، ثم من وقوع إلتصارات أخرى ؛ ولكن سرعان ما ظهر عدم صحة هذه الإشاعات ، فحضرت بعض المركب ، وفيها عمالك ومجارج وأجناد ، وأخبروا بكسرة مراد بك ومن معه ، وأصبح الخبر شائعا في المدينة ، (١) وكانت هذه الحادثة قد وقعت قرب الرحامية ، أي أن قوات المالك لم تتمكن من الوصول إلى شمال الدلتا .

ولقد حاول إبراهيم بك أن يستولى على القلعة أو يسيطر عليها ، وعمل أبراهيم ؛ ولكن الباشا لم يمكنه من ذلك ، وطلب القاضي والمشايخ ، الذين أمضى البعض منهم الليل عند باب العرب ، ونصب الباشا رايته على هذا الباب . وأرسل المتادين بلج الأهالي ، وكل من كان طائعا له وللسلطان يأتي تحية البهري ، فطلع عليه جميع الألفاشات والتجار وأهل خان الخليلي وحامسة الناس ، وظهرت الناس الخفيفون والمستضعفون والذين أنحلهم النهر ، والذي لم يجد ثياب زيه إلتصار ثيابا وسلاحا ، حتى إمتلات الرميّة وقرأ ميدان من الخلائق ، وأرسل محمد باشا يستحث حسن باشا في سرعة القدوم ، (٢) وقرأ الباشا خطا شريفا يذكر أن الدولة لا تبحث إلا عن إبراهيم بك مراد بك ، وأنها تعطى الأمان لكل من يطلبه .

ولاشك في أنها كانت فترة عصية بالنسبة للأمن والنظام ، إنتشرت فيها الهجمات على البيوت والبهائم ، وعلى الممتلكات ، وكثرت فيها حوادث السرقة هنا وهناك ، وإن كان الأمر لم يستمر على هذا الوضع لفترة طويلة ، إذ سرعان

(١) المجلد ٢ : ج ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الجزء . ١١٢ .

ما وصل حسن باشا القبطان إلى ساحل يولاتي، واحتفلوا بقدومه احتفالا رسميا، وضرىوا له المدافع . وأخذت بعض سفن حسن باشا في تعقب إبراهيم بك ومراد بك اللذان فرا إلى الصعيد، وخرجت جماعة من العسكر ففتحوا عدة بيوت من بيوت الأمراء ونهبوها، وتبعهم في ذلك الحميدية وغيرهم، فلما بلغ القبطان ذلك أرسل إلى الوالي والأغا وأمرهم بمنع ذلك، وقتل من يفعله، ولو من أتباعه . ثم ركب بنفسه وطاف البلد، وقتل نحو ستة أشخاص من العسكر وغيرهم ووجد معهم منوبيات، فأنكفوا عن النهب ... وأمر بتسليم بيت إبراهيم بك، الذي بالأزبكية، وبيت أيوب بك الكبير، وبيت مراد بك .<sup>(١)</sup> وذهب إليه مشايخ الأزهر، كما ذهب إليه التجار، وشكوا إليه ظلم الأمراء، فوعدهم خيرا . ورأس الباشا بنفسه الديوان، وقد بعض المالك مناصب الصنحية، وخلق عليهم الخلع . ونصح حسن باشا المالك بالإنزام طرقهم وقوانينهم القديمة، كما أمر قواد الجنود بعدم دخول بيوت الأمراء . وبكتابة ما يجدونه من متروكاتهم، وإيادها في مكان من البيت، ويختصمون عليه .

وكان بعض العساكر قد تمدى على أهل الحرف، فكان يأتي إلى القبوة أو لدى الخياط أو المزين ويخلع سلاحه ويعطيه ويرسم ركنه في ورقة أو على باب دكان، وكان يضي أنه أصبح شريكا لصاحب المحل، الذي سيحتل بمجنياته . وكان هذا الجندي يأتي في أي وقت ويجلس كما يشاء، ثم يحاسب صاحب المحل، ويقاسمه في المكسب، فنضج الأهالي من هذه الطريقة، وتظلموا للباشا، فصدرت الأوامر بإبطال شركة هؤلاء العسكر مع أهل الحرف، وبإلقاء القبض على مثل هؤلاء الجنود، وتسليمه إلى الحاكم . وكانت هذه المشكلات تظهر باستمرار، مادام هناك إختلاف في العادات والتقاليد بين أهالي البلد وهؤلاء الجنود الذين جاء بعضهم من أصقاع

بميدة من تلك الامم الطورية الفاسمة .

ويبدو أن القبطان حسن باشا كان يرغب في الحصول على أكبر كمية ممكنة من أموال مراد بك وإبراهيم بك ، وكذلك أموال الامراء الثابدين لهم ، فأخبرهم الخبايا الكثيرة من البيوت ، وتم التحفظ على أماكنهم ؛ ثم استمر التفقيش والنقص ، وطلبوا الخفراء وجسوم لكل بدلاء من هذه الخبثات ، واستدعوا زوجة إبراهيم بك ، هي وضرتها ، حتى صالحت بمدة من المال والمصاغ كاطالبوا زوجة أخرى من زوجات إبراهيم بك بمالها من الجواهر . وخاصة ذلك التاج الذي كانت تحتفظ به . أما زوجة مراد بك فإنها قد إغتصت ، وكانت ودائع زوجها موجودة لدى السيد البكري ، فسلها إلى حسن باشا . وتشدد حسن باشا في هذه العملية ، ورغم تفجع بعض المشايخ عنده في زوجة إبراهيم بك ، فإنه أجابهم بقوله : « تدفع ما على زوجها السلطان ، وتخلص ، فقالوا له النساء متعاف وينبئ الرفق بين ، فقال إن أزواجهن لم مدة ستين نبون البلاد ، ويأكلون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على غيولهم ، وتركوا الأموال عند النساء ، فإن دفن ما على أزواجهن تركت سيبلين ، وإلا أذقناهن العذاب » (١) .

وأمر حسن باشا بإخراج جوارى إبراهيم بك وبقيّة الامراء ، من بعض وسود وأجاش ، ويبيعهم بالمزاد . وكان البيع بأبغض الأثمان ، وإشترهم الشهابيون وعساكرهم . ولكن هذه العملية إستمرت وإمتدت إلى بعض المحظيات ، وبعض أولاد الامراء ، الأمر الذي دفع ببعض مشايخ الأزهر إلى الذهاب إلى القلعة ، وطلبوا من محمد باشا الوالي أن يتحدث مع القبطان باشا في الأمر ، ثم دخلوا على حسن باشا ، وكان المخاطب له شيخ السادات . فقال له إنا سررنا بقدمك إلى

مصر لما ظنناه فيك من الإنصاف والعدل ، وإن مولانا السلطان أرسلناك إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وهذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ... فاغناظ وأحضر أفندي ديوانه وقال أكتب أسماء هؤلاء حتى أرسل إلى السلطان وأخبره بما رخصتم لأوامره ، ثم التفت إليهم وقال : أما أسافر من عندكم والسلطان يرسل لكم خلافاً فتظنوا فعله . أما كماكم أنى في كل يوم أقتل من عساكرى طائفة على أسرته مراعاة وشفقة ، ولو كان غيرى لنظرتهم فمل العسكر في البيوت والأسواق والناس ، فقالوا له : إنما نحن شافعون ، والواجب علينا قول الحق ، وقاموا من عنده وخرجوا ، (١) . ومن هذه الحادثة تظهر بوضوح نظرة كل من هذا القائد المسمى ، ومن العلماء والمشايع : لإحدى المشكلات ، ومحاولة حلها ، وتظهر فيها المنهجية العسكرية ، وكذلك الرغبة في إحقاق الحق ، وسيادة روح العدل والشرح ، رغم مواجهة القوة ، من جانب المشايخ .

واستمر وصول الامدادات إلى القاهرة ، فحضر إليها كل من عابدى باشا ودرويش باشا ، ودخلت طوائف عساكرها إلى المدينة ، وم بهيات مختلفة وأشكال منكرة ... وبعضهم بطراطين سود طوال شبه الدلاة ، والبعض معمم بوشيه ملونة مفشولة على طربوش واسع كبير ... وصورهم بشعة وعفائهم مختلفة ، وأشكالهم شتى ، وأجناسهم متفرقة ، ما بين أكراد ولاوند ودروز وشوام ؛ ولكن لم يحصل منهم إيذاء لأحد ، وإذا اشتروا شيئاً أخذوه بالمصلحة (٢) .

ثم وصل بعد ذلك أحمد باشا ، والى جمدة ، الذى كان مقبلاً بالاسكندرية .

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١١٨ ،

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١١٩ .

وجاءت الرسائل والمدايا من الباب العالي ، إلى القبطان باشا ، ومحمد باشا يكن ،  
الوالى ، وإلى عابدى باشا ، ودرويش باشا ، وأحمد باشا ، وإلى جدة فاجتمعوا  
في القلعة لقراءة المرامات ؛ وحاربوا المدافع ، وكان ديوانا عظيما وجمعية كبيرة  
لم تعد قبل ذلك ، ولم يتفق أنه اجتمع في ديوانت خمسة باشاوات في آن  
واحد ، (١) . وكان الفرمان الخاص بحسن باشا ، القبودان باشا ، ملينا بالاحترام  
والتبجيل ، والثناء على ما فعله ، وتوصيته بالرعية ، وذكر اسماعيل بك وحسن  
بك الجدوى ، اللذين كان حسن باشا قد استعان بهما في شياخة البلد وإمارة الحج ،  
بصد خروج إبراهيم بك ، ومراد بك من القاهرة ، واشتمل على ضرورة  
الانتقام من العصاة .

وأقلمت السفن العثمانية في النيل جنوبا ، لتعقب الأمراء المالك الذين انسحبوا  
إلى الصعيد ، وحدث اشتباك بين هذه السفن وبين المالك قرب أسبوط ، وإن  
كان هذا الاشتباك لم يؤد إلى نتيجة لها قيمتها . ثم استعد حسن باشا لإرسال  
تجريدة عسكرية إلى الصعيد ، بقيادة كل من عابدى باشا ، ودرويش باشا .  
وتالت الاشتباكات قرب أسبوط لفترة من الزمن ، وكانت تنتهى بعودة الجنود  
العثمانيين إلى سفنهم ، وعودة المالك إلى معسكرهم .

وكتب الأمراء المالك ، بعد انسحابهم من أسبوط إلى طهطا ، رسالة إلى  
عابدى باشا : « إنكم تخاطبوننا بالكفرة والمشركين ، والظلمة والعصاة ، وإننا  
بسم الله تعالى موحدون ، وإسلامنا صحيح ، وحجينا بيت الله الحرام ،  
وتكفير المؤمنين كفر ، ولسنا عصاة ولا مخالفين ، وما خرجنا من مصر حجرا  
ولا جبنا عن الحرب ، إلا طاعة للسلطان ولنائبه ، فإنه أمرنا بالخروج حتى  
تسكن العن ، وحققنا للدماء ، ووعدنا أنه يسعى لنا في الصلح ، فخرجنا لأجل

ذلك ، ولم مرض بإشهار السلاح في وجوهكم . وتركنا يوتنا وحرينا في عرض  
السلطان ، ففعلتم بهم ما فعلتم ، ونهضتم أموالنا ويوتنا ، وهنكنتم أعراسنا ، وبعم  
أولادنا وأحرارنا وأمهات أولادنا ، وهذا اللهـل ما سمعنا به ولا في بلاد  
الكفر ، وما كفاكم ذلك حتى أرسلتم خلفنا العساكر يخرجونا عن بلاد الله ،  
وتهددوننا بكنزكم ، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ، وإن عساكر  
مصر أمرها في الحرب والشجاعة مشهور في سائر الأقاليم ، والأيام بيننا ، وكان  
الأولى بكم الإجتهد والمهمة في خلاص البلاد التي غصبها منكم الكفار واستولوا  
عليها ، مثل بلاد القرم والودن وإسميل وغير ذلك ،<sup>(١)</sup> وكانت الرسالة تشتغل على  
مريض من الأسلوب الخشن مع الأسلوب اللين ؛ ولكنها لم تؤد إلى نتيجة ، خاصة وأن  
القائد الثاني كان يعتقد في إمكانية حصوله على نصر عسكري على هؤلاء المماليك .  
وواصل المماليك مكاتبه حسن باشا ، طالبين الصلح والأمان ، وذكروا  
لعابدى باشا أنهم سيهدون له كل ما ضاع منه في المعركة . واصل حسن بك  
الجدوى كان يفضل أخذ ما ضاع منهم بالسيف ، أى بالقوة . وكان حسن باشا  
لا يأمن لمن انضم إليه من المماليك ، وخشى أن يتحولوا في أثناء الحرب في العنيد  
إلى جانب إبراهيم بك ومراد بك « فتنبعوا معنا ، ثم يقع منكم الخيانة  
والخامرة . ثم حلف أنه إن وقع شيء من ذلك ليكون سببا في خراب مصر  
سبع سنوات ولا يقى بها أحد »<sup>(٢)</sup> . وكان حسن باشا يفضل أن يكون الرد  
على إبراهيم بك ومراد بك أنهم سيجابون لطلبهم ، إذا كان قصدهم هو الصلح  
والأمان وقبول التوبة ، ويقوم القبطان باشا في هذه الحالة بطلب  
الأمان لهم من السلطان ، ويعهد لهم بمناصب ، حيث يرغبون ، خارج الأقاليم

(١) المجيرى : ج ٢ — ص ١٢٥ .

(٢) أنظر المجيرى : نفس الجزء ص ١٢٢ .



المصري يتمشون فيها بئيا لهم وأولادهم ، ومع من يشاءون من ممالكهم وأتباعهم .  
وأما بقية الأمراء فيمكنهم أن يحضروا إلى مصر ، أى إلى القاهرة ، وقيمون بها ،  
ويصبون من جلة عسكر السلطان ، أو أن يمينوا إن رغبوا في أماكن يقيمون  
بها في الوجه القبلي . أما إذا رفضوا ذلك فستكون الحرب .

ولكن البكوات المماليك أظهروا أنهم يمثلون لكل ما يؤمرون به ، ما هذا  
السفر إلى غير مصر ، إذ أنه يصعب عليهم فراق الأوطان ، وذكروا أنه لم يفتق  
عليهم شيء أعظم من تمكن خصومهم ، اسماعيل بك وحسن بك ، من البلاد .  
وذكروا أنهم مستعدين لمنازلة هؤلاء الأميرين ورجالهما ، بدون اشتراك جنود  
السلطان . ولكن حسن باشا كان قد جاء إلى مصر لتنفيذ خطة معينة ، وكان  
على المماليك أن يمثلوا لها .

وتقدمت قوات الأمراء القبطيين شمالا حتى وصلت إلى منطقة الجيزة ،  
وفرضوا الكلف على البلاد . وفي نفس الوقت خرجت قوات اسماعيل بك وحسن  
بك إلى البحر الشرقي ، ناحية طرة . ثم عدوا إلى البحر الغربي على السفن ، وأقاموا  
فيها المتاريس ، لكي يواجهوا زحف الأمراء القبطيين . وحاول الأمراء القبطيون  
مهاجمة هذه المتاريس ، ولكن الثمانية كانوا متيقظين ، فغضبوا عليهم  
المسدافع من البحر والبحر ، من القجر إلى شروق الشمس ، فرجعوا إلى مكانهم  
من غير طائل . ثم انسحبوا بعد ذلك إلى دمشوق . وكتب المماليك بعد ذلك  
يطلبون الأمان من جديد ، وأن يمينوا لهم أماكن من الوجه القبلي يقيمون  
بها ؛ فوافق حسن باشا على ذلك ، وترك لهم حرية اختيار المكان ، الذي  
سيتقيمون به ، ولكنه اشترط عليهم أن يكونوا جماعة قليلة ، ويحضر باقي الأمراء  
بالأمان إلى مصر . فلم يرضوا بالاتفاق عن بعضهم ، واستقروا قرب بني سويف .  
واستمر حسن باشا في عمل استعداداته ، وفي تحديده الجنود إلى البحر الغربي ؛

ووصلته إمدادات من قبرص وقرمان ، فاضطر الممالك الى الانسحاب جنوباً الى أسبوط ، وإن كانت بقيتهم قد ظلت قرب النيا ؛ ثم استمروا في انسحابهم حتى طهطا . وعقبت التبريدة قلوب الممالك المنسحبة ، ووقعت بينهم واقعة كبيرة ، استمرت لمدة ست ساعات ، وقتل فيها الكثير من الجانبين . واستمر الممالك في انسحابهم جنوباً ، حتى كف الثبايون عن تعقبهم . واعتبر حسن باشا هذه الواقعة نصراً لجنوده ، وأمر بإطلاق المدافع من القلعة ، وجاءت المشايخ والأكابر لتهنئته . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت الأخبار بوصول السفن الثمانية الى أسوان ، وسيطرتهم عليها . وبأن الأمراء الممالك قد انسحبوا إلى ناحية إربم<sup>(١)</sup> . وعاد عابدى باشا إلى القاهرة ؛ بينما ظل حسن بك في قنا . ولكن هذا لم يمنع الممالك من الارتفاع شمالاً من جديد ، وبشكل جعل العمليات الحربية في الصعيد متداخلة الخطوط ، وتعتمد على الكر والفر السريع ، وإخراق خطوط العدو .

وكان حسن باشا قد اعتمد منذ مجيئه إلى مصر على قروض من التجار ، لكي ينفق على حملاته العسكرية ، إلى أن تصل إليه الأموال من الباب العالي ؛ وحين وصلت له خزائنه ، قام برد هذه السلف إلى أصحابها . ولكنه أظهر تشدداً في جمع الأموال ، وحتى مع محمد باشا يكن ، الذي انتهت مدة ولايته لمصر ، فأمر بحسابته . وحين إتضح أن عليه ألف ومائتان وخمسة وعشرون كيساً ، وطلب أن يخصم منها باقي الموائد الموجودة بزمم الأمراء ، رفض حسن باشا مثل هذه القسوة . ثم أمر بالتشديد عليه حين وصل إلى رشيد ، وعنايقه حتى باع أمتته وحوادثه ، رغم أنه كان قد فعل الكثير حين جاء حسن باشا إلى مصر . وكان يهول الأمر على الممالك والمشايخ . ويحذروهم من العناد ، وذكروهم بأن جنوده

(١) أنظر الجبيري : ج ٢ - ص ١٢٢ - ١٢٩ .

سنأى آلافا مؤلفة . وممها الدواب لجر المدافع . هذا علاوة على أنه كان قد أعد القاهرة لدخول حسن باشا ، ووقف في وجه الممالك .

وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بإبطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتفررت ، وخاصة بعد أن إسماعيل بك ، الذي حسن له أمر إعادتها فأعيدت وسجوها ، التحرير ، وعين المكلفين لجبايتها . ونزلت هذه النازلة بالفلاحين وأهل القرى ، في الوقت الذي إنتشر فيه موت البهائم . والذي كان فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضعيفاً . فتخربت قلوب الخلق جيماعل حسن باشا ، وعاب ظنهم فيه ، وتمنوا زواله . وفشا شر جماعته وعساكره القليوبجية في الناس ، وزاد فسقهم وشرهم ، وطمعهم . وإنتهكوا حرمة المصر وأهله ،<sup>(١)</sup> . ثم فرض حسن باشا ، تفريدة على بلاد الأرياف ، أهل وأوسط وأدنى ، وأرسل الأمراء لجمعها في طول البلاد وعرضها . وسرعان ما أخذوا يطالبون الفلاحين بالمال المستوى ، فضج الملتزمون ، وتكلم رجال الأوجاقات في الديوان ، وقالوا : من أين لنا ما ندفعه وما صدقنا بخلاص المظالم والصينى والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء ،<sup>(٢)</sup> . ولكن حسن باشا لم يتنازل . وشرح أنه سيترك البلاد قريباً ، ومن الضروري تسهيل المطالبات قبل سفره . وحين اتصلوا ببابدى باشا فكفى يخفف عنهم . طالبهم بالمهرى كذلك ، وشنع عليهم ، وحلف أن يجبرهم حتى يدفعون . وهكذا يظهر لنا الجبرى أن حسن باشا إهتم في الأيام الأخيرة لوجوده في مصر بعملية جمع أكبر كمية ممكنة من الأموال ، أكثر من اهتمامه بأى شيء آخر .

وتقرر حسن باشا أن يترك لإسماعيل بك كمية من المدافع والقنايل وآلات

(١) الميرى : ج ٢ — ص ١٤١ .

(٢) الميرى : ج ٢ — ص ١٤٥ .

أخرب . كما قرر أن يبقى في مصر حامية تبلغ ١٥٠٠ جندي . وكانت الحرب قد امتدت من حدود بين روسيا والدولة العثمانية ، وهجمت القوات الروسية على انقرم وإستولت على بقتينا . فاضطر حسن باشا إلى السفر للاشتراك في الجهاد . وأصدت الدولة العثمانية عفوا عن إبراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الأول في قنا ، والثاني في إسنا ، مع محريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا من مصر . وخرج الأمراء لوداعه ، وأخذ معه بعض الرهائن من المالك .

ويقول الجبرتي أنه « لم يحصل من عبثه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر ، ولم يظن بدعة ، ولم يرفع مظلة ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يصبرونها قبل ذلك مثل السرة ، ويخافون من إشاعتها وبلوغ غيرها إلى الدولة ، فيسكرون عليهم ذلك . وغابت فيه الآمال والظنون ، وملك بقدمه البهائم التي حبسا مصاد نظام العالم ، وزاد في المظالم التحرير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع المظالم ، ثم أعاده بإشارة إسماعيل بك ، وسماه التحرير ، فجعله مظلة زائدة ، وبقى يخلو مع المظالم والتحرير ، فمسار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة لعلام منها المضاف والبرائي ، وحوالد الكشوفية ، والفرد المتعددة ، ورفع المظالم والتحرير ، ومآل الجهات وغير ذلك ... » (١) . والمهم هو أنه جاء لسكر شركة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليهما ؛ ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة في هذا الشأن .

### ٣ - سيطرة إسماعيل بك الكبير :

بعد سفر حسن باشا بقي حابدى باشا في القلعة ، أما شيخاينة البلد فإنها ظلت مع إسماعيل بك الكبير ، وصار يده المقد والحل والإبرام والتفض .

ولكن إسماعيل بك ورث الموقف كما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح

المشكلة المزاج على السلطة. وكان صندوق العفو عن إبراهيم بك ومراد بك ، يزيد من اعتبارهما ، ويزيد من أطاعهما في استعادة مركزهما السابق ، أوسق في الحصول على قدر أكبر من السلطة والامتيازات ، وخاصة بعد إلحاح حسن باشا من مصر . وكان أى تحرك جديد من جانب هذين الأميرين يستتبع مواجهة إسماعيل بك له بقوات عسكرية ، الأمر الذى كان يستدعى حصوله على الأموال . ويبدو أن حسن باشا قد أخذ من مصر كل ما وصل إلى يديه من أموال ، وحتى آخر لحظة ؛ ولذلك فإن إسماعيل بك قد اضطر إلى الحصول على الأموال من الأهالي ؛ وهى عملية تستتبع نفوذ المصريين منه . وهكذا كان إسماعيل بك في موقف لا يحسد عليه . وعمل إسماعيل بك على أن يفرض مبلغاً من المال على تجار البن والبنار ، وعلى النصارى والأروام ، والشوام والمغاربة ، وكذلك على تجار التلال ، وغيرهم من المسيحيين ، الأمر الذى أدى إلى إغلاق الحوايت ، وإجتماع أبناء هذه الطوائف . والمهم أن هؤلاء الأهالي في غضبتهم قد اتجهوا إلى الأزهر ، ونجحوا وإستأنوا من هذه النازلة ، وأجبروا الشيخ الروسى على الكتابة لإسماعيل بك ، وظلوا مرابطين في الأزهر حتى رد عليهم إسماعيل بك ، وذكر أنها قرض وسلفة ، يدفعها من يقدّر عليها . ولكن المجتمعين رفضوا ذلك الرد ، واعتبروه خذعة ، وإعتقدوا أن السلطة ستأخذهم الواحد بعد الآخر ، بعد فتح حوائطهم من جديد . فاضطر الشيخ الروسى إلى الركوب ، وسار حوله الجمع الغفير . وبعض المجاهدين حتى جامع المؤيد . وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بالموقف ؛ لخلق عليه ، وإعتقد أنه هو الذى در الأمر ، وكرر ما سبق ذكره من الكلام ، وأنه لن يطالب أحداً بشئ . وتفرق الناس . وبعد يومين ، أرسلوا إلى أهل الساعة والجوارحية والتعاسين ، وطالبوهم بالمقر عليهم ، فلم يجدوا بداً من الدفع . وتطرق الحال إلى باقي الناس ، حتى يبايعن الفسخ ، ويحجج ذلك بنحو إثنين وسبعين حرفة . (١)

واشتد رجال إسماعيل بك في التسف مع الرعية في طلب معدن السلفه. وتعدى الحال إلى بيع ابن الخلل والصوفان، وتضرر الفقراء من ذلك.

وسرعان ما وصلت الأنباء من كشف الوجه القليل، بأن رجال إبراهيم بك ومراد بك قد وصلوا إلى أسبوط، ثم وصلت طلباتهم إلى شمال متغلوطة. وعرب لكشاف الموجودين هناك إلى القاهرة، فصعد إسماعيل بك إلى الديوان واجتمع بالأمراء، وقادة الأوجاقات، والمشايخ. ثم شرح لإسماعيل بك المواقف وقال: «يا أسيادنا يا مشايخ، يا أمراء يا وجاقية، إن جماعة القبلين تخضوا عهد السلطان، ولتقلوا من أماكهم، ودخوا على البلاد، قبل الواجب فتألم وجعهم» [٥] فقالوا نعم فقال إن المخلقين إذا بقعوا عهد السلطان بوزر... إلخ إلى قتلهم. يعرف على المقاتلين من السكر من خزينة السلطان، وليس هنا خزينة. وتقتل منكم منازل من نفسه. فأجاب به إسماعيل أفندي الخاتون وقال: ونحن، أي شيء تفتق. هتدنا حتى نعرفه، وقتلهمنا كلنا شعاعين. لا، لك، شيئا. فقال له أيا شاهذا الكلام لا يناسب، ولا يفتق أنك سكين قلوب العسكر مثل هذا الكلام. والاولى أن تقول لهم: أنا وأنتم شجرة واحدة، إن جسد نجوهوا، وإن شجعه إصبروا معي. ثم لاحظ الرأي بينهم على أن يكتبوا عرضا للدولة والاختيار... إلخ. ثم يندبهم. وهذا أيضا فرسل بعين الدولة. وينظر ما يكون الجواب، فإن زحفوا قبل مجي الجواب خرجنا إليهم وقائناهم ثم كتبوا فرماتك لجميع القز والجناد الثابتين بالآرياف بالخصور. وبسكن إسماعيل بك بالجلوس. ونهته في بكاه. فقال له الاختيارية: لا، بك يا بك... (١) ولقد اقترح إسماعيل بك على المشايخ أن يكتبوا للدولة حتى ترسل لهم عساكر، فعارض الشيخ العروسي في ذلك، وذكر أن العساكر الرومية لا تنفع بين العساكر المصرية،

والأولى إستجلاب خواطر الجنده بالإحسان إليهم، والذي تطلوه للإغراب أعطوه لأهل بلادكم أولى... واستند إسماعيل بك إلى ذلك، وطلب غرض فودة جديسة على البلاد والقرى، وجعلوا على كل بلد مائة دينار وعشرة، ثم إقترح الباشا ضرورة كتابة مشايخ الأزهر فتوى تجيز قتال الممالك القبلين، لأنهم نكسوا المهد، وأفسدوا في البلاد، فنكتسه الفتوى.

وهكذا أصبح في وسع إسماعيل بك أن يحصل على الأموال اللازمة للإستعدادات الحربية، في نفس الرقع الذي استند فيه إلى فتوى شرعية، تجيز قتال الممالك، وطالبه الأمراء القبلين بالمنطقة الواقعة جنوب أسبوط، وبمرد ما أخذ منهم، وكذا رد أتباعهم وعاليتهم، الذين كانوا قد أرسلوا إلى الإسكندرية، فلم وزدت الأخبار بوصول هؤلاء الممالك إلى بني سويت، فاضطرت سلطات القاهرة إلى أن تأخذ بالإجراءات، وبدأ في المدفاح عن العاصمة.

وكان من طبيعة مثل هذا الحو لقب أن تؤثر على الحالة الاقتصادية في البلاد، فكاتب الطرق مقطوعة والإمن بغير مستقيمة، والقبائل بواصلون جهاتهم، ومالك، فضائت الخياش، في منصرف القبيل، وتوالت الإسطباب، وبمرد، وإقترح الشيخ العربي ضرورة إجتاع المشايخ ومقلياتهم السابقة، بجمعهم، من بني إدريس، مع إقترح الباشا، وإدعى إسماعيل بك أن الديلة الثمانية قد أرسله فرماناً بضرورة الحرب، والتشديد على مجاورة الأمراء القبلين، وعط طلبة أن شيوخ الأزهر كانوا لارغبون في ترك الأمور تسير بطريق غير معقولة، وأنهم كانوا يرغبون في تجديد موقفهم الإسطابات بوضع، ولما فرغوا من ذلك تكلم الشيخ العربي، وقال: أخبروا ما نحن جاصل هذا الكلام، فإننا لا نريد بالترك، فأخبروه فقال: ومن المانع لكم من الخروج، وقد ضاق الحال بالناهب، ولا يقدر أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل، وقرية الماء بمقصة جسر نصف فنة،

وحفرة إسماعيل بك من نخل ببناء حيطان وصاريس ، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب ، بل طريقهم المصادمة ، وإنفصال الحرب في ساعة ، إما غالب أو مغلوب ، وأما هذا فإنه يستدعى طولاً ، وذلك يقتضى الحراب والتعطيل ،<sup>(١)</sup> ووافق الباشا على ذلك ، وأمر بتسهيل الاستعداد للخروج . وخرجت الجنود إلى المتاريس في الجزيرة ، ونزل الباشا من القلعة ولكن هذه القوات ظلت في موقف الدفاع في كل من الهرين الشرقي والغربي ، ولم يقوموا بالزحف . فضاقت الحال الباشا ، وتطلعت لأسفار ، وإقطع ورود البضائع من الصعيد ومن الوجه البحري ، خاصة وأن حرب البحيرة أعملها السلب والنهب في هذا الاقليم ، ومنعوا سفر السفن في فرع رشيد .

وفي أثناء ذلك الوقت كان بعض الأمراء يخرجون بجياعهم إلى البحر الغربي ، ثم يعودون من جديد ، وكانهم يرغبون في إيهام الناس بأنهم يستمدون الروح . ولاشك في أنها كانت عملية تمويه . من جانب إسماعيل بك الذي كان يهدف إلى في القاهرة . ومع مرور الأيام ، حاصت أنفس المقيمين بالمتاريس ، وقلقوا من طول المدة ، وتفرق غالبيتهم ، ودخلوا المدينة . ومن وقت لآخر كانت الإشاعة تسمى بأن الأمراء القبطيين قد هجموا على المتاريس ، فيهب الأمراء من القاهرة . ويجهضوا أنها مجرد إشاعة . وزاد تكاليف المدافعين ، ودرغتهم في البقاء في القاهرة . في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات الأمراء القبطيين إلى طرة ، وإلا ، حشاور الجزيرة

وفي يوم الأربعاء سادس عشر [ من شهر ذي الحجة سنة ١٢٠٢ هـ ] [ ٣٧ ]  
عقد الباشا الديوان بقصر العين ، وجمع به سائر الأمراء وحباط الأوجاقات

(١) الجبرتي ج : ٢ - ص ١٥٨ .

(٢) بمقابل ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٨٨ .



والمشاخ ، نتيجة لحضور سفير بمكاتبات من طرف الحكومة الروسية . وكانت هذه الحكومة حين علمت بنيا الحملة العثمانية على مصر ، قد أرسلت رسالة إلى أمراء الماليك ، على يد قنصلها المقيم بالإسكندرية ، حذرتهم من ذلك ، وحضتهم فيها على تحصين الثغر ، وعلى منع حسن باشا من العبور ، لحظر القنصل إلى القاهرة ، وإجتمع هؤلاء الأمراء ، وتباحث معهم في الأمر ، ولكنهم أمهلوه وماد دون أن يحصل على رد وبمدحى حسن باشا ، وخروج الأمراء إلى الوجه القبلى ، بمشوراع هذا القنصل ، وإصلاؤه ، ولكنهم لإنهم لم يأتوا أمام قوات الدولة العثمانية . وكانت حكومة روسيا ترضى أن ترسل جنوداً لتجنتهم ، وبعض السفن ، خاصة وأن الحرب تجددت بينها وبين الدولة العثمانية . فعاد هذا السفير إلى دمياط ، وقرر أن يكاتب أمراء الماليك ، عن طريق هذا السفير . فأعلموا الباشا بذلك سرا ، وارسوا إليه بالحضور ، فلما وصل إلى شلقان خرج إليه إسماعيل بك في تمليدة كأن لم يشعر به أحد ، وأخذ له منزلا بيولاقي ، وحضر به ليلا ، وأنزله بذلك القنق ، ثم اجتمع به محبة على بيك وحسن بك ورضوان بك ، وقرأوا المكاتبات بينهم ، فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أرباب الباشا ، وطلبوا ذلك الألبى (١) عند الباشا ، وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العيني ، وأرسل الباشا في تلك الليلة التنايه لحضور الدبران في صبحها فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات ، وقرئت في المجلس ، والترجمان يفسرها بالعربي وملخصها خطابا إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن القنصار معكم ، وروى عن الفتى فيكم ، ونصده أن بمعكم يقتل بعضا ، ثم لا يبقى على من يبقى منكم ، ويملك بلادكم ، ويفعل بها عوائده ، من الظلم والجور والخراب . فإنه لا يوسع قدمه في قطر إلا ويعمه الدمار والخراب . فتيقظوا لأنفسكم ، واطردوا من حل بلادكم

من النهاية ، ورفضوا بنديرتنا (١) ، واختاروا لكم رؤساء منكم ، وحسنوا ثورتكم . ولمنعوا من يصل إليكم منهم إلا من كان بسبب التجارة ، ولا تخشوه في شيء ، فمن تمكينكم مؤوته . وأنصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشامية ، كما كانت في السابق ، ويكون لنا أمر بلاد الساحل ، والواصل لكم كذا وكذا مراكباً ، وبها كذا من العسكر والمقاتلين ، وعندنا من المال والرجال ما نطلبون ، وزيادة على ما نطلبون . فلما قرئ ذلك ، إتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، في ذات اليوم صبحه مكاتبه من الباشا والامراء ... وأنزلوا ذلك الالهي في مكان بالغلبة مكرماً (٢) .

ولقد إستمر إسماعيل بك في بناء التحصينات عند طره ، كما بنى أبراجاً من قطعة إلى الجبل ، وأخرج إليها الذخائر والمؤن . ولم يحاول الماليك القليلين الضحوم على هذه التحصينات ، بل نهد على العكس من ذلك أن بعض الجنود المشيرين قد حارلوا الهجوم على مواقع الماليك القليلين ، وهجموا عليها بالسفن؛ ولكن الماليك استخدموا المدفعية التي نصبوها فوق الجبال ، لرد هذه الهجمة . ورس: شا القاهرة حملة جديدة ضد الماليك ، وحدثت موقعة إستمر فيها القتال مدة يومين . وإستخدمت فيها المدفعية ، دون أن تعطى نتيجة حاسمة في الموقف العسكري ؛ وإن كان إسماعيل بك قد إستغل هذه العمليات ، في تقرير الغرامات ، وتتميماته الإجبارية ، على البلاد والقرى .

(١) منهاها السلم .

(٢) الجبرق : ج ٢ — ص ١٦٤ — وتخل هذا السفير بعد ذلك في القلعة ، حين سبت: خكومة النائية إرساله إليها .

مصدر : DEHRAN, Henri: L'Egypte Turque. p. 195. [ Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne. ] .

واستمرت المراسلات بين الأمراء القبلين وبين الوالي في القاهرة ؛ وكادوا أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، يتلخص في ترك الاقليم الواقع جنوب أسيوط ، على البحرين الشرق والغرب ، للأمراء القبلين ، لولا أن استدعت الدولة مابدى باشا وعينت إسماعيل ، كتنحدا حسن باشا ، مكانه في الولاية ؛ فتذرع الأمراء القبليون بذلك ، وبنتيجه من إلتفقا معه ، لكن يواصلوا موقفهم العدائي من سلطات القاهرة . فجمع الباشا الجديد الديوان ، وعرض الأمر على المشايخ والقضاة ، الذين وافقوا على الاستمرار في محاربتهم . ولا شك في أن جمع الديوان كان يهدف ضمان الحصول على الموارد المالية اللازمة للعملية ، من الاستمرار في مصادرة أموال المالكين الفارين ، والإستمرار في فرض القرعة على الأمال . ولتسلط الحكومة في جمع الأموال ، باقى الحلول ... ثم المال للمستوى ، ثم الضيق ؛ وفي أثناء ذلك المطالبة بالفرد المتوالية المقررة على البلاد من الملتزمين . ووجه إسماعيل بك ، على الناس قباح الرسل والمعتمدين من السرايين والدلاة وعسكر القليوبجية ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه في بيته مثل التجريدة ، الحسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه مابسة ، فيشاكلهم ويلاطفهم ويلين خواطرم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وغلظة ، فيعدم على وقت آخر ، فيسمعونه قبيح القول ويستطون في أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار ، أو يكون مسافراً ، فيدخلون النار ، وليس فيها إلا النساء <sup>(١)</sup> . وأخذ الكشاف يريدون من نشاطهم ، ويتصفقون مع المسافرين القادمين من الوجه القبلى أو القادمين إليه ، ويفتشون السفن . وزادت حمة مصطفي كاشف ، للرابط في طره . في هذا الميدان ، فإن وجد بالسفينة شيئاً [ حاجات الأمراء القبلين ] نهب ما فيها من مال المسافرين والمتسبين ، وأغله عن آخره ، وقبض عليهم وأمل

(١) الجيوتى : جزء ٢ - ص ١٢٩ .

الريس ، وحبسهم وبكل بهم ، ولا يطلقهم إلا بمصلحة ؛ وإن لم يحسد شيئا فيه شبهة ، أخذ من السفينة ما اختاره وحجزه ، فلا يطلقهم إلا بما يأخذه منهم<sup>(١)</sup> . وكان هذا الوضع يجبر الأما على مصانعة ، إثناء لشراء ، وحفظا لما لهم وأهنتهم . فكان من يرغب في السفر إلى الصيد ، يتقدم إليه بالوسايط ، ويصلحه بما يطيب به خاطره ، حتى يتمكن من المرور بسلام ؛ أما من يأتي من الصيد فكان يرسل إليه ريس السفينة ، لكن يصلحه كذلك ، ويدفع المعلوم . ولا شك في أن معرفة هذه الطريقة أدت إلى استخدامها بسهولة لكن يتصل الأمراء القبلين بأهوانهم في القاهرة . ولم تعد هذه المتاريس ، وتقط المراقبة ، تسكن لما أفضت من أجله . ولقد استخدم إسماعيل بك أعدادا كثيرة من الماسكر ، من البلقان ، وأسكنهم في الجيزة ، وفي بولاق . وفي مصر القديمة . وساعدته الأموال التي جمعها في الإنفاق عليهم . وأعاد كذلك من هذه الأموال في إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية ، وكانت هذه الهدايا غالية في ثمنها ، وملمعة للنظر ، حتى في إسطنبول .

ومع تعدد إسماعيل بك مع الأمراء القبلين في دفع باق ما عليهم من أموال ، إشتراطوا عليه إعادة السفن الأولى ، التي أرسلوها بالغلال له ، قبل أن يرسلوا الباقى ، وأصرروا على أنهم لم ينقضوا العهد الذي كانوا قد اتفقوا عليه مع مندوب السلطان .

وتكاثرت المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون في مصر في سنة ١٧٩١ ، ومات به ما لا يحصى من الأطفال والشباب ، والجواري والبيد ، والأجناد والكشاف والأمراء . وكان يخرج من بيت الأمير في المشهد الواحد خمسة والستة والعشرة ؛ وزدحوا على الجوانيت في طلب العدد والمنسلين والمحالين .

ويقف في إنتظار المغسل أو المنسلة الحنة والعشرة ويتضاربون على ذلك . ولم يبق  
لناس شغل إلا الموت وأسبابه ، فلا تهجد إلا مريضاً أو ميتاً ، أو عائداً أو  
مصرياً ، أو مشيماً ، أو راجعاً من صلاة جنازة أو دفن ، أو مشغولاً في تجهيز  
ميت ، أو باسكياً على نفسه مرهوما . ولا تبطل صلاة الجنائز من المساجد  
والمصليات ، ولا يصل إلا على أربعة أو خمسة أو ثلاثة . ويترجداً من يشتكى  
ولا يموت ، ويتر أيضاً ظهور الطعن ولم يكن بحسب بل يكون الإنسان جالساً ،  
فيرتعش من البرد ، فيدثر ، فلا يفيق إلا غلطاً ، أو يموت من نهاره أو نائي  
يوم ... واتفق أن الميراث انتقل ثلاث مرات في جمعة واحدة<sup>(١)</sup> .

واللهم هو أن إسماعيل بك قد مات بهذا الطاعون ، وتنازع على الرئاسة كل  
من حسن بك الجسداوى ، وعلى بك الدقردار ، ثم اتفقوا على تأمير عثمان بك  
طبل ، تابع لإسماعيل بك ، على مشيخة البلد ، وأظهروا التوبة ، والرغبة في إبطال  
المظالم ، ومنع زيادة المكوس . وكان إسماعيل بك قد أحضر أمراءه حين أصيب  
بالطاعون ، وشرح لهم أن عثمان بك طبل هو كبيرهم وأوصاه بضرورة اليقظة ،  
خاصة وأن البلد كانت محصنة ، وكان في وسع من يملكها أن يحتفظ بها .  
ولكن أن هذا التنبيه في القيادة المملوكية كان سيئاً كافياً لكي يتحرك الأمراء  
القبليين من جديد ويستمدون لدخول القاهرة .

#### ٤ — عودة إبراهيم بك وصراف بك إلى القاهرة :

ما أن إنتشر بآ وفاة إسماعيل بك ، حتى جاءت الأخبار بتقدم مراد بك ، من  
أسيرط إلى المنيا ، وانتشر بقية الأمراء في المقفعة ، ووصلوا إلى البسات . أما  
إبراهيم بك فإنه قد ظل باقياً في منفوط لبعض الوقت . وكان هذا الخطر يحد  
المماليك الموجودين في القاهرة ، فسلموا على الاستعداد عند طره ، وفي الجيزة ،

وحفروا خندقاً من البحر إلى المتاريس ، وفرضوا فلاحين على البلاد الحفر .  
وجاءت المراسلات من الأمراء القبليين ، يحملها السيد عمر أفندي مكرم :  
« إننا في السابق طلبنا الصلح مع إخواننا ، والصفح عن الأمور السافكة ، فأبى  
المرحوم إسماعيل بك ، ولم يطمئن لظرفنا ، وكل شئ نصيب ، والأمور مرهونة  
بأوقاتها . والآن إشتقنا إلى عيالنا وأوطاننا ، وقد طالت علينا الغربة ، وعزونا  
على الحضور إلى مصر على وجه الصلح ، ويدها أيعضا مرسوم من مولانا  
السلطان ، وصل إلينا صجة عبد الرحمن بك ، بالعمو والرضا ، والمأضي لإبعاد  
ومحن أولاد اليوم ، وأسيادنا المشايخ يضمنون غائلتنا ، (١) . وكان في وسع  
المشايخ أن يتدخلوا إذا ما كان الأمر مقصوراً بين الممالك وبهضم ، أما إذا  
كان الأمر بينهم وبين السلطان ، فإن الكلمة فيه تعود إلى الوالي ، مندوب  
السلطان . وكان رد الباشا هو ضرورة تقديم الأمراء القبليين طلب لدخول  
القاهرة قبل قدومهم ، حتى يتصل بالدولة ، ويطلب الإذن لهم بدخول العاصمة ،  
إذ أن السلطان هو الذي أمر بإخراجهم منها .

وسرى الاستعداد في القاهرة على قدم وساق ، ولكن في جو من التكاسل  
في نفس الوقت . وذهب الباشا إلى طره للتفتيش على المتاريس ، وحشدوا كل  
الإمكانات الموجودة للدفاع عن هذه المتاريس ، وعن متاريس الجزيرة ، وأبواب  
القاهرة . وسرعان ما ظهر أن الممالك القبليين قد وصلوا إلى حلوان . ونشبت  
سلطات القاهرة من أن يقوموا بعملية إلتناف عن خلف الجبل ، ولكنهم ضربوا  
خيامهم في حلوان ، في مواجهة المتاريس . وحاولت السلطات في القاهرة أن تأخذ  
المشايخ معها إلى جهة طره ، حتى تظهر أمام الآمال أن المشايخ كانوا معها . ونادوا  
بذلك في الشوارع . « وحضر الشيخ العروسي إلى بيت الشيخ البكري ، وعملوا

هناك جمعة ، وخرج الأغا من هناك ينادى فى الناس ، ووقع المرح والمزح ، وأصبح به م الحئيس فلم يخرج أحد من الناس .... وبقي الأمر على السكوت بطول النهار ، والناس فى بهتة . والأمراء منتخيلون من بعضهم البعض ، وكل من على يك المنقر دار وحسن يك الجداوى ، يسى الظن بالآخره (١) .

وفى أثناء الليل تحول الباشا والأمراء وخرجوا الى ناحية العادلية وفى ضحى اليوم التالى ، كانوا واقفين على الخيول ، فلم يشمروا إلا والأمراء القبلى نازلون من الجبل يبيعولهم ورجالهم . (٢) ولكنهم كانوا فى غاية الإجهاد ، وواجهتهم المتاريس ؛ واقترح بعض المماليك الهجوم عليهم ؛ ولكن عثمان بك رفض ذلك ، وعاد بالحقلة الى القاهرة . وسمح هذا للأمراء القبليين بالراحة . وفى أثناء ذلك الوقت بدأت مجموعات من المماليك المقيمين فى القاهرة تخرج إلى ساداتها القادمين من الصعيد . ثم بدأت طلائع الأمر القبليين فى دخول القاهرة ، وبهتتهم الجمال تحمل أمتتهم . وكان أكثرهم بلبون الدروع . وعاد هؤلاء المماليك الى بيوتهم ودورهم ؛ الوقت الذى صمد فيه الباشا مع بعض الأمر الى القلعة . وصدرت الأوامر الى طائفة القليوبجية والارنؤود والشوام بالإستعداد للسفر . ثم صعد الأمر إلى القلعة ، وقاباوا الباشا ، وخلع عليهم الخلع . وهكذا استتب الأمر للأمر القبليين فى القاهرة من جديد . وسرعان ما وصل مرسوم سلطاني بالعفو والرضا عن هؤلاء الأمر ، ففقدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، احتفلت القاهرة ، أو حكام القاهرة ، بهذا الرضا السامى .

وفى الوقت الذى كان فيه أمر المماليك فرحين بمودة سطوتهم وسلطانهم على البلاد ، كانت مصر تحتاز فترة من الشدة ، والفلاء ، وتنايع المظالم ، وخراب

(١) الجبرتي : ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — نفس الصفحة .

البلاد ، وغتلت أهلها ، وإتفكروا بالمدينة ، حتى ملؤا الأسواق والأزقة ، وجبالاً  
ورباً ، وأخلاقاً ، يكونون ويصبحون ليلاً ونهاراً من الجوع ، وبموت من الناس ،  
من يوم جمعة كثيرة من الجرح . (١) وكان النبل قد جاء متخففاً ، فزاد كرب  
الأهال ، وانخفض الغلال عن السواحل ، وارتفعت أسعارها عما كانت عليه .  
« وآل الأمر إلى أن صار الناس يفتشون عن القلعة فلا يجدونها ، ولم يبق للناس  
شغل ولا حكاية ولا سر بالبلد والقرى ، في مجالس الإعيان وغوهم ، إلا مذاكرة  
الفسح والقول ونحو ذلك . وضمت النفوس ، واحتجب المسامير ، وكثر الصياح  
والعويل ، ليلاً ونهاراً ، فلا تكاد تنزع الأرجل إلا على خلاق مطروحين بالأوزمة . (٢)  
وأكات العودة البرسيم ، وكذلك القلعة ؛ فحاول أصحاب المقدرة أن بعدهم ،  
بمس طلع من الأرض ، وسقوها بالسواقي والدوايف ، وتقربت فيها  
الحيوانات ، ولا سيما البغال والحمير ، والقطيع ، والكلاب ، والكلاب ، والكلاب ،  
والجمل . (٣)

« وبعد ما مضى من شهر ربيع الأول سنة ١٠٩١ هـ ، كان إبراهيم بن أحمد  
بن علي بن أبي طالب من أسبها الباب العالي اليوم ، ويشعرون أنه لم يعد هناك من  
ينارهم السلطة .

« وجاء موسم الحج ، وتأخرت عودة الحاج : ١٠٩١ هـ . وأبوا  
المرتب أعاده الحج ، من سائر النواحي ، عند مغاير شعيب ، ؛ وأنهم قد نبهوا  
الحجاج ، وحطموا العمل ، وأحرقوه ، وقتلوا عدداً كبيراً من الحجاج ومن  
المخاربة ، وأخذوا أمتعتهم ودوابهم ، ونهبوا كل ما كان معهم ، وجرح أهل الحج ،

(١) الجبل : ج ٢ — ص ٢٣٨ .

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

(٣) — — — — — ص ٢٣٩ .



وأصابته ثلاث مصاصات ، وإغتنى لمدة أيام ، ثم أخطروه ، بدون ملابس ،  
وفي أسوأ حال . وأخذوا النساء بأحاملهن ، والذي تبقى منهم أدخلوه إلى قلعه العقبة ،  
وتركهم المهجان بها من غير ماء ولا زاد . (١)

واستقر الرأي على خروج إثنين من بكوات الممالك بسرعة لمواجهة هذا  
الموقف ، وخطف أتباعهم في ذلك اليوم مصادفة من الجبال والبهال والخيبر  
وقرب السقائين التي تنقل الماء من الخليج . ونهبوا الخبز من الطواوين والخابز ،  
والكمك والعيش من الباعة . وفي يوم خروجهم وصل جماعة من المهاج ، ودخلوا  
في أسوأ حال من العرى والجوع والتعب . (٢)

وهكذا استمرت المعاصب تنزل بالبلاد ، الواحدة بعد الأخرى ، وظل  
الأمراء مشغولين بمحورهم ، وتتابع مظالمهم . وكانوا لا يفكرون إلا في أنفسهم .  
وفي هذا الوقت الذي انتشرت فيه الجاعة ، وضافت أيدي المصريين . عمل مراد  
بك على تشييد مسكنه في الجزيرة ، « وزاد في عمارته » حتى يليق بأمره من الأمراء .  
ولم يكن مراد بك بذلك ، بل أنه « استولى على غالب بلاد الجزيرة » بعضها  
بالتن القليل ، وبعضها غصبا . وبعضها معاوضة ، (٣) . وتشبه به صالح أفا ،  
وبنى لنفسه داراً إلى جواره ، وأسكن فيها حريمه ، ليكون قريباً من مراد بك .  
ولكننا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين عامه ، ومن  
الشيوخ عاصه ، بدأت في الارتفاع في ذلك الوقت ، محتجة على الظلم ، ومعتجة  
على الاستبداد .

وكانت قشيش الشرفاوى حصة في إحدى قرى بلبس بالشرقية ، وجاء إليه

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع - نفس الجزء : نفس الصفحة .

(٣) د د د د د - ص ٢٥٧ .

أهلها ، وإشكوا له من محمد بك الألفى ، ومن أن أتباعه قد حضروا إليهم  
وظلمهم ، وطلبوا منهم الاطاعة لهم به ، وجاءوا إليه مستغيثين . فراد حنق  
الشيخ ، وذهب إلى الجامع الأزهر ، وجع المشايخ ، وأقفوا أبواب الجامع ،  
بعد أن تخاطب مع مراد بك وإبراهيم بك ، وعدم تحركهما . ثم كرر نفس الشيء  
في اليوم التالي ، وأقبل الشيوخ الجامع ، وأمروا الناس بفتح الاسواق  
والخواليق ، ثم ركبوا في ثلث يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة ،  
وبحوم ، وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات . ، <sup>(١)</sup> وزاد ازدحام الناس أمام  
بيت هذا الشيخ ، وبشكل جعل إبراهيم بك يرام . وطمح باجتاعهم ، فأرسل  
قيم أيوب بك المقردار ، الذي سلم عليهم ، ووقف بين يديهم ، وسألهم عن  
مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ، ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع وإبطال  
المواث والمكوسات التي ابتدعتها وأحدثتها . فقال : لا يمكن الإجابة  
إلى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات ؛ فقبل له هذا  
ليس يضر عند الله ولا عند الناس ، وما تبايعت على الإكثار من النفقات وشراء  
المالكة ، والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ [ ؟ ] فقال : حتى أبلغ ،  
وأنصرف ، ولم يعد لهم بجواب . ، <sup>(٢)</sup>

ولقد انفض المجلس ، وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل  
الأطراف من العامة والرية ، وباتوا بالمسجد . ومحمد إبراهيم بك إلى المشايخ  
وأخذ يستدعهم ، ويذكر لهم أنه متضامن معهم ، وأنه لا يوافق على هذه الأمور ؛  
وأرسل في نفس الوقت إلى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك .

فاتحط مراد بك إلى أن يتصل بهم ، ويذكر لهم أنه يجيبهم إلى جميع ما طلبوه ،

(١) البيرقي : ج ٢ — ص ٢٠٨ .

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — نفس الصفحة .

فيا هذا شيئين ؛ هما ديوان بولاق ، وطلب المتكسر من الجامعة ؛ وبطل  
ماعد ذلك من الحوادث والظلم ، ولدفع لكم جامكية سنة ثارينه اثلاثا ، (١)  
وطلب مراد بك أربعة من المشايخ ، لإختارهم بالإسم ، وذهبوا إليه في الجزيرة ،  
وأحسن إستقبالهم ، وطلب إليهم السعي في الصلح على أساس ما ذكر . وعادوا  
من عنده ، وإنقضى اليوم على ذلك .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى عزل إبراهيم بك وإجتمع بالأمراء هناك ،  
ودل هذا على أن المسألة تطلب تدخل الوالي بنفسه . ثم أرسلوا إلى المشايخ  
رضوان كنتخذا إبراهيم بك ، طالبين حضور الشيخ السادات . والسيد النقيب ،  
والشيخ الشرقاوى ، والشيخ البكرى ، والشيخ الأمير . وذهب هؤلاء المشايخ ،  
وطلبوا إلى السامية أن يبقوا في أماكنهم ، في الجامع الأزهر . ودار الكلام بينهم ،  
وطال الحديث . وذكروا أنهم قد تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء  
عليهم . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائة ونمسين كيسا موزعة ، وعلى أن  
يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون ، وأموال الرزق . وبطلوا رفع  
المنظالم الحديثة ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس ، ماعد ديوان بولاق ؛ وأن  
يكفوا أنباههم عن إمتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ،  
والموائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس سيرة حسنة . (٢) . وكتب  
القاضي حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها إبراهيم بك ، وأرسلها إلى  
مراد بك لحق عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة  
تحدد من سيطرتهم وإستقلالهم البلاد . ولاشك في أن وصول العلماء إلى

(١) الجيزى : ج ٢ - ص ٢٥٨ .

(٢) الجيزى : ج ٢ - ص ٢٥٩ .

مثل هذا الوضع القوى ، ووصول البكوات المالك إلى حد الرضوخ لمطالب  
العلماء ، وتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغيير في علاقات القوى  
الموجودة في مصر يومئذ ، وبشكل يصعب على الباحث التأريخي أن يسلطه  
لبيل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبري أن الفتنة قد إنجبت ، أو انتهت ، ورجع المصايخ وحول  
كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من الصامة ، وهم ينادون حسب  
« رسم ساداتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المسكوس بطلاة من مملكة  
الديار المصرية » . (١) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تبصر عن الفرقة ، بعد ذلك  
الإعتصام الذي قاموا به في مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولاشك في أن أهالي  
القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الأسواق من جديد ، وسكن الحال ،  
لفترة من الوقت . ولكن هل كان في وسع البكوات المالك أن يبقوا بدون  
إستنزاف الأموال من الأهل ؟ وإذا كانت القاهرة قد وقعت أمامهم ، وبقيادة  
علمائها ، مثل هذه الوقفة ، فهل كان في وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشيء ؟ لم  
يمض شهر واحد على توقيع المالك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد بك إلى  
دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة ، وإلى تنظيم ، لكن يشك من وقف المالك  
عند حنهم .

## المفصل الخامس عشر

### بداية التطور الإجتماعى والسياسى

جرى العرف بين جمرة المؤرخين على أن يعتبروا القرن الثامن عشر في مصر فترة ركود وعمول ، تفككت فيه القوى ، وتضعضعت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد الثمن ، وفي جو ميسر . والواقع أن تاريخ هذه الفترة في مصر كان يمتاز بصراعات قوية ، وبمحركات سريعة ، وببشر بمحدث تغيير واضح في علاقات القوى الموجودة داخل مصر . وكانت علاقة أصحاب السلطة في البلاد بالتجار الأجانب ، وبمشرعات التجارة العالمية ، تبشر ، أو تنذر ، بمحدث تغييرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة في البلاد ، وبين قوى المخطط العالمية . وكانت هذه المحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا في السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالى ، تدل على قرب وقوع تطور في البنيان الاجتماعى الموجود في ذلك العصر ، والذي سيحطى نتائجه بلاك في البنيان السياسى كذلك . وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لمحدث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بصدمة عنيفة تأتيها من الخارج . ومع ضعف السلطة ، وتطور الأحوال الاقتصادية ، بدأ ظهور التنفد في الأحوال الإجتماعية . ومع إهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدى إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعى والسياسى .

#### ١ - ضعف السلطة :-

شهد القرن الثامن عشر في مصر ، من بين ما شهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتعاقبة ، بين كل القوى التي كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات

بين الولاة ، وبين كل من الممالك وضباط الأوجاقات ، الذين كانوا يشتركون ، عن طريق الديوان ، في حكم البلاد . كما حدثت صراعات أخرى بين الأوجاقات وبعضها ، وكذلك بين مجموعات الممالك وبعضهم . وكانت هذه الصراعات تستتبع إما اتصال بعض هذه القوى بالولاة ، لكن تستند إلى سلطتهم ، أو إتصالها بشرائح من المعسكر الثاني ؛ فنجد أن بعض رجال الأوجاقات ، في صراحتهم مع رجال الأوجاقات الثانية ، يضمون إلى جانبهم بعض قيادات الممالك ؛ كما نجد أن بعض بيوت الممالك ، في صراحتهم مع بعضها ، يحاول أن تكسب بعض قادة الأوجاقات . ولا شك في أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتصارعين ، ولكنها كانت تستهلك الكثير من أموالهم ، ومن رجالهم ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف هذه المجموعات من الناحية المادية . ونعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف بالنسبة للدولة العثمانية ، وزيادة تهجم الدول الأوروبية المعادية على أراضيها . وكان ذلك الوضع السام يمنع الدولة من أن تتقدم على إرسال إمدادات تدهم بها قوة الأوجاقات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة في مصر . وكانت هذه الحروب تحرم للممالك كذلك من الحصول على العناصر الثابتة الجديدة ، التي كانوا يحتاجون إليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدهيم سلطة بيوتهم . فأدت هذه الصراعات إذن إلى ضعف كل من إشتراك فيها : سواء من الولاة ، أو من رجال الأوجاقات ، أو من الممالك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التي عهد إليها السلطان سليم بالسلطة في مصر ، وبشكل يضمن له بقاء هذا الإقليم عازما لإمبراطوريته .

ولم يحدث هذا الضعف في السلطة بشكل مفاجئ ، أو سريع ، إذ أنه امتد طوال القرن الثامن عشر . كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التي اشتراك في السيطرة مرة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتبر خسائر بالنسبة لقطاعات أخرى تشارك معها في السلطة . واستمر هذا الوضع ، الذي كان يتضمن

استمرار الإصلاحات ، واستمرار الصراعات ، حتى بدت مظاهر الإنهاك والضعف على كل من يتولى السلطة في البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجودة في مصر وبعضها ، وحاركت بعض هذه الفرق . أو هذه الأوجاقات ، أن تحصل على امتيازات وسلطات أكثر من غيرها . وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر قد شهدت زيادة نفوذ الإنكشارية ، حتى في وجه الوالى ، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات في جانب آخر ووصل الأمر بضيابط الإنكشارية إلى حد تدخلهم ، وعزلهم الوالى ، وسيطرتهم على السلطة ، أو تعيينهم أغا الإنكشارية قائم مقام الوالى المعزول .

وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذه الطريقة دافعا لرجال بقية الأوجاقات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدم ، والحصول على نفس امتيازاتهم . وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالى ، نتيجة لضغط الإنكشارية عليه ، كما أدى إلى ضعف قوة كل من الإنكشارية وبقية رجال الأوجاقات الأخرى ، نتيجة لصراعهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إسماعيل أحد الجلايين بقوات ثانوية ، كما حدث في سنة ١٧١٠ ، وحين حاول الإنكشارية الاستناد إلى قوة بك جرجا - الذى إستقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولا شك في أن اشتراك البدو في هذه الصراعات كان يعمل على زيادة سطوتهم في البلاد ، تلك الخطوة التي ستؤدي على مرور الأيام ، في أثناء القرن الثامن عشر ، وبشكل يجر قادة الأوجاقات ، أو زعماء المالك ، على محاولة ضربها ، حتى لا تتزعزع منهم السلطة ، خاصة وأن هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يستمرون قوة ضاربة ، - يمكنها ترجيح إحدى الكفتين على الكفة الأخرى ، ولكن سرعان ما تتحول بعد ذلك إلى حمليات السلب والنهب ، خاصة وأنها كانت تنجر بشكل ما تراه في القاهرة . ولم

يسكن رجال الأوجاقات ، أو قادة المدايك ، يتقدمون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الأوجاقات على أن يمتنعوا لأنفسهم حنفاء من بين المماليك ، وكانت هذه العملية تزيد من سلطة المماليك وتفوذهم ، في نفس الوقت الذي يرداد فيه ضعف الفرق العسكرية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيراً ، فملينا الآنفسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ، وفي مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين ، للتفاهم ، والتمسك ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ، وقبيل الاشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو يحكمون بينهم ، وبذلك يزيد من كلفة المصايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى يلبسة لمن كانوا في السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التي تحولت في بعض العترات إلى عمليات حربية واسعة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين الشعب في شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة إجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها ، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما يجمره الفوضى والمعارك على التجارة والأسواق من خسائر ونهب وسلب ، ولا بما تفتقبه من غرض أصحاب السلطة القرامات والإتاوات على الأمالي حتى يتمكنوا من الاستمرار في صراعاتهم .

وكما حدثت بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين طوائف المماليك ، أو بينهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، في سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القوات



المسلحة إلى هذا الجانب أو الجانب الآخر . وتنتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة  
استمرت في شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفي بعض المرات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشارية نفسه ،  
كما حدث بين حركس بك وإسماعيل بك ، في سنة ١٧١٩ . وتبلورت هذه  
الصراعات في شكل معارك بين هاتين القيادتين ، مات فيها ما يزيد على الآلف .  
ولا شك في أن هذه الخسارة كانت تمنع أوجاق الانكشارية إلى حد بعيد ،  
وبشكل يخل بالتوازن العددي بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بمسيلة  
التوازن بين السلطات الثلاث التي كانت تتولى حكم البلاد .

وكان خروج أحد البسكوات من القاهرة ، مهزوما ، أو فارا من وجه  
خصومه ، فرصة لتعقب البدو له ، وعماول يذهب ماخرج به من القاهرة . وهكذا  
أدت هذه الصراعات إلى انتشار القوضى خارج المواسم والمدن ، وإلى زيادة  
يعيش البدو بالسلطة الحاكمة في هذه المواسم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، في حالات أخرى ، عودة هذه القيادة  
لمحاولة تولي السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من  
أحد الأقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم انتزاع ، أو استعادة السلطة في  
القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات ، وزيادة تحركها ، وكلما  
حد الآخرى ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف كل منها لقوة لمواجهة لها . ومن  
النتيجة العملية ، أصبحت هذه القوى « متعادلة » مع بعضها ؛ أي بمعنى آخر  
أصبح محصة قوتها هو الصفر ، أو ما يقرب من الصفر ، رغم سرعة حركتها ،  
وتعدد هذه الحركات واستمرارها .

ومع ضعف سلطة الولاة ، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات ، أصبح الجو  
ميتا أمام المماليك ، لكن يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد .

حقيقة أن مجموعات الممالك كانت تعهد صراعات أخرى فيما بينها ، وكانت كذلك اثنين يبيض الاوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها ، ولكنه أصبح في وسع شيخها ، أو كبير هؤلاء الامراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة نافذة ، وبسلطة واضحة ، حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين الممالك . ولا شك في أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به في هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الوالي ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وعمل على القضاء على منافيه من الممالك ، ودعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، حكومية السيطرة التامة على الموقف . ودل ذلك على إتهام ذلك التوازن الذي كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة في مصر . ويعني آخر نسل إل ضعف سلطة الولاة ، وضعف سلطة الاوجاقات ، وفي صالح سلطة الممالك وأمرائهم . والنتيجة الحتمية هي المساعدة على ظهور مصر في شكل متين ، وبشخصية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية . ولكن تجربة على بك الكبير لم تمش لمدة طويلة . ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد فقدت بعد إمكانيات عملها في مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكري والمال والإداري في هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوي ، يمثل في سلطة الإسلام ، وفي ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الإسلامية ، وخاصة في وقت تعرض فيه العالم الإسلامي لأخطار خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجي ، مع قوة الباطنة ، سلاحا دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إقتضائها إلى الوسائل المادية التي كان من المفروض أن تتسارع بها لكي تحتفظ بممتلكاتها . ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجودة في الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم إستمرار النواحي المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولكن ، هل كان في وسع سيطرة أمراء الممالك أن تستمر لفترة طويلة ؟  
للاشك في أن مابقي الدولة العثمانية من قوة ، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة  
للإمبراطورية ، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التدخل عن الحركة ، أو التدخل من  
ممتلكاتها . وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية ، ويهدد  
الحجاز والأراضي المقدسة ، كما حدث في عهد علي بك الكبير . وكان يهدد أيضا  
وتقيام صلات بين سادة مصر الجدد ، وبين أعداء الدولة العثمانية . كما قد يؤدي  
إلى السماح مشلا لسفن الأجانب بالدخول في البحر الأحمر ، وبذلك قد ينتهي  
بحرور التجارة العالمية في طريق السويس - القاهرة - الاسكندرية ، بدلا من  
مرورها من الخليج العربي عبر العراق إلى الموانئ السورية ، أو مرورها برياً  
من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان ؛ الأمر الذي سيتج عنه مرور هذه الموارد  
المالية ، أو جزء منها ، من أيدي الدولة العثمانية ، إلى أيدي أمراء مصر الجدد .  
هذا علاوة على أن أفراد الممالك بالسلطة في مصر كان سيحرم الدولة  
العثمانية من جزية مصر ، أو الخزنة ، ومن المعونة ، أو العدة ، التي كانت ترسل  
إلى الحجاز ، في كل عام .

وكانت حجة التتبعان حسن باشا على مصر ، في عهد إبراهيم بك وعمراد بك ،  
مدل على سهر الدولة في هذا الاتجاه . ولقد نتج عنه زيادة إضعاف البكوات  
الممالك في مصر ، وزيادة إنباك قوات الدولة العثمانية في عمليات حربية . دون أن  
تصل من ورائها إلى نتيجة حاسمة .

حقبة أن تحذف السلطة ، أو تحذف من تولوا السلطات في مصر في ذلك  
الوقت ، قد إستتبع كذلك زيادة ضغطهم ، على الأقل اقتصاديا ، على مجموع  
المصريين ، حتى يتمكنوا من الاستمرار في تجميد الخلات والتجديدات ، اللازمة  
لحروبهم الداخلية المستمرة . ولكن هذا الضعف الاقتصادي كان يعوضه من

ناحية أخرى تخلخل تلك المجموعات ، أو الطبقات العليا التي تتمتع بالسلطة في مصر ، وبشكل يقلل العبء ، ولو سياسيا ، عن كاهل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ، يمكنها أن تتحدث باسم الأهالي ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والإقتصادية ، مثل الأعيان والتجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصفوف ، وتناقش على الأقل ضرورة وضع نظام يضمن حياة الأهالي وبتكاتفهم ، وسط هذه الفوضى التي ضربت أطرافها في طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الإقتصادية ، عاملا مساعدا لهذه القيادات المصرية ، لكي تنجح بالشكوى ، وتحاول وقف المطام . وكان هذا يبشر ببداية حدوث تطور في البلاد .

#### ٢ - سوء الأحوال الاقتصادية :-

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة في مصر في أثناء القرن الثامن عشر ، هي مجموعات « طيلية » تعيش على عرق غيرها ، دون أن تشترك بأى نصيب في الإنتاج . وينطبق هذا على الرالى ورجاله ، وكذلك على الصناع والكشاف وتل المليك ، كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوقاجات ، أو الفرق العسكرية العثمانية . وكانوا يحتاجون في حياتهم إلى زيادة استغلالهم بطريقة مستمرة للطبقات ، أو المجموعات ، المنتجة ، والتي كانت تتمثل في الفلاحين ورجال الحرف . ومع سرعة تحرك هذه العناصر الطفيلية ، إحتاجت إلى زيادة في مواردها ، من مؤن وأسلحة وذخائر ، وبشود أخرى للإتفاق . ووقع كل ذلك على كاهل الفلاح المصرى في الريف ، وكاهل أصحاب الحرف في المدن .

ومع أنصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة إهتمامهم بالتراسخ الإنتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل ما يحتاجون إليه من المنتجين ، ووضعه في خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، في الوقت الذي كان هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الإقتصادية الموجودة في البلاد .

ولأننا المصائب فراش . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجرمي  
القبضان منحنفنا ، كما شهد ١٧٠٢ ، ١٧١٠ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، وإذا كان رجال السلطة غير  
مستولين عن انخفاض النيل ، إلا أن الظروف معركتهم ، ومستوى معيشتهم ،  
ورضيتهم في مصر ، جعلتهم يطالبون القلاح بتقديم نفس الإلتزام في سنوات  
الضبط ، كما لو كانت هي سنوات رخاء . أما بالنسبة لإنتشار الأوبئة ، فلما لاشك  
فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل ما يتعلق بالإجراءات الصحية ،  
بل إن حركاتهم المستمرة بين المواسم والأقاليم ، والمعارك التي كانت تترك  
القتل ، كانت تساعد على زيادة إنتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على الضبط ، والأوبئة ، ساعدت القروش واختلال الأمن في الزراعة ،  
الأسواق ، وبشكل جعل الأهالي مهددين في قوتهم . وكان الاستعداد لإحدى  
هذه الأوبئة يرمم عادة فيبرد من دوابه الحمل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب  
التي كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن التجارة الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لا يمكن لتجارة أن  
تروج إلا في ظل الأمن والاستقرار . وأجهد هذا الوضع المصريين إلى أن يرضوا  
بالقليل . وكانوا يطيعهم يتميزون بالقناعة ، ولكن وصول الشدة إلى مرحلة  
التي نرى الآن المارة ، من شأنها أن تدفعهم إلى نطاق غريزة حب البقاء .

ويتميز الجزء الثاني من « حجاب الآكار » الجيوش بأنه يعطينا صورة واضحة  
لسوء الأوضاع الاقتصادية في مصر في النصف الثاني من الثامن عشر ، أي في  
الفترة التالية لحكم علي بك الكبير . فذكر لنا في « حجاب الآكار » أن  
١١٩٨ الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ،  
أن أيامه كلها كانت « ممنا وغلاء » . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه  
السنة السابقة لها ، في العدة والغلاء ، وقصور النيل ، وورط الجمل ، وهذه

الأوصاع وبين الفتن المستمرة ، والمذابح التي في الأضرحة ، يرتكبونها في البلاد ، من المصادرات المستمرة ، ذواتها انتزاعاً ، بل من المصادرات المستمرة ، ويقول أن هذه البداية قد بانتهت إلى حد أنهم قد « أهلكوا المصريين » ، وضاف ذريعتهم ، وإشددت كبرهم ، وطفقوا من البلاد ، وإذا نحن الإغريق قد وجدوا صعوبات في جمع ما يلزمهم من الأموال من الإعمال ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين ، حتى يتمكنوا من جمع هذه القردة ، أو الإطاعة ، من الإعمال . وكانت غاية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الأهالي ، وثقيلة حتى بالنسبة إلى القدرة ، والمساعدين ، من الناس ، فاضطروا إلى بيع أملاكهم ودورهم ، وكان رجال السلطة يتقبضون كل من « يشتم فيه رائحة الفتي » ، وكانوا يزجون به في السجن ، وبطاليتهم ، بأضعاف ما كان يقدر عليه . ولقد أدى ذلك إلى خراب الأفلام ، ونبلاء الفلاحين عن أراضيهم بسبب هذا الظلم ، وانتشار الكثيرين منهم في العاصمة ، ومعهم لسادهم وأولادهم ، يصبحون من الجوع ، ويأكلون ما يجدونه في الطرقات ، فلا يجد الزبال شيئاً يكتسبه ، ويصل الحال ، كما يروي لنا الجرجي ، إلى أنهم قد أكلوا ما يموت من الخيل والحمير والجمال . ولقد مات الكثير من هذه الفئة بالإنجوع . وظل هذا الفناء مستمرا . وكانت التبرعات قليلة في أيدي الناس ، قليل التأمل إلا فيما يؤكل ، وانتصر حديث الناس على ذكر المآكل والفصح والسمن . ومناعة مصلحة الآباء تماماً نتيجة لموقف رجال السلطة من بعضهم ، ومن غبنهم المصريين ، ونتيجة لهذه الفوضى التي كانت تتمثل في خروج طائفة ورجوع طائفة أخرى (١) .

حقيقة أن هذه القيادات كانت تحاول في بعض الحالات ، كما حدث مع القبطان حسن باشا ، أن تأخذ الأموال من الأهالي والتجار على أنها سلفة ، يردونها إليهم

بعد وقت معين . ولم يكن هذه الحالات كانت نادرة . ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر ما يمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وإبراهيم بك ، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم . واستنبتت هذه العملية القيام بالتهريب لإخراج الخبايا من البيوت . ويجد أن حسن باشا قد لجأ إلى عملية بيع جوارى وعظيمات ، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء . ولا شك في أن مثل هذا الجمع ، أو الاستنظام ، قد قلل كذلك من هبة رجال السلطة في أعين المصريين ، سواء كانوا من المالكة أو من الأتراك . ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة . وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا ، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لإقامه الشريعة ومنع الظلم ، وأنه لا يجوز ولا يعمل ببيع الأحرار وأمهات الأولاد . وهكذا نرى أن عملية التفرس ، أو الشراعية في جمع الأموال ، من جانب رجال السلطة ، أعطت فرصا للشايخ والعلماء ، أى لقيادات المصريين ، للتدخل ، ونقول الحق ، حتى وإن كرر الظالمون .

ولكى يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم ، أى إلى المال ، عصب الحياة ، الذى كانوا يبتزونه من المصريين ، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن ، أو قوات عسكرية ، كانت تبذل كل حماسها وقوتها في جمع أكبر ما يمكنها جمعه . وبؤدى هذا بالتالى إلى زيادة إنتشار الظلم . أما إذا كان هؤلاء الجنود عادات وتقائيد تختلف عما عهده المصريون ، مثل عساكر حسن باشا الذين تصدوا على أهل الحرف في القاهرة (٢) ، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير متهم الحماية لهم . فإن هذا الأمر كان يؤدى كذلك بالإمالة إلى الضجر ، وعدم قبول مثل هذه الطريقة لتعامل ولعرف أن أهالى القاهرة قد ضجروا من هذه العملية ، وتطلبوا

---

(١) أنظر صفحة ٢٨٧ .

(٢) أنظر ص ٢٨٦ .

منها باشا، وأنه قد اضطر إلى إصدار التمليمات بوقفها. ومعنى ذلك أن الأهالي لم يهودوا  
سليبين متواكلين، بل أخذوا يتذمرون، ويفكون، ويطالبون بوقف المظالم.  
وحق إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر، فإنهم قرروا عدم النزول إلى  
ما تحت الصفر. وحق الوقوف عند الصفر يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للقوى  
الوطنية، إذ أن هذا الخط هو خط الإنعلاق، إن لم يكن هو خط الثورة.

### ٣- بداية تحريك القيادات الوطنية:-

تكافقت عوامل ضعف السلطة، مع سوء الأحوال الاقتصادية،  
على الوصول إلى إزدياد روح التذمر بين الوطنيين. وظهر أمام المصريين أن  
هذه المعارك المستمرة بين رجال الأوجاقات وبعضهم، وبين البكوات الممالك  
وبعضهم، كانت معارك شخصية، تستهدف الوصول إلى السلطة، وتحاول استغلال  
المصريين لكي تحصل منهم على كل ما كان في وسعها أن تصل إليه، لتدعيم حركاتها  
وانقلاباتها بما يلزمها من أموال ومن إمكانيات. وظهرت هذه القيادات، وقت  
انتصاراتها، وكذلك وقت هزائنها، على أنها خفيفة، مادامت تلتجئ إلى المصري،  
بصفته مول لها. وظهرت كذلك خفيفة، حين انحرفت عن المرفق والتقاليد،  
وعملت على إستحداث المظالم، وإستحداث الضرائب، والفرد، والائانات؛  
إذا أنها بدت عاجزة عن الاستمرار في السلطة ما لم يمولها المصريون، حتى ولو كان  
هذا التمويل بطرق استبدادية تصفية.

ومع زيادة المظالم، انحرف الحكام وأصحاب السلطة، وبشكل أظهر إفتنائهم  
على ميادين تدخل في إختصاص الشريعة، وتمس بالتألى أساس الإسلام. ولم  
يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا، القائد العام  
للبحرية العثمانية، ببيع عظيات وأمهات أولاد إبراهيم بك ومراد بك. وكان  
هذا الجبل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع في عاصمة يرتفع فيها



منار الأزهر ، كافية لسقوط هبة رجال السلطة في أعين علماء المسلمين ، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أتت من دار الخلافة نفسها ، وهكذا أعطت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم ، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء . وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا ، ومناقشتهم معه ، مدل على قيام هؤلاء العلماء بدور « المعارضة » لمن في الحكم ، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم . ومعنى ذلك أن علماء مصر شعروا بقوتهم ، حتى وإن كانت معنوية ، للوقوف في وجه الحاكمين . ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة في مصر توفق إستبداد الحاكمين عند حد معين ، هو حد الشرع ، الذي لا تقبل التفتقر عنه . ولا شك في أن إتخاذ مثل هذا الموقف ، علناً ، وفي القلمة ، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة . وسلطة لوقف المظالم ، والحد من الإستبداد . وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بداية تحرك هذه القيادة ، التي كانت وطنية وإسلامية ، وإزدباد سرعة تحركها . مع سرعة تحرك البكرات المالكية ، ورجال السلطة ، وسرعتهم في إرتكاب الأخطاء ، وفي ظلم الرعية . وإذا كانت هذه القيادة قد وقفت مثل هذا الموقف في مسألة شرعية ، دينية وإسلامية ، فإنها ستقف مواقف مماثلة في مسألة ضرورة دفع ضرائب جديدة لتحويل التجربة التي كان إسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من إبراهيم بك ومراد بك في الصعيد ، بعد عودة القبطان باغا إلى تركيا ؛ ذلك أن الشيخ العروسي قد وقف أمامه في الديوان ، وذكر له أن الحالة قد حاق بالناس ، وأن أحداً من المصريين لا يمكنه أن يصل إلى بحر النيل . وأن ثمن قرية الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فنة ، ثم إنتقد طريقته في بناء الإستحكامات والمتاريس عند طره ، وفي الجزيرة ، رغم أن طبيعة الحرب في ذلك الوقت كانت هي حرب فرسان ، تعتمد على الصدام ثم الانفصال السريع ، ويظهر فيها الغالب والمغلوب

في الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لا يثقون حتى في مقدرة الماليك في الميدان الذي تخصصوا فيه . وهو ميدان الحرب .  
ومرة أخرى وقف إسماعيل أفندي الخنوزي أمام إسماعيل بك ، حين طالب بالمشاركة في تحمل النفقات العسكرية ، وقال له : « ونحن ، أى شيء تبقى عندنا حتى نصره . وقد صرنا كلنا شحابين ... » (١) . إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك في تحمل مصاريف جديدة ، وفي تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء . ويستبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على ما يبرسه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليوسنة ١٧٩٥ انتفاضة شعبية جديدة على ظلم الامراء الماليك ، وكانت هذه الإنتفاضة بقيادة شيوخ الأزهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكنلت جماعه الشعب الوقوف بها في وجه الماليك . وبعد أن استغاث بعض أهالي قرية من قرى بليس بالشيخ الشرفاوى ، من ظلم رجال عمد بك الألفى ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الأزهر ، وأقفلوا أبواب الجامع ، وأسمروا الناس بخلق لاسواق والخوانيت ، وتوجهوا ، ووراءهم ، خلق كثير من العامة ، إلى البيت الشيخ السادات وكانت هذه المظاهرة كافية لإرهاب إبراهيم بك ومراد بك . وارسل إليهم إبراهيم بك يسألهم عن سبب معطهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرح ، وإبطال الحوادث والمكوسات ، (٢) التي ابتدعها الماليك واستحدثوها . وإذا كان إبراهيم بك قد تملل باحتياجهم الى هذه الأموال حتى لا تضيق عليهم المعاش ، فإن زعماء المظاهرين قد ردوا عليه مقائلين : « وما الباعث على الإكثار من

(١) الجبري : ج ٢ - ص ١٥٣

(٢) المرجع السابق - غير الجزء - ص ٢٥٨ .

التنفقات وشراء الممالك ، والامير يكون أميراً بالإعطاء ، لا بالأخذ ؟  
ولم تنته المظاهرة عند هذا الحد ، إذ أن المشايخ قد عادوا الى الجامع الأزهر ،  
 واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . أنه إعتصام . وأصبح  
 أمام رجال السلطة إما أن يستخدموا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع  
 الأزهر ، وإما أن يرضخوا لمطالبهم ، ويسيروا وفق ما يرغبون . ولم يكن  
 الاختيار سهلاً أمام الممالك ، ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير  
 في إقتحام مكان العلم ، ومنار الإسلام . وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوي أمام  
 قوة الممالك المادية ، ومضاء سيوفهم ، وحدة حراهم . وسمى البكوات الممالك  
 أنفسهم لمصالحه المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرتي أنهم أخذوا في ملاطفة العلماء ؛  
 وأنهم إلتسوا منهم السعي في الصلح . وفي اليوم التالي أعلن سادة مصر ، وبكواتها  
 المتكئين فيها ، أنهم قد تآبوا ورجعوا وإلتزموا بما شرطه العلماء عليهم <sup>(١)</sup> ،  
 كما تعهدوا برفع المظالم الحديثة ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس . ولم يكتف  
 العلماء بمثل هذا الوعد الشفهي . وكان القاضي حاضراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ،  
 وصدق عليها الباشا الوالي ، وختما كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه  
 الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجهروا رجال السلطة على أن  
 يسهروا وفق قواعد محددة ، ومكتوبة ، وكأنها دستور للتعامل بين لحاكم والحكوم .  
 لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عالمة وبصيرة ، تراقب رجال  
 السلطة ، وتموقعهم عند حدم ، بقوة الحجة ، وبقوة الشرع ، وبتأييده الجماهير .  
 ولا يعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأبناء لشوب الثورة الفرنسية ،  
 كما يدعى البعض ، بل لأنهم قد شعروا ، وسط هذه الفوضى وزيادة التحكم ،  
 وبضربتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والدفاع عن مصالح الرعية . وكان إعتزازهم

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٠٩ .

بعلهم ، وشموهم بمسئوليتهم العلمية ، وبصفتهم علماء الاسلام ، دين الحق والقطرة ، أكبر دعامة لهم على إتخاذ هذا الموقف الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسياتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جبهة عظيمة ، وتلف حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنها الجيرى أنهم كانوا ينادون « حسب ما رسم سادتنا العلماء » ، فقد رفعت المظالم والمكوس من « مملكة الديار المصرية » .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضعف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنيجة لاستمرار المنازعات بين المتطلعين إلى السلطة ، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم استمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الأهالى إلى خط الفقر ؛ واستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رغبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى اضمحلت فيه السلطة ، إنه تمثيل كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطنى أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية ؟ لقد نعمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تمحركها ، أى بداية التمييز فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدهيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال السلطة ونفوذهم فى البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال ، أو يصل إليه الأمر ، لو تدخلت قوى أخرى فى الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت فى الإنجاء بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند ؟

#### ٤ - الاجتماع الأجنبي وزاد أهمية طريق الهند:-

كان إزدیاد ضغط العامل الاقتصادي، ومحاولة التجارة الأوربية أن تصل إلى الهند بطريق قصير، سببا في تفكير بعض الأوربيين في ضرورة استخدام طريق البحر المتوسط، والبحر الأحمر، أى طريق الشرق الأوسط ومصر، من جديد، للإتصال بالشرق الأقصى. وحدثت في هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف، ومن جانب القوى الأوربية ذات المصلحة. أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها، فإنه قد استخدم كذلك كوسيلة للضغط، ولتحطيم المقبات، والوصول إلى تهيئة الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف. وكانت الفرد والإتاوات التي يفرضها رجال السلطة في مصر على التجار الأجانب، أسباباً تدفعهم إلى الشكوى لقناصلهم، ولسفراء دولهم في استانبول، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم، طالبن التدخل، لحمايتهم من هذه المظالم. ولا شك في أن هذا التدخل كان إضعافاً للسلطة الموجودة في مصر، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعي والسياسي، الذي يتمثل في علاقة القوى والطبقات الموجودة في مصر ببعضها.

وكانت جالية التجار الفرنسيين في مصر تتمتع بالمكانة الأولى بين جاليات التجار الأجانب، وكانت أكثر عدداً، ولها اتصال يتحدث باسمها. ولكن إنجلترا حصلت على براءة من الباب العالي، في سنة ١٦٩٨، بتعيين قنصل لها في مصر. وتنس على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التي يستوردونها بتجارها المقيمين في مصر من ٣ ٪؛ أى على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التي كان يتمتع بها الفرنسيون. وأصبحت القنصل الإنجليزي في القاهرة، في أثناء القرن الثامن عشر. نفس المكانة التي كان يتمتع بها القنصل الفرنسي من قبل. وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر، وبشكل ينافس التجارة الفرنسية. وكان هناك تجار

آخرون من البشقية وجنوا وهولندا وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية  
لصغر ممرى أو القنصل الانجليزى ، نتيجة لعدم وجود قنصل لهم بشكل  
منتظم . وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين القنصلين .

وزاد إلثفات الانجليز إلى مصر ، لايصفها سوقا البضائع الانجليزية. ولكن  
صفها بمرأ يوصل إلى الهند ، وبخاصة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر .  
وكانت مساعدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة ازدهار عملية  
استغلال إنجلترا للهند. وستساعد على محاولة هذه الدولة زيادة مصالحها وتفوزها  
في مصر . وبصفها بمرق طرق هام بالنسبة لإتصالها بالهند . ولقد حصل الرحالة  
الاسكتلندى جيمس بروس ، من عهد بك أبو الذهب في سنة ١٧٧٣ ، على وعد  
بإلحاق لتجار الانجليز بأن يصلوا بسلامهم إلى ميناء السويس ، بعد أن كانت  
الملاحه مفتوحة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت في  
« الإفتتاح » في وجه الانجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاملة عقدها وارن هيستنجنس  
في سنة ١٧٧٥ مع أبى الذهب ، وكالتي شروطها في صالح التجارة الانجليزية .  
وإعقد جورج بندوين أن انجلترا ستحصل بالهند عن طريق مصر ؛ ولكن هذه  
تفكرة أخففت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من ابراهيم بك ومراد بك  
تنفيذ اغاغبة وارن هيستنجنس مع سيدم السابق ، ونتيجة لإصرار الباب العالي على  
رفض السماح للسفن الاجنبية للمسيحية بالوصول في البحر الأحمر إلى شمال جدة .  
ولقد عينه إنجلترا جورج بلدوين قنصلها في مصر ، وكان قد أصرف سنة ١٧٨٦  
على أهمية هذا الطريق بالنسبة لانجلترا . ولكنه لم يحقق أى نجاح في هذا السبيل ،  
ولم يتمكن من إفتتاح سفير انجلترا في استانبول ، أو من إقناع حكومة لندن .  
بتمهية للتدخل في الأمر . وعلى العكس من ذلك نجد أن الماريشال دى كاسترى ،  
يرسل أحد ضباط البحرية الفرنسية . وهو الضابط تروجيليه ، إلى مصر ، وينجح

هذا الضابط في أن يعقد في سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات: الأولى مع مراد بك، ويتضمن الترحيب بالنجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم؛ والثاني مع ملتزم البحار؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد، الذي تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس. والمهم أن هذه المحاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديدة وتزايد ظهورها، وكانت تتمثل في مرور بعض الضباط والموظفين والتجار، وكذلك طرود البريد والسلع، عبر مصر في تلك الفترة، وتفكيك الأوربيين في ضرورة تسهيل وتأمين وحضانة استمرار مثل هذه العملية النامية. وكانت هذه العملية متبرقة قوة جديد، خارجية، تزيد الضغط على مصر. وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية، التي قامت بنشاط سياسي، كانت هناك مشروعات أوروبية حربية، أي استراتيجية، محددة تهدف السيطرة على مصر، وإتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى.

ومنذ عهد لوى الرابع عشر، كان لينييز Libnitz قد شرح، منذ سنة ١٦٧١، فكرة تعاون ملك فرنسا مع الإمبراطور لمحاربة الدولة العثمانية، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر. في هذه الحرب التي ادعى أنها ستكون لنصرة الصليب على الملل، وفي مقابل توجيه جهودات لوى الرابع عشر ببعداً عن الحدود الغربية للأقاليم الألمانية. ولكن الوزير الفرنسي علق على ذلك بأن «مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتها منذ عهد القديس لوى» (١). وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت، في فترات مختلفة، صوب مصر، لا لإحتلالها بقوات عسكرية، ولكن لفتح طريق تجارى لفرنسا فيها،

(١) أنظر : —

بين الاكتندرية والسويس . وحاول السفراء الفرنسيون في استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالي ببيع السفن الفرنسية في البحر الأحمر ، وعلى وعده من حماية قوافل التجارة لأن تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الأحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالي . والسلطات الموجودة في مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية ، بدت لدولة العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والإنهيار . ووجد الدوق دى شوازيل Chossent ، وزير خارجية فرنسا ، أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، في نفس الوقت الذي تفيد فيه فرنسا من الموقف . وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعرض بها ما فقدته في أمريكا والهند ، في أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تضرر لكونت دى سان بريست Saint - Priest ، السفير الفرنسي في استانبول ، بما رآه هناك من مظاهر الفوضى والتفكك والضعف وانتشار الثورات والفتن ، في هذا الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وسين عاد إلى فرنسا في سنة ١٧٧٧ . أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر . وبني حجت على أساسين : خصوبة أرض مصر ؛ وسهولة عملية النزول نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعملت فرنسا ، في سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دى توت Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية في شرق البحر المتوسط ؛ وأقام في مصر في أثناء فترة الصيف في نفس هذه السنة ، وقدم مذكرة للحكومة ، بمد عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية في هذه الفترة كانت تتمشي ، بشكل عام ، مع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية .



الذى كان سيؤدى إلى نشأة قلاة لى كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوروبية مع بعضها فى ذلك الوقت ، وان كانت الثورة الفرنسية ، وبخاصة بحىء حكومة الإدارة الى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية الى إتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين فى مصر لحكومة الثورة فى فرنسا ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين واللوائح ، التى تحدد الرسوم على السلع بمقدار ٢ ٪ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى إتفاق ، وعن عدم رد البكوات المالية للمبالغ التى كانوا يقترضونها من التجار ، واستخدامهم العنف فى الحصول على السلع بالأسعار التى تحلو لهم . وكانت فرنسا هى التى ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالى ، وتثبيت دعائم القانون ، والقضاء على العائيان فى ذلك الوقت . قبل كانت ترحى بأن يلقى مواطنوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسى فى القاهرة قد عاد إلى باريس فى سنة ١٧٩١ ، فميتة حكومة بلاده قنصلا عاماً لها فى مصر ، فى سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة فى عهد إدارة ابراهيم بك ومراد بك ، واستقبلوه إستقبالا فخماً ، وعلّموا عليه الخلق . ولكن سرعان ما عاد سادة مصر إلى ظلمهم وتمسكهم مع التجار الأجانب ، ولتشدّد عليهم فى الرسوم الإضافية ، والعمل على مصادرة ما يحلو لهم من سلهم .

ولاشك فى أن رفض الفرنسيين لظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان الثورة فى فرنسا ، وشعورهم بأهمية الدور الذى كانت بلادهم قد أخذت فى القيام به فى أوروبا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر ، وبشكل يؤدى إلى خضوعها لسلطة باشا قوى ، أو يؤدى إلى إحتلالها بجيش فرنسى ؛ وأصبح مجالون من

نصدر هذا الحل الأخير . وكتب إلى مثل الجمهورية الفرنسية في استانبول ، في شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها بإعادة الصواب لؤلاء الأفراد ؛ وأغراه بالمزايا التي ستحصل عليها فرنسا من إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التي سيعود إلى فرنسا بفدائها على تنفيذ هذه الخطة . وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية ، وعدد من جديده مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فصر هي المكان الذي يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن إنقاذها قاعدة حرية لقوات فرنسية ، يمكن لشرة آلاف من بينهم أن يقوموا بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الإقتراحات ؛ وكانت هذه هي أولى الخطوات العملية التي تتخذها فرنسا رسمياً ، لتنفيذ المشروع . وفي نفس الوقت الذي أطلع فيه مجالون في صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن ما يهنا هنا هو أن هذه الأطماع الأجنبية في مصر ، وإزدياد أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة في البلاد ، نتيجة الصراعات الداخلية ، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية ، لكي تؤدي إلى قلة الخطم الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تكون بدايه لتطور اجتماعي واضح في مصر .

# النَّظْمُ الرَّابِعُ

الحملة الفرنسية على مصر



## الفصل السادس عشر

### الحملة وإحتلالها مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع أثرت في القوى والأحوال الموجودة في البلاد . وكانت تمثل إحتكاكا بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ، وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ؛ وحضارة شرقية ، تميزت بحفاظتها على تقاليدها ، وأجبرتها ظروفها على الاستكانة تحت حكم الأتراك وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هو المجتمع المصري ، أو الوطني ، نتيجة لرؤيته هذه الحضارة الغربية المتطورة عن قرب . وإذا كانت فترة الحملة الفرنسية تعتبر جزءا لا يتجزأ من تاريخ مصر القومي ، فإنها كذلك حلقة من سلسلة العمليات العسكرية والاستعمارية التي قامت بها فرنسا في العصور الحديثة ، وتعتبر كذلك فترة هامة بالنسبة لعلاقات الدول ببعضها في عهد الثورة الفرنسية ، أي عند نهاية القرن الثامن عشر .

#### ١ - مشروع الحملة والاستعداد

كان إنشاء حكومة الإدارة في فرنسا عاملا قويا يساعد على تفرغ هذه البلاد لبحث المشكلات العاجلة ، مثل النفاق عن فرنسا واتخاذ قرار في المشكلات الاستعمارية . وتزايدت الآراء التي كانت تشير الى فصر على أنها مكان صالح البدء في تجربة إستعمارية جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد خسرت الكثير من مستعمراتها ، سواء في العالم الجديد ، أو في الشرق الأقصى ؛ في أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وساعدت شكايات بحالون والتجار الفرنسيين الموجودين في مصر على إعادة بحث المسألة الشرقية ، في حد ذاتها ، وإمكانية بقاء الدولة العثمانية أو

تقسيمها بين الدول . وكذلك بالنسبة لمجموع العلاقات بين الدول الأوروبية في تلك الفترة التي تلت تقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا ، والتي أخذت فيها إمبراطورية القيصرية في الزحف جنوبا على الممتلكات العثمانية المحيطة بالبحر الأسود . سواء في البلقان . أو القرم ، أو في منطقة جورجيا .

وتمددت التقارير التي كتبها الرحالة والتقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعة الأحوال الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، وإمكان إفادة فرنسا منها . وكانت تجربة على بك الكبير السابقة . وإمكانية تدخل روسيا في مصر والشام ، كافية بأن تفتح عيون كل من الفرنسيين والانجليز إلى المزايا التي يمكن أن تعود عليهم إذا ما حاولوا السيطرة على هذه الولاية الهامة . وأصررت هذه التقارير على نقطتين : الأولى هي خصوبة أرض مصر ، وإمكانية استغلالها كمنشأة لإنتاج الحاصلات الزراعية . وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ؛ والثانية هي ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الأوجاعات العسكرية ، وإشتباك الممالك في الحروب والعمليات العسكرية الداخلية شبه المستمرة ، وبشكل يجعلهم ضعفاء ، في مجموعهم ، ولا يقدرّون على مواجهة قوة غزو أوروبية . ولا يمكننا أن ننسى طبيعة التسليح الذي يعتمد عليه الأتراك والمماليك في مصر : سواء في قوة الأسلحة النارية الموجودة ، أو في اعتمادهم على السيوف والرماح ، في الوقت الذي اعتمدت فيه القوات الفرنسية على كيات كبيرة من التيران ، كما اعتمدت على مدفعية تفوقت في ممالك أوروبا نفسها . وكان التكتيك العثماني المملوكي ، الذي يعتمد على الحركات السريعة ، من البكر والفرد والإلتفاف ومعاودة الإلتحام ، ثم الانفصال بسرعة ، ضعيفا أمام خطوط وصفوف الفرنسيين المنظمة الثابتة ، وكان من الصعب عليه أن يؤثر فيها . فكانت عملية الإستيلاء على مصر إذا عملية مغرية بالنسبة لدولة أوروبية ترغب في التوسع . وترغب في البدء بتجربة إستثمارية من جديد .

ويمكننا أن نذكر من بين أولئك الذين عملوا على إغراء حكومة فرنسا على احتلال مصر كل من سان بريس ، وجان باتيست مور ، هذا علاوة على كتابات البارون دي توت ، وسافاري Savary ، وفولني Volney . وقد كتب بعضهم ، مثل مور ، تقارير أمتدح خطة تفصيلية كاملة لطريقة احتلال مصر ، وإستغلالها ، وتحسينها حتى لا تقع فرنسا في أيدي المنافسين .

وكانت حكومة الاديرة قد حاربت كل من إنجلترا وفرنسا ، ويمكن الجفرال بونابرت من أن يجرم انتصارات كبيرة ضد فرنسا في إيطاليا ، فبعد جسر لودي ، وإحتلال ميلان ، ثم انتصر على النمساويين في أركولا ثم ريفولي في شهر يناير سنة ١٧٩٧ ، وبشكل أجبر فرنسا على الخروج من الحرب ، وعقدتها هدنة لوين في ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ . وبعد هذا الانتصار أصبحت فرنسا تواجه إنجلترا بمفردها ، وأصبح على فرنسا أن توجه لهذه الدولة طريقة شديدة .

وكانت فرنسا قد إحتلت هولندا ، وحولتها إلى جمهورية بنافيا ، وكانت ترغب في أن تحتفظ بمستعمرات هولندا السابقة لها ، وبخاصة في الشرق الأقصى وفي داس الرجاء الصالح . وكانت مضطرة لكي تصل إلى ذلك ، إلى أن ترمم إنجلترا على مثل هذا التنازل . وكان التفكير في هذه المناطق يوجه أنظار فرنسا صوب البحر المتوسط ، وصوب مصر .

وكان وصول القوات الفرنسية إلى شمال إيطاليا يجعلها قريبة من شبه جزيرة البلقان ، التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ، ويجعلها تفسر في الجور المنتشرة في هذا البحر ، وبصفتها ركانو يمكنها أن تستند إليها لكي تقلل من خطورة البحرية الانجليزية ، والأسطول البريطاني الموجود في البحر المتوسط . ودفع ذلك فرنسا إلى التفكير في جزر الأيونيان ، وفي جزيرة مالطة . وفكر الجنرال بونابرت نفسه ، أثناء وجوده في شمال إيطاليا ، في ضرورة وصول فرنسا إلى هذه الجزر ، كخطوة

أولى مساعد على حرب البحرية الانجليزية . ولقد وافقت الحكومة الفرنسية بالفعل ، منذ سنة ١٧٩٧ ، على إحتلال جزيرة مالطة ، والافادة من موقعها كقاعدة بحرية هامة ، وكذلك من أجل العمل على القضاء على جماعة فرسان القديس يوحنا ، الذين كانوا يعملون مع كل من النمسا وروسيا .

وكان هدف فرنسا الأساسى هو إنجلترا ، ولذلك فإن حكومة الإدارة قررت ، بعد عقد معاهدة كامبر فورميو ، تعبئة جيش كبير على سواحل المحيط ، وبقيادة الجنرال بوناپرت ، لغزو بريطانيا . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى باريس ، ذهب بنفسه للتفتيش على الوحدات المتجهة في شمال فرنسا ، وكذلك على قطع الأسطول الموجودة في موانئ هذه المنطقة . وكانت الخطة الموضوعة تتضمن ضرورة التغزول في جنوب غربى أيرلندا ، وهى منطقة كانت تملك بشخصيتها المنفصلة ، وتقاوم محاولات الإنجليز ضمهم لها . وبعد الجنرال بوناپرت أن عملية التنبه كانت تحتاج لمجهودات جديدة ، كما وجد ضرورة الإسراع في تجهيز الوحدات البحرية الموجودة هناك . في فترة لا تزيد على الشهر ، حتى لا ينهى الصيف ، وتعمل الأحوال الجوية ضد هذه الحملة . وكان على حكومة الإدارة أن ترصد الميزانية بسرعة . وتتابع عملية التجهيز في هذا الوقت القصير ، وإلا فإن المشروع كله كان مهددا بالفشل .

ولقد وضع الجنرال بوناپرت نفسه الخطة البديلة في حالة فشل مشروع الحملة الكبيرة . فكان على فرنسا أولاً أن تستمر في إستخدامها في هذه المنطقة ، حتى توم إنجلترا بأنها ستقوم بعملية الغزو ، ثم تختار بعد ذلك بين توجيه ضربة سرية لإنجلترا في إقليم هانوفر ، وذلك بمبورها السريع لنهر الراين وإحتلال هذا الإقليم الذى كانت تنسب إليه الأسرة المالكة الانجليزية ، وبين إرسال حملة إلى منطقة شرق البحر المتوسط ، وتحاول أن تؤثر على تجارة الهند . أما إذا



تعذر على فرنسا القيام بأى من هذه المشروعات ، فإن بريطانيا قد نصحت بها بمقدار الصلح مع إنجلترا . وكان بريطانيا قد تأكدت من صعوبة غزو إنجلترا ، ووجدت أن أصلح ما كان للقيام بعمليات فى شرق البحر المتوسط هو مصر وسوريا ، الموصلة إلى الهند .

ومعكذا تضافرت العوامل من أجل إقناع حكومة الإدارة بتوجيه مجهودها صوب الشرق ، حتى تتمكن من الانتقام من إنجلترا ، وتتمكن فى نفس الوقت من إنقاذ مستعمرة جديدة ، تمنحها عن فقد مستعمراتها السابقة . وبعد أن كانت حكومة الإدارة قد درست وجهات نظر ماجالون ، أخذت فى دراسة تقرير تاليران ، الذى وضعه بعد دراسة لكتابات الرحالة المختلفين فى هذه المنطقة . واشتمل تقرير تاليران على وصف دقيق عن الحالة الموجودة فى مصر ، وذكر أهمية منتجات الإقليم ، وأهمية موقعه الاستراتيجى ، باعتباره نقطة ارتكاز على أقصر طريق يؤدى إلى الهند . وشرح أن إحياء الطريق البرى سيحدث إنقلابا فى المواصلات المالية ، وسيجعل فرنسا تسيطر على طريق تزايد أهميته باستمرار . وإذا كانت تجارة شرق البحر المتوسط قد أفلتت من الفرنسيين فى السنوات الأخيرة ، فإن احتلال القوات الفرنسية لمصر سيعيد فتح الأسواق هناك أمام تجارتها .

أما بالنسبة للقوى المضادة أو المعارضة لكل هذا المشروع ، فكانت تمثل فى الدولة العثمانية . وفى مجموعة الدول الأوروبية ، علاوة على القوات العسكرية التى كانت موجودة فى الإقليم . ورأى تاليران أن الدولة العثمانية ستتردد كثيرا قبل إعلان الحرب على فرنسا ، نتيجة لضغطها أولا ، ونتيجة تقرب ممتلكاتها فى البلقان من مناطق الاحتلال الفرنسية فى شمال إيطاليا ثانيا ، ونتيجة لوجود صلات بين الفرنسيين وعدد من العناصر اليونانية والبلغارية ثالثا ، وأخيرا نتيجة لحركات

انقرض المستمرة في شبه جزيرة البلقان ضد الحكم العثماني . هذا علاوة على أنه سيصب على الدولة العثمانية مهساجة الفرنسيين في مصر إلا عن طريق الشام ، وكان على القوات العثمانية أن تحتاز مناطق صحراوية قبل أن تصل إلى إغتيابك مع القوات الفرنسية التي تحتل مصر . ولم يكن هناك وجه للموازنة بين تدريب وتسلح كل من القوات العثمانية والقوات الفرنسية .

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها ستظل في حيرة ما دامت لا تعرف وجهة الحملة الفرنسية بشكل محدد ، وما دامت تخشى من عملية غزو بلادها نفسها . ويمكن هذا الوضع يسمح للحملة الفرنسية بأن تصل إلى مصر ، أي تحتاز المرحلة الحرجة ، وهي على السفن ، قبل أن تتمكن البحرية البريطانية من الوقوف في وجهها . وأما بالنسبة لـس من روسيا وبروسيا والنمسا . فإنها كانت مشغولة بعملية إقتسام بولندا الأخيرة ، وكانت كل منها تراقب الأخرى ، وبدكل لا يسمح لأي من بينها أن ترسل قوات إلى ما وراء البحار ، هذا علاوة على أن الإقدام على مثل هذا العمل سيكون مغامرة كبيرة . هذا بالنسبة للدول الأوروبية .

أما بالنسبة للقوات العسكرية الموجودة في الإقليم ، فإن تاليران رأى أن عملية غزو مصر لن تكلف فرنسا حياة جندي واحد . وإستند في ذلك إلى عداء المصريين للماليك . وعدم اطمئنان الماليك لهم ، وبشكل يحرمهم من إستخدامهم في القوات العسكرية ، حتى لا يوجهوا أسلحتهم إلى صدور سادتهم . ورأى أن للماليك كانوا ضغافا ، ولا يريد عددهم على ثمانية آلاف فارس ، وأنهم كانوا يجهلون وسائل الحرب الحديثة ، ويجهلون إستخدام المدفعية . واذا كانوا من الفرسان الضعفاء ، فإنهم كانوا لا يعرفون النظام .

بوضع تاليران خطة تفصيلية لتنفيذ هذا المشروع ، مع توصيات لعنات الدفاع عن الإقليم ، سواء من البحر المتوسط . كبر من أقصى الصعيد . ورأى

إمكانية جمع الفرنسيين السفن في السويس، واتصالهم بسلطان ميسور، فهو صاحب، وذلك كخطوة أساسية تهدف إثارة المشكلات أمام البريطانيين في الهند، والعمل على طرد الإنجليز من هناك، حتى يتمكن الفرنسيون من البقاء في مصر. كما أعطى بعض النشائج الخاصة باحترام تقاليد الأهالي وعاداتهم، حتى لا يعتقد المصريون أنهم قد استبدلوا ظلماً بظلم آخر، ونصح بضرورة إحترام وتبجيل العلماء والشيوخ وأهل الرأي، إذ أنهم يسيطرون على الشعب. وبالإجمال فإنه ذكر أن غزو مصر سيكون وسيلة للاقتصاص من الباب العالي الذي لم يحترم حقوق الفرنسيين وإمتهيازاتهم، وذكر أن هذه العملية ستكون سهلة، وأنها لن تتطلب نفقات كبيرة، ويمكن لفرنسا أن تجد في مصر ما يعوضها عما تكون قد أنفقت، هذا خلاصة على أن غزو مصر سيحود على فرنسا بفوائد كثيرة، في ميادين متعددة. حقيقة أن تاليران قد أخطأ في تقدير موقف الأهالي تجاه الفرنسيين، وفي اعتقاده أنهم لن يقاوموا حملة الغزو الأجنبي. ولكنه تمكن من رسم الخطوط العامة لتلك السياسة التي سينتجها الجنرال بوناپرت تجاه المصريين، وهي السياسة التي عرفها باسم «السياسة الوطنية الإسلامية». وأصبح على الحكومة الإدارة أن تختار لنفسها مشروعاً، بعد فشل مشروع الحملة الكبيرة على إنجلترا، وتختار بين غزو هانوفر، وبين غزو مصر. وفي جلسة ٥ مارس سنة ١٧٩٨ قدم الجنرال بوناپرت مذكرة بشأن «الاستيلاء على مالطة وحل مصر». وفي نفس الوقت وصلت الأنباء إلى باريس بانتصار قوات الثورة ودخولها كل من روما وبيزن، الأمر الذي كان يساعد الحكومة الفرنسية على الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتجديد الحملة. واستمر الرأي على تجهيز جيش للشرق، وإرساله لإحتلال مصر، بقيادة الجنرال بوناپرت، وبشكل نهائي، في ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨.

وتضمن القرار مقدمة وست مواد ؛ اشتملت المقدمة على الأسباب التي وجهت حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، لعقاب البكوات للمالك الذين كانوا على صلات ودية مع الانجليز ، والذين أساءوا معاملة الفرنسيين ، وإعدوا على أموالهم وأرواحهم ؛ وكذلك البحث عن طريق تجارى آخر بعد أن استولى الانجليز على رأس الرجاء الصالح ، وجعلوا استخدام هذا الطريق متعذرا على السفن الفرنسية . أما المواد فنصت على إعلاء الجنرال بوناپرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة للإستيلاء على مصر ؛ وكانت بطرد الانجليز من ممتلكاتهم في الشرق وفي الجهات التي يمكنه أن يصل إليها ، وكذلك بأن يقضى على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر ؛ وطلبته إليه أن يعمل على شق قناة في برزخ السويس ، وعلى أن يبذل جهده ليسقط سلطان فرنسا على البحر الأحمر ؛ وطلبته إليه أن يعمل على تحسين أحوال المصريين ؛ وأن يحتفظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثماني ودعاياه ؛ وأن يحتفظ بهذه الأوامر سرية (١) . وفي نفس اليوم صدر قرار آخر بشأن الإستيلاء على مالطة . وسارت الإستعدادات من أجل تجهيز الحملة على قدم وساق . وأصبح على الجنرال بوناپرت أن يقوم بنفسه بعملية إختيار القواد والضباط والعلماء والمهندسين والجغرافيين وغيرهم ممن سيتجه معه إلى مصر . ووجه الأميرال بروي وأسطوله تحت قيادة الجنرال بوناپرت . وسرى نشاط كبير في موانئ فرنسا الجنوبية ، وموانئ إيطاليا ، البحث عن السفن الصالحة لنقل الجنود ؛ وبدأ الجيش في التجمع على السواحل الجنوبية لفرنسا ، وأطلقوا عليه اسم الجناح الأيسر للجيش المتجه ، وذلك ، لتسهيل العبور (٢) واجتمعت السفن المعدة لنقل الجيش والمؤن والعتاد في طولون وجنوه وأجا كسيو وسيفيتا فيكيا . وظل الجنرال بوناپرت يشرف

(١) د. محمد فؤاد هكزي : الحملة الفرنسية وغروب الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، دار الفكر العربي س ٨٠ .

(٢) انظر المرجع السابق . س ٨١ .

على اعداد الخلة ، ومعنى بكل صغيرة وكبيرة ، وقام بتنظيم ادارة الخدمة الطبية ، وزودها بالادوات والعقاقير وآلات الجراحة . كما أشرف بنفسه على تجهيز لجنة من العلماء عرفت باسم لجنة العلوم والفنون ، وجمع كل حروف الطباعة العربية المواجهة في باريس ، لكن يزود الخلة بطبعة خاصة بها .

وكاد مشروع الخلة أن يتأخر بعض الوقت أو يتحول عن هدفه ، نتيجة لإهانة السفير الفرنسي في فينا ، ولكن حكومة النمسا اعتذرت عن الحادث . وكان كبار القواد قد وصلوا إلى مراكرم قرب طولون منذ أواخر شهر أبريل ، ووصل الجنرال يونابرت إلى هذا الميناء يوم ٩ مايو . وفي يوم ١٩ ، خرجت الخلة من طولون ، وانضمت إليها بقية السفن التي كانت تحمل القوات المجهزة في جنوة ، وفي أجاكسيو . وكانت وجهة الخلة هي جزيرة مالطة . وهكذا أصبح احتلال مصر أمرا مقروا . وبدأ تسلسل الأحداث .

#### ٢ - احتلال الإسكندرية والقاهرة :-

وصلت الخلة الفرنسية إلى جزيرة مالطة في يوم ٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، وكانت تحت حكم فرسان القديس يوحنا ، واستولى عليها الجنرال يونابرت بسهولة نسبية ، وترك بها ثلاثة آلاف جندي ، وجند بدلم ما يقرب من الألفين من أبناء الجزيرة ، أخذهم معه عندما غادر منها في يوم ١٩ ، كما أخذ معه منها الآلاف من الترك والعرب والمخاربة ، الذين كانوا يعملون في التجديف في السفن ويمجرون على القيام بالأعمال الشاقة ، وذلك لإستغلالهم في مصر .

وكان الأسطول البريطاني يراقب البحر المتوسط ، حتى يعرف وجهة الأسطول الفرنسي ، ويشتبك معه ويحطمه . وحضر أسطول الأميرال نلسون إلى الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو ، ولم يكن الأسطول الفرنسي قد وصل إلى هذه المدينة بعد ، فليجبه لقيامه بالاستيلاء على مالطة . ووقف الأسطول



محل التوصل ، وعلم منها القائد العام بحالة التوتّر والحياج التي سادت المدينة ، واستند إلى الاستدفاع عنها فقرر بونابرت ضرورة العمل بسرعة ، قبل أن تتم المدينة استعدادها ، وقبل أن يعود الاسطول البريطاني من جديد .

وكتب بونابرت إلى أبي بكر باشا ، الوالي المثنى ، وهو لا يزال على ظهر البارجة « أوربان » :

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية قد طلبت غير مرة من الباب العالي عقاب بكوات مصر ، الذين كانوا يهفون لتجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء والإعتداء ، وصرح الباب العالي بأن أولئك البكوات قد تهادوا في إطفائهم وأهوائهم . وتكبوا سبيل العدالة والإستقامة ، وأنه لا يفرم على إساءة معاملة أصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا يرام جديرين بعطفه وحمايته . وعلى ذلك فقد اعترفت الجمهورية بحريّة جراد القضاء على مظالم البكوات المالكين ، كما إنضمت إلى الجمهورية . ولعلّ فرنسا التي كانت على بكوات تونس وأنجوان ، ويقتنى منك وأنت الذي يجب أن يكون حاكم البلاد ، ومع ذلك فقد سلب منك البكوات كل حول ونفوذ ، وجعلوك في القاهرة رهن إرادتهم ، لابد أن تقابل حضورى هنا بالسروور والإرتياح ، ولعله قد وصل إلى عليك أذ ، ما حضرت بنيات عدائية نحو القرآن أو نحو السلطان ، وأنت تعلم أن الأمة الفرنسية هي الخليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا . فيبادر إلى مقابلتي واشترك معى في إستئزال العنات على المالكين وعنصرهم الخبيث » (١) .

وعمل بونابرت بهذه الرسالة على فصل البكوات المالكين عن يمثل سلطة الدولة المثنائية ؛ وحاول أن يستبقى صداقة هذه الدولة حتى يتمكن القضاء على المالكين .

(١) أطر مراسلات نابوليون بونابرت : الجزء الرابع — وثيقة رقم ٢٧٩١ —

بنابر ١٢ مسدود : العام السادس ( ٣٠ يونيو سنة ١٧٩٨ ) .

وكانت إحدى السفن الحربية الثمانية وعقاب بحرى، راسيه فى ميناء الاسكندرية، فأتصل بونابرت بقبودانها كذلك ، وأبلغه أن البكرات المإليكة قد أمتعوا فى سوء معاملتهم لتجار الفرنسيين ، وأنه قد جاء ليطلب إليهم حساباً عما فعلوا . وأنه سيكون فى اليوم التالى فى الاسكندرية . وطلب إليه ألا يكون ذلك باعثاً لى قلقى ، مادام هذا القبودان من رجال صديقيم العظيم سلطان تركيا ؛ كما طلب إليه أن تكون خطته وتصرفه مطابقة لهذه السياسة ، أما إذا بدر منك عمل عدائى ضد الجيش الفرنسى ، فأنى أعاملك معاملة الأعداء ، وتقع التبعة عليك وحدك ، الأمر الذى هو أبعد ما يكون عن رغبتي وهواطفي .

وإختار بونابرت مكان السجى ، الواقع إلى غرب الاسكندرية ، مكاناً للتزول إلى الساحل . وبدأت عملية انزال الجنود والعتاد والمببات ليلاً ؛ وفى منتصف الثالثة من صبيحة يوم ٢ يوليو بدأت قوات الفرنسيين فى الزحف فى حذاء الساحل صوب المدينة ؛ ووصلت تجاه أسوار المدينة مع شروق الشمس ، وأخذت محاصرها ، فى الوقت الذى أشرف فيه بونابرت على عمليات من المرتفعات التى يعلوها حمود السوارى .

وكان الرعب قد ساد أعالى الإسكندرية منذ أن قدم الاسطول الفرنسى ، والذى كانت سفنه العديدة منتشرة على خط الأفق . وأسرع السيد محمد كرم بطلب النجدة من مراد بك . ولكن أبناء الاسكندرية صمموا فى نفس الوقت على الدفاع عن مدينتهم ، وعملوا على تحصين الأسوار ، وشن القلاع بالهجرة والذخيرة ، جهد ما وصلوا إليه ، وفزعوا إلى السلاح لحمله القصادرون منهم ، ودكروا المدافع الثقيلة على أسوار المدينة استعداداً لكفاح ، وعهدوا إلى جماعة من الفرسان بمناوشة القوات الفرنسية (١) .

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافى : تاريخ الحركة القومية . القاهرة ، النهضة ، ١٩٠٠ م . ١٧٠



ويقول الجبرتي أن الفرنسيين كانوا « كالجراد المنتشر حصول البلد » (١) ؛  
ولقد « خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من العربان المجتمة ، وكاشف البحيرة ،  
فلم يستلحقوا مدافعتهم ، ولا أمكنهم عالمهم ، ولم يلبثوا الحرجم ، وإنهم الكاشف  
ومن مفع من العربان ، ورجع أهل الثغر إلى الترس في البيوت والحيطان » (٢)  
وأصدر الجنرال بونايرت أمره بالهجوم على المدينة ، ومن ثلاث جهات ؛  
وأخذ الأهالي يطلقون النار من المدافع المركبة على الأبراج والأسوار في غده  
لحكام ، وكان الدفاع قويا ، ولكنه لم يستمر لمرّة طويلة ، نتيجة لاختلاف  
الانتظيم والفرق الضاح بين فاعلية الأسلحة . ودخل الفرنسيون المدينة ، « كل  
ذلك وأهل البلد لهم بالرمي يدافعون ، وعن أنفسهم وأهليهم يقاتلون ويمنعون .  
فلما أعيام الحال ، وعلوا أمرهم مأخوذون بكل حال ، وليس ثم عندهم القتال  
استعداد ؛ ظفروا الأبراج من آلات الحرب والبارود ، وكثرة العدو وظبته ،  
طلب أهل الثغر الأمان فأمنهم ، ودفعوا عنهم القتال ومن حصونهم أنزلهم » .  
وكان السيد محمد كريم لا يزال متعبا بطاوية قابليباي ، فكف عن القتال وسلم  
القلعة . « ونادى الفرنسيين بالأمان في البلد ، ورفع بنديراته عليها ، وطلب  
أحيان الثغر لخطرهم بين يديه ، فألزمهم بجمع السلاح وإحضاره إليه » . ولقد  
ثبت الجنرال بونايرت السيد محمد كريم حاكما للاسكندرية ، في الوقت الذي صد  
فيه بالقيادة العليا الجنرال كليبر ، الذي كان قد جرح في المعركة ، وإحتاج لبقاء  
في هذه القاعدة ، بدلا من استمرار اشتراكه في العمليات .

وإنفق شيوخ الاسكندرية وعلماءها مع الجنرال بونايرت على السياسة التي  
ستطبق في هذه المدينة بعد الاحتلال ؛ فيستمر الأهالي يتعاملون حسب قوانينهم ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٣٠٣

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٣٠٣

ويقومون بشعائر دينهم ، ويختارون القاضى من بين العلماء المشهود لهم بالاستقامة والفقوى . وتمهد الأعيان بالألا يخونوا الجيش الفرنسى أو يقوموا بعمل يضر مصالحه ، وبألا يشتركوا فى مقاومة تدبر عنده . وتمهد الجنرال بوناپرت من ناحيته لم يعدم التعرض للدين أو للأففس والأموال ، وبمعاينة من ينحرف من بين الجنود ، أو من يرتكب ظلماً أو عدواناً على الأهالى .

وما أن وصلت أخبار احتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة حتى وحصل الناس إزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار والهجاج . أما بالنسبة للأمراء مصرقأن ابراهيم بك قد ركب إلى قصر العيني ، وحضر عنده مراد بك من الجيزة ، واجتمع باقى الأمراء والعلماء والقاضى ، وباحثوا فى الأمر ؛ واستقر الرأى على الاتصال باستانبول ، وعلى أن يجهز مراد بك المسافر ويخرج لقتالهم . وصاروا يصادرون ما يحتاجون إليه بدون ثمن . وكان مع مراد بك كل من على باشا الطرابلى ، وفانصف باشا وأخذ مراد بك معه عدة كبيرة من المدافع والبارود ، وسار من الهر مع المسافر الخيالة ، أما المشاة من القليوبكية والأروام والمغارنة فأمهم ساروا فى النيل ، وعلى السفن الصغيرة التى كان مراد بك قد أمر بالشحنها .

وكان على باشا يعتقد أن الفرنسيين لن يقدروا على محاربة المصريين فى الهر ، ولذلك فإنه أشار بعمل سلسلة من الحديد فى غاية الشغل والمتانة ، طولهائة ذراع وثلاثون ذراعاً ، لتتصب على البشاز عند برج منيرل من الهر إلى الهر ، تمنع مراكب الفرنسيين من العبور لبحر النيل<sup>(١)</sup> ؛ وأشار كذلك بأن يعمل عندما جسر من المراكب ، وينصب عليها المتاريس والمدافع ؛ وأن يصارم ويقاتلهم فى القتال حتى تصل النجدة . ولكنه كان غطفاً فى تقديره ، إذ أن الفرنسيين سيخفون من الاسكندرية برأ ، صوب رشيد ، وصوب دمهور ؛

وسيلتحم النرويج مع قوات المالك قبل أن يتمكنوا من صنع هذه السلسلة السبيكة ، وتحصين المداخل المائية لمصر .

وبنت القاهرة موشة في ذلك الوقت ، وكثر سريان الإشاعات بين الناس ؛ وأخذت القصور تهاجم أطراف المدينة ، وإتقطع مثنى الناس من المرور في الطرق والأسواق من الغروب ، ، ووصل إليها المنصور الأول الذي كان الجترال يونانرت قد وجهه إلى المصريين عند نزوله إلى الاسكندرية ، صحبة الأسرى المتغاربة السابقين في مملكة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولده ولا شريك له في ملكه .  
من طرف القرمساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية .  
المرحى عسكر الكبير أمه الجيوش القرمساوية يونانارته .

يعرف أمال مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والإحسان في حق الملة القرمساوية ويطلبون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي طغر الآن ساعة حقوقهم ، وأخرنا من مدة صصور طويلة هذه الزمرة المالك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكة يفسدون في الإقليم المحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين القاهد على كل شيء فانه قد حكم على إنقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون .

قد قيل لكم أنني ما زلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح ، فلا تصدقوه ، وقولوا للذين أنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حكمكم من يد الظالمين . وإنني أكثر من المالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم دينه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لم إن جميع الناس منساوون عند الله ، وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط . وبين المالك والعدل

والفضائل تضارب ، فإذا يميز عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتسلطوا مصر .  
 وحدم وينتصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق  
 والمساكن المفرحة ؟ فان كانت الأرض المصرية إلزاما للبايك فليرونا الحجة  
 التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم . ولكن بمعونه  
 تعالى من الآن فصاعداً لا يأس أحد من أمال مصر عن الدخول في المناصب  
 السامية وعن إكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم  
 سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان في الأرض  
 المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما زال ذلك كله  
 إلا الظلم والطمع من المماليك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشيوخية وأعيان البلد ، قولوا لامتكم أن  
 الفرساوية هم أيضا مسلمون عظمون ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية  
 الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على عاربة  
 الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطرردوا منها الكوارثية الذين كانوا يدعون  
 أن الله تعالى يطلب منهم مقاومة المسلمين . ومع ذلك فالفرساوية في كل وقت  
 من الأوقات صاروا عبيد عظمين لحضرة السلطان العثماني ، وأعداء أعدائه أحلم  
 الله ملكه ، ومع ذلك أن المماليك امتنعوا من إطاعة السلطان غير مثنتين لأمره ،  
 فإطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهال مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير ؛ فيصلح حالهم  
 وتطلى مراتبهم . طوبى أيضا للذين يقدمون في مساكنهم غير ما علينا لأحد من  
 الفريقين المتحاربين ، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب ، لكن  
 الويل ثم الويل للذين يستمدون على المماليك في محاربتنا ، فلا يجدون بعد ذلك  
 طريقا إلى الخلاص ، ولا يبق منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قرية بثلاث ساعات من المواضع التي يمر بها عسكر الفرساوية فواجب عليها أن ترسل لرس عسكر من عندها وكلاء كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا ، وأنهم نصبوا علم الفرساوية الذي هو أبيض وكحل وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر الفرساوى تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيع العسكر الفرساوى أيضا تنصب صنجاك

السلطان المثنى حينئذ دام بقاءه .

المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يتمتعون حالا جميع الارزاق والبيوت والاملاك التي تتبع الممالك ، وطعيم الإجتهد الشام لتلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلزمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أمال البلد أن يبقى في مسكنه مطمئناً ، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على المادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لإنقضاء دولة الممالك قائلين بصوت - لى أدام الله إجلال السلطان المثنى ، أدام الله إجلال العسكر الفرساوى ، لعن الله الممالك ، وأصلح حال الأمة المصرية (١) .

ولقد كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله الجنرال بوناپرت في سبيل فهم نفسية المصريين ، وأشار بوضوح إلى القواعد العامة التي اعتمد أن ينبغي عليها سياسته الاسلامية تجاه الوطنيين . فحرص على إظهار إسلامه وإسلام جنوده ، وبدأ منشور بالشهادتين . وأكد إعترافه بالدين الاسلامى ، وحاول أن يثبت

(١) صدر في مذكر الاسكندرية في ١٣ ديسمبر من السنة السادسة ، الموافق ١٨

من محرم سنة ١٢١٣ هـ . أظن : الجيزى : ج ٣ . ص ٤ - ٥ .

صحة ما يدعى ، إسنه ابدأ إلى ما قام الفرنسيون به في كل من روما وما ملطه . وفي نطاق هذا التسلسل ذكر الجنرال بوناپرت ضرورة زوال حكم ١١٩١١ . شهر فساد حكومتهم ، واقتارما إلى سند معتبد عليه لكي تفرض سيطرتها الفاشية على المصريين . ولما كان البكوات المالك قد استأثروا بيشون البلاد ، وأبعدوا المصريين عن مناصب الحكم ، وحرموهم الاجتماع بكل ما تنفيه هذه المناصب على شاغليها من مظاهر السيادة ، فقد رسم بوناپرت صورة تلك الحكومة الوطنية ، التي اعترفت انشاءها في مصر ، والتي ستعتمد بين أعضائها نخبة من كبار المصريين وأقاربهم ، يعملون على إسماع أهل البلاد جميعا . وأدرك بوناپرت قيمة تلك الروابط التاريخية والدينية التي جمعت بين المصريين والعثمانيين تحت لواء الخلافة الإسلامية ، الأمر الذي كان سيظهره في غزوه لمصر بظهير المتمدن على حقوق السلطان العثماني ، فعمل على إقناع المصريين بأن الفرنسيين كانوا هم أصدقاء السلطان العثماني ، وأنهم كانوا لا يفسكرون أبدا في مناصبة الباب العالي العداء . ورغب في إزالة ما قد يحول في أذهان المصريين من أنه قد جاء لمصر كعدو للسلطان العثماني ، أو كقوة تمتد على حقوقه ، فطلب إلى كل قرية أن تنصب علم السلطان ، في نفس الوقت الذي تنصب علم فرنساوية (١) . واختتم منوره بالاعاء السلطان العثماني ، والجنود الفرنسيين ، وبإصلاح حال الأمة المصرية ، في نفس الوقت الذي لمن فيه الممالك .

نشر الجنرال بوناپرت هذا المنشور وهو لا يزال في الإسكندرية ، ثم بدأ في الزحف على القاهرة في يوم ٣ يوليو . وأرسل قوة للاستيلاء على رشيد .

(١) انظر : د. محمد فؤاد عكري : الحلة القرمية وتزوج الفرنسيين من مصر . ص ٩٤ — ٩٦ .

وقوة بحرية صغيرة السير في فرع رشيد جنوبا ، حتى تقابله في زحفه البحرى عبر إقليم البحيرة قرب الرحمانية . ودخلت القوات الفرنسية دمنهور في يوم ٧ يوليو . وغادر الجنرال بومبارت مع أركان حربه الإسكندرية ، ثم إستأنف الجيش زحفه من دمنهور إلى الرحمانية ، ثم إلى شبراخيت ، التي وقعت مقرها معركة مع فرسان مراد بك في يوم ١٣ يوليو ، انتهت فيها قوات مراد بك . ولم تكن إلا ساعة وإنهزم مراد بك ومن معه ... واحترقه مراكب مراد بك بما فيها من الجبخانه والآلات الحربية ، وإحرق بها رئيس الطليعة خليل الكريدى ، وكان قد قاتل في البحر قتالا جديا ، فقدر الله أن حلقه النار بالقلع وسقط منها نار إلى البارود ، فاشتعلت جميعا بالنار ، واحترقه المركب بما فيها من المحارير وكبيرهم ، وتطايروا في الهواء . فلما عين ذلك مراد بك ، داخله الرعب ، وولى منهزما ، وترك الأتقال والمدافع ، وبنته صاكرة ، ونزلة المشاة في المراكب ، ورجعوا طالبين مصر (١) .

ووصلت هذه الأنباء إلى القاهرة فأشد لزجاج الأمال ، وذهب إبراهيم بك إلى ساحل بولاق ، كما حضر الباشا والعلماء وكبار المصريين . واستقر رأيهم على إقامة متاريس وعمل إستحكامات في المنطقة الممتدة من بولاق إلى شبرا ، على أن يتولى القيادة في هذا القطاع إبراهيم بك مع كشافه وماليكه . وكان العلماء يهتمون بالأزهر ، منذ خروج مراد بك ، ويقرأون في كل يوم البخارى ، ويقرأون الدعوات ، وإنضم إليهم رجال الطرق الصوفية ، وتلاميذ الكتائب . أما مراد بك ، فإنه تمكن من الوصول إلى إمبابة ، وأخذ في إقامة الاستحكامات على البر الغربي ، وكان معه على باشا الطرابلسى ، ونصوح باشا . وأحضروا السفن وأوقفوها أمام الساحل ، وشحنوها بالمساكر والمدافع فصار البر الغربى

وشرق ملوطين بالمدافع والعساكر والمتاريس وأحياة المشاة،<sup>(١)</sup> ولكن، هل كان المائل مدعّين إلى نتيجة الحركة؟ كان الممالك منذ أن علموا باستقبال الثرمسين على الاسكندرية قد شرعوا في نقل أمتعتهم من بيوتهم الكبيرة، وحمّوا على إخفائها في الليل، وتوزيعها على أصدقائهم في القاهرة، وفي القرى المحيطة بها. ولاشك في أن هذه العملية قد أظهرتهم يظهر الحريصين على ممتلكاتهم، لأنهم عزمهم على استقلال البلاد. ولاشك كذلك في أن هذه العملية قد أثارت خوف المصريين، وقللت ثقتهم في نتيجة الحركة.

وأعلنت سلطات القاهرة التبعة العامة، أي أنهم نادوا بالفهر العام، وخرجوا<sup>١٥١</sup> المتاريس. وأغاروا حوايتهم، وذهبوا إلى بولاق. وكانت كل طائفة من الطوائف تجمع الأموال من أفرادها، وتنصب خياما لهم، أو تجعلهم يتجدهون في مكان خرب أو في مسجد، ثم تقوم بالاتفاق عليهم عما جمعت. وكان بعض المصريين يتبرع للانفاق على غيره، أو لتجهيز بعض المتأخرة والشوام بالسلاح، وإمدادهم بالتموين. وبذل الجميع ما في وسعهم وطاقاتهم، فلم يشع في ذلك الوقت أحد بشيء يملكه، وخرج الفقراء، وأهالي الطرق، ومعهم الطبول والزمور، وكانوا يحملون الأعلام، وترتفع أصواتهم بالذكر، وصعد السيد مكرم إلى المنصة، وأُتْرِنَ منها علما كبيرا: أمت الله، جبروت الله، وحاروا بهذا العلم من القلعة حتى بولاق، وجميع الألوف من حوله، يحملون المعى والنبايك. وخرج كل رجال القاهرة، وأصبحت الطرق خالية، ولم يبق في البيوت سوى النساء والأطفال والشيخوخ. وارتفعت أسعار السلاح والبارود، وتسلم معظم أبناء الشعب بالمعنى والنبايك.

ولاحظ كل من إبراهيم بك ومراد بك بربان الشرقية، وعربان الجيزة

(١) طبرقي: ج ٣ - ص ٦٠.



والبحيرة والمعيد، وجاءت منهم جماعات كبيرة، للاشتراك في المعركة. ولكن  
بجموعات أخرى انتهزت الفرصة، وكررت هجماتها على العاصمة، وعلى غيرها من  
المدن والقرى، وأعملت السلب والنهب، في الوقت الذي إنشغل فيه الرجال في  
التجشة.

وإنخذلت سلطات القاهرة الإحتياجات الضرورية للوقف، لجمعية التجار  
الأجانب، وأقلت القبض عليهم، وسجنت بعضهم في القلعة، وسجنت الآخرين  
في بيوت الممالك. وقتلوا مساكنتهم، وكذلك بيوت النصارى والأقباط،  
بحسبنا عن السلاح. ومع هذه التهمة، فإن سلطات القاهرة كانت لاتعلم على وجه التحديد  
المكان الذي سيصل منه الفرنسيون. وليس لأحد من أمراء المساكم منه أن يمت  
جاسوساً أو طليعة تناوشهم القتال، قبل دخولهم وقرىهم ووصولهم إلى فناء المعبر؛  
بل كان كل من إبراهيم بيك، ومراد بيك، جمع عسكريه ومكث مكانه لا ينقل  
عنه، ينتظر ما يفعل بهم، وليس لهم قلعة ولا حصن ولا معقل، وهذا من سوء  
التدبير، وإهمال أمر العدو. (١) وكان الجنود متناثرين فيما بينهم، عثفتين في  
آرائهم، حريصين على حياتهم وتمتعهم ورفاهيتهم، يحتفرون شأن عدوم،  
غارقين في غفلتهم.

وتقدمت القوات الفرنسية صوب إمبابية في صبيحه يوم ٢١ يوليو. وكان  
عدد المصريين المرابطين على هذه الضفة يقرب من عشرين ألف، متحصنين وراء  
المتاريس، ومعهم عدد من المدافع، هذا علاوة على فرسان الممالك ومتلوصى  
القاهرة، الذين كانوا يراطلون على خط يمتد بين النيل والأهرام، وبلغ عددهم  
ما يقرب من سبعة آلاف. وفي أقصى اليسار كان هناك فرسان العرب. وفي  
مواجهة هذه القوة، كانت قوات الفرنسيين تقرب من عددها من ثلاثين ألف

مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب في الحروب الأوروبية ، وتميزوا بالنظام ، وكفاية القيادة . ورمب الجزائر بونابرت فرق جيشه في شكل مربعات ، ووضع المدفعية في زوايا هذه المربعات . ولم تكن إستحكامات إمبابة متينة ، كما أن مدفعية المماليك كانت مثبته لايسهل تحريكها ، فقرر الهجوم على قلب الجيش ، المعتد على هذا الخط الطويل صوب الأهرام ، حتى يفصله ، ويفضل المسيرة التي كانت تتألف من فرسان العرب ، عن بقية الجيش المتحصن في إمبابة ؛ وكان في وسعه أن يقوم بهذه العملية بسهولة ، وهو بعيد عن مدى مدفعية مراد بك . ثم يقوم بعد ذلك بالترجعه صوب إستحكامات إمبابة ، والإطباق عليها ، ودفعها صوب النيل الذي يمر من خلفها . (١)

وشعر مراد بك بخطورة هذا الموقف ، فانسحب بجزء من قواته الموجودة في إمبابة ، لكي يساندها الوسط ويبدأ الهجوم على الفرنسيين ، ولكن نيران الفرنسيين كانت قوية ، وكثيفة ، وفتكت فتكاً سريعاً بصوف المماليك . وزاد ضرب المدفعية الفرنسية على هذه الأهداف المتحركة التي وصلت إلى مداها ، وفتكت بهم فتكاً ذريعاً . وكان دوى المدافع يشبه الزهد ، في الوقت الذي حجب فيه الدخان وجه الشمس . وحاول مراد بك أن يعود إلى إمبابة ، ولكن المربعات الفرنسية غيرت مواقعها ، وبشكل أوقعه بين عدة نيران ، بين ثلاث فرق . وقتل كثير من الشجعان ، بأسلحة لم يقدروا مدى خطورتها . وكانت هذه هي المرحلة الأولى من المعركة .

وفي أثناء ذلك الوقت كانت القوات الموجودة في البر الشرق ترتفع أصواتها ، وحولهم الأهالي يستغيثون بالله ، وترتفع أصواتهم إلى عنان السماء . وحاول بعض الأمراء والجناد أن يعبروا إلى البر الغربي ، فزاحوا على السفن والمراكب ،

---

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، جزء ١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠

التي كانت قليلة العدد ، وكانت الرياح شديدة ، وأمواج النيل قوية ، وكانت الرياح تسفوا الشبار والرمل في وجوه المصريين .

ثم بدأت المرحلة الثانية من المعركة ، وفي الوقت الذي كان فيه فرسان مراد بك محصورين بين المربعات الفرنسية . وحاولت القوات الموجودة في إمبابة أن تدافع عن نفسها أمام الهجوم الكثيف عليها ، فأطلقت المدافع الموضوعة في الاستحكامات . ولكن هذه المدافع كانت من طراز عتيق ، فلم تطلق قنابلها إلا مرة واحدة ، ولم يتمكن رماتها من أن يميندوا الضرب بها ؛ فأختل نظام الجيش في إمبابة ، وأحاطت به القوات الفرنسية ، وقطعوا خط رجعة المصريين إلى النيل . « وإشتد هبوب الريح ، وإعقد التيار ، وأظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح ، وصمت الاسباع من توال الضرب ، بحيث خيل لقناس أن الأرض تزلزلت ، والسماء عليها سقطت . وإستمر الحرب والقتال نحو ثلاثة أرباع ساعة ، ثم كانت هذه الهزيمة على العسكر الفرن . » (١)

ولقد غرق الكثير من الفرسان في البحر ، ووقع غيرهم أسرى في أيدي الفرنسيين . وذهب مراد بك إلى قصره في الجزيرة ، ثم إنسحب منه مسرعاً إلى الصعيد . وظل ير إمبابة مفروشا بالقتلى والثياب والامتنعة ، نحت أقدام الفرنسيين .

وحول الفرنسيون مدافعهم صوب البحر الشرق ، وأخذوا في إطلاق بعض القنابل . فتحققت الهزيمة . وإنسحب الوالي ، وإبراهيم بك ، وكذلك الأمراء ، أما الأعمال فإنهم عادوا إلى القاعة أفواجا دوماً جميعاً في غاية الخوف والفزع ، وترقب الهلاك ، وهم يتحنون بالعويل والنجيب ، ويبتلون إلى الله من شر هذا اليوم العصيب ، والنساء يصرخن بأعلى أصواتهن من البيوت . »

وانسحب الامراء والمماليك بأسرهم وحريمهم ، وخرجوا يركبون البغال أو الخيل ، أو سائرين على أنفاسهم . وظل الاهالى طوال هذه الليلة يخرجون من من القاهرة ، مهاجرين عنها ، ولكل مشغول بنفسه ، حتى خرج معظم أهل القاهرة إما للصيد أو لجهة الشرقية ، ولم يبق في القاهرة إلا من صجر عن الخروج . وكانت ليلة عصيبة ، انقضت فيها الاشاعات ، مع هذا الجو من الخوف ، عن أن الفرنسيين قد عبروا النيل إلى بولاق ، وأنهم قاموا بإحراقها ، وأنهم أخذوا في قتل الاهالى ، وفي الاعتداء على البيوت وعلى الحرمات . والواقع أن إحدى السفن المصرية كانت قد توقفت عن السير بعد أن ركنت إلى العلمى ، واضطر البحارة إلى إشعال النار فيها ، الامر الذى أوهم المصريين بأن الفرنسيين قد أشعلوا النار في البر الغربى . وساعد ذلك على زيادة الفزع ، وعلى اسراع الاهالى بالهرب من القاهرة ، دون أن يدروا أى طريق يتجهون . فكان التسابق والتلاحق ، والبهك عن الدواب ، وخرج غالب النساء ماشيات حاسرات ، وأطفالهن على أكتافهن يكيبن في ظلة الليل ... فلما خرجوا من أبواب البلد ، وتوسطوا القلعة ، تلقفهم العربان والفلاحون ، فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحاملهم ، بحيث لم يتركوا لمن صادفوه ما يستريح به عورته ، أو يسد جوعته . فكان ما أخذته العرب شيئا كثيرا يفوق الحصر .<sup>(١)</sup>

وفي صبيحة اليوم التالى كان المصريون لا يعلمون بحقيقة ما يقع بهم وببلادهم ، ولكنهم كانوا يتوقعون دخول الفرنسيين إلى عاصمة البلاد . وعاد الكثير من المهاجرين ، أو القارين ، وهم في أسوأ حال من العرى والفزع . ثم تبينوا أن الفرنسيين لم يعبروا إلى البر الشرقى ، وأن الحريق كان في بعض السفن . وفي ذلك الوقت اجتمع في الأزهر بعض العلماء والمشايخ ، واستقر رأيهم

(١) الجبلى : ج ٣ - ص ٩ .

على أن يتصلوا بالفرنسيين ، وكتبوا رسالة إلى الجنرال بوناپرت ، أرسلوها مع مندوبين . وقرأها المترجم على القائد العام ، الذى أحسن استقبالهم ، وسألم عن عظائمهم ومشايخهم ، وطلب إليهم حضورهم لترتيب الأمر معهم . وأكد لهم أن هناك الأمان بالنسبة للمصريين ، وكرر لهم أنه لم يحضر إلا القضاء على المالك ، وأنه قد قابلهم بما يستحقونه حين خرجوا لمواجهة فى البر الغربى ، وأنه قتل بعضهم وأسّر البعض الآخر ، وأنه لا يزال فى طلبهم حتى يقضى عليهم جميعا من البلاد . « وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المراتب والرعية ، فيكونون مطمئنين ، وفى مساكنهم مرتاحين » . وطلب إليهم ضرورة حضور المشايخ والأعيان لكي يرتبوا ديوانا منتقبا من سبعة أشخاص عقلاء يدبرون الأمور .

وهذا روع العلماء ، وذهب بعض المشايخ وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان القيوى ، إلى الجنرال بوناپرت . وحين علم القائد العام أن كبار المشايخ قد خرجوا من القاهرة ، طلب إليهم أن يكاتبوه لكي يحضروا حتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة بعد ذلك كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشرتاوى ، أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة ، وانسحب مع قوات إبراهيم بك ، وبونابى ، إلى سائر صوب السالحيين .

وهكذا نجد أن قوات المالك قد انقسمت بعد معركة إمبابية إلى قسمين : الأول بقيادة مراد بك وقد انسحب من الجيزة جنوبا ، إلى البر الغربى ، إلى الصعيد ؛ أما الثانى فقد انسحب بقيادة إبراهيم بك ، واصطحب معه الوالى ، من القاهرة إلى المطرية صوب الساحلية . أما القاهرة فلم يجد الفرنسيون عبئا تمنعهم من دخولها .

ولقد أصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان فى وسع الجنرال

بونابرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن انسحاب السلطة الفعلية من القاهرة . ولكن هذا القرار كان سيغيره على مواجهة الأمانى ، بصفتها محتل أجنبي ، ومواجهة الباب العالي ، بصفتها معتديا على حقوقه في نفس الوقت الذى كان عليه أن يكرس مجهوده ضد المماليك . وكانت الخطة التى عمل الجنرال بونابرت على تطبيقها في مصر تهدف محاولة الاحتفاظ بورد المصريين ، وبمعلقة الصداقة مع الدولة العثمانية ، حتى يتمكن من إتمام إنشاء القاعدة العسكرية في مصر ، وربما تحويل هذه البلاد إلى مستعمرة . يمكنه منها توجيه ضربات قوية للإمبراطورية البريطانية . ولذلك فإن الجنرال بونابرت حاول إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، والتي كانت تتمثل في ذلك الوقت في مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر ، سيرا على سياسة الإسلامية تجاه الوطنيين .

وكانت توجيهات الجنرال بونابرت إلى قواته قبل دخول العاصمة شديدة في صرامتها ، وخاصة فيما يتعلق باحترام الأمانى ، وإحترام عاداتهم ومعتقداتهم وممتلكاتهم وحرمانهم . وأند دخلت القوات الفرنسية إلى القاهرة . وسكن الجنرال بونابرت في بيت محمد بك الألفى في الأزبكية ، واحتل عددا من بيوت الأمراء المماليك في القاهرة . ويذكر لنا الجبرتي أن الفرنسيين كانوا يسودون في الأسواق بدون سلاح ، وأنهم كانوا لا يعتدون على أحد ، بل إنهم كانوا يضاحكون الناس ، ويشترتون ما يحتاجونه بأعلى ثمن « فياخذ أحدهم الدجاجة ويعطى صاحبها في ثمنها ريال فرانسه ، ويأخذ البيضة بنصف فضة ، قياسا على أسعار بلادهم ، وأنعمان بضاعتهم . فلما رأى منهم العامة ذلك ، أنسوا بهم ، ولطمسوا لهم ، وخرجوا إليهم بالكعك وأنواع الفطير والحبز والبيض والدجاج وأنواع المأكولات ... وصاروا يبيعون عليهم بما أحبوا من الأسعار » (١)

### ٣ — نظم الحكم الجديدة :

استقبلت السياسة التي وضعها الجنرال بونايرت في إيجتذابه المصريين وضع نظم جديدة لحكم البلاد، وإشراك الأهالي معه في السلطة ، أو في الرأي . ولا شك في أن خروج الوالي من مصر ، وخروج البكوات المماليك وضباط الأوجاقات من القاهرة ، كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءاً من مكانهم ، وتأخذ شيئاً من سلطتهم ، خاصة وأن القائد العام كان يشجع على ذلك . وكان هذا تغييراً كبيراً بالنسبة لنظم الحكم في البلاد ، وسيعطى بالتالي نتائج هامة على نمو هذه المجموعات المتميزة من المجتمع المصري ، وتدريبها على المشاركة في مناقشة ما يهم البلاد ، وإعطاء رأي فيما يتعلق بالشئون العامة .

وما أن استقر الجنرال بونايرت في القاهرة حتى حمل على تطبيق هذه السياسة الجديدة تجاه الوطنيين ، وحمل على إنشاء الديوان . فأمر باستدعاء المشايخ والعلماء ، وما أن استقروا حتى خاطبهم في شأن انتخاب تسعة مشايخ ، يتشكل منهم الديوان ، الذي سيتولى حكم مدينة القاهرة . ولقد استقر الرأي على أسماء المشايخ : السادات ، والشرقاوى ، والصساوى ، والبكرى ، والفيوى ، والهرثى ، وموسى السرسى ، ومصطفى الدمنهورى ، ويوسف الشبرخيتى ، وعبد الدواخل ؛ وإن كان الشيخ السادات قد اعتذر عن قبول عضوية الديوان رغم إعتماد بونايرت لترشيح اسمه . وذكرنا ليجرى هذه الأسماء التسعة ، وأضاف إليها إسماعيلاً ، هو اسم الشيخ المهدي ، وبني على ذلك أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء . والواقع أنه كان يتألف من تسعة أعضاء فقط ، وكان الشيخ المهدي سكرتيراً للديوان ، دون أن يكون عضواً فيه . ولا شك في أن نفوذ الشيخ المهدي كان كبيراً في الديوان نفسه ، الأمر الذي جعل منه قطباً من أقطابه ، وجعل الجبرى يمتدحه عضواً فيه ، ويعتبر بالتالي أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء .

وكان نابليون قد أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان ، منذ يوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ؛ وذكر هذا الأمر أن اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، وأن له الحق في تعيين إثنين من الأخوات ( رؤساء الجند ) لإدارة الشرطة ، أو رعاية الأمن ، وأن عليه أن ينتخب لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء لمراقبة الأسواق ونموين المدينة ، ولجنة أخرى من ثلاثة أعضاء تكلف بعملية الإشراف على دفن الموتى في القاهرة وضواحيها . وعلى هذا الديوان أن يجتمع يوميا ، ابتداء من الظهر ، ويبقى ثلاثة من أعضائه على الدوام في مقره . كما نص هذا الأمر على تعيين حرس فرسي ، وآخر تركي ، أمام باب الديوان ؛ وليس كذلك على حضور كل من الجنرال برتليه Berthier والجنرال ديوى هذا الديوان لإجراء مايلزم لأعضائه ، ولكن يأخذوا عليهم عهداً بعدم القيام بأى شئ ضد مصلحة الجيش .

وكان مع ذلك مستند حكم مدينة القاهرة للديوان ، أن اختصاص الديوان بوجبة عام كان هو السلطة المدنية للحكومة . ولكن هذا الديوان لم يتمتع بالسلطة الفعلية في أى من الأمور ، بل كان المرجع الأعلى للسلطة العسكرية ،<sup>(١)</sup> التي كانت تتمثل في جيش الفرنسيين .

وكان من حق أعضاء الديوان اختيار رئيس من بينهم ؛ وتعيين سكرتير ، من غير الأعضاء ، وإثنين من السكرتيريين المترجمين الذين يعرفون الفرنسية والعربية . وكان له صوت مسموع في تعيين كبار الموظفين . وعين الديوان محمد المصطفى أغا مستحفظان ( أى أغا المدينة ) ؛ وعلى أغا الصراوى والى الشرطة ، وحسن عرم ، أمين إحتساب ؛ وكان الفرنسيون يمارضون في تقليد هؤلاء الأشخاص لهذه المناصب ، إذ أنهم كانوا من المماليك ، ولكن أعضاء

(١) عهد الجنرال الراش : تاريخ الحركة الفرنسية ، ج ١ - ص ٩٧ .



الديوان أقتنعم بأنهم كانوا من بقايا البيوت القديمة ، الذين لا يتجاسرون على السرقة ، وبأن السوقة ، كما يقول الجبرتي ، كانوا لا يخافون إلا منهم . ومعنى ذلك أن تعيين رؤساء الموظفين كان يدخل في اختصاصات الديوان ، علماً بأن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ، وبمجردين من كل سلطة .

ورغم ذلك فإن الفرنسيين قد عينوا بعض كبار الموظفين ، دون استشارة الديوان ، فحين بوتنارت الميوس بوسليج لإدارة الشؤون المالية للحكومة ، أو الروز ناجي ، وحين برتليي الرومي كنتخد مستحفظان ، أى وكيلًا لمحافظ ، وقسم القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أنطايط ، وحين لكل خط آمراً (قومندان) فرنسياً ؛ كما عين أحد الفرنسيين أميناً بحرين ، أى مديراً للجارك ، وفرنسياً آخر في منصب « أغا الرسالة » أى المسئول عن البريد .

وأصدر الجنرال بوتنارت أمره إلى الجنرال برتليه ، رئيس أركان حرب الجيش ، بأن يحضر لإجتماع الديوان ، وكانت تعليماته له تتعلق قبل أى شيء بأمن الحملة الفرنسية في مصر ، ومحاولة استخدام هذا الديوان لتوفير مثل هذا الأمن لهم . وكان مراد بك قد انسحب مع بقايا قواه إلى الصعيد ، أما إبراهيم بك فكان قد انسحب إلى الشرقية ، وكانت هناك قوة حربية تالفة مع أمير الحج الذي كان مائداً في ذلك الوقت مع قافلة الحج من الحجاز . وكان من الممكن لأي من هذه القوى ، وبخاصة الأخيرة منها ، أن تثير الفللاقل أمام الفرنسيين ، وتساعد على إشتداد ساعد المقاومة المسلحة ضدهم . ولذلك فإن الجنرال بوتنارت طلب إلى الجنرال برتليه أن يستكتب أعضاء الديوان رسالة إلى أمير الحج بالحضور بالحجاز في أمان ، وأن يكتبوا إلى زعماء العرب بالانخلاء إلى السكنية والكف عن محاربة الفرنسيين ، وأن يصدروا منشوراً إلى الأهالي يدعونهم فيه

إلى العثمانية ، وبينون لهم فيه مقاصد الفرنسيين الحسنة تجاههم . وكان الجنرال بونابرت حريصاً على تتبع مداولات الديوان ، وعهد إلى الجنرال يوفوازان ، الذى عينه مندوباً له فى الديوان ، بأن يحضر الجلسات ، وكلفه بأن يرفع إليه عقب كل جلسة تقريراً بما دار فيها .

ويظهر من ذلك بوضوح أن سلطة هذا الديوان لم تكن تعدى مدينة القاهرة ، وأنها كانت سلطة إستشارية ، وأنها كانت مقيدة بتعهد الأعضاء بعدم القيام بأى عمل يكون موجهاً ضد مصلحة الجيش الفرنسى ، وأنها كانت سلطة تعمل وتتداول تحت رقابة وأعين السلطات الفرنسية .

وعمل الجنرال بونابرت على تعميم نظام الديوان فى مديريات مصر كلها ، وأصدر أمراً ، فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ ، بتأليف هذا الديوان فى كل مديرية من سبعة أعضاء ، يقومون بالسهر على مصالح المديرية ، ويرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليهم ، ويمنعون إعتداء القرى بعضها على بعض ، ويراقبون ذوى السمعة السيئة ويعاقبونهم ، مستعينين فى ذلك بالقوات الخاضعة لأوامر القوادق فرنسيين ، ويرشدون الأهالى إلى ما فيه مصلحتهم . واشتمل هذا الأمر على تعيين أغا أوديس للانكشارية ، فى كل مديرية ، يتصل بالآمر أو بالقومندان الفرنسى ، وتكون تحت إمرته قوة ، تبلغ ستين رجلاً مسلحاً ، يحافظ بها على الأمن والنظام والسكينة . وكذلك على أن يعين فى كل مديرية « مباشر » لجباية أموال الميرى والضرائب ، وإيراد أملاك المالك التى صودرت لصالح الجمهورية ، ويكون إلى جانبه وكيل فرنسى ، لى يتصل بمدير المالية ، ويراقب تنفيذ الأوامر التى يصدرها ، وتكون من اختصاص الإدارة المالية . وكانت هذه الواجبة من مشاركة المصريين فى الحكم تهدف التقرب إلى المصريين جميعاً ، والعمل على الاستقرار فى البلاد ، وبالتالي إعطاء أكبر فرصة

الفرنسيين لقيام بما كانوا يرغبون . وكانت إسمائة المصريين تساعد على القضاء على كل سلطة ونفوذ الممالك ، الأمر الذى إستتبع مواصلة مطاردتهم ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

ولقد فتح الفرنسيون بعض بيوت الأمراء ، ودخلوها وأخذوا منها أشياء ، وخرجوا وتركوها مفتوحة ، فعندما يخرجون منها يدخلها طائفة الجعيدية ويستأصلون ما فيها ، واستمروا على ذلك عدة أيام ، ثم إنهم تتبعوا بيوت الأمراء وأتباعهم ، وغتصوا على بعضها ، وسكنوا بعضها ، فكان الذى يخاف على داره من جماعة الرجالية أو من أهل البلد يعلق له بنديرة على باب داره ، أو يأخذ له ورقة من الفرنسيين يعطيهم يلصقها على داره ،<sup>(١)</sup>

وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لساء الأمراء الممالك ، والسماح لمن يسكن بيوتهم ، ولكن على أساس إظهار مالدين من أمتعه أزواجهن ، فإن لم يكن عندهن شيء من متاع أزواجهن يصلح لرجل أنفسهن ويأمن في دورهن . فذهبت السيدة نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصالحت على نفسها وأتباعها من ساء الأمراء والكشاف ، بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرانسا ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها .<sup>(٢)</sup> وتمسك الفرنسيون بذلك من جمع أموال كثيرة . وأخذوا كذلك في طلب الخيول والجمال والسلاح . وكسروا عدة دكاكين بسوق السلاح وغيره ، وأخذوا ما وجدوه فيها من الأسلحة ، هذا وفى كل يوم ينقلون على الجمال والخيول من الامتعة والفرش والعتاد والسرورج وغير ذلك مما لا يحصى ، ويستخرجون الخبايا والودائع ،<sup>(٣)</sup>

---

(١) الجردى : ج ٣ — ص ١١ .

(٢) الجردى : ج ٣ — ص ١٢ .

(٣) الجردى : ج ٣ — ص ١٣ .

وكان أعضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان الغائبين ، ويمخضون على تلك الأوراق . ويتفتح أبواب الديوان في أسرى المسالك ، فقبلوا شفاعتهم وأطلقوهم ، فدخل الكثير منهم إلى الجامع الأزهر ، وهم في أسوأ حال ، وعليهم الثياب الزرق المقطعة ، فكثروا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاوبين به ، ويتكفون المارين ، وفي ذلك عبرة للمعتبرين .<sup>(١)</sup>

وفي أثناء ذلك الوقت استمر دخول الجنود الفرنسيين إلى القاهرة ، حتى امتلأت بهم الطرقات . ويذكر لنا الجبرتي أنهم ولم يشوشوا على أحد ، ؛ ولكنه لاحظ أنهم كانوا يأخذون السلع « بزيادة في ثمنها » الأمر الذي استتبع تنفراً في أحوال السوق : « فغصر السوق وصغروا أفراس الخبز ، وطحنوه بترابه » . كما حدثت حالة رواج ، وظهرت المطاعم في القاهرة . وفتح الناس عدة دكاكين بجوار مساكنهم يبيعون فيها أصناف المأكولات ، مثل الفطير والكسكس والسكك المقل والمجموع والذراخ الحمرة ، وغير ذلك . وفتح النصارى عدة دكاكين لبيع أنواع الأشربة وخمامر وقهاوى ، وفتح بعض الإفرنج البلديين بيوتاً يصنع فيها أنواع الأطعمة والأشربة على طرائقهم في بلادهم ؛ فيشتري فيشتري الأغنام والدجاج والخضراوات والأسماك والمسل والسكر وجميع الحوائج ، ويطبخه الطباخون ، ويصنعون أنواع الأطعمة والحلاوات ، ويعمل على بابها علامة لذلك يرفقونها بينهم ؛ فإذا مرت طائفة بذلك المكان تريد الأكل ، دخلوا إلى ذلك المكان ، وهو يشتمل على عدة مجالس ، دون وأعلى ، وعلى كل مجلس علامته ومقدار الدرام التي يدفعها الداخل فيه ، فيدخلون إلى ما يريدون من المجالس ، وفي وسطه دكة من الخشب ، وهي الخوان التي يوضع عليها الطعام ، وحولها كراسي ، فيجلسون عليها ، ويأثمهم الفراشون بالطعام على ذواتهم ،

فياكلون ويشربون على نسق لا يتعدونه ، وبعد فراغ حاجتهم يدفعون ماوجب عليهم من غير نقص ولا زيادة ، ويذهبون لحالهم . (١) إن القاهرة تحضرا ! ويبدو أن القوات الفرنسية كانت ترغب في الحصول على أكثر ما كان في وسعها الحصول عليه من الآهالي ؛ ولا شك في أن الحملة الفرنسية قد جاءت إلى القاهرة وهي تحلم بالاستيلاء على كنوز و غنى قناطير من الذهب والفضة . وكان خروج المماليك بسرعة من العاصمة يحملون ما خف حمله وغلى ثمنه من حوائجهم ، قد ترك الفرنسيين في حاجة إلى مزيد من الأموال ، وقد دخلهم القاهرة . وشهدت الجلسات الأولى لديوان طلب الفرنسيين « دوام سلفة » وهي مقدار خمسمائة ألف ريال من التجار المسلمين والنصارى القبط والشوام وتجار الافرنج أيضا . (٢) وحاول أعضاء الديوان أن يعملوا على تخفيف هذا المبلغ ، ولكنهم لم ينجحوا في مساعهم ، واضطروا إلى البدء في جمعها . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، قرر الفرنسيون على أمل الحرف ، من التجار بالأسواق ، « دوام على سبيل القرض والسلفة ، مبلغا يعجزون عنه ، وأجلوا لها أجلا ، مداره سنون يوما ، (٣) وكانت نتيجة ذلك أن ضجع هؤلاء الحرفيون والتجار ، وإستغاثوا ، وذهبوا إلى الجامع الأزهر والمشهد الحسيني ، « ونشفعوا بالمشايخ ، فنكلوا لهم ، ولطفوها إلى . . . » . (٤) .

وواصل الفرنسيون سيطرتهم على القاهرة ، رغم وجود قوات المماليك في الصعيد وفي الشرقية . ولكن أمير الحج ، صالح بك ، عند عودته من الحجاء ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ١٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٤) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

انضم إلى قوات إبراهيم بك . وكان أعضاء الديوان قد طلبوا له أماناً من «باش  
المسكر» ، ولكنه رفض ذلك ، إلا بشرط أن يأتي في عدد قليل ، ولا يدخل  
القاهرة ومعه مائليك كثيرة ، ولا عسكر . وربما كان هذا العامل هو الذي وجه  
القوات الفرنسية في القاهرة صوب ضرورة الخروج لتوجيه ضربة لقوات المائليك ،  
التي تزيد عددها ، في الشرقية ، بعد عودة صالح بك من الحجاز .

وكان من السهل على الفرنسيين أن يلتصروا على قوات المائليك في الشرقية ، رغم  
استئصال المائليك وإظهار شجاعتهم الفائقة . ولكن الفرنسيين كانوا يوافقون  
أكثر من عدوهم في مصر . وكانت أولى القوى الخارجية المعادية لهم هي بريطانيا .

#### ٤ - موقعة أبي قير البحرية :

كانت أولى الصدمات التي أصابت الحملة الفرنسية هي تلك الكارثة التي نزلت  
بأسطولها . ومنذ مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر كان الأسطول الفرنسي قد تحول  
من منطقة المديني إلى منطقة أبي قير ، والتجأ هناك في أول الخليج من ناحية  
الغرب ، عتسيا في رأس أبي قير ، وفي الجزيرة المواجهة لهذه الرأس ، وهي التي  
عرفت فيما بعد بجزيرة نلسون . ولقد فكر الفرنسيون في إرسال أسطولهم إلى  
جزيرة كورفو ، كما فكروا في إدخاله إلى ميناء الاسكندرية ، ولكن الأيام  
مرت دون أن يصلوا في ذلك إلى قرار . وكان الأسطول الفرنسي يخشى من  
مباغتة الأسطول البريطاني له . وعلى أي حال فإن بعض قطع المدفعية كانت  
منصوبة على البر ، في رأس أبي قير ، ونصب الفرنسيون غيرها على الجزيرة  
الصغيرة المواجهة للساحل ، وكانت هذه المدفعية غير كافية كوسيلة دفاع  
ساحلية ضد الأسطول البريطاني .

وظل الأميرال نلسون قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط . يبحث  
عن الأسطول الفرنسي في شرق هذا البحر ، حتى علم بنزول الحملة الفرنسية إلى

مصر ، فأسرع بالعودة إلى سواحل الاسكندرية ، لكي يباغت الأسطول الفرنسي ، ويؤثر به ضربة قاضية ، خاصة وأن الأسطول الفرنسي لم يكن مستعداً ، وكان الكثير من جنابه وبجاراته قد نزلوا إلى الساحل .

وكان الأسطول البريطاني يتألف من خمسة عشر سفينة حربية ، منها أربعة عشر بارجة ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . أما الأسطول الفرنسي فكان يتألف من سبعة عشر سفينة حربية ، منها ثلاثة عشر بارجة ، وأربع فرقاطات ، علاوة على عدد كبير من السفن الحربية الصغيرة المسلحة ، وكان يعمل ١١٨٠ مدفعاً ، وعليه ٨٩٠٠ بحاراً . فكانت قوة الأسطول الفرنسي إذن تفوق قوة الأسطول البريطاني ، رغم تفوق البريطانيين عليه ببارجة واحدة . ولكن علينا أن نذكر أن الأسطول البريطاني كان يتميز عن الأسطول الفرنسي أولاً من ناحية كفاءة التدريب ، وثانياً من ناحية شخصية القائد ، وثالثاً من حيث أنه كان يحمل كل قوته الحربية . في الوقت الذي كان جزء كبير من بحارة وضباط الأسطول الفرنسي موجودين على الساحل ، وأخيراً حظى الأسطول البريطاني بميزة المبادأة ، والمباغتة ، والتي كانت لها قيمة كبيرة في إعطاء الصدمة الأولى .

وظهرت سفن الأسطول البريطاني أمام سواحل أبي قير في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم أول أغسطس . وتزداد الأميرال الفرنسي ذي بروي في أول الأمر ، ويعتقد أن الأسطول البريطاني يرغب في محاصرة الخليج ؛ ولكن سرعان ما تحقق من أن البوارج البريطانية كانت تسير بأقصى سرعة صوب سفن أسطولها ، وفي تشكيل الإستعداد لأخذ مواقع الضرب . وأصدر الأميرال الفرنسي أمره بالإستعداد ، ولكنه كان مقيداً في حركته : فالأشعة معذومة ، ومعظم البحارة على الشاطئ ؛ بينما إن تلك الأميرال تلسون كل حرية الحركة ، وإستند

إلى كل قواه . ولم يتمكن الأسطول الفرنسي من التحرك من مكانه ، لالخروج من الخليج ، ولا حتى لاحتذاء مواقع القتال وكان الأسطول الفرنسي راسيا في شكل خط مقوس ، وتمكنت البوارج البريطانية من أن تتغذى بين السفن الفرنسية ، وتحاصرها من الجانبين . وكانت جراءة البوارج البريطانية في هذه العملية واضحة . وأحاطت بوارج نلسون بثمانية بوارج فرنسية ، أما بقية البوارج الفرنسية فإنها ظلت خارج مكشيك المعركة ، وكان في وسعها أن تلتف حول أحد جناحي البريطانيين ، ولكنها لم تتحرك من مكانها . وفقد بذلك الأسطول الفرنسي الميزة الوحيدة بالنسبة للبحرية ، وهي ميزة سهولة الحركة في توجيه النيران على الأهداف المعادية .

وسرعان ما بدأ الضرب ، حوال الساعة الخامسة ، وكان شديداً مروحاً ، وامتلاً الخليج بدخان البارود ، ووصلت أصوات المدافع إلى كل من الاسكندرية وورشيد . واشتد الضرب بكل تصميم من الجانبين . وركز الانجليز نيران مدفعيتهم على سفينة الاميرال الفرنسي ، البارجة أوريان ، وبشكل أنزل بها خسائر ، وجعل الاميرال يصاب في رأسه وفي يده ؛ ولكنه استمر يقاتل حتى أخذه ابنه قنبلة مدفع إصابة مباشرة ، وفصلت فخذه ، وقضت على حياته . وسرعان ما اشتعلت النيران في هذه البارجة ، ووصلت إلى مستودع الذخائر ، فانفجرومسف البارجة ، التي تطايرت أجزاؤها في الفضاء ، بدوى مروح ، وقضى على كل من كان بها حرقاً وغرقاً .

وتلى هذا الانفجار الرهيب سكون مروح لمدة تقرب من نصف ساعة ، ثم بدأ الضرب من جديد ، واستمر إلى الثالثة صباحاً ؛ ثم تمهد مرة أخرى في الخامسة صباحاً ، واستمر حتى الظهر .

وقضى على الأسطول الفرنسي بأكثره فيما عدا أربع بوارج ، اضطرت إلى



القرار والإصعاب بسرعة صوب مالمو . وغنم الانجليز ستة سفن فرنسية ، ضموا إلى أسطولهم . وهكذا تصاعف إلتصار الانجليز ، بفروجهم من المعركة بعدد من السفن يفوق عدد تلك التي دخلوا بها إليها . وكانت خسارة الفرنسيين فادحة في الارواح ، إذ أنهم خسروا ما يزيد على أربعة آلاف بحار ، ولم يبق لهم في هذا السلاح سوى ثلاثة آلاف بحار ، بدون سفن . وإعز الانجليز بهذه المعركة ، وعدوها من بين إلتصاراتهم الحربية الكبيرة ، وسماها « معركة النيل البحرية » .

وكانت لهذه المعركة نتائج جسيمة في غلاورتها على الحملة الفرنسية في مصر . فكانت أشد خربة أصابت الحملة الفرنسية . وقضت هذه المعركة على وسائل إلتصال الحملة بفرنسا ، وقضت على أحلام إلتخاذ الاسطول الفرنسي وسيلة للضغط على الدولة العثمانية ، أو وسيلة مساعدة لإمتداد الحكم الفرنسي من مصر في منطقة سوريا والشرق الأدنى ؛ كما أنها قضت على حلم الفرنسيين بالوصول إلى مراكز الامبراطورية البريطانية في الهند . وقضت هذه المعركة على البحرية الفرنسية في البحر المتوسط ، وضمنت لإتجلترا السيادة على البحار . كما أنها أظهرت ضعف القوة العنارية الفرنسية ، وبشكل شجع أعداء فرنسا على التكتل للعمل ضدنا من جديد . وكانت هذه المعركة أساساً لاتفاق روسيا مع إتجلترا ، ومع النمسا وبابولي ، وإلتصام الدولة العثمانية بهذا التكتل من أجل محاربة فرنسا . وإستندت إتجلترا إلى هذا الموقف لكي تفرى الباب العالي على الدخول في تحالف ، مع روسيا ، ضدته التقليدية ، الأمر الذي سهل على الاسطول الروسي الخروج للبحر المتوسط ، وأدى بالتالي إلى تقييد المخططات العامة للموقف الدولي .

وكان تأثير هذه الموقعة قاسياً على نفوس جنود وضباط الحملة الفرنسية على مصر ، وشعروا بأنهم قد أصبحوا مقطوعى الملة بوطنهم ، وأنهم أصبحوا

متضيق في القارة الإفريقية . وكانت الواقعة أشد ألماً على نفوس الحاميات الفرنسية  
الاسكندرية ورشيد ، وهي الحاميات التي شهدت الموقعة ، ورأت مئات الجرحى ،  
ومئات الجثث ، التي كان البحر يلقي بها إلى الساحل . وانخفضت الروح المعنوية  
لدى الفرنسيين ، وقلق مبيتهم أمام الأتراك . وأثر حصار السفن البريطانية  
للسواحل المصرية على حالة التجارة ، وأخذ الأتراك يشعرون بفداحة الخسائر  
التي كانت تنزل بهم نتيجة لهذه الحرب ، ونتيجة لانقطاع الواردات والصادرات ؛  
وتبدأت النفوس لتثورة .

وأصبح الفرنسيون يخشون من أن يزل البريطانيون في الاسكندرية نفسها ،  
فعملوا على تحسين المواصلات بين هذا الثروبين القاهرة ، كما عملوا على تحصين  
الاسكندرية ، وإقامة العلوآن على التلال المرتفعة الموجودة بها ، ونصبوا المدافع  
على كوم الدكة ، وكوم التناخورة ، حماية للبناء ، مما قد يحاوله الاسطول  
البريطاني .

وأخيراً فإن هذه الموقعة وضعت الحلة الفرنسية أمام الأمر الواقع . وجعلتها  
معروفة تماماً أنه قد كتب عليها أن تعيش في مصر ، ومع المصريين ، وبالموارد  
الموجودة في البلاد ، الأمر الذي يستتبع استمرار الجنرال بوناپرت في تطبيق  
سياسة التقرب من المصريين ، ويستتبع كذلك الحصول على كل ما يلزمه من  
البلاد ، حتى وإن كان ذلك عن طريق القيادات المصرية التي أشركوها معهم في  
الحكم . وأخيراً فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على رفع الروح المعنوية لرجال  
الحلة الفرنسية ، وعمل على إتمام نظم الحكم التي رسمها البلاد ، وذلك بأنعامه  
« الديوان العام » . وكل ذلك وهو لا يزال مهدداً ، هو وحملته ، بغارات المالكات ،  
وقوات الدولة العثمانية ، وأساطيل بريطانيا .

٥ - المبررات العامة :

لاشك في أن موقعة أبي قير البحرية قد غيرت نظرة المصريين إلى الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بأن هؤلاء الفرنسيين يحتلون بلادهم ، وأن هذا الاحتلال سينتهي في يوم من الأيام . وظهر ذلك بوضوح في عملية رفض الإحصاء حمل شعار الثورة الفرنسية . فلقد طلب الجنرال بوناپرت المشايخ في أول شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ للحضور عنده . « فلما استقروا عنده نهض بوناپرت من المجلس ، ورجع ويده طبلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طبلسان ثلاثة حروف أيض وأحر وكحل ، فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرفاوى ، فرمى به إلى الأرض ، واستلقى وتنفذ مزاجه واستمع لونه واحتد طبعه ، فقال الترجمان يا مشايخ أتم صرتم أجبابا لصارى عسكر ، وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته ، فإن تميزتم بذلك عظمتكم الساكر والناس ، وصار لسنكم منزلة في قلوبهم ، فقالوا له لكن قدرنا يضع عند الله وعند اخواننا من المسلمين ، فاعتناظ لذلك ، وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرفاوى أنه لا يصلح الرئاسة ، ونحو ذلك ، فلاحقه بقية الجماعة واستنفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكاز في صدوركم ، وهى العلامة التى يقال لها الوردة ، فقالوا أهملونا حتى نترى في ذلك » (١) . وفي ذلك الوقت سخر الشيخ السادات ، وكانت له مكاتب رفيعة لدى المصريين ولدى الفرنسيين . ورجع به الجنرال بوناپرت ، وتحدث معه بواسطة الترجمان ، واهدى له عاتما من الألباس ، وأوتق له جوكارا أو ثقته بفراجه . وسكت الشيخ السادات على ذلك ، وقال الجبرى أنه « سايره ، وقام وانصرف ، فلما خرج من عنده رفعه » (٢) .

(١) المبررات : ج ٣ - ص ١٦ .

(٢) المبررات : ج ٣ - ص ١٧ .

وبدل هذا على أن المصريين كانوا لا يرغبون في التثب بالفرنسيين ، حتى لا يضيع قدوم عند الله ، وعند إخوانهم من المسلمين . وهذا التميز بين الشخصيتين كان يمثل عقبة في سبيل التقارب بين المصريين والفرنسيين .

ومع ذلك فإن الجزائر بونابرت قد عمل على زيادة التقرب من المصريين ، وزيادة إشراكهم مع الفرنسيين في النظام الذي وضعه لحكم البلاد . وكان الجزائر بونابرت يرغب في الاستشارة بوجهات نظر شيوخ وأعيان العاصمة والأقاليم في المسائل التي تفرع عن نظام الحكم الجديد ، فدعاهم إلى الاجتماع في جمعية عامة يؤخذ رأيا في النظام النهائي في الدواوين التي أسسها ، وفي إدارة الحكومة ، وفي أمر وضع نظامها الإداري والمالي والقضائي . وحدد يوم أول أكتوبر موحداً لإستعداد هذه الجمعية التي سميت باسم « الديوان العام » ، تمييزاً لها عن ديوان القاهرة . ثم أجل الموعد إلى يوم ٥ أكتوبر .

واختار الجزائر بونابرت هؤلاء المشايخ والأعيان من « الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالي ، ومن الذين إمتازوا بمركزهم العلمي وكفايتهم ، وطريقة استقبالهم للفرنسيين » . ولقد استعملت هذه الجمعية العامة على مندوبين من القاهرة ومن الاسكندرية ، وعن رشيد ودمياط ، والبحيرة والغربية ، والمنصورة والشرقية ، والمنوفية والقليوبية ، وأنجيزة وإخفج ، وبني سويف والفيوم والمنيا ، وأسيوط وجرجا . وكل لكل مديرية وفديكون من ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالي ، من مشايخ البلاد ورؤساء العريان . وكان مندوبو القاهرة في الديوان العام ثلاثة أمثال كل مديرية ، ولكل من الشرقية والمنوفية الضعيف .

وكلت الجزائر بونابرت السالمين موليخ وبرتوليه ، عضوي الجمعية العلمية . بالاشتراك في جلسات « الديوان العام » ، كمندوبين لحضور المناقشات ، ولعرض

مشروعات الحكومة على الأعضاء . ومن عمليات الجزال بونابرت ، نحمد أن الهدف من عقد الديوان العام ، كان هو تعويد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ، وأن يعرفوا أن الجزال قد دعاهم لاستشارتهم ومعرفة وجهات نظرهم ، فيما يعود على الشعب بالخير . ويظهر من هذه التوجيهات أن الجزال كان يرغب في أن يبدى « الديوان العام » رأيه في أربعة مسائل : الأولى هي أصلح نظام لتأليف مجالس « الديوان » في المديرية ، والمكتب الذى يحدد للأعضاء ؛ والثانية هي النظام الواجب تطبيقه فيما يتعلق بالقضاء المدنى والجنائى ؛ والثالثة هي التشريع الذى يكفل ضبط الموارد ؛ والرابعة هي الإصلاحات والإقتراحات التى يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب . وكلف الجزال بونابرت المندوبين الفرنسيين بأن يشاركا في وضع النظام الداخلى للديوان ، وذلك بأن يقوم الأعضاء باختيار رئيس له ، ونائب رئيس ، وإثنين من السكرتيريين المترجمين ، وثلاثة من المراقبين ، على أن يكون ذلك بطريق الانتخاب والإقتراح . كما كتبها بتتبع المناقشات ، ويتدوين أسماء الأعضاء الذين يتنازون عن زملائهم في الديوان ، سواء بنفوذهم ، أو بكفائتهم .

وحضر نواب الأقاليم الذين دعوا إلى حضور الديوان العام إلى القاهرة ، ثم نبهوا عليهم ، وعلى نواب القاهرة من المشايخ والأعيان والتجار ، بالحضور إلى الديوان العام ، الذى إنعقد بدار ديوان القاهرة ، الذى كان هو بيت قائد أغا الأزبكية . واستقر هذا الجمع الحافل في صباح يوم ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ . وقام ملقى القبطى بقراءة خطبة الافتتاح :

« إن قطر مصر هو المركز الوحيد ، وأنه أعصب البلاد ، وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة ، ولأن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس في الدنيا أخذت من أجداد أهل مصر الأول . ولكون قطر مصر بهذه

الصفات ، علمت الامم في تملكه ، فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لانها إذا حصلت الثرة قطعت عرونها ، فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك عذابين تحت حجاب الفقر ، وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرساوية بعد ما تهد أمرهم ، وبعد صيتم بقيامهم بأمور الحروب إشتاقت انفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة ، فقدموا وحصل لهم النصرة ، ومع ذلك لم يترحنوا لاحد من الناس ، ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن فرضهم تنظيم أمور مصر ، وإجراء خطباتها التي دثرت ، ويعيد طاطريقان ، طريق إلى البحر [ الأبيض ] وطريق إلى البحر الأحمر ، فيزداد خصبها وريها ، ومنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك ، إستجلابا لخواطر أهلها ، وإبقاء للذكر الحسن . فالمناسب من أهلها ترك الشغب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأتاليق يترب على حضورها أمور جنيته ، لأنهم أهل خيعة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويحييون عنها ، فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعة . (١)

وكانت لهجة خطبة الافتتاح ، التي أشادت بأن مصر علمت الامم ، وحملت لواء الحضارة والمعرفة ، كفيته بأذن تبعث في النفوس روح العزة القومية ، فتحدث بهم إلى التطلع لإحياء عظمة مصر القديمة وتصرفهم عن الإذعان لحكم الفرنسيين وغير الفرنسيين ، (٢) . وملاحظ في هذه الخطبة أن الجبرال بونابرت قد غير سياسته السابقة ، التي كان يدعى فيها وجود المودة مع السلطان العثماني ، وجاهر لأول مرة في خطاب علني بعدائه للدولة العثمانية . وكان هذا نتيجة لاشتراك

(١) الجبرال : ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) انظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ ص ١٠٥ .

السلطان في عاصمة مع الدول المتكتلة ضد فرنسا ، وإعلانه الحرب على الجمهورية الفرنسية في الشهر السابق ، أى في شهر سبتمبر . وكان هذا الوضع طبعيا من جانب الجنرال بوناپرت تجاه الدولة التي أعلنت الحرب على بلاده ولكن مهاجمة بوناپرت للدولة المشائية كانت لا تساعد على عملية تهريبه إلى المصريين ؛ وهكذا بدأت التناقضات في زيادة الظهور أمام الفرنسيين في مصر .

وبدأت ، بعد قراءة خطبة الافتتاح ، عملية انتخاب رئيس الديوان العام . ثم قال التريمان : تريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصا منكم يكون كبيرا ودينا علىكم ، مثلين أسره وإشارته ، فقال بعض المحاضرين الشيخ الشرفاوى ، فقال نو نو ، وإنما ذلك يكون بالقرعة ، فعملوا قرعة بأوراق ، فطلع الأكثر على الشيخ الشرفاوى ، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرفاوى هو الرئيس ، (١) فكان انتخاب الرئيس إذن بالافتراع السرى ، كما يحدث المجالس النيابية ، ولم يتم بالتصويت العلني الذي أراهه المصريون .

وعلى أن لذكر أن سلطة الديوان العام كانت مقصورة على الإجابة عما يسألون عنه بما يتعلق بتنظيم الحكم ، ويكون لبوناپرت إقرار ما يليق صنعه . وبهذا كانت غمرات الديوان مجرد رغبات ، وجهات نظر استشارية بالنسبة لصاحب الأمر ، القائد العام ، صارى صكر الفرنسيين .

وكانت المسألة الأولى التي عرضت في مجلس الديوان في ١٢ أيلول . ولم يذكر لنا المحدث شيئا عنها ، ويبدو أنه لم يحضر الجلسة التي توفقت فيها هذه المسألة . ولقد رأى الديوان أن يكون لكل من الاسكندرية ودمياط ورشيد ديوانا يتشكل من ١٢ إلى ١٥ عضواً ، وذلك نظراً لأهمية هذه الثغور . أما باقي المديرات فيكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعة دواوين ، بتعدد ديوان في بندر من البناحر المهمة فيها ، ويوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين لتمثيله في الديوان

العام بالقاهرة . وعرض هذا الموضوع على الجنرال بونايرت ، فاستقر رأيه على أن يتشكل الديوان العام من ٢٥ عضواً ، منهم تسعة من القاهرة ، وواحد عن كل مديرية من المديريات الستة عشر الموجودة في مصر ؛ ويكون الديوان إثنان من السكرتيرين المترجمين ، وإثنان من الحجاب ، وعشرة من الحراس ؛ ويكون ثلث أعضاء الديوان العام من مشايخ البلاد ، وثلثهم من التجار ، وثلث من العلماء ؛ ويجتمع كلما دعاه القائد العام إلى الاجتماع ؛ ويختار من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصي الذي يجتمع باستمراري في القاهرة . ويكون في كل مديرية ديوان مؤلف من تسعة أعضاء ، ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية ، تتألف في كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان النصارى والصناع ، الذين يسميهم آمر أو قومندان المديرية . ويكون لديوان القاهرة الرئاسة على دوائر المديريات ، كما يكون لكل ديوان في مديريته الرئاسة والإشراف على القضاة ومشايخ البلاد .<sup>(١)</sup>

وأما المسألة التالية التي عرضت فكانت هي مسألة النظام القضائي المدني والجنائي . ورأى الديوان أن يبق نظام القضاء على ما كان عليه ، وأن لا يتغير شيء من ترتيب المحاكم ونظامها . ولكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة ، مع مثل المحاكم ؛ . . . . . كما أن يكون بين القضاة في كل مديرية من بين حقوق القرويين المشكلة فيها .

وأما المسألة الثالثة التي بحثها الدايوان العام فكانت هي نظام الموارث ، وطلب الأعضاء من العلماء شرح طريقة إقسام الميراث ، فذكر العلماء أنها كانت تسير حسب القواعد الشرعية ، المستمدة من القرآن . وحدث نقاش بين الفرنسيين والعلماء المصريين المسلمين في هذا الشأن ، ولم يكن هؤلاء العلماء مستعدين

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة النقابية ، ج ١ - ص ١٠٢ .



التنازل عن حدود شريعتهم ، وقدموا في الجلسة التالية قواعد تقسيم الموارث طبقاً لأحكام الشريعة ، مع مراجعتها من الآيات . وكان المسلمون هم الذين يقسمون موارث القبط والمسيحيين الشرقيين ، وإطلع الجنرال بونايرت على هذه القواعد ، وإحضر إلى إقرارها كنظام للتوريث الشرعى .

وأما المسألة الرابعة التى عرضت على الديوان فكانت هى مسألة تسجيل عقود الملكية ، ومسألة الضرائب العقارية .

وكان الجنرال بونايرت ، قبل انعقاد الديوان قد ابتكر وسائل تساعد على زيادة ما يجنى من الأقاليم من الأموال والضرائب ، ووضع نظاماً جديداً لإثبات الملكية فى مقابل دفع رسوم التسجيل ، ومهد لذلك بإنشاء محاكم جديدة تسمى بالمحاكم التجارية ، وهى التى يسميها الجيمركى بحكمة التقضايا ، أود محكمة النظام . وأصدر الجنرال بونايرت أمره ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، بإنشاء هذه المحاكم فى القاهرة وفى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وجعلها تختص بنظر المنازعات المدنية والتجارية ، ولص على اختيار أعضائها من التجار الموجودين من كل الجنسيات ، على أن يعينهم القائد العام لمدة ثلاث سنوات . وتشكلت محكمة القاهرة من ستة أعضاء من التجار المسلمين وستة أعضاء من الأقباط برئاسة القاضى القبطى ملطى . وحدد الأمر رسوم التضامى بأثنين فى المائة من قيمة المنازعات ، ثم أصدر الجنرال بونايرت أمراً ثانياً ، فى ١٦ سبتمبر ، بإنهاء إدارة تسجيل مستندات التملك ، باسم مصلحة التسجيلات وإدارة أملاك الحكومة ، وأمر بأن يقدم جميع ملاك العقارات حجج تملكهم القديمة والجديدة لتسجيلها فى مقابل رسم ٢ ٪ من قيمة العقارات ، ويدفعها كل الملاك . وألغى فى حاصه كل مديرية مكتب تسجيل جميع سندات التملك والعقود ، نظراً دفع الرسم المحدد ، ولا يعترف بالملكية إلا للعقود والسندات المسجلة ، وإلا فإن الملكية تصادر فى

صالح اليهودية . وكان على جميع الملاك أن يسجلوا ممتلكاتهم في مدة شهر من نشر هذا الأمر ، وإلا فإن مقدار الرسوم تضاعف ، وإذا مضى شهر ثان دون إتمام التسجيل تتم عملية المصادرة . أما العقود الجديدة الخاصة بالبيع والتنازل والهبة فكان من الضروري تسجيلها في مدة عشرة أيام ، وإلا فإنها تعتبر باطلة . وكان من الواجب كذلك تسجيل الرصايا في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من وفاة الموصى ، وتسجيل عقود التخاريج والقسمة بين الورثة في مدى عشرة أيام من تاريخ تحريرها . وكان الجزال بونايرت يهدف خلق موارد جديدة للدولة . وأردف ذلك بفرض ضرائب جديدة على أصحاب الحرف والصناعات . وشعر الأثافي بثقل عبء هذه الضرائب الجديدة ، واعتبروها غرامات بدون وجه حق ، الأمر الذي أثارهم ، وأثار الصناع وأصحاب الحرف .

ويرى لنا الجبرتي ذلك قائلا : « وجعلوا لذلك الديوان قواصد وأركان من البضع السيئة ، وكتبوا نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان ، ولصقوا منها نسخا في مفارق الطرق ورؤس العطف وأبواب المساجد ، وشرطوا في ضمنه شروطا ، وفي ضمن تلك الشروط شروطا أخرى ، بتبيرات سخيفة ، يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير لعدم معرفتهم بقوانين التراكييب الحرية ، وعمله التحيل على أخذ الأموال ، كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بصيهم وتمسكاتهم الشامدة لهم بالتقليد ، فإذا أحضروا وبينوا وجه تمسكهم لها ، إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث ، لا يكتفي بذلك ، بل يقوم بالكشف عليها في السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف درام يقدر حينئذ في ذلك العلوم ، فإن وجد تمسكه مقيدا بالسجل طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته ولجوه قدر آخر ، يأخذ بذلك تصحيحا ، ويكتب له بعد ذلك تمسكه ، وينظر بعد ذلك في قيمته ، ويدفع على كل مائة إثنين ، فإن لم يكن

له حجة ، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل ، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقيد ، فإنها تضبط لديوان الجمهور وتصدر من حقوقهم . وهذا شيء متعذر ، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء ، أو بأوليتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك ، بحجة قريبة أو بعيدة العهد ، أو بحجج أسلافهم وهورثيهم ، فإذا طولبوا بأثبات مضمونها تضر أو تنذر ، لحادث الموت أو الاسفار ،<sup>(١)</sup>

وكان هذا الأمر يعمل للكثير من التعنت ، خاصة وأنه كان يسرى على كل العقود القديمة ، أى على كل العقود العقارية الخاصة بمصر ، وعلى أن يتم ذلك في مدة شهر واحد . والمهم أن كل ذلك قد حدث قبل انعقاد الديوان العام . فلما اجتمع هذا الديوان ، أبدى أعضاؤه استيائهم من هذا النظام ، واعترضوا المشايخ على إكراه جميع الملاك على تقديم مستندات تملكهم القديمة لتسجيلها ، وقالوا أنه إذا كان الفرض هو فرض حرية على الأملاك ، فلتفرض على العقارات نفسها ، ولكن دون مناقشة أصول الملكية وشرعيتها ، هذا علاوة على أن القاهرة وحدها كانت تضم ما يزيد على مائة ألف منزل ، يملكها ما يقرب من ستين ألف مالك . وافتتح الجنرال بولابرت بوجهة نظر أعضاء الديوان ، واستعاضوا عن هذا المشروع بمشروع لفرض حرية على العقارات نفسها ، وقسموا المباني على أنواع ، وبطوا على كل نوع منها حرية معينة ، تدفع سنويا على تسطين ، وعموما هذه الحرية على بقية مدن مصر . أما عقود المبيعات الجديدة ، وعقود نقل الملكية والتنازل والإيجارات ، وعقود الزواج ، والتركيلات وجوازات السفر وشهادات الميلاد وإثبات الوفيات والتركات ، فإن الجنرال بولابرت قد أمر بفرض هذه الضرائب الجديدة عليها ، دون أن ينتظر رأى الديوان فيها . وكتبوا بذلك مناشد على طاعتهم ، وألصقوها بالمخاوف والطرق ، وأرسلوا منها

(١) المبرق : ج ٣ ، ص ١٩ — ٢٠ .

نسخاً للأحياء ، .

ولاشك في أن فرض هذه الضرائب جاء شيئاً جديداً على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوائط ، الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقارية في عهد المماليك ، فعظم استيائهم ، واشتد سخطهم ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنشوب ثورة القاهرة . ولقد إنفض الديوان في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة في القاهرة في اليوم التالي . حقيقة أن القوات الفرنسية كانت قد إحتلت مصر ، ولكنها كانت تواجه قوى معادية خارجية مثل إنجلترا والدولة العثمانية ، وتواجه قوى معادية داخلية ، تتمثل في قوات مراد بك في الصعيد ، وقوات إبراهيم بك في الشرقية ؛ والآن أصبح عليها أن تواجه خطراً جديداً ، وهو خطر مواجهة مقاومة المصريين لها في مصر ، وثورة المصريين على حكمها في عاصمة البلاد .

## الفصل السابع عشر

### مقاومة الحملة

ورغم احتلال قوات الحملة الفرنسية للقاهرة، فإنها كانت تواجه قوى تقاومها . وكانت قوى المقاومة هذه داخلية ، وتمتد في طول البلاد وعرضها ، وخارجية ، وتمثل في كل من إنجلترا والدولة العثمانية .

وبعد موقعة أبي قير البحرية ثبتت أمام الجنرال بوناپرت فاعلية مقاومة إنجلترا لعملية بقاء الحملة الفرنسية في مصر، وساعدت نتائج هذه الموقعة على إضعاف الدولة العثمانية إلى أعداء فرنسا ، وإعلانها الحرب على الجمهورية الفرنسية . ورغم تمقّب قوات الحملة الفرنسية للواليك في الصعيد ، فإن هذه القوات لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة في هذا الميدان . وأخيراً فإن ظروفًا متعددة أجبرت الحملة الفرنسية على مواجهة جماهير الشعب المصري ، في العاصمة ، التي قامت بالثورة على حكم المستعمرين . ولاشك في أن الجنرال بوناپرت قد عمل على مواجهة كل قوة من قوى المقاومة هذه الموجودة في مصر ، وحاول أن يأخذ كل منها على انفراد . ولاشك كذلك في أنه كان على قدر المسؤولية ، فيما يتعلق على الأقل باتخاذ إجراءات الأمن اللازمة بالنسبة لبقاء الحملة في مصر ، وبما يكون هذا هو الذي دفعه إلى أن يكون قاسياً في اتخاذ بعض القرارات ، مادامت قوى المقاومة كانت تهدد وجود الحملة نفسه . وعلينا أخيراً أن نسأل : هل نجح فيما هدف ؟

### ١ — ثورة القاهرة الأولى :

كانت جهودات الجنرال بوناپرت الخاصة بالتقرب إلى المصريين عن طريق

اشراك زعمائهم في السلطة ، حتى وان كانت إختصاصاتهم إستشارية ، قد أسفلت في الوصول الى نتيجة إيجابية . وذكرنا كيف أن الشيخ الشرفاوى ، رئيس للديوان . قد ألقي الجوكار ، شعار الجمهورية الفرنسية ، على الأرض ، حين حاول الجنرال بونايرت أن يعلقه على كتفه . وكان شعور الزعماء المصريين بأن سلطتهم إستشارية ، وبأن بعض القرارات الهامة تتخذ دون الرجوع اليهم ، أو تنفيذ بطريقة عاقلتها أبدوه من مشورة ، يدفعهم الى النظر الى السلطات الفرنسية على أنها كانت تحتفظ لنفسها بالسلطة الفعلية ، الأمر الذى لم يساعد على ازدياد التفاهم بين الحاكم والمحكوم ، بين الأجنبي والوطني .

ولقد تكاثفت عوامل كثيرة ، اقتصادية ، وإدارية ، ومعنوية من أجل زيادة شعور المصريين بالإفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الأجانب ، ومن أجل شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين الى أقصى درجة ممكنة .

أما من الناحية الاقتصادية والمالية ، فنجد أن الفرنسيين كانوا يمتنون أنفسهم قبل دخول القاهرة بالحصول على ثروات طائلة ، من أموال وأملاك الممالك . ولكنهم لم يجدوا الشيء الكثير بعد دخولهم القاهرة ، خاصة وأن الممالك هربوا كل ما يمكنهم تهريبه معهم في عملية خروجهم أو فرارهم الى سوريا . وجاءت عملية تحطيم الاسطول الفرنسى في أبي قيد ، ومحاصرة السواحل المصرية بقطع الاسطول البريطانى سبيلاً يؤدي الى وقف التجارة ، مما أدى الى سوء الأوتراح الاقتصادية ، وأدى بالتالى الى شعور الفرنسيين بضرورة الحصول على موارد بطرق أخرى ، فعملوا على فرض الضرائب . وفرضوا على سكان القاهرة ضريبة قاذرة ، في شكل سلفة إجبارية ، ولم يتمكن «الديوان» من ان يمنحها ، رغم تدخله في الأمر وتوسطه لدى السلطات وطلبه تخفيفها . ولاشك في أن

فعل أعطاء الديوان في عملية التوسط هذه ، جعلتهم يحتقرون على رجال السلطة الفرنسية ، وجعلت هيبتهم تسقط في نفس الوقت في نظر الأهالي ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التمسك برأيهم أمام الفرنسيين ، وإتخاذهم موقف المدافع عن مصالح الوطنيين أمام السلطة الأجنبية . فيضل بنا الأمر إلى زيادة ببسلاور الموقف بين القوتين : الأجنبية الحاكمة ، والوطنية المحكومة . وفي هذا المجال نجد أن سياسة الجنرال بوناپرت قد وصلت إلى عكس النتيجة التي كان يرغب في الوصول إليها . وتعادى الفرنسيون في فرض القروض الاجبارية على جميع أنحاء البلاد ، ففرضوا على تجار الاسكندرية ٣٠٠.٠٠٠ فرنك ، وعلى تجار رشيد ١٠٠.٠٠٠ فرنك ، وتجار دمياط ١٥٠.٠٠٠ ، وعلى تجار المنسوجات بالقاهرة ٦٠.٠٠٠ ريال نقداً ، و ٥٠.٠٠٠ بونوا ، وعلى تجار البن والبنار بالقاهرة ٢٠.٠٠٠ ريال ، وعلى الأقباط الذين يتولون تحصيل الضرائب في الأقاليم ١٠٠.٠٠٠ ريال . ثم فرضوا على تجار خان الخليل عشرة آلاف ريال ، ووكانل الصابون عشرة آلاف ريال ، ووكانل الفناكة ستة آلاف ريال ، والسقاين ١٥ ألف ريال ، وتجار السكر ١٠.٠٠٠ ريال وتجار الألفنة المنصدية بالنفوية ١٥ ألف ريال<sup>(١)</sup> . وكانت هذه الغرامات بأدحة ، وعاسة في الوقت الذي وكدت فيه التجارة ، وانقطع فيه الاستيراد والتصدير ، واختفت فيه العملة تقريبا من الأسواق .

ولقد نفن الفرنسيون في إبتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . ومن ذلك أنهم أذنوا للنساء البكوات المالك أن يفتسدين أنفسهن بالمال ليسكن في بيوتهن ، وإذا كان عندهن شيء من مناع أزواجهن ، فكان عليهن تقديمه ، وإلا فيصالحن على أنفسهن . وتشدد الفرنسيون في هذه العملية ، وبطريقة أقوى من تشددهم في دفع الغرامات الحربية . ويذكر لنا الجيوتي أن

(١) انظر : عهد الرحمن الرازي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ . ص ٢٦٧ .

السيدة نفيسة زوجة مراد بك قد ظهرت وصالحته عن نفسها واتباعها من نساء الأمراء والكشاف بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ ريال فرسارى ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها . وتذكر لنا المصادر الفرنسية أنها دفعت ٦٠.٠٠٠ فرنك فرنسي عن نفسها وعن نساء المالك من أتباع مراد بك وحده .

وعمل الفرنسيون على الاستيلاء على الخيول والجمال والابقار والسلاح ، وكانوا يصلحون على ذلك ، أى يأخذون مقابلها نقداً . كما أنهم قطعوا رواتب الاوقاف الخيرية عن مستحقيها من الفقراء . وزادت شراهية الفرنسيين في عملية جمع الأموال بشكل واضح بعد تحطيم الاسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية ، فأخذوا يفتنون في إستزاف الاموال ، وتذرعوا إلى ذلك بوضع النظام الذى ابتدعوه لإثبات الملكية وتسجيل العقود والوثائق . وكانت هذه المغارم الكبيرة تناقض ما ذكره الجنرال بونايرت في منشوراته ووثائقه الاولى ، حين نزل بالبلاد ، كما كانت كافية لصرف المصريين عن الوثوق به ، وكافية لكي ينظروا إليه على أنه أشد ظلماً عليهم من المالك .

ولدى جانب هذه العوامل الاقتصادية والمالية ، يمكننا أن نذكر تفسد الفرنسيين مع المصريين ، وخاصة في عملية مصادرة بعض الاملاك ، وهدم بعض المباني . وأسف المصريون على هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، على تدمير معالمها ، وإبداهم عاصنها ، وعموم ما كان بها من معالم السلاطين وآثار الحكماء والعظماء ، وهدمهم قصر يوسف صلاح الدين ، وعاصم الملوك والسلاطين ، ذوات الادران الصاعدة ، والاعدة الباسقة ، كما يروى لنا الجبرتي ، حين يتحدث الإصلاحات التى رغبوا في إستحداثها فى القلعة ، من بين أحداث شهر ربيع الثانى سنة ١٢١٢ هجرية .

وكان قيام الفرنسيين بهدم أبواب الحارات والدروب مثيراً لقلق الاهالى ،



إذ أنهم كانوا قد ألقوا الاحتياجه بها من هجمات المصوص والجنود ، وكان هدمها سبباً في انتشار الشائعات عن أن الفرنسيين سيقتلون الناس وهم في صلاة الجمعة ، أو يهاجمون بيوتهم في أى وقت يرغبون . والواقع أن فرار الفرنسيين هدم هذه الابواب التي كانت تفصل الحارات كان يهدف بسهولة انتقال الجنود في حالة انتشار الفتنة أو الثورة ؛ أى أنها كانت اجراء أمن بالنسبة لفرنسيين ، وشعر المصريون بأن عملية الهدم كانت تضر بأمنهم .

وزاد ظهور تشدد الفرنسيين وضوحاً في موقفهم من السيد محمد كريم ، الحاكم الوطنى لمدينة الاسكندرية ، الذى ثبتوه في سلطته ، هم حكوا عليه بالاعدام . وكان هذا العمل كفيلاً بإثارة نفوس المصريين ، وبتقليل همة من يتعاون معهم من المصريين . وكانت الالباء ترد باستمرار عن عمليات اخضاع الفرنسيين للمدن والقرى المصرية ، وكان الاسرى يصلون في جماعات ، لكن يسجنوا في القلعة ، وهم يعملون معهم معافى كثيرة عن شدة الفرنسيين في فرض سلطتهم على البلاد . وكانت عملية المقاومة تجهز الفرنسيين على التشدد في الاجراءات العسكرية ، والتشدد في عملية التنشيش على السلاح وجمعه ؛ مما أظهر الحملة الفرنسية في شكل المحتل الاجنبى الغاصب .

وكانت هناك أسباب أخرى اجتماعية تدفع المصريين إلى عدم التجاوب مع الفرنسيين ؛ فرغم تظاهر الفرنسيين باحترام الدين الإسلامى ، وعادات الاهالى وتقاليدهم ، كانوا في حقيقة الامر لا يأبهون بها كثيراً . ولكن من الطبعى أن تظهر دور الشراب ، وأن يزداد التبذل ، نتيجة لإختلاف عادات الفرنسيين عن عادات المصريين ، ونتيجة لتحررهم في سلوكهم . هذا علاوة على أن وجود جيش إحتلال أجنبى في إحدى المواسم ، كان يستتبع التضاف بعض النساء الساقطات حول الجنود ، وبشكل يخدش من كرامة الوطنى الحر . ولهذا فإن

المصريين قد نظروا الى الفرنسيين على أنهم فجرة. أطلقوا المنان لشواتهم ، واكثروا من التبذل والفجور . وكان هذا سبباً كافياً بالنسبة للمصريين لحكم بكل قسوة على وجود الفرنسيين في بلاد الإسلام .

وأخيراً فلما يمكننا أن ننسى وجود قوى معادية لبقاء الفرنسيين في مصر ، بذلت جهوداً لتحرير مصر من الاحتلال ، ولشروع الثورة ضد الفرنسيين . ويمكننا أن نشير في هذا النطاق الى جهودات ابراهيم بك والى جهودات السيد عمر مكرم ، وغيرهم من المصريين الذين كانوا قد انسحبوا من مصر الى الشام . وكانوا يواصلون إيفاء الرسل ، وتوزيع المنشورات سرّاً ، وتشجيع وتشجيع الاموال بالقول والوعد ، بأن الباب العالي كان يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز ، لطرد الفرنسيين من مصر ، وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة في الداخل مسيلاً لمهمة الجيش المهاجم من الخارج . وكان انسحاب الرالى من القاهرة الى الشام بعد دخول الفرنسيين مصر ، وبقائه هناك ، يدل على أن الدولة العثمانية لن تترك الفرنسيين يقيمون في مصر لفترة طويلة . وجاءت موقعة أبي قحزب البحرية ، وعمل الفرنسيين على منع نشر أخبارها ، دليلاً كافياً على أن هناك قوات خارجية يمكن للقوات الوطنية أن تتعاون معها لتخلص من حكم الفرنسيين ، وكانت كل هذه العوامل مشجعة على الثورة ، وجاءت الاسباب الاقتصادية والمالية ، وفداحة الضرائب ، كأسباب مباشرة لنشوب الثورة في القاهرة .

كان الرأي العام اذاً مهيئاً للثورة ، وكانت هناك عناصر تشجع عليه ، وجاءت مسألة الضرائب المقررة على الاملاك والعقارات لتسبب تدفع الاموال الى التمرح . ولما أشيع ذلك في الناس كثر لغطهم ، واستظفوا ذلك . . . ووافقهم على ذلك بعض التمسسين ،<sup>(١)</sup> وهكذا بدأت روح المقاومة ، والاستعداد للوقوف

في وجه الظلم . ويرى لنا الجبرتي أن الحركة بدأت تلقائية ، وبدون تنظيم : « فتجمع الكثرة من الفوضى من غسر رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ، وأصبحوا يوم الاحد متحيزين ، وعلى الجهاد عازمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح . وحضر السيد بدر ، وصحبته حشرات البعوض ، ورجال المراتب العالية ، ودام صياح عظيم ، وهول جسيم ، ويقولون بصياح في الكلام ، نصر الله دين الإسلام » (١) لقد بدأ التجمع ، وعشت النفوس ، وظهرت الأسلحة ، وتجمع الرجال بطريقة تلقائية ، وأخذت المتقات تشق عنان السماء . وبدأت هذه المظاهرات في التحرك ويبدو أنها كانت ترغب في إلغاء ما تقرر من رسوم وضرائب على المقارات والأماك ، إذ أنها توجهت إلى بيت القاضي عسكر . ولكن هذا القاضي خاف من عاقبة الموقف ، فأغلق أبوابه ، وأوقف حجابيه ، فرجوه بالحجارة والطوب ، وطلب الحرب ، فلم يمكنه الهروب . (٢) وكان هذا التخاذل يدل على خوف القاضي من نتيجة هذه المظاهرة ، ويدل على معرفته بعدم فاعلية أي قرار يتخذ ، ولا أي وساطة في سبيل إلغاء ما قرره الفرنسيون . وتطور الحال إلى تجمهر الأهالي بالأزهر ، الذي سيصبح مركز قيادة الثورة ، نتيجة لما تمع به «الأمراء» ، كما ذكرنا في بحثهم التاريخي الوطني الموجودة في البلاد .

وحدث أول إحتكاك حين حضر الجنرال دييوى ، حاكم القاهرة ، ولم يكن قد قدر الموقف ما يستحقه من استعداد . وعزم دييوى على مواجهة الموقف بنفسه ، ومضى زعمه كوكبة من الفرسان ، ومر بشارع النورية ، ثم على الصناديق ، لكي يتفاهم من الأهالي المتجمعين عند بيت القاضي . واسكن التواريخ كانت متلثة

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

بالحامير ، التي لم تخلت موقفاً عادئياً له ، فحاول الخروج من بين القصرين .  
 . . . . . وبثت في الحقائق مزجومة ، فبادروا اليه وطربوه ، وأثخنوا  
 جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وأبطله وشجعاته . وكان هذا الاشتباك  
 سبباً في تزايد إطلاق النيران ، وفي تحول الموقف إلى التحام سالت فيه الدماء .  
 وكان لإنتشار خبر مقتل الجنرال دييوى تأثيراً كبيراً على الحالة المعنوية في القاهرة ،  
 وساعدت الدماء التي سالت في المعركة على زيادة الحماس الثوري ، وعلى الشعور  
 بضرورة الاستمرار في المعركة ، والقضاء على الفرنسيين . وبطريقة تلقائية اتجه الثوار  
 إلى تأمين مواقعهم ومراكبهم ، وأخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يجرعون ،  
 ومن كل حذب ينسلون ؛ وصكوا الأطراف النائرة ، بحظم أخطاط القاهرة ،  
 كباب الفتوح وباب النصر والبرية ، إلى باب زويلة وباب الشعرية ، ووجه  
 البندقيين وما حاذاه ، ولم يتعدوا جهة سواها ؛ وهدموا مصاطب الخواص ،  
 . . . . . وأجاءنا متاريس إسكندنافية . . . . . وفي هجوم المدوف وقت المعركة .  
 ووقف دون كل متراس ، جمع عظيم من الناس . (١) ومعنى هذا أن الثورة قد  
 سيطرت على قلب العاصمة ، وأنشأت الاستحكامات للدفاع عن نفسها أمام  
 اعتداء أو انتقام الفرنسيين . وملاحظ أن الجهات البرابنة لم تتحرك مع الثورة ،  
 سواء أكان ذلك يتعلق بمصر القديمة ، أو بمنطقة بولاق ؛ ويبدو الجبرتي ذلك  
 بقرهم من ثكنات القوات الفرنسية .

ولقد ظل الثوار مترسبين في الحارات والأزقة ، إلى أن هاجمت إحدى  
 الكتائب الفرنسية بعض المتاريس التي كانت موجودة في ناحية المناخية ؛  
 وتمكنت هذه القوة من زحزحة الثوار من أماكنهم . وعندئذ زاد الخوف  
 والملع ، وخرجت العامة عن حدودها ، وبما تكون قد فقدت سيطرتها على

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٥ .

موقفها ، أو على مشاعرهما . ويجد أن التأثير في هذه المنطقة يتحولون فجأة ، وتمتد أيديهم إلى الذهب واللب ، لبيوت النصارى والشوام والأورام ، وحتى بيوت المسلمين المجاورين لهم ؛ وكان من بين ما نهبوا خان الملايات الذى كان موجوداً في هذه المنطقة . وكانت قلة التنظيم سبباً في هذا التمهق الذى حدث في هذه المنطقة .

وانقضت هذه اليلة والوطنيين «سرايين» ، وعلى هذا الحال مستعدين ، وأما الإفرنج فانهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلمة واقفين ، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر والبنبات ، ووقفوا مستعزين ، ولأمر كبيرهم منظرين .<sup>(١)</sup> إنه الاستعداد للمعركة بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة من بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسلح ، والروح المعنوية . وكان الجنرال بونايرت قد أرسل يطلب المشايخ ، ولكنهم لم يردوا عليه . واستمر ينادى الخندق النهران في أثناء ذلك الوقت . وسعى تسمى ، ونددند أند الفرنسيون في توجيه ضربات المدفعية على منطقة الجامع الأزهر ، وعلى المنطقة المجاورة له ، كسوق القورية والفحامين ، التي كانت مركز نشاط الثوار . فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا في عمرهم عابثوه ، نادوا بإسلام ، من هذه الآلام ، ياخنى الألفاف ، نجنا بما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ، ودخلوا في الشقوق ؛ وتتابع الرى من القلمة والكيان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت في مرورها حيطان الدور ، وسقطت في بعض القصور ، ومزلت في البيوت والوكائل ، وأصمت الأذان بصوتها الخائل .<sup>(٢)</sup> لقد كانت مفاجأة المصريين أن يخضعوا في أحيائهم الوطنية لضرب منظم من المدفعية الحديثة عليهم . وكان هذا

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٦

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢

كافيا لتشييد الروح المعنوية ، وشعور المصريين بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب ، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى في حرب حي الأزهر . لقد زاد الخطب ، وعظم الكرب ، وفرسب المشايخ بقصدون الجنرال بونايرت « ليرفع عنهم هذا التنازل ، ويمنع عسكره من الرمي المتراسل ، ويكفهم ، كما تكف المسلمون عن القتال » .<sup>(١)</sup> وعاتبهم الجنرال بونايرت عن هذا التأخير ، ولكنه أمر بوقف العزب ، وعاد العلماء والمشايخ يبشرون الأهالي ويعلمتوتهم . ولكن بعض الأهالي في منطقة الحسينية ظلوا متحصنين ، واستمروا في التراسل بالبريد مع الفرنسيين لمدة ثلاث ساعات بعد الغروب . وعندئذ انتهت المقاومة ، وبدأ الفرنسيون في الدخول في شوارع القاهرة ، وأخذوا في هدم المتاريس ، وسيطروا على الموقف . ولكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً ، في عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم « دخلوا الى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه وعصورتهم وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا بالآلوة والحارات ، وكسروا القناديل والبهارات ، وعشموا خزائن الطيبة ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والادوات والقصاص ، والودائع والخبثات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا السكتب والمصاحف ، وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا فيه وتلفطوا ، وبألوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيها ، وألقروا بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروه ، ومن ثيابيه أخرجوه » .<sup>(٢)</sup>

ولقد استمرت هذه العملية الانتقامية في اليوم التالي ، فاصطفت جماعة من قوات الفرنسيين بباب الجامع الأزهر ، وكان كل من يحضر الصلاة يراهم فيريد

(١) الجيزي : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجيزي : ج ٣ . ص ٢٦ .

على أعقابهم. وأحاطت القوات الفرنسية بهذه المنطقة إحاطة تامة. « ونهبوا بعض الديار ، بحجة التفتيش على النهب ، وآلة السلاح والضرب ؛ وخرجت سكان تلك الجهة هرعون ، ولتنجاة بأنفسهم طالبون . وانتكعت حرمة تلك البقعة ، بعد أن كانت أشرف البقاع ، ويرغب الناس في سكناها ، ويودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع ، والفرنساوية لا يمرون بها إلا في النادر ، ويمحرمونها عن غيرها في الباطن والظاهر ، فانقلب هذه الحركة منها الموضوع ، وانخفض دلي غير القياس المرفوع . » (١) وأخذت قوات الفرنسيين تقف في الأسواق ، وتفقت المارة ، وتأخذ ما يجده في الجيوب ؛ كما قامت وحدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس ، ورفع الأحجار والأثربة الموجودة فيها ، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل .

ويلاحظ الجبرتي أن التصاريق الشوام وجماعة الأروام كانوا منفصلين عن إخوانهم المصريين في هذه العملية، وأنهم ذهبوا وشكوا إلى الجزائر بونابرت أمر نهب ممتلكاتهم رغم أن هذه العملية كانت قد امتدت إلى الكثير من ممتلكات المسلمين المجاورين كذلك : « وإغتموا الفرصة في المسلمين ، وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين... وكانهم شاركوا الأفرنج في التوائب . »

وانتشرت قوات الفرنسيين تبحث عن السلاح ، وكانوا يقبضون على بعض الأتباع ، وقتلوا بعضهم ، وكثير من الناس ذبحهم ، وفي بحر النيل قذفهم ، ومات في هذين اليومين وما بعدهما أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا أنه ، (٢) . وفي اليوم التالي اضطرب الأهالي إلى الذهاب من جديد إلى الجزائر بونابرت ، لكن يطلبوا منه العفو ، ويلتمسوا منه الأمان ، حتى تطمئن قلوب الرعية ، ولكن

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٧ .

الجنرال بونابرت رغم ملاطفته لهم ، أخذ في التسويف ، وطالبهم بذكر أسماء المشايخ أو المتعممين ، الذين شاركوا في إثارة الجماهير . وحرصهم على الخلاف والقيام ، فمالطوه عن تلك المقاصد ، فقال على لسان الترجمان : نحن نعرفهم بالواحد . فترجوا عنده في إخراج السكر ، من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم في الحال . وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم في الخطة كالضباطين ، ليكونوا للامور كالراصدين ، وبالأحكام متقدمين . (١)

ولقد عمل الفرنسيون على القبض على بعض العلماء ، مثل الشيخ سليمان الجوسقي ، والشيخ أحمد أشرقاوي ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوي ، والشيخ يوسف المصليحي ، والشيخ إسماعيل البراوي ، وحبسهم في بيت الشيخ البكري . كما أنهم انهموا غيرهم بتوزيع الأسلحة على الأهالي ، وألقوا القبض عليهم ، ولم يستجيبوا لطلب المشايخ وتسفيعهم ، وعلى رأسهم الشيخ السادات ، في أمر إطلاق سراحهم ، وطلبوا إياهم ألا يتعجلوا الأمر . ثم أمر الجنرال بونابرت بإبصار اجتماع الديوان ، وإعتم بإلشاء التحصينات حول القاهرة ، حتى يضمن استمرار سيطرته عليها .

ومع عمليات التفتيش ، حرف الفرنسيون الكثير عن اتصال بعض المصريين بأحمد باشا الجزار ، وببكر باشا في الشام ، وتحريض الآخرين المصريين على الجهاد ، والثورة في وجه الفرنسيين . وكانت هذه المراسلات سبباً في إلقاء الفرنسيين : "قبض من جديد على بعض المشايخ الذين كانوا محجوزين في بيت الشيخ البكري ، وفي سجنهم في القلعة ، ثم قتلهم لهم بالرصاص في اليوم التالي ، ولقائهم لجشهم من خلف السور .

ولشر الفرنسيون منشوراً باللعن ، وحذروا من العودة إلى الفتنة كما أنهم أخذوا من



جديد في إحصاء الأملاك تمهيداً لفرض الضرائب عليها ، فلم يعارض في ذلك معارض ، ولم يتفوه بكلمة . <sup>(١)</sup> كما أنهم استمروا في نزع أبواب الدروب والحارات الصغيرة . وأخذوا في الكتابة على لسان المشايخ إلى أعيان البلاد والقرى ، ينصحون بالهدوء ، وينهون عن الفتنة ، كما ينهون عن سماح الإشاعات ونشرها ، وينهون عن الاتصال بكل من كان يرغب في خراب البلاد . وشككوا الأهالي في صحة المراسلات التي تأتي عن طريق القمام ، وعلى أساس أن الفرنسيين كانوا أنفسهم أصدقاء للسلطان . والمهم هو عدم التحرك بالفن ، والمساعدة على نشر الشر ، ومعارضة قوات الفرنسيين <sup>(٢)</sup> .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة والقضاء عليها ، وبصفتها إحدى القوى التي تآمرت وجود الحملة الفرنسية في مصر ، فإن نفس هذه العملية قد أدت إلى شعورهم بخطورة الموقف في سوريا ، واشتغالهم على قوة معارضة زوابعهم من جهة ، وبثيرة بالنسبة لوجود الحملة الفرنسية في مصر . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت سيأخذ الأمر على ، ويستعد للقضاء على هذا الخطر بعيداً عن مصر ، وقبل أن يصل إليها ، مما قد يسمح له بالإستناد إلى حلفاء له من بين المصريين ؛ خاصة وأن المقاومة كانت لا تزال مستمرة ضد الفرنسيين في جميع أنحاء البلاد ، وفي معظم الأقاليم ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي .

## ٢ — المقاومة في الوجه القبلي :-

استمرت عملية مقاومة المصريين للحملة الفرنسية منذ نزول قواتها مصر ، واستندت هذه العملية إلى كل أقاليم البلاد ، التي لم ترضخ للإحتلال إلا بعد مقاومة مجيدة . وظهر ذلك بوضوح في كل من الوجهين القبلي والبحري ، وفي الشهور

(١) الجعدي : ج ٣ ص ٢٩ .

(٢) الجعدي : ج ٣ ص ٣١ .

وفي العواصم ، وفي المدن وفي البادية . وزادت حدة هذه المقاومة في أوقات مدينة . نتيجة لظروف داخلية أو خارجية .

وكان طائف الثورة يطوف في مختلف البلاد ؛ وكلما أخذت في جهة إنبعثت في جهة أخرى . وكان الجنود الفرنسيون يعملون على إخماد هذه الثورة بإطلاق الرصاص على المتمردين ، ورفضوا التنازلات على البلاد . رآكن الثورة كانت . كما قال ديوبو ، كحية ذات مائة رأس ، كلما أهدموا السيف والنار في ناحية ، ظهرت في ناحية أخرى أقوى وأشد بما كانت ، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما إرتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت تصارع التخلص من قبضة الفاتح الجديدة . ورغم إحتلال الحملة البلاد ، والمجبودات التي بذلتها لكي تظهر بظهور الحرر في أعين الوطنيين ، فإن سلطة الفرنسيين ظلت قائمة على القوة ، لا على الإقتناع . وكان إختلاف الدين واللغة والطباع والعادات يصعب كثيراً من عملية التقارب بين الغالب والمغلوب . وكانت سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحرم مرة ، وبالقرعة مرة أخرى ، وقع كل ثورة ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية . ولكي يصل إلى هذه الغاية ، فإن الجنرال بوناپرت قد وزع جيشه على غزائه أنحاء البلاد لإخضاعها ، ولتهديد الرقابة عليها ؛ وكان قواد الفرق يتولون ، فضلاً عن اختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية في مديرياتهم ، ويراقبون جباية الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين في الأقاليم حتى لا تعتمد إختصاصاتها . وكانت عملية صحيحة ، وتتطلب مجهوداً متواصلاً من جانب الفرنسيين ، وفي جميع أنحاء البلاد .

وكانت الحملة قد شهدت مقاومة في الإسكندرية منذ نزولها بها ، وإستمرت هذه المقاومة في إنقسام للجبهة أمام تقدم القوات الفرنسية صوب القاهرة . وكان

إجتياز القوات الفرنسية لمنطقة صحراوية يدفع الجنود إلى نهب القرى التي يصادفونها في الطريق ، وكان من الصعب على القيادة أن تسيطر على الجنود في مثل هذه الأحوال ، ولكن هذه العمليات كانت سيئاً كافياً لنفع الأهالي إلى مقاومة الفرنسيين .

وفي الوقت الذي تقدمت فيه الحملة صوب الرحامية ، سارت قوة أخرى إلى رشيد ، التي كانت ميناءً نهرياً له أهمية ، وكان في وسع سفن الحملة الصغيرة أن تتخذها قاعدة لها في عملية صعودها فرج رشيد ، تحمل المئون والذخائر ، وتسير بها صوب القاهرة . ولم تكن عملية إحتلال رشيد بالمهمة الصعبة ، ولكن المنطقة المحيطة برشيد ، قرب إدقينا وعلوبس ، شهدت قيام الأهالي بمقاومة القوات العسكرية ، وشهدت كذلك مهاجمتهم للسفن الفرنسية التي تسير في النيل . وسيزيد قوة هذه المقاومة بعد القضاء على أسطول الحملة الفرنسية في أبي قير . وقتل الأهالي بعض الجنود الفرنسيين عند السالية ، بمركز قوة ، ولئنقمت القيادة الفرنسية منهم بقتل عدد من الأهالي ، وبأشمال النار في القرية . وحاول الجنرال مينو قائد رشيد أن يستند إلى هذا المنصب لكي يهرب الأهالي في المنطقة ، ولكن سرعان ما واجه مقاومة عنيفة في يوم ١٦ سبتمبر ، قرب شباس حمير ، أخذت شكل المعركة بين الأهالي المسلحين بالبنادق ، وبين القوات الفرنسية التي كانت بقيادة الجنرال مينو نفسه . وقتل فرس الجنرال في هذه المعركة ، ولم يتمكن من إخضاع القرية ، وإن كان قد تمكن من إشعال النار فيها . وقرب الليل تجمع الأهالي من المنطقة المحيطة حول القوة الفرنسية ، وبلغت أعدادهم ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل ، فاضطر إلى الانسحاب والعودة إلى رشيد .

وتتالت الهجمات على ترعة الاسكتوية التي كانت تزودها بالماء المذب في موسم الفيضان ، وهدد الأهالي إلى دحم هذه التربة ، فاضطر الفرنسيين إلى إرسال

كثيفة إلى بركة غطاس ، وأحرقت القرية . ووجه الجنرال بونابرت قواده إلى استخدام العنف مع أهل دمنهور ، وتجريد الأهالي من السلاح ، وإعدام بعض أعيان المدينة ، والمشايخ الموجودين بها ، وأي فرد يجدوا أنه من المحرمين على العدوان . ولولا هذا العنف والشدّة لما تمكن الفرنسيون من تأمين مواصلاتهم في إقليم البحيرة ، وتأمين وصول الماء إلى مدينة الاسكندرية . ولا شك في أن قرب إقليم البحيرة من البحر ، أي قرية من مندوبى الآتراك ومندوبى الإنجليز ، كان يسهل عملية انتشار المقاومة في أرجائه ، ولكن الفرنسيين إستخدموا كل وسائل العنف تجاه الأهالي ، واحتلوا دمنهور في شهر نوفمبر سنة ١٧٩٨ ، وأعدموا بعض الرعايا الوطنيين رميا بالرصاص ، وفرضوا على المدينة إتاوة كبيرة من التلال والمواشى . ورغم ذلك فإن عناصر المقاومة تمكنت من الاسحاب من المدينة ، وإتجهت عرباً صوب وادى البطرون والصحره ، ولم تتمكن القوات الفرنسية من القضاء عليها ، بل أنها ستكون شوكة في جانب الاحتلال الفرنسى لهذه المنطقة ، وستعمد إلى زيادة أعدادها ، وزيادة تسليحها ، وتعمود لمنازلة الفرنسيين من جديد .

أما وسط الدلتا فإنه شهد كذلك مقاومة عنيفة للإحتلال الفرنسى ، سواء في منطقة الغربية ، أو منطقة المنوفية . وظهرت المقاومة في هذه المنطقة بشكل واضح في أثناء شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، أى بعد هزيمة الفرنسيين في موقعة أبو قير البحرية ، وعمل الفرنسيون على تجريد الأهالي من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وإستطاعت القوات الفرنسية بالأهالي على مسيرة ساعة من منوف ، عند قرية غمرين . ودافع الأهالي عن فراخ دقاغا مستيتا ، واستمرت المعركة في طرقات القرية الضيقة ، التى امتلأت بالدماء وبجثث القتلى . وذكر القائد المسئول أنهم قتلوا ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الأهالي ، ومن بينهم عدد كبير

من النساء ، كانوا يهاجمون الفرنسيين بكل بسالة وإقدام . وبعد أن استقر الفرنسيون في المحلة الكبرى ، ظهرت أعراض الثورة في طنطا في شهر أكتوبر ، وامتنع الأهالي عن دفع الضرائب ، وعن دفع الغرامات . وكان الوقت هو ولد السيد أحد البدوى ، ورفض الأعيان التمسد بالمحافظة على الهدوء والسكينة . وأخذ القائد أربعة أفراد كرهائن ، ولكن ما أن حاول إنزالهم في السفن ، حتى هجمت الجماهير المسلحة بالبنادق ، وكانت تحمل الرايات ، ومعها ما يقرب من ١٥٠ فارس ، على الكتيبة الفرنسية . وكانت معركة ، دافعت فيها الكتيبة عن نفسها . ورغم انسحاب الجماهير أكثر من مرة إلى داخل المدينة ، إلا أنها عادت المهجوم ، رغم الخسائر الجسيمة التي ألوتها قوات الفرنسيين بها . ودامت المعركة أربع ساعات ، وقتل فيها الكثير من الأهالي . وحدثت معركة أخرى في قرية عشيا ، التي تولى المقاومة فيها « أبو شعير » ، والذي كان من كبار المزارعين ، وكان يدير دائماً على رأس قوة تزيد ١٢٠ رجل مسلحين .

أما القليوبية والشرقية فكانت هي المنطقة التي شهدت انسحاب إبراهيم بك مع عاليكه بعد موقعة الأهرام ، ونحسنة في بلبيس . وكانت هذه المنطقة خطيرة بالنسبة لآمن القاهرة ، خاصة وأنها كانت قريبة من طريق عودة أمير الحج من الحجاز ؛ ولذلك فإن الجنرال بوتارت عمل على السيطرة عليها ، حتى يضمن الآمن اللازم لقواته في العاصمة . وفي يوم ١ أغسطس ، وقف أهالي قرية أبوزعبل المسلمين بالبنادق والمعص في وجه إحدى الكتائب التي كانت تتقدم صوب بلبيس ، واضطرواها إلى العودة إلى معسكرها في الخانكة . وعقدوا في اليوم التالي إلى مهاجمة الخافر الامامية لمعسكر الخانكة ، وأطلقوا النار على الفرنسيين من كل جانب . وإذا كانت مدفعية الفرنسيين قد أجبرت الأهالي على عدم إقتحام المعسكر ، إلا أن قائد الكتيبة اضطر إلى الانسحاب من مواقعه صوب القاهرة ، ولم يعد

إليها ثانياً إلا بعد حصوله على المدد .

وكانت هذه الكتيبة هي طليعة القوات الفرنسية التي خرج الجنرال بوناپرت بنفسه على رأسها لمهاجمة قوات إبراهيم بك في منطقة الشرقية . وبعد وصول التجريدة ، التي بلغ عدد قواتها ثلاث فرق ، تمكن الفرنسيون من احتلال بليس ، في يوم ٩ أغسطس ، التي كان إبراهيم بك قد أخلها . وفي يوم ١١ أغسطس وقعت بين قوات الفرنسيين ، وقوات إبراهيم بك معركة الصالحية ، التي أبدى المماليك وفرسان العرب فيها ضروباً واضحة من الشجاعة ، وكادوا أن يهزموا فيها القوات الفرنسية . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، ظلت منطقة الشرقية منطقة حساسة بالنسبة للفرنسيين . وحين نشبت ثورة القاهرة الأولى ، في شهر أكتوبر ، هاجم فرسان العرب قوات الفرنسيين الموجودة في بليس . ولم تتمكن هذه القوات من تعقب فرسان العرب إلا بعد وصول المدد إليها . ورغم ذلك فإن الحركات الحربية لم تهدأ حول بليس ، ولم يكف الجنرال دينيه عن طلب المدد من الجنرال بوناپرت في القاهرة ، حتى بعد أن أخذ الفرنسيون عدداً من الرهائن ، ومن شيوخ العبادة ، وأبناء أسرة أباطة ، وأعداد كبيرة من المواشي ، ليجهروا الأهل على المدد .

وأسهمت منطقة المنصورة ودمياط ، بدور فعال ، في مقاومة احتلال الفرنسيين البلاد . وشهدت المنصورة ، يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، واقعة مهولة ؛ وكان هذا اليوم هو يوم السوق ، والمدينة مزدحمة بأبناء البلاد المجاورة . وانتشرت روح الثورة العامة في المدينة ، وأخذ النساء يحرشن الرجال على الفتك بالفرنسيين . وحاول الجنود البقاء في معسكرهم ، ولكن الآه إلى أشعلوا فيه النيران . وحاول الجنود الفرار من المعسكر ، ولكن الجموع تكاثرت عليهم ، وقتلتهم عن آخرهم .

وإشتعلت الثورة في كل المنطقة المحيطة ، وجاءت القوات الفرنسية من القاهرة ، بقيادة الجنرال دوجا ، بعد أسبوع ، وتوقع الأهالي أن يلتقم منهم الفرنسيون . وأسرع أعيان المدينة بالتهرب من الحادثة ، ونسبوها إلى أبناء القرى المجاورة ، وإستجاروا بأعضاء الديوان ، ولكن الجنرال بوناپرت أمر باستخدام كل شدة ممكنة مع أهالي هذه المدينة ، وبقتل عدد من أعيانها وفرض الفرنسيون غرامة على المنصورة بلغت ستة آلاف ريال ، وألكتهم لقوا مقاومة جديدة حين عمدوا إلى جمع هذه الغرامة ، وأحرق الفرنسيون قرية سنباط ، كما عاقبوا ميت غمر ، وعملوا على تهجير أهليها من السلاح . ورغم إستخدام الشدة ، فإن العناصر المستغولة عن المقاومة كانت تقلت بسرعة من أيدي الفرنسيين ، وكان العقاب لا يقع في الغالب إلا على الأهالي المسالمين .

وكانت منطقة المنزلة تتمتع بأهمية خاصة نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين دمياط والمنصورة وبليس ومدخل مصر الشرق من ناحية فلسطين . وكانت القيادة الوطنية الموجودة هناك تتمثل في حسن طوبار الذي كان يزعم الصيادين والأهالي المقيمين في جزر البحيرة ، وكان هو الذي يحتكر الصيد بغير جمل يقدمه للحكومة ، وله ثروة وعصية ، وسيطرة تامة على المنطقة . وسأولت القوات الفرنسية أن تتوغل في منطقتة إبتداء من يوم ١٦ سبتمبر ، وكان الفرنسيون يظنون بأنه ، خاصة وأنه كان يتلك عدداً ضخماً من القوارب ، وقرروا أن بأسروه ، ويحطموا أسطولهم . ووجد الفرنسيون بعض القرى خالية من أهاليها ، ولكن سرعان ما أحذقت بهم الأهالي ، ووقعت معركة إستمر القتال فيها مدة أربعة ساعات ، في النهاية ، إضطرت الفرنسيون بعدها إلى الإسحاب ، بعد أن تركوا الكثير من قنابلهم ، وأعداد أكبر من قتل المصريين . وكان الجنرال بوناپرت يخشى من الدور الذي يمكن لحسن طوبار أن يقوم به بالإنتفاخ مع

العشائين في سوريا ، إذ يمكنهم الدخول بمساعدته إلى بحيرة المزة ، من طريق  
فم الدبية ؛ ولذلك فإن الجنرال بونايرت قد أرسل إليه بعض الهدايا . وحاول أن  
تستقدمه القوات الفرنسية لتسلحها ، مما يسهل أمر القبض عليه . ولكن حسن  
طوبار لم يقع في هذا الفخ ، وكان يستعد لمهاجمة دمياط .

وإشتعلت الثورة في دمياط منذ أوائل شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وتضاعفت  
الأحوال فيها بهجوم سفن حسن طوبار عليها في يوم ١٦ . ولم يتمكن الفرنسيون  
من المحافظة على مواقعهم إلا بصعوبة كبيرة ، خاصة وأن كل المنطقة كانت في  
ثورة معلنة ضد الفرنسيين . ولكن فشل هجوم حسن طوبار على دمياط ،  
والخوف من انتقام الفرنسيين ، دفع بكثير من الأهالي إلى ركوب السفن والتوجه  
إلى سوريا .

وبعد مجيء المدد للقائد الفرنسي في دمياط ، هجم على إحدى القرى الثائرة ،  
وهي قرية الشعراء ، والتي كان يدافع عنها ما يقرب من ١٥٠٠ من الثوار ، تحميم  
البحيرة من جانب ، وأنيل من الجانب الآخر . وكان مع الأهالي بعض قطع  
المدفعية . ولكن الفرنسيين استولوا على القرية عنوة ، ونهبوها وأضرموا فيها  
النيران . ومع تعدد عمليات الاعتداء على السفن الفرنسية ، زاد الفرنسيون من  
عمليات الانتقام والتشكيل ، ولم يفرقوا في ذلك بين القرى الثائرة والقرى الهادئة ،  
فما ترك قريتين أسوأ ذكرى في هذه المنطقة ، التي شهدت المهدم والنهب  
والسلب والنسي وإشعال النيران . واتخذ ظل موقف الفرنسيين في هذه المنطقة  
مزعزعا ، إلى أن قرر الجنرال بونايرت إرسال حملة ثانية إليها ، وتزويد دمياط  
ببعض القطع البحرية ، حتى تتمكن القوات الفرنسية هناك من القيام بعمليات  
مشتركة ، برية وبحرية ، ضد المقاومة . ونجحت الحملة البرية في الاستيلاء على  
المزة ، ولكن حسن طوبار قام بعملية إلتفاف بمراكبه التي اقترب عددها من



المائة ، وحاولت مهاجمة السفن الفرنسية ، التي بلغ عددها ١٦ سفينة ، منها ثلاث سفن حربية ؛ كما حاولت الهجوم على دمياط . ولكن الفرنسيين تمكنوا من الاحتفاظ بدمياط ، رغم استهسال المصريين في الهجوم عليهم . وبعد إحتلال الفرنسيين للنزلة والمطرية ، إضطرحسن طوبار إلى الانسحاب إلى غوة . وأظهر قادة الفرنسيين دهشتهم من أن تقوم جماعة من الصيادين بمثل هذا الهجوم الذي كان شديداً في جرائه ، محكاً في تدبيره .

هذا بالنسبة للمقاومة التي لقيتها الحملة الفرنسية في الوجه البحرى . وكانت المقاومة التي لقيتها في الصعيد لا تقل عنها شدة ولا خراوة ، وإن كان المماليك قد إشتراكوا في عمليات الصعيد ، أكثر من إشتراكهم في عمليات الدلتا . ولا شك كذلك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود العصيات في هذه المنطقة ، ونظرة الأهالي إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت عوامل تساعد على زيادة خراوة عمليات المقاومة في الصعيد .

وكان مراد بك قد إتجه ببقية قواته بعد معركة إمبابية إلى الصعيد ، فأمر الجنرال بونابرت قبل دخوله القاهرة الجنرال ديزيه بإحتلال المنطقة الواقعة جنوب الجزيرة والاستحكام بها لمنع المماليك من العودة ومهاجمة القاهرة . وإستقر ممالك مراد بك في الصعيد وإقليم الفيوم ، ولم يفكروا في مهاجمة الفرنسيين ، إلا بعد احتكاكهم بالأهالي وبده الاشتباكات بين الفرنسيين وأبناء الصعيد أنفسهم . ولكن وجود المماليك في البنسا والفيوم كان خطراً يهدد الفرنسيين في القاهرة . وينبع عليهم وصول القمح ومواد التزوين من الصعيد ، خاصة وأنهم عطلوا الملاحة في النيل في الأشهر الأولى من إحتلال الفرنسيين للقاهرة . فقرر الجنرال بونابرت ضرورة احتلال الصعيد ، على أن يترك المماليك مديرية جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير إغناق وتخليص محمد مراد بك بشادية

الخراج الخاص بهذه الجهات له . وتقام الجزال بونابرت مع روسي ، فنصل  
انقسا ، ليقوم بالوساطة بينه وبين مراد بك ، من أجل الصلح على هذا الأساس .  
وكان الجزال بونابرت يوافق على إحفاظ مراد بك بقوة تبلغ من خمسمائة إلى  
ستمائة فارس من فرسان المالك معه في هذه المنطقة ، على أن يستقل إليها في ظرف  
خمسة أيام ، ولا يتخطاها بعد ذلك شمالا إلا بإذن من القائد العام . وعلى أن يضم  
مراد بك جيدا أنه سيكون تابعا لفرنسا ، سيدفع لها الخراج الخاص بهذا  
الإقليم . ومعنى ذلك أن الجزال بونابرت كان يحاول الاتفاق مع بقايا المالك ،  
بعد أن كان قد أعلن للصريين أنه جاء لمصر للقضاء على دولتهم ، واستعمال  
شأنهم . ولكن مراد بك أعز بقوه ، واعتقد أن الفرنسيين لن يتمكنوا من  
إخضاع الصيد . ولا شك أنه كان في موقفه يستند إلى قوة معارضة الأهالي في  
هذا الإقليم لإمتداد حكم الفرنسيين إلى بلادهم . ففشل مشروع التفاهم إذن ، وحول  
الفرنسيون على استخدام القوة . وبدأت العمليات الحربية الفرنسية في الصيد قرب نهاية  
شهر أغسطس ، أي بعد وقوع موقعة أبي قير البحرية ، وتحطيم الأسطول الفرنسي ،  
وستكون الحملة للوجه لغزو مصر العليا حملة برية وبحرية ، يبلغ عدد جنودها  
ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، وستلقى مقاومة عنيفة ومستمرة ، من الأهالي  
ومن المالك ، على طول خط تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك .

وبعد أن وصلت حملة الجزال ديويه إلى بني سويف ، وإحتلتها ، إنتظرت  
وصول الذخائر والمؤن من القاهرة ، وعلت بوجود قوات مراد بك في ناحية  
البنسا ، بين بحر يوسف والجبل ، وعلت أنه جمع أسطوله في هذا البحر ،  
وشحنه بالزاد والذخيرة . وكان من اللازم لكي يصل الفرنسيون إلى مواقع  
قوات مراد بك أن يصلوا مع التبل حتى ديروط ، ثم يسهروا مع بحر يوسف تجاه  
قوات المالك . ولكن مراد بك شعر باقتراب الفرنسيين ، فأخذ إلى البنسا ،

والسحب بأسطوله إلى أسبوط ، حتى لا يقع في أيدي الفرنسيين . وأصبحت  
طلائع المماليك موجودة عند اللاهون ، في الوقت الذي وصل فيه أسطولهم إلى  
أسبوط . وأخذ الجنرال ديزيه في السير جنوباً لكن يستولى على ديروط ، ويقفل  
بذلك الطريق أمام سفن المماليك قبل خروجها من بحر يوسف إلى النيل ، ولكنه  
وصل إليها متأخراً ، وكانت سفن المماليك قد سارت في النيل جنوباً ، في الوقت  
الذي انجبت فيه قوات المماليك صوب جرجا . وخشى الجنرال ديزيه من الابتعاد  
عن القاهرة أكثر من ذلك ، ثم جاءه الاخبار بأن جزءاً كبيراً من قوات  
المماليك لا يزال موجوداً في الفيوم ، فاضطر إلى الرجوع ، والاتجاه صوبها .  
وكان الجنرال ديزيه قد اضاع بعض الوقت في هذا السير صوب الجنوب ، وكانت  
مياه الفيضان قد غمرت الأراضي الزراعية ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين  
التقدم فيها . ورغم ذلك فإن طلائع الفرنسيين بدأت في الاشتباك مع طلائع  
قوات المماليك في أوائل شهر أكتوبر . ومع أصوات طلقات الرصاص ، أخذ  
الأهال يتجمعون من كل صوب ، ويهاجمون الفرنسيين ، ويهاجمون سفنهم ،  
وبشكل خطير الفرنسيين إلى القراجح من جديد ، حتى يستكروا استعدادهم  
ويقوموا بحركة لها قيمتها تجاه المماليك . وبعد أيام قليلة شاهد الفرنسيون قوات  
المماليك على المرتفعات المشرفة على بحر يوسف ، وحاولوا سحقها ، ولكنها  
واصلت سحبها شمالاً ، وبشكل أروع الفرنسيين من سيرهم في رمال الصحراء .  
ومع تقدم الفرنسيين ، زادت مناوشة الأهالي لهم حتى كان يوم ٧ أكتوبر ،  
الذي لاقى فيه الفريقان عند بقعة صغيرة تقع إلى غرب بحر يوسف ، اسمها  
سدمنت ، ودارت هناك معركة شديدة ، كادت قوات الجنرال ديزيه أن يقضى  
عليها فيها ، لولا وجود المدفعية .

وتحسّن مراد بك في هذه المرتفعات ، مع مماليكه ، ومن انضم إليه من الأهالي .

وكان عدد قوات الماليك والمصريين يزيد على ضعف عدد قوات الفرنسيين ، هذا علاوة على احتلالهم المرتفعات وتحصينهم فيها . ولكن الفرنسيين استندوا الى حسن النظام ، وكفاءة القيادة ، وقوة نيران المدفعية ، وهجم ما يقرب من أربعة أو خمسة آلاف فارس ، على صوت قرع الطبول ، وبشجاعة فائقة ، وأحاطوا بقوات الجنرال ديزيه من كل جانب ، وأنزلوا بها خسائر كبيرة . ولكنهم اضطروا إلى الارتداد بسرعة ، نتيجة لقوة نيران المدفعية ، وإن كان ذلك لم يمنهم من معاودة الهجوم السريع مرة ثانية وثالثة ، وبكل حماس واضح . وكان مراد بك قد نصب ثمانية مدافع على إحدى المرتفعات ، وأخذ في إطلاق النار منها على مربعات الفرنسيين . فعمد الجنرال ديزيه الى مهاجمة موقع مدفعية الماليك ، التي أنزلت قواته خسائر جسيمة ، وأنزل بالمدافعين هنا خسائر واضحة . ولكن هجوم فرسان الماليك وفرسان المصريين إستمر موجها ضد الفرنسيين في أثناء هجومهم على مواقع المدفعية . وبعد قتال مرير ، انسحب الماليك والمصريون من مواقعهم ، بعد أن نزلت بهم خسائر فادحة ، واستول الفرنسيون على بعض قطع مدفعتهم ، وإن كانوا قد خسروا ما يقرب من أربعة قتيل و ١٥٠ جريح . وتعتبر هذه الموقعة من أهم المعارك التي عايشها الفرنسيون في صعيد مصر ، إذ أنها كانت المعركة البرية الثانية ، في أهميتها ، بعد معركة إمامة ؛ وأنزلت بقوات الماليك خسائر فادحة ، وأعطت الفرنسيين حكم منطقة بني سويف والفيوم ، وهي منطقة غنية بمنتجاتها الزراعية ، التي كانت لازمة لتكوين القاهرة .

ورغم ذلك فإن الحرب لم تنتهي في مصر العليا ، بل تحولت في شكلها من حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وإن كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا التوجع من المعارك شديداً في

خطره على القوات الفرنسية ، إذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، في مواقع مختلفة ، وفي أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهته . ولا شك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود المزروعات العالية فيه ، وكذلك وجود كل من الجبل الغربي والجبل الشرقي ، سيسمح لقوات المماليك وقوات أبناء الصعيد ، بالقيام بحركات لتفاف سريعة ، وبمهاجمة كتاب وفصائل الفرنسيين ، التي ستصبح مبعثرة في الوادي ، وتحاول تأمين المواقع المختلفة . وهذا النوع من الممارك سيفقد الفرنسيين معنى الراحة والطأينة ، وسيجبرهم على مداومة السير والانتقال ، وبشكل يرهق قواتهم ، دون أن يتمكنوا من الإشتباك مع خصم واضح ، وفي معركة لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه .

وبعد معركة سدمنت ، احتل الفرنسيون هذه القرية ، واسحبت قوات المماليك والفرنسيين في الصحراء في الاتجاه الجنوبي الغربي . ولم يفكر الجبال ديزيه في تعقب المماليك ، نظراً لإرهاق قواته ، وخوفه من وقوع مفاجآت جديدة ، وقرر أن يبقى في اللاهون لإراحة جنوده ، وأرسل الجرحى إلى القاهرة . ودخل الجبال ديزيه بعد ذلك إلى الفيوم ، وأقام بها لبضعة أيام ، ولكنه اضطر إلى الانسحاب منها من جديد ، حين علم بعودة المماليك إلى سدمنت ، ويهددهم خطوط اتصاله مع وادي النيل ، فاضطر إلى العودة إلى اللاهون من جديد ، وانتظر وصول مدد له من القاهرة . وشرح ديزيه لليونابرت الصعوبات التي لقيها ، وقتك الرمد بأعين ما يقرب من ٧٠٠ جندي .

ولم تستقر الأحوال للفرنسيين رغم احتلالهم لثلاث مديريات ، هي بنى سويف والنيا والفيوم . ووجدوا صعوبات كبيرة في الحصول على ما يلزمهم من القنل والحيرل ، وفقدوا في حالات كثيرة ، ما كانوا قد جمعوه منها ، نتيجة لمعوم الأمان على القرون ، وهجومهم على تجمعات هذه الحيرل . واستمرت الإشتباكات

مع الاهالى ، خاصة وأن بعض الفرنسيين كانوا يحاولون إغتصاب بعض وسائل التمرين من الاهالى ، الأمر الذى كان يدفع أبناء القرى الى مهاجمتهم ، بالعصى ، وبالأسلحة النارية .

ورغم رغبة الجنرال بونايرت الشديدة فى القضاء على قوة المالك فى الصعيد قبل نهاية موسم الفيضان ، فإن لشوب ثورة القاهرة الأولى فى ٣١ أكتوبر ، صرف الفرنسيين جزءا من عمليات الصعيد ، وجعلهم يحافظون على ما استولوا عليه ، ويحاولون التفكير فى توسيع هذه المنطقة صوب الجنوب وانتقل الجنرال ديزيه ، قرب نهاية شهر أكتوبر ، الى مدينة الفيوم ، وابتظر مجيء مدد من القاهرة . وأخذ يستعد لإستئناف الهجوم ، وذلك باستيلائه على الجيول التى كانت تنقص حملته ، وتنقص الحملة الفرنسية ظلها . وواجه هناك نوعا من العصيان الذى ، إذ أن أهالى القرى رفضوا تسليم ماطلبه منهم ، ونسب الجنرال ديزيه هذه الحالة الى تحريض مراد بك لهم . والحقيقة أن رسل مراد بك لم تنقطع عن المرور فى القرى ، وعن إثارة الاهالى فى وجه الفرنسيين ، وأن نفوس الاهالى كانت مستعدة للمقاومة ، ولعدم دفع أو تسليم أى شئ لفرنسيين ؛ والدليل على ذلك هو تضاؤل وتزايد أعداد المصريين الذين كانوا ينضمون لىالك ، أو يقومون بمناوشاتهم لفرنسيين بمفردهم . وكانت حاسة أبناء الصعيد ، وعقليتهم ، وروح فروسيتهم ، عوامل تتجمع لسكى تخلف منهم قوات هجوم متنازعين ، ورجال عصابات ومقاومة لهم خطرهم على أى جيش يتوغل فى بلادهم .

وبعد انحسار مياه الفيضان ، حاول الجنرال ديزيه إخضاع بعض القرى فى منطقة الفيوم ، ولكنه وجد مقاومة عنيفة ، من جانب الاهالى ، الأمر الذى تطور فى بعض القرى إلى معارك مسلحة . إلتصر فيها الفرنسيون فى نهاية الأمر ، وإن كانت قد تركت دماء على أرض الصعيد ، ظلت تنادى بالثأر . وتمحول

الموقف من مجرد غيليات حرية ، إلى حدود خفيفة ورغبة في الانتقام . وتزايدت هذه الاشتباكات في خطورتها على الفرنسيين ؛ الأمر الذي أجبر الجنرال ديزيه إلى العودة إلى النيوم ، والذي سيتطور سريعاً إلى هجوم للأهالي ، من القلاحين والعرب ، على مدينة النيوم نفسها في صبيحة يوم ٨ نوفمبر . وهاجم أبناء الصعيد معسكر الفرنسيين في مدينة النيوم ، وكان على رأسهم بعض الفرسان ، وبعض الماليك . ودافع الفرنسيون عن المدينة دفاعاً مستميتاً ، وأخذوا يطلقون النار من المساكن والبيوت على أبناء الصعيد الذين إنتشروا في شوارع المدينة . وكانت إيران الفرنسيين شديدة ومركزة ، فانسحب المصريون . ولكنهم عادوا ثانية للهجوم بعد الظهر ، ولم يتركوا المدينة إلا بعد أن نزلت بهم وبالفرنسيين خسائر جسيمة ، واعتلات الطرقات بحشد القتلى . وكان هذا الهجوم دليلاً على إستراتيجية المصريين في الصعيد بقوة الفرنسيين ، ومقاومتهم لها ، وعملهم على إخراجهم من البلاد . وكان هجوم الوطنيين على النيوم سبباً كافياً لإجبار الجنرال بونايرت على الإسراع بإرسال الجنرال بليار إلى الصعيد ، وتعيينه ساعداً عسكرياً للجيزة ، وتكليفه بمعاونة ديزيه في العمليات الحربية بشكل مشترك . وطلب ديزيه إلى بونايرت أن يسرع كذلك بإرسال سقن ، وإرسال خيول إليه في الصعيد ، إذ أن الأهالي والماليك كانوا يقتلون الكثيرين من رجال الجيش الفرنسي ، الذين أرحقوا دون أن يتمكنوا من تعقبهم . وتحول مركز قيادة الفرنسيين في الصعيد من النيوم إلى بني سويف ، التي أصبحت قاعدة لهم ، سواء بالنسبة لإخضاع الصعيد ، أو بالنسبة لجمع الغنل وموارد القوين من القرى . ورغم أن الجنرال بونايرت كان قد بدأ في ذلك الوقت في التفكير في الإعداد لعملية على سوريا ، إلا أنه أمد الجنرال ديزيه بما يقرب من ١٢٠٠ من الفرسان ، وبضعة مئات من المشاة ، وبأسطول نهري يتألف من سبع سفن مسلحة بالدفعية . وعند منتصف شهر ديسمبر ،

أصبح في وسع الجئرال ديزيه أن يهجم على الصميد .  
وبدا زحف الفرنسيين بحسب الجنود على الشاطئ . الأيسر النيل ، وبحسب  
اليسن في حذائهم في النيل ، وهي تحمل الأقوات والدخائر والمهمات . وكانت  
العملية صعبة ، وعقوفة بالمخاطر ، إذ أنهم كانوا يتوغلون بعيداً عن القاهرة ،  
وفي بلاد تزايد درجة عدائتها بالنسبة للأجانب ، وبخاصة بالنسبة للفرنسيين ،  
وبلاد يحمل أهلها السلاح . وكان الأهالي يهاجمون الحملة طوال سيرها ؛ وحتى  
الأطفال كانوا يحاولون سرقة الأسلحة من الجنود . وحين وصل الفرنسيون إلى  
المنيا ، كان المماليك قد تركوها قبل قدومهم بساعات بسيطة . واستمرت الحملة  
في تقدمها بعد المنيا ، فاستولت على ملوى التي هُزئت فيها على ثمانية مدافع كان  
المصريون يستخدمونها في طرب سفن الفرنسيين . ثم وصلت الحملة إلى أسيوط  
في ٢٥ ديسمبر ، التي كان المماليك قد أسحبوا منها مئتين ، بعد أن أغرقوا  
إحدى سفنهم ، واستولى الفرنسيون هناك على ست سفن أخرى . ثم انقسمت  
القوات الفرنسية إلى قسمين ، الأول سار مع منح الجبل ، وكان يتكون من  
الفرسان ، والثاني مع الوادي ، وكان يتكون من المشاة ، والتقى من جديد عند  
الشنايم ، التي احتلها ونهبوها . وأخيراً وصلوا في زحفهم إلى جرجا ، التي أخلاها  
المماليك قبيل قدومهم كذلك . وهكذا قطع الفرنسيون المسافة من بني سويف  
إلى جرجا في ثلاثة عشر يوماً ، وهم يطاردون المماليك ، دون أن يتمكنوا من  
أن ينالوا منهم . وفي جرجا ، اضطر الفرنسيون إلى الانتظار للراحة ، قبل أن  
يرأسوا زحفهم من جديد . ولكن هذه الراحة كانت فرصة لسكن يقوم الأهالي  
بالتفورة ، ويهاجموا الفرنسيين في كل المواقع الممتدة من أسيوط إلى جرجا .  
ولقد نشبت هذه التفرة فجأة فيما يقرب من أربعين قرية ، وتجمع فيها  
ما يقرب من سبعة آلاف رجل ، في عمليات عدائية ضد الفرنسيين . وكانت



فرصة فريدة أمام مراد بك يتمكن فيها من إعادة تنظيم قواته ، وبشكل يسمح له  
بمهاجمة الفرنسيين من جديد . ولا شك في أن مراد بك كان قد قام بنشاط مجاهد  
الأمالي ، إذ أنه قد اتصل بأشراف مكة ، وعرب الحجاز ، واتصل بمشايخ العرب  
في إقليم النوبة . واستنفرهم جميعاً لحرب الفرنسيين . واتصل كذلك بمحسن بك  
الجداوى ، الذى كان مقبياً في إسنا ، وصالحه ، وعزم العداة القديمة المستحكم بينهما ،  
ليتحداً سوياً لمحاربة الفرنسيين . ولقد لبى حسن بك الجداوى هذه الدعوة ،  
وانضم إلى خمسة القديم لكنى يحارب العدو الأجنبي الجديد .

وأمام هذه الثورة المشتعلة ، واشتعال روح المقاومة ، اضطرو الفرنسيون  
إلى تسيده مواقعهم ، نتيجة لخوفهم على أمنهم ؛ واضطروا كذلك إلى تقييده  
تكتيكهم ، فعملوا على تجميع القوات المتفرقة ، حتى يقللوا من الاشتباكات مع  
الأمالي في خطوط طويلة ، واستعدوا للزول إلى معارك ، تعتمد على تنظيم ،  
وتعتمد على قوة تسليح ، وكذلك على قوة تيران ، وبطريقة منهجية .

ووقعت أول المعارك عند سوهاج يوم ٢ يناير سنة ١٧٩٩ ؛ وكان عدد  
المصريين يقرب من أربعة آلاف مسلحين بالبنادق والحراب ، ومعهم ما يقرب  
من سبعمائة من الفرسان . وكانت المعركة حامية ، وذكر الفرنسيون أنهم قتلوا  
فيها ما يقرب من ثمانمائة من المصريين ، قبل أن يعودوا ثانية إلى جرجا . ولا شك في  
أن مثل هذا الانتصار رفع الروح المعنوية عند الفرنسيين ، وخفض من الروح المعنوية  
عند المصريين ، وحولها من الحاس إلى الرغبة في الانتقام الثأر ، وسحق الفرنسيين  
بأرهاب بعض البلاد ، ونهبها .

ولكن سرعان ما ظهرت تجمعات المصريين من جديد قرب أسيوط ، ومعهم  
الفرسان كذلك ، وقدموا إلى هناك من المتيا وبني سويف . والقيوم . وكانت  
أسيوط في غاية الأهمية بالنسبة للفرنسيين ، إذ أن أسطولهم النهري كان راسياً

أمامها ، ويحمل المؤن ، ويحمل كذلك كيات كبيرة من الأسلحة والذخائر . وخرجت قوات الفرنسيين من جديد للدفاع عن أسيوط ، وعند زحفها شمالا ، قابلت طلائع المصريين بجاء طهيلا . وعند هذه البلدة وقعت موقعة أخرى ، لم ينضم فيها الأهالي من القرى إلى بقية قوات المصريين والماليك . ومرة جديدة سقط في ميدان المعركة ما يقرب من ١٥٠ فارس ومن ٨٠٠ مقاتل من أبناء الصعيد . وبعد المعركة انضم الفرنسيون أفضع انتقام من القرى المحيطة ، وذكروا أنفسهم أنهم قتلوا فيها ما يزيد على ٥٠٠ رجل ، وأحرقوا عدداً من القرى . وأمر الفرنسيون على سفنهم ، وعملوا على الاشتباك مع المصريين والماليك في معركة فاصلة .

وكانت قوات مراد بك قد زاد عددها ، بإستخدام رجال حسن بك الجداوى ، وعثمان بك حسن إليها ، وكذلك بمجيء قوات من الحجاز ، ومن عرب جدة وينبع لمساعدة المصريين في حربهم ضد الفرنسيين . وقدّر الفرنسيون عدد قوات مراد بك في ذلك الوقت بـ ١٥٠٠٠ مملوك ، و ٧٠٠٠ فارس مصري ، و ٣٠٠٠ من المشاة ، علاوة على أثنين من عرب الحجاز ، أى أنها بلغت ما يقرب من ١٧٠٠٠ مقاتل . وعسكرت هذه القوه قرب سمهود ، التي قرر الجنرال ديبريه أن يصل إليها ، وانتقل الى هناك على رأس قوة بلغت ٨٠٠٠ مقاتل ، مزودين بالمدفعية والأسلحة الحديثة . وهناك وقعت موقعة حامية يوم ٢٢ يناير ، قسم فيها الجنرال ديبريه قواته الى ثلاث مربعات ، وقسم بينها المدفعية . وألقت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وأهمية كصفاء القيادة ، بالنسبة لحسة آلاف مقاتل في مواجهة ١٧٠٠٠ مقاتل . وانهت المعركة هزيمة مراد بك واستحابة جنوبا ، وفتح الطريق أمام الجيش الفرنسي لمواصلة زحفه دون أن يتعرض عتبات ثلما قيمتها .

ويمكننا أن نعريف معركة سمهود إلى معركة سدمنت ومعركة إمبابة ،  
بصفتها المعارك الفاصلة ، والتي تستحق هذا الاسم ، في تاريخ مصر الحربى ، في  
عهد الحملة الفرنسية .

ووصلت القوات الفرنسية حتى دلتوة يوم ٢٤ يناير سنة ١٧٩٩ ، وظلت  
تتقرب فلول المماليك حتى وصلت إلى إسماعيلية يوم ٢٧ يناير ، ثم إلى إدفو بعد  
يومين ، ووصلت تجاه أسوان يوم أول فبراير . واجتاز الفرنسيون النيل ،  
واحتلوا أسوان ، واستولوا على سفن المماليك ، وبذلك إستولوا على كل الصيد ؛  
وإسبغت قوات المماليك الباقية إلى ما وراء القنال ، الأمر الذى كان يزيد قلق  
الفرنسيين رغم إحتلالهم للصيد .

وفي هذا الهجوم السريع ، كان المماليك ينسحبون من أمام الفرنسيين ،  
وبشكل يحرم قوات الاحتلال من الاشتباك معهم ، ويسمح للمماليك ومن معهم  
من المصريين بمعاودة الهجوم ، في شكل مناوشات سريعة ومتعددة على طول  
خطوط قوات الاحتلال . وكان الفرنسيون يرون ، من وقت لآخر ، إلتفاف قوات  
المماليك ، من وراء الجبل ، وعودتهم تجاه الوادى ، داخل خطوط الفرنسيين  
أنفسهم ، كما حدث مع قوات حسن بك الجداوى ، وقوات عثمان بك حسن ،  
التي ظهرت على الجبل الشرقى فيما بين إسماعيلية وأسوان . وكانت هذه القوات تبتهد عند  
جبهى الفرنسيين ، ثم تظهر من جديد ، وتستمر فى مناوشتها لهم . وإذا كان  
الفرنسيون قد إحتفظوا بقوات مراد بك فيما وراء القنال ، إلا أنهم قد لقوا  
مناوشات مستمرة فى هذا القطاع ، الأمر الذى اضطرهم إلى إحتلال جزيرة فيلة ،  
وإلى إحراق عدد كبير من القرى إلى جنوب أسوان ، وقلع مزارعها ، ونهب  
بساتينها ، حتى يؤمنوا على وجودهم فى أسوان .  
وتجدد القتال ثانية بين الفرنسيين من جانب ، والمماليك والوطنيين من

جانب آخر ، خلال الأيام الأولى من شهر فبراير ، فيما بين جرجا وأسوان ، ووقعت موقعة الرديسة بين قوات حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين قوات الفرنسيين يوم ١١ فبراير . وكانت معركة بين الفرسان . واستمرت لمدة ثلاث ساعات كاملة ، وكانت تشبه إلى حد بعيد معركة الصالحية ، التي وقعت بين قوات الجزائر بونابرت وبين قوات إبراهيم بك ، التي كانت قد انسحبت إلى الشرقية . واستمرت المعركة بالسلح الأبيض ، وخسر الفرنسيون فيها كثيراً من القتلى ومن الجرحى . وكانت خسارة المماليك لا تقل عن خسارة الفرنسيين ، وكان عثمان بك حسن من بين الجرحى . وانتهت المعركة بالانسحاب قوات المماليك إلى الصحراء ، على طريق القصير ، وتمسك حسن بك الجداوى من أن يتقد وجهه ومؤونه من أن تقع في أيدي الفرنسيين . ولم يتمكن أحد الفريقين كذلك من الانتصار على الفريق الآخر ، وظلت قوة المماليك والأهالي سليمة ، وتترقب فرصة جديدة لمعاودة الهجوم .

ووقعت موقعة أخرى في يوم ١٢ فبراير بين الفريقين قرب قنا ، في وادي القصير ، والذي كان طريقاً هاماً للواصلات بين الصعيد والحداد ، أي طريقاً هاماً بالنسبة للمقاومة . وهجم الوطنيون على مدينة قنا ، ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب منها ، والعودة إلى وادي القصير . كما حدثت معركة ثانية قرب أبو مناع يوم ١٧ فبراير ، ومعركة ثالثة قرب إسنا يوم ٢٥ فبراير ، مع قوات بدو الحداد ، ومع قوات مراد بك .

وستستمر هذه العمليات الحربية ، طوال فترة وجود الحملة الفرنسية في مصر . ولكن ، مادامنا قد وصلنا إلى شهر فبراير سنة ١٧٩٩ ، فعلينا أن نترك سرد وقائع المقاومة ، مؤقتاً ، إذ أن الجزائر بونابرت قد خرج من القاهرة في يوم ١٠ فبراير على رأس الحملة التي وجهها على سوريا ؛ وستأخذ المقاومة شكلاً آخر في مصر ، وقت

وجود الجنرال بوناپرت في سوريا ، وبعد عودته من هذا الإقليم إلى مصر من جديد ، فلترك الصيد مؤقتاً ، وتجه إلى القاهرة ، وإلى أهلها وشيوخها ، وقات الإحتلال الموجوده فيها ، والقائد العام ، العادى عكر .

### ٣ - الحملة على سوريا :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف في واقع الأمر محاولة من جانب الفرنسيين للقضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التي واجهت وجودهم في مصر ، وهو خطر قوات المالك التي كانت قد انسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات الثمانية التي أخذت الدولة في القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، القيام بعملية غزو لمصر ، تستهدف إستخلاصها من أيدي الفرنسيين . وزاد من خطورة الموقف أن الدولة الثمانية جازت بالعداء تجاه الجمهورية الفرنسية ، وأخذت في إعداد قوات أخرى لها في جزيرة قبرص ، لكي تتعاون بها مع القوات البريطانية في البحر المتوسط ، في عملية لهجوم على سواحل مصر الشمالية . وكانت السلطات الثمانية في سوريا ، مع من انسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المالك قد أخذت في الاتصال بشيوخ مصر ، وعلمائها وأعيانها ، لكي تدفع المصريين إلى الثورة في وجه الفرنسيين في الوقت الذي تقوم فيه القوات الثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بوناپرت أنه من الأصوب أن يلتقي بهذا الخطر الذي يتجمع في سوريا ، كقوة للمقاومة ، قبل أن يتم إستعداده ، ويصل لمصر ، وقد يكون ذلك في وقت تأتي فيه حملة أخرى ، ثمانية إنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذا أن يأخذ بالمبادأة . ولكن جزءاً كبيراً من قوات الحملة كان مشغولاً في الصيد ، وكان خروج حملة جديدة إلى سوريا يستتبع من الجنرال بوناپرت أن يقوم من جديد بمحاولة لإستئالة المصريين ، وإظهار رغبته في إشراكهم في حكم البلاد ، حتى يؤمن ، في عاصمة البلاد ،

أمن قواته الموجودة في الصعيد ، وأمن قواته التي سيسير على رأسها زاحفاً إلى سوريا .

وقرر الجنرال بونايرت إعادة الديوان ، الذي كان قد ألغاه بعد ثورة القاهرة . وكانت الأحوال الاقتصادية سيئة ، واضطر الفرنسيون إلى جمع الضرائب عن طريق رجال السلطة العسكرية ، وظهرت هذه الضرائب في شكل ؟ ترايات أو الإتاوات العسكرية ، مادام المصريون أصبحوا لا يشتركون في حكم البلاد . وكان إعادة العمل بالديوان يمد الاتصال المباشر بين السلطات الفرنسية ، وبين قادة المصريين ، ويسهل إعادة السكينة إلى النفوس ، والحالة الطبيعية إلى البلاد . وكان أمر الجنرال بونايرت بإعادة العمل بالديوان يعطيه معنى القوة ، إذ أنه هو الذي رسم أو منح ، هذه المنحة للمصريين . وكان الجنرال بونايرت محتاجاً لثناء المصريين عنه . حتى يتمكن من تنفيذ سياسته بحسب إيجلسا ، أو يتمكن على الأقل من القضاء على قوى المقاومة التي أخذت تواجهه . ولقد صدر الأمر بإعادة الديوان في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، أي في الوقت الذي أخذ فيه في الاستعداد لحق سوريا ، وبعد أن كان قد تمطل لمدة شهرين .

ولقد وضع الجنرال بونايرت للديوان الجديد نظاماً جديداً ، فجعله مؤلفاً من اثنين : الديوان الأسوى ، وهو الذي يسميه بونايرت بالديوان الكبير ، والديوان الخاص .

أما الديوان العمومي فإنه قد أصبح يتكون من ٦٠ عضواً ، عينهم الفرنسيون تمينا من بين أعيان المصريين ، ويمثل طبقاتهم ؛ وكان يجتمع بناء على دعوة حاكم القاهرة ، ولدة ثلاثة أيام ، ثم ينفض ، ولا يجتمع ثانياً إلى بدعوة من نفس الحاكم . وقد إشتمل هذا الديوان على ١٤ من العلماء والمشايخ و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من الرجال العسكريين ، و ٢ من مشايخ الأخطاط و ٤ من

الاقباط ٣ من الأجانب وكان الجنرال بونايرت يرغب في جعل هذا الديوان هيئة تمثل سكان القاهرة ، وتمثل قطاعات الرأى العام الموجودة فيها .

أما بالنسبة للديوان الخصوصى ، فقد نص أمر التأسيس على أن يقوم أعضائه الديوان العمومى بانتخاب ٤ أعضاء من بينهم ، لكن يكونوا الديوان الخصوصى ؛ ولكن تشكيل هذا الديوان لا يتم إلا بتصديق القائد العام . وكان هذا الديوان الخصوصى أن يجتمع يومياً ، والنظر في مصالح الناس ، وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية . (١) ولقد إنتخب هذا الديوان الخصوصى شيخ الشرقاوى رئيساً والشيخ مهدى سكرتيراً ، وتميلت روائب شهرية لأعضائه ، ولاشك في أن السلطات الفرنسية قد تدخلت في إنتخاب هذا الديوان الخصوصى ، وأعطى الأقل في إنتخاب أو تعيين الأعضاء الأوربيين فيه . ولقد أصدر هذا الديوان بياناً للشعب ، في ٢٨ يناير سنة ١٧٩٩ ، يحث فيه على إلزام الهدوء والسكينة ، ويطلب فيه أن بونايرت قد عفا عفواً كاملاً عن كل ما قام به الثوار ، وأنه سيعمل على رفع المظالم ، وإجراء المباديع التى تريد من وقاية البلاد . وذكر هذا البيان أن الجنرال بونايرت سيقوم بفتح الخليج الموصل من النيل إلى بحر السويس ، إشارة إلى المشروع الخاص بوصول البحر المتوسط بالبحر الأحمر . وكان الجنرال بونايرت قد عاد في ذلك الوقت من السويس ، التى تعتبر رحلته إليها نقطة ثاية أساسية ، بعد إعادة العمل بالديوان ، للإستعداد للعملة على سوريا .

ولاشك في أن رحلة الجنرال بونايرت إلى السويس كانت تمتنى تفكيره في ضرورة تأمين هذه المنطقة ، وبصفها قاعدة السيطرة على البحر الأحمر ، وربما السيطرة كذلك على الموانئ الحجازية ، التى كانت تزود المقاومة في الصعيد بالرجال والأسلحة . كما كانت السويس هى مفتاح المنفذ ، وبداية الطريق البحرى الموصل إلى

(١) عبد الرحمن الرافى : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ - ص ١٨ . ٢٢٢

الإمبراطورية البريطانية في الشرق ، والتي كان قد جاء إلى مصر من أجل محاربتها وضربها . وتم إحتلال القوات لفرنسية السويس في بداية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ؛ ولقد هاجر منها الكثير من أهلها . وذهبوا إلى الطور ، أو إلتجأوا إلى العربان ، عند سماعهم بقرب قدوم القوات الفرنسية . ونهب الفرنسيون ما وجدوه في هذه المدينة من البن والسلع والأمتعة ، وخرّبوا الكثير من البيوت في المدينة ، حتى تدخل الجنرال بوناپرت بنفسه ، وأمر بوقف هذه العمليات . ووصل الجنرال بوناپرت بنفسه إلى السويس في يوم ٢٦ ديسمبر ، وإصطحب عدد من القواد ، وكذلك عدداً من العلماء أعضاء المجمع العلمي ، وأيضاً كبير تجار القاهرة ، السيد أحمد المحروقي ، وكان بجرك البهار ، إبراهيم أفندي . وتجوّب الجنرال بوناپرت حول السويس ، وحاول إستطلاع آثار ترعة القراعنة القديمة ، وخليج أمهر المؤمنين ، وعهد إلى المهندس ليبر ، كبير مهندسي الطرق والكباري ، بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر . وكتابة تقرير عن ذلك . ثم عاد إلى القاهرة في يوم ٦ يناير سنة ١٧٩٩ .

وبعد إعادة العمل بالديوان ، وزيارة السويس ، إستعد الجنرال بوناپرت للخروج على رأس حملته إلى سوريا .

وكان الجنرال بوناپرت قد علم ، وهو بالسويس . باحتلال جنود أحمد باشا الجزائر والى عكا قلعة العريش يوم ٢ يناير . وكان هذا الاحتلال دلالة على تقدم طلائع الجيش العثماني صوب مصر ، إذ أن هذه المدينة كانت أولى المدن المصرية . وبعد إتفاق الدولة العثمانية مع روسيا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، تحالفت مع إنجلترا في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ . وعلم الجنرال بوناپرت بذلك ، فصمم على ضرورة مهاجمة أعدائه قبل أن يهاجموه ، خاصة وأن إجتياز العثمانيين لبرزخ السويس كان يهدد بأن يخرج مركزه في وادي النيل ، إذ أنه سيحدد في



نفوس المصريين الأمل في هزيمة الجيش الفرنسي ، وقد يدفعهم إلى الثورة من جديد . وهكذا كان قرار الجنرال بوناپرت بالقيام بمحلت على سوريا يدخل في نطاق نية أقدام الفرنسيين في مصر نفسها ، وإرغام الدولة العثمانية على الاتفاق معه ، وإتخاذ سوريا كمواقع للدفاع عن مصر ، ومنع الأسطول البريطاني من أن يتمكن منها . ولا شك في أن سيطرة الجنرال بوناپرت على سوريا ، كانت ستؤدي إلى إنشاء كتلة قوية من الأقاليم العربية ، قد تمتد إلى جبال طوروس ، تحت سيطرة الفرنسيين ، الأمر الذي يظهر الجنرال بوناپرت صاحب مشروع كبير لإنشاء دولة عربية .

ونسب المؤرخون إلى الجنرال بوناپرت، في هذه المرحلة من حياته ، العمل على تحقيق مشروعات ضخمة ، للوصول إلى الهند ، برأ ، والتعاون مع تبر صاحب سلطنة ميسور ، لإخراج البريطانيين عنها ، ومواصلة الزحف شمالاً في سوريا ، ثم في آسيا الصغرى وبلقان ، حتى يستولى على قنطا . ويعود إلى فرنسا من الشرق بعد أن يسيطر على أوروبا . ولم تكن مثل هذه المشروعات خيالية ، وكان الإسكندر قد وصل إلى الهند منذ ثمانية عشر قرناً . ولكن المهم هو أن هذه المشروعات كانت مجرد مشروعات ، ولم تستند إلى دعائم تاريخية لإثباتها ، أو للعمل على تحقيقها . ولذلك فإنا نعتبر أن الحملة على سوريا تدخل في نطاق الحملة الفرنسية على مصر نفسها .

وكان الجنرال بوناپرت يخشى من قيام الثورة في القاهرة بعد خروجه منها ، فأمر بتقوية قلاع العاصمة ، وإمدادها بالمدافع والذخائر والمهمات . وزاد الجنرال بوناپرت من تودده إلى الأهالي ، وقرر أن يعطى مع أربعة من أعضاء الديوان ، هم الشيخ القيوى ، والشيخ الصاوى ، والشيخ العريشى ، والشيخ الدواخلى ، ومعهما قاضى القضاة التركى إبراهيم آدم أفندى ، وأمير الحج

مصطفي بك ، نائب الرمال التركي السابق . وربما كان ذلك لكي يظهر أمام المصريين أن أعضاء الديوان يوافقون على حملته على سوريا ، أو ربما كان بغرض إستخدامهم رسلا لتفاهم مع أهالي سوريا ، أو مع السلطات العثمانية ؛ وإن كان بعضهم قد انفصل عن الحملة أثناء سيرها ، وقبل الخروج من حدود مصر . وإجتمع الجنرال بونايرت بأعضاء الديوان ، وأقنعهم أن هدف حملة سوريا هو بحاربة المماليك ، وفتح طريق التجارة مع الشام ، وذكر لهم أنه لن يسيب إلا شهر واحد ثم يعود ، وطلب إليهم أن يعملوا على ضبط الأهالي حتى لا تقع الفتنة مع العسكر الباشاين بمصر . كما ظهر تودد الجنرال بونايرت من المصريين من الإحتفالات التي أقامها بمناسبة رؤية هلال شهر رمضان ، الذي جاء يوم ٦ فبراير سنة ١٧٩٩ ، والتي إستمرت لمدة أربعة أيام . وفي اليوم التالي لهذه الإحتفالات ، خرج الجنرال بونايرت من القاهرة للحاق بقواته التي كانت قد بدأت في الرحيل صوب الشرق .

وبدأت العمليات العسكرية بالمرحلة التي وقعت في العريش بين الفرنسيين والجيش العثماني . وكانت معركة عنيفة ، إنتهت في يوم ١٥ فبراير بهزيمة العثمانيين ، وإن كانت قلعة العريش نفسها قد إستمرت في المقاومة ، ولم تسلم إلا في يوم ٢٠ . ثم واصل الفرنسيون زحفهم شمالا ، فاستولوا على خان يونس ، ثم على غزة ، دون مقاومة تذكر ؛ واستولوا في يوم ٢٨ فبراير على الدد والرملة ، ثم وصلوا أمام يافا يوم ٣ مارس وقام الجيش العثماني الموجود في هذه المدينة بمقاومة عنيفة ، فهدوا فيها ما يقرب من ألفي قتيل ، وإنتهت يوم ٧ مارس بدخول الفرنسيين المدينة ، وإبعادهم السيف والشارف كل من وجدوه بها . ونهب الجنود الفرنسيون مدينة يافا ، وإرتكبوا فيها العظائم ، وإستمر القتل والنهب نهباً لمدة يومين ، حتى اضطرت القيادة إلى الأمر بقتل بعض الجنود الفرنسيين

لإعادة النظام . وينسب المؤرخون إلى الدماء التي سفكت في يافا ، والجثث التي تركت في العوارض لمدة أيام ، مسألة إنتشار الوباء بين الجنود ، وهو الذي سينظر إليه ، مع غيره من الأسباب ، إلى العدة من سوريا . والواقع أن هذا الوباء كان قد بدأ في الظهور في دعباط بين جنود الفرقة التي شاركت في حملة سوريا . وأدى إنتشار الوباء إلى زيادة إنتشار الفزع بين الجنود . وبذلك الجنرال بونا بارت بمجودات ضخمة لإعادة رفع الروح المعنوية . وبعد إنتشار الوباء وقعت مأساة أخرى . ذلك أن ثلاثة آلاف من الجنود العثمانيين كانوا قد سلخوا لفرسيتين كاسرى حرب ؛ ولكن الجنرال بونا بارت فكر طويلا في أمرهم ، ثم أمر بإعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص ، مدعيًا عجزه عن إطلاعهم ، وعن حراستهم ، في بلاد بعيدة عن قواعد ، ولم يستتب له الأمر فيها بعد . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطئ البحر ، وأعدموهم جميعاً رمياً بالرصاص . وأخبرت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والانتقام في نفوس الجنود العثمانيين الباقين في سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التي كانت موجودة في عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام في حالة إستسلامهم ، فاستسلموا في الدفاع عن مدينتهم ، واستأنوا للحفاظ على أسوار عكا .

ولقد وجد الجنرال بونا بارت في مدينة يافا بعض المصريين ، نحو أربعمائة ، فاستنهم من القتل . وكان من بينهم السيد عمر مكرم ، نقيب الأشراف ، الذي كان قد هاجر من مصر بعد موقعة الأهرام . فأكرمه الجنرال بونا بارت ، وأعادته إلى القاهرة : عن طريق دعباط ، ثم مع النيل إلى بولاق . ولقد قابله المصريون أحسن مقابلة في القاهرة . أما بقية المصريين الذين وجدهم الجنرال بونا بارت في يافا ، فانه حاول بمجئدهم في القوات الفرنسية ، ولكنهم رفضوا ، فأمر بإعدامهم إلى مصر .

ولقد غنم الفرنسيون مغائم كثيرة في مدينة يافا ، وبخاصة من المدفعية والذخائر ، واستخدموا ذلك في عملية حصارهم لعكا . وأبلغ الجنرال بوناپرت نبأ انتصاره في يافا إلى الديوان في القاهرة ، وأثر ذلك على معنوية المصريين الذين لم يتروخوا انتصار الفرنسيين بهذه السرعة . وأبلغ الجنرال بوناپرت الديوان أنه قتل في يافا أربعة آلاف من جنود الجزار باشا ، ولكنه لم يذكر لهم أمر قتله للأسرى . وبعد يافا ، استول الفرنسيون على حيفا دون مقاومة . ثم وصلوا أمام عكا ، وبدأت عملية الحصار يوم ١٩ مارس ؛ ثم استمر الفرنسيون في ضربها بالمدفعية ، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها . ولانسحب الجنرال بوناپرت عن أسوارها ، وكان ذلك أول عملية السحاب يقوم بها . ولكنه سرعان ما خشى من أن يؤثر الانسحاب على معنوية جنوده ، فعاد إلى حصارها من جديد ، وحاول اقتحامها في أول أبريل . وتمكنت المدفعية من فتح ثغرة في الأسوار . ولكن المدافعين استأثروا بمنع الفرنسيين من المرور منها ، الأمر الذي أدى إلى فشل الهجوم الثاني . واقتدستات أحد باشا الجزار في الدفاع عن مدينته ، وساعده على المقاومة وجود الأسطول الإنجليزى بقيادة السير سيدنى سميت أمام الميناء ، وقيام هذا الأسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر . بل أنف الأسطول البريطاني كما قد أسر السفن الفرنسية التي حملت المدفعية والذخائر وانجحت بها صوب سواحل سوريا ، وسلمها إلى أحد باشا الجزار الذي دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفي أثناء حصار الجنرال بوناپرت لمدينة عكا سارت بعض القرى الفرنسية واحتلت صند وصور وطبرية . وانتصرت على الجيش التركي في موقعة تل طابور في شهر أبريل . ولكن هذه الموقعة الأخيرة لم تغير من الموقف العسكري ، مادامت بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولا تتمكن من الاستيلاء عليها .

ولقد استمر الحصار لمدة تزيد على شهرين ، وعجز الفرنسيون عن إقتحام  
عكا . وتداول الجنرال بوناپرت مع قواده ، في أمر الوفاء ، والحسائر التي لحقت  
بالحلمة في الضباط والقواد ، وإستعانة بجيء مدد من مصر ، في الوقت الذي وصلت  
فيه الامدادات إلى أحمد باشا الجزار ، وتزايد نقص الذخائر والأسلحة والمؤونة  
لدى الفرنسيين ؛ هذا علاوة على معرفة الجنرال بوناپرت بأن الباب العالي كان  
يعد حملة أخرى قوية ينزل بها إلى الاسكندرية ، ومحارب بها بقية القوات الفرنسية  
الموجودة في مصر ، في الوقت الذي يشغل فيه أحمد الجزار الجزء الأكبر من  
قوات الجنرال بوناپرت أمام أسوار عكا ؛ وعلم الجنرال بوناپرت كذلك بقيام  
الدولة العثمانية بمحمود كبيرة في رودس ، وعلى سواحل الأناضول ، للإستعداد  
لغزو مصر ؛ كما علم بتجدد الاضطرابات في مصر ، وتجدد المعارك في الصعيد ،  
ومخروج أسيد الحج ، ولفوب ثورة المهدي في البحيرة ، وظهور البوارج  
الانجليزية في البحر الاحمر وإقتربها من السويس ؛ هذا علاوة على سماعه بسوء  
الأوضاع في أوروبا نفسها ، وعند مصلحة فرنسا . وكانت كل هذه الأسباب تدفع  
الجنرال بوناپرت إلى ضرورة إتخاذ قرار بالإلحاح من أمام أسوار عكا .  
وإذا كانت سفن الحملة الفرنسية قد غرقت في مياه أبي قير ، إلا أن ذلك لم يحدث  
في وجود الجنرال بوناپرت . أما عملية ارتدادها عن عكا فكانت تمثل هزيمة له  
أمام قوات شرقية ، أو قوات وطنية ، وكان هذا العامل يقلل من هيبة الجنرال  
بوناپرت في أعين الوطنيين .

ولقد بلغ عدد خسائر الفرنسيين في حملة سوريا ما يزيد على ألفي قتيل ،  
علاوة على ألف ماتوا بالأمراض ، و ٢٠٠٠ جريح ومريض ؛ وهي خسارة  
جسيمة بالنسبة لعدد جنود الحملة . ولكن الجنرال بوناپرت حاول أن يشد من هزيمة  
جنوده ، في الوقت الذي إستعد فيه للإلحاح والمؤونة إلى مصر ، وذكر الجنود

أنهم قاموا بأعمال مجيدة ، لصد هجوم يأتي من الشرق ، وطهيم أن يقوموا بأعمال أخرى ، ويكتسبوا المجد والفخر . بصد هجمات تأتي من الغرب . ووزع الجنرال بونايرت منشوراً بذلك على الجنود ، في يوم ٢١ مايو ، بعد أن أخذ كل استعداد له للإسحاب . وحاول الجنرال بونايرت في نفس الوقت أن يستر فضله أمام عكا عن المصريين ، ويظهر أمامهم بظهر المنتصر الذي أدرك أنه دافعه من حلقته على سوريا .

والسحب القوات الفرنسية من عكا إلى يافا ، ثم واصل الإسحاب ، وسار معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى . وغرب الفرنسيون مدفعيتهم ، نظراً لصعوبة جرها ، وأغرقوا بعض قطع منها في البحر . كما أطفئوا كيات كبيرة من القنابل والذخائر ، واستخدموا عربات المدافع في نقل للمرضى والجرحى . ونسف الفرنسيون حصون يافا ، ثم حصون غزة ، حتى لا يفيد منها العثمانيون في زحفهم على مصر . وبعد وصول الفرنسيين إلى المريش رموا القلعة الموجودة هناك ، باعتبارها مفتاح مصر ، أو للمقل الأماي لها من الجهة الشرقية ، وترك بونايرت فيها بعض القوات الفرنسية ، وبعض قطع المدفعية والذخائر . ثم واصل الإسحابه صوب القاهرة ، عن طريق الصالحية وبليس . وعاد الجنرال بونايرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوما ، وعاد إليها لكي يواجه قوات أخرى للقائمة من جانب المصريين في كل من الصعيد والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية في مصر نفسها .

#### ٤ - استمرار المقاومة :

كانت القاهرة قد عاشت أياما هادئة بعد خروج القوات الفرنسية صوب الشام . ولكن هذا الهدوء كان مؤقتا ، ورغم مجيء الأنباء بانتصار الفرنسيين واستيلائهم على يافا ، فإن بواحد الروح المدائية قد ظهرت من جديد بحماسة

الفرنسيين . وتطور الأمر إلى اشتداد حركة المقاومة من جديد في ثلاث مناطق من البلاد : هي منطقة الشرقية ، ومنطقة البحيرة ، وفي الصعيد .  
أما في منطقة الشرقية ، فإن الملاحظات أخذت تتأزم بين الفرنسيين والآل - ن . إبتداء من أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ؛ خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد فرضوا بعض الاناوات على بعض القرى ، وأرسلوا جنودهم لمصادرة الجبال والخيم والماشية ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الاشتباكات ، وخاصة قرب بردين . ولقد تجمع الأهالي في هذه المنطقة لمقاومة عمليات المصادرة ، وأجبروا إحدى الكتائب الفرنسية على الرجوع ، ولكن الكتيبة عادت بعد يومين معززة بكتيبة أخرى ؛ وحين إقتربت القوات من القرية طالبها الأهالي بطلقات الرصاص فبدأت المعركة المسلحة . وأسرع الفلاحون من القرى المجاورة لمساعدة جيرانهم ، وخشى الفرنسيون من أن يقرعوا بين نارين ، فاضطروا إلى التقهقر ، الذي كان يشبه الفرار ، ومعهم الأهالي ، وأزولوا بهم الكثير من الخسائر . ودفعت هذه المعركة من الروح المعنوية لدى الفلاحين ، وزادت من إشتعال روح المقاومة ، حتى أن الأهالي هزموا على مهاجمة بليس نفسها .

ولكن القيادة الفرنسية خشيت من إستفحال الأمر ، فأرسلت القوات الكبيرة ، المعززة بالمدفعية ، إلى هذه المنطقة في يوم ١٦ مارس . ودارت موقعة ثانية ، إنتهت بإحتلال القرية ، ونهبها ، وسفك دماء أبنائها ، وإحراق النار فيها . وأنزل الفرنسيون نفس هذا الانتقام بالقرى المحيطة ببردين ، وبخاصة قرية الزنكلون .

ومع ذلك فإن حركة المقاومة قد إستمرت في منطقة الشرقية . وكان مصطفى بك ، أمير الحج ، ونائب الوالي التركى السابق ، قد تخلف في هذه المنطقة عن الحاق بقوات الجنرال يونانرت عند خروجها في حملتها على الشام ، وتعلل بفقد

جهالة ، وبثقة الأمن على الطرق وسرعان ما أعلن تمرد على السلطات الفرنسية ، وأخذ يعمل على نشر الدعوة إلى الثورة ، ومعه القاضي التركي والشيخ الفيومي . وإمتدت الثورة وروح المقاومة من الشرقية إلى الدقهلية ، وانضمت إلى مصطفى بك جموع كبيرة من الأهالي ، بلغت الآلاف ، إلتقى على رأسها من قرية إلى أخرى ، حتى وصل تجاه ميت غمر في يوم ٢٥ مارس سنة ١٧٩٩ . ومرت في النيل في ذلك الوقت بعض السفن الفرنسية ، التي كانت تحمل المؤن والذخائر . وتحرسها سفينة مسلحة ، في طريقها إلى دمياط ثم إلى الشام ؛ فهاجم الأهالي هذه السفن ، واستولوا عليها ، وقتلوا من كان بها من الفرنسيين . وعادت السفينة المسلحة إلى القاهرة ، وعليها كثير من الجرحى . وكانت غنيمة الأهالي كبيرة ومهمة وخطيرة ، وتهدد بأشمال نار الثورة ، وباشتداد ساعد المقاومة بدرجة أعظم .

وكانت هذه الثورة تهدد بالانتشار في منطقة وسط الدلتا ، وفي وقت غاب فيه الجنرال بوناپرت في الشام ، وانشغلت فيه قوات الجنرال ديبريه في الصيد . فعملت السلطات الفرنسية في القاهرة كل ما في وسعها لتضييق الخناق على هذه الحركة ، فاستأثفت بالديوان لعزل مصطفى بك من إمارة الحج ، على أساس أن القوات الموجودة معه مينة لحراسة المحمل والحجاج ، وأنه أساء استخدامها ؛ ثم قبضت على وكيله في القاهرة وصادرت ممتلكاته . ولم تقصد هذه السلسلة خروج الحجاج من مصر ، ولا إرسال الكسوة والعمرة ؛ وهذا لم يقع نظيره في هذه القرون ، ولا في دولة بني عثمان ، والأمثلة وحده . وأعدت سلطات القاهرة القوات العسكرية للخروج وإخضاع مصطفى بك . ولكن هذه القوة ظلت تتبعه من مكان لآخر ، دون أن تلحق به ، ويبدو أنه قد ترك مصر إلى الشام .

وتجددت عملية المقاومة في منطقة القليوبية ، والمنطقة المحيطة بميت غمر ،



عند أواخر شهر مايو ، وهاجم الأتالي سفينة حربية فرنسية ، واستولوا عليها ، وغنموا منها بعض المدافع ، وقتلوا بحارها . وأسّرت القوات الفرنسية الموجودة في المنوفية إلى مكان الحادث . وأخذت في تعقب الأتالي . واشتبكتها معهم في معركة حامية ، بالقرب من كنفورنجم ، في ٥ يونيو سنة ١٧٩٩ . وقتل في هذه المعركة الكثير من الأتالي . وحين عاد الجنرال بونابرت من سوريا ، أمر بإقامة حصنين في كل من ميت غمر والمنصورة ، حتى يثبت دعائم الحكم الفرنسي هناك ، ويتمكن من القضاء على المقاومة بقوة الحديد والنار .

أما في منطقة غرب الدلتا ، فإن المقاومة قد اشتدت ساعدها بعد خروج الحملة الفرنسية على الشام بشكل واضح . وكانت سفن الأسطول البريطاني قد قامت بضرب الاسكندرية ورشيد ، واستمرت في محاصرة المنطقة الساحلية الموجودة بين هاتين المدينتين طوال شهر فبراير . وأدى ذلك إلى اشتداد ساعد المقاومة ، وانتشار الإشاعات عن قرب مجيء الأتراك . وأخذ الأتالي في المنطقة المجاورة لرشيد في مهاجمة السفن الفرنسية . وفرض الفرنسيون غرامة بحرية على المنطقة ، ولكن الأتالي لم يدفعوها كاملة ؛ فخرجت الحملات العسكرية لجمع هذه الغرامة بالقوة . ووقعت في أثناء ذلك الوقت معارك كثيرة بين الفرنسيين والأتالي ، وعند كثير من القرى .

واشتدت ساعد المقاومة في منطقة البحيرة عند نهاية شهر أبريل ، وأخذت روح الثورة تنتشر في كل الإقليم ، وبشكل أظهر إقليم البحيرة على أنه أشد خطرا على الحملة الفرنسية من منطقة الشرقية . وظهر في البحيرة في ذلك الوقت أحد رجال الغرب ويدّكرون أنه جاء من درنه ، ويطقبونه بالمهدى ، وحث الناس على قتال الفرنسيين . وانضم إليه كثير من الأتالي ، علاوة على عربان أولاد علي ومجم على مدينة دمهور في ليلة ٢٤ — ٢٥ أبريل ، وفاحاً الحامية الفرنسية الموجودة

فيها ، وقتل كل رجالها . وكان لهذا الانتصار تأثيراً كبيراً على روح المقاومة وزيادة إلتزام الأهالي اليها ، واتساع منطقة عملها حتى سيطرت على الإقليم المجاور لرشيد ، وهددت بامتداد المقاومة لمنطقة وسط الدلتا . وحين وصلت القوات الفرنسية الى دمهور ، خشيتم من أن تنقب قوات المهدي ، فتحصنت داخل القلاع التي كان الفرنسيون قد بنوها في الرحابية ، انتظاراً لجمي المدد من الاسكندرية . واشتبك هذا المدد مع قوات المهدي قرب دمهور ، في معركة إستمرت خمس ساعات ، واحطرب بعدها الفرنسيون إلى العودة إلى الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من نجدة القوة الموجودة في الرحابية . وظلت هذه القوة في مكانها ، إلى أن وصلتها إمدادات أخرى ؛ فسارت والتقت بقوات المهدي . عند سنهور يوم ٢ مايو ، حيث وقعت معركة حامية .

وقدر الفرنسيون قوات المهدي في هذه المعركة بخمسة عشر ألف مقاتل من المشاة ، وأربعة آلاف من الفرسان . واستمر القتال فيها مدة سبع ساعات . وأخذ شكل الالتحام ، أو المجزرة . وكانت من أقطع المعارك التي عاينها القوات الفرنسية في مصر ، وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يمجو القلم عن وصفها ، وإستخفافاً بالموت أفضل الفرنسيين أنفسهم . ولكن المعركة دارت بين قوتين غير متكافئتين ، من حيث التنظيم ، وقوة التسليح ، وقوة الثيران . وإستمرت المعركة حتى سقوط الليل ، وكانت مربعات الجنود الفرنسية قد عارت قواها من طول المعركة ، رغم إعتادها على مدفعية قوية . أما الوطنيون فإنهم ركبوا المدفع الوحيد الموجود معهم ، والذي كان قد غنموه من دمهور ، على إحدى العربات التي كانت تجرها الثيران ، وأحسنوا إستخدامه إلى أقصى درجة ممكنة . وحاول الفرنسيون أن ينسحبوا صوب الرحابية ، ولكن حشود الوطنييين كانت تسد أمامهم الطريق ؛ فاضطروا لإقتحامها برمباتهم ، وقد ركبوا المدافع على رؤوس

المربع لإقتحام هذه الجموع ، وتمت عملية الانسحاب بخسائر فادحة . ولقد خسر الوطنيون في هذه المعركة ما يقرب من ألفي قتيل ، وكان ثمتا باهظا لإتصاف مؤقت ، يجهز الفرنسيين على الإنسحاب إلى الرحامية ، ولكنه كان إنتصارا على أى حال ، ومنعوا الفرنسيين من الوصول إلى دمنهور . وحاول المهدى أن يهاجم بعمد ذلك الرحامية ، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها ، نتيجة لقوة الاستحكامات التي كان الفرنسيون قد أنشأوها هناك .

وأسرت سلطات القاهرة بإرسال قوات من منطقة شرق الدلتا ، ووسطها ، إلى إقليم البحيرة ، وتركزت هذه القوات في الرحامية ، ثم أخذت في الارتفاع على دمنهور ، التي انسحب منها الثوار ، واحتلتها القوات الفرنسية ، وأضمت فيها السيف والنار ، وقتلت فيها كثيرا من الأهالي ، ودمرت كثيرا من البيوت . وأراد الفرنسيون أن يطعموا هذه المدينة بطابع الغضب والانتقام ، فأحرقوا مساكنها بالنار ، وقتلوا كل من وجدوه من الشيوخ والنساء والأطفال ، بحمد السيف ، وفي اليوم التالي كانت دمنهور ركاما من الأحجار السوداء ، إختلطت بها أشلاء الجثث ودماء القتلى . (١) وبعد هذا الانتقام سلمت المدينة لفظائع النهب ، التي إحترف بها كل من كتب مذكرات ، من ضباط وقواد الحملة .

وحاولت القوات الفرنسية تعقب المهدى حتى حدود البحيرة ، وذكر بعض المؤرخين أنه قد قتل ، وإن كان البعض الآخر قد ذكر أنه ظهر في القاهرة . وتمت ثورتها الثانية ، وأنه كان يحرض الناس على القتال ، وذكروا أن اسمه هو مولاى محمد ، أو المولى محمد .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا بذلك من إزال ضربه قوية بالمقاومة في

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ص ٥٩ .

عن : التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية - الجزء الخامس .

منطقة غرب الدلتا ، إلا أن أباء الإنتصارات الأولى لقوات المهدي ، أو المولى محمد ، كانت تشد من عزيمة المقاومة ضد الفرنسيين في إقليم الصعيد ، وبدرجة أن بعض البكوات المماليك كانوا قد عزموا ، بعد إستلامه على دمنهور ، إلى ترك الواحات الخارجية ، التي كان يقيمون بها ، وعلى الجبهة العمل معه في دمنهور .

أما في الصعيد فإن قوات الفرنسيين كانت موزعة على خطوط طويلة ، وكانت تركز على المدن التي تسكنها الحاميات . وكان من الصعب على الفرنسيين القضاء على المقاومة في هذه المنطقة التي تمتد لما يقرب من ألقب كيلو متر . وكانت نفوس أبناء الصعيد مترددة . وتميل بطلبها إلى المقاومة ، هذا علاوة على أن الممارك السابحة تركت أحمقادات كثيرة ، ورغبة في الإنتقام والثأر . وكان هناك عرب الصحراء الشرقية ، والعرب القادمون من الحجاز من جانب ، وبقايا قوات المماليك من جانب آخر ، تساعد على إستمرار روح الثوار في هذا الإقليم .

وكان الجبال ديرة قد أبلغ الجزائر بونا برت قبل خروجه إلى سوريا . بسوء أحوال القوات الفرنسية في الصعيد ، وبإنتشار روح الفرار في كل مكان ، وطالب بإرسال الذخائر ، وبتجميع قوات كبيرة في أسبوط ، وبتجميع قوات أخرى في المنيا ، حتى يتمكن من تأمين الملاحة على النيل . ولما كان الجزائر بونا برت يستمد الفرار إلى الشام في ذلك الوقت ، فإنه لم يتمكن من تزويد الجزائر ديرة بمعدات كثيرة . وظهرت المقاومة قرب طهطا من جديد ، في أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، فسارت إليها إحدى الفرق الفرنسية ، التي إلتقت عند الصوامع بما يقرب من ثلاثة آلاف من الفلاحين وكانت موقفة ، إلتحمت فيها القوات الفرنسية ، بعد أن دفعت الأهالي صوب النيل ، وقتلت منهم ما يقرب من الألف ، بين قتيل وغريق ولكن أسطولا فرنسيا ، من إثنى عشر قطعة ، سار في النيل يحمل المظن والذخائر لهذه الحملة . إشتبك معه الأهالي ، وأطلقوا عليه الرصاص . ولكن العرب والمصريين

تجمعوا ، ونزلوا في النيل صباحاً . وهجروا على السفن ، وإستولوا عليها عنوة ، وأفرغوا شحنتها من الذخائر على شاطئ النيل . وكانت إحدى السفن الحربية الفرنسية ، وهي سفينة الجنرال بونايرت الخاصة ، تسير مع هذا الأسطول الصغير ، ووجهت مدافعها صوب الأهالي ، لحاولوا أسرها بنفس الطريقة ، الأمر الذي أجبر قائدها على انسحابها ، حتى لا تقع في أيدي الثور . وخسر الفرنسيون في هذه الموقعة ما يقرب من خمسمائة قتيل من الجنود والبحارة ، وكانت أكبر خسارة نزلت بالفرنسيين في المعارك التي خاضوها في مصر .

وعند قط ، وقعت موقعة أخرى بين الفرنسيين والمصريين في يوم ٨ مارس سنة ١٧٩٩ ، وكانت معركة شديدة ، وإن كان الأهالي قد اضطروا إلى الإنسحاب بعدما إلى أنبؤد . متحصنين في كل قرية من القرى التي تصادفهم ، مستخدمين في ذلك قطع المدفعية التي كانوا قد إستولوا عليها من سفن الفرنسيين . وشعر الفرنسيون لأول مرة بشدة ليران مدفعيتهم عليهم ، وهي في أيدي الخصوم . فعمد الفرنسيون إلى الإستيلاء على هذه المدفعية ، حتى يتمكنوا من السيطرة على الموقف . وإستمرت موقعة أنبؤد أيام ٨ و ٩ و ١٠ مارس ، ودار جرة منها في طرقات القرية ويوتا ؛ ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أشعلوا النيران في القرية ، التي تحولت إلى أكوام من الخرائب . ومع ذلك فقد إستمرت المقاومة ، وتحصن المصريون في إحدى البيوت التي كانت لأحد الماليك ، وفي أحد المساجد المجاورة ، وإستمرت المعركة حتى الليل . وفي صبيحة اليوم التالي إستخدم الفرنسيون النار وسيلة فعالة لإجبار المصريين على الخروج من المواقع التي كانوا قد تحصنوا فيها وحين إقتحموا القصر وجدوا فيه ما يقرب من الثلاثين ، أختتمتهم الجراح ، وإن كانوا قد استمروا في المقاومة . وإسترد الفرنسيون مدفعيتهم ، وإستولوا هناك على ستة أعلام . كانت بعضها لرجال

الحجاز . ولم يقل عدد القتلى من المصريين في هذه المعارك عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ قتيل . ودامت هذه المعارك أطول وقت لمركة خاضها جيش الشرق في مصر ، إذ أنها استمرت لمدة ٧٢ ساعة متواصلة .

ولا شك في أن مثل هذه المعارك لم تكن تسهل على الفرنسيين أمر القضاء مع المصريين . وكان على الفرنسيين أن يأخذوا حذرهم في كل لحظة من لحظات وجودهم في مصر العليا . واستمر الأهالي مع من انضم إليهم من العرب والماليك يجمعون قلوبهم ، هنا وهناك لوزال المصريين ، والاخذ بثأرهم منهم . ولم تكن إحدى المواقع تنهى ، إلا لكي تبدأ موقعة أخرى . وكان من الصعب على الفرنسيين سحق هذه المقاومة ، إلا بإزالة ضربات عنيفة بالمصريين ، ولم تكن قوتهم العددية ، ولا المادية ، تسمح لهم بفرض مثل هذه السياسة ، على أهالي تمتد قراهم على خط يبلغ طوله ألف كيلومتر .

وكانت الوديان التي تصل وادي النيل بسواحل البحر الأحمر مراكز لتجمع عرب الحجاز ، ويجمع بعض الماليك معهم ، وخصوصاً رجال حسن بك الجداوى . ووقعت إحدى المعارك عند برعنة ، قرب قنا ، في يوم ٢ أبريل ، وكانت شديدة كذلك ، وانتهت بالسحاب حسن بك الجداوى في طريق القصير . واستمرت المعارك قرب جرجا ، في يوم ٧ أبريل ، التي حاول الأهالي أن يستولوا عليها ، وتكبدوا في ذلك خسائر جسيمة . ولكن الثوار تمكنوا من الاستيلاء على طيطا ، فعطرت إليهم إحدى الكتائب الفرنسية ، وإشغبت معهم ، في يوم ١٠ أبريل ، في واقعة جسيمة ، التي قاوم فيها الأهالي عدة ساعات ، وخسروا فيها ما يقرب من ثلاثمائة قتيل ، واستخدم فيها الفرنسيون المدفعية ، وأشعلوا النار في القرية .

ثم انسحبت قوات الأهالي بعد ذلك شمالاً صوب أسبوط ، وعسكرت عند

بنى عدى ، التى تقع غرب منفلوط ، على الطريق المؤدى إلى الواحات ، والتى كان مراد بك مقياً بها . وتجمع هناك ما يقرب من أربعة آلاف بين مصرى وعربى وعلوك ، ووصلت إليها القوات الفرنسية في يوم ١٨ أبريل . ودارت هناك معركة حامية ، قتل فيها القائد الفرنسى ، واشتد ضغط الوطنيين على الفرنسيين . واستمرت المعركة داخل المدينة ويوتها ، ولقى فيها الفرنسيون مقاومة عنيفة . واستمرت المعركة إلى الليل ، واستخدمت فيها المدفعية ، ولم يتمكن الفرنسيون مرة جديدة من الإستيلاء على القرية ، إلا بعد أن أشعلوا فيها النيران . وإختلف تقرير الفرنسيين لعدد القتلى في بنى عدى ، فذكر البعض أن عددهم كان ألف ، وذكر الجنرال ديزيه أن عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف . وضم الفرنسيون من هذه القرية الكثير .

وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر في كل وقت ، وفي كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها أو إعطاء هيكل عام عن تحركاتها . فلقى الفرنسيون مقاومة في المنيا وفي بنى سويف وفي إطفح ، وأظهر الفرنسيون في كل ذلك تشدداً وقسوة ، ورغبة في الانتقام ، وبشكل جعل أعداد القتلى من الأهالى تتجاوز الألف في كل منها .

وكانت المنيا مركزاً لثورة هارمة ، امتدت لمدة ثلاثة أيام ، منذ ٢٣ أبريل ، وإشترك فيها الأهالى مع العرب ، ومع بعض الممالك ، وهاجوا فيها مسكر الفرنسيين في المدينة بكل شجاعة وإقدام ، وأجبروا الفرنسيين على إتخاذ موقف الدفاع ، والتحصن داخل البلد .

ولقد استمرت هذه المقاومة تستمد قوتها الأساسية من أبناء الصعيد ، ومن روحهم المنهوية المرتفعة ، ومن تصميمهم على المقاومة ، وإن كانت قد استمدت كذلك على عرب الحجاز وعرب الصحراء الشرقية ، الذين كانوا يقدون إلى

وادي النيل ، عن طريق الوديان الصغيرة المنتشرة في الصحراء الشرقية ؛  
ويستمدون أيضا على بقايا قوات المماليك التي كانت منتشرة في الصعيد ، والتي  
كانت تتمركز بشكل أساسي في منطقة الواحات ، بقيادة مراد بك .

وفي الوقت الذي عمد فيه الفرنسيون على إخضاع الصعيد بالحديد والنار ،  
والذي إرتفعت فيه ألسنة الحرائق والنيران في قرى مصر العليا ، شرعت القيادة  
الفرنسية بتطهير سواحل البحر الأحمر عليها ، إذ أنها كانت تهتمل على نفوذ  
تزود الصعيد بما يلزم المقاومة من رجال وأسلحة كانت تأتيها من الحجاز ،  
وكان وسع البحرية البريطانية حينذاك أن تصل إلى هذه الشغور وتحصن القوات  
الفرنسية بين نابرين ، من البحر المتوسط ، ومن البحر الأحمر . ولذلك فإن  
القيادة الفرنسية قررت إرسال حملة إلى القصير ، لإحتلال هذا البناء وتحصينه ،  
ومنع ورود المدد منه إلى وادي النيل . وقد تم الفرنسيين لإحتلال القصير في  
يوم ٢٩ مايو سنة ١٧٩٩ . وإعتبر الفرنسيون أن هذه العملية كانت نهاية  
المقاومة في الصعيد ؛ وإن كانوا قد نسوا أو تناسوا خطر المماليك في الواحات  
عليهم ، وكذلك خطر عرب الصحراء الغربية ، والعرب المخاربة ، على القوات  
الفرنسية في مصر . وكان من الصعب على الحملة الفرنسية ، وهي تسيطر بالكاد  
على الصعيد ، أن تسيطر كذلك على واحات الصحراء الغربية . وظل هذا الخطر  
مسلطاً على الفرنسيين في مصر ، وإن كانت قاعدته ضعيفة ، ويمكن لمخبريه  
أن تتضح كقوة مساعدة ، في حالة وقوع أزمات أخرى للحملة الفرنسية ، أو  
خضوعها لضغوط عسكرية . وسرعان ما يحدث هذا العنقذ ، ويواجهه  
الفرنسيون هذا الخطر ، مع نزول قوات حملة عثمانية في منطقة أبي قبير في شهر  
يوليو سنة ١٧٩٩ .



### ٥ - معركة أبي قير البحرية :

وكانت الدولة العثمانية تواصل استعدادها لإرسال حملة عسكرية الى مصر ، تهدف اخراج الفرنسيين منها . وحاولت أن ترسل هذه الحملة بحريا الى المنطقة الساحلية الممتدة بين الاسكندرية ورشيد ، والتي كانت تعتبر مدخل مصر الشالى ، فى الوقت الذى استمرت فيه استعداداتها فى الشام ، لإرسال حملة برية أخرى على مصر من مدخلها الشرق . وكان من حسن حظ الفرنسيين أن كان العثمانيون يفتكرون الى التنظيم الذى كان يحتم عليهم ارسال الحملتين فى نفس الوقت ، حتى يأخذوا الفرنسيين بين نارين . وجاءت الحملة العثمانية الى أبي قير ، قبل أن تتم الحملة الثانية استعداداتها فى سوريا .

ووصلت الحملة العثمانية تجاه أبي قير فى يوم ١١ يوليو سنة ١٧٩٩ ، وكانت بقيادة كوسه لى مصطفى باشا ، سر عسكر الرومىلى ، ونزلت الى الساحل فى يوم ١٤ يوليو ، وكان عدد قواتها يصل إلى عشرة آلاف ، وبدأت فى محاصرة قلعة أبي قير ، وجم لها أمر احتلالها فى يوم ١٧ .

ووصلت أنباء استيلاء العثمانيين على أبي قير إلى القاهرة ، ولم يكن الجنرال بوناپرت يعتقد فى إمكانية حدوثها بمثل هذه السرعة . وكان فى وسع الأتراك أن يتقدموا بسهولة لإحتلال الاسكندرية ، ولإحتلال رشيد ، ويتخذوا من هذه المنطقة قاعدة لهم يتحصنون فيها ، ويضايقون منها الفرنسيين . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قرر الاسراع بمواجهة العثمانيين ، قبل أن تستمر أقدامهم فى المنطقة ، وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة فى كل من الاسكندرية ورشيد ، فى عملية تطويق للقوات العثمانية التى نزلت فى أبي قير . واتصل الجنرال بوناپرت بسرعة بقواده فى المنصورة والقربية والمنوفية والشرقية ، لى يتقابلوا معه عند الرحمانية ، على رأس قواتهم ، بعد أن يتركوا فى مناطقهم المحدد

الضروري من الجنود اللازمين للحفاظ على المدوء . وكانت خطته هي التقدم من الرحامية بعد ذلك صوب مواقع العثمانيين في أبي قير ، وتطويقها ، وتوجيه الضربة إليها . وأتم الجنرال بونايرت هذه العملية بمنتهى السرعة ، بالنسبة لذلك الوقت ؛ إذ أن حركة التجمعات الجديدة تمت في مدة خمسة أيام .

أما من ناحية العثمانيين ، فيبدو أن قيادتهم لم تكن قد وضعت أية خطة حربية بعد ، وكانت قواتهم تنزل إلى الساحل على فترات متتالية . ورغم نزول ١٥٠٠٠ جندي عثماني إلى الساحل ، فإن مصطفى باشا لم يفكر في التقدم للاستيلاء على الاسكندرية أو حتى للاستيلاء على رشيد . وأفاد الجنرال بونايرت من هذا التردد أو القمل ، لكي يقوم بتوجيه ضربته إلى العثمانيين في أبي قير ، قبل أن يتم إستعدادهم .

وزحفت القوات الفرنسية من الرحامية صوب بركة غطاس التي أصبحت نقطة التجمع الجديدة السابقة للمعركة ؛ وكان هذا الموقع يسيطر على الطرق المؤدية إلى رشيد ، بين بحيرة إدكو والنيل ؛ وإلى أبي قير ، وكذلك إلى الاسكندرية . وتم هذا التجمع في يوم ٢٣ يوليو ، ونقل الجنرال بونايرت قيادته العامة إلى الاسكندرية . وصدرت الأوامر بالوحف على الجسر الموجود بين بحيرة إدكو أو المعدة من ناحية ومربوط من ناحية أخرى ، وهو الجسر الذي كانت تمر فيه ترعة مياه الاسكندرية . ثم توجهت القوات الفرنسية بعد ذلك صوب أبي قير ، في الوقت الذي قدمت فيه قوات أخرى من رشيد صوب المنطقة التي احتلها العثمانيون .

ونصبت الموقعة في يوم ٢٥ يوليو ، بهجوم عام من الفرنسيين ، ومن ثلاثة جهات ، على مواقع العثمانيين في أبي قير . وكانت المعركة حامية ، وإستبسل فيها كل من الفرنسيين والعثمانيين . وكرر الفرنسيون هجماتهم على الخطوط التي كان

العثمانيون قد أبعثوا ، ثم تمكنوا من إقحامها ، الأمر الذي أجبر مصطفى باشا على الإلتجاء إلى قرية أبي نعيم . لكن يستند إلى القلعة . ولكن قوات الفرسان الفرنسية تمكن من أن تتوغل بين القرية والقلعة ، لحصر مصطفى باشا وجنوده في القرية ، في الوقت الذي أطبقت فيه القوات الفرنسية الحتاق على العثمانيين الموجودين في القلعة . وتمكنت القوات الفرنسية من إقحام قرية أبي نعيم ، فكانت البرية على العثمانيين .

وفقد العثمانيون في هذه الموقعة ما يقرب من ثمانية آلاف ، بين قتيل وجريح و غريق ، واستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالية ضباط أركان حربه ؛ كما استولوا على مدفعية الجيش العثماني وذخائره . وعلى قدر هزيمة العثمانيين كان إنتصار الفرنسيين . ومع ذلك ، فقد ظلت القلعة تقاوم ، وكان بداخلها ثلاثة آلاف جندي ، لحاصرها الفرنسيون حتى استسلمت في يوم ٢ أغسطس . وأسر الفرنسيون كل من بقي في القلعة ، وكان من بينهم ابن مصطفى باشا ، ووكيله ، ومحمد رشيد أفندي ، أحد موظفي الديوان السلطاني ، وعثمان خوجه أفندي .

وكان هذا الانتصار الجديد للقوات الفرنسية سببا في زيادة سطوتهم في البلاد . واحتفل الفرنسيون به ، وأقاموا الزينات لمدة ثلاثة ليال في القاهرة .

ولا شك في أن خروج الجنرال بومبارت إلى سوريا ، ثم توجهه بعد ذلك صوب أبي نعيم ، كان يشعر المصريين بأن هناك قوى خارجية كانت تسمى لإخراج الفرنسيين من البلاد ، الأمر الذي يستتبع توقع المصريين لمثل هذا الحدث ، وتأييدهم وقوه ، وتمتعهم بهزيمة الفرنسيين .

وكانت القاهرة هادئة في وقت معركة أبي نعيم البرية ، وكان الفرنسيون قد أخذوا عن المصريين بنأى جيء العثمانيين ، ولكن سرعان ما انتشرت الاشاعات عن جيء

المثاليين ، وأحاف إليه الرواة والمحرضون أن المثاليين قد دخلوا الاسكندرية نفسها . ورغم ذلك فإن الجنرال بونا برت لم يرغب في ذكر تفاصيل لأعضاء الديوان عن جنسية المراكب والجنود القادمين ، بل ذكر أن فيها خلقا كثيرا من الموسكو والإفنج ، وكان هذا تمويها على المصريين .

ولقد إبتهج كثير من المصريين حين علموا بإستيلاء قوات مصطفى باشا على أبنى قهر ، نتيجة لوجود شعور بالترايط ، والتضامن ، مع المثاليين . ولكن سرعان ما وصلت الأنباء بإنصار الفرنسيين ، فأطلقت المدافع من القلعة ، وعقدت الرينات .

ولقد لاحظ الفرنسيون أنفسهم تغييرا واضحا في نفسية المصريين ، وفي موقفهم تجاههم ، وأخذت تبدو على أعضاء الديوان روح جديدة مشربة بالعداء للفرنسيين . ولا شك في أن هذا الشعور هو الذى دفع الفرنسيين إلى توقع حدوث اضطرابات في القاهرة ، وقت معركة أبنى قهر ، وللتجأهم إلى إعتقال مشايخ الحارات والأخطاط .

وعاد الجنرال بونا برت إلى القاهرة ، وشعر بالروح العدائية التي كانت موجودة لدى بعض أعضاء الديوان ، وبخاصة لدى الشيخ المهدى والشيخ العاصى ، فقدم لها اليوم على موقفها ويذكر لنا الجيرى هذه المقابلة قائلا : « ولما إستقر سارى عسكر بونا برتة في منزله ، ذهب للسلام عليه المشايخ والأعيان ، وسلموا عليه ، فلما إستقر بهم المجلس قال لهم على لسان اترجمان إن سارى عسكر يقول لكم أنه لما سافر إلى الشام كانت حائكم طيبة في غيابه ، وأما في هذه المرة فليس كذلك ، لأنكم كنتم تظنون أن الفرنسيين لا يرجعون ، بل يموتون من آخرهم ، فكنتم فرحين مستبشرين ، وكنتم تعارضون الاغا في أحكامه ، وأن المهدى والعاصى معام بونو ، أى ليسوا بطيبين ، ونحو ذلك . . . . فلا طقوه حتى إنجلى خاطره ،

واخذ يحدّثهم على ماوقع له من القادمين إلى أبي قير ، والنصر عليهم ،<sup>(١)</sup> ثم توارد وصول الاسرى العثمانيين إلى القاهرة ، وعرضهم في الأربكية ، وساروا بهم في الشوارع ، لكن يؤثروا على معنوية المصريين . ولكن الجنرال بونايرت كان يرغب في الاستفادة من هذا الانتصار لكي يعطى إستقراً معيناً للموقف العام للحملة الفرنسية في مصر ، ولو كان ذلك على أساس التناغم مع الدولة العثمانية من جديد . وكان وجود مصطفى باشا أسيراً لديه يشجعه على إستخدامه وسيطاً للوصول إلى مثل هذا الهدف .

وكان الجنرال بونايرت يعلم أنه ، رغم انتصاره في معركة أبي قير ، قد كان عليه أن يواجه خطراً جديداً يتشثل في قدوم جيش آخر من سوريا ، كان المصدر الأعظم يوسف حنيا باشا قد أتم إعداده . فلم تكن موقعة أبي قير البرية إذن سوى مقدمة لمعركة ثانية . وكان على الجنرال بونايرت أن يستعد لهذا الخطر الجديد ، ويحجى الأهل في نفوس جنوده ، بقرب وصول المدد لهم من فرنسا نفسها . ولكن الجنرال بونايرت كان يرغب في نفس الوقت في سرعة الاستفادة من نتائج انتصاراته في موقعة أبي قير البرية لكي يجبر انجلترا على عقد صلح مع الجمهورية الفرنسية ، وكان بذلك يضع نفسه وقواته الموجودة في مصر كعامل له قيمته في ميزان القوى الأوروبية نفسها .

ولكن سرعان ما بلغت أنباء ، عن طريق السير سيدني سميث ، والصحف التي حصل عليها منه ، عن إضطراب الأحوال في فرنسا نفسها ، وهزيمة الجيوش الفرنسية في كل من النمسا وإيطاليا ، وبشكل جمل يوقن باستحالة وصول مدد له من فرنسا في مثل هذه الظروف ، ويفكر كذلك في عدم جدوى بقاءه في مصر ، مادامه فرنسا نفسها قد أصبحت مهددة . ولكن عملية إلتصاف الحملة الفرنسية

(١) الجبّري : ج ٣ ، ص ٧٧ - ٧٨ .

من مصر كانت ستحرم فرنسا من عامل إيجابي يمكننا أن نضبط به على أعدائنا، أو يمكننا في حالة بقاءنا في مصر من أن نحول هذا الإنفيم إلى مستعمرة تروض عليها بعض ما خسرته فيها وراء البحار. ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قد فكر في إلتهاز الفرصة السانحة ، بعد الانتصار ، لكي يعود إلى فرنسا ، ويقوم بدور فعال في إنقاذها ، في نفس الوقت الذي يبق فيه على الحملة الفرنسية في مصر ، ويقيد فيه من هذا البقاء إلى أكبر درجة ممكنة بالنسبة لفرنسا ، وبالفسيحة لسلامة الحملة وأمنها .

وبدأت فكرة الرحيل إلى فرنسا تستقر في ذهن الجنرال بوناپرت منذ وجوده في الاسكندرية ، ولكنه أخفاها عن الجميع . وأخذ يستعد من أجل الاطمئنان على تحصين سواحل مصر ، ومداخلها الشرقية ، وإعادة توزيع القوات الفرنسية في البلاد ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي ، وأهم كذلك بطريق قنا — القصير ، خاصة وأنه كان قد علم بإمكان توجيه البريطانيين إحدى ضرباتهم بواسطة هذا الطريق . وشارك الجنرال بوناپرت أثناء وجوده في القاهرة في احتفالات المولد النبوي ، وحضرها وبصحبه مصطفى باشا وكبار الضباط الثمانيين الذين كانوا قد أسروا في أبي قير . وسافر الجنرال بوناپرت من القاهرة ، دون أن يعلم أحد أنه سيرتك البلاد . وأوصى أنه ذاهب إلى منفى ، وطلب إلى السلطات أن ترأسه هناك . ولكنه استمر في سفره ، وطلب إلى الجنرال كليبر ، الذي كان قد عاد إلى مقر قيادته في دمياط ، أن يقابله في رشيد ، لكي يتباحث معه في شئون عامة . ولكن الجنرال بوناپرت لم يتمكن من التوقف في رشيد ، خاصة وأنه لم يبتعد السفن الثمانية والانجليزية عن السواحل المصرية ، ورغب في إلتهاز الفرصة ، والسفر إلى فرنسا في أسرع وقت . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت ترك تعليماته مع الجنرال مينو ، وأقلع من الاسكندرية في يوم ٢٢

أغسطس سنة ١٧٩٩ ، ومعده عدد من كبار الضباط ، وعدد من العلماء الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر .

وكان الجنرال بوناپرت قد قرر ، وهو لا يزال في القاهرة ، أن يفتح الباب العالي في أمر إنهاء الحرب ، وعقد الصلح بينه وبين فرنسا ، وكلف مصطفى باشا أن يتصل بالصدر الأعظم في هذا الشأن ، وترك له رسالة أعرب فيها عن حسن مشاعر فرنسا تجاه الدولة العثمانية ، والصداقة القديمة التي كانت تربط بين البلدين ، وعدائها التقليدى لكل من روسيا وإنسا . وشرح فيها أن احتلال فرنسا لمصر لم يكن مبنيا على روح عداية للدولة العثمانية ، بل كان يهدف محاربة المالك ؛ وأنه لم يكن يهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية ، بل يهدف محاربة إنجلترا فه الهند . وذكر أن الحملة الفرنسية قد احترمت حقوق السلطان ودعاياه وسفنه وأعلامه ، وأهدى أسفه لتعجيل الدولة العثمانية الأمر ، وإعلانها الحسرب على فرنسا ؛ وأعرب عن أمله في قيام المفاوضات سريعا بين الطرفين ، إما عن طريق سفير عثماني يصل إلى باريس ، أو عن طريق مندوب يصل إلى مصر .

وهكذا وضع الجنرال بوناپرت ، قبل ذهابه من مصر ، أسس سياسة جديدة ، يمكنها أن تغير الموقف في صالح فرنسا بشكل عام ، وفي صالح الحملة الفرنسية في مصر بشوع خاص .

وكذلك ترك الجنرال بوناپرت رسالة خاصة إلى أعضاء الديوان ، ذكر لهم فيها أنه ذهب إلى فرنسا من أجل « راحة أهل مصر ، وتسليك البحر ، فينيب نحو ثلاثة أشهر ، ويقدم مع حساكره » . والواقع أن عملية سقوه من مصر بهذه الطريقة قد أثارت دهشة المصريين ، خاصة وأنهم كانوا يعلنون بمحاصرة سفن الأسطول البريطاني للسواحل المصرية .

وترك الجنرال بوناپرت رسالة ثانية للجنرال كليبر ، عن الأحوال العامة في

مصر ، وأعطاه فيها التوصيات اللازمة . وهي رسالة عامة ، شرح له فيها إضرطاره  
للإسراع بالسفر قبل أن تعود السفن الإنجليزية أمام السواحل ، وترك له بياناً  
بالضغرة لكي يتراسل به مع الحكومة ، وبياناً ثانياً لمراسلته هو ، وطلب إليه  
أن يوفد الأتندي الذي كان قد أسر في موقعة أبي قهر ، وهو رشيد أفندي  
الكاتب بالديوان الحايوتي ، برسالة التي كتبها إلى الصدر الأعظم يعرض عليه  
فيها أمر الصلح .

وكان الجنرال بوناپرت يعرف دقة موقف الجنرال كليبر في مصر ، فصرح له  
بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية في أمر عقد الصلح :

« فإذا سالت ظروف قهرية دون إمدادكم ، وحمل شهر مايو المقبل ( سنة  
١٨٠٠ ) دون أن تلتقوا المدد من فرنسا ، أو يصلكم بئاً منها ، واستمر الطاعون  
هذا العام يفتك بالجنود رغم الاحتياطات الصحية ، وزادت ضحاياه على ١٥٠٠  
جندي ، فعليك في هذه الحالة ألا تنامر بالجيش في الحرب والقتال ، ولك أن  
تعقد الصلح مع تركيا ، ولو كان شرطه الأساسي الجلاء عن مصر . ولكن يجب  
بقدر المستطاع في هذه الحالة تأجيل تنفيذ هذا الشرط إلى أن يعقد الصلح العام .  
لأنك تقدر مثل أهمية امتلاك فرنسا للديار المصرية ، وتعلم أن السلطنة العثمانية  
التي يتهددها الفناء من كل جانب قد أخذت تنهار دعائماً ، وتفكك أوصالها ؛  
فجلاؤنا عن مصر سيكون نكبة ، وسندرك عظم هذه النكبة عندما نرى هذه  
البلاد الحبيبة تحتلها دولة أوردية أخرى . ولا بد من أن يدخل في حسابك أثناء  
مفاوضات الصلح أنباء انتصارات الجمهورية في ميادين القتال أو هزائمها . فإذا  
لى الباب العالي دعوة الصلح التي وجهتها إليه ، ودخلتم في مفاوضات الصلح قبل  
أن تأتبعكم أنباء فرنسا ، فعليكم أن تصرحوا بأن لديكم السلطة  
التي كانت لي في إجراء المفاوضات ، وأن تؤيدوا وجهة النظر التي



أبديتها في دعوة الصلح ، وأن فرنسا لم تكن تقصد في أى وقت انزاع مصر من السلطنة العثمانية . وعليكم أن تطلبوا من تركيا أن تخرج من التحالف الانجليزى ، وأن تحصل لنا حرية الملاحة والتجارة في البحر الأسود ، وتطلق سراح الفرنسيين المسجونين في بلادها ؛ وأن تقدم مدة لمدة ستة أشهر ، يوقف فيها القتال ، ويجرى فيها تبادل التصديق على معاهدة الصلح . وإذا رأيتم أن الظروف تقضى بإبرام تلك المعاهدة مع الباب العالي ، فليكم أن تبرعوا أنه ليس في مقدوركم تنفيذ المعاهدة قبل التصديق عليها ، وأنه يجب عقد مدة بعد إعطاء المعاهدة ريثما يتم التصديق عليها » .<sup>(١)</sup>

ونصح الجنرال بوناپرت الجنرال كليبر بأن يعمل على كسب ثقة العلماء والمشايخ في القاهرة ، حتى يحصل على ثقة الأمالي . وأشار عليه بالاستمرار في حمل الاستحكامات اللازمة للاسكندرية والعريش ، وإقامة خطوط تحصينات واستحكامات عند الصالحية ، إذ أنها كانت مفاتيح البلاد . ونصحه بالتزيت في إدخال الإصلاحات على نظام الضرائب ، والتزيت في عملية تحصيلها . كما أوصاه بإحضار خميلة أو ستائة من المالك ، أو من رهائن العرب ، ومهاج البلاد ، أو العمد وإرسالهم إلى فرنسا ، في حالة اشتفاف المواصلات البحرية ، ليبقوا بها سنة أو سنتين ، لكي يروا عظمة الأمة الفرنسية ، ويقتبسوا عاداتنا وأخلاقنا ، وأنكارنا ولغتنا ، ويعودوا إلى مصر ، فيثروا هذه المكتسبات بين مواطنيهم . وعكسدا لم ينسى الجنرال بوناپرت ، وقت سفره من مصر ، إعطاء كل

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

عن مراسلات نابليون : وثيقة رقم ٤٣٧٤ .

التوجيهات اللازمة ، وكل السلطات المطلوبة الجبرال كبير ، حتى يفيد منها ،  
إلى أقصى درجة ممكنة ، من أجل فرنسا أولا ، ومن أجل الحملة الفرنسية  
الموجودة في مصر ثانياً .

وبعد سفره ، دخلت الحملة في مرحلة جديدة من تاريخها . وكانت مرحلة  
جديدة كذلك في تاريخ مصر الحديث .

## الفصل الثامن عشر

### مصر وقيادة الجنرال كليبر

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية في فترة دقيقة من تاريخ وجودها في مصر؛ فرغم أن الجنرال بوناپرت كان قد انتصر على الحملة العثمانية في أبي قير، فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بأن وجودهم في مصر مهدد بقوة داخلية وعارجية، تتعارض مصالحها القبلية مع مصالح الفرنسيين، وتزهد في الوصول إلى إخراجها من مصر. وفي نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء وعن مصر، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة، تختمر في أذهان قادة الحملة. ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة في نفس الوقت، حتى لا يقع في مأزق تحجج به هيئة الحملة، أو يتعرض به أمنها للخطر. ولاشك في أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة، بعد اختيار الجنرال بوناپرت له، حتى وإن كانت شخصيته قد اصطدمت في بعض الأوقات بالجنرال بوناپرت. وستكون التجربة التي يقوم بها الجنرال كليبر في هذا الميدان هي تجربة الاتفاق من أجل الجلاء عن البلاد؛ فهل تسمح له الظروف والمعطيات العامة بالنجاح؟

١ - اتفاقية المروسة :-

كانت شخصية الجنرال كليبر مختلفة عن شخصية الجنرال بوناپرت؛ ففي الوقت الذي كان فيه الجنرال بوناپرت بسيطاً في تصرفاته، مثقلاً في حجمه، كان الجنرال كليبر قارح القامة، له مظهر الجندى الصاب، قليل الضحك والبشاشة، وبشكل يجعل منه حاكماً عاماً، ويضع جهراً بينه وبين المحكومين ولقد ظهر

هذا التأثير منذ أول اجتماع الجنرال كليبر مع أعضاء الديوان ، فلم يروا منه بشاشة ولاطلاقة وجه مثل بوناپارته . وكان عظيما في نفسه ، وعظيما في مظهره ، وعظيما في مواكبة التي كان يخرج فيها مارآ في شوارع القاهرة . وكان هذا الاختلاف في شخصيته عن شخصية الجنرال بوناپرت يضع حاجزا بينه وبين الأهل . وتميزت الفترة الأولى من قيادة الجنرال كليبر بانتشار الهدوء والسكينة في القاهرة والأقاليم ، خاصة وأن انتصار الفرنسيين على العثمانيين كان لا يزال ماثلا أمام المصريين ، وانتزاع الجنرال كليبر هذا الهدوء للإشراف على تحصينات القاهرة والأقاليم ، وزيادة المصانع والمستشفيات الخاصة بالقوات الفرنسية . وكان الانجليز قد حاولوا ، في منتصف شهر أغسطس ، أن يقوموا بهجوم على ميناء القصير في البحر الأحمر ، ولكن القوات الفرنسية المسلحة هناك قاومتهم ، وأجبرتهم على الرجوع إلى سفنهم ، واستولت على بعض أسلحتهم . كما أن مراد بك حاول القيام ببعض المناوشات في الصعيد ، قرب أسيوط ، ولكن قوات الجنرال ديزيه أجبرته على الإخلاء إلى السكون . وكان من المعروف أن القوات الثمانية التي كانت الدولة تجهزها في سوريا ، كانت في حاجة إلى كثير من التدريب والتنظيم والتسلح ، كما أن اقتراب فصل الشتاء كان ينيء بصعوبة قيام محاولات من جانب العثمانيين أو الانجليز بهجوم على مصر من ناحية البحر . ولكن ، هل كان ذلك يعني أن الحملة الفرنسية قد استقرت هدهده وأطمئنان في مصر ؟ وهل معنى ذلك أن هذا الهدوء والأطمئنان الذي ساد الموقف يستمر ؟ كان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة في مصر ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل البلاد . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها . وكانت المهمة الملقاة على عاتق الفرنسيين شاقة وصعبة ؛ فكانت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد

دخله الشمال من العريش شرقاً إلى الاسكندرية غرباً ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، ويشتمل على الدنا والصعيد ، حتى أسوان . وكان على هذه القوات الفرنسية أن توطئ الامن في هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، في نفس الوقت الذي تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما إنجلترا والدولة العثمانية ، بينما تنفقر إلى تأييد الأتالي لها ، وتخرج عشرين ضحان بقائهم ساكنين . وكانت المعارك والأمراض قد أنهكت قوى الحملة الفرنسية ، وانقصت من عدد رجالها ، الذي انخفض من ٣٦٠٠٠ عند مجيئها إلى مصر ، وإلى ٢٣٠٠٠ عندما تولى الجنرال كليبر قيادتها العامة . وكانت قد خسرت عدد كبيراً من قادتها الاكفاء ، إما في المعارك والثورات ، وإما باصطحاب الجنرال بوناپرت لهم عند عودته إلى فرنسا . وكان الملل قد دب في نفوس الكثير من الفرنسيين ، وشعر البعض باليأس ، نتيجة الشعور باستحالة وصول المدد والأسلحة والذخائر من فرنسا . وكانت المصالح التي التفتت في مصر ، لاصلاح المدفعية أو لإنتاج الذخائر ، سواء في حرسات مراد بك في الجزيرة ، أو في مصنع الروضة ، لا تمكن لسد حاجة الجيش ، ولا تمكن لاصلاح ما يفسد من السلاح . ولبس ملابس الجنود ، وصعب على القيادة الحصول على ملابس غيرها . وكان الجيش موزعاً على كل المناطق العسكرية ، وبشكل يضعف من قوته ؛ وكانت العريش ، مفتاح مصر من الناحية الشرقية ، ضعيفة ، وبصعب تموينها ، ولا يمكنها أن تصمد هجومياً يأتي من الشام ، أما الاسكندرية فانها كانت ضعيفة في تسليحها ، خاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد نزع بعض قطع المدفعية من طوايرها لتسلح السفن الأربع التي أتت إلى فرنسا . هذا من الناحية العسكرية .

أما من الناحية المالية والاقتصادية ، فلما قد ازدادت سوءاً في كل يوم عن اليوم السابق . وكان استمرار فرض الضرائب والغرامات ، والسير على سياسة

لمصادر ، والنهب والسلب ، والاحراق والتدمير — كان كل ذلك قد ألتف الزراعة ، وأوقف التجارة والصناعة ، وأفر البلاد ، وزاد من أحوالها سوءاً على سوء ، وبؤساً على فقر . وجاء النيل منخفضاً في سنة ١٧٩٩ ، فبارت مساحات واسعة من الأراضي ، وعجز الفلاحون عن دفع الأموال . وكان الحصار البحري الذي فرضته بريطانيا على السواحل قد عطل المواصلات ، وشل الحركة التجارية ، وأدى إلى كساد الأحوال . ورغم أن الجنرال كليبر كان قد عارض الجنرال بوناپرت من قبل في عملية فرض الضرائب والمصادر ، فإنه قد لجأ إلى نفس هذه الوسائل حين تولى القيادة العامة . وفرض على الصيارفة الانتباط ١٥٠٠٠ ريال فرسلي نظير يوافق أموال العام السالف ، ونظر أفساط لم يمكن قد استحققت بعد . وفرض الجنرال كليبر غرامات فادحة على الأقاليم ، ونبعت في عهده طريقة السندات على الخزانة لتأدية ما على الحكومة من ديون . وكانت هذه الطريقة نذيراً بالإفلاس . وكان الجنرال كليبر على علم بسوء الأحوال المالية والاقتصادية في البلاد ؛ كما كان يعلم أن زيادة إرهاب الأهالي بالضرائب والغرامات الجديدة ، سيؤدي حتماً إلى قلق ساطة الفرنسيين ، وإلى تمدد الثورات والإضطرابات في طول البلاد وعرضها . ولكن ، هل كان هناك بديل ؟ كانت الحملة تحتاج إلى أموال مادامت باقية في مصر ، أي أنها كانت ستواجه حتماً حدوث الإضطرابات من جانب الأهالي . والبديل الوحيد كان هو إيجاد مورد آخر للاتفاق على قوات الحملة ، ولن يكون هذا المورد سوى حكومة الجمهورية نفسها ، بعد عودة الحملة إلى فرنسا .

أما من الناحية للمعنوية ، فإن الحملة أصبحت تهدم بآنها تعيش بين شعب لا يرحب بها ، وينتظر بصبر فرصة خروجها من البلاد . وكان إشتداد شعور الأهالي بالعتيق ، وبسوء أحوال البلاد الاقتصادية ، يريد من سخطهم على

الحكم الفرنسي ، وبشكل قد يسير التهمة المسلحة عن الاستمرار في فرض سيطرتها على الموقف ، وإذا كان الشعب المصري قد عرف بالوداعة والصبر ، أو وصف بالخنوع ، فإنه قد مارس المقاومة ، وأعلن الثورة ، وإن أشد ثورة هي ثورة الحلليم وكان استمرار بقاء الحملة لا يساعد على إزاحة الفوارق ، ولا على التقريب بين الطرفين ؛ بل على العكس من ذلك نجد أن تضارب المصالح القبلية لكل منها قد إزداد وضوحا ، وتمازجا ، مع مصلحة الطرف الآخر ؛ وبلغ الأمر مرحلة الوعى بهذا التضارب والتناقض ، الأمر الذى كان يؤدي حتما إلى وقوع الاصطدام من جديد . وكانت هذه الناحية المعنوية ، أو النفسية ، أكبر عقبة تحول دون تمديد سلطة القوات الفرنسية في مصر ، إذ أنها نشأت كبلين فوق على أسس إجتماعية واقتصادية واضحة المعالم . ولقد تمنع الجوال كليبر في أسس هذا الموقف ، ووجد أن الاحتلال الفرنسي لمصر مهدداً بالفشل ، مما طال عليه الزمن . وكان تفكيره في الأوضاع العامة في أوروبا يساعده كذلك على الوصول إلى إستنتاج يحتم ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال الفرنسي لمصر . ولم يكن هناك خوف من الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الجلاء عن مصر . مادام الجنرال بوناپرت نفسه كان قد فاتح الصدر الأعظم في الموضوع ، بالرسالة التي كان قد بعثها إليه قبل سفره من مصر ، ومادام قد رسم الخطوط العامة لهذه العملية الجنرال كليبر نفسه ، في تعليماته التي كان قد تركها له . ولقد كتب الجنرال كليبر إلى حكومة الإدارة ، وشرح لها أنه مضطر إلى التفاوض مع العثمانيين ، لكي يخلص الحملة ، ويفتح لها طريقا شريفا ، بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها ؛ وبخاصة نتيجة لمجر القوة البحرية . وكتب في نفس الوقت رسالة مطولة إلى الصدر الأعظم ، ذكره فيها برسالة الجنرال بوناپرت له قبل سفره ، ووجدد طلب إنهاء حالة الحرب بين الدولتين ، وأعرب عن نيات فرنسا

الودية نحو تركيا ، وذكر أن فرنسا لا ترغب إلا في عارية إنجلترا ، وأنها لم تقابل إلا الماليك ، وأنها قد تركت الإدارة المدنية في البلاد لمينة من العلماء والأعيان ، وأنها احترمت رعاية السلطان وأملاكهم ، وأبقت على الرجاقلية وامتدوا السلطان ؛ وأنها لا تتبادل في حقوق الباب العالي في مصر . ونظم رسالته بأن طلب إليه أن يوفد مندوبا يتفاوض معه في قواعد الصلح بين الطرفين . ويدون أن رسالة الجنرال بونابرت لصدور الأعظم ورسالة الجنرال كليبر من بعدها إليه ، قد أشعرت الدولة العثمانية بحرج مركز الحملة الفرنسية في مصر ؛ فتلكأت الدولة العثمانية في الرد ، واستمرت في استعداداتها الحربية من أجل الهجوم العسكري .

ومرة جديدة نجد أن الدولة العثمانية كانت لا تزال تفتقر إلى التنظيم ، وإلى الكفاءة ؛ ذلك أنها كانت قد آمنت استعداد أسطولها ، قبل أن تم استعداد قواتها البرية في سوريا ؛ وبدلاً من الانتظار حتى يتم الاستعداد ، قامت القوات البحرية العثمانية بالهجوم على سواحل مصر الشمالية ، قبل أن تتمكن القوات البرية من البدء في السير صوب العريش . وهكذا كررت الدولة العثمانية نفس الخطأ الذي كانت قد ارتكبت في شهر أغسطس بإتزالها قواتها في أبي قير قبل أن يوحف الجيش البري من الشام . وفي أواخر شهر أكتوبر سنة ١٧٩٩ ، ظهر الأسطول العثماني أمام سواحل دمياط ؛ وكان مؤلفاً من ٥٣ سفينة ، ويعمل ٧٠٠٠ جندي ، وتولت هذه القوات على الساحل بالقرب من البوغاز ، واحتلت البرج الموجود هناك . وكانت إحدى الكتائب الفرنسية تمسك بالقرب من عزبة البرج . فزحفت على مواقع العثمانيين يوم أول نوفمبر في موقع صعب ، على شاطئ البحر ، بين البوغاز وبحيرة المنزلة ، والبحر من ورائهم . ودارت معركة عنيفة خسر فيها العثمانيون ٨٠٠ قتيل و ٨٠٠ أسير . لقد قضى على هذه الحملة . ولأنه في هذا الانتصار قد وضع روح الفرنسيين المنهوبة ، ولكنه لم يصرفهم عن فكرة الصلح مع تركيا ، وعن الجلاء عن مصر .



وكان الفرنسيون يعلمون بأن قوات الصدر الأعظم، يوسف ضيا باشا، كانت ترابط في غزة، تهيدا للزحف على مصر، وأن سفن الأسطول البريطاني كانت ترابط السواحل المصرية. ولذلك فإن الجنرال كليبر قرر اتخاذ مصطفي باشا، قائد الحملة التركية في موقعة أبي قير البرية، وسيطاً لفتح باب المفاوضات. وبدأت المفاوضات بين الطرفين، على الشروط التي ستضمنها المعاهدة؛ واتفق الطرفان على جعل مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مصر أساساً للصلح، على أن تترك شروط الجلاء للمفاوضات الرسمية. وفي أثناء ذلك الوقت، عاد رشيد أفندي، الموظف بالديوان الهمايوني، يحمل رد الصدر الأعظم على الرسالة التي كان الجنرال بوناپرت قد أرسلها إليه. وكان هذا الرد مليئاً بالتهديد والوعيد، وذكر فيه الصدر الأعظم أنه قد أعد جيشاً جراراً لطرد الفرنسيين من مصر، ولكنه مستعد، نتيجة لمقاومة الجنرال بوناپرت له، بأن يقوم بأعداد السفن اللازمة لترحيل الفرنسيين إلى فرنسا؛ وأنه يضمن أن لا يتعرض لهم الروس ولا الانجليز في الطريق، وأنه يقبل المفاوضات، بعد إتمام إجلاء الفرنسيين، من أجل إعادة الصلح بين الدولة العثمانية والحكومة الفرنسية. ولقد أتهز الجنرال كليبر هذه الفرصة وكتب من جديد إلى الصدر الأعظم، يطلب إليه التفاوض من أجل الصلح. أما من ناحية الانجليز، فإن السير سيدني سميت، كان يوافق، ولوظاهريا، على عقد صلح يقوم على هذا الأساس؛ ويفضل ذلك على إجبار الفرنسيين بقوة السلاح على تسليم أنفسهم كأسرى حرب، إذ أنه كان يعرف مدى كفاءة الجيش الفرنسي، ولا يضمن إنتصار القوات العثمانية عليه، هذا علاوة على أن الجنرال كليبر كان يرفض مبدأ التسليم بلا قيد ولا شرط، وسيفضل على ذلك الاستمرار في الحرب. ولذلك فإن السير سيدني سميت لعب دوراً في إقناع يوسف ضيا باشا بفكرة التفاوض كوسيلة لإجلاء الفرنسيين عن مصر؛ وتبادل الرسائل مع الجنرال

كليب من أجل الدخول في مفاوضات ، يتفقون فيها على عقد هدنة عسكرية ، تمهد لانسحاب الفرنسيين من مصر . وكان عقد هذه الهدنة يسمح للجيش الثماني بإتمام استعداداته للزحف على مصر .

وبدأت مفاوضات الصلح بين مندوبي تركيا ، وإنجلترا ، وروسيا ، من جانب وبين الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، بصفتهم يمثلون الحملة الفرنسية ، من جانب آخر ، على ظهر السفينة الحربية البريطانية « تايجر » أمام سواحل دمياط ، في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وكان السير سيدني سميت يتحدث باسم بريطانيا وحلفائها ، بينما كان يوسف ضيا باشا مشغولاً في عملية الاستعداد للزحف على مصر . وعرض الفرنسيون شروطهم الجلاء ، وكانت تتلخص في أن تعاد لفرنسا أملاكها في البحر المتوسط ، وتلغى الدولة العثمانية تحالفها مع روسيا وبريطانيا ، وتمتد صلحاً نهائياً مع فرنسا ، وتميد العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل الحرب ؛ وأن تمتد بريطانيا من جديد بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ؛ وأن يحل الجيش الفرنسي عن مصر ، بأسلحت وأمتعت ، ويكون له مطلق الحرية في اختيار الثغر الذي يزل إليه في أوروبا . ولم يكن السير سيدني سميت يتوقع مثل هذه الشروط ، وأجاب بأنه سيرفضها على حلفائه في يافا . وهنا حدثت حادثة أثرت على سير المفاوضات ، وهي إحلال القوات العثمانية لقلعة العريش ، في ٣٠ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وكان الجيش الثماني قد أتم استعداده ، في أثناء المفاوضات ، وزحف من غزة إلى العريش في يوم ٢٢ ديسمبر ، وطلب إلى حاميتها التسليم . وكان عدد رجال الحامية بسيطاً ، ولا يكفي لصد هجوم جيش زاحف لفترة طويلة . وكانت الروح المعنوية منخفضة بين رجال هذه الحامية ، فطلب البعض إلى قائدهم التسليم ، ثم امتنعوا عن المقاتلة ، حين قامت القوات العثمانية بالم هجوم على

القلعة في يوم ٢٩ ديسمبر . واحتل المشايون القلعة في اليوم التالي ، وأسرُوا نصف حاميتها ، وقتلوا النصف الآخر . وما أن علم الجنرال كليبر بذلك ، حتى انتقل إلى معسكر الصالحية ، ليكون مستعداً لما تأتي به الأيام ؛ أما الجنرال ديزيه والمسير بوسليج فانهما قد انتقلا من يافا على نفس السفينة « تايجر » ، إلى معسكر العثمانين العام في العريش ، لمرض شروط الصلح على يوسف ضيا باشا ؛ وكانت بمأ استيلائه على العريش يخفض من الروح المعنوية للمفاوضين الفرنسيين . ووصلوا إلى هناك في يوم ١٣ يناير ، واستمرت المفاوضات عدة أيام . وفي أثناء ذلك الوقت ، جمع الجنرال كليبر مجلساً عسكرياً في الصالحية ، وعرض على الجنرالات الموقف ؛ ولتفق رأيهم على وجوب قبول الصلح والجلء ، بدلا من المقاومة في قتال لن ينتهي إلى نتيجة مرضية ، حتى في حالة انتصار الجيش الفرنسي ؛ خاصة وأن مثل هذا الانتصار لن يترتب عليه تحسين حالة الفرنسيين ؛ ويصح القواد بضرورة التعميل بعقد الصلح ، حتى لا يجبر الجيش ، بعد وقت قصير ، على قبول شروط أقل ملاءمة مع شرفه العسكري ؛ وطلبوا إلى المفاوضين أن يحرموا على أن يكون موعد الجلء عن القاهرة في أبعد وقت ممكن ، وطلبوا إليهم أخذ ضمانات بشأن تنفيذ المهادنة ، وبشأن سلامة القوات العسكرية . ولم يكن في وسع الفرنسيين ، الذين لم يكن عددهم يزيد إلا قليلا على ثمانية آلاف مقاتل ، الدفاع عن المدخل الشرقي لمصر ، ومواجهة جيشاً يبلغ عدده ٢٠.٠٠٠ مقاتل ؛ وكان تسليم قلعة العريش يدل على إقصاء الملل في نفوس الفرنسيين ؛ وكان من الممكن تصويب ثورات داخلية في مصر ؛ هذا علاوة على أن الجنرال بوناپرت كان قد ترك مصر منذ ما يقرب من خمسة أشهر ، ولم تكن أية مراسلة قد وصلت لفرنسيين من حكومتهم منذ ذلك الوقت . ولذلك فقد نص القرار على ضرورة قبول الصلح والجلء . ولقد أبلغ الجنرال كليبر هذه القرارات إلى المفاوضين الفرنسيين في

معاهدات العريش ، وكلهم بالتعجيل باتمام الصلح ؛ ولقد نظرت إلى تفصيلات الجلاء ، وبخاصة مواعيد التنفيذ ، وضرورة تدبير وسائل النقل ، والإنفاق على خط سير الجيش ، وتسليمه المواقع الحصينة عند الجلاء .

ولقد تمت المفاوضات بالتوقيع ، في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، على إتفاقية العريش ؛ ووقعها مندوبون من الدولة العثمانية ، وعن القائد العام القوات الفرنسية في مصر ، ولم يوقع عليها أحد من جانب بريطانيا . وتضمنت هذه الإتفاقية بيان لفرض منها ، ونصت على أنه هو جلاء الفرنسيين عن مصر ؛ وذكرت أنه نظراً لرغبة الجيش الفرنسي في وضع حد لسفك الدماء ، ولإنهاء النزاع القائم بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي ، فإنه قد قبل أن يحمل عن مصر ، على النحو الوارد في الإتفاقية ، مؤملاً أن يكون هذا النزول منه تمهيداً لصلح العام . ولذلك فإن إتفاقية العريش لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السياسي المعروف بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ؛ بل كانت مجرد إتفاقية أو بروتوكول لجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان للمتعاقدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمة ، في كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية .

أما عن الشروط ، فإن هذه الإتفاقية قد نصت على انسحاب الجيش الفرنسي بأسلحته وأمتته ومنقولاته ، وإقلاعه بحراً عن ثغور الاسكندرية ورشيد وأبي زع ، على السفن الفرنسية ، والسفن التي يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ؛ ويرسل الباب العالي إلى الإسكندرية ، بعد شهرين من التصديق على هذه الإتفاقية ، مندوباً يصحبه محمولون مخصصاً لتعجيل خيطة السفن اللازمة لنقل الجنود .

وتتعد مدة لمدة ثلاثة أشهر في مصر ، تبتدئ من يوم التوقيع على الإتفاقية ؛ وإذا مرت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالي السفن اللازمة ، فإن الهدنة تمد إلى أن يتم نقل الجنود بحراً ، مع اتخاذ اللازم لادعم الإغلال بطلمانية الجيش والأحالي خلال مدة الهدنة .

ويُنْبَغ في نقل الجيش الفرنسي نظاماً يضعه مندوبيين عن الباب العالي ، وعن الجنرال كليبر ؛ وفي حالة حدوث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن ، يختار السيد سيدي سميت مندوباً عنه ليفصل في الخلاف طبقاً للوائح البحرية البريطانية .

ووضعت الاتفاقية جدولاً زمنياً لجلاء الجنود الفرنسيين من قطية والصالحية ، وعن المنصورة ودمنياط ، وعن بليس والسويس ، وكذلك عن القاهرة ، ثم عن المدن الواقعة بالبر الشرقي لقنيل ، وعن بلاد الدلتا ، وعن المدن الواقعة بالبر الغربي لقنيل . ونصت الاتفاقية على ضرورة تسليم المواقع التي يحلونها الفرنسيون إلى الجيش العثماني ، بنفس الحالة التي هي عليها وقت التوقيع على الاتفاقية ، مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . وتفسح هذه القوات بأسلحتها ، وبأمتعتها ، نحو معسكر الجيش العام ؛ ولا تضار أو تؤذي في أشخاصها ولا في أموالها . وكرامتها ، سواء من أهالي مصر ، أو من جنود السلطان العثماني . وتتخذ الوسائل اللازمة لجعل مواقع الجنود العثمانيين بعيدة عن مواقع الجنود الفرنسيين أثناء عملية الجلاء ، حتى لا يقع تصادم بينهما .

ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة إطلاق سراح الأتراك والرايا العثمانيين المحبوزين أو المأسورين في فرنسا ، أو الذين إعتقلتهم السلطات الفرنسية في مصر ؛ وكذلك على إطلاق سراح الفرنسيين المحتجزين في مدن الدولة العثمانية ، والأشخاص التابعين للتصليات والوكالات الفرنسية . ونصت على أن يسترد الأشخاص الذين صودرت أموالهم وأموالهم ، من الجائنين ، هذه الأموال والأموال ، وأن يوضعوا عن قيمتها ؛ ويبدأ هذا النفو العام بعد الجلاء عن مصر مباشرة ، ويتم تسويته في لجان خاصة ، تعقد في إستانبول . ونصت على ألا يضار أحد من سكان مصر ، من أي دين كان ، ولا يؤذي في ملكه ولا في شخصه ، بسبب إتصافه أو إرتباطه بالفرنسيين مدة إحتلالهم لمصر .

وتمت هذه الاتفاقية على إعطاء جوازات سفر ، مع تركيا وحلفائها ، أى من إنجلترا وروسيا. الجيش الفرنسى ، تنص على وعد بعدم التعرض لأفرادهم ؛ وكذلك على أن تقدم له السفن اللازمة لمودته إلى فرنسا .

ونصت كذلك على تمهيد الباب العالى وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسى حتى يصل إلى فرنسا ، على تمهيد من الجنرال كليبر والجيش الفرنسى بعدم الضياع فى أثناء هذه المدة بأى عمل عدائى ضد أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها ؛ وعلى ألا ترسو السفن المقتلة للجيش فى أى جهة سوى الموانئ الفرنسية .

كما نصت على أنه لا يمتنع للجيش الفرنسى ، ابتداء من يوم التصديق على الاتفاقية ، أن يهجم أى حرية من مصر ، وأن يترك الباب العالى قبة الضراب العادية التى يعمل موعدها تحصيلها حتى يوم رحيله ؛ وكذلك الجمال والدواب والمدافع والدخائر وغيرها من المهمات ، التى يملكها ، ولا يرى أن يأخذها معه . على أن تقدر قيمتها فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف كيس ، وهو المبلغ المتفق على أدائه الجيش الفرنسى ، كمنفعة لازمة لتسهيل الجلاء والرحيل . وصرح لتركيا بأن ترسل مندوبين إلى القاهرة وبقية المدن ، بمجرد التوقيع على الاتفاقية ، لدفع نفقات ترحيل الجنود ، وتوفير المؤونة اللازم لهم . وتمهد الفرنسيون بعدم جباية أموال بعد التصديق على الاتفاقية .

ولقد إلتصعت هذه الاتفاقية على ٢٢ مادة ، وتم التوقيع عليها فى العرش فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ؛ وصدق عليها الجنرال كليبر فى يوم ٢٨ يناير . وفى القاهرة ، جمع قائممقام الجنرال كليبر أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم شروط هذا الصلح الذى ذكر الفرنسيون أنهم قد عقدوه مع الباب العالى ويقول الجمهور : « لا وورد الحرب بذلك إلى مصر ، وفرح الناس بذلك فرحا شديدا » . (٢)

والواقع أن إتفاقية العريش كانت تنص على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، بدون شروط مباداة ؛ أي أنها تعتبر عملية انسحاب قائمة بذاتها ، وتدخل بالتالى فى نطاق إتفاقيات الهدنة ، والاتفاقيات العسكرية ، دون أن يكون لها أثر سياسى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولا شك فى أن هذه الاتفاقية قد وضعت حداً للأمال التى كانت تدور فى ذهن الجنرال بوناپورت وبعض الفرنسيين الآخرين ، بشأن إنشاء مستعمرة فرنسية فى وادى النيل . وكان فى وسع هذه الاتفاقية أن ترقف العمليات الحربية ، ويمنح عنها مباشرة خروج الفرنسيين من مصر . ولقد عاد إلى القاهرة كل من الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، مع الجنرال كليبر ، بعد أن إلتصبا به فى الصالحية ، وكان ذلك فى يوم ١٨ فبراير ، وأخذوا يستعدون للجلاء عن مصر . وألف الجنرال كليبر لجنة للإشراف على تنفيذ عملية الجلاء ، وقد قيد الإتفاقية ؛ وكان لا يستند فى أسيرواحه بمفاجآت . وأحضر الجنرال كليبر معه عند عودته إلى القاهرة أحد رؤساء النابانيين ، المسمى محمد أغا ، وكان من حاشية يوسف ضيا باشا ، لىكن يتولى إدارة الحكومة ؛ وأكرمه ، واحتفل به . وفلا كان بعد العشاء ، دخل ذلك الاغا إلى مصر فى موكب ، غصت بين الناس ضجة عظيمة ، وإزدحموا على مشاهدتهم له ، والفرجة عليه ، وإرتفعت أصواتهم وعلا ضجيجهم ، وركبوا على مصاطب النكاكين والسقائف ، وإنتقلت النساء بالزغاريت عن الطريقان ، (١) .

وسيتخيب ظن المصريين فى هذا للتدويع المثالى منذ اليوم التالى لحشوده وسيظهر يوضح أن العلاقة بين المصريين والنابانيين قد تغيرت ، وأن الخوس قد تطورت . وسيتدهور الموقف بشكل يصل إلى تغيير العلاقة بين النابانيين والفرنسيين كذلك ؛ وإلى إلغاء إتفاقية العريش ، وإستئناف الممارك الحربية بين الطرفين .

## ٢ — موقعة عين شمس :-

كان أول اتصال بين محمد آغا والمصريين قد أظهر أن هذا المتدوب سيتولى أمور الجمارك ، وجمع هذا المتدوب العباء والأعيان ، ثم تلا عليهم أمراً بذلك من الصدر الأعظم ، وينص في نفس الوقت على احتكار الدولة لجميع الواردات ، وخصوصاً مواد التموين ؛ فيشتريها مدير الجمارك بالسعر الذي يعبئه المحتسب ، ويودعها المخازن . وأظهر لهم مرسوم آخر من الصدر الأعظم كذلك ، يلغى فيه تعيين مصطفى باشا ، الذي كان قد أسرف في معركة أبي قيد البرية ، وكيلاً عن الصدر الأعظم ، وقائماً مقامه في مصر إلى أن يحضر . ونص على تكليف السيد أحمد المحروقي بتسليم مبلغ الثلاثة آلاف كيس اللازمة لترحيل القوات الفرنسية ، وأخلف السيد أحمد المحروقي في تحصيل ذلك المبلغ الذي فرضوه على التجار وأبناء الحرف . ويقول الجبرتي في ذلك : « وشروهوا في تحكير الأقرات ، فقلت أسماها ، وشافيت مؤن الناس ، ودهي الناس من أول أحكامهم بها نحن الناهيتين ، وكان أول قادم منهم أمير المكوسات ، ومحكر الأقرات ، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتفرغهم » .<sup>(١)</sup>

ولقد حمل متدوب العثمانيين على جمع الأموال بكل همه ونشاط ، حتى جمع هذا المبلغ في أيام قليلة . ويبدو أن الأمال قد رحبوا بدفع هذه الأموال ، حتى يتخلصوا من الإحتلال الفرنسي ، « فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك لإجتهد في تحصيله ، وأخرجه عن طيب قلب ، وإشراج خاطر ، ويأدر بالرفع من غير تأخير ، لعله أن ذلك لترحيل الفرنسيات ، ويقول سنة مباركة ويوم سعيد بنحائب الكلاب الكفرة ، كل ذلك بمساعدة الفرنسيين وبمسهم » .<sup>(٢)</sup>

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٨ .



ولاستخدمت نفس هذه اللمعة في جمع الأموال والغلال من الأقاليم ، وأرسل  
لعماليون إلى كل بندر أميراً ووكيلاً لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة  
وجمعها بالمواصل .

ويبدو أن الأهالي قد نظروا إلى الفرنسيين على أن خروجهم من البلاد كان  
سريعا وعقفا ، وأظهروا شياهم فيهم ، دون تمن في العواقب . ويقول الجبرتي :  
« أما الزايا وميج الناس من أهل مصر فلأنهم استولى عليهم سلطان الفسقة ،  
ونظروا لفرنسيين بعين الاحتقار ، وأنزلوهم عن درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب  
لحياءهم بالكيفية ، وتناولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا في  
مواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصلح مكانا ، حتى أن نقاء المكاتب كانوا  
يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا ... وهم يجرون ويقولون كلاما مقفى بأهل  
أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم ، وأفراد رؤسائهم ، كقولهم الله ينصر  
لسلطان ، ويهلك فرط الزمان . » (١)

وأخذ العماليون يدخلون تدريجيا إلى القاهرة ، وأخذوا يشاركون الناس في  
سنانهم وحرفهم ، الأمر الذي أخطر الأهالي إلى الشكوى لمصطفى باشا ، إلا  
أنه لم يلتفت إليهم ، نظراً لأن هذه المشاركة كانت من تقاليد جنود العماليين ...  
في أثناء ذلك الوقت وصل الوزير إلى بليس ، وكان في صحبته عددان من أمراء  
المالكة ، الذين طلبوا إلى مراد بك الحضور إليهم من الصعيد . وأخذت القوات  
فرنسية في إخلاء قلعة الجبل ، وبقي القلاع ، ولكن دون أن يحتلها العماليون .  
حضر كذلك أغلب المصريين الذين كانوا قد تركوا البلاد وقت نزول الحملة  
فرنسية إليها . واستأذن العلماء والتجار والأعيان مصطفى باشا والجنرال كليبر  
خروج ونحية العماليين ، فأذن لهم ، ودفعوا إلى نصح باشا وإلى مصر ، الذي

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٨ .

دحج بهم ، وخلع عليهم الخلع . وفي نفس الوقت حضر كذلك درويش باشا ،  
الذى عينته الدولة واليا على الصعيد ، وتوجه إلى مقر عمله في مصر  
الديا . ووصلت جموعات العثمانيين إلى السويس ، وإلى دمياط والمنصورة ،  
واستمدوا لإستلام البلاد . ولكن توتر النفوس كاد أن يؤدي إلى إشتباكات بين  
بعض عناصر العثمانيين الذين تمكنوا من دخول القاهرة وبين بعض القوات الفرنسية .  
واشترط الفرنسيون على الاتراك بعد ذلك الدخول إلى القاهرة بدون سلاح .

وفي الوقت الذى وصلت فيه طلائع الجيش الثائق إلى المطرية . إستمر  
الفرنسيون في بيع أمتعتهم والانسحاب من المواقع والوصول إلى الاسكندرية .  
وحاول بعض الفرنسيين أن يسافروا إلى بلادهم ، إلا أن الانجليز تعرضوا لهم .  
وهنا ظهر واضحا أن السلطات البريطانية لا توافق على إتفاكية العريش ، الأمر  
الذى أثر على الموقف العام ، وأثر على تسلسل الأحداث .

ولقد كان السهم سيدنى سميت هو الذى توسط في الاتفاق بين الفرنسيين  
والعثمانيين ، وكان أخوه سبنسر سميت هو الوزير المفوض البريطانى في إستانبول ،  
ووافق على موقف الاتفاق بين الانجليز والعثمانيين ، وعلى أساس إعطاء جوازات  
مرور للقوات الفرنسية للعودة إلى بلادها دون التعرض لها . ولكن سرعان  
ما وصل الورد إيلجن ، إلى إستانبول سفيرا لبلادها<sup>(١)</sup> ، وأقنع الوزارة  
البريطانية بخطأ هذه السياسة ، مادام في وسع الانجليز أن يحصلوا على القوات  
الفرنسية كأسرى حرب ، وبدون قيد أو شرط ، بدلا من أن تستخدمهم  
فرنسا من جديد في معاركها على القارة الأوروبية ضد بريطانيا وحلفائها .

واستند السفير البريطانى في ذلك الى سوء أحوال الحملة الفرنسية في مصر  
من ناحية ، كما استند الى طبيعة العلاقة البريطانية العثمانية الموجودة في ذلك

---

(١) أنظر : محمد فؤاد شكرى . الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ١٨٨ .

الوقت ، وهي علاقة التحالف ، التي لا تسمح للدولة الميثانية بعقد اتفاق منفرد ، أو بالتوقيع على صلح منفرد مع الجمهورية الفرنسية ، إذ أن ذلك يتعارض مع وضعية التحالف .

وهكذا وقع الجنرال كليبر بين خطرين : هما وضوح موقف البريطانيين من جانب ، واستمرار زحف الميثانيين حتى وصلوا الى المطرية من جانب آخر . فاضطر الجنرال كليبر إلى إصدار الأمر من جديد بإعادة تحصين القلاع المحيطة بالقاهرة ، وأدجع الدخائر والمهمات إلى المسكر العام ، واستدعى كتاب الجيش التي كانت لا تزال موجودة في الرحاية ورشيد والوجه القبلي ، وجمع قواته عند القبة ، واستمد للآلة الجيش الميثاني الزاحف . وأبلغ الجنرال كليبر يوسف ضيا باشا بنقض البريطانيين لاتفاقهم ، فكتب المصدر الأعظم إلى السير سيدني سميث ، وطلب إليه ضرورة احترام شروط الاتفاقية ؛ ولكنه واصل الزحف ببقية جيوشه إلى الخانكة ، وتقدمت طلائع قواته بقيادة ناصف باشا ، حتى صارت وجهها لوجه أمام القوات الفرنسية المرابطة في القبة . وفي نفس الوقت ، وصل إلى الجنرال كليبر خطاباً من الأدميرال الورد كيث ، كان يشبه الإنذار ، ذكر له فيه أنه لن يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسي الا في حالة قبوله لقاء السلاح ، وتسليم ما لديه من الأسلحة والدخائر والأمتعة والسفن ، وتسليم الجنود أنفسهم كأسرى حرب ؛ وأنه لن يسمح بوصول الجنود إلى فرنسا الا حسب القواعد المعروفة لتبادل الأسرى . وأعلن أنه سيضبط في البحر كل سفينة تنقل جنوداً فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنه سيعتبرها غنيمة حربية ، ويعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب .

وكان معنى هذا الخطاب هو عدم موافقة إنجلترا على إتفاقية الرشيد ، الأمر الذي يؤثر على النتائج المترتبة على هذه الاتفاقية . حقيقة أن إنجلترا كانت تحاول



المرمات كانت طليعة القوات العثمانية تبلغ ما يقرب من ستة آلاف جندي من الانكشارية تمتد مواقعها من المطرية إلى النيل ، بقيادة ناصف باشا ، بينما كانت بقية القوات تراجعت إلى خلف هذه المواقع ، قيا بين الخانكة وأبي زعبل . وبدأ الجنرال كليبر بإصدار الأوامر بالتحرك في الثالثة من صباح يوم ٢٠ مارس ، وبالمهجوم على مواقع ناصف باشا في المطرية ، بينما قامت هيئة الفرليين بالالتفاف حول مواقع طلائع العثمانيين ، وبشكل يفصل بينهم ، وبين بقية الجيش العثماني . وهكذا فوجيء العثمانيون بهذا الهجوم ، وعبروا عن إمداد طليعتهم . وتخرج موقف الجيش العثماني ، وإن كانت فرقة من الفرسان الأتراك قد انفصلت عن الجيش ، ولجئتهم صوب القاهرة بقيادة نصوح باشا ، وعجز الفرليسيون عن متبها ، كما عبروا عن منها من دخول القاهرة ، إذ أن المعركة الأساسية كانت قد بدأت بين الطرفين .

وتتمكن الفرليسيون من الانتصار على جيش ناصف باشا ، وحدثوا المطرية ، وأدى ذلك إلى مواجهتهم لقوة عثمانية الرئيسية المعسكرة خلفه بقيادة الصدر الأعظم . وبدأ يوسف ضيا باشا في التقدم بقواته الرئيسية ، وبدأ في ترتيبها وتوزعها على المواقع بين المريج وسرياقوس ، ولكن الجنرال كليبر لم يترك له الفرصة لترتيب قواته ، وأمر بالمهجوم العام على العثمانيين ، فانتقل ميدان المعركة من المطرية إلى ما بين المريج وسرياقوس . ولقد حملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رمايتها عمكة . ونزلت قتالها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة . فاضطر يوسف ضيا باشا إلى الانسحاب ، وارتد إلى الخانكة ، وبذلك إلتصم الفرليسيون .

وعمل الجنرال كليبر على تعقب العثمانيين في الخانكة ، ولكن الصدر الأعظم إستمر في السحابة حتى بليس ، ثم انسحب منها إلى الصالحية . وتفرق جزء كبير من الجنود العثمانيين ، وانتشروا في البلاد والقرى . أما بقية الجيش العثماني فإنه

قد انسحب بعد ذلك إلى حدود فلسطين . ولكن انتصار الفرنسيين لم يكن كاملاً ،  
إذ أن القاهرة ستبقى في ذلك الوقت في ثورة عارمة

### ٣- ثورة القاهرة الثانية:

بدأت ثورة القاهرة الثانية في صبيحة يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، أى في نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عين شمس . وما أن سمع المصريون صوت طلقات المدافع حتى كثرت تقاسيمهم ، فهاجوا ودرعوا إلى أطراف البلد ، وقتلوا أشخاصاً من الفرنسيات صاعقونهم عارجين من البلد لينهبوا إلى أصحابهم .<sup>(١)</sup> وقام بعض العامة بالتسلح بكل ما وجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وخرج السيد عمر أفندي تقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحرقى ، وانضم إليهما أراك خان الخليل والمخاربة الموجودين بمصر ، وتبعهم كثير من العامة ، وتجمعوا على التلال التى كانت تقع خارج باب النصر ، وبأيدى الكثير منهم النبايت والمضى والقيل معه السلاح . وتجمع كذلك كثير من العامة ، وأخذوا يطوفون بالأزقة وأطراف البلد ، ولهم صياح وضجيج ، وتجارب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم . وخرج الكثير من أهالى القاهرة على تلك الصورة إلى خارج المدينة ؛ وفي وقت الضحى ، قدم إلى القاهرة بعض الجنود المصريين ، وبعضهم من الجرحى ، وكانوا لا يعرفون حقيقة ما حدث على وجه الدقة . وبعد الظهيرة ، وصل إلى القاهرة جمع عظيم من العامة الذين كانوا خارج المدينة ، وكانوا يتفنون ويصيحون ، ووضع بدم إبراهيم بك ، ثم حشرت جماعة ثانية ومعها سليم أغا ، وجماعة ثالثة ومعها حسان كفتخا الدولة . ثم جاء نصوح باشا ، ومعهم عدد وافر من الجنود ، ومعهم السيد عمر التقيب ، والسيد أحمد المحرقى ، وحسن بك الجندوى ، ومجان بك المرادى ، وضم إليهم الكثير من البكوات والمائلىك ، ودخلوا من باب النصر

(١) العبرى : ج ٣ ، ص ٩١ .

وباب الفتح ، وأمر نصوح باشا العامة بقتل النصارى وجهادهم . وهكذا نرى أن انفصال إحدى الفرق العثمانية ومعها الماليك ، بقيادة نصوح باشا ، عن ميدان المعركة في عين شمس ، ووصلها إلى القاهرة ، كان عاملا في تغيير الموقف ، إذ أنها ستزيد من حماس الجماهير ، وتشجع روح الثورة في نفوس الشعب .

وذهبت طائفة من الأماال إلى حارات النصارى ويبيتهم وقتلوا بعض من صافهم من أهلها ، وامتد الأمر إلى المسلمين المجاورين للنصارى وأعطى نصوح باشا ، وكثغرا الدولة ، وإبراهيم بك ، مع بعض الصنائق والكشاف والجنود الليل في الجالية . وفي الصباح أحضروا من المطرية ثلاثة مدافع . وقام ناصف باشا وشمر عن ساعديه ، وشد وسطه ، ومشي وصحبه الأمراء المصرية على أقدامهم ، وجرروا أمامهم الثلاثة مدافع ، وسحبوها إلى الأزيكية ، وطربوا منها على بيت الآنى ، وكان بها أشخاص مرابطون من عساكر الفرسان ، فغضبهم أيضا بالبنادق والمدافع ، واستمر الحرب بين الفريقين إلى آخر النهار . (١)

وصدرت أوامر لنصوح باشا بضرورة السهر . وشرع أهل مصر مع العسكر في إقامة المتاريس حول المدينة وبأطرافها ، وكذلك في ناحية الأزيكية ، وأخذوا في بناء بعض الأجواء من السور ، وحاولوا تحصين البلد على قدر طاقتهم . ولقد أعطى الأماال هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الاستقلال والمقاومة .

ولكن القوات الفرنسية أخذت في إطلاق المدافع ليلا على القاهرة من القلاع المحيطة بها ، وركزت الضرب على منطقة الجالية ، التي كانت تعتبر مركزا لكثير تجمعهم الثوار . فلما عاين ذلك الجميع ، أجمع رأى الكبراء والرؤساء على الخروج من البلد في تلك الليلة ، لمجزم عن المقاومة وعدم [ توفر ] آلات الحرب ، وعزة

الأقوات ، والقلاع بيد الفرنساوية ، ومصر لا يمكن محاصرتها لإتساعها وكثرة أهلها ، وربما طال الحال فلا يجدون الأقوات ، لأن غالب قوت أهلها يجلب من قرها في كل يوم ، وربما إمتنع وصول ذلك إذا تجسست الفتنة .<sup>(١)</sup> فاتفق رأى الكبراء والرؤساء إذن على الخروج من القاهرة ليلاً ، وإلتشر الخبر بسرعة بين الناس ، وإزدحمت بعض النواحي بالذواب المحملة بالآفتال ، والتي أخذت في الإستعداد للخروج . « ووقع الناس في هذه الليلة من الكرب والمشقة ، والازدحام والخوف ما لا يوصف » . وسرعان ما إلتشر الخبر ، فأخذ الأهالي يشعرون على من يريد الخروج ، ووقفت جماعة من الإنكشارية معضد الأهالي ، وعدوا إلى خيول الأسراء ، فحبسوها بيت القاضى والوكائل ، وأغلقت باب النصر .<sup>(٢)</sup> ولقد أمضى معظم الأهالي هذه الليلة على مصاطب الحوانيت ، وفي الأزقة والحارات لقد منعوا القادة والكبراء من الانفصال عن القاعدة إنه التضامن الطبيعي في مواجهة العدو ، وفي حالة الشعور بالانصراف الوطنى في المعركة .

وفي صبيحة اليوم التالى تهباً كبار السكر والجنود وعدد كبير من المصريين وذهبوا إلى الأزبكية ، وسكنوا في البيوت الخالية ، وأقام الباقون خلف المتاريس . وأحضروا عدة مدافع علاوة على الثلاثة السابقة ، وجعلوها مدفوعة في بيوت الأمراء ، وأحضرها من حوائط المطارين من المتقلات التي يزنون بها البضائع من حديد وأحجار ، واستعملوها عوضاً عن الجبل للدفاع ، وصاروا يضربون بها بيت سارى عسكر بالأزبكية ،<sup>(٣)</sup>

وإستمر الأهالي في إقامة المتاريس ، وتحصنوا وراء الأبواب المحيطة بالمدينة ،

(١) الميقاتى : ج ٣ ص ٩٢ .

(٢) الميقاتى : ج ٣ ص ٩٢ .

(٣) الميقاتى : ج ٣ ص ٩٣ .



وبالجملة كل من كان في ساحة من أطراف البلد انضم إلى العسكر الذي بهم  
 بحيث صار جميع أهل مصر والمساکر كلها واقفة بأحراف البلد عند الأبواب  
 والمتاريس والأسوار . وبعض عساكر من العنابية ، وما انضم إليهم من أهل  
 مصر للمسلحين ، مكثت بالجمالية ، إذا جاء صارخ من جهة من الجهات ، أمدوه  
 بطائفة من هؤلاء . وصار جميع أهل مصر إما بالآزقة ليلاً ونهاراً ، وهو  
 من لا يمكنه القتال ، وإما بالأطراف وراء المتاريس ، وهو من عنده إقدام ،  
 وتمكن من الحرب . ولم يبق أحد بيته سوى الضعيف والجبان والخائف .<sup>(١)</sup>  
 وقام عثمان كتنشدا بإنشاء معمل البارود ، في بيت قائم أنا ، وأحضر الحدادين  
 والسباكين لصنع المدافع والقنابل ، وإصلاح المدافع التي وجودها في بعض البيوت ،  
 وصناعة المحلات والعربات . وأرسلوا الإحضار بعض المدافع التي كانت موجودة في  
 المطرية فكانوا كلما أدخلوا مدفعاً أدخلوه بجميع عظيم من الأوباش والحرفايش  
 والأطفال ، ولهم صياح ونباح . إن جماعهم للقاهرة تنقل بالثوزة ، وتفرح  
 بوصول الأسلحة ، وإن كان الجبرتي ينظر إليهم نظرة طبقة ، ويستخزى بهم .  
 ولقد ظهرت من محمد بك الثاني وماليكة همة كبيرة وشجاعة فائقة ، وكذلك  
 أظهر غيره من الأمراء والقادة . وكذلك حضر أيضاً رجل مغربي يقال أنه  
 الذي كان يحارب الفرنسيين بحمة البحيرة سابقاً ، والتفت عليه طائفة من المغاربة  
 البلدية ، وجماعة من الحجازية .<sup>(٢)</sup> وقتل الأتالي كثير من الفرنسيين ،  
 ونهبوا دورهم ، واستولوا على ما وجدوه فيها . كما إتهموا الشيخ خليل البكري  
 بأنه يحتفظ بصلوات ود مع الفرنسيين ، فهاجوا داره ونهبوها وسحبوه مع  
 أولاده وحريمه ، وأحضروه إلى الجمالية وهو مائى على أقدامه ، ورأسه مكشوفة ،  
 وحصلت له إمانة بالثة ، وسمح من العامة كلاماً مؤلماً وشتاً .<sup>(٣)</sup> ولكن

(١) الجبرتي : ج ٢ ص ٩٣

(٢) الجبرتي : ج ٢ ص ٩٤

(٣) الجبرتي : ج ٢ ص ٩٤

سرفاه مارد له عيآن كتنهدا إعتباره .

ولقد قام السيد أحمد المحروقي ، مع بقية التجار والأتحيان ، بمباشرة الكلف والتفقات ، والمآكل والمشارب ، وشارك في ذلك جميع أهل مصر ، كل إنسان سمح بنفسه ، وبجميع ما يملكه ، وأعان بعضهم بعضا ، وفعلوا ما فنى وسهم وطاقتهم من المحنة .

وفي ذلك الوقت كان الفرنسيون قد تحصنوا في القلاع المحيطة بالقاهرة ، ثم وردت الأنباء بيرة العثمانيين ، فمد الباشا والأمراء الذين كانوا في القاهرة إلى إخفاء هذه الأنباء ، وإشاعة أنباء مخالفة لها ، حتى لا تبيد وتفتر عرايم الناس على القتال . وكان مراد بك بناحية الجبل ، فالتحق بقواته عن الفريقين ، واستمر في إظهار صلحه مع الفرنسيين . واستمر الباشا المركي في لشرافه عاية ، وفي إبلاغ الناس أن حاضرة الصدر الأعظم مجتهد في محاربة الفرنسيين ، وفي غد أو بعد غد يقوم بالساكر والجنود بعد قطع العدو . وعند حضوره ووصوله يحصل تمام الفتح ، وتهدم الساكر القلاع ، وتقلها على من يبقى من القبرلساوية... فاجتهدوا فيها أتم فيه ، وتابوا المناداة ، والمكر ، بالسان العربى والفكرى ، بالتحريض والإجتهد ، والحرس على الصبر والقتال وملاكاة العدو . (١)

أنا في بولاقي ، فإن الآمال فيها قد قامت على ساق واحد ، وقام الحاج معطى البشيل بتيسير العامة ، واعداد الأسلحة والرماح ، ثم قاموا بالمعجم على معسكر الفرنسيين الذى كان على ساحل النيل ، فقتلوا الحرس الموجود هناك ، ونهبوا كل ما فيه من خيام ومتاع .

وبعد أسبوع من معركة عين شمس . زبدت الثورة في القاهرة . عاد الجزائر إلى كثير فخرى الهامة . ووصل إلى داره في الأزبكية ، وبدأ في معالجة الثورة .

وأحاطت العساكر الفرنسية بالمدينة وبولاق مع خارج، ومنعوا الداخل من الدخول، والخارج من الخروج... وقطعوا الجبال عن البلدين، وأساطوا بها إحاطة السوار بالمضيق... واشتد الحرب، وعظم الكرب، وأكثروا من الرمي المتتابع، بالمكاحل والمدافع، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبنات، من أعلى التل والقلعات، خصوصاً البنات الكبيرة على الدوام والإستمرار، أثناء الليل وأطراف النهار، في القنود والكور والاسحار،<sup>(١)</sup> ولاشك في أن مثل هذا الحصار قد أثر على الروح المعنوية للصيرين، وأثر كذلك على حالة تموين القاهرة... وهدمت الأقوات، وغدت أسعار المبيعات، وعزت المأكولات، وفقدت الجيوب والذلات، وارتفع وجود الخبز من الأسواق، وامتنع الطواقون به على الأطباء، وسارت العساكر الذين مع الناس بالبلد يحفظون ما يمدونه بأيدي الناس من المأكول والمشارب، وغلا سعر الماء المأخوذ من الآبار والأسبل، حتى بلغ سعر القربة يمفاً وستين نصفاً، وأما البحر فلا يكاد يصل إليه أحد...<sup>(٢)</sup> ولقد قام التجار والأهليان بالتكفل بما يلزم الجنود المقيمين على المتاريس من نفقات؛ وشكروا في ذلك الفسخ السادات، كما شارك نيا أشراف التبة، مثل هرجس الجومري، وفلنيوس، وملطى، أنذيق قالوا قد حوحدوا في بيوتهم، ثم طلبوا الأمان، وقابلوا الباشا والكتنخدا والأمراء، وشاركوا بالأمانة بالأموال أما يعقوب، فإنه تحصن في داره، واستعد بالسلاح، بقلته التي كان قد شيدها هناك بعد الواقعة الأولى. وكان ليعقوب وضعه الخاص مع الفرنسيين.

إنها سياسة فرض الحصار عن جانب القوات الفرنسية على العاصمة،

(١) الجبرت: ج ٢، ص ٩٦.

(٢) الجبرت: ج ٢، ص ٩٦.

ومصمم الأمان على الإستمرار في مقاومتهم ، رغم الضغط عليهم . ومعنى ذلك أن الجنرال كليبر كان لا يرغب في إقتحام القاهرة ، قبل أن يفعل الجرح والإرهاق فعله في المقاومين . فما هي الأسباب التي دعت لإتخاذ مثل هذا الموقف ؟

كانت قوات الفرنسيين قد قلت في عددها عما كانت عليه من قبل . كما أن ثورة القاهرة الثانية نجحت عن الثورة الأولى بانضمام بعض قوات العثمانيين وفرنسانهم إليها ، مما جعلها أكثر قوة وأشد بأساً . وكانت المتاريس التي قام الثوار بإنشائها عند مداخل العاصمة تصعب على الفرنسيين عملية الإقتحام . هذا في الوقت الذي إحتاج فيه الجنرال كليبر لكل قواه ، خاصة وأن الاضطرابات كانت قد إنتشرت في الأقاليم ، وإحتاج فيه إلى إرسال قوات إلى دمياط وإلى الإسكندرية . ولذلك ، فإن الموقف كان يميل على الجنرال كليبر ضرورة التمثل ، حتى يفعل الحصار فعله في المقاومين .

أما من ناحية الموقف العام ، فإن الجنرال كليبر قد وجد أن عناصر المقاومة تتمثل في ثلاث قوى : هم العثمانيين ، والمصريين ، وأشراف المماليك . وكان الزمن كفيلاً بأن يفعل فعله ويؤثر في روح التضامن التي سادت بينهم عند إعلان الثورة . وكان أ ، إشتاق يحدث بين هذه المجموعات ، سيساعد على إعادة سيطرة الفرنسيين على الموقف من جديد . ولذلك فإن الجنرال كليبر سيستنز فرصة هذا الحصار لكي يحاول أن يقوم بنفسه بتفتيت هذا الاتحاد الموجود بين المقاومين .

وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين من المعركة ، كما سيسعى إلى شراء المماليك إلى ناحية ، بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جامهر القاهرة بمفردهم . وعارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا . ويمكنه في أثناء ذلك الوقت كذلك أن يدهم يحيطه على الأقاليم التي كان نفوذ الفرنسيين قد تقلل فيها .

ولقد عمد الجنرال كليبر إلى البدء بالعثمانيين ، وتفاوض مع زعمائهم على وقف

القتال ، وإستخضع في هذه المفاوضات مصطفى باشا ، الذي كان أسيراً عنده ، وكان الفرنسيون يحسنون معاملته . وتدخل مصطفى باشا لإقناع ناصف باشا بضرورة الكف عن القتال ، وأطلعه على تفاصيل مزيج الصدر الأعظم ، وإسحاب قواته إلى حدود سوريا . ولا شك في أن التفاوض مع العثمانيين سيحظى نتيجة ، على الأقل من الناحية النفسية ، وسيجعل العثمانيين أقل حمة من غيرهم في المقاومة :

وعند الجفرال كبير في نفس الوقت إلى محاولة الإتياف مع مراد بك ، الذي كان قد إلسحب بقواته إلى الصعيد ، وتمت المقابلة بجزيرة الذهب جنوب القاهرة ، حيث قابل مراد بك الفرنسيين بكل ود وترحيب ، وأقام لهم وليمة غنية . وقيل مراد بك أن يتحالف مع الفرنسيين ، ويتخذ موقف عداء تجاه كل من السلطات العثمانية الموجودة في مصر ، وتجاه المصريين الثائرين . وكان درويش باشا قد ذهب في ذلك الوقت إلى الصعيد ، بصفتة ممثلاً للدولة العثمانية ، وأخذ في جمع المدد والتموين اللازم لإمداد حملة الصدر الأعظم ، فقام مراد بك بتعبه وطرده من الصعيد ، وإستولى على كل ما كان هذا الباشا قد جمعه ، وسلمه الفرنسيين . ولا شك في أن مراد بك قد شعر في ذلك الوقت بتضارب مصالحه مع مصالح سلطات العثمانيين بعد عودتهم إلى مصر ؛ ووجد أن من مصلحة الإتياف مع الفرنسيين ، حتى يستمر في الاحتفاظ ببيته ونفوذه ، وبمنطقة إستغلاله في البلاد . ولقد ذهب مراد بك في ذلك إلى حد بعيد ، موحد الصلح والتحاليف مع العثمانيين . وتم عقد وثيقة بين الطرفين بذلك ، في يوم ١٨ أبريل سنة ١٨٠٠ . وإشتلت مقدمة هذه الوثيقة على أنه : « نظراً لما أبداه الأمير ساي المقام ، الحاضر لكامل الشرف والاعتبار ، مراد بك محمد ، من الرغبة في أن يعيش في سلام ووفاق مع الجيش الفرنسي في مصر ، ولما يرغب القائد العام كبير من الإغراب حماة في نفوس الفرنسيين من الاحترام الذي إستوجبته شجاعته وإقتضاه مسلكه حيالهم ، تم الإتياف

على ما يأتي . (١٠)

وتألف هذه الاتفاقية من عشر مواد ، تنص على إعراف القائد العام للجيش الفرنسي ، وبصفته ممثلاً للحكومة الفرنسية ، بمراد بك أمهرا وحاكما للوجه القبل مع الاعتراف له بهذه السلطة على البلاد الممتدة من مديرية جرجا إلى أسوان ، في نظير تأديت الجمهورية الفرنسية الخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر ، وتحددت قيمته بمقدار ٢٥٠ كيس ، علاوة على ١٥٠٠٠٠ أردب من القمح و ٢٠٠٠٠ أردب من الشعير والحبوب ، ويخصص لمراد بك لإيراد جرك القصور وإسنا ، ويحتل الجيش الفرنسي ثغر القصور ، ويدفع مراد بك نفقات هذه القوة ، ويكون له الحق في وضع فسية من المال لك هناك . وتسد كل من الطرفين بتسليم الطرف الآخر الجنود الذين يفرقون إلى متعلقاته ، ويلتجئون إليها ، وكذلك الفلاحين الذين يستخرجون من دفع الضرائب ، وأصبح لمراد بك أن يرسل أحد أتباعه من البكوات مندوبا عنه يقيم بالقاهرة ، ويضمن الجزال كبير لمراد بك تمتعه بإيراد المنطقة التي يحكمها ، وتعهده بحمايته في حالة الهجوم عليه وكذلك يمهّد مراد بك بإرسال قوة ، لا تقل عن نصف قوته ، لمعاونة الفرنسيين في حالة وقوع هجوم عليهم . وتعهد القائد العام بأن لا يقبل أي إنفاق فيه مساس بالمزايا التي يتمتع بها مراد بك ، ويبلغ هذه الاتفاقية إلى الحكومة الفرنسية ، حتى تراعى شروطها وتمتد دعوتها في أي اتفاقية خاصة بمصر . وبالإجمال فإن مراد بك قد أصبح يحكم الصعيد و تحت الحماية الفرنسية .

ولا شك في أن موقف الجزال كبير تجاه العثمانيين ، من جهة المال لك ، وبخاصة تجاه مراد بك ، كان يسمح له بمزلة مثلثة القوى عن رجال الثورة والمقاومة للوجودين في القاهرة ، وبذلك يؤدي إلى إضعافهم .

ولم ينس الجزال كبير أن ينتهز فرصة حصار القاهرة لتثبيت نظام حكمه في



وكان الجنود الفرنسيون يجمعون في كل وقت من الأوقات على جهة من الجهات ، ويحاربون من بها ، وينزعون منهم بعض المتاريس فكان المقاومون يصبحون على بعضهم بضرورة تجدتهم الموقع المهاجم ، ويسرعون إلى تلك الجهة ، ويعمدون الفرنسيين عنها ، ثم ينتقلون إلى غيرها . ولقد وقع الصبء الأكبر من عملية الدفاع هذه على كاهل حسين بك الجداوى ؛ فكان يباذر ومن معه بجدة المواقع التي يهاجمها الفرنسيون ، ورأى الناس من إقدامه وشجاعته وصبره ، على مجاهدة العدو ليلا ونهارا ، ما ينهى عن فضيلة نفس ، وقوة قلب وبسومة ، وقل أن وقع حرب في جهة من الجهات إلا وهو مدير رحلها ، ورئيس كاتبا . (١) وفي أثناء ذلك الرقب كان الأغا والوالى ، والمشايخ والفقهاء ، والسيد احمد المحروق ، والسيد عمر النقيب يرون على المقاتلين ، ويحرضونهم على الجهاد ، ويبدو أن هذا الوضع كان لا يوجب الجهورى إذا أنه يقول : « وجرى على الناس ما لا يسطر في كتاب ، ولم يكن لاحد في حساب ، ولا يمكن الوقوف على كليته . فضلا من جريانه ؛ منها عدم النوم ليلا ونهارا ، وعدم العناية ، وغلو الآفات ، وفقد الكثير منها ، خصوصا الأدهان ، وتوقع الهلاك كل لحظة ، والتكليف بما لا يطاق ، ومغالبة الجهاد على العقلاء ، وتهاول السفهاء على الرؤساء ، وتهور العامة ، ولفظ الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره . ولم يزل الحال على هذا المتوال إلى نحو عشرين أيام . (٢) واستمر التراسل مع أتباع مراد بك في شأن الصلح وخروج الجنود العثمانيين من مصر والتهديد بحرق القاهرة إذا لم ينسحبوا منها . ومع ذلك فقد استمر العناد . ولكن الفرنسيين أطلوا العرب ، وأرسلوا رسولا إلى الباشا والكتبخدا والأمرام ، وطلبوا المشايخ لتحدث معهم في الأمر ، وذهب

(١) الجبرنى : ج ٣ ص ٩٨ .

(٢) الجبرنى : ج ٣ ص ٩٨ .



الشيخ الشرفاوى ، والمهدى ، والسرسى ، والقيوسى ، وظهرهم ، وقابلهم القائد العام ، وذكر لهم أنه يعطى الأمان الكامل لأهل القاهرة ، على أساس خروج القوات المتباينة الموجودة فى المدينة ولحاقهم بجيشهم ، وستشكل السلطات الفرنسية بتقديم ما يحتاجون إليه ، حتى يصلوا الى معسكرهم . وأما الجنود المصرية المشتركة معهم ، فلها أن تبقى فى مصر ، أو تخرج منها . أما الجرحى المتباينين ، فيجردون من سلاحهم ، ويمكنهم أن يخرجوا مع الكتفخذاء ، أو يبقوا للدواة فى القاهرة حتى الشفاء . ولقد وخب الجنرال كليبر العلماء على القيام بالثورة بعد أن أنجزم الوزير ، وأصبح من الصعب عليه أن يعود قبل ستة أشهر أخرى . ونسب العلماء ما حدث إلى ناصف باشا ، وكتفخذاء الدولة ، وإبراهيم بك ومن معهم ، فهم الذين أثاروا الفتنة ، وهيجوا الرغايا ، ومنوا الناس بالأمانى الكاذبة ، والمامة لا عقول لهم » (١) فأمرهم الجنرال كليبر بأن يطلبوا إليهم ترك القتال والخروج من البلاد . جوزيرهم لأنهم لا يتفهمون . وفى حرب الفرنسيين ، وسيكونوا سبياء فى هلاك الرعية .

وتوسط العلماء بين الفرنسيين والمتباينين فى عقد الصلح ، فه حالة قبول المتباينين ، واجتماعهم بهم وبالفرنسيين لإتمام عقد الصلح ، وتقديم ما يلزم المتباينين للخروج من القاهرة .

ولكن سرعان ما عاد العلماء إلى القاهرة ، وواجهوا الأهالى وجنود الإنكشارية بهذا الكلام ، فثار تائرة الجماهير ، وقاموا عليهم ، وسبواهم وشتموهم ، وطردوا الشرفاوى والسرسى ، ورموا عمامتهم ، وأصمموهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ إرذعدوا وعملوا فرنسيين ، ومرادم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين . وتكلم السفنة والتفقاء من أمثال هذا الفضول

وتعقد في ذلك الرجل المغربي الملفت عليه أخلاط العالم ، وبأدى من عند نفسه الصلح منقوض ، وعليكم بالجهاد، ومن تأخر عنه حرب جنته ، (١) وساداً تقسام في الرأي ، وخرج الشيخ السادات ، وأظهر إصراراً على ضرورة الاستمرار في المقاومة ، وأخذ يناجى على الناس بضرورة البقاء خلف المنابر . ومع هذا الإحرار على المقاومة ، إنتشرت الاشاعة بأن سبب طلب الفرنسيين الصلح وعجزهم عن الاستيلاء على القاهرة ، وأنه قد إنتهى مآلهم من ذخيرة . وأجاب الباشا ولكنك هذا الجهل الكبير بإصرار الجنود على الإستمرار في الحرب حتى يظفروا بهم ، أو يموتون من آخرهم . وسأول الفرنسيون الاتصال بمجموعة المقاومة التي كانت موجودة في منطقة بولاق ، ولكنها رفضت الصلح مرات عديدة . وأرسلوا في خاص مرة فرنساوي يقول أمان أمان ، سوا سوا ، ويده ورقة من سارى عسكر ، فأزولوه من على فرسه وقتلوه . وظن كامل أهل مصر أنهم إنما يفتنون صلحهم عن عجز وضعف . وأبطلوا نيران القتال ، وجندوا في الحرب من غير انفصال . والفرنساوية لم يقصروا كذلك ، وأرسلوا رى المدافع والعتاد ، والبندقى المتكاثرة . (٢)

وكان الجميع يعتقدون بأن هناك قرابة نجدة ستأتى للقاهرة ، فتمسكوا في أن يرغبوا على المآخذ أعلاما بالنهار ، وقناديلا بالليل ، حتى تتمكن قوات النجدة القادمة من أن تهتدى بها ، وتمأكد من أن المدينة لا تزال في أيدي المسلمين . وساد نفس الاعتقاد منطقة بولاق التي إستمرت فيها الثائرون في الدفاع .

ولقد إنتهزت الأمطار سيولا بعد ذلك على القاهرة ، وامتلات الطرقات بالوحل ، وتلطخت ملابس الأمراء والعسكر ، وأخذ الأهالى يعملون على

(١) الجبرنى ج ٣ ص ٩٩ .

(٢) الجبرنى ج ٣ ص ١٠١ .

تجفيف المياه والأوصال . وإتخذ الفرنسيون هذه الفرصة ، ومجموعاً على القاهرة وبولاق من كل ناحية . وأخذوا في حرب القاهرة بالمدافع من جامع الظاهر ، ومن قنطرة الليمون . وأخذوا في إشعال النار في الخوانيت وشبابيك البيوت ، وم يتقدمون شيئاً فشيئاً . وقام الأهالي بكل ما لديهم من حمة . ومجم الفرنسيون كذلك على بولاق ، التي إستسلم أهلها في النفاق عنها ، حتى غلبهم الفرنسيون ، بعد أن حصرهم من كل الجهات « وقتلوا منهم بالحرق والقتل ، وبلوا بالسلب والنهب . وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيى من هول النواصى . وصارت القتل مطروحة بالطرقات والأزقة ، وإحترقت الأبنية والحدود والقصور ، وخصوصاً البيوت والرباع المطلة على البحر ؛ ثم أحاطوا بالبلد ، ومنعوا من يخرج منها ، واستولوا على الوكائل والبضائع ومخازن اللال ؛ « والذي وجدوه منكسفاً في داره ، أو طبقة ولم يقاتل ، ولم يجدوا عنده سلاحاً ، نهروا متاعه ، وعروه من ثيابه ، ومضوا وتركوه حياً ، وأصبح من بقى من ضعفاء أهل بولاق وأهلها وأعيانها الذين لم يقاؤوا فقراء لا يملكون ما يستر عوراتهم . » (١)

لقد تم الفرنسيين السيطرة على منطقة بولاق . واستمرت هذه الأساة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم إستيصال الأهالي في النفاق ، وتحصنهم في البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة هي التي إتصرت . وأحرق الفرنسيون منطقة بولاق ، وأسلبوها النهب ؛ ولإنتقام الجنود . ولم يكتف الفرنسيون بهذا الخراب والتدمير ، بل فرضوا على أهالي بولاق غرامة جسيمة بلغت قيمتها مائتى ألف ريال ، علاوة ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر ؛ وفرضوا على الأهالي أن يسلبوا ما لديهم من مدافع وذخائر ، وغلال وجوب ، علاوة على أربعائة بندقية ، ومائتى طنجة .

واستولى القزح على سكان القاهرة ، وإتتهر الجزال كلب هذه الفرصة ، وأمر بالمهجوم على القاهرة . وشدد الفرنسيون هجومهم ، وأخذوا في بسف المساكن وفى إحراقها ، وبشكل جعل السنة الثيدان ترتفع فى سماء القاهرة ، ومحاصرها من كل جانب ، وبطريقة تثير الرعب والطلع فى نفوس الأهالى . وأثرت هذه الطريقة الناسية أو الوحشية ، على قوة المقاومة ، وخاصة بعد أن إحترقت أسبياء بأكلها ، ودفن الأهالى فيها تحت الانقاض ، وبخاصة فى المنطقة الممتدة من الأزبكية إلى باب الشعرية .

وبدا الهجوم العام على القاهرة فى يوم ١٨ أبريل ، وصحبه إطلاق المدافع على المدينة من كل جانب ، ومالت نفوس العقلاء صوب المناوضة لكف هذه التوازل ، وظهرت هذه التمكرة لدى العلماء ، وإنعم عثمان بك القمديسى . وكيل مراد بك ، إلى العلماء ، فى ضرورة السعى للوصول إلى الصلح ؛ فوافق الثوار على ذلك . واستمرت المفاوضات فى شروط التسليم حتى يوم ٢١ أبريل ، وشارك فيه مندوبين عن ناصف باشا ، خاصة وأن الأمر كان يتعلق بالسحاب القوات العثمانية التى كانت قد دخلت القاهرة وقت موقعة عين شمس من هذه المدينة . وعصمت هذه الشروط من الجنود العثمانيين وقوات المماليك بالانسحاب من القاهرة ، على أن يتم ذلك فى مدة ثلاثة أيام ، ويخرجوا من العاصمة حاملين أسلحتهم وأمتعتهم ، فيما عدا المدافع ، التى يتركونها فى مواقعها الفرنسية ؛ وأن يتم الجلاء يوم ٢٥ ظهراً ، ويستروا فى انسحابهم حتى حدود أقلام . أما من ناحية الجزال كلب فإنه قد تمهد بالفعل العام عن كل سكان القاهرة ، وعن كل المصريين الذين كانوا قد اشتركوا فى الثورة ؛ وإن كان قد إشتراط على المصريين ألا يتأذروا أحد منهم العاصمة ويلحق بالجيش العثماني . وكانت هذه الاتفاقية أساساً لحيل الأتراك والمماليك عن القاهرة إلى بلبيس ؛ ونخرج معهم بعض زعماء الثورة من

المصريين ، مثل السيد عمر مكرم ، لقيب الاشراف ، والسيد أحمد المحروق كبير التجار ؛ كما خرج من القاهرة بضمة آلاف من الأهالي مهاجرين خوفا من إنتقام الفرنسيين .

ولاستعداد الجيـال كبير لدخول القاهرة دخول المرأة المتحصرين ، وأقام عرضاً كبيراً للقوات الفرنسية في سهول القبة ، ودعى أكابر القاهرة وأعيانها لمشاهدته . ثم دخلت القوات الفرنسية للعاصمة ، في إستعراض كبير ، في الوقت الذي كانت المدفعية تدوى فيه بطلقاتها . إن الجنرال كبير سيحكم القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد ، ولا شك في أن هذا التماضى في سياسة القوة ، وفرض الغرامات وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملاً فعالاً في القضاء عليه وإغتياله .

#### ٤ — مقتل الجنرال كبير :

كانت ثورة القاهرة الثانية قد إستمرت لمدة ثلاث وثلاثين يوماً ، وتمكبد فيها أهالي القاهرة الكثير . وكان أول عمل الجنرال كبير بعد دخوله المدينة هو نقض العهد الذي كان قد أعطاه بالعفو العام عن كل من شارك في الثورة ، وأمر بالانقصاص من سكان القاهرة جميعاً ، بفرص غرامة باهظة على الأهل ؛ وكانت شديدة في وطأتها على سكان العاصمة ، وعاصمة بعد ما كان قد حل بها من خراب . وبعد دخول الجنرال كبير إلى القاهرة ، دما الأعيان والمشايخ الحضور لديه ، بدعوى أنه كان يرغب في أن يدير الأمر معهم ، ويرتب الديوان من أجل تنظيم البلد ، وإصلاح حال الرعية . وبكر الأعيان والمشايخ بالأهاب إليه ، وليس كل منهم أوفر ثيابه ، وكان كل منهم يطمع في أن يقلده القائد العام أكبر المناصب ؛ وربما يحدث تغيير في أعضاء الديوان ، أو يختاره الفرنسيون عضواً في الديوان الخصوصي . ويذكر لنا الجبرتى كيف تمت هذه المقابلة ، وكيف أنهم تحركهم جلوساً . وأما لهم وقتاً طويلاً دون أن يخاطبهم أحد ؛ ثم فتح الأبواب وطلب

إليهم الدخول ، وانتظروا من جديد ، حتى وصل القائد العام ، ومعه جماعة من القادة . وتحدث الجنرال كبير طويلامع الترجمان ، ثم قام الترجمان بتلخيص ما قاله للاعيان والمشايخ باللغة العربية ، وذكر أنه يطلب منهم عشرة آلاف ألف ، أى عشرة ملايين . وكان حديثه يعنى التوبيخ لهم ، إذ أن الترجمان ذكر لهم أن الفرنسيين اعتدوا أن أهل العلم كانوا أغفل الناس ، وأن الأهالي كانوا يقتدون بهم ، وأنهم قد اختاروهم لتدبير الأمور ، وميزوهم عن غيرهم ورتبوا لهم الديوان ، وغرموهم بالإحسان ، وجمعلوهم مسموعى القول ، مقبولى الشفاعة . ولكنهم فرحوا بعد ذلك بقدوم العثمانيين ، وانضموا إليهم ، بما يدل على نفاقهم تجاه الفرنسيين . وحاول الملءاء والأتيمان أن يذافعوا عن أنفسهم ، وذكروا أن الفرنسيين أنفسهم كانوا قد عرفوهم . منذ اليوم الثانى لرمضان ، بأنهم قد عادوا إلى حكم العثمانيين ، وأن البلاد والأموال صارت لهم ، خاصة وأن سلطات العثمانيين كان صاحب البلاد سابقاً ، وخليفة المسلمين . ولم يعرفوا ما تم بعد ذلك إلا وقد وقع هذا الاشتباك بين الفرنسيين والعثمانيين ؛ ثم استمر النقاش مع الترجمان حول مسئوليتهم فى عدم توجيه الأهالى صوب الاخلاص إلى السكون ، والابتعاد عن الثورة . وإشتد عليهم القائد العام وذكر لهم أنه كان فى وسعه أن يفعل معهم ما فعله مع أهل يولاك ، من قتلهم عن آخرهم ، وحرق بلدهم ، وسبى حريمهم وأولادهم . ولكن حيث أننا أعطيناكم الامان ، فلا نقض أمانتنا ، ولا نقتلكم ، وإنما نأخذ منكم الاموال ، فالمطلوب منكم عشر آلاف ألف فرنك .<sup>(١)</sup> وقاموا بتوزيع هذا المبلغ على المشايخ والاعيان ، وتوزيع الباقي على أهل البلد . وطلب اليهم فى نفس الوقت أن يتركوا عندهم خمسة عشر شخص من بينهم كرهينة . . أنظروا من يكون فيكم رهينة عندنا حتى تفلتوا ذلك المبلغ . .

(١) الجردى : ج ٣ ص ١٠٧ .

وقام بعد ذلك من فوره الجنرال كبير ، ومعه أصحابه إلى داخل الدار ، وأغلق  
 بينه وبينهم الباب ، ووقف الحراس على الباب ، الآخر يمتعون من يخرج من  
 المجالس . وكانت مفاجأة . فبهت الجماعة ، وانتفعت وجوههم ، ونظروا  
 إلى بعضهم البعض ، وتحيرت أفكارهم ... ولم تول الجماعة في سيرتهم وسكرتهم ،  
 وتمنى كل منهم أنه لم يكن شيئاً مذكوراً ، ولم تزلوا على ذلك الحال إلى قريب  
 العصر ، حتى بال أكثرهم على ثيابه . وبعضهم شرشر ببوله من شباك المسكن ،  
 وصاروا يدخلون على نصارى القبط ، ويقعون في عرضهم ، فالذى انحسر فيهم  
 ولم يكن معدداً من الرثساء أخرجه بحجة أو سبب ، وبعضهم ترك مداسه ،  
 وخرج حافياً ، وما صدق بخلاص نفسه . (١)

وعملوا على توزيع هذه الغرامة على اللتزمين لكي يجمعوها من الأهمال  
 وأصحاب الحرف وحتى على الحواة والقرذية ... والصاغة والنجاسين ، والدلالين  
 وأقبالية ... وكذلك يباعون التنيك والدعان والصابون ، والخرذية والمطارون  
 والزيتون ... والجوارون والمزينون .

وتصدقوا في جمع هذه الغرامة ، وخصوصاً من الشيخ السادات ، الذي  
 استخدموا معه النسوة ووسائل الإغاثة ، حتى يدفع المبلغ الذي فرضوه عليه ،  
 فاستدعوه ليلاً إلى القلعة ، وحبسوه هناك ، وعددوه بالقتل إن لم يدفع المبلغ .  
 ثم قتلوه بعد ذلك إلى دار وكيل الحاكم ، ثم صدعوا به ثانية إلى القلعة وحبسوه  
 في حاض ، ينأم على التراب ، ويتوسد بحجر ، وضربوه تلك الليلة . ومع هذه  
 المعاملة القاسية ، طلب الشيخ السادات أن يرجع إلى داره ، لكي يدفع متاعه ،  
 ويوفي بالغرامة . وجمع بعض المبلغ ، كما جمع ما وجده من مصاغ وفضيات  
 وملابس ، فشنونها بشن يخنس ، ثم حفروا الأرض في داره ، بحشا عما يكون

قد خباء . ورغم ذلك ، فإنهم قد احتجزوه ، ونقلوه ماشياً في الشوارع ، وصاروا يضربونه خمسة عشر عصاً في الصباح ، ومثلها في الليل . (١)

نزلت هذه النازلة بأهالى القاهرة ، في الوقت الذى تعرض فيه من هاجر من العاصمة لإعتداءات قطاع الطرق والصوص ، وظلت الأسواق كاسدة ، والحوايت مغفولة ، والأرزاق عايلة ، والمطالب عظيمة . ولا شك في أن هذا التفتد وهذه الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الأسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كبير . ولسى الفرنسيون في انتقامهم أن بعض هؤلاء الأعيان والمشايخ كان يتمتع بمقام رفيع في بلده ، نتيجة لنسبه أو لعصيته ، وأتباعه ومربديه . ويذكر أكثر من مؤرخ أن إهانة الشيخ السادات كانت سبباً مباشراً في قتل الجنرال كبير ، رغم أنهم كانوا قد احتفظوا به بجهنم في القلعة ، ولم يفرجوا عنه إلا في ١٩ يوليو سنة ١٨٠٠ ، أى بعد مقتل كبير ، وتولى الجنرال مينر القيادة .

ولا شك في أن موقف الجنرال كبير من أهالى القاهرة ، مع ما يشتمل عليه من بطش وشدّة ، راجعاً إلى شعوره بأنه قد فتح القاهرة من جديد . ورفض بذلك الدخول في مفاوضات مع البريطانيين ، ومع العثمانيين ، في شأن الجلاء عن مصر ، حتى بعد أن قامت محاولات من جانب بريطانيا ، لإبلاغه بأنها توافق على إعطاء جوازات مرور للقوات الفرنسية التى تنسحب من مصر . وإعزّ الجنرال كبير بقواته ، ورفض الاستماع إلى الإنجليز الذين ظهروا على أنهم لا يمكن الوثوق في كلمتهم ؛ كما أمر بدم السباح لآى متدوب عثمانى بالتزول إلى الثغور يدعو التمسيد للمفاوضات من جديد ، وعلى أساس أنهم قد يكونوا من الجواسيس ، الذين يحاولون معرفة توزيع القوات الفرنسية في مصر . واستند الجنرال كبير إلى

(١) الجبرني : ج ٣ ، ص ١٠٨ .



سيطرته على الوجه البحرى والقاهرة ، وإلى هديه الأحوال فى الصعيد ، نتيجة لسيطرة مراد بك على هذه المنطقة ، وعمله لحساب الفرنسيين . وربما يكون الجنرال كليبر قد فكر فى الاتصال بالباب العالي رأساً ، لكن يظهر له عدم جدوى عاقبته مع البريطانيين ، الذين كانوا طامعين فىمتلكاته ، وطامعين فى إحتلال مصر ، حتى يدفع الباب العالي بذلك صوب الخروج من التحالف مع بريطانيا ، والإلتزام على الأقل بمبدأ الحياد تجاه فرنسا والفرنسيين . وأقضى الجنرال كليبر بهذه السياسة لبعض المقربين إليه . ولكن الزمن لم يمهله لإمتخاذ أية خطوة فى سبيل تنفيذ هذه السياسة ؛ إذ أنه قتل فى يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٠٠ .

وكان الجنرال كليبر قد ذهب فى صبيحة ذلك اليوم إلى جزيرة الروضة ، لكن يستمرض كثيابة الأروام التى جندها للفرنسيين ، وألحقها بقواتهم ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، لتعقد أعمال الترميم التى كانت تتم فى دار القبة األعامة ، وفى مسكن القائد العام ، بعد الإضرار التى كانت قد لحقت بها من ضرب المدافع فى أثناء فترة الثورة . وبعد الظاهر خرج الجنرال كليبر ينشئ فى حديقة القصر ، وبجانب المهندس برومان ؛ وفيهارة اقترب منهم أحد الشبان ، وكأنه يتوصل إليه أو يستجديه ، ومد له يده اليسرى ، كأنه يريد تقبيل يده ، فدله الجنرال يده ، التى قبض عليها وأخرج يده اليمنى وفيها خنجر ، وطمس به الجنرال أربع طعنات فى الصدر ، دون أن يتمكن الجنرال من الابتعاد عنه . وسقط كليبر على الأرض مضرجاً بدمائه ، وحاول برومان مساعدته ، فضربه الرجل وفر هارباً ، وأسلم الجنرال كليبر الروح دون أن ينطق بكلمة .

وكانت مفاجأة الجميع ، سواء للفرنسيين أو للفرنسيين . وظهرت الرغبة فى الانتقام على جنود القنصوات الفرنسية الموجودين فى القاهرة . وضرب النفر العام لتجميع الجنود . وخاف الأهالى ، وأقفروا الحوانيت ؛ وفى لحظات قليلة خلعت

الشوارع من المارة ، واعتقد الفرنسيون أن المصايغ هم الذين حرضوا على هذه العملية . وأعلنوا في البحث عنهم .

وأخذ الفرنسيون في البحث عن القتال ، الذي لم يكن قد إنتهى كثيراً عن مكان الجريمة ؛ ووجدوه مختفياً في الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمكنوا من القبض عليه ، وكانت ملابسه تحمل آثار دماء ؛ كما هزوا على الخنجر مدفوناً في المكان نفسه ، وحلبه آثار دماء كذلك . وتعرف عليه بروتان ، وذكر بعض الشهود أنه كان يتبع الجنرال كليبر ، ويستقى خطواته منذ بضعة أيام . وكان القتال يسمى سليمان الحلبي ، وكان طالباً ، ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ؛ وذكر أنه جاء إلى القاهرة منذ واحد وثلاثين يوماً لقتل الجنرال كليبر ، أى أنه إعترف بالجريمة وذكر أنه قضى الفترة السابقة للاغتيال في الجامع الأزهر ، وأنه أفضى بذيته على القتل إلى أربعة من زملائه . كما إعترف بأنه قد استقى حركات الجنرال ، حتى تمكن من التسلل إلى حديقة دار القيادة العامة ، التي كانت هي بيت الانقي بك في الأزبكية ، وإرتكب جريمته هناك . فاحتفظت السلطات بالقاتل ، وأمرت بإلقاء القبض على الطلبة الأربعة الآخرين .

واستلهمت محاكمة الجناة صدور أمر من قائد عام جديد بتشكيل مجلس عسكري يقوم بهذه المهمة . وكان القانون العسكري الفرنسي ينص على تولي أقدم قائد من منصب القيادة ، بصفة مؤقتة ، إلى أن تقوم الحكومة بتعيين قائد عام جديد . وكان أقدم قائد هو الجنرال مينو ، الذي كان له تولي قيادة منطقة رشيد في عهد الجنرال بوناپرت ، ثم تولي قيادة منطقة القاهرة بعد سقوط الثورة للمرة الثانية فيها . وأصدر الجنرال مينو أمراً في اليوم التالي ينص فيه إلى الجيش مقتل الجنرال كليبر ، وينوه فيه بمخدراته العسكرية ، ويذكر فيه أنه سيسير على نفس سياسته ، ويهدي من السياسة التي كان الجنرال بوناپرت قد وضع .

أسبها في مصر . كما أصدر أمراً بتشكيل المحكمة العسكرية الخاصة بمحاكمة قتلة  
الجنرال كليبر ، من تسعة أعضاء ، كانوا من صكبار ضباط قوات الاحتلال .  
وتم التحقيق مع المتهمين بسرعة ، وكذلك مع الشهود ؛ ثم استمعت المحكمة في  
في يوم ١٦ إلى مرافعة المدعى العمومي ، وإلى دفاع المتهمين . وصدر الحكم باعتبار  
سليمان الحلبي وشركائه الأربعة مذنبين ، وحكمت المحكمة بأحراق يد سليمان الحلبي  
اليميني ، ثم إعدامه على الخازوق ، وترك جثته تأكلها الطيور ؛ وإعدام شركائه  
الأربعة بقطع رؤوسهم وإحراق جثثهم بعد الإعدام ، مع مصادرة أموال المتهم  
الرابع ، الذي لم يتمكنوا من إلقاء القبض عليه ، ولم يكن له مال . وكان هذا  
الحكم نزيهاً وعادلاً ، وبخاصة بالنسبة لأهمية شخصية الجاني عليه ، ولأهمية الظروف ،  
التي وقع فيها حادث الاغتيال . وكان يدل على أن الفرنسيين كانوا لا يرغبون في  
إظهار روح الانتقام من المصريين ، رغم أنه كان في وسعهم القيام بذلك .  
واستعدوا بعد ذلك لتشييع جنازة الجنرال كليبر ، وكان قد قتل منذ ثلاثة  
أيام . ويصف لنا الجبرتي هذه الجنازة وصفاً دقيقاً : « فلما أصبحوا ، اجتمع  
صاكرهم وأكابرهم وطائفة عينها القبط والشوام ، وخرجوا بالموكب مشبهه  
ركباناً وعشاه ، وقد وضعوه في صندوق من رصاص ، مسمم الغطاء ، ووضعوا  
ذلك الصندوق على بنيه ، وبنيه يريتهب وسيفه والخنجر الذي قتل به ، وهو  
مغموس بدمه . وعللوا على العربة أربعة ييارق صفار ، في أركانها معمولة بشعر  
أسود ، ويضربون يطبولهم بنوع الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق سود ،  
والسكر بالدهم البنادق ، وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب  
ذراعه بخرقه حرير سوداء . ولبسوا ذلك الصندوق بالتغطية السوداء ، وعليها  
قصب مخيش . وضربوا عند خروج الجنازة مدافع وبنادق كثيرة . وخرجوا  
من بيت الأوبسكية على باب الحرق إلى دواب الجاميز إلى جمة الناصرية . فلما

وصلوا إلى تل المقارب ، حيث إقامة التي بنوها هناك ، ضربوا عدة مدافع .  
وكاوا أحضرروا سليمان الخليل وثلاثة ، المذكورين . فأمنوا فيهم ما قدر عليهم .  
ثم ساروا بالجنادة إلى أن وصلوا باب قيسر ، فرفعوا ذلك الصندوق ،  
ووضعه على علوة من التراب ، بوسط تخشبية صنمها وأعدوها لذلك ، وحملوا  
حولها درابزين وفوقه كساء أبيض . وزرعوا حوله أعواد سرو ، ووقف عند  
بابها شخصان من المعسكر ينادقها ملازمان ليلا ونهاراً ، يتناوبان الملازمة على  
الدوام . (١)

وفي أثناء هذه الأيام الثلاث ، كانت القاهرة في حالة رعب وفزع ، وحالة  
خوف دائم . وغشى علماء الأزهر من انتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من  
قيام طالب آخر بمحادث عائيل أو مشابه . فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية  
الفرنسية بإقتال الجامع ؛ فأذن لهم كبير الفرنسيين ، الجنرال مينو ، بذلك . وفي  
صبيحة اليوم التالي ، أقتلوه وسحروا أبوابه . وظلت أبواب الأزهر مغلقة طوال  
الفترة الباقية للحملة الفرنسية على مصر ، ولم يفتح من جديد إلا في نهاية شهر  
محرم سنة ١٢١٦ هـ ، أي في ٢ يوليو سنة ١٨٠١ .

## الفصل التاسع عشر

### قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره ٥٥ عاماً ، فكان أقل ممة على المعارك والالتحام من غيره من القواد الذين كانوا يصغرونه في السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة في الاستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المصربات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبد الله باشا مينو . ورغم رغبته في الاستقرار في مصر ، أى في إبقاء الاحتلال الفرنسي في البلاد ، ومجهوداته المتعددة التي بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، فقد كتبته عليه هذه الظروف أن يواجه قوى ضغط كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ومن بريطانيا ، وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه هي الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الاحتلال الفرنسي ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً من تاريخ البلاد . فمن هو الجنرال مينو ؟ وما هي سياسته ؟ وما هي القوى التي واجهته ؟ وكيف تطورت الأحداث إلى خروج الفرنسيين من البلاد ؟

#### ١ - الجنرال مينو وسياسته . -

كان الجنرال مينو قد تخرج من المدرسة الحربية قبل نشوب الثورة الفرنسية ، وكان من طبقة النبلاء ، ويحمل لقب بارون ؛ ولكنه تنازل عن هذا اللقب ، وانظم إلى جانب الشعب بعد إعلان الثورة ، وأصبح عضواً في الجمعية العمومية . ثم عاد إلى الهندية واشترك في بعض المعارك ، وإن كان لم ينجح في إظهار كفاءة حربية لها فيستمر . وحين عيّن به إلى مصر ، أصيب بإحدى الجراح في عملية الهجوم على

الاسكندرية ، الأمر الذى جعل الجنرال برناربت يعينه قائدا لمنطقة رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك فى عمليات لها قيمتها ، سواء فى إحتلال مصر ، أو حتى فى الحملة الفرنسية على سوريا . وعينه الجنرال كليبر قائدا لمنطقة القاهرة بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية . وتولى القيادة « بصفة مؤقتة » نتيجة لكونه أقدم جنرال فى الحملة ، وإنتظاراً لجنرال الأوامر بتعيينه أو بتعيين غيره فى هذا المنصب .

ولم يكن الجنرال مينو يتمتع بمظهر يمثل العظمة ، مثل كليبر ، بل إنه كان ضخما مع بعض الترهل ؛ ولم تكن طريقته فى معاملة الضباط والجنود هى طريقة القائد الشجاع ، بل كانت تقرب أكثر من ذلك إلى طريقة رجل الإدارة ، حتى أن البعض أسماء بالسلطان مينو . وكانت بقية القواد ينظرون إليه على أنه لا يمثل شجاعة الجندى الفرنسى ، ويعتقدون أنه لا يصلح لتولى القيادة العامة . هذا علاوة على أن الجنرال مينو كان من أنصار بقاء الحملة فى مصر ، وكانت غالبية الضباط والجنود قد بدأت تشعر وكأنها منفية عن فرنسا ، مقطوعة صلة بالوطن الأم ، وبدأت تفكر فى ضرورة العودة إلى أوروبا . ورغم ذلك فقد وقع عبء هذه القيادة على الجنرال مينو ، وكان هذا العبء يزيد من ذلك الذى تحمله الجنرال كليبر ، فيما يتعلق بمعارضة بعض الجنرالات له ولياسته .

ولقد سار الجنرال مينو فى سياسته على أساس بقاء الإحتلال الفرنسى فى مصر . وما دامت قوات الحملة عاجزة عن الاتصال بفرنجا ، فقلبياً أن تعيش فى البلاد ، وبموارد البلاد ، ومع أهل البلاد ؛ أى النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدخل جميع الخطوات التى اتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والمصارف ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يمتدح مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحصلون الوصول بها إلى هذا الوضع .

أما فيما يتعلق بنظم الإدارة، فقد اعتمد الجنرال مينو نفسه نائباً عن حكومة القنصلية في حكم البلاد، وما دامت الصلات صعبة مع أوردبا قاه قد أعطى نفسه صفة رئيس الدولة في معالجة كل شئون البلاد. وأصبح الجنرال مينو بالنال هو الذي يصدر الأوامر، وكانت القوانين، حتى فيما يتعلق بشئون الأهالي، علاوة على سلطاته العسكرية بصفته قائداً عاماً للحملة. وعمل الجنرال مينو على أن يشرف بنفسه على الإدارات وعلى حساباتها، وعلى كل ما يتعلق بالقوانين. وأشرف على عملية جمع الأموال من الأقاليم، بعد أن كان بعض التلاعب قد ظهر فيها، رغم إشراف قواد المناطق العسكرية عليها. وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك إلى أن تتوفر لدى القيادة العامة الأموال اللازمة للاتفاق على جيش الشرق، حتى تتمكن أحوال الجند، وسائر رجال الحملة. (١) وكان يرغب كذلك في التمكن من دفع مرتبات الجنود بصورة منتظمة، ودفع نفقات الإدارة العامة. وكان الجنرال مينو يعلم بأن البكوات المالكين كانوا يجمعون من الأهالي ما يقرب من ٦٠ مليون فرنك، ولا يقدمون للإدارة الفرنسية سوى ثمانية عشر مليوناً. وكانت الثورة التي انتشرت في طول البلاد وعرضها، وإستمرت مشتعلة في العاصمة منذ وقت مجيء حملة يوسف ضياباشا قد أعطت السلطات الفرنسية فرصة، مع إخضاع هذه الثورة وإخضاع الأقاليم، لمرض الكثير من الضرائب والغرامات على الأهالي؛ كما أنها أسلحت الفرنسيين كيرة من السلع والحبوب التي قاموا بمصادرتها. فعمد الجنرال مينو إلى بيع هذه السلع والبضائع، حتى تتوفر في يده الأموال.

ولقد استمر الجنرال مينو في فرصة للضرائب على الأهالي، ولم يكن الناس قد آمنوا بعد دفع الغرامات الأولى، رغم ما قالوه في حقها، ورغم بقاء بعضهم

(١) د. محمد فوزي د. شكري: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر. ص ٢٤١.

في الحبس، وفرار البعض الآخر من البلاد وأمر الجنرال مينو بأن تساعد  
أمالك الفسارين الذين لا يعودون بعد اثنين وثلاثين يوماً . وكان الفرنسيون  
يحضرون بجمع المال ، ومعهم الجنود والفعلة ، وبأيديهم القزم ، ويأمرهم بهم  
النار إن لم يدفع صاحبها في الحال . كما أغلقوا كثيراً من الوكائل والخوانيت ، على  
غفلة في يوم واحد ، ثم صاروا يفتحونها بعد ذلك ، ويسمرون ما فيها بأجنس  
الاثمن . وكانت الترامة جماعية ، فإن كفى ثمن السلع كان بها ، وإن زاد احتفظوا  
بالباقى لإكمال قيمة غرامة الجمار ، وكانت السلع ، في غالب الأحيان ، لا تسكنى لسداد  
الترامة ، طبقاً لتسديدهم لها .

وإلى جانب هذه العملية فكر الجنرال مينو في مشروع لإصلاح نظام  
الضرائب التي كان يدفعها المصريون . وعلى أساس توحيدها ، ووصولها كاملة إلى  
خزائن الحكومة . وكان هذا المشروع يقر مبدأ المساواة بين المصريين فيما  
يؤدونه من ضرائب ، ويقضى بحرمان الملتزمين من استغلال عملية جمع الضرائب ،  
وكذلك حرمان الصرافين الأقباط مما كان يصل إلى جيوبهم من هذه العملية .  
وكان الملاح يدفع ضرائب متعددة ، كالمهرى والبراق والقافض ، علاوة على  
التراوات والضرائب التي كانت في صالح الملتزمين . ووضع الجنرال مينو مشروحه  
الذي يس على الاستماعة بكل ذلك بضريبة موحدة ، تحدد حسب عدد الأقدنة ،  
ومحدد في كل عام في تناسب مع فيضان النيل ، وطبقاً لجودة الأرض . ورسوم  
هذا المشروع ينقسم الأموال المنتحلة إلى أربعة وعشرين جزءاً ، منها اثني  
عشر جزءاً كنصيب الجمهورية الفرنسية ، وسبعة أجزاء يأخذها الملتزمون نظير  
ما فقدوه من الأموال التي اعتادوا تحصيلها من القرى التي كانوا قد ألزموا بها ،  
ثم ثلاثة أجزاء تعطى لمشايخ البلد ، تمويضاً لهم عن الإتاوة التي كانوا يحصلونها  
من القرى ؛ أما ما تبقى بعد هذا التوزيع ، قد خصص للإتفاق عن أعمال الري



والتقنات والجسور ، ولدفع أجور العمال ، حتى يبقى الفلاح من السخرة (١) . وكان معنى إعطاء دخل معين للزراعيين ، ولشايخ البلد أو الـمد ، هو منح ممارستهم السلطة أو الاستغلال تجاه الأمانى ، وجعل لإنصافهم بخزانة الدولة ، الأمر الذى يستتبع ظهور هذا الدخل بظهور المعاش . أما الخزانة العامة ، فإن إراداتها ستزيد نتيجة لحصولها على دسف ما يدفعه الدلاح بالفعل . وأما الفلاح فإن علاقته ستصبح مباشرة مع خزانة الدولة ، الأمر الذى سيحول من مجرد منتج فى الأرض ، إلى صاحب حيازة من الدولة ، وهى أولى خطوات الملكية العقارية .

وكان هذا المشروع يشتمل على ثمان وعشرين مادة ، ومزم الجنرال مينو على تطبيقه ابتداء من سنة ١٢١٥ هـ . ولقد تطلب هذا المشروع القيام بعملية مسح للأراضى المصرية ، وأمر الجنرال مينو بالبده فيها منذ ٢ مارس سنة ١٨٠٩ ، وشكل اللجنة الخاصة بذلك من عدد من المهندسين للفرانسىين ، لتحديد قيمة هربية الأرض السنوية ، أو المجرى ، وتحصيلها بالمدل والقسطاس . ولكن الوقت لم يـمل الجنرال مينو لإتمام هذه العملية ، إذ أن بداية شهر مارس سنة ١٨٠٩ قد شهدت بده العمليات العسكرية من - - - - -

أما من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة ، فتجد أن حاجة الجنرال مينو المستمرة والشديدة إلى الأموال ، قد دفعت إلى الاهتمام بهذه الميادين واستتبع مشروعه الخاص بتعديل النظام الضرائبى إعادة النظر فى الأراضى الزراعية فى مصر ، ومسحها والاهتمام بها . وحين جاء فيضان النيل منتفصا فى سنة ١٨٠٠ ، أمر الجنرال مينو بتوزيع الثقاوى والبذور على الفلاحين . ولا شك فى أن أن الجنرال مينو كان يخطط لإنتاج بعض المحاصيل المدارية فى مصر ، وقام

(١) دكتور محمد مؤاد عكرى : الحقبة لفرنسية - ص ٢١٧ .

بمحاولات في هذا السبيل بإثبات حقيقة خاصة للنباتات في القاهرة ، وطلب إلى فرنسا إرسال عدد من عمال الفلاحة ، والآلات الزراعية ، وأمر بإجراء تجارب لزراعة البن وقصب السكر ، وأمر بمنع قطع الأشجار ، ووجه الفلاحين إلى ضرورة الاكثار من زراعة أشجار الاخشاب ، حتى ينفعوا بأخشابها ، وكانت مشروعات الجزال مينو فيما يتعلق بالصناعة تسيير على نفس الطريق ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء صناعة في مصر ، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج ، وإن كانت اللجنة الفنية التي شكلها لذلك قد عارضت في استخدام المصريين في الصناعة ، حتى لا يتسرب أسرار الصناعة إليهم . ومع ذلك فقد أقامت الحملة مصنعا للنسيج والأقمشة ، وقام بعض الفرنسيين والأجانب الموددين في البلاد بالاشتراك ببعض مصانع النسيج ، والمشروبات وغيرها .

وكانت حالة الركود التي أصابت مصر نتيجة لمحصرة الاساطيل الانجليزية والبنائية لسواحلها مع الترامات التي فرضها الفرنسيون على التجار ، تهدم بوقف واردات الحملة ، وتهدد بوقف أحوال كل المصريين . ولذلك فإن الجزال مينو قد حاول أن يتم بتشجيع التجارة ، وسمح لإدارة الجمارك بأن تمنح السفن الحق في مفاداة المواني ، وفي التصريح لها بالتصدير . وسمح الجزال مينو بالتجارة الانجليزية مع مصر ، على أن يكون ذلك على سنن يونانية ، وعلى أساس أن اليونانيين عابدين ، رغم أنهم كانوا من رعايا السلطان ، وإن كان الجزال مينو قد نظر إليهم على أساس أنهم من سكان الايونية ، وإن كانت هناك منازعات بشأن السيادة عليها . ورغم كل هذه المجهودات ، فقد كان من الصعب احياء النشاط التجاري في مصر ، ما دامت الاساطيل الممادية مسيطرة على البحار . ولكن سواحل البحر الأحمر كانت لا تخضع للمصار البحرية بنفس القوة التي كانت تخضع لها سواحل البحر المتوسط . ولذلك فإن الجزال مينو قد اهتم بتشجيع التجارة من السويس ، ومن

القصير ، وإن كانت هذه لتجارة محدودة بعمليات بسيطة مع جدة ومع اليمن . وحاول الجنرال مينو كذلك أن يشجع التجارة مع سنار ودارفور ، ومع أقاليم السودان المختلفة ، ومع الحبشة ، ولكن وسائل النقل القوي كانت ضعيفة ، والطرق غير آمنة ، والسلطة ضعيفة ، وفيمة العمليات محدودة . ولكن المهم هو أن الجنرال مينو قد قام بمحاولات في هذا السبيل ، وأن هذه المحاولات كانت تدل على أنه ينظر إلى مصر على أنها قد أصبحت قاعدة فرنسية في الشرق ، أو أنها مستعمرة فرنسية ، يربط مصيرها بمصير فرنسا .

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع القوى الوطنية ، فإن الجنرال مينو كان يعلم بأهمية استمرار الود مع الأهالي ، وقيام التعاون مع المصريين ، حتى يتمكن من إبعاد الاضطراب الخارجية . وعمل الجنرال مينو على إعادة النظر في اختصاصات السلطات المحلية ، خاصة وأن حادثة اغتيال الجنرال كبير كانت تدل على وجود انفصال واضح بين المصريين والفرنسيين ، وأن في وسع القيادات الوطنية ، وفي وسع العلماء والمشايع ، أن يتحولوا إلى المعارضة ، إن لم يتحولوا إلى المفاخرة . وكانت أوامر الجنرال مينو إلى السلطات الفرنسية تشتمل دائماً على توصيات بضرورة الابتعاد عن كل ما يمس القضية ، أو يتعارض مع الأخلاق ، وعلى توصيات بالمتوردة بملاحظة سلوكهم ، وظهرهم بمظهر لائق أمام الأهالي . وأمر بمكافحة بعض العادات الذميمة التي كانت قد انتشرت في القاهرة نفسها في ذلك الوقت ، مثل استئثار المغنيات والراقصات ، الأمر الذي حظى بتأييد وإستحسان العلماء وسكان القاهرة .

وأخذ الجنرال مينو في تنظيم الحكومة العسكرية في القاهرة ، وحكومات الأقاليم ، وأعطى لقادة المنداطق العسكرية سلطات كبيرة فيما يتعلق بالثغور

العسكرية ، وشئون الأمن والدفاع عن البلاد . ولكنه احتفظ لنفسه ، وبصفة القائد العام للعمل ، بحق تعيين مشايخ البلد في القرى . وكان الجنرال ميتو يهدف من وراء ذلك ممارسة سلطة فعلية على المشايخ والعهد ، وجعلهم يتقاربون في خدمة الحكومة ، إذ أنهم سيعينون لمدة عام واحد ؛ وكان يهدف كذلك الحصول على إيراد للدولة ، إذ أن هناك رسم لتولى هذه الشياخة ، وبدفع كل عام . ولكن هذا الاتجاه لم يتبع ، بل أثار السخط ، ويرى لنا الجبرتي أن مشايخ البلاد ضجت ، « لأن منهم من لا يملك عشاء » .

وكان ديوان القاهرة قد تعطل العمل به منذ ثورة القاهرة الثانية ، وكذلك دواوين الأقاليم ؛ فأنجبه الجنرال ميتو إلى إعادة تأليف ديوان القاهرة من جديد ، والاستفتاء عن دواوين الأقاليم . وجعل من حق هذا الديوان تفسير القوانين الإسلامية ، وكذلك الإشراف على تعيين القضاة في المحاكم . وأصدر أمره بذلك في ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، وجعله بالإنتخاب من بين علماء مصر المسلمين دون غيرهم . واقتصر عدد الأعضاء على تسعة فقط ، ورسم بأن تصرف لهم مرتبات ، ثم أضاف إليهم أعضاء شرف ، وعددهم أربعة عشر ، ولهم رأى إستشاري . وأصبح هذا الديوان يشكل هيئة قضائية عليا ، يقترح حول القضاة وموظفي المحاكم ، وله الحق في إلقاء الأحكام وتعديلها ؛ الأمر الذي حوله إلى محكمة إستئناف . وإشترك الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، المؤرخ ، في هذا الديوان ، كما اشترك فيه السيد علي الرشيدى ، صهر القائد العام . وكان هذا الديوان أداة طيبة وطامعة في أيدي الجنرال ميتو .

وكانت هذه السياسة التي حاول الجنرال ميتو أن يسير عليها تلقى معارضة من جانب عدد من القواد والجزالات الفرنسيين ، الذين وجدوا فيها دليلا على رغبته في البقاء في مصر بشكل مستمر ؛ وجاء هذا العامل ، علاوة على قلة تقديرهم للجنرال

مينو ، سببا في زيادة معارضتهم له ولسياسته . وشعر الجنرال مينو بأن هناك حركة بين القواد تدل على عدم الرضاء ، حاول توجيهها لوجهات أخرى ، حتى لا يصطدم بهذه المعارضة ، ويعرض وحدة الفرنسيين للخطر .

وبالإجمال ، يمكننا أن نقول بأن سياسة الجنرال مينو كانت تلخص أولا وقبل كل شيء في البقاء في مصر ، على أنها مستعمرة فرنسية ، وأنه قد بذل مجهوداً من أجل تطبيق هذه السياسة بشكل عملي . ولكنه واجه قوى وظروف عملت على معارضته ، وكانت سبباً في عدم تمكنه من القيام بمنجزات لها قيمتها في هذا السبيل .

فن الناحية الأولى ، كان من الصعب على المصريين أن يميلوا إلى قبول الحكم الفرنسي طالما بدا لهم أن هم الفرنسيين الأول كان يتمثل في فرض المغارم عليهم ، وإتزاز الأموال منهم ، وكان الأهالي قد جاءوا يشكون من كل جانب لأعضاء الديوان ، ويطلبون إليهم رفع هذه المظالم ، ولكنهم لم يصلوا في ذلك إلى نتيجة . كما ضج مشايخ البلد والمترمون وغيرهم من كل تلك الانظمة التي وضعها مينو لضبط أعمالهم ، ولحسن سير ذولاب العمل بكل دقة ؛ فنتج عنها إرهابهم ، وترتب على تطبيقها إغفال تقاليد أهل البلاد وعاداتهم . وكان يمر في نفوس الأهالي ، في القاهرة بنوع خاص ، رؤية الفرنسيين يهدمون بيوتهم وكنائسهم وحوالياتهم ، لكي يستخدموا أحجارها في أعمال التحصينات التي أقاموها حول العاصمة ، أو لكي يرسموا الطرقات ، حتى تتمكن القوافل الفرنسية من التحرك بسهولة في قلب المدينة .

ومن ناحية ثانية . ظل مينو يواجه معارضة قوية وفعالة ، من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة ، أو سلبية ، وإن كانت لا تقل في أثرها عن المعارضة الأولى ، من جانب طائفة كبيرة من علماء الحملة الذين أصبحوا

بشاركون جيش الشرق رغبته في العودة سريعاً إلى فرنسا .

ومن ناحية ثالثة ، لم يجد الجنرال مينو متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته ، إذ سرعان ما يحىء النمانيون والانجليز إلى مصر لمحاربة الحملة الفرنسية وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم في إقناع الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إتفاقية العريش ، والجللاء من مصر ، بإتفاق سياسى وبدون حاجة إلى الإشباك في معارك جديدة . (١)

وكل هذه الأسباب وقفت عقبات كأداء أمام الجنرال مينو ، وحرمت من أن يتمكن من تنفيذ سياسته ، ويبقى في مصر ، ويحفظ بها مستعمرة فرنسية .

## ٢ - الحملة الإنجليزية العثمانية ومركزها جنوب : -

كانت إنجلترا قد واصلت عدائها لفرنسا بشكل عام ، وعدائها لوجود القوات الفرنسية في مصر بشكل خاص . وكان نزول الحملة الفرنسية إلى مصر قد أظهر أهمية موقع مصر الجغرافى ، وبصفتها مفرق هام للعراق والمواصلات بين الشرق والغرب ، وبصفتها مركزاً يمكن الدولة المسيطرة عليه مز أن تقول كلمة لها وزنها في حوض البحر المتوسط . ولم تكن أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا تقتصر على مجرد الرغبة في إخراج الحملة الفرنسية منها ، بل كانت تمتد كذلك إلى إمكانية وضع بريطانيا أقدامها في مصر ، كنقطة إرتكاز يمكنها أن تفيد منها في عملياتها الاستراتيجية ، اللازمة لإحتفاظها بمناطق إستغلالها في الشرق الأقصى . ولذلك فإن بريطانيا قد إختارت أن تعمل في مصر ، إلى جانب الدولة العثمانية ، حتى تحصل بالود على تلك المزايا التي كانت الحملة الفرنسية قد قضت في الحصول عليها بالقوة .

ولكن مصلحة فرنسا كذلك كانت تملئ عليها أن تحاول الاحتفاظ بقواتها

---

(١) دكتور محمد فؤاد هيكري : الحملة الفرنسية . ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

في مصر ، خاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد وصل ، بعد عودته إلى فرنسا ، إلى منصب القنصل الأول ، وشعر باهتمام الإنجليز بالبحر المتوسط ، وبإعدادهم القوات في الجزر الأيولية وجبل طارق لقيام بعمليات مشتركة مع العثمانيين ضد القوات الفرنسية الموجودة في مصر . وكان مشروع جيش الشرق حريزاً على قلبه ، وعلى فكره وعلى مشاعره ؛ فحاول أن يرسل بعض المدد إلى الحلة الفرنسية في مصر ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بها كعامل هام على خريطة العمليات الحربية ، وخريطة القوى السياسية . ولكن الأمر لم يكن سهلاً بالنسبة للجنرال بوناپرت ، وبخاصة أمام تفوق بريطانيا البحرية في البحر المتوسط ، وبتمكنها ، بعد حصار دام فترة عامين ، من الاستيلاء على مالطة . وكان معنى إحتلال الإنجليز لمالطة من الفرنسيين أنه سيصبح في وسع بريطانيا مهاجمة الحلة الفرنسية في مصر بسهولة أكبر ، وأن العبيد سيزيد على كامل الفرنسيين عما كان عليه في الماضي ، وستزداد عملية إمداد فرنسا لحملتها الموجودة في مصر صعوبة ، كما سيزداد أمر دفاع الحلة عن مراقبتها في مصر صعوبة كذلك .

ولقد حاول القنصل الأول أن يتصل بقوات فرنسا الموجودة في مصر ، بكل الوسائل الممكنة ، ورغم تفوق الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ؛ وذلك للعمل على تقوية الروح المعنوية للجنود ، وإحياء الأمل في نفوسهم بأنهم لنساقم ، وبأنه سيعدم بالجند والعتاد . ووصلت سفينتان حريتان فرنسيتان إلى الاسكندرية في يوم ٣ فبراير سنة ١٨٠١ ، وكان على ظهر كل منهما ثلاثمائة جندي ، وكثير من الذخائر والمدافع . وسادت الفرحة الفرنسيين ، وطمعوا بمدافع كثيرة... ويستدل بذلك على أن ملكة مصر صارت في حكم الفرنسيين ، لا يشاركونهم غيرهم فيها . وهكذا قالوا . ولا شك في أن نشر هذه النجاة كان يهدف رفع الروح المعنوية للفرنسيين ، ومحاولة تثبيت أقدامهم في مصر . وتكرريه السفن

الفرنسية إلى الإسكندرية في يوم ٦ مارس سنة ١٨٠٦ ، وكان له نفس التأثير . وحاول الجنرال بوناپرت أن ينقل الأسطول الفرنسي من ميناء برست على المحيط الأطلسي إلى ميناء طولون ، حتى يتمكن من زيادة قوته في البحر المتوسط . وساول أن يوجه جزءاً من سفن هذا الأسطول إلى الإسكندرية ، وعليها ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، مع كثير من الميقات والذخائر ، لتدعيم قوة الفرنسيين في مصر . ولكن قائد هذا الأسطول خشي من مواجهة الأسطول البريطاني ودخل إلى ميناء طولون ، ولم تصل إلى الإسكندرية إلا سفينة واحدة من سفن أسطوله . ورغم قيام هذا الأميرال بمحاولات عديدة للخروج من طولون ، فإنه فشل ، وظل في هذه القاعدة البحرية في جنوب فرنسا ، دون أن يتمكن من إمداد الحملة الفرنسية في مصر . ومعنى هذا أن فرنسا رغم وجود الجنرال بوناپرت على رأس حكومتها ، قد فشلت في إمداد القوات الفرنسية في مصر بمسايلهما من رجال وعتاد وأسلحة وذخائر . وفي نفس هذا الوقت الذي انقطعت فيه المواصلات بين فرنسا والموانئ المصرية ، كانت بريطانيا قد أثمت إستعدادها للعبة التي ستوجهها على مصر .

وكان الجنرال ميتو غارفا في مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الاتباء التي جاءتته بقرب مجيء حملة عثمانية وحملة بريطانية للهجوم على مصر . وكان مراد بك قد علم ، وهو في الصعيد ، وعن طريق الرسل الذين كانوا يتصلون به من جانب إبراهيم بك ، الموجود في سوريا مع العثمانيين ، بوجود إستعدادات ضخمة للهجوم على مصر . وكان مراد بك مالياً للفرنسيين ، وقرر أن يوصل هذه الأنباء إلى الجنرال ميتو ، وأوفد إليه عثمان بك الهديسي بمناسبة سداد غراج الصعيد ، وأعلمه على رسائل إبراهيم بك ، وأبلغه بآثار الحيلة العشائية البريطانية من البلاد ، وطلب إليه أن يحافظ ، في حالة الدخول في مفاوضات مع



التحولة العشائية ، على المرايا التي نالها مراد بك في إتفاقيته مع الجزائر كبير ؛  
وأكد له أنه سيضع قوائمه تحت تصرف القيادة الفرنسية ، وطبقاً للإتفاق ، في  
سالة إغفاق المفاوضة . ولكن الجزائر مينولم يلتفت لهذه التحذيرات ، ولم  
يعطها الأهمية الجديرة بها .

وكانت إستعدادات بريطانيا من أجل الحملة على مصر قد تمت ، وأعلنت  
قوات الجيش البريطاني من جبل طارق، منذ أوائل شهر نوفمبر سنة ١٨٠٠ ،  
ونزلت إلى بعض موانئ آسيا الصغرى في أواخر شهر ديسمبر وأوائل شهر  
يناير ، وأخذت هذه القوات في التمرن على عمليات النزول من السفن على  
السواحل ، إلى أن تم الدولة العشائية إستعداداتها ، وتمتق القيادات على وضع  
الخطّة المشتركة . أما الدولة العشائية فإنها كانت قد أعدت جيشين ، الأول بقيادة  
يوسف ضيا باشا ، الصدر الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البري من سوريا  
إلى مصر، والثاني يبحر من ميناء مرمرس في الأناضول ، وعلى سفن الأسطول  
العشائي، بقيادة أمير البحار حسين باشا، قبطان باشا البحرية العشائية ، ويتجه إلى  
سواحل مصر الشمالية .

ولقد أبطلت سفن أسطول حسين باشا في البحر ، فأعلنت سفن الأسطول  
البريطاني في ٢٧ يناير سنة ١٨٠١ ، وبقيادة الأميرال اللورد كيك ، قائد القوات  
البحرية البريطانية في البحر المتوسط ، وصحبها بعض سفن المدفعية العشائية ،  
وكتيبة من الجنود العشائيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس .  
وألقى هذا الأسطول مراسيه في مياه خليج أبي قير ، وكان يحمل على ظهره  
حلة بريطانية بقيادة الجنرال السير رالف أبركرومبي Ralph Abercromby ،  
يبلغ عدد جنوده ١٧٥٠٠ جندي . وظلت هذه السفن عدة أيام في البحر ، بما  
أعطى فرصة تتامد موقع أبي قير الفرنسي للإستعداد لمواجهتها .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر في نفس هذه الفترة القوة البحرية العثمانية ، وعدد رجالها يقرب من ستة آلاف جندي ، وتسه في فرع رشيد صوب القاهرة بقيادة حسين باشا ؛ وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم ، الذي كان عدد قواته يبلغ ٢٥٠٠٠ جندي ، لمهاجمة القاهرة من منطقة الشرقية ؛ وتصل قوة رابعة تبلغ ستة آلاف جندي ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها عما أدى إلى التأثير على فاعلية الخطة الموضوعة ، والتأثير بالتالي على إمكانية مقاومة الحملة الفرنسية لفترة أطول .

وكانت القوات الفرنسية الموجودة في الاسكندرية في ذلك الوقت يتراوح عددها بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ جندي ، وحاولت جردها أن تمنع القوات البريطانية من النزول إلى سواحل أبي قير . واستخدم الفرنسيون مدفيعتهم ، وخسر الإنجليز كثيراً من القتل في سفنهم ، أثناء نزول قواتهم إلى الساحل . ثم استمر القتال على البر ، وكانت القوات البريطانية أكثر عدداً ، فهزمت الفرنسيين ، وحاصرت قلعة أبي قير ، واضطرت الفرنسيين إلى التخلي عن صوب الاسكندرية ، وعملوا بسرعة عطلوا جديدة قرب المنيرة . وفي أثناء ذلك الوقت تمكنت بقية قوات البريطانيين من النزول إلى الساحل ، واستعدت للضغط على القوات الفرنسية للمرابطة إلى غربها .

وكانت عملية إزال الجنود البريطانيين قد بدأت في أبي قير في يوم ٨ مارس ، وبدأ ضغط البريطانيين على الفرنسيين يوم ١٢ مارس . واضطرت الفرنسيون إلى التخلي عن صوب اللال التي كان يقع عليها معسكر القياصرة ، والتي تسمى الآن بمسكات مصطفي باشا ، وتحصنوا في هذه اللال . ولكن البريطانيين وادرا زخمهم ، وهازت معركة حامية بين الجانبين في يوم ١٣ ، هجم فيها البريطانيون

على مواقع الفرنسيين ، وإستراتيج المدفعية الفرنسية في إزال الحصار القادة بالقوات المهاجمة . ثم حاولت القوات الفرنسية القيام بهجوم مضاد على البريطانيين ، ولكنها إنتهزت ، فراجعته إلى أسوار مدينة الاسكندرية ، عند باب رشيد ، أو باب شرق ، وتحصن البريطانيون في مرتفعات ممسك القياصرة ، أو مصطفى باشا . والواقع أن المعركة لم تكن متعادلة ، إذ أنها حدثت بين ١٤٠٠٠ جندي بريطاني ، وبين ما لا يزيد على ٥٠٠٠ جندي فرلي . وإنتت بسيطرة البريطانيين على كل المنطقة الواقعة شرق مدينة الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التي دافع عنها الفرنسيون دفاعا مستميتا ، وأزيلت مدفيعتهم المنصوبة على كوم الدكة وعلى كوم التاحذورة خسائر فادحة بالبريطانيين .

ووصلت ألباء بحري الاسطول البريطاني إلى أبي قير إلى الجنرال مينو في القاهرة ، فظهر إرتباكها ، وظهر عدم إستعداده . وبدلا من أن يسير على الخطلة التي كان الجنرال جون بارت ، ومن بعده الجنرال كليبر قد سار عليها ، لمواجهة الجهات الخارجية عن طريق تجميع القوات العسكرية الموجودة في البلاد ، والتقدم بها كقوة ضاربة ، بدلا من ذلك ، أخذ الجنرال مينو في إصدار بعض الأوامر المتضاربة ، وأخذ يوزع جنوده شرقا وغربا ، بين القاهرة والاسكندرية ، وأبي قير ورشيد ودمياط والسويس ، والمنصورة والصالحية ، والجيزة والوجه القبلي ؛ ثم حل على تجميع بعض قواته ، وأسير بها صوب الاسكندرية .

وزاد ظهور قلق الفرنسيين وخوفهم من منهم نشر أى أخبار عن عملية نزول البريطانيين في أبي قير ، على الأمل ، ومن تحذيرهم لم يبعث تصديق الاشاعات ، وإنتازهم كل من ينقل هذه الاشاعات و يروجها بالحكم عليه بالإعدام . ولم يكن من السهل ، بأى شكل من الأشكال ، إخفاء الألباء عن شعب يتنقل الروايات ، من فم لأذن ، وبطريقته الخاصة . عندئذ شعر الجنرال مينو بعزوبة

مكاشفة أعضاء الديوان في الأمر ، وجمع أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم منشوراً  
 ادعى فيه أن القوات البريطانية التي جاءت إلى أبي قير قد عادت أدرانجا ، وطلب  
 فيه إلى المصريين السكون والهدوء ، وتردد كل من يحرك الفتنة بالقتل ، وأشار إلى  
 ما كان قد وقع للمصريين من القتل والمذابح في ثورة القاهرة الأخيرة . ثم دارت  
 مناقشة بعد ذلك بين أعضاء الديوان والمندوبين الفرنسيين فيه عما يجب عمله ،  
 وكان أعضاء الديوان لا يترفعون كقصد من ذكرهم ، يلهم مسئولية في هذا النطاق ،  
 ولكن الفرنسيين شرحوا لهم بأية من واجب الدولة لصيغة المفسدين . وأمر  
 أعضاء الديوان على أن كل نفس بما كرهته ، وعلى أن لا تزد نفس  
 وزر أخرى . وانتهت جلسة الديوان دون الوصول إلى نتيجة ، وحتى الجزال  
 ميتو من موقف العلماء ، وكتب منشوراً آخر أبلغه لأعضاء الديوان في بيوتهم ،  
 ويشتمل على إنذار يلقي عليهم فيه نبرة كل ثورة تحدث من الأهالي . وكان يرغب  
 في إرضائهم ، وبذلك إظهارهم على استخدام نفوذهم لمنع قيام أي حركة في البلاد . وكانت  
 مسئولية جسيمة على العلماء ، ولم يكن في وسعهم ضمان مشاعر وتحركات الجماهير .  
 فاجتمعوا في دار الشيخ الشرفاوي ، ورئيس الديوان ، وأحضروا مشايخ الحارات ،  
 وكبراء الأقطاط ، ونصحوهم وأنبذوهم ، وأمرهم بضبط من هو دونهم ،  
 والابتعاداً أمر سائهم ، وحذروهم وخوفهم الماقبة ، وما يترتب على قيام  
 المفسدين ، وبهول الجماهير ، وأنهم هم المأخوذون بذلك ، كما أن من فوقهم مأخوذ  
 عنهم ، فالعاقل يشتغل بما يعنيه .<sup>(١)</sup> ولم تكن ظروف سكان القاهرة ، بعد  
 ما لاقوا من منط وإرهاب ووقوف حال ، تسمح لهم بالقيام بثورة جديدة . ولكن  
 الفرنسيين كانوا يخشون من هذه الإمكانيات .

وأخذ الفرنسيون في اعتقال بعض الشخصيات ، مثل الشيخ محمد السادات ،

أحمدوه إلى التلمذة من جديد ، وإن كان هذا الأمر قد تم بدون إسمه في هذه المرة ، ولكن ذلك خوفاً من إثارة الفتنة وتعمل على تهيج العامة ، وهاهنا وأهم به نظرنا إليه على أنه من التماسر للمنادية لهم . واحتسرت حركة التفتتات لا تزال تسعد بعد مجيء الانتصار يتقدم لقوات السبائية برأى من سوريا ، وإستلزاماً من زيادة اضطراب السلطات القرفسية في القاهرة ، وأمرت بفتح الباب على من يريد من ٢ مارس سنة ١٨٠٩ ، وأعلنت الاختفاء أنها رأت إسماعيل بنو الزمان . اقتضيات الحرب ، وتلافيفه في إبلاغ هذا القرار الأعضاء . يوم الأسر والتوقيف بهي الأعيان ، وذلك من قوانين الحروب عندنا ، بل وعندكم ، ولربكون تتقدم تتقدم ولهم بسبب ذلك ، فليس إلا الإبراز والإكرام أينما كنتم . انتهى الأمر بإلقاء القبض على أربعة من أعضاء الديوان ثم الشيخ نسرتاوى ، والشيخ المهدي ، والشيخ الساوي ، والشيخ الميوسي ، وأحمد دهم إلى التلمذة ، سكرمين ، ونقلوا معهم الشيخ مساعدات ، في المسعد الموجود هناك . أما باقي الأعضاء أعضاء الديوان ، فلهم تركوم للاعتناء بالجزال بليار ، حاكم القاهرة . والآن تكرر في تصريح أمير البلد معه . وسرياً ما ساءت الإشتراطات ، فتمتدد القاعة ، فتمتدد ليرود الإتياء بتوقع اشتباكات ، فتمتدد بين الأمرين . أما الجزال فينقله قد أسرع في ذلك الوقت بالشعاب بسور ، فالتفتد به ، وأمر بالحماية ودمهور ، ووصل إلى التلمذة كنفوية في يوم ١٩ من شهر رمضان . في الإشتداد للمعركة ، وحشي الجزال فينقله من أن يفتن القوت في شهر ، فالتفتد به ، فتمتدد ليرود الإتياء بتوقع اشتباكات ، فتمتدد بين الأمرين . أما الجزال فينقله قد أسرع في ذلك الوقت بالشعاب بسور ، فالتفتد به ، وأمر بالحماية ودمهور ، ووصل إلى التلمذة كنفوية في يوم ١٩ من شهر رمضان . في الإشتداد للمعركة ، وحشي الجزال فينقله من أن يفتن القوت في شهر ، فالتفتد به ، فتمتدد ليرود الإتياء بتوقع اشتباكات ، فتمتدد بين الأمرين . أما الجزال فينقله قد أسرع في ذلك الوقت بالشعاب بسور ، فالتفتد به ، وأمر بالحماية ودمهور ، ووصل إلى التلمذة كنفوية في يوم ١٩ من شهر رمضان . في الإشتداد للمعركة ، وحشي الجزال فينقله من أن يفتن القوت في شهر ، فالتفتد به ، فتمتدد ليرود الإتياء بتوقع اشتباكات ، فتمتدد بين الأمرين .

المرحلة ، في الوقت الذي ستمتج فيه القوات المهابية هذه الديولة ، ودون أن تاتي قوات ضخمة توايها . ولأستقر رأى الجنرال مينو على أن يبدأ بالحجوم ، به أن يترك البريطانيون إستعدادهم . ولدى الجنرال مينو أن قوات الحملة البريطانية تاتي بمفرق قواته عدد ٤ . وأنها كانت قد أتت إستعدادها ، وأنها لم تكن تلاميذ بل كانت منه . فزيادة الفرنسية من إختلاف في الرأى ، وإختلاف في الإستعدادات .

وخرج الجنرال مينو على رأس قواته من باب رشيد ، أو باب شرق ، واتجه صوب القوات البريطانية المرابطة أمامه ، وذلك في يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠١ . وبعثت الحركة على طول الخط الممتد من الزعة ، على ترعة الاسكندرية ، شمالا إلى ساحل البحر ، وسميت باسم كاثوب ، نسبة إلى باب رشيد . وكانت هذه المعركة من أهم المعارك التي أثرت في مستقبل الحملة الفرنسية في مصر . وكانت القوات الفرنسية فيها بقيادة الجنرال مينو ، والقوات البريطانية بقيادة السير . رالف أبركرومبي . وكان عدد القوات البريطانية يقرب من ضعف عدد القوات الفرنسية المشتركة في المعركة ، وكانت بعض قطع البحرية البريطانية تساند جناحه . وكانت المعركة حامية ، قتل فيها عدد من الجنرالات ، وظهرت فيها كفاءة المدفعية من الجانبين ، وبذل فيها الفرسان تضحيات كبيرة . وبدأت المعركة في الصباح ، واستمرت إلى قرب الظهر ، وكانت الحسارة متقاربة من الجانبين . وبلغت ما يقرب من ١٥٠٠ قتيل ، وخسر الفرنسيون بعض الجنرالات ، وخسر البريطانيون قائم السير رالف ، وجرح فيها السير سيدني سميت . وبعد المعركة تولى السير هنشيسون Hutchinson قيادة البريطانيين . وإدخل الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار الاسكندرية ، والتحصن وراءها . وهكذا حوصرت نصف قوة الحملة الفرنسية الموجودة في مصر في الاسكندرية ، بينما أصبح الطريق مفتوحا أمام البريطانيين

للاستمرار في زحفهم إلى داخل البلاد .

وترث البريطانيون قليلاً قبل بدئهم بالزحف ، كما كانوا قد ارادوا من قبل الاستطول الثاني ، الذي كان في سنة الأول يستوي ، بقاؤه ... إلى أن وصل هذا الاستطول إلى أبي قهر في يوم ٢٥ مارس ١٩٠١ ، وكان قد تم له قيسته في العمليات المقبلة ، وسيتم أربعة آلاف من الجنود الثاني ... خلال شهر أبريل ، مع ألف عن بريطانيين ، بالزحف من أبي قهر إلى ... بحذاء الساحل ، وسينهكون من احتلال هذه المدينة وذلك ما بعد تنازله .

وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام العثمانيين والبريطانيين المتقدمين ، القاهرة ، برأ في إقليم البحيرة ، وبحراً في فرع رشيد ، ثم الرقة التي فيها الجنرال مينو وجزء كبير من قواته محصورين في الاسكندرية ، ويزيد من حصار الفرنسيين في الاسكندرية قيام الانجليز بقطع السد الذي بناه الفرنسيون أبي قهر عن بحيرة مريوط ، والذي كانت تسير عليه ترعة الاسكندرية ، وذلك إلى انقطاع مياه الشرب عن الاسكندرية ، وإلى ماغيان مياه شديدة أخرى التي كانت مفتوحة على البحر عند المنعدية ، على بحيرة مريوط ، وإغراق المياه المالحة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في شمال مصر ... وإن الانجليز ... أطلقوا الجيوش عن المياه السائلة من البحر إلى البحر إلى البحر المقطوع ، حتى سالت المياه . وحمت الأراضي المحيطة بالاسكندرية . وأغرقت أطيافاً كثيرة ، وبلاداً ومزارع ، وأهم قعدوا في الأماكن التي يمكن الفرنسيين الفوز فيها ، بحيث أنهم قطعوا عليهم الطرق في كل ناحية .

### ٣- الزحف وتسلم القاهرة :

بدأت القوات العثمانية والبريطانية في الزحف جنوباً من رشيد . وكانت





كانت موجودة في الاسكندرية ، من الخروج من هذه المدينة ، في الوقت الذي أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم للوصول إلى القاهرة ، ولما وجدوا صعوبة في التراجع ، المرة الفرنسية الثانية المتحصن في هذه المدينة . وفي الوقت الذي أصبح من الواضح فيه أن جيش يوسف بنيا بانسا من جديد من سوريا إلى مصر ، وكانه القوات الألمانية الزاحمة من سوريا ، ويهرب تدهده . . . . . ثم بدأت في التحرك من القريش في أثناسية نهر أيريل ، وبما وجدته من الصعوبة ، وخاصة وأن الفرنسيين اضطروا أمام زحفها إلى إلقاء هوائياتها في بلبليس ، وندموا ما جاء من طواف وقلاع ، وارتدوا إلى تشالاه . . . . . وعزل جيش يوسف باشا إلى بلبليس . عزم الجنرال بليار على الخروج من القاهرة ومواجهته ، قبل أن تصل القوات البريطانية الألمانية التي كانت ترصد صوب القاهرة مع فرع رشيد . واعتقد أن في وسعه أن يتزل بهم خيبره . . . . . تلك التي كان الجنرال كليبر قد أنزلها في موقعة عين شمس . وأيك الجنرال بليار القاهرة ، بعد أن ترك بعض الحاميات فيها ، وفي المنطقة المحيطة بها ، وقاد ما بين بعد ذلك من عشرة آلاف جندي الذين كانوا تحت قيادته للالفة الجيش الفرنسي . ووصل في يوم ١٦ مايو إلى منتصف المسافة بين الحامكة وبلبليس ، عند الزواجر التي بدأ فيها الاشتباك بين طلائع الثمانيين . وإذا كانت بداية المعركة قد انتهت تفوق الفرنسيين نسبياً ، إلا أنه سرعان ما ظهر تحول نتيجة بوضوح إلى صالح الثمانيين . وإحزم الفرنسيون ، وإضطروا إلى التراجع صوب القاهرة من جديد .

وزاد ظهور حرج موقف القوات الفرنسية في القاهرة ، في الوقت الذي ازداد فيه الضغط عليها . وكان الجنرال بليار قد اتصل بمراد بك في الصعيد ، وطلب إليه التقدم للوقوف مع الفرنسيين . طبقاً لشرط الاتفاق المقود بينهما .

وبدأ مراد بك في إعداد قواته والازحف بها من جهة جبال شمالا ، ولكنه لم يلبس بالطاعون في سوغاج ، ودفن هناك . وحرّم الفرنسيون من المدد ذلك ، في ربيع هذا الأمير المملوكي تقديمه لهم . وكانت ضرورة قامية للقوات الفرنسية ، في الوقت الذي احتاجت فيه إلى مثل هذه المعونة . وناول الفرنسيون أن يترفوا بتأبسه عثمان بك الطنبورجي ، أميراً على الصعيد الأعلى ، بنفس الشرط الذي رتبوه مع مراد بك . وأعرب هذا الأمير المملوكي عن ولائه وولاء مالهيكه للفرنسيين ؛ ولكنه أبطل في حركته ؛ وبين رجعت كفة البريطانيين والعثمانيين على صيغته لفرنسيين ، رفض عثمان بك تنفيذ إزاماته تجاه طغاته ، واتصل بإبراهيم بك ، الذي كان قد جاء إلى مصر من جديد مع جيش يوسف ضيا باشا ، أي أنه انضم إلى المعسكر العثماني ، بدلا من بقاءه مع المعسكر الفرنسي .

وكان قاضي الفرنسيون من نفس الحلفاء ، وعدم وقوفهم إلى جانبهم . فأسوا كذلك من انتشار وباء الطاعون في ذلك الوقت بين صفوفهم . وكان هذا الوباء قد انتشر بالأممالي فتكا سريعا ، وبخاصة في إقليم الصعيد ، ولكنه وسيل كذلك إلى القاهرة ، وأخذ يفتك رجال القوات الفرنسية ، الذين كانوا ينفذون ما بين ثلثين وأربعين جندياً يومياً بهذا الوباء . وكان أشد وباء لقطاعون يحتاج مصر منذ سنة ١٧٩١ . وأدى انتشار هذا الوباء إلى زيادة وقوف الحال . وإلى إشاعة جو يخفف من الروح المعنوية ، ولا يساعد على الإستمرار في المقاومة .

وأمام هذا الموقف الصعب ، حاول الجنرال بليسا ، أن يثبتهم محموداً ، وبخاصة أمام المصريين . الذين كان يمتنى من قيامهم بالثورة ضد حكمه في القاهرة . وجع الديوان ، وأخبرهم بأن الأعداء قد اقربوا من القاهرة ، وعذب إليهم أن يحافظوا على العهد الذي كانوا قد أعطوه لفرنسا ، وأنه يتصور أن أبناء البلد والرعية بأن يستمرروا في سكوتهم وعدلهم ، وأنه يشاء أن

العن والشغب ، وهدد في نفس الوقت باستخدام القوة ضدهم ، ووافقوا .  
 منهم خلاف ذلك نزل عليهم بالنار ، وأحرقت دورهم ، ونهبت أموالهم وشبابهم  
 وبسبب أولادهم وسبيت نساؤهم ، وأزموا بالأموال والبرد التي لأطرافهم .  
 فقد رأيت ما حصل في الوقائع السابقة ، فاحذروا من ذلك ، فليقيم لا بدوونهم .  
 السابقة ، ولا تكلمكم المساعدة لنا ، ولا المناوئة لحرب عدونا ، وإنما ، نسب .  
 السكون والهدوء لا غير . وأجابوه بالنسب والطاعة .  
 الأمان بأنهم قد يسمعون أصوات المدافع عنانية الجزية .  
 من ذلك إذا أنه «شكك وعيد لبعض أنكرهم» . وكان الجفرال قدس  
 الاعمال بتحقيقه الموقف ، ونفى أكثر من ذلك قيامهم بالثورة ضد المصريين .  
 وفي أثناء ذلك الوقت بلغت طلائع قوات يوسف جنبا بشبا إلى قرية شبرا ،  
 وكان مع المصدر الأعظم وزير خارجية اذينة المصرية . وعدد من كبار  
 الدولة ، وكذلك إبراهيم بك ، من أمراء المماليك المصرية .  
 فلما تقدمت بقيادة الجفرال متجهين إلى إسبانية ، ووجتات المساعدة  
 سقى الجزيرة . وكان هذا الجفرال الإمبراطور ، قد سار بطيء ، حتى  
 وفي نفس الوقت الذي وصل فيه جيش يوسف جنبا إلى الشام ،  
 كذلك يمر : «لغة البريطانية» فأنه قد أعدت في الهند ، والتي  
 القصير . وسير في وادي النيل شمالا صوب القاهرة . وعند إمبابة ،  
 أولى كتب هذه الحملة . التي كانت قد نزلت في السويس ، وأمر  
 سرب القاهرة . وهكذا التفت في البر الغرب لشرب جيشاً  
 قواه من الاسكندرية ورشيد والسويس . حتى أوقف طاقم  
 جنبا بشبا في البر الشرق . وبلغ مجموع عنه ثغرات



بنتان هذا برأى الأنصار هو رأى الوثنيين ، ورأى أنصار الجلاء من مصر ،  
كانوا على الأغلبية . وهكذا جاءت قراوات الجبال الجديدة كدوروة الاناودة  
على أساس الجلاء من مصر . وفي الوقت الذي استمرت فيه القراوات العثمانية  
في بانيه بانه مرم على القناطر . في يوم ٢٧ يوليو سنة ١٨٠١ ، وطار إلى مصر  
التي يتألف من عدة دوائر ، في الجزائر ، تونس ، والجزيرة ، وقرنة الجبل ، وقرنة الجبل ،  
على البحر المتوسط من مصر . ورافقت في ذلك الحين الحرس ، وبو سامة ،  
بانيه بانيه بانيه ، وفي اليوم الثاني بدأوا في المناوشات بين الطرفين فبدأت  
ومصرها من يدهن على يوسف حيا باشا وعن سبه بن باشا قائد البحرية العثمانية ،  
وعن قائد القوات البريطانية .

ولقد استمرت هذه المناوشات لمدة أربعة أيام ، وانتهت بالانسحاب لجزائر  
القوات الفرنسية عن مصر . ونجمت هذه الانشائية على انسحاب القوات الفرنسية  
البحرية والبحرية الموجودة تحت قيادة الجنرال بابار من القنطرة ، الساحل الشمالي  
بها ، وبطلها من كل موقع تحمله على مصر . وأن يكون هذا الجلاء بأسدتهم  
وأمتهم ، وعادتهم وذخائرهم ، بطريق فرع رشيد ، ثم يسرون من رشيد  
وإلى قبر ، وفي عدة لا تتجاوز خمسين يوما من تاريخ التصديق على الانشائية ،  
إلى فرنسا ، وعلى رتبة الحلفاء . وتهدد قوات الجيش العثماني والجيش الانجليزي  
بتقديم السفن اللازمة لنقل الجنود ، وأمتهم ورسولهم ، وبأن ترافقهم في مياه  
انسحابهم بعض كتاب الجيش العثماني والجيش البريطاني ، لتقديم المؤن اللازمة  
للجنود . وكان هذا الاتفاق يسرى كذلك على الموظفين المسكين الموجودين مع  
الحلة ، وكذلك على أعضاء اللجنة العلوم والفنون ، وبشكل يجعلهم يتمتعون بالحرية التي منحت  
للمسافرين ، ويعطيهم الحق في أن يحملوا معهم ذرايعهم الخاصة والمستندات والوثائق الخاصة  
بعلمهم . ونصت إحدى الفقرات على أنه يجوز لأي مصري أن يرافقه الجيش الفرنسي

بند جلالة عن مصر ، دون أن يؤدي ذلك إلى مصادرة أملاكه أو اضطهاد أسرته وذويه ، كما لا يجوز إزلاء أى مصرى يكون قد أظهر ولائه القوات الفرنسية وقت احتلالها لمصر . وكان من اللازم إبلاغ هذه الاتفاقية إلى الجنرال مينو في الاسكندرية حتى ية لها فيما يتعلق بالجنود الموجودين معه في هذه المدينة . وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصدق عليها القائد العام لميناء ، والتمتد العام البريطاني ، في اليوم التالي . ولا شك في أن هذه الاتفاقية كانت خطوة حاسمة في تاريخ الفرنسيين في مصر ، وفي تاريخ مصر الحديثة نفسها ، إذ أنها كانت أساس عملية جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتغير المعطيات الموجودة بشكل واضح . ولقد قابل المصريون أبناء الصلح باحتياج كبير . وقام الفرنسيون بالإخراج من الأسرى العثمانيين الذين كانوا لديهم ، ثم أفرجوا عن المشايخ والأعيان الذين كانوا معتقلين في القلعة ، وبقيّة المعتقلين من الملاحين والعرب . واستمدت القوات الفرنسية للجلاء عن القاهرة ، وأخذت في نقل مهابتها من القلعة وبقيّة المواقع الحصينة المحيطة بالعاصمة . وجمع الفرنسيون أعضاء الديوان في يوم ٢٠ يونيو ، وأبلغوهم بنياً الصلح ، وبعودة السلم . وقاموا بطبع منشورات عن المواد الحاسمة بعدم إزلاء المصريين الذين كانوا قد أظهروا ولائهم للقوات الفرنسية ، وألصقوها في الشوارع والخارات . وفي يوم ٦ يوليو سنة ١٨٠١ ، جمع الفرنسيون الديوان من جديد ، وقرأوا عليه شروط الصلح . وكانت هذه هي آخر جلسة للديوان . وأظهر الفرنسيون كثيراً من الود تجاه الأعضاء . وذكروا لهم أنهم قاموا بالكثير من أجل مصر ، وأنهم يخرجون عن البلاد من أجل توقيع الصلح العام ، وسيادة السلام . ورغم أن الجنرال مينو لم يكن قد علم بشروط إتفاقية العريش بعد ، فإن السلطات الفرنسية في القاهرة قد أدعت أنه أرسل رسالة لأعضاء الديوان ، وأوصاعهم فيها بـ ... المصرية ، وبيّنه منها ؛ وأنه قد عزى السيءة نفسية في زوجها مراد بك ،

وأعرب عن تمنياته لمصر والمصريين . ولقد أعرب الفرنسيون من أمليهم في أن يكون  
قرايتهم لمصر مؤقتاً ، وفي أن تعلم الدولة الألمانية بأمر بريطانيا كانت تهدف السيطرة  
على العالم ، وأن الفرنسيين لم يأتوا لمصر إلا لمحاربتهم وكانت جدسة اللؤداء .  
ولقد شمر المصريون بذلك . وبعد أن فرغ الفرنسيون من غزاة كثرتهم ،  
رد عليهم بعض أعضاء الديوان بأن الأمر قد وحده ، والمملك له ؛ وهو الذي تمسك  
منه من يشاء . ولقد رفض الديوان ، وركب المشايخ ، وخرجوا للسلام على الوزير  
يوسف باشا ، الذي يقال له الصدر الأعظم ، والسلام على القاديين معه أيضا من  
أعيان دولتهم ، والأمراء المصرية . وكانوا عزموا على الذهاب في الصباح ،  
فمروا لبعده الديوان . وأما الشيخ السادات ، فإنه خرج للسلام من أول النهار ...  
فلما وصلوا إلى المرضى ، سلوا على إبراهيم بك ، وتوجه معهم إلى الوزير .  
فلما وصلوا إلى الصيوان ، أسروهم برفع الطليان التي على أكتافهم ، وتقدموا للخدم  
عليه ، فلم يبق اندومهم ، فجلسوا ساعة لطيفة . وخرجوا من عنده ، وسلموا  
أيضا على محمد باشا المعروف بأبي مرق ، وعلى الحروق والميد عمر ، بمسكرم ،  
وباتوا تلك الليلة بالمرضى ، ثم عادوا إلى بيوتهم ( وفي ثاني يوم ) عدوا إلى البر  
الغربي ، وسلموا على قبطان باشا ، ورجعوا إلى منازلهم .<sup>(١)</sup> لقد تغير الموقف .  
وتغيرت السلطة ، وجاء حكام جدد .

أما الأقباط ، فإن إبراهيم بك قد أرسل أمانا لكبرائهم ، فخرجوا كذلك ،  
وسلموا ، ورجعوا إلى دورهم . وأما يعقوب فإنه خرج بمناعه وعازقه ،  
وعدى إلى الروضة ، وكذلك جمع إليه عسكر القبط ، وهرب الكثير منهم وإسنق .  
ولاجتماع نساقم وأهلهم ، وذهابوا إلى قاع مقام ، وبكوا وولولوا ، وترجوه  
في إبقائهم عند عيالهم وأولادهم ، فأنهم فقراء وأصحاب صنائع ، ما بين نجار

وبناء وسائط ، وغير ذلك . فوعدهم أنه يرسل إلى بيتوب أنه لا يقهر منهم من لا يريد الذهاب والسفر معه . (١)

وحق القوت الزمنية في القاهرة ، فأتاها عند عترفت بالموقف الجديد ، وخرج الجبال بلبارد بنفسه ، ومعه ثلاثة من كبار القرمسين ، وتوجهوا إلى مكان الجيش الثاني ، وقابلوا الوزر ، فخلع عليهم ، وكام فراوى محمود ورجعوا . (٢)

وبدأ القرمسيون في الجلاء عن القاهرة ، وانتقلوا إلى الروضة المجيزة بامتعتهم . وسعدتهم جماعة كبيرة من الرقباط وجمار الانرج ، وحتى بعض المسلمين الذين كانوا قد تداخلوا معهم ، وخشوا من التخلف ، بعد أن باعوا أمتعتهم بأبخس الأثمان . وقام العلماء بفتح الجامع الأزهر ، وأمرؤا بكسه وتنظيفه ، بد أن طال إغلاؤه . ورائسب ، القرمسيون ليلا من القاهرة ، وأصبح الأعلى ولم يجدونهم في الشوارع .

وبدأت القوت الثانية في دخول القاهرة ، وفرح الناس كمادتهم بالفادمين . وظنوا بهم الخير ، وصراروا يتلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون بقدمهم ؛ والنساء يلقنن بالسنتن من الطقيان وفي الأسواق ؛ وقام الناس بجلية وسياح ، وتجمع الصفار والاطفال كمادتهم ، ورفعوا أسوائهم بقولهم نصر الله السلطان . (٣) وكانت قرات العثانيين قد دخلت من أحد الأجزاء المخطمة من السور ، وكان باب الفتوح في ذلك الوقت مسدوداً بالبناء . فلما مضى النهار ، حضر في قول ، وفتح باب النصر والعدوى ، وأجلس بها جماعة من اليكجيرة ،

---

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٦ — ١٨٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٧ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٧ .



ودخل الكثير من العساكر مائة وركبانا، أجناساً مختلفة، وبنات باربعين  
البنكرية، وغلغافوا بالأسواق، ووضعوها نشاناتهم وزنسكم عمل القهطام،  
والحوانيت والحامات، فامتعض أهل الأسواق من ذلك. وكثر الجوز والحوم  
والسمن والخبز بالأسواق، وتواجنت البضائع، وإبلهه الأسمار، وكثر  
الفاكهة... وتماطى يوم غابها الزناك والارتود، فكانوا يلتقون بنسبها من  
الغلاحين بالبحر والبر، ويشترونها منهم بالأسعار الرخيصة، ويدعونها بلعلى المربعة  
وبلوق وبأغلى الأثمان<sup>(١)</sup>. لقد عادت القاهرة سيرتها الأولى، تباد إلى  
الانكشارية، دون أن يتغيروا، رغم تغير الأوضاع.

وقبيل الظهر، وكان يوم الجمعة، ظهرت في شوارع القاهرة بعض وحدات من  
الجنود والاعوات، سارت لمتح الطريق للضرة يوسف باشا، الصدر الأعظم، الذي  
شق من وسط المدينة، وتوجه إلى المسجد الحسيني، فعمل فيه الخدمة، وزار  
المشهد الحسيني، وبعد زيارته للشيخ السادات، زار الجامع الأزهر. ثم أقيم  
على خداهم وخدام المسجد الحسيني. وكانت أصوات المدافع تدوى من كل مكان،  
من معسكر الشبانين، ومن القلعة فوق الجبل. لقد عادت القاهرة إلى عروص  
الروبة المشائية. ودخل يوسف باشا إلى القاهرة رسمياً بعد ذلك بأربعة أيام،  
وفي استمرار حافل، تجتمعت الأهالي من كل الطوائف للفرجة عليه، وأخذوا في  
استنجاد الدور المظلة على الشارع الذي يسير منه بأغلى الأثمان. وجلس الإمام  
على السقايف والحوانيت، واستمر الموكب في سيره من الصباح إلى قرب الظهر.  
وكان استمراراً كبيراً سارت فيه الفرق المشائية المختلفة من الارتود والانكشارية  
والعساكر الشامية، وأمراء مصر، وقوات المغاربة، وقوات البحرية أو  
الغليونجية، وشارك فيه طاهر باشا قائد الارتود، وإبراهيم باشا والي حلب،

محمد باشا ، إلى مصر ، وكذلك نائب الدولة ، وكبار الأغنياء ، وكانت  
تصحبهم الطبول والقرافات ، كما اشترك فيه النساء والمساكين والبراريش .  
وعاد إليه يوسف باشا ومو يردى كرك صوف سنياني ، طرز ، وعلى رأسه  
شلتنج بنسوع ، اللباس ، وإلى جواره من ينثر دراهم الفضة التي ضربت في  
إنتابيل على المتخرجين (١) ، وسألت بعده في الموكب فرقة الموسيقى العسكرية  
تأزيك : ، وبعدا الدافع ، وحرقات الذخائر . وكان يوما مشهودا ، وعيدا  
كبيرا . ضربت فيه المدافع ، وظلت المنارات موقدة مبهجة ليالي متواليات .  
وبقي الحريق على ذلك العيد بمحمد انه على هذه النعمة ، وبرجاء توفيقه  
أولى الأمر لما فيه الخير والعدل ، وهدىهم إلى الصراط المستقيم .

#### ٤ - خروج الحملة من مصر :

كان عدد القوات الفرنسية التي خرجت من القاهرة يقرب من ١٣٠.٠٠٠  
جندي . كان ١٠.٠٠٠ منهم صالحين القتال ، أما الباقون فكانوا من المرضى  
والموظفين المدنيين . وكانوا يمثلون نصف القوات الفرنسية الموجودة في مصر  
تقريبا ، أما النصف الآخر فكان موجودا في الاسكندرية ، مع الجنرال مينو ،  
ومحصورا في هذا الميناء ، عن طريق البر وطريق البحر .

وكانت القوات البريطانية والثانية الحاضرة في اسكندرية بقيادة  
لوردر المدد ، وبخاصة بعد تسليم القاهرة . ولكن الجنرال مينو اتخذ موقف  
العناد . بعد أن علم بتسليم الجنرال بليار في القاهرة ، وثار غضبه ، ونشر بلاغا  
على الجنود حمل فيه على الجنرال بليار حلة شعواء ، واعتبر فيه أن عقد الاتفاقية في  
٢٧ يونيو مع العثمانيين والبريطانيين تفريضا في الشرف للمصري ، وأرسل  
تقريراً إلى بوناپورت في فرنسا ، يلقي فيه تبعة الجلاء عن القاهرة على هذا الجنرال

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٤٩ .

والذين هينوا إذ ينظر ، بعد خمسين يوماً عن تسليم أناعره ، إلى التسليم في الإسكندرية ، وبشروط كانت أسوأ من تلك التي كان الجنرال بليار قد وافق عليها .

• شدد البريطانيون والفرنسيون الحصار على الإسكندرية ، وإلغوا حواما من قاعدة التريب . وإستأروا طابية المجمعى في ٢٢ أغسطس ، ثم دخلت بعض الدفن البريطانية إلى الميناء الغربية ، أتحكم الحصار على المدينة . وتدهست القنوت ، البريطانية من المجمعى شرنا صوب الإسكندرية ، وإحتلت طابية القنرية بعد مركزية ضخمة . كما إحتلت مزاريس الرئيسيين التي كانت موجودة إلى شرق المدينة في مناطق الخراس ، والوردبان ، أى منطقة الخرس . وأصبح الفرنسيون يسمون من دخلت المدينة وأبراجها ، وسامت أسوار الجيش الرئيسى في الإسكندرية ، وحسبكت بمشرده الأمراض ، وعلت لسيهم القوات ، من إحتلوا إلى أكل لحوم البقول الحولية . ولم يعد يصلح القتال بين بين رجال هذا الجيش أكثر من ٧٠٠ جندي . ونهبت بين قوات الجيش معركة لإتخاذ قرار بشأن تسوية الإبلاء عن الإسكندرية . تكافؤ زوينة الجنرال مينو المصرية قد وصلت مع إنبها إلى زوجهما في الإسكندرية . الأمر الذى ساعد الجنرال مينو على أن ينظر إلى تلافاه بخصومه نظرة أكثر إنسانية .

وفي يوم ٢٦ أغسطس - أرسل الجنرال مينو لإثنين من يادراة إلى الجنرال هتشنسون بالطلب وقف القتال لمدة ثلاثة أيام ، حتى يمد طلب التسليم . ووافق الجنرال الإنجليزي على ذلك . وجمع الجنرال مينو مجلساً حروبياً لإتخاذ قرار حاسم ، وذلك يوم ٢٨ أغسطس . وتداول هذا المجلس في الأمر ، ثم إستقر رأيه على أن الحالة لا تسمح باستمرار الدفاع عن الإسكندرية ، وعلى تكليف الجنرال مينو بالسفاد من مع قوات الجيوش البريطانية ومثالية من أجل جلاء الجيش الرئيسى

عن الاسكندرية ، وعلى أن تكون شروط الاتفاق مشرفة لرجال الجيش وعن بقبه .  
وأخذ القواد في وضع شروط الجلاء ، ولكنهم لم يتخلوا فيها بينهم . ولاتى  
ميعاد الثلاثة أيام المتفق عليها لتقديم طلب الجلاء ومدت المهلة إلى مبيحة يوم  
٢٠ أغسطس ، وأرسل الجنرال مينو شروطه ، ولكن الجنرال هتشسون أرسل  
إليه شروطا أخرى . وتم الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية في يوم ٢١ أغسطس  
١٩٠١ . ووقع عليها كل من اللورد كيث القائد العام للأسطول البريطاني  
في البحر المتوسط ، والجنرال هتشسون القائد العام للحملة البريطانية على  
مصر ، وسين باشا ، قبطان باشا البحرية الثمانية ، والجنرال مينو . ونصت  
عنه الاتفاقية على جلاء القوات الفرنسية عن الاسكندرية في مدة عشرة أيام ،  
وعلى أن يسلم الفرنسيون سفنهم الموجودة في الميناء ، وينقلون على سفن الحلفاء ،  
وهم أسلحتهم وأمتعتهم ، وعشرة مدافع من مدافعهم ، ويسلموا باقي مدفعياتهم  
وتميرتهم ، ثم نقلهم السفن إلى إحدى الموانئ الفرنسية ؛ وأن يسلم أعضاء الجمع  
العلمي ، ولجنة العلوم والفنون ، جميع الآثار والخرايط والرسوم والمخطوطات  
التي مجموعها من مصر إلى قواد البريطانيين والمصريين . ووصلت أنباء عقد هذه  
الاتفاقية إلى القاهرة ، واحتفلت بها العاصمة احتفالا كبيرا ، وأطلقت المدافع .

وأخذ الفرنسيون ابتداء من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٠١ في تسليم قلاع المدينة  
واستحكاماتها ، وكذلك مدافعهم ، وسفنهم التي كانت في الميناء . ثم جاء دور تسليم  
مقتنيات أعضاء الجمع العلمي ، ولكن العلماء احتجوا على حرمانهم ثمرة أبحاثهم  
واكتشافاتهم . ولما رفض القائد العام البريطاني طلبهم الاحتفاظ بها ، أجمعوا رأيهم على  
ضرورة الامتناع عن تسليمها ، وأنذروه بأحراقها ، وألقوا عليه تهمة حرمان  
العلم من هذه النفائس ، وفي حالة إصراره على طلبه . وأمام هذا التهديد ، اضطر  
القائد البريطاني إلى التنازل عن تنفيذ هذا الشرط ، وترك لهم مقتنياتهم ، وإن

كان قد منهم من أخذ قطع الآثار التي كانوا يرمون في نهبها ، وأمرهم بالرجوع إلى  
أساس أنها كانت ملكا لمصر . وتركوا هذه الآثار ، وأمام البرابرة الذين ، انزلوا  
ببلادهم .

وأخذت السفن تنقل الجنود المصريين من الاسكندرية إلى بلادهم ، وفي  
سبتمبر حتى نهاية ذلك الشهر ، وتنتهي بهم سرب حرسيا . وتبين ذلك في  
يزيد على سبعة آلاف من الجنود ، منهم ٥٠٠٠ من البحارة ، و ١٠٠٠ من  
من المرضى ، علاوة على المدنيين ، و ١٠٠٠ من العلماء ، و ١٠٠٠ من  
ترك الاسكندرية ، إذ أنه قد أصيب به من الأطباء ، و ١٠٠ من  
الإسكندرية حتى يوم ١٨ أكتوبر .

وبخروج الحملة الفرنسية من مصر ختمت صفحة من تاريخ مصر  
وفتح صفحة جديدة ، اختلعت فيها نفوى المدحودة في البلاد  
التي كانت في مصر وقت وجود الحملة الفرنسية في البلاد . وزاد أن  
تد تركت مصر ، إلا أن فترة بنائها القهيرة في البلاد . وسرعان ما كانت  
السرية التي وجهتها هنا وهناك ، والمؤثرات الناعمة التي أقرتها بينة في  
تركزت في مصر تأثيراً عيقاً . وساعدت على حدوث تلك تربة في البلاد  
الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي بلادك إلى حدوث تغييرات  
في ، البنين الفوق ، ، أي في الانجاعات السياسية ، وفي البنين السياسية  
سيظهر في البلاد بعد خروجها منها .

## الفصل العشرون

### نتائج الحملة على مصر

كان مجيء الحملة الفرنسية لمصر صدمة عنيفة لسلطة النظام العثماني المملوكي ، وهو في مرحلة الضعف ، وللمجتمع المصري عموماً ، في قيمه ونظمه ، التي كان قد حافظ عليها ، وتمسك بها ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحملة عاملاً خارجياً له خصائصه ومميزاته وقايلته ، وبشكل جعل من استخداماته بالنظم السائدة ، وبالعادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لأذهان المصريين ، نتيجة لثريتهم أنماط جديدة من طرق الحكم ، والحرب ، والإنتاج ، والبحث العلمي ، والعامل السياسي بين الحاكم والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر لتحمل مشروعات معينة ، فيما يختص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن مايسنا بالدرجة الأولى هو نتائج مجيء الحملة على مصر ، وتأثيرها في هذه القطاعات ، أكثر من اهتمامنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية في أوروبا وفي العالم . فما هي نتائج الحملة ، على مصر ، في هذه القطاعات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعلمية ؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت في تحقيق الأهداف التي كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البيان الاجتماعي الاقتصادي لمصر في هذه الفترة . وبتركيزنا البحث في هذا القطاع ، مادعنا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية في ضوء جديد .

#### ١ - النتائج العسكرية :

يردد كثير من المؤرخين شعاراً مبدعاً ، يتلخص في أن الحملة الفرنسية على

منصر قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية . وهذا الضمار يعتبر حجة قوية بالنسبة لسياسة حكومة الإدارة التي كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها ، والبقاء فيها ، وإتخاذها قاعدة ترتكز إليها في عملية ضرب بريطانيا في مستعمراتها في الشرق . ونعرف أن الحملة فقدت حرية حركتها ، وبخاصة بعد معركة أبي قير البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، واضطرت في نهاية الأمر إلى الجلاء عن مصر ؛ أي أنها أخفقت في تحقيق الهدف الذي وضعته لها حكومة الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح نفسه من زاوية أخرى : هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية العسكرية ؟

كانت القوات العسكرية الموجودة في مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية إليها تتمثل في أوجاقات القوات العثمانية ، وفي قوات المماليك . أما الأوجاقات فإلزاماً كانت ضعيفة ، وقللت درجة انضباطها ، وكاد تنظيمها يتحول إلى ما يشبه العشوائية . وكانت هذه الأوجاقات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قوات الدولة العثمانية ، وإن كانت بعضها قد تحولت إلى فرق إقليمية ، تجند قواتها من الشوام والمناربة ، أو من بين العربان المحليين . وأما قوات المماليك فإنها كانت في غالبيتها تتكون من الفرسان ، وكان القسم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخارج ، ويخضع لبيكوات المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أساءها الضعف ، نتيجة لقلّة ورود عناصر المماليك إليها ، ومحاولة الدولة العثمانية التحكم في هذا المورد المماليك ، وبخاصة بعد حركة علي بك الكبير ، منعاً لبيكوات مصر من الشعور بالقوة ؛ الأمر الذي قد يدفعهم إلى محاولة الاستقلال بمصر من جديد . وكانت قوة الحروب تدفع وجمال الأوجاقات ، وكذلك قوات المماليك ، إلى الانفعال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الاشتغال

بالشجاعة والوراعة . أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة في مصر وقت  
هجم الخوفا الفرنسية إليها كانت تنظر إلى التنظيم ، وتختص إلى حسن التدريب .  
أما من ناحية التسليح ، فإن المدفعية كانت قد أسسها الضعف ، وتحولت من  
سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم في عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعي .  
يمتازت وحدات المدفعية في مصر على المراتى والثغور ، وتركزت بشكل شاسع  
في القلعة والقلاع ، وأصبحت توجد قواعها إلى داخل البلاد ، بدلا من أن  
تكون على أجهة الأعداء الخارجيين ، ولم يكن في وسع الدولة العثمانية أن تحصل  
على مزيد من هذا السلاح ، نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باعظة ، وعدم توفر  
الأموال ، في حين أن الدولة فتحو لت المدفعية العثمانية ، التي كانت من أقوى  
الأسلحة في العالم في القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضئيل إلى حد بعيد بالنسبة  
إلى غيرها . ولاشك في أن اهتمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها إلى المناطق  
العسكرية القريبة من عاصمة الدولة ، سواء في البلقان ، أو في منطقة أرمينيا ،  
وعلى حدود إيران ، وبشكل جعل المدفعية الموجودة في مصر تفقد قيمتها ، سواء  
من حيث قوة النيران ، أو من حيث المدى . وكانت هذه القطع الموجودة في  
القلعة تصلح للاحتفالات وتأدية التمية ، والمدفع الإقلاع في شهر رمضان المنظم ،  
أكثر مما تصلح لاستخدامها في معارك . هذا من ناحية للمدفعية أما من ناحية  
المسألة ، فإن الأوجاعات كانت تحتاج إلى تدريب ، وإلى تنظيم ، وإلى إعادة تسليح .  
وكانت البنادق والقرائبات التي يستخدمها المشاة ، أو الليادة ، مختلفة عن غيرها  
في الجيوش الأوروبية بكثير . وأما الفرسان ، فانهم كانوا يمتازون بالصعامة  
والإقدام ، وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل جعلهم سلاح  
الوحيد الذي كانت له فاعلية وسهولة حركة بالنسبة للقطاع ذي البلاد . وفي هذا  
النطاق تقع في الجاليك على العثمانيين ، وكانوا غير مبشرين إلى ذلك لما قلناه كتب .



وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .

والأول مرة منذ عدة قرون ، اضطرت هذه القوات المسلحة الى مواجهة عدو يهاجمها ، واضطرت الى أن تعمل في توافق مع بعضها لمواجهة عدو الخطر . وكانت هذه هي الصدمة الشنيعة التي هزت هذه القوات ، وأثرت فيها ، وأولتها الى المهزيمة ، وأظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فلما كانت هزيلة ، ان لم تكن جامدة ، ومغرورة . وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية الى غرب الاسكندرية ، أظهر المستولون عن مصر غروراً وتعالياً ، وثقة عمياء في قوتهم وقدرتهم ، وبدون أى أساس ؛ إذ أنهم لم يصلوا الى هذا الاعتداد بالقوة نتيجة لمعرفتهم بقوة العدو ، بل كانت نعمة ، وعنجهية لا أكثر ولا أقل .

وبعد هذا العامل النفساني ، وهذا الغرور ، بدأ سير الأحداث بشكل يتغير سلسلة طويلة من الأخطاء والجهل ، في ميدان تخصصهم ، أى في ميدان الحرب . ولم يكن هناك نظام للتعبئة ، ورغم صدور الأوامر بالاستعداد ، فإن القيادة قد اضطرت الى أن تلتجئ - ، وفي آخر وقت ، لقوات العربان والأهالي ، وبدون أى تنظيم ولا تدريب ، لسكى تجمعهم ، وتحقق بهم في وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للإشارة ، ولمرفأ أن أنباء نزول الفرنسيين بالإسكندرية تم وصولها الى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد احتلوا هذا الثغر الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربي سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛ وتام مراد بك بتجميع قواته وتصفيها في خط ملويل يمتد من إمبابة حتى الأهرام ، وكأنه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول الى الجزيرة ، أو يحاول ضمهم من الرمحول الى شاطئ النيل ؛ وكان من الأجدى به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

ولم تكن مهمة سهلة ، ويحاول إنغراي سيقم في أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفظ لنفسه على الأقل بالوحدات المتخصصة سليمة ، أى وحدات الفرسان والمدفعية ، وبشكل يسمح له باستخدامها في معارك تالية ، سواء عند باريس ، أو عند الصالحية ، وإنتهت هذه المعركة بمضياع جزء كبير من قوة الفرنسيين ، وبضياع كل المدفعية .

ربما نذكرك أنقسام في القيادة ، لا على أساس التخصص ، ولكن على أساس الشخصية : فهناك مراد بك ، وهناك إبراهيم بك ، ولا شك في أن هؤلاء الناس كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أمم من القوات العسكرية ، وأمم من مسألة الدفاع عن البلاد ؛ وإلا لما قسموا القوات العسكرية بهذه الطريقة ، أو تحركوا بنفس الطريقة التي كانوا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية ، بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجه خطر الهجوم الأجنبي عليها .

وأثارت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الغرور والضعف والانقسام والاضطراب ، وسيطر على قيادة القوات الموجودة في مصر ، كما أدت المعارك إلى إضعاف هذه القوات ، وتمزق المشاة . وفقدان المدفعية ، وإضعاف المرساة إلى حد بعيد . أدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفارق الكبير بين تنظيم القوات الثمانية المملوكية وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع هذه القوات العسكرية الثمانية والمملوكية في خطر المصريين ، بعد أن هزموا ، وعبروا عن الوقوف في وجه المحتل ، وانتقدوا العلماء ، حتى في عملية التنظيم والتكتيك ، الذي استخدموه في معاركهم . وكانت هذه هي النتيجة الأولى التي تربت عسكرياً على مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر . أدى إزال خربة شديدة بالقوات الثمانية المملوكية الموجودة في مصر .

حقيقة أنه كان في وسع الدولة الثمانية أن تبذل إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاصة عن طريق الشام ، وأن تتعاون مع بريطانيا في أمر إرسال حملات مشتركة بطريق البحر إلى سواحل مصر الثبالية . ولكن هذه العملية منتهية الحرب الموجودة في مصر في ذلك الوقت في شكل جديد ، هو شكل حرب ذواية ، ننتك فيها قوات تأتي من سوريا أو من البحر ، لكي تواجه القوات المصرية . الأمر الذي يؤدي بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تنافساً ، من التمدد ، استيرابا على إقليمهم ؛ ويساعد على إظهار القوات الثبالية نفسها على أنها شاذية ، رغم كونها قوات السلطان ، خليفة المسلمين .

وكان في وسع الدولة الثبالية أن تعرض ما فقدته قواتها في حرب الموحدة في مصر بأوجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ؛ ولكنها عملت في نفس الوقت على عدم تزويد البكوات المالك بالناصر الصالحة لتكوين فرق مرابطة . وهذا التنافس الثبالي المملوك ، أو هذا التنافس ، أدى إلى زيادة ضعف مركز كل من الثباليين والمالك في مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة متبادلة في المصلحة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى في الوقت الذي كان يفرض عليهم التحالف لمواجهة وجود الفرنسيين في مصر .

فاذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية . فإذابة فرنسا ، إلا أنها قد أعطت نتائج سامة بالنسبة لمصر والقوات العسكرية المصرية في مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمش في الأوجاقات العسكرية ، أو في قوات البكوات المالك ، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين ، الذين شاهدوا هذه الممارك ، وقيموا من إشتراك فيها ، بطريقة مبدلة . ، ستكون الهزائم التي نزلت بالقوات الثبالية في مصر من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع الدولة الثبالية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فرق الانكشارية ، حتى تتمكن من إمتزاج قواتها المسلحة ، الأمر الذي ستم

مرا. إذ في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وأما بالنسبة لصر ، فاذن  
هذه النتائج العسكرية ستعكس في شكل نتائج سياسية . فبما بين العثمانيين والمصريين ،  
وحتى مونت المصيرين تجاه المالك .

#### ١ - النتائج المرفقة ماثورة :

وبما أن تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية .  
ذلك أن هذه الحملة الفرنسية إلى مصر أدت إلى قيام الاستقلال البريطاني بفرض  
البحر على السواحل ، الأمر الذي أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة  
٤ : نالة من ناحية البحر ، رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة  
بممرات البحر . وإن كانت هذه المبادلات البرية قد انخفضت في قيمتها كذلك بدرجة  
موسومة نتيجة لتغيير الأوضاع العامة في البلاد ، ولإستمرار العمليات العسكرية .  
ولذلك في أن غذا العامل يندأثر على التجارة ، وبشكل جعلها تعيش في أزمة  
عامة ، وجعل التجار يذنبون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

يكن الفرنسيون قد حضروا إلى مصر . ولم يحملون بثرواتها ، وبالمعالم  
الكثيرة التي سيجدها من البلاد وجاء لفصل الحملة عن فرنسا ، بعد  
موقعة أبي قير البحرية ، عاملاً يدفع الفرنسيين إلى ضرورة الحصول على ما يلزمهم  
من أموال من المصريين أنفسهم . وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب  
والإتاوات ، حتى تتمكن الحملة من الإنفاق على نفسها . ومع استمرار الحملة في  
مصر ، زاد احتياجها للأموال . وزاد احتياجها إلى إحتياز كل فرصة لعرض  
الإتاوات . وكانت الثورات ذريعة لكي يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم  
غرامات حرية جديدة على الأهالي . وقد أدى ذلك ، سياسياً ، إلى تدهور التجارة  
والملك من الفرنسيين ؛ ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تقليل  
سيولة رأس المال المربود في أيدي التجار ، وتحويل الأموال من إظهار ما يتجه

من أموال ، الأمر الذي انتهى إلى ركود الأحوال ، أى إلى ضائقة مالية بقاى منها كل المصريين .

وكانت الحلة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تمكنت في بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الإقتصادى الأنطايقى ، رغم أنه لم يكن أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أى الطبقة الرأسمالية . وكان يمشى في طريقه إلى ، بالمعنى ، ويرسم لها القوى التي كان من الواجب عليها أن تهزمها . والتميز ، كان طليها أن تتمايش معها ، حتى تتمكن من أن تتكامل معها ، أو أن تهيمن بهزيمة إستغلالها . وفي هذا النطاق ، نجد أن الدولة الفردية قد نظرت إلى نفسها كمنافسة صداد ، وهو عداء حقيقى ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أن كل من يلجئهم لحكم مصر وإستغلالها كان يقرب من النظام الإقتصادى ، حتى وإن كان نظاماً إقطاعياً إقطاعياً ، عن قربه إلى النظام الحر ، للنظام الرأسمالى ، الذى تنمو فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحلة الفرنسية على أن تحول نفسها في مصر عن طريق الضرائب . وإن كانت قد فرحتها بطريق مباشر ، وفي شكل غرامات أو إتاوات ؛ وكان هذا النظام يقرب في أسسه من نظام التمويل الرأسمالى ؛ وإن كانت قد إحتجبت ببعض الاسس السابقة ، واستعانت كذلك ببعض العناصر المملوكية . وفي هذا المقام ، نجد أن الجفرال مينو قد فكر في ضرورة وضع نظام ضرائبى جديد للبلاد ، تربط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزينة الدولة ، دون وساطة الدولة أو صاحب الإلتزام . ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم في أهم أساس من أسسه ، وهو الأساس الإقتصادى ، وتؤدى بالتالى إلى إضعاف نفوذ السادة في مناطق الإنتاج الزراعى ، وإلى القضاء على سطوتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن بحى ٣٦.٠٠٠ مقاتل إلى مصر ، قد خلق ضررًا  
جديدة . لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض  
المصريين ، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والأقباط ، إلى النزول  
إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر والبهو ، وتقديم ما يلزم من  
خدمات ؛ وكان هذا تطورًا لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة في مصر في ذلك  
الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد إمتصت جزءًا من رأسمال المصريين  
المسائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها في  
نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلل إقتصادى ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل  
بين أصحاب رؤوس الأموال ، وإرتفاع البعض ، ومم من يتعاملون مع الفرنسيين  
ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى إنخفاض البعض الآخر ، ومم من كانوا يصرون على  
التعامل في نفس نطاق نشاطهم . وهى حركة ستبدأ من هذا العصر ، وتؤثر على توزيع  
رؤوس الأموال في السوق خلال فترات الاحتلال التى ستشهدها مصر في تاريخها  
الجديد . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح في ذلك الوقت في كل ما يتعلق  
بتسليحة جنود الاحتلال ، وإنتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والحمير ،  
التي أعجب بها الفرنسيون ، أو إستخدموها وسيلة للتسلية بدلًا من المال في  
شوارع القاهرة .

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين في جمع الأموال منهم ، الأمر الذى  
أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبي . ورغم خوف التجار  
من الفوضى ومن الاضطرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية في الثورة  
على الحكم الأجنبي ، وأسهموا في تمويل هذه الثورة ، والإنفاق على الشائرين .  
وهذا الضغط الفرنسى من أجل المال سيدفع بالتجار إلى التضجيج والعسكوى ،  
وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة ، عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكفروا







وشهدت القاهرة أنواعاً عديدة من الضاحك، مثل خروج الرجال مع السيدات، والتزود، وكذلك إنشاء المضامير، ودور الشراب، وكانت هذه الامثلة من الضاحك الاجتماعي غير معروفة لدى المصريين، ونظروا إليها أنها ملغزة، ونظروا إليها على أنها تحمل من السوء أكثر مما تحمل من الخير، وإن كانت تمثل تطوراً، حتى وإن كان ذخيلاً، على مجتمع القاهرة.

أما عن علاقة الرجال بالسيدات، فإنها كانت جانبياً شامساً، يمثل خمسة في المائة بالنسبة لمجتمع شرق إسلامي، بالنظر. وبعد أن كانت قوات الحداثة الفرنسية تهزم مشاعر المصريين، جاءت الاحتلالات الألمانية، وظهر فيها تحرر للمصريين، وساعدت للتطور الذي أصاب العلاقة الموجودة بين الرجل والمرأة، وبخاصة بعد ثورة القاهرة، على ظهور الفرنسيين على حقيقتهم، كمتحررين في هذا النطاق، وكقوات احتلال لا تأبه كثيراً بمشاعرنا مضامين لها. وأشد الفرنسيون يتزعمون في القواديب في النيل، ومهيم السيدات. ويتنوعون ويضعفون، ونظروا المصريون إلى ذلك على أنه مجور وظلم، وأدى الاحتلال إلى إهانة المصريين، وإلى إهانة النساء الساقطات ونساء المومنين. التفتي تدين مع جبهة الاحتلال، وفي أعاصير لم تهدأ، القاهرة من قبل. القديسة لندجامة ضد قوات الاحتلال، بالنسبة لسكان القاهرة في ذلك الوقت. رضاء من مراد ضد الموقف أن الفرنسيين يفسدون بعض مناحل القاهرة بعد إخماد الثورة فيها. ولما نظروا إلى هذا، لم يسمعون، كعملية انتقام من الثورة، وكانت هذه الطائفة الاجتماعية، التي تدعى "نابغة" التي احتلال، ولأية مدينة، تمثل حسنة، ويرحاضها في نفوس المصريين. وكانت حاملاً يساعد على زيادة تمسك المصريين بصادقاتهم ونساءهم، وزيادة إصرارهم على رد الامانة، وعلى الانتقام من الفرنسيين وإخراجهم من البلد، وعلى أساس أنهم قد اعتدوا على الشرف، وإنكروا الحرمان، وإنوا القيم.

ولذلك فإن المندم التي أعنتها الحملة الفرنسية للمجتمع المصري ، كمتجمع  
 شرقي إسلامي ، قد أدت بالتالي إلى زيادة تمسك المصريين بهاداتهم وتقاليدهم ؛  
 وتمسكهم بشريعةهم . كسلخ من الأملحة التي يحفظون بها على شخصيتهم وعلى  
 عقيدتهم . هذا من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية .

أما من ناحية التباين الاجتماعي ، فلا شك في أن مجيء الحملة الفرنسية إلى  
 مصر قد أزل حصرية قوة بالبطاقات الحاكمة . وبشكل يقلل من الضغط الموجود  
 على الطبقات المحكومة . ولـ ضعف أهمية الطبقة الثمانية الحاكمة بمجرد دخول  
 القوات الفرنسية إلى القاهرة . وحتى القاضي التركي ، فإنه استبدل في أول فرجة  
 بقاض فضاء من المصريين . أما بالنسبة للمالك ، فإن مكانتهم الاجتماعية قد  
 ضعفت بشكل واضح ، نتيجة لخروجهم بعيدا عن مناطق استقلالهم ، ونتيجة  
 لضياح جزء كبير من ممتلكاتهم . وإذا كان المالك قد واصلوا الكفاح من أجل  
 بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد ضعفت نتيجة للمارك ، ونتيجة لعدم تمكنهم  
 من الاستمرار في تجديدهم . وانضم المالك إلى جموعتين ، اضطرت إحداها إلى  
 الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة إبراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ،  
 واضطرت الأخرى إلى الذهاب إلى الصعيد ، والتنقل من مكان إلى آخر أمام  
 ضغط الفرنسيين ، وينتهي الأمر بكبيرها ، مراد بك ، إلى الاتفاق والتحالف مع  
 الفرنسيين . وكان هذا تغييرا واضحا بالنسبة للمستوى الاجتماعي الذي عاشه  
 المالك ؛ وتغييرا واضحا كذلك بالنسبة للنخلة الذي ساروا عليه في النصف الثاني  
 من القرن الثامن عشر ، أي قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وهو الخط  
 الذي كان يمثل في ازدياد سلطة المالك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق  
 يؤدي إلى استئثارهم بالسلطة في مصر دون العثمانيين . لقد أصبحوا الآن إما  
 ملحقين بالعثمانيين ، أو معزبين بالفرنسيين . ونحن نلاحظ الحملة الفرنسية من

مصر ، سيقم اتجاه ثالث بين الممالك ، يثبت في ضرورة استعادة السلطة القديمة التي كانت لهم في البلاد ، ويحاول الانحدار إلى إنجلترا للوصول إلى هذا الهدف .  
أما أن الممالك قد انقسموا على أنفسهم إلى ثلاث ، إيطاليات ، وألمانية ، وروسية ،  
فإنهم يتوقعون به . وقد أن كانت إيطاليات ، وألمانية ، وروسية ، وعلى الممرتين .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتي كانت تستند على الدماء والمشاخ والنجار .  
ويجب أن يكون لهم كانت ، عناصر في إهداء العتالي الماركسي : غلبا ستمارك في الدينان ،  
وسنمصر بأن الفرنسيين يستشيرون فيها يتفق بإعادة الإسلام . كما أن أحسناته  
التجار ، يرتفع في وجه الظلم وعند الدرامات والأتاوات ، ويساهم مع بلاد الشرق  
في قيادة الثورة وفي الاتفاق عليها مع المشايخ والعلماء . حقيقة أن القوات المادية  
لغة الطاقة الوسطى لم تتمكن من النمو في وقت الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولكن  
القوات الثورية لهذه الطبقة تزايدت ، وفي تضامن مع الطبقة الشعبية ، وعلى  
حساب الطبقة العليا التي قلت هيبتها وضعفت سلطتها في البلاد .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فأنتم  
في التي صدمت ، أكثر من غيرها ، وهي التي دفعت عن الصليبات الحربية ،  
ودفعت القيمة الفعلية للغرامات والأتاوات ، وهي التي كانت وفودا لتبرعات  
الثورة ، ومادة أساسية للمقاومة في الثعالب . ودفعت ذلك ثمنًا لكونها جزءا  
لا يتجزأ من البلاد ، والجزء الأساسي الموجود فيها ، ودفعت ذلك عن طيب  
 خاطر ، وسارت وراء كل قيادة ، سواء أكانت من الطبقة الوسطى في القاهرة ،  
أو من الممالك وبعض الثمانيين في الأقاليم ، وبذلك ، دون أن ترجو من ذلك  
نتيجة سوى غرض الخطين الأجانب ، والحفاظ على البلاد للأجيال القادمة . ولم  
تستمر هذه الدافعة الاجتماعية أية نظمات ، أو أية أهداف الوصول إلى السلطة ،  
فإنهم ، إنما منته أجيال جديدة . ولم تكن النظمات مناعها منحتها

يلتظر إلى ما هو أبعد من هذه المعركة . وكان أبناء الطبقات المميزة لا يرضون بوضعهم إلى السلطة . وستحتاج هذه الطبقة إلى وقت طويل لكي تعزل إلى البقعة ، وإلى الشعور بالاصالح ؛ وإن كانت قد أصيبت بصدمة عنيفة جعلتها تتحرك ، ولو على أسس معنوية ، وبعد عتصر طويلة من النوم والنعاس .

ولا شأن في هذا التأثير الذي أصاب البنيان الاجتماعي في الفترة القصيرة التي أعقبها هذه الحملة في البلاد . سيكون له نتائج واضحة في الفترة التالية لخروج الدبلوماسية من مصر . ويمكننا أن نقول . بدون كبير خطأ ، أن الحملة الفرنسية قد عززت انتماع المصري من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات اجتماعية عامة في الفترة التالية .

#### ٤ - النتائج السياسية :

كانت الحياة الفرنسية نتائج سياسية ، أشد ظهوراً من النتائج الاقتصادية . ويمكننا تقسيم النتائج في هذا المجال إلى قسمين : أحدهما يتعلق بالجمال السياسي الداخلي .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإن الحملة الفرنسية قد لفتت أنظار العالم . في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أهمية مصر من الجبال الاستراتيجيية والاقتصادية والسياسية والمعنوية فظهرت مصر على أنها مركز تمام . وبغلة إنصال ، أو مفترق طرق ، يوصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر . ويمكن أن يوصل أوروبا بالشرق الأقصى . كما ظهرت على أنها سوق توزيع له قيمته بالنسبة لتصريف المنتجات الأوروبية ، ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج إليها الصناعات الأوروبية . وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر ، فقامت أشعة العسكرية ، وانقسام القوى التي كانت تسيطر عليها . وكل هذه العوامل تهيئت سوريا ، وبشكل حوله أنظار الدول الأوروبية إليها . وحرصه الحملة المصرية

من مصر ، وذلك : من افرق بين ينكر ومن ضرورة الوحدة (الها ، مصر ومن  
 الا : مما لا يهتس العلاقات والصدقات غير ، فجلالها قد تسمح به الاباء القليلة  
 و ذلك انجلترا ، فلها شعرت من جازها بخار ، وقوع مصر (باني المنة من  
 ، دود ، أو ، أبود غير من الدول المضافة لها ، وحاوله انجلترا ، بعدد روج  
 الحملة العربية من مصر ، أو قد يشترى من البرية التي على شاطئ النيل لا الدول  
 فترة تمكنه ، كما دعه على شاطئ حلات جميع ، تنبأيات في مصر ، و ما لم يعم  
 الممالك ، كما كان مقتدرها في الاستقلال بدرجة انفسها في المضافة ، و حتى في  
 بانه التواني الفرنسية عن مصر ، من مادي انجلترا العودة إلى هذه من مصر ،  
 و بهوات عسكرية ، كما سيحدث مع حلة انجلترا في مصر ، أما من مادي الدول  
 الناجية ، فلها ستجد أن بوجه الحملة العربية كان تبدأ واصحاب الكلام ، من انجلترا  
 دولة من جامعة السلطان الماني ، و أن هذا النوع الدعاية لم يدر في  
 كبيراً على قوة الاتكالم الشامية ، سواء في شاء (فرقية ، أو في منطقة الشرق  
 الأوسط ، و ذلك لأن الدولة الشامية قد تولى على المنة من مصر ، و ما لم يعم  
 ، لا تترك نفسها لإحدى دوليات ، التي انما هي ، من الدول ، و قد كانت  
 على أديم عنانية عديدة ، و كما كانت الظرف من ، و ما لم يعم بالنسبة للمراء ،  
 انما ، التي ماله السيطرة من مصر ، و ما لم يعم ، و ما لم يعم ، و ما لم يعم  
 بالانقسام الموجود بين قيادات المالك ، و منتصف المصريين ، و ما لم يعم ، و ما لم يعم  
 أية قوات عسكرية أجنبية ، كانت هذه الظروف مساعدة كذلك بالنسبة لدولة  
 الشامية ، و تسهل عليها عملية إعادة سيطرتها على البلاد ، خاصة وأنه كانت في  
 وضع الدولة الشامية أن تعتمد على التنافس الدولي من ناحية ، و تقرر من ناحية  
 أخرى عدم ترويد بكوات المالك في مصر بما يلزمهم من عناصر جديدة يضعونها  
 إلى قوتهم العسكرية .









على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها . وروى ذلك الى أنها قد استطاعت ان  
في مجيئها لمصر بمجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء لجنة العلوم والفنون ، ثم إنهم  
بإشياء المجمع العلمي في القاهرة ، وتامت بأعمال جليلة ، ورغم قصر الوقت الذي  
أقضته اللجنة في مصر ، ورغم الصعوبات التي اعترضت طريقها ، وتباين  
العملية للجنة الفرنسية هي أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضاري بين  
وفرنسا .

وكالت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت في فرنسا . بأمر من سنة ١٨٨٠  
الإدارة ، في وقت الاستعداد لإرسال اللجنة إلى مصر . واشتملت هذه اللجنة  
على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات المهنية بالدراسات العلمية  
بما وراء البحار . فتمت عددا من علماء الفلك ، ومن علماء الزراعة ، وعلماء  
الكيمياء والطبيعة ، وعلماء الميكانيكا ، وعددا من المهندسين ، ومن مهندسي  
الطرق والكباري ، ومن مهندسي المساحة ، ومهندسي السفن والمخترعة البحرية .  
هنا عثروا على عدد من المتخصصين في علوم الأحياء ، من جيولوجيا ، ورياضة  
الماضي ، وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، وكذلك عدد من  
الفنانين ، والرسمين ، والموسيقين ، وبعض المشغولين عن الطباعة  
المستشرقين .

ولكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عددها إلى مصر ، فتمثلت الفرنسيين في مصر  
ومختلف غيرهم في مالطة . وسافر إلى مصر ١٧٦ عالما منهم .

وقسمت لجنة العلوم والفنون إلى ثلاث أقسام : الأول هو القاهرة ، والثاني  
في الإسكندرية ، والثالث في رشيد . وبعد دخول الفرنسيين إلى القاهرة ، ساروا  
على أهم قور العاصمة ، ولم يبق إلا بعضهم يعيش في بعض المناطق ، وكذلك  
بعض الدراسات أو المهمات واشتروا في القاهرة على معامل اليهود ، وكان

الورش ، وعلى دار الصناعة العامة ؛ وأنشأ علماء الأحياء : ثورة المصريات ، وأعدوا  
أماكن فيها الطيور ، وعلموه لجنة العلوم والفنون بإنشاء مكتبة العلوم الطبيعية .  
وأخرى : التاريخ القديم ، وعملوا الكيمياء . كما استجابوا لأمر قائم اخترعوا صناعة  
و بعد فلكي ، وأشرفوا على مرافق زراعة الجلود ، وصناعة السروج ، الخشبية ،  
بنوا ، ناعا ، لفطيم الكحول ، وأدأوا زروشا للتجارة . ويقام عدد من علماء  
بأنه اللجنة بالحداد ، إلى الحميد ، دراسة غذا الاقليم ، ودراسة الآثار المبرزة  
غيره . وتمكنوا من الوصول إلى وادي الملوك والكرلك ، وحققوا مواقع بعض  
المن القديمة ، ووصلوا حتى أسوان وجزيرة فيله .

وبعد عودة الجنرال بونايرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كبير بأعضاء هذه  
الجنة اهتماما كبيرا ، وأظهر رغبته في أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأهل  
وأساليب معيشتهم ، ومعتقداتهم وتقاليدهم والقوانين التي يسرون عليها ، كما رغب  
في أن يدرسوا شؤون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا  
الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد  
من وقت مجيء السلطان - حسن - باشا إلى عصر في سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجيء  
الحلة الفرنسية إلى البلاد ؛ وأن يتبعوا كذلك بدراسة صلات مصر ببقية الأقاليم  
الإفريقية .<sup>(١)</sup> وبذلك غان الجنرال كبير قد أضاف إلى مجموعات العلماء السابقة  
لجنة جديدة ، كلفها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . واجتمعت هذه اللجنة عدة  
إجتماعات ، وبذلك جهزوا في ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بونايرت قد جمع عددا من العلماء  
لكي يصحبوا نواة المجتمع العلمى ، الذى صدر الأمر بتكوينه في ٢٢ أغسطس  
سنة ١٧٩٨ ، والذي ألحق به هداية الجيش . والمعمل الكيميائى ، وكتب

(١) د. محمد فؤاد شكرى : اللغة الفرنسية في عيون المصريين من عصره من ١٢٤١ .

العلوم التطبيقية ، والمرصد ، علاوة على صالة للاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمي المصري هيئة جديدة منفصلة عن لجنة للعلوم والفنون ، ولما تنظيماً الخاص بها . وكانت أعراض المجمع العلمي تتلخص في ضرورة العدل على إشاعة نور العلم والرفق في عصره ، والقيام بدراسة المسائل والأبحاث العلمية والامتناع والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات . وكذلك (وإنه) الرأي فيما قد نعرضه الحكومة على المجمع من مسائل . وقسم المجمع إلى أربعة أقسام : الرياضيات ، والطبيعات ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ؛ على أن يتألف كل منها من اثني عشر عضواً .

وأصبح العالم مونتج هو رئيس المجمع العلمي ، في الوقت الذي قبل فيه الجنرال بونايرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونتج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف المقروش والكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة ، ووسائل تحسين الري . أما الجنرال بونايرت فإنه عرض بعض الموضوعات ، مثل توفير مواد الوقود للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة طواحي الماء وطواحين الغواص . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق بملح البارود وغيرها مما يلزم الخلق .

ولا شك في أن نشاط القضاء في مصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن يشكرها عليهم . وقد سجل لنا الجبرتي بعض عداوة عند تردده على سرائر المجمع العلمي ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض الكتب في المكتبة ... وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأهرام وبراق المسيد . والصور والأشكال والأفلام المرسومة بها ، وما يختص بكل ما من أبنائنا ، الحيران والطيور وثالثيات والأعشاب وعلوم الطب والتشريح

والهندسيات وجبر الأفعال وكثير من الكتب الإلامية مترجم بلغتهم . ورأى أيضاً  
عندهم كتاب الشفاء للقاضي عياض ، ويسمونه عنه بقولهم شفاء شرب ، والبرق  
ليوسيري ، ويحفظون جملة من آياتها ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظون  
سوراً من القرآن ، ولهم تطلع زائد العلوم .<sup>(١)</sup>

واشتملت هذه المكتبة على عدد كبير من الكتب ، ونخصوا لما المباشر من  
الافعال ، ولتقديعها القراء . وفتتبع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين  
ويجلسون في فسحة المكان المقابلة لخازن الكتب على كراسي مشدودة مرازية  
ازمنة عريضة مستطيلة ، فالب من يريد المراجعة ما يشاء منها ، فيعترضها  
الخازن ، فيصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أساقلم من السأكر . وإذا  
عثر إليهم بعض المسلمين من يريد الفرجة لا يمتنعونه من الدخول إلى آفة  
أما كنهم ، ويأثمونه بأبشائه والضعف وإظهار السرور بحبهم إليهم ، وخصوصاً  
الأمم فيه قابلة أو معرفة أن تطلعا لتتفرق المعارف بلؤلأه مودتهم وبحبهم  
منهم . وأما أنواع الكتب المأبوع بها أنواع النساوير وكرات البلاد والأقفا  
والأخبارات ، والطب والنباتات ، وتواريخ القدماء ، ويد الاسم .<sup>(٢)</sup>

والأما النسخ الجيدى القمم أناس يحلماء النطق ، وما به من آلات الخسكة  
تربية فم تركها ، فتنه في منبها ، وكذلك آلات الإختاعات واليدية ، والآلات  
التركيبية ، الغالبية الفهم ، المصنوعة من الصخر المصود ، وهي تركيب  
مصبوعة وممكنة ، كل آلة بها عدة قطع تركيب مع بعضها البعض . وإذا  
وبرايم تليفه ، بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة ، أخذت قدراً من القراء  
وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرق ، وإذا تحل تركيبها وضمت

(١) البرقي : ج ٣ ص ٣٤

(٢) البرقي : ج ٣ ص ٣٤

ظرف صغير ؛ وكذلك نظارات فانظر في الكواكب - نادما ، ومعرفة  
مقاديرها وأجرامها وإرتفاعاتها وإتصالاتها ومناظراتها وأنواع التسخين ،  
والساعات التي تسير بثواني ثلثيات ، الثريدية الشكل ، الألية الثمن . و  
ذلك .» (١)

وبثوا في بيت حسن تأسف جركس مكانا غامضا لدراسة الحكمة والادب .  
و بثوا فيه تناوير منهدمة . وآلات تقاطير عصية الومض ، والازار .  
الارواح وتقاطير المياه وسلاصات المنقرحات ، وأعلاج الأرضة الزاوية .  
من الاعشاب والنباتات ، واستخراج المياه الجلام والحلقة . و دول لالحلقة  
قوارير وأوان من الزجاج البتوري المختلف الأشكال والميزات ، على الزرد  
والسجلات ، وبداخلها أنواع المستخرجات .

ولاشك في أن كل هذا كان غريبا بالنسبة لمن يراه من المصريين ، خاصة إن  
ماشاهد بنفسه بعض التجارب الدنسية تجري أمامه . و يروى لنا ، ليرتجى أن  
عن يعملون هناك « أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوعة فيها : زجاجات  
المستخرجة ، فصب منها شيئا في كأس ، ثم سب عليها شيئا من زجاجة أخرى .  
فلا الماء وسد منه شحان . ثم قلى لقطع » - ماؤه لعل يدرى .

أخبر . فقلبه على الزجاجات : « يا بياض ! أنت لادب ليدري ما يظن . و  
يراه : أنمر ، فوجد حبرا أزرق : و بآخرى فوجد حبرا أحمر ما زلت أراها .  
مرة شيئا قليلا جدا من عيار أبيض . و وضعه على السندان » - سب : فاضل  
بأداس . فخرج له صوت عالئ كدوي القراية لزعيمه منه . و سب : فاضل  
: أشادوا مرة زجاجة نارغ مستطبة في مقدور الشح ، ضيقة النحر . و سب : فاضل  
فراخ : فموسوع في حندق من الخشب . فصبغ الفاضل بالرحامس . و اضل



في الخامسة بربط القليل بالبر الأيسر ، من طرفي وادي طيبة . ثم انزلت  
والدراسة فيما بعد ، وإن كانت قد وصلت إلى نتيجة ترجح ارتفاع مياه البحر  
الأيسر عن مياه البحر الوسط بنسبة أمتار . واليوم هو أن هذه الدراسة قد تمت  
بأثرها ، وفي المنطقة التي حضرت فيها قانا الجليل يسوع بما بعد ، وأن هذه الدراسة  
كانت ، أساساً لدراسات لاحقة عملت على فهمها جميع أخصائى الطباعة .

أما الميدان الثاني الذي تقدمت به رسالة القديس إسماعيل هو التوراة في مصر القديمة ،  
يتم بقايا بعض الأبنية المصرية القديمة ، التي كانت سائرنا . مصر القديمة ، وفيها  
برج وسيرة ، رستم عليه يؤسس في شهر إبريل سنة ١٧٢٩ . وهو من  
البرانيات الأسود ، يقرب [تفاسه من المتر ، ويقرب عرضه من ثلاثة أرباع  
المتر ، ويبلغ مسكه ٢٥ سم وحمل هذا الهيكل نقوشاً على وجه واحدة ، منه ، في  
الاثلاث مجموعات منفصلة عن بعضها ، كانت المجموعة الأولى باليونانية القديمة ،  
والثانية بالكتابة المسمية لم يعرفها ، وظهر فيما بعد أنها اللغة المصرية القديمة ،  
وثالثها المجموعة الثالثة مكتوبة باللغة اليونانية القديمة . وأرسل الهيكل إلى  
المتاحف ، وعاول العلماء فك رموزه . وساد الاعتقاد بأن المجموعة الرسومية  
كانت من حروف مصرية قديمة ، وإن كانت قد كتبت على شغل . ومن ناحية  
المجموعة الثالثة المكتوبة باليونانية القديمة ظهر أن هذا النقش قد تم في عهد  
البطالمة ، وأند استمرت المجموعات مع هذا الحجر ، ومع موازنة الأسماء الموجودة  
في المجموعات الثلاث ، حتى تمكن العالم شامليون في سنة ١٨٧٢ من فك رموزه  
كاملة . وكان هذا العمل هو مفتاح اللغة المصرية القديمة ، والأساس اللازم لمعرفة  
تاريخ مصر القديمة .

أما الميدان الثالث فكان هو دراسة بقية الآثار المصرية الموجودة  
في مصر القديمة ، وفيها من سنة في السعيد بنوع خاص . ويصف العلماء تلك

الآثار التي زادوها بكل دقة ، ودعوا بعضاً منها ، وكانت أعمالهم ثروة ضخمة بالنسبة للتاريخ .

كانت العلماء بجميع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التي تساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر ، وشجع نابليون الجنرال كايير ، ثم الجنرال مينو ، على الاستمرار في هذا العمل ، فاستعان بأن الجنرال ميتوكان برشب في عمل مسح عام لإراضي الإرياقية في مصر ، ويكون هذا المسح أساساً لتسليم الضرائب العقارية .  
وبعد ذلك ، إنشأت مصلحة الجغرافية ، التي أصبحت إلى مصر ، وستكون هذه الطبعة فاتحة (مصرحة المصريين) بشؤون الطباعة ، وخدمة المطبوعات .

وأخيراً ، وليس آخراً ، فمها كتاب وصف مصر ، الذي اشترك في وضعه عدد كبير من العلماء ، كل في نطاق تخصصه وبحوثه التي تتعلق بتاريخ مصر الحديث . وفي إخراجها ، وأسوارها ، وأبنائها ، وثوراتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب بعد عودة العلماء ، مع الحملة ، إلى فرنسا ، ونفعلت الحكومة الفرنسية بالانتماء عليه . ولما أذن أجزاءه في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الأبرار والطلبة ، وإن كان ظهور بقية الأجزاء قد تم في سنة ١٨٢٢ - وفي تلك الفترة من أربعة مجلدات تشمل على أبحاث العلماء ، ثم أحد عشر مجلداً آخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الطبعة الثانية في سنة ١٨٦٩ ، في ٢٠ مجلداً للأبحاث ، مثلها للرسوم .

وبعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب في التعرف على مصر وقت مجيء الحملة الفرنسية إليها ، حتى بالنسبة لفترة التي تمتد منذ الغزو العثماني للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التعمق في دراسة هذه الفترة .

وهكذا كانت الحملة الفرنسية نتاج كبيرة على مصر ، في الميدان العسكري



والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وأحدثت التحلة . أهمية قوية للمصريين ، ففي  
 مشاعرهم ، وهزت التبرم التي كانت . ووجهة ليدوم . وكانت هذه النتيجة كافية  
 لإحداث تغيير ، حتى وإن كان التغيير التاريخي يحتاج لوقت من الوقت .  
 وخرجت التحلة : القائمة من مصر التي تترك غيرا الفوا . التماثل ، والفراش  
 للمطابقة ، ونوبات الحيلة ، هذا علاوة على ، هذا . الصالحين . يمكن البلاد  
 المصريين . فماذا ستكون عليه الآن . في هذه القوى ؟



# البَّائِثُ الْخَائِثُ

عصر الفوضى

والنزاع على ناله لحظة



## الفصل الرابع والعشرون

### الفرنسي في الميدان

لمت في ذات الحملة الفرنسية من سنة ١٧٩٨ ، وترك فرنسا في أيدى الصعاب الإنسانية ، بالفرن ، البريطانية ، وقرارات البابا ، ورفضت عنها وتركها في ١٨٠٠ - ١٨٠١ ، وال اقتصادية سيئة ، بعد عمليات حرية اقتضت في الحول البلاد وعمرها سنة تريد على ثلاث سنوات ، وبعد أن قامى الإنسان من الترحيب والتدبير ، ومن ثم من الإذاعات والقرارات ، ولا شك في أن ضعف الأموال الاقتصادية والإدارية ، في مصر ، علاوة على وجود قوى عديدة في البلاد ، كان يخلق وضعاً يتسم بالعمى ، وتحاول فيه كل قوة أن تسطر لنفسها على الإقليم ، أي أنه خلق وضعاً يمكننا أن نسميه بأنه نزاع على السلطة . فإلى القوى الموجودة في مصر بعد ترويض الحملة الفرنسية منها ؟ وما هي إمكانيات عمل كل من هذه القوى ؟

#### أ - الفرنسيون :

ترك الفرنسيون مصر بعد احتلال دام أكثر من ثلاث سنوات ، وبدلوا عنها ، نتيجة لذهنهم العسكري . ولكن هل كان ذلك يعني أن فرنسا لم يمد لها تأثير في مصر ؟ .

كانت الحملة الفرنسية قد عملت على قلقة الأوساط الموجودة في مصر ، وأثرت على وضعية اللائحين ، وقوة المالك . وكذلك على الإمكانيات الموجودة أمام المصريين . وكانت الحملات الفرنسية قد أزلت ضربات شديدة بقوات المالك ، وأضعفتها إلى حد بعيد ، وأظهرتها أمام المصريين على أنها قوات دخيلة ، تعمل على استغلال المصريين والسيطرة عليهم دون وجه حق . واستمرت فرنسا كعائل مؤثر في هذا الاتجاه إلى أن قام الجنرال كليبر بالإتفاق مع مراد بك ، ومنحه

حكم الصعيد تحت السيطرة الفرنسية . وظلت فرنسا معادية لبقية الممالك ، والذين كانوا يمثلون في قوات إبراهيم بك ، الذي كان قد خرج من مصر إلى الشام . وهذه الثنائية في السياسة الفرنسية كانت تؤدي في النهاية إلى نشوء تعادل في النتيجة النهائية تجاه الممالك ، بين كل من مراد بك وإبراهيم بك . وكان هذا التعادل في صالح فرنسا ، مادامت قواتها موجودة في مصر ، ومادامت قد كسبت قوات مراد بك ، لتعادل بها قوات إبراهيم بك الذي كان قد انضم للعثمانيين .

ولكن هذه الوضعية تغيزت قبيل جلاء الفرنسيين عن مصر ، نتيجة لموت مراد بك ، والتفائق عالياً على انفسهم ، ويشكل فتنة هذه القوة المملوكية التي كان في وسع فرنسا أن تستند إليها .

أما بالنسبة لمصريين ، فإن الحملة الفرنسية كانت قد فتحت مجالات واسعة أمام قاداتهم ، حين اشركتهم في الديوان ، وعاملتهم بصفتهم أمال البلاد وأصحابها . وسيظل بعض المصريين متعلقين بذكرى الفرنسيين بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، ولكنه تعلق مجرد الذاكرة ، ونتيجة لشعور المصريين عامة بانفصالهم عن الفرنسيين ، وتباور شخصيتهم بشكل واضح ومستقل . ولكن عودة الفوضى والظلام إلى البلاد ، بعد أن كان المصريون قد آملوا في عودة السلام والرخاء ، جعلت بعض المصريين يأسفون على « إقصاء دولة الفرنسيين » .

ويبرحه عام سنجد أن فرنسا ، بسحب قواتها العسكرية من مصر ، ستحتفظ ببعض التأثير المعنوي في البلاد ، دون أن يتركز هذا التقوى على قوة مادية لها قيمتها ؛ الأمر الذي سيدفع البعض إلى القول بأن سياسة فرنسا أصبحت سلبية ، في مصر بعد جلاء حملتها عن البلاد . وستقف فرنسا موقف المتفرج على ذلك النزاع الذي سينشب في مصر بين القوى المتعددة للوصول إلى السلطة . ولن تدخل مصر كاملاً له قيمته في السياسة الفرنسية إلا فيما يتعلق بمصلحة فرنسا

نفسها ، وكما حل من عوامل المساومة الدبلوماسية ، لموصول إلى تسوية ذات سياسية .

## ٢ - الموجة الثانية :

كانت أهمية مصر قد ازدادت في نظر الانجليز منذ مجيء الحملة الفرنسية إليها . وشعرت إنجلترا منذ ذلك الوقت بخطورة عودة النفوذ الفرنسي إلى هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لملاقاتها ومواصلاتها مع الشرق الأقصى .

وقامت إنجلترا بدور فعال في إخراج الحملة الفرنسية من مصر ، وشاركت بمجهودات حربية لها قيمتها في هذا السيل . وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي سيطرت فيه القوات البريطانية على أجواء كثيرة من السواحل المصرية المطلقة على كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي بلغ فيه عدد القوات البريطانية ما يقرب من ستة عشر ألف جندي ، بقيادة الجنرال هاملتون ، يحتلون الاسكندرية ورشيد ودمهور ، علاوة على قوات تلك الحملة ، التي كانت قد وصلت إلى السويس قادمة من الهند ، ووصلت طلائعها إلى الجيزة بقيادة الجنرال بيرد ، وكانت قواتها تبلغ ستة آلاف جندي . ولاشك في أن وجود هذا العدد من القوات البريطانية في مصر كان يمثل قوة فعالة ، ووسيلة عمل لها قيمتها بالنسبة لبريطانيا ، يمكنها أن تكسب بها الكثير .

حقبة أن بريطانيا كانت قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التي كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وهي المعاهدة التي نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها . ولكن وجود القوات البريطانية في مصر ، وقيامها بدور فعال في إخراج الفرنسيين من البلاد ، دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة الإفادة من هذه

القوات في عملية الحصول على ميزات في هذا الاقليم ، الأمر الذي يستلزم بقاء هذه الوحدة البريطانية إلى أطول وقت ممكن ، . يستلزم كذلك محاولة إيجاد زنا تستند إليها الحكومة البريطانية على مصر نفسها . وبعد جلاء الفرنسيين ، . ولاية العثمانيين الانجليز بالجلاء عن مصر ، لم يكن أمام بريطانيا سوى قطاع الشمال ، او بعض القطاعات الداخلية منه ، لكي تستند إليها ، وتتخذها ركنًا لها . ويشرح لنا ذلك موقف ماليك مراد بك ، بعد موت سيدم بالطاعون في سواحج ، وهو يتحرك شمالا لتجدة القوات الفرنسية ، واتصال ماليك بالانجليز ، نتيجة معرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر ومحاولتهم الاستناد إلى قوة عارضية جديدة يستندون إليها ، ماداموا قد شعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم . وبالإنجاء ، فان الانجليز سيحاولون الإنادة من وجود قواتهم العسكرية في مصر إلى أبعد وقت ممكن ، وسيحاولون كذلك الاستناد إلى قطاع من المالك كركية لهم ، وخاصة بعد جلائهم عن البلاد .

### ٣ - الخاتمة .

كان العثمانيون هم اصحاب الحق الشرعي في مصر ، أو اصحاب السيادة على هذا الاقليم ؛ وكان من حقهم ، قانونا ، أن يمدوا سلطتهم على مصر ، بعد جلاء الحملة عن البلاد .

وكانت الدولة العثمانية قد شعرت بضرورة تثبيت حكمها في مصر ، بشكل فعال ، منذ الفترة السابقة لجمي الحملة الفرنسية إلى البلاد . وحاولت أن تخضع الممالك وتعملهم يعرودون إلى وضعيتهم السابقة ، وقت دخول القوات العثمانية مصر في عهد السلطان سليم ، وبصفتهم إحدى القوى التي تشترك في حكم البلاد ، وفي خضوع سلطة الدولة العثمانية ، المتمثلة في شخص الوالي وجاء نجاحها في المشاركة في اخراج الحملة الفرنسية من مصر مشجعا لها على التطلع إلى بسط سلطتها



المطلقة على الأقليم ، وعلى أساس أنها قد أعادت فتح مصر بحمد السيف . ويدل هذا على أن الدولة العثمانية ربيت في أمتها فرعة ضعف المماليك ، وانقسامهم على أنفسهم ، لكي تستأثر بالسلطة المطلقة في البلاد ، وتستحرض لنفسها تلى موارد استغلالها .

وبدكرت الدولة العثمانية في أن تعيد مصر ولاية عثمانية ، أو بحكومة من الولايات ، تخضع لرأى . أول بعض الولاء ، الذين يستأثرون بالسلطة ، مرتكبين في ذلك إلى قوات الاحتلال العثمانية ، دون المماليك . وكانت الوضعية الحربية التي جدت على مصر ، من وجود قوات عسكرية تخضع لقيادات مختلفة في مناطق متعددة . مثل وجود الانجليز في الاسكندرية ، ووجود قوات البحرية العثمانية في أبي ظير ورشيد وإقليم البحيرة . ووجود قوات برية بقيادة يوسف ضيا باشا المصدر الأعظم في منطقة شرق الدلتا وقفاصة ، هذا علاوة على عدم خضوع الصعيد العثمانيين خضوعا تاما في ذلك الوقت ، نتيجة لوجود المماليك فيه . كانت هذه الوضعية هي التي أوحى لسلطات الدولة العثمانية بإمكانية تقسيم مصر إلى عدة ولايات . واسكن الدولة العثمانية كانت ترغب في الاحتفاظ بسيطرتها المطلقة على البلاد ، دون المماليك ، ودون الانجليز ، سواء أكانت ستحتفظ بمصر ولايه واحدة ، أو تقسمها إلى عدة ولايات .

ولقد أصدرت الدولة العثمانية تعليماتها لقادة قواتها في مصر بضرورة التخلص من بقية المماليك ، حتى لا تقوم لهم قائمة في البلاد بعد ذلك . وكان في وسع الدولة العثمانية أن تتخلص منهم بطريقة القدر والقتل نتيجة لمؤامرة ، أسهل من تمكنها من القضاء عليهم في ميدان المعركة . وفي حالة فشل مثل هذه السياسة ، كان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض عليهم أمروا وجرهم من مصر ، واستمرارهم في إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن هذه السياسة ، في الوقت الذي كانت تمهد فيه لسيطرة العثمانيين  
سيطرة تامة على البلاد ، كانت تهدد بوقوع خلاف جديد ، بين العثمانيين  
والإنجليز ، علاوة على الخلاف الناشئ عن عداوة الإنجليز في الجلاء عن مصر ،  
نتيجة لإستناد إنجلترا ، أو محاولتها الإستناد ، إلى المالك ، كركيزة لهم في مصر .  
وهكذا وقع العثمانيون في نزاع وصراع مع كل من المالك والإنجليز ؛ وإن  
كانوا يستندون إلى حقهم الشرعى في حكم مصر ، وإلى وجود قوات عسكرية  
كبيرة لهم في البلاد .

وكانت قوات العثمانيين الموجودة في مصر ، بعد خروج الحملة الفرنسية من  
البلاد ، تتألف من جيشين : الأول كان بقيادة الصدر الأعظم  
يوسف ضيا باشا ، وكانت قواته تتألف من الإنكشارية ، وبقية الرجال الذين  
كانوا قد جنودا في سوريا قبل الرفض على مصر . وكانت قوات هذا الجيش  
تبلغ ما يقرب من خمسة وعشرين ألف جندي ، وكانت تحتل القاهرة ، ومنطقة  
شرق الدلتا ، وبعض مناطق من الصعيد . وكان الثاني بقيادة أمير البحار حسن  
باشا ، قبودان باشا البحرية العثمانية . وكانت قواته تتألف في غزيرتها من الأرؤود  
مع بعض الإنكشارية ، وكان عددهما يقرب من ستة آلاف جندي . وكان  
الأسطول العثماني راسيا في مياه أبي قير ، وكانت القوات الخاصة لقيادته  
تحتل أبي قير ورشيد ، وحضر جزء منها إلى منطقة الجيزة .

وكان معنى ثنائية القيادة ، إمكانية وقوع تنافس بين قيادات البحرية  
والجهادية ، حتى في أصغر الأمور ، مثل ترشيح إحدى الشخصيات لولاية مصر .  
ونعرف أن حسن باشا قائد الأسطول ، كان قد ترقى مع السلطان سليم الثالث ،  
وله تأثير عليه ؛ هذا في الوقت الذي كانت القوات البحرية فيه تخضع مباشرة  
لصدر الأعظم ، أي لرئيس الوزراء . وكان معه في معسكره الرئيس أفندي ،

أى وزير خارجية الدولة الألمانية . وسينعكس التنافس بين السلطان والصدور  
الأعظم على الحالة الموجودة في مصر عند ترشيح محمد خمرو باشا واليا على  
القاهرة . هذا من ناحية النفوذ . أما من ناحية التأثير المستمر ذو الناعية ، فثبت  
أن مصر الأسطول العثماني كان هو الجلاء عن مصر ، إن أجلا أو تأجلا ، نظرا  
لإحتياج الدولة إليه في مناطق أخرى ، الأمر الذي كان يؤدي إلى بقاء القوة  
البحرية في مصر وحدها . وكانت هذه القوات البحرية تستعمل على فرقتين : واحدة تنافس  
مع بعضها ، ولها نوع من المعصية ، ويظهر ذلك بوضوح لدى الإنكسارية ،  
ولدى قوات الأرنؤود . أى أن هناك تنافس وتناحر داخلى بين القوات العثمانية  
وبعضها ، البحرية والبحرية ، وتنافس وتناحر آخر داخل قطاع القوات البحرية  
نفسها . ولاشك أن هذا التنافس سيؤثر على فاعلية هذه القوات العثمانية ،  
وبخاصة حين تتخذ موقعا معينا في تحالف أو تناحر مع قوات الحائليين . وثان  
هذا التشقق الداخلى يزيد من إمكانيات التحرك ، ويزيد من شكل العونى القوي  
عمت مصر بعد جلاء القوات الفرنسية عنها ، وبشكل يؤثر على المعسكر الوطنى ،  
وعلى إمكانيات المصريين للوصول إلى ما كانوا يرغبون .

#### ٤ - المماليك :

كانت قوات المماليك قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لجهى الحملة الفرنسية  
إلى مصر . وكانت قوات المماليك هى التى حاولت جاهدة أن تزيد من سيطرتها  
على البلاد ، وعلى حساب سلطة العثمانيين ، منذ النصف الثانى من القرن الثامن  
عشر ، ودخلت بذلك في صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة . وفقد المماليك  
الكثير من رجالهم في أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين ، بعد أن فقدوا بضعة  
آلاف منهم في المعارك التى تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد . وتم  
ذلك في وقت حاصرت فيه الأساطيل البريطانية سواحل مصر ، واستمرت فيه

سيطرة الفرنسيين على البلاد ، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصر جديدة يزيدون بها أعداد قواتهم . هذا علاوة على أن الدولة العثمانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر . حتى لا توجد من قوة المماليك ، وحتى تفقد الدولة نفسها من هذه العناصر في قوات الفريسان الخاصة بها . فكان المصنف النسبي إذن هو أول المظاهر التي ظهرت على قوات المماليك .

أما الظاهرة الثانية فكانت هي انقسام المماليك على بعضهم . وفي الوقت الذي انسحب فيه سراد بك إلى الصعيد ، ومنه إلى الواحات ، للاستعراذ في مقاومة الفرنسيين من داخل مصر ، خرج فيه إبراهيم بك من مصر إلى الشام ، وإنضم إلى قوات الدولة العثمانية . وهكذا يمكننا أن نقول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين : الأول يحاول استعادة سيطرته على البلاد ، والثاني منها من أيدي الفرنسيين ، والثاني يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر ، ويقوم في ذلك بدور التابع للدولة العثمانية .

وكان انشاق سراد بك : أمير البكوات المصرية في الصعيد ، مع الجنرال كبير ، يعني تعزل هذا القطاع مؤقتاً عن العمل على استقلال مصر إلى وضعية التابع لسلطات العثمانية في مصر . وهذا تحول المماليك ، نتيجة لضعفهم والضرورات العسكرية التي تولدت بقواهم ، إلى وضعية تنسحب إلى من العثمانيين والفرنسيين . ولكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعني تغييراً للحالة العامة للبلاد ، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مجيء هذه الحملة . وشعر المماليك بأنهم كانوا يحكمون مصر السابقين ، وبأنهم كانوا قد أداروا شئونها منذ أزمنة بعيدة ، محاولوا إعادة سلطتهم إلى البلاد . وأغرام الموقف ، ووجود الانجليز إلى جانب العثمانيين ، على محاولة الحصول على كل السلطة لأنفسهم في البلاد . وشعر المماليك بأن العثمانيين يرغبون في تقليل نفوذهم في البلاد ، وحتى في

التخلص منهم بشكل نهائى ، ودفعهم هذا الشعور ، أو دفع بعضهم ، إلى محاولة الاستناد إلى القوات الانجليزية لثبيت أقدامهم في مصر ، ورغم وجود القوات العثمانية فيها .

ولقد شعر الانجليز بحقيقة هذا الموقف منذ نزول قواتهم في شمال الدلتا ، وحاولوا الاعادة منه . فسمى الجنرال هتشنسون إلى محاولة إجتذاب ممالك مراد بك إليه قبل أن يزحف إلى القاهرة . وبعد أن كانوا عوالدين الفرنسيين ، نتيجة لإتفاق أميرهم مع الجنرال كايير . ووعدهم الجنرال هتشنسون بأن يعيد إليهم سلطتهم السابقة في البلاد ، في حالة إنضمامهم إلى جيوش الانجليز والعثمانيين . ورأى ممالك مراد بك أن الموقف قد تحول ضد الفرنسيين ، وفي صالح الانجليز ، فمتصوا لاتفاقية مراد بك مع الفرنسيين ، وانضموا إلى الانجليز . ومن هذا النعام الجديد ، سيعمل قطاع من الممالك المرادية مع انجلترا لاستعادة سلطتهم في البلاد ، وستستند إنجلترا إلى هذا القطاع في محاولة تثبيت أقدامها في مصر . وكان هذا القطاع بقيادة محمد بك الألفى ، الذى سيمير مع الانجليز لعدة سنوات . ولكن هناك قطاع آخر من الممالك المرادية ، كان بقيادة عثمان بك البرديسى ، وكان يرى ضرورة الاستناد إلى فرنسا ، والإستنجاد بها ، لتثبيت الأوتار في صالح الممالك ، واستنادا إلى نصوص اتفاقية مراد بك مع الجنرال كايير . وكان هناك قطاع ثالث من بين الممالك المرادية يرى ضرورة اتخاذ موقف الحياد ، والاستناد إلى الدولة العثمانية وقواتها ، حتى يفوزوا بالإعتراف بسابق تفوزهم في مصر . هذا فيما يتعلق بالممالك المرادية .

أما فيما يتعلق بممالك إبراهيم بك ، منجد أن زعيمهم ، الذى كان قد انضم إلى العثمانيين في الشام ، قد تقدم به السن ، وفقد الكثير من نفوذه ، وأصبح

رجالهم مجرد تابعين للدولة العثمانية ، ودون أن يكون لهم وزن كبير .

وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أصبح عدد المماليك لا يزيد على أربعة آلاف . وكان من الصعب على المماليك استيراد عناصر جديدة لهم ، رغم نجاحهم في شراء بعض المماليك السود الذين كانوا يأتون مع القوافل من سنار إلى أسوان أو أسبوط ، ونجاحهم كذلك في ضم عدد من العربان والمغاربية ، والاستناد إلى بعض مئات من الفرنسيين الذين آثروا البقاء في مصر بعد خروج الحملة منها ، وكانوا يقيمون من ثلاثمائة رجل . ولا شك في أن هذه القوة ، حتى في حالة اتحادها ، كان من الصعب عليها أن تقف في وجه القوات العثمانية ، خاصة وأن القوات البريطانية كانت ستلتحق ، إن آجلاً أو عاجلاً ، من البلاد . فما بالك وهذه القوات المملوكية منقسمة على بعضها في القيادة ، وموزعة إقليمياً ، إذ أن بعضها كان قد وصل إلى أبي قير ، قرب الإنجليز ، وكان البعض الآخر في الصعيد ، أو قرب القاهرة ؟

ولا شك في أن المماليك كانوا إحدى القوى الموجودة في الميدان ، والتي ستؤثر في سير الأحداث ، وبخاصة مع التطورات التي ستجد في الموقف بين العثمانيين والإنجليز . وسيعطيل ذلك من أمد الصراع أو النزاع على السلطة بين هذه القوات وبعضها . ولكن ما هو موقف المعسكر الوطني من هذا الصراع ؟ وما هي إمكانيات المصريين للوصول كذلك ، إن أمكن ، إلى السلطة في إقليمهم ؟

### ٥ — القوى الوطنية :

كانت القوى الوطنية قوة حقيقية لها وزنها في الميدان ، إن لم يكن عسكرياً ، فعلى الأقل معنوياً ، خاصة وأنها كانت قد بدأت في اليقظة ، وأصبح في وسعها أن تؤثر ، ولو إلى حد ما ، حتى على القوات العسكرية . وسنجد أن تدخلها في

أوقات معينة سيؤثر على مسألة النزاع على السلطة ، حتى وإن كانت بين قوات تستند إلى إمكانيات مادية وعسكرية .

ويسمى بعض المؤرخين هذه القوى الوطنية بشكل عام باسم قوة العامل القوي ، وإن كانت هذه التسمية تقتل على كثير من التجاوز ، نتيجة لعدم شعور المصريين بتميز شخصيتهم . ماديا ومعنويا ، عن شخصية الأقاليم المحيطة بهم ، والتي كانت تدخل كذلك في نطاق الدولة الثنائية في ذلك الوقت ؛ ونتيجة لشعور المصريين بنوع من التضامن الاقليمي والمعنوي ، إلى حد كبير . مع بقية القوات الاقليمية ، والتي كانت خاضعة للدولة الثنائية . وهذا ما يدفعنا إلى اعتبارها قوى وطنية ، أكثر من اعتبارها عاملا قوميا .

وكانت الفترة التي قضتها الحملة الفرنسية في مصر قد ساعدت على إضعاف المالك ، حرييا ، وبشكل خفف من ثقل وعبء هذه الطبقة ، ونقل وسم ، عمليات حكمها واستغلالها للمصريين . وكان هذا العامل مشجعا على سرعة نمو القيادات الوطنية ، وبشكل يسمح لها بالمشاركة في إدارة شئون البلاد . ولقد ساعدت السياسة الوطنية الاسلامية التي سارت عليها الحملة الفرنسية في مصر ، مع عملية إشراك المصريين في الديوان ، على مشاركة المصريين في حكم بلادهم بأنفسهم ، حتى وإن كان ذلك بدون سلطة فعلية . كما أن تطور الأحداث السريع جعلهم يربقون ما يفتح أعينهم ويتبين لهم روح الظلم إلى تحسين أحوال بلادهم ؛ وكان الجبرال يوافقت نفسه على خضوعه ونزحهم وأخذت بتعلمة بلادهم ، معنى يافتر النهر ، والى بعدة القوة الوطنية ثم في ثدي في وجه الحاكم الفرنسي غير حرة ، وأعدت مناورات منضبطة وعذبة القوة المستعدة ، وألفت نخوس خديا التي تقع والمشارك ، في وقت اختبر ال ، يوتابرت ، فافتر الله ، ومزول ال مرر ، يورات خلاصة حياه هرتة ، وأياها وهو يندم ، في ثدي في ثمار آثار

نهم وفلسفهم وحضارتهم وتجاربهم . رأت علوماء أفكاراً جديدة ، ومنشآت  
 جديدة ، ورأت ديواناً عذيقاً من صعوة أبنائها بعد أن كان الديوان  
 تقسيم مقصوراً على المالك . وأيقظت الحوادث فيها روح المقاومة الشعبية ،  
 التي الروح التي نهض بالأخلاق ... وتفرس المصائل في النفوس . وأخذ  
 ترادف الحوادث في خلال تلك السنوات الثلاث يمزق أستار العدم والجمود  
 التي كانت تحجب عنها نور الحياة ونشاط . فلا غرو إن ظهرت الأمة المصرية  
 ثمينة في الحضارة والمدنية ، بشخصية جديدة ولتتها الحوادث ، وأن تقسم  
 سيدان انفعال السامع روح معنوية جديدة ، تختلف كثيراً عن حالتها القديمة ...  
 والأمة المصرية التي طلت السنين الطوال رازحة تحت نير الاستبداد ، لم تفقد  
 مواهبها القديمة التي ورثتها عن المديان المتعاقبة ، بل كانت هذه المواهب كأمه  
 تحت الرماد ، يعلوها العدا . فما أن صدمتها الحلة الرسمية حتى أخذت تبدو  
 مباناً تافض الماد ، وتحمل جواهرها في لب النار . ونهضت الأمة في وجه  
 الاحتلال الأجنبي ، تحمل بين جنبيها قوة حيوية كبيرة ... وهذا العامل الوليد  
 الذي تمحضت عنه المقاومة المستمرة في عهد الحلة الرسمية . أخذ ينمو ويتزعر  
 ويشد ساعده ، وأبى أن يعود إلى نظام الحكم القديم . أو يكون مطية لأهواء  
 الدول الطامعة في وادي النيل . وجعل يتطلع إلى نظام تمسك أرقى من للنظم التي  
 رزحت تحتها البلاد السنين الطوال . (١)

ولقد أخذ المصريون ينظرون بعين البغض إلى عودة حكم المالك ، وينظرون  
 بعين البغض كذلك إلى عودة حكم الأتراك . ولم يكن المصريون قد نسوا مظالم  
 المالك . وماجره حكمهم على البلاد من خراب . أما الحكم التركي فقد ظهرت  
 مساوئه ومظالمه بعد جلاء الحلة الرسمية عن مصر ، وعودة السلطة إلى العثمانيين .

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ . ص ٢٥٨ .



وتمثل حكم العثمانيين في تلك المجموعات من الفرق العسكرية التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى مصر ، وكان رجالها يفتقرون إلى التدريب والربط ، ويفتقرون إلى النظام ، ويخضعون لقادة يتميزون بالجهل ، ويتميزون بالعنصرية والرغبة في التحكم . وعملت هذه القوات على نهب البلاد ، وإرهاق الشعب ، والاستهانة بأرواح الناس . وساعدت على هذه المساوئ على قيام شعور مضاد للعثمانيين ، شعور مضاد لحركة التضامن الاقليمي ، وإن كان هذا الشعور يحتاج إلى وقت ، وإلى تجارب ، حتى يتمكن من التوضوح ، ومن القيام بدور فعال ، كاحدى القوى الموجودة في الميدان .

ويظهر في مصر في الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من البلاد بعض شخصيات القادة من الوطنيين ، وسيزداد نفوذهم بعد جلاء الحملة الفرنسية ، ونتيجة لإشتداد التنافس بين الأتراك والمماليك . وسيصبح هؤلاء القادة كفة في سير الأمور في البلاد ، وحتى في اختيار الولاة الذين يتولون حكم مصر . وذكر منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ عبد الله الشرفاوى ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ مصطفى الصاوى . والشيخ محمد المهدي ، والسيد أحمد المحرقى .

\* \* \*

وستقوم هذه القوى الموجودة في مصر بالتنافس فيما بينها ، وبالصراع من أجل الوصول إلى السلطة . وسيستمر هذا الصراع بينها منذ خروج الحملة الفرنسية من مصر في سنة ١٨٠١ حتى وقت تولية محمد علي شئون مصر في سنة ١٨٠٥ . وإن كان هذا الصراع سيتم على مراحل ، تتميز كل منها بخصائص معينة ، نتيجة لقوة أو ضعف كل من هذه القوى ، ومرحليا ، ونتيجة لتغير الموقف الدولي ، وتأثر القوى الداخلية به .

## الفصل الثاني والعشرون

### الصراع بين القوى

بدأ الصراع بين القوى على السلطة في مصر بمجرد جلاء قوات الحملة الفرنسية من البلاد . وكان من الطبيعي أن يبدأ هذا الصراع نتيجة لإختلاف مصالح القوى ، ونتيجة لإختلاف أهدافها . وبعد شهرين من مراقبة كل قوة للقوى الأخرى ، بدأ الاتراك العثمانيون في محاولة تطبيق سياستهم الخاصة بإعادة مصر إلى سيطرتهم المباشرة ، الأمر الذي كان يستتبع التخلص من المماليك . وكانت إنجلترا ، من ناحيتها ، ترغب في إطالة أمد بقاء قواتها في مصر ، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح الدولة العثمانية ؛ وكانت ترغب كذلك في إتخاذ المماليك ، أو أحد قطاعاته ، ركنة تستند إليها في الاحتفاظ بنفوذها في مصر . فكانت محاولة العثمانيين إذن التخلص من المماليك تستتبع وقوع صدام حتمي مع هؤلاء المماليك ، وتستتبع وقوع صراع أو نزاع مع إنجلترا . كل هذا وقوات الدولة العثمانية تثير غضب الأهالي وسخطهم نتيجة لزيادة مظالمها ، وفرضها الإتاوات والضرائب على المصريين . فها هي نتيجة هذا الصراع في كل مرحلة من مراحلها ؟ وما هي النتيجة النهائية له ؟

#### ١ - محاولة التخلص من المماليك :

إصطدمت رغبة الدولة العثمانية في إرجاع مصر كمجرد ولاية من الولايات الخاضعة للدولة برغبة المماليك في إسمراج نفوذهم وسلطتهم السابقة في مصر حتى قبيل خروج الحملة الفرنسية من البلاد . وظهر أمام المماليك ، رغم إشتراكهم في الحرب التي دارت ضد الفرنسيين أن السلطات العثمانية ترغب في القضاء على

نفوذهم ، وترغب كذلك في إبعادهم عن البلاد . ومنذ شهر يوليو سنة ١٨٠١ أخذ القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، الجنرال هتشنسون ، في الشكوى إلى الرئيس أفندي ، وزير الخارجية العثمانية ، من موقف المصدر الأعظم يوسف عنيا باشا من المالك ، ومن أنه كلن قد منع هـ. ولاء الممالك من الإقامة بمنزلهم في القاهرة ، وطرد منها كاطرد السيدة نفيسة المرادية ، أرملة مراد بك . وكان الجنرال هتشنسون على علاقة مستمرة مع الممالك ، وجاهلهم يشعرون بأن إنجلترا تهتم بأمرهم ، وإن كانت لا تقدر على الاعتراف بهم إلا بصفتهم رعايا للسلطان ، ووعدهم يبذل جهده لدى الباب العالي لتخفيف غضبه عنهم ، على أن أن يقوموا من جانبهم بدفاعة الخراج الذي يرسلونه سنويا إلى عاصمة الدولة . وكانت إنجلترا قد شرعت بأهمية إستالة الممالك إلى جانبها ، تمهيدا لاستادها إليهم في خلق نفوذ لها في مصر . وكان هذا العامل يمثل قوة دفع تخفي وراء طلبات إنجلترا العديدة إلى الباب العالي لبحث وضع الحكومة التي ستنشأ في مصر . ولتخذ الباب العالي إزاء ذلك موقفاً حاسماً ، يتمثل في إسراره على ضرورة القضاء على نفوذ البكوات المالك في مصر ، وعلى إبعادهم من مصر إلى إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية . وإعتبر وزير الخارجية العثمانية أن الممالك كانوا أجنب عن مصر ، وأنهم قد اغتصبوا السلطة فيها ، وكانوا يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالي إنشاءها في مصر . ورغم إصدار العفو العام بعد دخول الجيش العثماني إلى مصر ، فإن الموقف كان يتطلب أخذ ضمانات بالنسبة للمستقبل . واقترح الباب العالي أن يسمح للممالك بالدخول في خدمة السلطان ، وفي الوظائف العامة ، وبتنص الرتب التي تمنح لضباطه ، ولكن بشرط عدم إقامتهم في القاهرة ، حتى لا يكونوا مضطربين مستر للدولة . وكان من اللازم كذلك فصلهم عن رئاستهم ،

وإدخال جنودهم في خدمة الباب العالي وكانت الحكومة العثمانية ترى صعوبة الموافقة على إعادة الممالك إلى وضعيتهم السابقة دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد سلطة الدولة ، ولا توافق على طلبات إنجلترا الخاصة بضرورة بقاء الممالك في مصر ، وإعادة ممتلكاتهم إليهم .

وفي الوقت الذي حددت الدولة العثمانية فيه موقفها من الممالك ، وأظهرت ذلك لسفير إنجلترا في إسطنبول ، عملت على التخلص من الممالك بتوجيه ضربة قاضية لهم ، وبمحاولة لقتلهم في أبي قير وفي القاهرة ، ويقوم بتنفيذها كل من القبطان باشا والصدر الأعظم .

وإسلم كل من يوسف ضيا باشا ، وحسين باشا قائد البحرية العثمانية ، تعليمات محددة من الباب العالي بتغيير نظام الحكم لتقديم في مصر ، وإنشاء أربع باشويات تحمل عمل سلطة البكرات الممالك ، حتى يتم إخضاع مصر لسلطة الدولة ، وكذلك إلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من البكرات الممالك ، وإرسالهم إلى عاصمة الدولة العثمانية ، لكي يعطيهم الباب العالي هناك من الأملاك ما يعادل إيراده لإيراد ممتلكاتهم التي كانوا يعيشون منها في مصر . ولم يكن الباب العالي يفكر في أن القوات البريطانية ستدخل في الموقف ، خاصة وأن معاهدة التحالف الموقعة بين الدولتين ، العثمانية والبريطانية ، في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، كانت تنص على وقوف إنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ، لا على وفورها مؤيدة لبعض رعاياها ضد سلطة الدولة نفسها .

وكان تردد الصدر الأعظم ، والقبطان حسين باشا ، وشعورهما بعدم قدرتهما على السيطرة على الممالك قد دفع هذين القائدين في أول الأمر إلى محاولة إستالة الممالك ، ومحاولة التفريق بين قواتهم ، وذلك تمهيدا لإحاطة خطوة ثانية تتمثل في تدبير مؤامرة لقتضاء عليهم . ومن طريق التندر . وقام الصدر الأعظم بإعطاء

إمارة الصعيد ، وإقطاعات الوجه القبلي ، لمحمد بك الألفي بعد أن كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ مشاعة بين المالك كل من مراد بك والألفي بك . وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين المالك المرادية والمالك الألفية ، وفي صالح الدولة العثمانية . ثم إنهم الصدر الأعظم والقبطان باشارفة هذا الانقسام ، الذي أحضف الممالك ، لكي يضربا حربيها الأخيرة . فدير الصدر الأعظم مؤامره منهم في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وذلك بدعوه بكوات الممالك الموجودين في القاهرة إلى منزله ، ثم إلقاء القبض على إبراهيم بك ، شيخ البلد ، وهرزوقي بك ، وتسمة من البكوات الآخرين . وأرسل في نفس الوقت قوات الأرتوود بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد ليقبض على محمد بك الألفي . وكان على القبطان باشا أن ينفذ في الاسكندرية ، وفي نفس الوقت ، نفس المؤامرة مع الممالك الموجودين بالقرب منه ، والذين كانوا على صلات مع القوات الانجليزية في الاسكندرية . ودعا القبطان باشا جماعة الممالك الموجودة هناك لمقابلته ، في يوم ٢٢ أكتوبر ، لكي يبلغهم الأوامر التي كانت قد وصلت من الباب العالي بشأنهم ، وبشأن إلحاقهم بخدمة السلطان ، وترحيل من لا يرضى منهم بهذه العروض إلى أية جهة يشاءون . وفي أثناء نقل البكوات إلى إحدى سفن الأسطول ، تم القضاء على عدد منهم ، فإتبال الرصاص عليهم من رجال البحرية العثمانية من كل جانب ، وشعروا أنهم قد وقسوا في القنخ . وقتل في هذه الواقعة عثمان بك الطنبورجي ، وعثمان بك الأشقر ، ومراد بك الصغير ، وإبراهيم بك كتنغدا السناري ، وصالح أغا ومحمد بك ، كما جرح الكثيرون من بينهم . وقادوا الجرحى إلى سفينة القبطان باشا ، وأرغوا هناك على القسم بالألا ينضموا إلى الجانب ، والقسم بالولاء للسلطان العثماني . وكان عثمان اليرديسي من بين هؤلاء البكوات . ثم استعد القبطان باشا لإرسالهم إلى إستامبول .

وما أن انقضت أخبار هاتين المؤامرتين حتى أسرع القواد الانجليز ، وهما الجنرال هتشنسون في القاهرة ، والجنرال سنيوارت في الاسكندرية ، بالتدخل لدى الصدر الأعظم والقبطان باشا لإطلاق سراح البسكوات الأسرى ، واحتجوا على هذه المعاملة إحتجاجاً شديداً ، فألحق سراح البسكوات ، وقرر الباب العالي لهم معاشات سنوية ، مع إسناد بعض الوظائف إليهم ، وإبعاد من لا يرغب في ذلك عن البلاد . وذهب للمماليك ، بعد إطلاق سراحهم ، إلى الجيزة ، ومعهم رجالهم واتباعهم ، وللتقوا هناك بمن فر من إخوانهم ومن نجا من مؤامرة أبي قير . وأصبح من غير الممكن بعد ذلك وقوع إعتاق بين المماليك والعثمانيين ، بل أصبح من المرجح أن يعتمد المماليك إلى محاولة الانتقام من العثمانيين . وهكذا ضعفت سلطة العثمانيين في مصر ، نتيجة لفشلها في تنفيذ هذه المؤامرة ، بدلا من أن تقوى ، نتيجة لنخسها من المماليك . ونتج عن ذلك أيضا تخرج مركز القبطان حسين باشا أمام حلفائه الانجليز ، الأمر الذي تسبب في إضرابه بالسفر من أبي قير في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٠١ . أما الانجليز ، فإنهم قد كسبوا الكثير بتدخلهم إلى جانب المماليك ، فأصبحوا حمايتهم ، وأصبح هؤلاء المماليك صانعي وركائز لهم لقوة قادمة .

ولقد جمع المماليك شملهم ، وبقوا في الجيزة ، يستمدون لقتال العثمانيين ، ويأملون في الحصول على عون ومساعدة من الانجليز . ولكن إنجلترا إضطرت بعد ذلك إلى إظهار الحياد ، إنتظاراً لتغير الموقف من جديد ، خاصة وأن فرنسا كانت قد أخذت في التقرب من الباب العالي ، وإعادة صلاتها السابقة معه ، ووقعت على معاهدة باريس في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٨٠١ . وحاولت إنجلترا أن تمنع الباب العالي من التصديق على هذه المعاهدة التي كانت تعيد لفرنسا نفوذها السابق في منطقة شرق البحر المتوسط ، ولكن علاقتها بالمماليك حرمتها

من كل قاطبة للعمل ضد فرنسا في الدولة العثمانية ، التي أخذت تنظر الى إنجلترا على أنها ترمي التناحر الفاسدة من بين رعاياها ، وتساعد على خلق المشكلات الداخلية لما في امبراطوريتها ولذلك فإن إنجلترا قد اضطرت الى التبرؤ من موقفها الجزئى المتشكك في القاهرة . وموقف إنجلترا سيتوارت في الاسكتندرية ، ربيع . موقف اللورد إلجين في استانبول . وسافر الجنرال هتشفسون عن مصر ، وساء الى مصر بعد ذلك المستر سترانون ، سكرتير السفارة البريطانية في الاسكندرية ، يحمل الى اللورد كانان ، الذى حل محل الجنرال هتشفسون في قيادة القوات البريطانية ، وإلى زعماء الممالك ، الخطوط العامة لسياسة بريطانيا تجاه مصر ، والى كانت تلتخص فى تحلى بريطانيا عن حمايتها للممالك ، ولو مؤثما ، نصيحتها ، لاصدقاتها الممالك ، بقبول شروط الصدر الأعظم .

وأمام هذا التخل عنهم من جانب إنجلترا ، إنتظر الممالك أن ينهم الفرصة من جديد للحصول على مساعدة من إنجلترا ، وانتقلوا فى أواخر يناير سنة ١٨٠٢ الى الصعيد ، لينظروا هناك قواتهم ، استعداداً ليوم جديد مع الأتراك . أما السلطة فى القاهرة وفى الوجه البحرى فلها قد ظلت فى أيدي العثمانيين . واعتزم الصدر الأعظم العودة الى عاصمة الدولة ، فاستدعى محمد خسرو باشا لى يسلة زمام الحكم قبل رحيله . فحضر خسرو باشا الى القاهرة فى يوم ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ ، واستقر فى الحكم . ورحل الصدر الاعظم يوسف ضيا باشا الى سوديا ، واصطحب معه جزءاً من الجيش العثماني ، واصبح محمد خسرو باشا هو صاحب الحل والعقد فى القاهرة ، واصبح هو يمثل السلطة الشرعية فى مصر .

## ٢ - ولادة خسرو باشا :

كان محمد خسرو باشا هو أول والى عثماني يتعين لحكم مصر بعد جلاء القوات

الفرنسية عنها . وكان قد نشأ كملوك من ماليك القبطان باشا ، ثم أصبح وكيلًا له ، أو كنتهنا ، وأصبح من خاصة أسدقائه . وكان الصدر الأعظم يرغب في إسناد ولاية مصر إلى محمد باشا أبي مرق ، أحد قواد الجيش العثماني ، الذي صحبه في القدوم إلى مصر . ورشح حسين قبطان باشا ، محمد خسرو باشا لمنصب ولاية مصر ضد محمد باشا أبي مرق ، وتغلب نفوذ القبطان باشا على رغبة الصدر الأعظم ، خاصة وأن القبطان باشا كان مقربًا إلى السلطان سليم الثالث ، وكان قد تربى معه ، وكانت له مكافئة ممتازة في الدولة ، نتيجة لتجديده الأسطول العثماني ، فاستطاع بنفوذه لدى السلطان أن يستعمر فرمانا بتولية خسرو باشا ولاية مصر . وهذا فيما يتعلق بخسرو باشا في حد ذاته . ولكن ما يهمنا هو كيف يمكن لهذا الباشا أن يتصرف في الموقف ، وفي حالة الصراع الموجود بين القوى ، وخاصة بين العثمانيين والماليك ، علما بأن الانجليز لم تكن قواتهم قد جلت بعد عن البلاد؟

ولكن الماليك ، بعد معرفتهم بتغير وقف الإنجليز منهم ، نتيجة لتقرب العثماني الفرنسي ، قد تحولوا بأنظارهم صوب فرنسا ، يطلبون من القنصل الأول بومبارت تأييدهم ضد العثمانيين . وأرسل كل من إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي رسالة إلى القنصل الأول يشرحون فيها إتهام سلطنة الماليك في مصر نتيجة لحيء الحلة الفرنسية ، والتجاه الماليك إلى عطف القنصل الأول لكي يميّد إليهم سابق سلطتهم ، وخاصة بعد وقوع الانقسام في صفوفهم ، نتيجة لوفاة مراد بك ، ولانتجائهم إلى الحماية الانجليزية . وشرحوا في هذه الرسالة موقف السلطة العثمانية المعادي للماليك ، وعاولتها التخلّص منهم بالصدر . وذكروا أن قواتهم كانت لا تزال تسمح لهم بالمقاومة ، ولكنهم يلتجئون إلى القنصل الأول لكي يعضد، ويتوسط لهم لدى الباب العالي ، وأنهم كانوا مستعدين لقبول ما يفرضه عليهم



من شروط ، ومستعدين كذلك لكي يقدموا أحسن الميزات لتجارة الفرنسيين .  
ولكن بونايرت كان معاديا للماليك ، وكان كذلك قد بدأ سياسة التقرب من  
الدولة العثمانية ، ولم يكن يرغب في التسبب في فشلها بسبب تمعيده للماليك  
الذين كان لا يثق فيهم نتيجة لتغيير مواجبتهم باستمرار ، بحسب مصالحهم .  
فطلعت هذه المحاولة بدون نتيجة ، وأظهرت ضعف الماليك ، وقوة سيطرة  
العثمانيين على البلاد .

وزاد من توطيد مركز محمد خسرو باشا إتخاذ إنجلترا قرارا بحسب القوات  
الهندية الموجودة في الجزيرة . واتى بدأت في الانسحاب من معسكرها في أثناء  
شهر مايو سنة ١٨٠٢ . وسلمت هذه القوات معسكرها إلى مندوب خسرو باشا ،  
« وأخذ الباشا في الاهتمام بتشغيل الانجليز المسافرين إلى السويس والقصر ،  
وما يحتاجون إليه من الجبال والأدوات ، وجميع ما يلزم ... فلما كان يوم الجمعة  
ثالث عشر ، ركب الباشا وصحبته طاهر باشا في نحو الخمين ، وعدى إلى الجزيرة  
بعد الظهر ، ووقفت عساكر الانجليز صفوا ، رجالا وركبانا ، وبأيديهم  
البنادق والسيوف ، وأظهروا زيتهم وأبهمهم ، وذلك عندهم من التعظيم لتقادم ،  
فزل الباشا ودخل القصر ، فوجدهم كذلك صفوا بدهان القصر ومحل الجلوس ،  
فجلس عندهم ساعة زمانية ، وأمدوا له هدايا وتقادم ، وعند قيامه ورجوعه ،  
ضربوا له عدة مدافع على قدماء ضرب لهم هو عند حضورهم إليه » (١) . وكان  
عددها سبعة عشر طلقة مدفع . وبعد ذلك بأسبوعين و عدى حسين بك وكيل  
القبطان إلى الجزيرة . وتسلمها من الانجليز ، وأقام بها ، وسكن بالقصر » (٢) .  
والسحب هذه القوة إلى السويس ، حيث استقلت السفن في أوائل شهر يونيو إلى

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ٢٢١

(٢) الجبرتي : ج ٣ - ص ٢٢١

المهنة . ولم يبق من قوات الانجليز في مصر سوى تلك التي كانت مراقبة في الاسكندرية .

وساعد خروج القوات البريطانية من الجيزة على تدعيم موقف خسرو باشا ، وغفل بالنال من المعونة أو التأييد التي كان في وسع المماليك أن يحصلوا عليها من بقاء القوات البريطانية قرب القاهرة . واعتمد خسرو باشا على القوات العثمانية ، والتي كانت تقرب في عددها من سبعة عشر ألف جندي ، في تثبيت سلطته على البلاد ؛ وكانت غالبية هذه القوات تتألف من الأرتوود ، الذين كانوا بقيادة طاهر باشا ، وباعده في هذه القيادة كل من حسن باشا وعمدعل بك واستند خسرو باشا إلى هذه القوات في محاولة التخلص من المماليك ، الذين كانوا قد انسحبوا إلى الصعيد ، وانتشروا في منطقة الفيوم وبني سويف والمنيا ؛ فأرسل إليهم بعض قوات الأرتوود بقيادة حسن باشا . وحاول المماليك أن يتسللوا بخسرو باشا ، ويطلبوا إليه وقف القتال أو الهدنة ، لمدة خمسة أشهر ، حتى يتمكنوا من عرض الامر على الباب العالي ؛ وأكفوا في نفس الوقت ولاهم وإخلاصهم للدولة العثمانية . وأظهر هذا الطلب ضعف المماليك ، وبشكل دفع خسرو باشا إلى أن يطلب إليهم الانسحاب إلى القاهرة ، وإعلان خضوعهم ، قبل أن يتحلت معهم في أي موضوع آخر . ولكن المماليك رفضوا هذا الامر ، ووجدوا صفوفهم ، واستعدوا لزال القوات العثمانية الزاحفة حدم . وتمكنوا من ازال الهزيمة بإحدى الكتائب العثمانية ، واستولوا على مدافعها ، وقتلوا قائدها . وينسب المجرى هزيمة العثمانيين في الصعيد إلى زيادة مظالم على الامالى ، وبشكل دفع الكثير منهم إلى الاتحاد مع المماليك ضد العثمانيين . وكانت هذه ضربة مفاجئة أصابت نفوذ محمد خسرو باشا .

أما في الوجه البحري ، فلاحظ أن وجود القوات البريطانية في الاسكندرية

كان يمثل هناك عاملا مساعداً بالنسبة للماليك ، وبخاصة بعد أن ساء برطانيا حدوث تقارب بين فرنسا والدولة العثمانية ، فأخذ الجنرال سيتوارت فى مساعدة الماليك ضد سلطات الدولة العثمانية . وأمر محمد خسرو باشا بتزويد حملة على إقليم البحيرة ، الذى كان قد شهد مجيء كثير من قوات الماليك اليه ، ودخلهم فى صلات مع القيادة البريطانية فى الاسكندرية . وكانت هذه التحريكة تشتمل على فرقتين : الأولى بقيادة يوسف بك ، كنتخدا الباشا ، والثانية بقيادة محمد على . وكان الماليك بمسكرون قرب دمنهور بقيادة محمد بك الاقاي ، وبقيادة عثمان بك البرديسى . وفى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ هجمت فرقة يوسف بك على الماليك ، ولكن قوات البرديسى انتصرت عليها انتصاراً كبيراً ، رغم قلة عددها بالنسبة لعدد القوات العثمانية . ونفذت القوة العثمانية فى هذه المعركة ما يقرب من خمسة آلاف رجل ، بين قنيل وأسير ، واستولى الماليك على مدفعية الجيش العثمانى وعلى ذخيرهته . « وقتل من العساكر العثمانية مقتلة عظيمة ، وكانت العلبة المصريين . وانتصروا على العثمانيين . وصورة ذلك أنه لما تراءى الجمعان ، واصطفت عساكر العثمانيين الرجالة ببنادقهم ، واصطاف الحيلة بخيولهم ، وكان الاثنى بضاعة من الاجناد . نحو اثنتا عشرة ، قريباً منهم ، وصحبهم جماعة من الانجليز : فلما وأرهم مجتمعين لحربهم قال لهم الانجليز ماذا تصنعون ؟ قالوا نعددهم ونحاربهم . قل الانجليز : أنظروا ما قولون ، ان عساكرهم الموجهين اليكم أربعة عشر ألفاً وأتمم قليلون : وتالوا النصر بيد الله ، فقالوا دونكم ، فساقوا اليهم خيولهم ، وفتحتموا الى الحيلة . فقتل منهم من قتل ، فانهزم الباقون ، وتركوا الرجالة خلفهم . ثم كروا على الرجالة ، فلم يتحركوا بشيء وطلبوا الامان ، فساقوا متهم نحو السبعماية مثل الاعتام ، وأخذوا الجبخانه والمدافع وغالب الحملة ، والانجليز وقوف على علوة ينظرون الى الفريقين

بالنظارات ، (١) وكانت هذه صدمة جديدة نصيب نفوذ محمد خير باشا . وزاد من حدة هذه الصدمة أن فرقة محمد علي كانت قريبة من مكان المعركة ، ولكنها لم تشترك فيها ، ولم يحرك محمد علي قواته لنجدة قوات يوسف بك . ولا شك في أن هذا الموقف من جانب محمد علي كان يدل على إدغار قواته الوقت المناسب ، وتركه قوات خسرو باشا تنهك قواها في صراع ضد المايك . وسيكون لهذا الموقف من جانب محمد علي تأثيراً واضحاً على علاقته بمحمد خسرو باشا ، وحصول الوحشة بينهم ، ومحاولة خسرو باشا إصطياد محمد علي ، وإن كان قد فشل في ذلك نتيجة لشدة إحراسه ، كما يقول الجبرتي .

وفي أثناء هذه الفترة كانت فرنسا قد اعتمدت على صلح إسمان ، وطالبت بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر . وأرسلت فرنسا الكولونيل سبستيان إلى مصر لدراسة الموقف ، والاسراع بالمطالبة بجلاء البريطانيين . وقابل الكولونيل سبستيان في مصر الكثير من العلماء والكبراء ، وقابلوه بالحفاوة والتكريم ، وكان منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ الشراوى ، والشيخ القيوى ، والشيخ المسيرى ، والسيد احمد الحرقى . وأكرمه كذلك خسرو باشا ، خاصة وأن الانجليز كانوا يتلصقون في الجلاء عن مصر . وأحدثت زيارة الكولونيل سبستيان تأثيراً قوياً في مصر ، وأخذ الأهالي يتحدثون عنها ، وحريصوا له المدافع ، واستقبلته السلطات الثنائية إستقبالاً رسمياً . وبعد عودته إلى فرنسا إشتغل تقريره إلى القنصل الأول على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، واتخذته حكومة القنصلية أساساً لمطالبة بريطانيا بضرورة إجلاء قواتها عن هذا الإقليم .

وحين علم المايك بقرب خروج الانجليز من مصر ، فوجشوا ، رغم أن

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٣١-٢٣٢ .

الجنرال ستوارت كان قد تصحهم بضرورة الانسحاب إلى الصعيد ، إنظاراً لما تقدمه الحكومة البريطانية من المساعي لصالحهم . وكان يرشحن الاحتفاظ بالنيك كزمية لإنجلترا في مصر ، تمهيداً لها أمر السيطرة على البلاد من جديد . ولذلك فإنه وافق على فكرة خروج محمد بك الألفي مع القوات البريطانية إلى إنجلترا ، حتى يطلب بنفسه إلى حكومته أمر مساعدة الممالك على حكم مصر من جديد . وربما كان هذا الأمر يهدف كذلك إعطاء دليل الحكومة البريطانية على سهولة إسنيلاًها على مصر . ونظر محمد بك الألفي إلى العملية على أنها تهدف تحقيق أطماعه في السلطة ، لا عن أساس أن بريطانيا مستخذه رهينة لضمان بقاء الممالك مواليين لها ، ووسيلة مسخرة في أيديها لمحاربة الأتراك ، أو لمحاربة بقية قطاعات الممالك . وأتم الجنرال ستوارت إستعداداته للعلاء ، وسلم قلاع الإسكندرية إلى خورشيد عفاط المدينة في يوم ١٤ مارس سنة ١٨٠٢ . وأقلمت السفن بالجنود البريطانيين بعد يومين . وخرج معهم محمد بك الألفي ، يحمل أموالاً طائلة . كان قد نهبها من البلاد وقت إمارته في الصعيد . وأدت هذه العملية إلى سيطرة العثمانيين على الإسكندرية . بما أدهه بالتالي إلى خوف الممالك الموجودين في إقليم البحيرة من قلة القوات العثمانية بهم ، الأمر الذي أدى إلى انسحابهم إلى الصعيد .

وأخذ الممالك بقيادة عثمان بك البديسي في مهاجمة المنيا ، التي كانت تحت حكم سليم كاشف ، والذي كان كذلك من الممالك ثم انضم إلى السلطات العثمانية . وبعد قتال عنيف ، تمكن الممالك من إحلال المنيا ، وأحسوا فيها انذار . وأحدثوا فيها مجزرة ، راح ضحيتها الكثير من الأهالي والجنود . وأثر إحلال الممالك المنيا على الملاحة في النيل ، وجعل الممالك يتحكمون في وصول القوارب إلى القاهرة ، كما جعل القوات العثمانية الموجودة في أسبوط وجرجا في موقف صعب ، نتيجة لإنعصالها عن عاصمة البلاد . واضطرت القوات العثمانية الموجودة

في الصعيد إلى الالتجاء إلى الأهالي ، وفرضوا عليهم الاتاوات والغرامات . كما قام المماليك بنفس الشيء ، في مناطقهم ، الأمر الذي أدى إلى عدم رضا الأهالي ، وعلى كل من الأتراك والمماليك .

وكانت سيطرة المماليك على المنيا ، ومحاولة خسرو باشا معالجتها بالقوات العسكرية ، في الوقت الذي زادت فيه المغارم ، والذي كانت الدولة قد تأخرت فيه عن دفع رواتب الجنود ، سبباً في ثورة الجنود على الوالي ، وفي عزل خسرو باشا ، وتعيين طاهر باشا قائد الأرتود ، قائممقام للولاية .

### ٣- قى مقامية طاهر باشا :

وكان محمد خسرو باشا قد تضايق من إستيلاء المماليك على المنيا ، فقرر أن يرسل حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ، وللاستخلاص المنيا من أيديهم ، حتى يتمكن من الحصول على تموين الماصمة ، الذي كان يأتي من الصعيد ، بسهولة . وكانت القوات المسلحة لمثل هذه الصليبات هي قوات الأرتود ، فاستدعاهما إلى القاهرة . ووصلت إلى هناك بقيادة طاهر باشا ، ومحمد علي . وبينما دخل طاهر باشا على رأس الجزء الأعظم من قواته إلى القاهرة ، ظلت بقية القوات ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة . ولما شك في أن محمد علي كان قد دبر الموقف ، وشعر بضرورة عدم تضييعه برجالهم من أجل تدعيم سلطة خسرو باشا ، وكان قد اتخذ مثل هذا الموقف من قبل ، وقت موقعة دمهور . ولما شك كذلك في أن محمد علي قد رتب له الأمر بخسرو باشا للاستفادة من الموقف ، لم يسمح لخسرو باشا أمام مرئياته . وكان له المسألة منتهى إلى أنه إذا كان الذي يرغب في تمديد نفوذ المماليك ، فليس على الأقل أن يقوم بنفس العمل ، المتأخر فاجتهد ، أنه حان وقتها له من هذا الأمر إلى ، فيصعب عليه أمر تدبيره باليد . وقد قاموا به كثير من قبله ، باشا ، حتى أنه وجدواهم بتسوية المطالبين .

برواتيهم المتأخرة . ولم تصل هذه النصيحة إلى آذان صدام ، وبخاصة إذا ما جاءت من القواد . فتمرد الرجال ، وارتفعت أصواتهم ، ولوحوا بأسلحتهم وبخاصة عندما علموا بأمر الرغبة في إرسالهم في تجريدة إلى الصعيد . واختل النظام وساد الاضطراب القاهرة ؛ وفي يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٠٣ ، ذهب طائفة من ضباط الأوتود إلى خسرو باشا ، وطالبوه بدفع الرواتب المتأخرة ؛ وبمنجية واضحة أحاطهم خسرو باشا على الدفتردار ، أى مدير الشؤون المالية ؛ وحين ذهبوا إليه أحاطهم إل محمد على ، ولكن هذا الأخير شرح لهم أنه لم يستلم أية نقود ؛ ولم يخش من ثورتهم ، إذ أنه كان هو المحرض الرئيسى عليها ، وكان يعرف أن الحرارة عارية ، ويتخذ ذلك ذريعة لعدم تنفيذ الأوامر ، وعدم التضحية برجاله والاحتفاظ بهم كقوة ترسله إلى السلطة . وسرعان ما انتشر خبر هذه الفتنة في المدينة ، وخشى التجار على سوانيتهم ، فأقفلوها ، وساد السكون العاصمة لمدة أيام ، ولكنه كان سكون يسبق العاصفة ، إذ أن الباشا كان قد وعد الجنود بدفع الرواتب المتأخرة في ظرف ستة أيام .

وفي يوم ٢٩ أبريل ، وهو الميعاد المحدد ، تجمع الجنود أمام منزل الدفتردار في الأركية ، وطالبوا بما وعدوا به . وطلب الدفتردار من الوالى أن يوافيه بالأموال لا كمال ماعتده ، ولكن خسرو باشا أصدر أمره بتوجيه المدافع من القلعة على الجنود المتمردين ، الأمر الذى أدى إلى ثورة الجنود ، الذين أخذوا في نهب منزل الدفتردار ، وإلى انتشار الفتنة ، وأعمال السلب والنهب في كل العاصمة . واعتقد خسرو باشا أن في وسعه السيطرة على الموقف ، بقوة المدفعية ، خاصة وأن طاهر باشا صعد إليه فى القلعة ، وتظاهر بأنه يرغب فى التوسط بينه وبين الجنود المتمردين . ولكن خسرو باشا أصر على موقفه ، ورفض مقابلة طاهر باشا . واستمرت الفتنة فى القاهرة طوال اليوم التالى . ثم توجه الجنود

للمبرودن صوب القلعة ، وأخذوا في مهاجمة قصر خسرو باشا ، بعد أن سيطروا على القاهرة ، وهنا وضع المرقف : فالهدف منه هو محاصرة خسرو باشا . أى الاستيلاء على السلطة منه ، ولم تكن مسألة الرواتب المتأخرة إلا ذريعة للوصول إلى هذا الهدف .

وضاق الخناق على خسرو باشا ، وبخاصة بعد أضرموا النيران في قصره وحاصروه . فاضطر خسرو باشا إلى الفرار مع أسرته وحاشيته وعدد بسيط من جنوده ، وخرج من القاهرة إلى قليوب . ثم استمر في انسحابه بعد ذلك إلى المنصورة ثم دمياط ، التي استقر فيها ، وحاول منها أن يستعيد سلطته على الولاية وعمل خسرو باشا على جمع الأموال والضرائب من المناطق التي مر بها أثناء فراده من القاهرة إلى دمياط ، وأظهر بذلك شراهية في جمع الأموال ، واستهتاراً بمصلحة المحكومين .

وكانت ولاية خسرو باشا قد امتدت لفترة عام وثلاثة أشهر وثلاث أسابيع ، ويصفه لنا الجبرتي بأنه كان سيء التدبير ، لا يحسن التصرف ، ويميل إلى سعة النماء ، ولا يضع شيئاً في محله .

ومهما كان الأمر ، فإن ما يهمنا هو أمر السلطة ، وأمر من سيتولاها . وكان خسرو باشا والياً عينته الدولة العثمانية على مصر ، وقامت قوات نفس الدولة باجباره على الفرار من العاصمة . فن يتولى السلطة في البلاد ؟ كان الأمر الواقع يستتبع استمرار طاهر باشا في السيطرة على السلطة بعد أن كانت قواته قد سيطرت على العاصمة ، واحتلت القلعة . وحاول طاهر باشا أن يحصل من العلماء والمشايخ على تعويض ، أو ترشيح ، أو مباينة لمنصب الوالى ، الذى ذكر لهم أنه قد حلا بخروج خسرو باشا من العاصمة . واجتمع هؤلاء العلماء والمشايخ يوم الجمعة ٦ مايو في بيت القاضي ، واختاروا طاهر باشا قائماً ، زل أن يقوم الباب العالي



بتعيين وال جديد وظهر من ذلك أن المشايخ والعلماء كانوا سلطة ، وأنه كان في وسعهم القيام باختيار وال مصر ، وإن كانوا قد تركوا هذا الأمر للسلطان ، صاحب السيادة على البلاد . ولكنهم ابتدروا نفس الفرصة . ونفس الجأسة ، لكي يوصوا طاهر باشا بضرورة رفع المظالم التي كان الأهالي يشكون منها . كما إنهم عرضوا في نفس الوقت أمر الصلح مع أمراء المماليك الموجودين في الصعيد ، وكانوا قد كانوا في ذلك ، فوافق طاهر باشا على هذا الإجراء ، وربما كان يرغب في الاستناد إلى قوة المماليك ، في نفس الوقت الذي كان يحاول فيه الاستناد إلى نفوذ المشايخ والعلماء . ووافق على مجيء المماليك واقتراحهم من العاصمة .

وأظهرت هذه الحادثة المشايخ والعلماء على أنهم سلطة ، حتى وإن كانت إسمية . يمكنها أن تختار واليا لمصر ، رغم وصول طاهر باشا بقوة سيفه إلى السلطة . كما أن الأيام التالية ستظهر أهمية العلماء والمشايخ في القاهرة . كقوة معارضة للسلطة المتكئة ، أو كقوة مزيعة ومعبدة عن مطالب الأهالي .

وامتاز طاهر باشا بالظلم والتحكم وبدأ عهده بإصدار الأمر بإلقاء القبض على عدد من الأعيان ومن كبار الموظفين ، بدعوى أنهم كانوا من رجال خسرو باشا . وكان من بينهم قائد الانكشارية ، والسيد أحمد المحروفي كبير التجار ، وكاتب خزانة خسرو باشا ، ومصطفى الوكيل ، وسجنهم في القلعة . وتدخّل العلماء والمشايخ ، وتمكنوا من إطلاق سراح السيد المحروفي ، كما تدخل الشيخ السادات لإطلاق سراح مصطفى الوكيل . وبعد يومين ، طلب جنود طاهر باشا مصطفى الوكيل من جديد . فذهب معه الشيخ السادات . واعترض على تصريعات طاهر باشا ، وتشاجر معه ، وانتهى الأمر بإطلاق سراحه . وبقره في رعاية الشيخ السادات . ولم يقتصر الأمر على ذلك . بل إن طاهر باشا ذهب لإستئمان الشيخ السادات في داره .

وأمر طاهر باشا كذلك بقتل المسلم ملطى ، من كبار الكتبة الأتباط ، وكذلك المعلم حنا من كبار التجار السوريين ، وكان يرغب في الإستيلاء على أموالهم ؛ كما أمر بقتل اثنين من كبار ضباط القوات العثمانية ، هما أحمد كنتخدا على باشا اختيار أوجاق الانكشارية ، ومصفى كنتخدا الرزاز ، كنتخدا أوجاق المذب . وتسبب هذه المظالم في حق الأهل عليه ، كما حق عليه رجال الانكشارية ، خاصة وإنه كان يقدم عليهم الأرثوذكس ، ويحمل في دفع رواتبهم . وزاد من الأمر أن الانكشارية اعتبروا طرده لخسرو باشا على أنه إهانة لأوجاقهم ، الأمر الذى أدى إلى إستخدام الانكشارية مع طاهر باشا نفس السلاح ، أو الخريصة ، التى كان قد استخدمها مع خسرو باشا .

وفي يوم ٢٦ مايو ، ذهب فصيلة من الجنود الانكشارية ، ومعهما بعض الضباط ، إلى طاهر باشا ، وشكوا له من تأخر صرف الرواتب . واحتد النقاش بينهم وبين طاهر باشا ، وجرّد أحد الضباط سيفه ، وقطع به رأس طاهر باشا ، وألقى بها من القباك . ثم قام الانكشارية بنهب داره وإشعال النار فيها . ولوطال حكم طاهر باشا أكثر من ذلك لأن ملك الحرث والنسل بمظالمه .

ولكن ، من الذى يتولى السلطة الآن ؟ لقد حاول الانكشارية تعيين أحد كبار ضباطهم واليا على مصر . وكان أحمد باشا والى المدينة المنورة ، فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان من ضباط الانكشارية ؛ فصمموا على تبينه واليا ، إبعاداً للأرثوذكس عن السلطة . وحاول احمد باشا أن يستميل إليه محمد على ، الذى أصبح قائم الأرثوذكس بعد قتل طاهر باشا ، حتى يستند إليه فى حكم مصر ، خاصة وأن محمد على كان يستند إلى ما يقرب من أربعة آلاف جندى ، وكانت قواته تحتل القاهرة ، وتحتل القلعة . فقبل يوافق محمد على على أن تفك السلطة من يده ، بعد أن كان نفوذه مسيطراً ، وقام بدور فعال فى عزل خسرو باشا ؟

حقيقة أن موقف طاهر باشا كان يمثل في اشبار سيفه في وجه الوالي الذي كانت الدولة العثمانية قد عينته على مصر ، ولكن موقف أحمد باشا لم يكن يتنازع عن موقف طاهر باشا في شيء . وكان أحمد باشا ، بحكم الأوامر الصادرة إليه ، واليا للمدينة ، ولم يكن له أن يتدخل في شئون مصر . ولكن ، هل كان في وسع محمد علي وقوات الارنؤود الخاضعة له أن يقف في وجه أحمد باشا ، وبخاصة بعد إعلان الانكشارية له واليا على مصر ؟ لقد كان الموقف يهدد بوقوع حرب أهلية ، أو بوقوع معركة بين فرق القوات العثمانية المختلفة . ولذلك فإن محمد علي قرر الاستناد إلى الماليك حتى يدعمهم من سلطته . ويقضي بهم على سلطة أحمد باشا والانكشارية ، وانتظاراً لتطور الموقف من جديد .

وخرج محمد علي من موقف الحياد الذي كان قد تظاهر به . وأراد أحمد باشا أن يستند إلى سلطة العلماء والمشايخ ، وطلب إليهم الذهاب إلى محمد علي لإقناعه بقبول ولايته . ولكن محمد علي ذكر للعلماء أن أحمد باشا لم يكن واليا على مصر ، وأن عليه أن يتوجه إلى المدينة . وذكر لهم أكثر من ذلك أنه هو الذي قدولى طاهر باشا محافظا للديار المصرية ، وأصر على ضرورة خروج أحمد باشا ورجال الانكشارية من مصر . وحين طلب أحمد باشا إلى العلماء أن يثيروا الأهالي ضد الارنؤود ، ويقوموا بقتلهم ، رفضوا طلبه ، وذكروا له أن مثل هذا القرار لا يتخذ إلا في الجاسع الأزهر . ومعنى ذلك أن العلماء والمشايخ قد انضموا إلى وجهة نظر محمد علي ، ورفضوا الإستجابة لمطالب أحمد باشا . لقد أصبح العلماء والمشايخ قوة معنوية لها أهميتها ، وأصبح الولاة يحسبون لها كل حساب .

وأعلن محمد علي تحالفه مع الماليك . واجتمع براهيم بك في الجيزة ، وأوعز إليه بأنه يؤيده ، وبأنه أصلح شخص لولاية شئون مصر . ثم دخل محمد علي ، مع ابراهيم بك ، وعثمان بك ثيريسى . وبقي أسراء الماليك ، إلى القاهرة

متحالفين . وطردوا أحد باشا ، الذي لم تستر ولايته إلا يوم ولاية .  
ونادى المتنادون في الشوارع « بالأمان حسب ما رسم إبراهيم بك حاكم  
الولاية وأفتدينا محمد علي » . ومعنى ذلك أنهما قد اقتسما السلطة  
فيما بينهما ، وأنهما قد تحالفا سويا ، أو اشتركا اتلافيا ، في حكم  
مصر .

## الفصل الثالث عشر

### إئتلاف الممالك والأرتود

دلت الأحداث الأخيرة ، وتوسط أحمد باشا العلماء والمشايخ بينه وبين محمد علي ، على قوة هذا الأخير ونموذه في البلاد ؛ كما دلت على أهمية الفرقة العسكرية التي كان يتولى قيادتها ، وأصبح مستولا عنها بعد مقتل طاهر باشا ، وبخاصة إذا ما استند إلى نفوذ العلماء والمشايخ . وجاء تحالفه مع الممالك يدل على إزدياد قوته ، ويجبر غيره من باشوات الدولة على إفراح الطريق أمامه ، وعدم الوقوف في سبيله . ولكن هذا الائتلاف بين قائد الأرتود وبين الممالك كان يواجه صعوبات تقف في سبيله ، تتمثل في وجود خسرو باشا في البلاد ؛ وكذلك في إمكان تعيين الدولة لوالى جديد ؛ هذا علاوة على أن قطاعات أخرى من الممالك كانت لاتزال تتطلع إلى السلطة ؛ كما أن الحكومة بشكل عام كانت ضعيفة ، وكانت تنقصها الموارد اللازمة لتسيير أمور البلاد . فكيف كان يمكن لمثل هذا الائتلاف أن يواجه هذه العقبات ؟ وإلى أى مدى كان في وسعه أن يعيش ، خاصة وأن الممالك قد أصبحوا هم المسؤولين عن الإدارة ؟ .

#### ١ - مطاردة خسرو باشا :

كان خسرو قد استقر ، بعد خروجه من القاهرة ، في المنصورة . وجمع لنفسه قوة بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف فارس ، حاول بها أن يحتفظ بمنطقة المنصورة . ويتخذها قاعدة يمد منها سلطته على كل الوجه البحرى . ولكنه كان يخشى من أن يتمكن الأمراء الممالك من أن يحصلوا من الباب العالي على وعد بإعادة حقوقهم السابقة إليهم ، الأمر الذى سينتج عنه تحالف بين الممالك

وسلطات الدولة العثمانية ، وبشكل يفوت عليه مجهوداته .

وسرعان ماقرر خسرو باشا ضرورة التفاهم مع المماليك ، لكي يساعده على استعادة ولايته . قيل أن ينجحوا في التفاهم مع الباب العالي . ولكنه لم يحصل على الوقت اللازم لتنفيذ هذه السياسة ، إذ أن أحمد فرق الأرنؤود خرجت لمطاردته بقيادة حسن بك ، أخى طاهر باشا ، فاضطر خسرو إلى ترك المنصورة والانتقال إلى دمياط . وفي هذه الحركة ، انفصل عنه عدد من قواته ، وانضموا إلى قوات حسن بك . وفي دمياط إستلم خسرو رسائل من أحمد باشا وغيره تنبئه بمقتل طاهر باشا ، ومطلب إليه الحضور بسرعة إلى القاهرة . فاعتقد خسرو أن الفرصة قد أصبحت سانحة ، وأخذ في التقدم من دمياط صوب القاهرة . وعند فارسكور ، وجد خسرو أن قوات حسن بك كانت مصكرة ، فهاجبا وانتصر عليهما ، ودخل فارسكور ، وأسلمها للقب . وفي هذه المدينة علم خسرو بطرد أحمد باشا من القاهرة ، وباستيلاء المماليك على السلطة في العاصمة ، فعزم على العودة إلى دمياط . ولكن قوات حسن بك أخذت تلاحقه ، وتناوش مؤخرة قواته ، وإن كان قد تمكن من دخول دمياط من جديد ، وتمكن من التحصن بها . وفي أوائل شهر يوليو وصلت تعزيزات إلى قوة حسن بك ، الذي أخذ في محاصرة دمياط ، وكانت هذه التعزيزات بقيادة كل من عثمان البرديسى ومحمد على . وسقطت دمياط في أيدي الأرنؤود والمماليك ، وتمنح خسرو في حربة البرج ، ولكنه لإنهزم ، وأرسلوه أسيراً إلى القاهرة ، الذي كان يتولى السلطة فيها إبراهيم بك .

وكانت الخطوة التالية بعد ذلك أمام محمد على والمماليك هي السيطرة على الوجه البحرى ، وعاصمة رشيد والاسكندرية ، التى كانت بها حاميات عثمانية . وحم الاتهاق على أن تتقابل قوات محمد على وقوات البرديسى عند الرحمانية ،

تهدداً للقيام بهذه العمليات وأسرع البرديسى إلى الرحاية على رأس فرسانه ،  
وتبعه محمد على وهو يقود المشاة والمدفعية . ولكن الوقت لم يمل المماليك  
والأرتزود لتنفيذ هذه السياسة . وفى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه خسرو باشا  
إلى القاهرة ، نزل إلى الاسكندرية على باشا الجزائرلى ، وكانت الدولة قد عينته  
واليا على مصر . وأصبح على حكومة الائتلاف أن تواجه هذا الخطر الجديد .

### ٢ — ولادة على باشا الجزائرلى :

وكان الباب العالى قد أصدر أمره ، بمجرد معرفته بنفا طرد خسرو باشا من  
القاهرة وتعيين طاهر باشا قائمقاماً للولاية ، بتعيين خسرو باشا وتلياً على  
سالونيك . وبإبقاء طاهر باشا مستعراً على المحافظة ، وتنصيب أحمد باشا قائمقام  
إلى أن يأتى بتولى الولاية . وكان طاهر باشا لا يحمل إلا طوخين ، فى الوقت  
الذى كان منصب ولاية مصر يعهد به دائماً إلى أحد الباشوات الذى يحمل ثلاثة  
أطواخ ؛ وهذا يفسر لنا إحجام الباب العالى عن تشييع طاهر باشا فى ولاية  
مصر . ولكن هذا الفراد كان يحمل فى نفس الوقت معنى إعراف الباب العالى  
بالثورة أو التمرد الذى قامت به الجنود ضد الوالى ، وكان هذا دليلاً على ضعف  
الباب العالى ، وعلى عدم تمكنه من السيطرة على قواته . ووصل هذا فرمان إلى  
القاهرة فى يوم ١٩ يونيو ، أى بعد قتل طاهر باشا وطرد أحمد باشا ، فلم تعد  
له أية قيمة ، وبخاصة المماليك الذين سيطروا على العاصمة ، وعلى جزء كبير من  
البلاد . ولم يعد للباب العالى فى مصر سوى رشيد والاسكندرية ، منطقتين تسيطر  
جنوده عليهما بطريقة مباشرة . وكانت محاربة كل من البرديسى ومحمد على لخسرو  
باشا تدل على عدم اعترافهما بأوامر الباب العالى . ولكن إبراهيم بك كان  
يراصل اظهار خضوعه للباب العالى ، رغم توليه شئون الإدلاء فى القاهرة .  
ومعنى ذلك أن أحد قطاعات المماليك كان يستخدم القوة لفرض نفسه على الدولة

المثانية ، بينما كان القططاع الثاني يظهر خضوعه لنفس الدولة ، الأمر الذى سيقضى ، بطريق أو بآخر ، إلى إستمرار سيطرة المايك على مصر ، سواء برضاء الباب العالى أو رغما عنه .

وحين علم الباب العالى بمقتل طاهر باشا ، وجدها فرصة مناسبة لتعيين والى جديد، يمكنه أن يسيطر على الموقف ، ويمكنه أن يصل مع المايك ، بالسلم أو بالحرب ، إلى القسوة التى كان الباب العالى يرغب فى الوصول إليها ، وهى التى كانت تتلخص فى اخراج المايك من البلاد . وحاول القبطان باشا أن يستبقى صنيعته خسرو باشا فى ولاية مصر ، ولكن الصدر الاعظم تطلب عليه ، ورفض لهذا المنصب على باشا الجزائرلى ، أو على باشا برغل ، ووافق السلطان على هذا الترشيح .

وكان على باشا مشهوراً بالخداع ، بينما كان الموقف فى مصر يتطلب رجلاً قوياً لمواجهة الاحداث ، ولوقوف فى وجه الأتراك والمايك . وكان هذا الرالى الجديد من أصل جزائرى ، ثم ذهب إلى إستانبول ، وعمل فى طرابلس الغرب إلى أن طرد منها بعد ستين . وإلتجأ بعد ذلك إلى الاسكندرية ، ونزل فى حاية مراد بك ، ثم خرج من مصر إلى الشام عند مجئ الحملة الفرنسية ، وإنضم بعد ذلك إلى قوات يوسف ضيا باشا ، الصدر الاعظم .

ولقد وصل على باشا إلى الاسكندرية فى ٨ يوليو ، وأسرع بالسكناة إلى المايك ، ووجههم على دخول القاهرة مع الأتراك ، وحل قتلهم رجال الدولة ، والاكتشافية ، وذكر لهم أنهم لم يكن من المجاز دخول القاهرة إلا بعد الحصول على إذن من الدولة . وطلب إليهم فى نفس الوقت تنفيذ أوامر الباب العالى ، وحذروهم من عصيان أوامره . وكان المايك يعرفون على باشا منذ فترة ، ويعرفون طبيعته وخداعه ، الأمر الذى كان يستبعد قيامهم بأى تنازلات . وجمد



على العكس من ذلك أن الممالك أسرع باستدعاء قواتها الموجودة في الدلتا وتجميعها في القاهرة . وردوا على الخداع بالخداع ، وأعلنوا أن الرعايين كانوا يهددون مصر ، وذكروا أن العلماء والمشايخ قد إستفتوا بهم به مد مقتل طاهر باشا ، وبعد أن أصبحت الرعية بدون والي يسوس أمورها . وفي نفس الوقت رفض الممالك التأثير بتهديدات على باشا ، وذكروا له أنهم قد إلتصقوا بالباب العالي طالبين الصفوة .

لقد قرر الممالك إذن عدم الرضوخ لعل باشا ، والاستمرار في سياستهم . وكان هذا الأمر يتطلب مد سيطرتهم على رشيد والاسكندرية حتى يتمكنوا من ضمان السيطرة على الملاحة في النيل ، وحيث ورود السلع من الاسكندرية . وتمكنت بعض قوات البرديسي من دخول رشيد ، ولكن قوات على باشا الجوارثل تمكنت من الاستيلاء على هذه المدينة منها وادى ذلك إلى إصرار كل من البرديسي وعمد على حل ضرورة السيطرة على رشيد ، وزحفت قواتها عليها ، وفعل على باشا الجوارثل في إمداد قواته الموجودة فيها . وأعاقه هذه العملية على باشا على مصر الإسكندرية نفسها ، وغشى من هجوم الأرتودو والممالك عليها ، فأمر بقطع السد الموجود بين بحيرة مريوط والمدينة ، حتى يمنع قوات الممالك من الوصول إلى مشارف الإسكندرية . وفي أثناء ذلك الوقت حاول على باشا أن يوسط الإنجليز ، وبخاصة نائب قنصلهم في الاسكندرية ، بينه وبين الممالك ، ولكن الممالك رفضوا التنازل إلا في القاهرة . وعلى الشرط والقانون القديم . .

وكان الإنجليز السامد بين الممالك يتلخص في ضرورة الاحتفاظ بالمياه السابقة لهم ، وضرورة منعا على المناطق التي كانت لانتوال عاصمة خضوعا مباشراً الدولة العثمانية ؛ أي مد سيطرتهم على منطقة شمال الدلتا ورشيد

والإسكندرية . وكان هذا هو الموقف الأقل تطرفا ، إذ أن قطاعا من الممالك كان يحاول الحصول على السيطرة التامة على مصر ، مع الاعتراف بالسيادة الإسمية للسلطان . وإعتقد المرديسي أن سيطرته على الإسكندرية سيجلب عليها طرد العثمانيين من البلاد ، وسيطرة الممالك عليها سيطرة كاملة . فقرر تجميع قواته عند دمنهور استعدادا للزحف ، بالإشتراك مع قوات محمد علي ، على الإسكندرية . ولم يكن من المتوقع أن يتمكن علي باشا الجزائري من الدفاع عن الإسكندرية أمام هذه القوات المهاجمة ، خاصة وأن أحوال المدينة قد ساءت نتيجة لقلة ورد المياه إليها ، وشدة حاجتها إلى التموين . ولكن ، هل كان محمد علي يوافق على مثل هذه السياسة ؟ كان معنى دخول قوات الممالك الإسكندرية هو فضائهم على سلطة الدولة العثمانية ، وسيطرتهم التامة على مصر ، وبشكل يحرم نمد علي من أية إمكانية للحركة في المستقبل ، وقد يوقعه في مأزق ، في حالة تفكير الدولة في إرسال حملة جديدة إلى مصر لاستعادة سيطرتها على البلاد . إذ أن موقفه سيكون مجريدا فائدة القوات العسكرية التي يجمعها الممالك بالوقوف في وجه السلطان . كما أن مد سيطرة الممالك إلى الإسكندرية كان يهدد بدخول بعض قطاعات الممالك في علاقات مع القناصل الأجانب . وبخاصة قناصل إنجلترا وفرنسا . الأمر الذي كان يهدد بالتالي بتغيير الموقف السياسي في مصر ، في صالح الممالك والأجانب . وبמידأ عن مصلحة محمد علي . وللازمة والوثوق العثمانيين . إذن فقد كانت مصلحة محمد علي تملئ عليه بضرورة العمل على منع الممالك من الاستيلاء على الإسكندرية من علي باشا الجزائري . ولكن ، كيف كان في وسعه أن يفهم ذلك ؟ كان الممالك يحتاجون إلى محمد علي وقواته لدخول الإسكندرية ، فما هي الذريعة التي كان في وسع محمد علي أن يتفرد بها لعدم مساهمتهم في هذا الإنجاز ؟ كانت المسألة بسيطة ، فكان عليه أن يوعز إلى الجند بالمطالبة برواتبهم ،

وكان يعرف أنه لم يكن لدى الماليك ما يدفعون به رواتب الجنود وعندئذ يتحول الموقف من الخارج صوب الداخل ، وبشكل يسمح بإبقاء القوة الموجودة كما هي في الميدان ، ولكن بشكل يحول الماليك من مواجهة قوات علي باشا الجزائري في الإسكندرية ، إلى مواجهة الأهالي المصريين ، الذين -يقع عليهم عبء دفع الضرائب ، اللازمة لدفع رواتب الجنود . وبمثل هذا الموقف يتحاشى محمد علي أن يظهر ، يظهر المعادى لولاء الدولة العثمانية ، كما يواصل احتفاظه بثقة جنوده ، واحتفاظهم بقوة لازمة له ، يستند إليها لكي تساعد على وصوله إلى الحكم . وكانت هذه الخطة تهدف كذلك إضعاف الماليك في صراع ينشعب بينهم وبين الأهالي ، بشأن جمع الضرائب ، وفي الوقت الذي يظل فيه علي باشا الجزائري ، فيضعف الجانبان ، في الوقت الذي يحتفظ فيه محمد علي بقوته .

وفي الوقت الذي أخذه عثمان بك البرديسي في الاستعداد لمهاجمة الإسكندرية ، أعلنت قوات الأرتقود الموجودة في معسكره بدمهور ، والتي كانت تكون الجزء الأعظم من قواته ، تمردا ؛ وطالبت بدفع رواتبها المتأخرة ، منذ أربعة شهور ونصف شهر ، والتي كانت قيمتها قد بلغت عشرة آلاف كيس وثلث مائة من الماليك والأرتقود ، وإن كان محمد علي قد تدخل في الأمر ، وسحب جنوده ، وأعلن في نفس الوقت صداقته للماليك . ووصل محمد علي بذلك إلى هدفه ، والذي يتلخص في عدم مهاجمة الاسكندرية ، وفي شغل الماليك في مسألة جمع الضرائب من الأهالي .

وانسحبت قوات الأرتقود من دمنهور صوب القاهرة ، وشهدت العاصمة بعد ذلك عملية فرض الغرامات والإتاوات على المسيحيين ، وعلى الأغنياء الموجودين في القاهرة . وظهرت حكومة الماليك على أنها ضعيفة ؛ وتدهورت الأحوال الاقتصادية في القاهرة التي أصبحت مهددة بقلّة القويين والمجاعة ، والتي

ساد فيها ظهور مظالم المماليك .

وشمر محمد على بعد ذلك بأن هبته المماليك قد قلت ، وأن سلطتهم قد ضعفت . وخشى من أن يحاولوا مجيئهم بعد ذلك ضد الأرتوود ، الانفراد بالسلطة ؛ فوافق على العودة إلى معالجة أمر الاسكندرية ، وأمر على باشا الجزائر الموجود فيها ، ومادام محمد على قد عارض أمر دخول المماليك إلى الإسكندرية ، فإنه لم ير مانعاً من إخراج على باشا الجزائر من الاسكندرية ، وإحضاره إلى العاصمة . وكان هذا الاقتراح يسمح لإتلاف المماليك والأرتوود بالسيطرة على الوالي الجديد ، وفرض شروطهم عليه ، بعيداً عن المدينة التي كان قد تحصن فيها . وأوعز محمد على إلى العلماء والمشايخ بالكتابة لعل باشا الجزائر ، ولكي يطلبوا منه الحضور إلى منصبه في القاهرة ، حتى تنتهي الجروب . وبسود الإطهشان ، وبأخذوا في تسهيل أمور الحج . وساعد على هذه السياسة وصول فرمان من إستانبول في ذلك الوقت إلى القاهرة بالعفوع الأمراء المماليك ، والساح لهم بالإقامة في مصر ، والساح لكل منهم بمبلغ معين يقبله ، حتى وإن كان هذا المبلغ يقل كثيراً عما كان يحصل عليه في الماضي . كما وصل فرمان آخر يحمل الكثير من معاني التوبيخ لمحمد على وغيره من قادة الأرتوود على ما قاموا به في مصر . وساعد كل ذلك على كتابة العلماء والمشايخ ، وكذلك المماليك ، إلى على باشا الجزائر يطلبون منه الحضور إلى القاهرة . ولكن المماليك وضعوا شروطاً معينة لدخوله العاصمة ، ورسموا له خط سير محدد . وقرروا له قوة عسكرية لحراسته ، لا تزيد عن مائة جندي . ووعد على باشا بالحضور إلى القاهرة ، وشمر بأن المماليك يكيدون له ، وكان هو الآخر يكيد لهم ؛ فخرج إلى القاهرة ولم يتبع خط السير الذي حددوه له ، واصطحب معه ما يقرب من ثلاثة آلاف جندي ، وذلك في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٠٣ . وشمر المماليك بأنه يكيد لهم ،

فتموه من دخول القاهرة ، وطلبوا إليه إما أن يسير إلى الشام ، وإما أن يسير إلى الحجاز ، إذ لا يمكنه دخول القاهرة مع ما يزيد على مائة جندي . وحاول على باشا أن يورد إلى الاسكندرية ، ولكنهم منعه ، ورفضت جنوده الاشتباك مع المماليك أو الارتزود ، فقرر الإستسلام لإرادة البرديسي ، ولانتقل إلى معسكره . وفي ذلك الوقت أعلن للمماليك أنهم قد تثبتوا ، برسائل ثبتت غدره ، من إتصاله ببعض الأمراء في الصعيد ، وبعض الأشخاص في القاهرة ، لتأليبهم على الحكومة . وفرروا إخراجهم مع إتباعه إلى غزة ، لكي يصل منها إلى إستانبول . وبين بليس والصالحية ، حدثت معركة بين على باشا وبين القوات الملكية التي كانت تحرسه إلى الحدود ، في الليل ، وقتل فيها . ورغم تضارب الروايات ، فإن ما همنا هو تحلص لإتلاف المماليك والارتزود من هذا الباشا الذي كانت الدولة العثمانية قد عينته واليا على مصر ، وبصفته عتبة من العتبات التي واجهت هذا الإتلاف .

وذلك بعد ذلك مسألة الاسكندرية ، وامتداد منطه المماليك إليها . مطروحة أمام قوات المماليك في القاهرة . وبعد قضائهم على سلطة على باشا الجزائري ، حاول المماليك أن يستولوا على الاسكندرية بطريق السلم لا بطريق الحرب ؛ ووجدوا أن خير وسيلة يصلون بها إلى ذلك هو دعوة حاكمها أحمد خورشيد باشا لتولي باشوية القاهرة . وكانت هذه المناورة أمراً ضرورياً بالنسبة إليهم ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائري ، وظهورهم أمام السلطان بظهر من نقض الإنفاق ؛ كما أن وجود أحمد خورشيد باشا في القاهرة كان يمد له قدماً صالحاً جديد بين المماليك والباب العالي . وشر المماليك كذلك بأنهم لا يتقدرون على توحيد الارتزود لإحتلال الإسكندرية ، وكانت روايتهم دائماً متأخرة ؛ كما أن إستقدام أحمد خورشيد باشا القاهرة ، وعن طريق المماليك ، كان يساعد على كبت الارتزود ،

وعلى التقليل من سطوتهم . وأخيرا فان قدوم أحمد خورشيد باشا إلى القاهرة كان يسمح للمالك بالسيطرة على الإسكندرية . ويتعين أحد رجالهم عليها . ودخل المالك في مفاوضات مع أحمد خورشيد باشا على هذا الاساس ، أى بالحنور إلى القاهرة وتولى منصب والى مصر . كما قام المالك بتמיד الطريق إلى ذلك مع الباب العالى ، وعملوا على توسيط الانجليز فى الأمر .

وكان أحمد خورشيد باشا ، من ناحيته ، يطمع فى منصب والى القاهرة بعد قتل على باشا الجزائرى ، وقام بتوسيط الانجليز كذلك لى إبراهيم بك وعثمان بك البردى لى لإختياره لهذا المنصب . ولكن سرعان ماشر خورشيد باشا بخطورة تسليم الاسكندرية لسلطة البكوات المالك ، خاصة وأنه لم يكن قد تأكد بعد من موقف الباب العالى تجاه المالك بعد قتل على باشا الجزائرى ، وأعلن أنه لايقدر على القيام بأى شئ دون أن يصله فرمان من الباب العالى بمنحه ولاية مصر ، ثم أعلن أنه سيقاوم كل محاولة لدخول الاسكندرية عنوة ، وسيدافع عن المدينة بقوة السلاح ، وبالقطع البحرية الموجودة فى الميناء .

ومكنا فشلت محاولة المالك مد سيطرتهم على الاسكندرية ، بعد تخلصهم من على باشا الجزائرى . ولكن هذه المدينة شهدت فى الأيام التالية قدوم محمد بك الثانى إليها ، على إحدى السفن البريطانية ، ثم نزوله على الساحل عند إدكو ، الأمر الذى دفع خورشيد باشا إلى التصريح بأنه مصمم على الدفاع عن لاسكندرية ضد المالك وحشد الانجليز ، وحشد الفرنسين ، مادام بدون أوامر تنص على تسليم المدينة .

وفتحت أمام المالك مسألة جديدة ، هى مسألة وصول محمد بك الثانى إلى أرض مصر ، وأصبح على المالك أن يواجهوا هذه العقبة كذلك .

### ٣- مطاردة محمد بك الألفى :

واصل محمد بك الألفى سيره ، بعد نزوله إلى الساحل ، متجها إلى رشيد ، التي خرج حاكمها وقائد العربة العسكرية الصغيرة فيها لمقابلته والمفاوضة به ، وأطلقوا له المدافع ، وأبلقوا البكرات في القاهرة بنبا وصوله . واستمد محمد بك الألفى للسفر في النيل على إحدى السفن ، التي رفع عليها المسلم البريطاني ، صوب القاهرة . وسرعان ما وصلت إلى العاصمة أبناء وصوله ، فأسرع الألفى الصغير بإطلاق المدافع في الجزيرة تحية لقدمه . وبدأ أعوانه يتجمعون ويستعدون لمقابلته .

وكان وصول محمد الألفى إلى مصر إحدى المفاجئات غير السعيدة بالنسبة لإبراهيم بك ، وبالنسبة لعثمان بك البرديسي ، وكانا قد بذلا جهدهما لدى الانجليز للاستمرار في احتجازه لديهم . وكان محمد بك الألفى يعتبر منافسا خطيرا لهما . حقيقة أنه كان من بيت مراد بك ، أى من نفس بيت عثمان بك البرديسي ؛ ولكن إستناذه إلى الانجليز كان ينذر باستشاره بالسلطة ، وبفرض تعوذه على بقية قطاعات الممالك . وكان إئتلاف الممالك مع الارتود قد قام على أساس مشاركة جماعة محمد بك الألفى في السلطة ، مع جماعات إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي ، وعن طريق الألفى الصغير . ولكن الأمور تطورت ، ووجد الألفى الصغير نفسه شيئا فشيئا مهذبا عن السلطة ، ووجد السلطة كلها تمر إلى أبدي عثمان بك البرديسي . وكان البرديسي يحا في هذا الإبعاد للألفى الصغير ، خاصة وأنه كان متعجرا ، ويشغل كثيرا في معاملة الأهالي . ولكن الألفى الصغير فسر هذا الموقف على أنه هدف لإسداد كل بيت الألفى عن السلطة ، الأمر الذي أدى إلى وقوع النفور بينه وبين البرديسي ، وتقوقعه مع قواته من السودانيين واليونانيين . في الجزيرة إنتظارا لحيه سيده .

وفي الوقت الذي أظهر فيه الألفي الصغير ابتهاجه بمجيء سيده . ظهر خوف البرديسي من الموقف ، خاصة وأن استناد محمد بك الألفي إلى الإنجليز كان يجهز البرديسي على محاربته ، وقد لا ينتصر في مثل هذه الحرب . ولذلك فإن "برديسي قد التجأ إلى محمد علي ، وكان يثق فيه إلى حد كبير ، خاصة وأنه كان قد أظهر ابتعاداً عن التدخل في مشكلات الماليك مع بعضهم ، كما كان في نفس الوقت يقود القوى العسكرية الرئيسية الموجودة في البلاد ، والتي كان على الجميع أن يخطبوا ودعاه .

وبدلاً من أن ينصح محمد علي البرديسي بمصالحته على محمد بك الألفي ، انتهر الفرصة للاستمرار في سياسة التي كان قد سار عليها منذ مجيء علي باشا الجزائري إلى مصر ، والتي كانت تنلخص في العمل على إضعاف الماليك وكسر شوكتهم ، وتأييدهم على بعض . وكثرت الجلسات والمؤتمرات بين محمد علي والبرديسي ، وانتهت بالتصميم على القدر محمد بك الألفي ، والعنك برجاله . وصدرت الأوامر بذلك إلى حاكم رشيد ، كما تحركت ثلاث حملات في وقت واحد . الأولى بقيادة عند أحد أعوان الألفي في منطقة إمبابية ، والثانية والثالثة بقيادة محمد علي . وحشد الألفي الصغير ومعاييك في الجزيرة . وقتل تابع الألفي الموجود في إمبابية ، وقامت القوات الثابنتان بالإستيلاء على غيول الألفي بك ، وبدخول الجزيرة والعمل على نهبا ، بعد فرار الألفي الصغير منها .

وكانت التعليمات التي أرسلت إلى حاكم رشيد وقد وصلت متأخرة ، بعد خروج محمد بك الألفي منها قاصداً القاهرة ؛ فاستعد البرديسي ومحمد علي لملاقاته ومنعه من دخول العاصمة . وفوجيء الألفي بالارتزود الذين هاجموا سفينة ، واستولوا على مافيها ؛ ولكنه تمكن من الفرار ، ومر من القليبية إلى الشرقية ، ومنها إلى الصحراء عند بعض العربان . وقتل الارتزود في لقاء القبض عليه .



وباعوا ما يهبوه من سفته في أسواق القاهرة . وإعنتى بذلك محمد بك الأتلى ،  
مؤتاً ، من مسرح الأحداث ؛ ونجح محمد على في ضرب الممالك بعضهم ببعض ،  
وفي إضعافهم ، تمهيداً للتخلص منهم .

#### ٤ - نهاية اورشليم :

لقد ظهر من هذا التطور هجر البكوات الممالك ، منذ توليهم السلطة في  
إتلاف مع الأرثوذكس بعد مقتل طاهر باشا ، عن إقامة حكومة قوية تتمكن على  
الأقل من إعادة السكون والهدوء إلى العاصمة . وكان ذلك يرجع إلى أسباب  
عديدة ، منها تقدم السز بآرام بك ، وعدم قدرته على كبح جماح الممالك الذين  
اشتغلوا في معاملة الأهالي ؛ ومنها كذلك إشتغال عثمان بك البرهيسي بالمعاملات  
المسكينة من مطاردة خسرو باشا ، إلى محاربة علي باشا الجزائري ، ثم إلى  
مطاردة محمد بك الأتلى من جديد . وبمكتنا أن نصيف إلى ذلك ، وكان هذا  
سبباً رئيسياً ، خلخلة الخزانة من الأموال ؛ كما أن انتشار الاضطراب كان يهدد  
التجارة ، ويعرقل عملية وصول إيرادات الدولة . وزاد من الاوضاع سوءاً  
إنخفاض فيضان النيل ، وتهديد القاهرة بالجماعة ؛ وعمل بعض الممالك على المتاجرة  
في الحبوب لكي يحققوا من ذلك أكبر ربح ممكن . ولقد عمل كل هذا على  
إنتشار الفوضى في القاهرة ؛ وزاد من هذه الفوضى اعتداء الجنود على الأهالي ،  
وعجز السلطة عن كبح جماح الجنود ، بل وعجزها حتى عن دفع رواتبهم  
المتأخرة .

وكان سوء الإدارة هذا سبباً أساسياً في نفور الأهالي من الممالك ، وتحركهم  
ضد البكوات ، الأمر الذي أعطى الفرصة لمحمد على لإستغلال الموقف لإزالة  
خربة شديدة بالممالك ، وإخراجهم من العاصمة . وإنهاء التحالف الموجود  
بينهم وبين الأرثوذكس على تولي السلطة في مصر .

وكما قاست العاصمة من حكم الماليك ، قاست الأقاليم كذلك من القرامات والاناوات التي كانوا يفرضونها على كل المناطق . وذكر الجبرتي أن إقليم البحيرة قد دُخِرَ عن آخره . وحاول المشايخ والعلماء أن يوسطوا إبراهيم بنك في الأمر ، ولكنه رد عليهم بأنه لا يحكم إلا على نفسه ، وحين ذكروا له أنهم سيهجون من البلاد ، قال لهم : وأنا معكم . لقد فشل المشايخ ، وظهر ضعف شيخ البلد ، أمير الماليك . وزادت خيبة الأهالي . وتحققوا ، ووسطوا النصارى . ولكنهم فشلوا في كل مجهوداتهم .

وإستمر الحال كذلك طوال أشهر الصيف ، وحتى فترة الحريف ، وزادت شكايات الأجانب وقناصلهم كذلك من الموقف ، ومن القروض . وانعدام الإستقرار ، والاناوات والمغارم . وأظهر كل ذلك ضعف حكومة الماليك ، وفشل هذه الحكومة في السيطرة على الموقف . وبعد عام واحد من حكم الماليك للقاهرة ، إمتلأ بالظالم والمصادرات ، واعتداءات الجند على الأهالي ، وتذمر الأهالي والمشايع من لك الحكومة المستبدة الضعيفة ، حتى الموقف ضرورة لإجراء تغيير .

وكان البكوات الماليك يخشون سلطة الباب العالي ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، إذ أنهم قد وقفوا بذلك موقف العصاة المتمردين على السيادة الشرعية على البلاد ، وحرروا أنفسهم من ذلك السند الشرعى الذى كان لازما . في نظر الأهالي ، لإستقرارهم في الحكم . وظهر ذلك بوضوح من رفض العلماء والمشايع كتابة العرائض لهم حتى يبرروا للسلطان ما قاموا به من أفعال . وبأدى هذا الموقف إلى زيادة اعتماد الماليك على الارنؤود ، وعلى قائدهم محمد على ، الأمر الذى أدى الى سيطرته عليهم وعلى الموقف ، خاصة وأنه كان في وسعه توجيه جنوده ضدهم ، إن لم يكن عسكريا . فعلى الأقل ماليا ، ويجعلهم يطالبين

بالمزبات . وعجز المالك بالتالى عن كيح جناح الارؤود ، رغم ماكانوا  
يقرمون به فى البلاد ، فظهر عجز المالك أمام الاهالى . كما ظهر عجزهم أمام  
الارؤود وقائدهم .

ونجد من ناحية أخرى أن محمد على كان يخشى من أن يأمره السلطان  
بالخروج بقواته من العاصمة ، الأمر الذى سيضعه عن السلطة . كما كان يخشى من  
أن يحاسبه السلطان فى يوم من الايام عما تم فى مصر ، وعن طرد بعض الولاة ،  
وقتل غيرهم . ولذلك فانه عمل محاولة إسترضاء السلطان . وكان كل ذلك يدفع  
محمد على إلى ضرورة القيام بعمل ، أو تغيير مواجهة ، أو انقلاب ، ينقذ به عن  
نفسه صفة العصيان والتمرد ، ويقيم به الدليل على أنه كان يرغب فى إعادة مصر  
إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ويقضى على خصومها . فيتمكن بذلك من إسترداد  
رضاء الباب العالى عنه ، ويتمكن من البقاء فى مصر . ولكن ، مامى طبيعة العمل  
الذى كان فى وسع محمد على أن يقوم به للوصول إلى هذا الهدف ؟ كان من الضرورى  
أن ينهى الائتلاف القائم بينه وبين الماليك ، ويقف فى مواجهة هؤلاء الممالك  
وبدأ محمد على فى إظهار هذا الموقف فى الايام الاولى من شهر مارس سنة ١٨٠٤  
حين صرح بأنه لا يمكنه التعاون مع الممالك الذين غدوا بصدقيهم ورفيقهم  
محمد بك الاتقى . واعتمد محمد على على جنوده الارؤود كقوة أساسية ومادية  
تسهل لهم تحقيق هذا العمل ؛ كما إعتد على العلاء والمشايخ ، وتذمرهم من  
البكوات الممالك كقوة معنوية . أو سياسية ، تنطى له عملياته ، وتساعد على  
الحصول على رضاء الاهالى عنه . أما السبب المباشر ، ذان من السبل المشور  
عليه ، وكان من الممكن أن يتلخص فى مطالبة اخنود برونيتهم المتأخرة ، وتحول  
المالك إلى الاهالى لمرض التمرات ، فيعجز الخنود . ويضج الاهالى ،  
ويتخذ محمد على الموقف الذى كان قد قرر إتخاذة .

وتبدت القاهرة هذه الحركة في الفترة الممتدة من يوم ٨ إلى يوم ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ . وتجدير الارنؤود أمام بيوت رؤسائهم ، وأعلنوا عزيمهم على ذبحهم ، إذا لم يدفعوا رواتبهم ؛ كما حاصروا الخي . الذي كان يسكنه عثمان بك البرديسي ، وهددوا بنهب القاهرة . وقرر البرديسي ، عمل فردة على أهل البلد ، فكثرت الإحتجاجات . ورفض الفقراء الدفع ، واشتبك الإهالي مع جامعي الإتاوة في مناقشات حادة . ونجست الجماهير في المساجد ، وخرج الفقراء العامة والنساء « طوائف يصرخون ، وبأيديهم دغوف يضربون عليها . والنساء يندبن وبنتن ويقان كلاما على مثل قولهن ( إيش تأخسند من تفليسى يابرديسى ) ، وصبغن أيدين بالثيلة » . وذهبت هذه الجماهير إلى الأزهر ، وطالبوا بتدخل المشايخ ، واضطر البسكوات إلى إبطال هذه الإتاوة .

وهبت المالك من هذه المقاومة الشعبية ؛ كما خشى محمد على من أن تتحول هذه المقاومة كذلك ضد الارنؤود ، وبشكل يؤثر على مكانته . فقرر ضرورة العمل في الحال ، وضرورة التخلص من البسكوات المالك ، بالإستناد الى الارنؤود والى جماهير الشعب . وخشى الارنؤود بالفعل من حركة الجماهير ، وأخذوا يذكرون للإهالي في الشوارع أنهم معهم « سواسوا » ، فهؤلاء رعية وأولئك عسكر ، وهم لم يرضوا بهذه المردة ، كما أن علوقتهم على الميرى ، وليست على الإهالي لفقراء . ونزل محمد على وسط هؤلاء الجماهير ، وأخذ يجتمع بالمشايخ ويسمى مهم في الشوارع ، مبرولا بلباسه المصفاضة ، ويختلط بالجماهير الصاخبة المانجة ، ويوافق على ضرورة وقف المظالم وإبطال الفردة . وأرسل وكيله الى الجامع الأزهر ، لكي يذكر للأهالي المجتمعين هناك نفس الشيء . فأنس الإهالي الى محمد على ، وظهر أن حركتهم تنجبه ضد البسكوات المالك وحدهم .

وظهر انجاء بين قادة المالك لضرورة التخلص من محمد على وجنوده الأرتوود ، ولكن البرديس كان يثق ثقة عمياء في محمد على ، ففشلت هذه المؤامرة . وفي يوم ١٢ مارس ، علم البرديس بأن الأرتوود سيهاجمونه في بيته ، عند منتصف الليل ؛ وفي نفس الوقت كان على قوات أخرى من الأرتوود أن تحاصر بيت إبراهيم بك . وسمع أهالي القاهرة طلقات الرصاص في منتصف الليل ، واستمرت هذه الطلقات إلى اليوم التالي . وفشلت مقاومة البرديس ، فاضطر إلى الخروج من بيته . تحيط به كوكبة من فرسانه ، وشق طريقه بالسيف إلى أن خرج من القاهرة . وكذلك فعل إبراهيم بك . وفي أثناء ذلك الوقت كانت قطع المدفعية الموجودة بالقلعة توجه ضرباتها إلى تجمعات الأرتوود ؛ وكانت هذه المدفعية في أيدي إحدى فرق المغاربة الموالية للمالك . ولكن سرعان ما علوا بخروج البكوات من القاهرة ، وفرارهم منها ، فثاروا على قائد القلعة ، شاهين بك ، وهو أحد المالك كذلك ، وأرغموه على الفرار برجاله من باب الجبل .

وكانت هذه الحركة التي بدأت في ٨ مارس سنة ١٨٠٤ قد سمحت لمحمد على يكسب الشعب والمصايخ إلى جانبه . ويصف لنا الجبرتي هذه الخطوة التي وضعها محمد على بأنها كانت « من جملة الدسائس الشيطانية » ، والتي تدخل كحلقة من حلقات تلك السلسلة التي بدأت بدفع الجنود إلى التحرش بغرباها ، ثم تحريك طاهر باشا ، وإستمرار التسلسل حتى تمكن من إخراج المالك من القاهرة .

وزعم ذلك ، فإن محمد على لن يتولى السلطة في مثل هذا الموقف ، بل سيحاول أن يهدئها إلى غيره ، حتى يزيد من ظهوره . يظهر من يعمل من أجل الصالح العام ، لا من يعمل من أجل نفسه . وكان في حقيقة الأمر

يعمل على إستنزاف كل القوى وكل الشخصيات التي كان في وسعها أن  
تقف أمامه ، أو تنافسه على السلطة . وكان احمد خورشيد باشا موجودا  
في الاسكندرية ، فليحضر إذن إلى القاهرة ، لكي يحكمها ، ولكي يحرق  
سياسياً فيها . ولن يبقى بعد ذلك في الميدان سوى محمد علي ، قائد  
الأرتود .

## الفصل الرابع والعشرون

### ولاية خورشيد باشا

#### ووصول محمد علي إلى السلطة

كان عمل محمد علي على إنهاء الائتلاف مع المماليك ، وهو الأمر الذي استند فيه إلى مساوىء حكمهم تجاه الشعب ، يهدف إضعاف المماليك ، ويهدف علاوة على ذلك الحصول على رضا الباب العالي عليه وعلى رجاله الأرثوذكس . وكان هذا الإجماع يستتبع ضمنا عدم ظهور محمد علي بمظهر الطامع في الولاية لنفسه ، ولذلك فإنه قد عمل على شغل هذا المنصب ، الذي كان قد ظل شاغرا منذ مقتل علي باشا الجزائري ، بأقدم وأرق ضابط عثماني موجود في مصر ، وكان هو أحمد خورشيد باشا ، حاكم الاسكندرية . ولكن ، هل كان ذلك يعني أن محمد علي قد تخلى عن أطماعه في الوصول إلى حكم مصر ؟ علينا أن نتبع حكومة خورشيد باشا ، ونتتبع علاقته بمحمد علي ، لكي نصل من ذلك إلى الإجابة الثابتة الواضحة .

#### ١ — حكومة خورشيد باشا :

اختار محمد علي خورشيد باشا ملء منصب الوالي بسرعة ، حتى لا يترك الباب معالي فرصة التدخل ، وتعيين أحد الولاة الآخرين لشغل هذا المنصب ، وربما تزويده بالقوة الكافية لتدعيم سلطته . وكان هذا الاختيار يعني كذلك سيطرة محمد علي على السلطة ، وظهوره أمام الشعب بمظهر ذلك الرجل الذي لا يهدف إلا لصالح العام .

وبدأ محمد على العملية بصعوده إلى القلعة ، يوم ١٣ مارس ، ثم نزوله منها ،  
ومعه محمد خسرو باشا ، إعلاناً بموعدته إلى الولاية بعد أن استمر في حبسه مدة  
ثمانية أشهر كاملة . ولكن سرعان ما استند محمد على إلى عدم رضا أخوة طاهر  
باشا عن عودة خسرو باشا إلى السلطة ، وإلى تعيين خسرو باشا . منذ سنة ١٨٠٣ ،  
واليا على سالونيك ، وقرر إرساله إلى الاسكندرية ، للإبحار منها إلى عاصمة  
الدولة العثمانية . وتم هذا الأمر في يوم ١٥ مارس ، أى بعد يومين من إطلاق  
سراحه ، وكان يدل على أن محمد على لم تكن له رغبة في إستبقائه في السلطة ، بل  
كان صريحاً بالحقيقة ، وهدفه الأساسى يتمثلان في ضرورة إبعاده عن البلاد . فكانت  
ولاية إذن ، إنجاز هذا التعبير . وفي هذه المرة ، لمدة يوم ونصف يوم . ثم وقع  
الإختيار على أحد خورشيد باشا للمء هذا المنصب . ويبدو أنه كان هناك إنفاقاً  
سابقاً بين محمد على وخورشيد على هذه العملية .

ولاشك في أن خورشيد باشا كان يتطلع إلى ولاية مصر ، وبصفته أحد  
كبار الضباط ، وأحد كبار المسئولين في الولاية ، وكان قد حاول عند نهاية  
ولاية خسرو باشا ، وقبيل تولي طاهر باشا السلطة ، الوصول إلى القاهرة .  
ووصل بالفعل إلى الجزيرة ، وإن كان قد رجع إلى الاسكندرية سريماً بعد تولي  
طاهر باشا السلطة بالنيابة . وحاول خورشيد باشا كذلك أن يصل الولاية بعد  
مقتل على باشا الجزائرلى ، ووسط التحليل للتفاوض مع المماليك في هذه  
العملية أى أنه ، كان يطمع ، أو يأمل ، في شغل منصب الولاية . ويظهر أن محمد  
على كان يعرف هذا الموقف ، الأمر الذى دعاه ، وقت محاصرته لإبراهيم بك  
والبرديس بك ، إلى إرسال جماعة من المسكر ، ومعهم فرمان . بتولية أحمد  
خورشيد باشا حاكم الإسكندرية واليا على مصر . وكان هذا الإختيار يدل على أن  
الارتودو خاضعين للباب العالى ، غير طامعين في تولي الولاية . وكان محمد على



قد حرق بطاقات خسرو باشا نهائيا حين فك أسره . وأظهر أن الارنؤرد كانوا غير راضين عنه . ومهد بذلك الطريق لتولى أحمد خورشيد باشا . وكان من كبار الإكشدارية ، منسب الولاية ، دون أن تعارضه في ذلك القوات المسلحة الرئيسية الموجودة في مصر . وفي الوقت الذي تقرب فيه محمد علي إلى الاهالي ، وإلى الباب العالي ، بهذه العملية ، أخفى في نفس الوقت وبنفس العملية تلك الخيانة التي كان قد ارتكيبها في حق الممالك ، واتقد شاعت في أثناء ذلك الوقت أنباء عن إختيار الباب العالي لأحمد باشا الجزار ، والى عكا ، لولاية مصر ؛ وإن كانت هذه الأخبار تهدد ، في حالة ثبوتها ، بامتداد سلطة الباشا القوي من سوريا الجنوبية إلى مصر ، وبشكل يهدد الدولة العثمانية نفسها . وربما كان إنتشار هذه الإشاعة من بين الأسباب التي دفعت محمد علي إلى الإصرار بإختيار خورشيد باشا لتولى شئون القاهرة ، أو لتقديم ولاية مصر له .

ولقد رضى الباب العالي عن هذا التمين ، ووافق عليه عليه ، إذ أنه كان لإعترافا بالأمر الواقع ، الذي كان يعمر في نفس الوقت ، تدعيا لسلطته على مصر ؛ وأرسل إلى خورشيد باشا فرمانا بالولاية . ومع هذا الفرمان ، أرسل الباب العالي إلى خورشيد باشا الطوخ الثالث ، وأرسل طوغان محمد علي . إنها ترقية لها قيمتها ؛ إذ أن محمد علي قد أصبح ، بحكم رتبته العسكرية ، أقدم منابط بعد خورشيد باشا في الولاية . ولكن ، ألم يكن هذا الإعتراف من جانب الباب العالي بتوليد خورشيد باشا للسلطة يعني كذلك رغبته في تنميط سياسته الخاصة بالقبضاء على سلطة الممالك من مصر ؟ كان تنفيذ هذه السياسة يتطلب تمام خورشيد باشا التام مع محمد علي ، إذ أنه كان قائد الفترة الوحيدة التي كان عليها أن تنفذ هذا التخطيط . ومعنى ذلك أن خورشيد باشا سيصبح ، ومنذ اليوم الأول ، في حاجة إلى محمد علي ، وإلى قوة محمد علي . وهذا يدل على أن محمد علي كانت

لا يزال هو الرجل الثوى في مصر ، رغم وصول خورشيد باشا إلى السلطة رسمياً .

وترك خورشيد باشا الإسكندرية في يوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٤ ، ووصل إلى بولاني يوم ٢٦ ، ودخل إلى القاهرة في نفس اليوم .

والهم هو أن خورشيد باشا قد دخل القاهرة ، وهو خالي الرفاض ، وكان من الممكن أن يقوم الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة في أى وقت ، وكانت خزانة الولاية خاوية ، وبشكل يهدد خورشيد باشا كما حدد غيره ، بالبقاء تحت رحمة الجنود . هنا من ناحية ، ونجد من ناحية أخرى أن خورشيد باشا ، وبصفته أحد قواد الإنكشارية ، كان لا يحظى بتأييد الأرتوود تأييداً كاملاً . وربما دفعه هذان الاتجاهان إلى محاولة التخلص من الأرتوود ، إذا ما رغب في الإنفراد بالسلطة . ولكن ، هل كان في وسعه أن يبدأ مثل هذه الحركة في الوقت الذي كانت فيه قوات المالك تسيطر على المنطقة المحيطة بمدينة القاهرة نفسها ؟ لقد كان في وسع خورشيد باشا أن يتخلص من الأرتوود بإخراجهم من العاصمة ، وتوجيههم إلى عاربة المالك . وكان محمد علي مضطراً إلى تنفيذ هذا الأمر ، حتى لا يظهر أمام الأهالي وأمام الباب العالي أنه كان مرابطاً في القاهرة ، ويستعد للوصول إلى السلطة . ولكن محمد علي سينفذ هذه الأوامر ، ويحاول أن يحتفظ في نفس الوقت بقواته سليمة ، ويبتعد عن خطأ يرتكبه خورشيد باشا ، لكي يتخذ ذريعة للعودة إلى القاهرة . وكان كل شيء محسباً بدقة على خورشيد باشا .

وتدخل محمد علي منذ قدوم خورشيد باشا إلى القاهرة ، حتى في تعيين حاشية الوالي . وأخذ محمد علي لنفسه كل سلطة ممكنة ، دون أن يتحمل نظير ذلك أية مسئولية . وكان هذا إحراجاً لمركز خورشيد باشا ودفعاً به إلى الاستسلام

بمحمد على .

وكانت سيطرة المالك على المنطقة المحيطة بالقاهرة تهدد وصول القوانين إلى العاصمة ، وتظهر الحكومة بظهر الضعف والهرال ، وبخاصة بعد أن انضم بعض العربان إلى المالك ، وأخذوا يهاجمون الفلاحين ، في قراهم وحقولهم ، وانتشرت الفوضى في أنحاء البلاد . ومع اضطراب حبل الأمن ، وإضطراب التسوين ، إحتاج خورشيد باشا إلى المال لدفع مرتبات الجنود ؛ وتدهور الحال إلى فرض بعض الجنود المغارم والإتاوات على الأهالي والتجار والأجانب في القاهرة . الأمر الذي أظهر خورشيد باشا بظهر الضعف ، وبأنه كان يحتل مركزاً حرجياً .

وحين قرر خورشيد باشا ضرورة خروج الجنود ، وكانت غالبيتهم من الأرمنود ، لمحاربة المالك ، طالب هؤلاء الجنود بدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وإضطهر خورشيد باشا إلى فرض المغارم على الأهالي . فقرر منذ ٢ أبريل ، أى بعد وصوله السلطة بأسبوع واحد ، جمع المال المبرى عن السنة المقبلة ، وضرورة تحصيل ذلك من جميع المديریات . وأثار هذا القرار الملتزمين والفلاحين ، وأدى إلى تدخل المشايخ ؛ فتقهقر خورشيد باشا إلى منتصف الطريق . وقرر جمع نصف مال السنة القادمة فقط . وإستمرت الحاجة إلى الأموال ، في أوائل شهر مايو ، حين فرض خورشيد باشا بعض الأموال على التجار ، ثم فرض «سلفة» لشدة إحتياجه للأموال . وكانت هذه الحاجة المستمرة للأموال تثير غضب الأهالي ، وتساعد في نفس الوقت على إنتشار خبر تميمين الدولة لأحمد باشا الجزائر وثيا على مصر ؛ وكان إنتشار هذه الإشاعة يدل على عدم رضى الأهالي عن الوالي الجديد ، وعلى تمسكهم زوال حكمه ، حتى وإن كانت الولاية تنتقل بعد ذلك إلى طاغية من الطغاة . وليحدث ما يحدث بعد ذلك . وفرضت الترامات على زوجات المالك ، وأساء خورشيد باشا معاملة السيدة نفيسة المرادية ، وعلى

أساس أنها كانت تسعى لجذب الارثوذوكس لكي يؤيدوا المالك ؛ فأدى ذلك إلى تكدر المشايخ والعلماء ، وخاصة بعد أن تحدثت إقامتها ، الامر الذى أدى إلى تدخل المشايخ وإضطراب خورشيد باشا إلى الموافقة على إقامتها في بيت الشيخ السادات ؛ وحضرت عذيلة هانم ، ابنة إبراهيم بك ، للإقامة معها هناك . إن الباشا يتراجع أمام المشايخ ، وللمهم أنه كان لا يزال في حاجة إلى الجنود ، ولا يزال في حاجة إلى الجنود لمحاربة المالك . إنها حلقة مفرغة .

ولاستمرت المطالبة بالأموال ، واستمر فرض الإتاوات على أرباب الحرف والصنائع ، حتى ضج الاهالى ، وأغلقوا الحوانيت ، وتوجهوا ، في يوم ٢٩ مايو ، إلى الأزهر . واجتمع الكثير من غزاة العامة والاطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم طبول ، وصعدوا إلى المنابر يصرخون ويطلبون ، وتعلقوا بقمصورة الجامع ، يدعون ويتضرعون ، ويقولون يا لطيف ، وأغلقوا الاسواق والدكاكين . وحاول خورشيد باشا أن يوسط السيد عمر مكرم في إعادة الهدوء نظير رفع المنابر عن الفقراء ، فرفض السيد عمر مكرم ، على أساس أن كل أرباب الحرف والصنائع من الفقراء ، وأنهم يشكون من الكساد ، وأنه ليست لهم علاقة بدفع رواتب الجند . وأصر التجار والصنائع على موقفهم ، فأخطر الباشا إلى التراجع ، وأمر برفع القرامة . إنه الضعف الواضح .

والواقع أن مسألة الاموال اللازمة لخورشيد باشا كانت أساسية لإخراج الارثوذوكس من القاهرة لمحاربة المالك . وكان السجور عن دفع رواتب الجنود يهدد بإحتياج بعضهم إلى المالك أنفسهم ، الامر الذى كان يجبره على ضرورة مراعاة الجنود . وكانت هذه مراعاة على حساب الاهالى . وبعد جهود شاق ، تمكن خورشيد باشا من أن يدفع للجنود جزءاً من مرتباتهم . وأن يقتسم بالخروج من القاهرة ، وفك حصارها ، وفتح المواصلات ، وتخفيف وطأة المجاعة .

وبدأت المناوشات بين المماليك والارثوود قرب الجيزة ، ولكنها لم تكن حاسمة . فاضطر خورشيد باشا إلى استدعاء قوات أخرى من الارثوود كانت معسكرة في رشيد وفي دمياط . الامر الذي جعل عدد هذه القوات الموجودة في القاهرة يصل إلى مايقرب من ثمانية آلاف جندي . ومع زيادة عدد الجنود ، زاد احتياج الوالى للأموال .

وحاول خورشيد باشا أن يضمن بقاء الاهالى إلى جانبه ، رغم إشتداده في طلب الاموال منهم باستمرار : وعرض على المشايخ والعلماء أن يخرجوا معه جميعاً لمحاربة المماليك . ولكنهم أجابوه بأن عليه هو أن يخرج مع العسكر ؛ فإذا إنهم هزموا هؤلاء العسكر ، يمكنه أن يعود مع غيرهم لحرب المماليك ؛ أما إذا إنهم هزموا أمام المماليك ، فمن الذى سينخرج معه في المرة القادمة ؟ هذا علاوة على أنهم لم يكونوا من أهل السيف ، وكانوا في حقيقة الامر يفضلون المماليك على الاتراك . وكان المماليك يتصلون ، من وقت لآخر ، بالمشايخ والعلماء ، كما حدث في يوم ٢٧ يونيو ، حين وصل مكتوب من طرف الالقي بك يحثهم فيه على مصادرة الحرمين والنعرض لهم . ورغم إصرار خورشيد باشا على أن المماليك كانوا قد تركوا ، في الماضي ، نساءهم لفرنسيين ، حين خرجوا من القاهرة ، فإن هذه الإجابة لم تكن ترضى العلماء .

وزاد إطباق المماليك على القاهرة من كل جانب ، واستخدم خورشيد باشا جنوداً من الدلاة ، وهم من القمسان ، من الشام ؛ وكانوا من رجال الأكراد . ويشتهرون بالتهور والبطش ؛ وآمال خورشيد باشا من يجيئهم أن يتمكن بهم من كسر شوكة المماليك . ومن استخدامهم بالنال ضد الارثوود . ولكن سرعان ما انزعجوا أمام المماليك . في الوقت الذى حصل فيه محمد علي على بعض الانتصارات ، حتى وإن كانت بسيطة ، ضد المماليك . وبعدت قوات المماليك

قليلا عن القاهرة ، وابتعد عنها بالنال خطر المماليك ؛ ولكن وجود قوات الدلالة ، وعودة قوات الأرتؤود إلى العاصمة ، جعلت الأهالي يعيشون في إرهاب مستمر ، ويخشون دائماً من أعمال السلب والنهب . وظهر ضعف سلطة خورشيد باشا ، رغم زيادة عدد القوات الموجودة في ولايته .

وجاءت فرصة فريدة لخورشيد باشا ، في النصف الثاني من شهر يوليو ، حين وصل فرمان من الباب العالي ، يأمر بخروج الأرتؤود وذهابهم إلى ينبع ، للحفاظ على طيها ضد الوهابيين . وجمع خورشيد باشا الجنود الأرتؤود وضباطهم ، وقراً عليهم الأوامر ، ولكنهم امتنعوا عن الخروج ، وأصرروا على أنهم لن يخرجوا من مصر ، ولن يقوموا بأية مهمة خارج حدودها . وحاول قتلهم من الأرتؤود أن ينفذ الأوامر ، ولكن بقية القوات منعتهم من ذلك ؛ وكانت ينبع قد سقطت في ذلك الوقت بالفعل في أيدي الوهابيين ، فهل سيذهبون هناك للحرب ، والقاهرة مفتوحة أمامهم ، وتحت أقدامهم ، السلب والنهب والسبي ؟

لقد تحصن خورشيد باشا في القلعة ، أعلى الجبل ، وضمن بذلك أمنه الشخصي ؛ ولكن هذا الوضع ترك القاهرة ميداناً مفتوحاً لنشاط محمد علي ، ينشر فيها مخوفه ، ويقم الصلوات ، ويرتب القند . وحرص محمد علي على أن يظهر للأهالي مواساته من إجراءات خورشيد باشا التصفية لجميع الأموال بدعوى ضرورة دفع نفقات الجنود ، وكان يطمئنهم بأن العمليات الحربية قد انتهت ، وبأن المماليك قد انسحبوا إلى الصعيد ، ولكن شراهية خورشيد باشا للأموال كانت تفوق كل وصف . وأصبح محمد علي نفوذاً واضحاً بين الأهالي . وتمكن من أن يقضى ، في ٦ أغسطس سنة ١٨٠٤ ، على الإضطراب الضخم الذي نتج في العاصمة بعد إصطدام بين بعض الجنود وبعض الأوربيين .

وحاول محمد علي بعد ذلك أن يختبر تعلق أهالي القاهرة به ، فشرح لخورشيد

باشا أن فوضى الجنود تمرقلى قيام الحكومة بوظائفها ، فى الوقت الذى يتمرد فيه على هذه الحكومة جمع الأموال لدفع رواتبهم ، ولذلك فإنه قرر العودة إلى بلاده . ووافق خورشيد باشا على ذلك ، وبدأ محمد على فى بيع بعض أثاث منزله ، فى يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ . وانتشر الخبر فى القاهرة ، وكثر لفظ الناس ، وهم الإضطراب ، وأغلقت المدينة أبوابها ، وخرجت الجماهير صاخبة فى الشوارع والأسواق ، واعتبرت أن هذا الإسحاب كارثة . ومع هذه الحركة قل الضبط والربط فى المدينة ، وارتكب بعض الجنود الكثير من المخالفات ، والتجأ الأهالى إلى المشايخ والعلماء يطلبون بقاء محمد على ، فى الوقت الذى ظهر فيه صبر خورشيد باشا عن السيطرة حتى على جنوده . وفى اليوم التالى ، عمل محمد على على تهدئة المدينة ، وطمأنة الأهالى ؛ فخرج ماضياً فى الشوارع على أقدامه ، يحيط به عدد من ضباط الأرتقود ومن الجنود ، وذكر للأهالى أنه لن يترك القاهرة ، ولن يتركهم ، وأمر هنا وهناك بحبس هذا الجندى ، وبقتل ذاك ، نتيجة لما ارتكبه فى اليوم السابق . وعاد الهدوء للقاهرة ، وظهر محمد على أنه يضحى بمصلحته الشخصية من أجل المصريين ، ومن أجل الصالح العام . وبعد هذا اليوم لم يذكر محمد على أبداً رجته فى العودة إلى بلاده ؛ لقد وجد خيراً منها ، وبمراسل ، ووجد ميداناً يسلم له نفسه على طول الخط ، وباستجداء .

وقرر خورشيد باشا بعد ذلك ضرورة خروج الأرتقود لمحاربة المايلىك فى الصعيد . ونجح فى جمع الأموال اللازمة لدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وكان يهدف أن يتمكن ، فى وقت إبتعادهم عن القاهرة ، من أن يستقدم إليها قوات جديدة يدعم بها حكمه . وإضطار الأرتقود إلى الموافقة ، وقاد محمد على إحدى هذه الفرق الثلاث التى كان عليها أن تسير على الضفة اليسرى للنيل : زاحفة جنوباً ، لمحاربة المايلىك . وأحرز محمد على أحد الانتصارات ، وتمكن من إنجاد القوة الأخرى

التي كانت بقيادة السلحدار ، بعد أن كانت قد إهزمت أمام المماليك عند الدشن وقامت القوات العثمانية . وفوات الأرتوود ، بمحاصرة المنيا . وأعطى ذلك فرصة للمماليك . خارج هذه المدينة . للإنتشار في الصعيد . ويزيد العاصمة ، والإنتشار حتى في الوجه البحري . وإستمرت هذه العملية من منتصف شهر ديسمبر سنة ١٨٠٤ إلى منتصف شهر مارس سنة ١٨٠٥ . حين أحلى المماليك مدينة المنيا ، ودخلها محمد علي في يوم ١٥ مارس . وفي نفس هذا اليوم وصلت إلى محمد علي أنباء من القاهرة بوصول ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجنود الدلاة إلى العاصمة ، وأنه سوف تتبع هذه المجموعة بمجموعة أخرى . وربما تأتي إلى مصر قوات جديدة من المشاة والمدفعية . وظهر أن هذا سيؤدي إلى زيادة سلطة خورشيد باشا ، وبشكل يضعف من سلطة الأرتوود في مصر . وبعد أن كان محمد علي هو المسيطر على الموقف ، سيصبح مجرد قائد لإحدى الفرق المكلفة بمحاربة المماليك ، في الوقت الذي تسيطر فيه على العاصمة قوات جديدة . فقرر محمد علي ألا يترك لخورشيد باشا الوقت اللازم لتنظيم هؤلاء الجنود . وترك المنيا بسرعة ، في يوم ١٠ أبريل ، على رأس ٣٥٠٠ جندي ، ووصل في ١٤ أبريل إلى طرة . لقد جاء إلى العاصمة لكي ينازع خورشيد باشا السلطة .

## ٢ - الصراع بين خورشيد و محمد علي :

كان خورشيد باشا قد أنهز فرصة وجود الأرتوود ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة ، لكي يعمل على تدبير أمر استقدام الجنود الدلاة إلى البلاد . وكانت الدولة العثمانية تعرف أن من مصلحتها عدم ترك الحبل على الغارب للجنود الأرتوود ، وتفضل على ذلك أمر إقامة توازن . بينهم وبين غيرهم من القوات ، بشكل يسمح لها بأن تكون كلفتها هي العليا دائما في مصر . وكان رفض الأرتوود الخروج من مصر يثير خوف الدولة العثمانية . وساعد كل ذلك على مواصلة الدولة



على رغبة خورشيد باشا . وتجنب هذه القوات الجديدة وإرسالها لمصر .  
ولقد دخلت هذه القوات القاهرة في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٠٥ ، وأدى  
ذلك إلى خوف محمد على من الموقف ، وإسراعه بالهجرة إلى القاهرة ، تاركاً المنيا  
في أواخر شهر أبريل من نفس السنة .

وفوجيء خورشيد باشا بانسحاب محمد على صوب القاهرة ؛ ولم يكن  
خورشيد باشا قد تمكن بعد من تنظيم هذه القوات . ومن ضيق خضوعها له .  
فعمل خورشيد باشا على إستقامة العلاء والمشايخ له ، حتى يتمكن من تحكيمهم بينه  
وبين محمد على ، الذى أصبح عاصياً لأوامره ، وزحف على القاهرة ، بدلاً من  
أن يواصل عملياته ضد المماليك . وجمع خورشيد باشا المشايخ والعلاء في يوم  
١٠ أبريل ، وشرح لهم الموقف ، وكذلك عصيان محمد على ، الذى كان قد رفض  
من قبل أمر الخروج من مصر . لمحاربة الوهابيين في الحجاز . وشرح خورشيد أن  
عودة محمد على إلى القاهرة تعنى الشر . وأن عليه إما أن يعود مع رجاله إلى  
الصعيد لقتال المماليك ، وإما أن يخرج من مصر ، ويتولى منصباً في جهة أخرى .  
وذكر خورشيد أن معه أمر بآمن السلطان و وكيل مفوض . ودمتور مكرم ؛  
وأنه يمكنه أن يعزل من يشاء ، ويولى من يشاء ، ويعطى من يشاء ، ويمنع من  
يشاء .

وطلب خورشيد باشا إلى العلاء والمشايخ أن يساعده . في نفس الوقت  
الذى أخذ يستعد فيه للدفاع عن القاهرة ضد محمية الارنؤود . ولكن هذه  
الترتيبات لم تثبت لفترة طويلة : ذلك أن محمد على تمكن من إستقامة قادة الدلاة  
عند طره ، وأقنعهم بأنه لم يكن ثائراً ، وإنه لم يعد إلا لإستلام الرواتب  
المستأجرة للجنود . ونتج عن ذلك إضتمام الدلاة لجنود محمد على . ودخولهم  
سرياً إلى طره . ثم زحفهم جميعاً إلى القاهرة . التي دخلها في يوم ١٩ أبريل .

وبدخول محمد علي في القاهرة بدأ في إصلاح التعليم فيها، وبين جملة ما رتبته في التعليم،

وكان انه امة من قبيل الكثير من الانبياء . ويحدثوا ما هم فيه .  
 ويوتهم ، ويهينون ، ويسلمون . ويخطفون الاطفال والفسد . ونرى ذلك إلى  
 غضب سكان القاهرة . وإلجائهم إلى العلماء والشيخ . وعثر هؤلاء العلماء  
 والمشايخ بالناس إلى خورشيد باشا على أنه يصالح لحكم البلاد . ونظروا  
 إلى محمد علي على أنه الرجل القوي ، الذي يمكنه أن يمد الأمور إلى نصابها .  
 وكان محمد علي يواسي الاهالي ، ويتشاور مع المشايخ ، ويتباحث مع العلماء .  
 شأن إتمام هذه القروض ، التي لا يوافق عليها . فكتب محمد علي ، في الوقت الذي  
 خسر فيه خورشيد باشا ، وكان يحجى قوات الدلاة إلى مصر عاملا عند خورشيد  
 باشا بعد أن كان قد اعتقد أنهم جاءوا لتدعيم سلطته .

ومع ازدياد المظالم، ازدادت أحبة وقوة الأهلالي، وأهمية وقوة زعمائهم من المشايخ والعلماء، وعرف محمد على كيف يفيد من هذه القوة. لكن يصح خورشيد باشا أمام الأمر الواقع وينتصر عليه، ويضع كذلك الباب أمام الأمر الواقع ويظهر بولاية مصر. التي لم يعد هناك شك في أنها قد أصبحت هي موضوع النزاع بين خورشيد ومحمد علي، منذ عودته هذا الأخير إلى القاهرة. ومنذ ١٩ أبريل، أي منذ دخول محمد علي إلى القاهرة، ذكر الخبر في أنه كان يدبر أمر خلع أحمد خورشيد باشا.

وبدا محمد علي بإثارة العملية بالمطالبة بالزواج المتأخرة للجنود. ولم يزل خورشيد باشا الا وتناقضاً لنفسه. وأسقط في يد خورشيد باشا. خاصة وأن الجنود الدلاء أنفسهم كانوا يحتاجون كذلك لروايتهم المتأخرة، الامر الذي كان يحرم الروائي من إمكانية الاستناد اليهم ضد الارؤود. وحين ذكر الروائي أن الخزانة

كانت غايته . طالب الجنود بتقديم حسابات الخزانة ؛ وكان محمد علي رحمه  
وراء هذا الاقتراح ، وكان يفتي الخياط خورشيدباشا بنظم المتحرف ، في الوقت  
الذي يطالب فيه الجنود بالرواتب المتأخرة . وأدى الامر الى نقاش مرير بين  
خورشيد ومحمد علي ، حاولا في أثناءه هذا الأخير كسب أهالي القاهرة الى جانبه ،  
وعمل في نفس الوقت على منع خورشيد من فرض أى ضرائب جديدة على  
الاهالي ، حتى يمنعه من الخروج من المأزق . وحاول خورشيد أن يوسط  
العلماء والمشايخ بينه وبين محمد علي . وعلى أساس دفع الرواتب بعد بضعة أسابيع ،  
ولكن أحدا لم يتوقع امكانية قيام تعاون بين الوالي والفائدة بعد ذلك ، وخاصة  
بعد هذا النقاش .

ولقد تشعب النقاش ، واقترح محمد علي أن يبقى هو في القاهرة ، ويخرج  
خورشيد باشا على رأس الرجال لمحاربة المماليك في الصعيد ؛ ولكن ، هل كان  
في وسع خورشيد أن يقود الجنود بعد ما حدث ؟ وبعد أن كان محمد علي هو  
الذي طلب اليه قيادتهم ؟ وكان كل يوم يمر يقلل من هيبة خورشيد ، ويريد  
من هيبة محمد علي ومن قوة منضبطه ؛ ويريد كذلك من قوة فاعلية القيادة الوطنية  
المتشعبة في العلماء والمشايخ ، وبخاصة مع ازدياد مساوئ ومفاسد جنود الدلاة  
الذين كان خورشيد قد استقدمهم الى القاهرة . وقبل أن يتحرك خورشيدباشا ،  
أوتيتحرك محمد علي إلى رد الفعل من جانب المصريين ، أصحاب المصلحة الفعلية  
والحقيقية في البلاد .

وأسابت جنود الدلاة لوثنة فجائية . فزلوا في أول مايو وانتشروا في أرجاء  
مصر القديمة يهاجمون البيوت ، وينهبون ويسلبون ويخطفون الأطفال والنساء  
من الشوارع ، ويذكر لنا الجبرتي أنه لم يسج منهم « إلا من تسلق ونط على  
الحيطان » وما أن وصلت هذه الأنباء إلى المشايخ ، حتى أمروا بإغلاق

الحوائيت والجوامع وتجمعهم الأعالى في الشوارع ، وارتفعت صيحاتهم بضرورة السير صوب مصر القديمة ، وإخراج الدلاة منها ثم أتى البعض من مصر القديمة ، يشكون إلى المشايخ ما نزل بهم ، وبأهلهم وأسرهم واتصل المشايخ بخورشيد باشا ، وطلبوا إليه إخراج الدلاة من العاصمة . وأصدر الباشا هذا الأمر ، ولكن الجنود رفضوا التنفيذ . وفي اليوم التالي ، اجتمع المشايخ والعلماء في الجامع الأزهر . واحتشدت الجماهير في مظاهرات عنيفة ، واضطر خورشيد باشا إلى تهدئة العلماء ، وتهد لهم بإخراج الدلاة من القاهرة إذا ما كف الأعالى عن الهياج . ووافق العلماء على هدنة لمدة ثمانية أيام ، تنتهى يوم ١٠ مايو ، وبشرط أن يقوم خورشيد باشا ، في خلال ثلاثة أيام ، بتطهير المدينة وضواحيها من الدلاء تماما . وكان خورشيد باشا قد فقد كل هيبة له . وقام الأعالى بإلقاء الطوب والحجارة على مندوبيه الذى تفاوض بإسمه مع العلماء ، عند عودته إلى سيده .

ولم يكن في وسع خورشيد باشا أن يثق بما وعد ، وكان العلماء يعرفون ذلك ، خاصة وأن جنود الدلاة كانت تطالب بمرتبات ثلاثة أشهر ، وكانه الخزانة خاربة . وفي نفس الوقت استمر محمد على يقابل المشايخ والعلماء والرحماء . وبعض صوته لصوتهم . ويعرض عليهم خدماته ووساطه ؛ وكان قد نجح ، في نفس الوقت ، في منع قوات الارنؤود من القيام بعمل مشكلات مع الأعالى . ولاشك في أن محمد على كان يتشع ببعض الثروة التى تسمح له بشراء الرجال ، واسكات صوتهم ؛ وذكر بعض القناصل أنه كان قد أرسل أمره إلى وكيله في استانبول بتقديم الهدايا لكبار الشخصيات بإسمه في عاصمة الدولة . وأصبح محمد على قائد قوات الارنؤود في شبه تحالف مع الأعالى والمشايخ ، في نفس الوقت الذى اضطر فيه خورشيد باشا إلى بذل مجهود لإخراج جزء من قوات الدلاة من القاهرة ؛ فواد

الوال ضعفا على ضعف ، في الوقت الذي زادت فيه قوة محمد علي .  
أما فيما يتعلق برواتب الارنؤود المتأخرة ، والتي كانت قد بلغت سبعة أشهر ،  
فإن محمد علي قد وافق على أن يتسلم نصفها ، وبوجل البسف الآخر ؛ ووافق  
كذلك على أن تخرج بعض قوات الارنؤود من جديد لمحاربة المماليك في الصعيد ،  
ولكن على أساس بقاء بقية هذه القوات في القاهرة ، وبقاله معها في العاصمة .  
وكان خورشيد باشا يعلم أنه لن يتمكن من حكم مصر مادام محمد علي موجودا  
فيها ، فسمع لدى الباب العالي لإستصدار فرمان بتولية محمد علي ولاية أخرى  
بميدا عن مصر ؛ ونجح في ذلك ، وصدر فرمان بتولية محمد علي ولاية جدة .  
وفي اليوم الثاني للهدنة المعلقة في القاهرة ، أبلغ خورشيد باشا محمد علي نبأ  
وصول هذا فرمان . وطلب إليه أن يهبط إلى القلعة لتتم هناك مراسم التقليد  
والتعيين . ولكن محمد علي غشى من وجود مؤامرة . ورفض الصعود إلى القلعة ،  
وأظهر استمداه لمقابلة خورشيد باشا في أى مكان آخر . ثم توسط العلماء ،  
واختاروا منزل سعيد أغا ، وكيل دار السعادة ، وكان من أصدقاء محمد علي ،  
مكانا للمقابلة . وفي يوم ١٠ مايو نزل خورشيد باشا من القلعة إلى هذا المنزل ،  
وكان محمد علي قد سبقه إلى هناك ، ومعه جمهور كبير من المشايخ والعلماء . ومن  
الاهالي وقرى القرمان . ولبس محمد علي الفروة والقماوق ، شارة الولاية ،  
وأصبح واليا ، مثل خورشيد باشا ، وأصبح له نفس المقام . وعند عودة محمد علي  
إلى داره في الازبكية ، أخذ ينثر الذهب في طريقه على الاهالي ، وكانت لذلك  
دلالة كبيرة في وقت استحكمت فيه التضائقة المالية في البلاد . وحين طلب إليه  
الجنود دفع رواتبهم المتأخرة ، أحالهم إلى خورشيد باشا المسئول عنهم ؛ إذ أنه  
لم يعد مسئولا عما يحدث في مصر . وزاد خوف الجنود من صياع رواتبهم ،  
فزاد ضيقهم ، ولابلوا برأس خورشيد باشا : وعمل محمد علي على ملاطفتهم .

وانتشرت اشاعة في القاهرة بأنهم قد حبسوا خورشيد باشا ، وإن كانت بدون أساس . ولكنها أدت إلى فيح الاهالي . وخرج الجنود بها ؛ ونزل ذلك حبل .  
انهم أسبحووا لأيرغيون في بقاء هذا الرالى .

وكان حسن باشا ، القائد الثانى لقوات الانزود ، قد اصطحب معه خورشيد باشا إلى منزله ، عاقطة على حياته ؛ ثم أصدوه في اليوم التالى إلى القلعة ، في آخر الليل ، تجنباً لإزاحة الدماء ، وبعد أن قطع صبدأ على نفسه بدفع الرواتب المتأخرة .  
والمهم هو أن ذلك العمل قد انقص من هيئة خورشيد باشا التى كانت قد بقيت له في نظر الاهالي . ومنذ اليوم التالى ، قام خورشيد باشا باعلان نيته على فرض إنارة على أهل البلد ، وأهالى العاصمة ، لدفع رواتب الجنود . فثار تائرة أهالى القاهرة ، وانتشر الهياج ، وأعلن الاهالي أنهم لن يدفعوا أى ضريبة جديدة . فأسقط في يد خورشيد باشا ، ووقع بين نارين : نار الاهالي ونار الجنود . وظلت حوائث القاهرة مغلقة ، وظلت الاهالي تائرة ، خاصة وأن الابهاء قد انتشرت بأن خورشيد باشا قد عجز عن إخراج بقية جنود الدلاة من البلاد ، وأنهم قد قاموا بخطف بعض النساء والأولاد ، وصاروا يبيعونهم فيما بينهم . ولم يكن في وسع الاهالي عامة ، ولا في وسع المشايخ والعلماء خاصة ، أن يسكنوا أكثر من ذلك مما يحدث .

### ٣ - وصول محمد على إلى السلطة :

لقد تطلب الموقف تدخل العلماء والمشايخ لحسم الأمر ، ولإنهاء هذا النزاع ، والقضاء على هذه الفوضى التى سادت البلاد . وكانت أسمم محمد على قد ارتفعت باستمرار ، في الوقت الذى ضاعت فيه كل قيمة لأسمم خورشيد باشا .

وفي صبيحة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ . ركب المشايخ والعلماء إلى بيت القاضي ، الذى كان في نفس الوقت هو دار المحكمة ، وجلس الشرع . وصاروا في مظاهرة

كبيرة ، شارك فيها المنعمون ، والامة والأطفال ، وتجهروا في فناء المحكمة ،  
واخذوا يبتفون : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » . وكان الباشا يصرخون :  
« يارب يا متجلى أهلك المشنلى » . وطلب المشايخ والعلماء من القاضى أن يحضر  
كبار رجال الحكومة ، حتى يستمعوا إلى مطالب الشعب ، ويمنوا على تحقيق  
العدالة . وبعد جيشهم ، أعلن لهم المشايخ أن أحناً لن يرفع الصرية التي كان  
خورشيد باشا قد قررها في اليوم السابق ؛ وأنهم لن يترفوا بسلطته إلا إذا خضع  
للشروط التي رأوها كفيّة بإعادة الأمن إلى القاهرة . وإياه مفاسد الجنود ، ووضع  
حد للظلم الباشا . وانتهى الأمر بكتابة عرض حال بالمطالب ، ضمنوه مساوئهم  
حكم خورشيد باشا ، وضمنوه كذلك مطالبهم ، والتي كانت تلخص في ضرورة  
عدم إقامة القوات في القاهرة ، وانتقالها إلى الجيزة ، وعدم السماح للجنود بدخول  
القاهرة بسلحهم ، إلا إذا كانوا مكلمين بحفظ الأمن ، وبمنع فرض أية حرية  
على المدينة ، وإعادة المواصلات مع الصعيد ، وإعداد الحراسة اللازمة لقوافل  
الحجاج .

وكان خورشيد باشا في القلعة ، واعتقد أن في وسعه أن يتخلص من رؤساء  
هذه الحركة ، ودعاهم إلى الحضور لديه ، ولكنهم لم يجيبوه إلى ذلك ، وخشوا  
من وجود مؤامرة بعد أن فرضوا عليه شروطهم . ثم اجتمعوا في بيت القاضى ،  
في يوم ١٢ مايو ، وفي هذا اليوم أهر السيد عمر معسكرهم على ضرورة خلع  
خورشيد باشا ، وهزله عن الولاية ، وكانت الجماهير تملأ الشوارع المحيطة ، وكانت  
تأمل في وقوع أى تغيير يبشر بإنهاء هذه الأوضاع الفاسدة . فارتفعت الصيحات  
بضرورة عزل خورشيد باشا . ثم استقر رأى العلماء والمشايخ وزعماء الأهالي  
على ضرورة تعيين محمد على ولياً على مصر . وذكروا لمحمد على أنهم لا يريدون  
خورشيد باشا . وذكروا له أنهم لا يريدون غيره هو : « وتكون والياً علينا

بشروطنا ، لما توسمه فيك من العداة والخير . وتمنع محمد علي في أول الأمر ، ثم رضى ، وأحضروا له كركا ، وألبسوه له ، ونادوا بذلك في الشوارع . ووافق محمد علي على تولي الولاية ، بنفس الشروط التي لم يوافق عليها خورشيد باشا ، نتيجة لعدم وجود الأموال لديه ، لدفع رواتب الجنود ، وإخراجهم بالتالي من القاهرة . وأبلغ المشايخ هذا الخبر لخورشيد باشا ، ولكنه رفض الامتثال ، وذكر أنه مولى من طرف السلطان ، فلا يمزول بأمر الفلاحين . واستقر عزمه على المقاومة ، خاصة وأنه كان في القلعة ، وربما كان يأمل في الاستناد إلى المماليك ، أو في وقوف الباب العالي إلى جانبه . ولكن خورشيد باشا وجد نفسه محاصراً في القلعة ، رغم وجود ١٥٠٠ جندي معه . وكتب خورشيد باشا إلى جنود الدلاة ، الذين كانوا لا يزالون في قليوب ، وطلب إليهم العودة إلى القاهرة ، لمعاونته في المحافظة على سلطة الدولة ، والقضاء على خطر الفلاحين . ولم يكن الأمر سهلاً أمام محمد علي : فهناك المماليك الذين قد ينضمون لخورشيد باشا ، وهناك جنود الولاية ، وهناك الباب العالي ؛ هذا علاوة على إصرار خورشيد باشا على المقاومة . وكان في وسع محمد علي أن يعتمد على تسليح الأهالي ، ولكنهم قد يهددونه يوماً بتوجيه نفس السلاح ضده . ولذلك فإنه عمل على حسم الموقف بكل سرعة ، وعلى أساس النقام مع خورشيد باشا لإنهاء هذا الوضع ، حتى يقول الباب العالي كلمته في الموقف . وعهد محمد علي إلى المشايخ باقتناع خورشيد باشا بترك العناد وكتبوا وثيقة بما استقر الرأي عليه ، حتى يعطوا للموقف صيغة قانونية وشرعية ، وذلك في يوم ١٦ مايو . كما كتب المشايخ إلى استانبول ، في يوم ١٩ مايو ، يبررون موقفهم في أمر عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي . ومنذ ذلك اليوم قرر محمد علي أن يستخدم القوة لمساندة قرار العلماء والمشايخ ، حتى لا تفلت منه الفرصة . وقام محمد علي بحاصرة القلعة ، وقام السيد عمر مكرم واجتهد في



محرّض الناس على الاجتماع والاستعداد . واشترك في حصار القلعة عدد كبير من أبناء القاهرة المسلحين ، ومن قوات الأرتود ، وأخذوا يطلقون النيران من على الأسطح ، ومن منارات المساجد . لإزعاج حامية القلعة وسررت روح الثورة في الأهالي ، الشيوخ والأطفال والأغنياء والفقراء . والكل بالأسلحة والصي والنبات ، ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحارات ، ومسع استمرار الحصار ، واستمرار عناد خورشيد باشا ، أمر محمد علي بالصمود بالمندفع إلى المقطم ، لضرب القلعة من أعلى الجبل . وذلك في الوقت الذي تول فيه السيد عمر مكرم قيادة الجماهير .

وأثبت السيد عمر مكرم أنه قيادة لها قيمتها ؛ وحافظ الأهالي على الأمن ، وأثبتوا أنهم عناصر صالحة لحكم أنفسهم بأنفسهم ؛ وأقاموا المتاريس في الشوارع ، ومنذوا جنود خورشيد باشا من الخروج من القلعة . وشارك في هذه العمليات ما يقرب من أربعين ألفاً من الأهالي ، كانوا جميعاً يأتمرون بأمر السيد النقيب ، السيد عمر مكرم .

وكان محمد علي يرغب في إنهاء الموقف بطريقة سلمية حتى لا يظهر من جديد يظهر الماضي حيال من يمثل سلطة الدولة في مصر ؛ وكان لا يثق في نفس الوقت في إمكان استمرار الاتحاد بين قوات الأرتود ، كما كان يخشى من موقص المالك ومن موقف الدلاء ؛ ولذلك فإنه كان دائماً من أنصار التفاهم مع خورشيد باشا . وبدأت المفاوضات بين كبار الضباط الموجودين في القلعة ، وبين قادة الحركة الثورية في القاهرة ؛ واشتملت هذه المفاوضات على ظهور مبدأ جديد بالنسبة للسلطة في مصر ، وكا في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد ، ومستقبل أهلها ؛ إذ أنه كان قد بلور فكرة اختيار الأهالي للحاكم الذي يتولى أمورهم ، وبلور كذلك فكرة عزل الأهالي لمن لا يرضون عنه من الحكام ؛ إنها الجمهورية ، والسلطة

فيها فذهب ، والاذناب بطريق مباشر ، بطريق الاستعداد .

وتواجهت عاصفان قلديتان : حن حكومة الباب العالي ، ودم الالنفات إلى معرفت لاعلايين من ناحية ، وحن ابتداء ابلان في عزل الولاة وتعيين غيرهم ، من ناحية أخرى لقد سارت القاهرة بخطوات سريعة . وأجبرتها الظروف على أن تقطع في أيام نفس المسافة التي قطعها بلاد أخرى في أجيال وقرون .

ولم يأت هذا المبدأ من الخارج ؛ بل لقد نادى به العلماء والمشايع ، وبصفتهم المسؤولين عن الشرع . وإذا كان البعض قد ذكر ضرورة إطاعة الله والرسول وأولى الأمر ، فإن السيد عمر مكرم قد أجاب بأن المقصود بأولى الأمر في الآية الكريمة هم العلماء ، وحمة الشريعة ، والسلطان العادل ، الذي يسهر على تنفيذ أحكام الشريعة ؛ ومادام خورشيد قد أصبح طاغياً مستبداً فن حن الشعب أن يعرله .

واستمرت مقاومة خورشيد باشا في القلعة ، وزاد إصرار الأهالي على ضرورة التخلص منه . وحن المقرء ، فإنهم باعموا ملابسهم ، واستدانوا ، واشتروا الأسلحة . واستمر إطلاق المدافع بين رجال خورشيد باشا في القلعة وبين مدافع محمد على المنصوبة على جبل المقطم . وكاد هذا السلاح أن يكف عن الضرب ، حين طالب برجاله بدفع رواتبهم ؛ ولكن محمد على استدان مبلغاً من المال . لكن يواجه به هذه المشكلة . وحاول خورشيد باشا أن يحبك بعض المؤامرات مع بعض الضباط الأرثوؤد ، ولكن محمد على أظهر يقظة لمواجهتها .

واستمر حصار القلعة إلى أن وصلت من الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو أنباء بوصول مندوب من الباب العالي إلى هذا الثغر في يوم ٢٤ ، لإنهاء الإقتسامات الداخلية الموجودة في مصر فرح الأهالي كثيراً بهذه الأنباء ، واحتفلوا بها .

وفي نفس الوقت حاول خورشيد باشا أن يكسب الموقف ، وازلت بعض قواته من القلعة إلى القاهرة ، للدخول إليها ، والسيطرة عليها . ولكن الثوار وادهموا المدفوع ، واشتبكوا معهم في معركة هزوا فيها جنود خورشيد باشا . واضطر مندوب الباب العالي إلى التوقف قليلا في رشيد ، إذ أن البلاد كانت في حالة فوضى تامة ؛ وأسرع محمد علي والمشايخ والأعيان بإرسال وفد لاستقباله ، وحراسته على الطريق . ووصل هذا المندوب إلى القاهرة في يوم ٩ يوليو ، وقرأ في بيت محمد علي مرسوما موجها لمحمد علي باشا ، وإلى جده سابقا ، وإلى مصر حاليا لإبتداء من عشرين ربيع الأول ١٢٢٠ ( ١٨ مايو ١٨٠٥ ) حيث رضى بذلك العلماء والرعية . وذكر أن أحمد باشا معزول عن مصر ، وعليه أن يتوجه إلى الإسكندرية حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى ولاية جديدة . وشرح البعض أن المندوب المثاني كل يحمل فرمائين ، أحدهما خورشيد باشا ، والثاني محمد علي ، وكل منهما لتولية الواحد ولاية مصر ، وعزل الآخر عنها . حسبما تنبأ الظروف . وكان يحىء هذا المندوب إلى القاهرة يعنى شعوره بسطة محمد علي ، أو بسطة الجماهير والقيادة الشعبية التي كانت تصر على توليه الولاية . واضطر خورشيد باشا إلى تقليل ضرب المدفعية من القلعة إلى القاهرة ؛ ولكنه رفض النزول من القلعة ، وعلى أساس أنه يتولى الولاية بخط شريف ، ولا يعزل عنها إلا بأمر السلطان . فاستمر الوضع على ما كان عليه ، إلى أن وصل القبطان باشا إلى مياه أبي قير في يوم ١٩ يوليو . ووجه ثلاث بواخر ، وفرقاطة وأبريق ؛ وكان السلطان قد خوله سلطات واسعة لإنهاء الوضع الشاذ الموجود في مصر . فأى ثمن . وكان السلطان قد شهد في ذلك الوقت خروج الحمير من حكم ، واستيلاء الوهابيين عليه ؛ وكان يحشى من تدخل الإنجليز في مصر ، ويخشى كذلك من عودة سلطة المماليك إلى ما كانت عليه ؛ فأعطى قائد الاسطول هذه السلطات .

وقدّر العلماء والمشايخ إرسال عرض حال إلى القبطان باشا يشرحون فيه ما حدث ، ولكن سرعان ما جاء وكيل القبطان باشا إلى القاهرة يحمل أمراً إلى خورشيد باشا بالزول من القلعة ، والتوجه حالاً إلى الاسكندرية . وأمر آخر إلى محمد علي بالبقاء في القائمقامية ، حيث ارتضاء العلماء ، على أن يرسل جنوداً إلى الحجاز . وتذرع خورشيد باشا بحاجته إلى الاموال ، لدفع رواتب الجنود الموجودين معه في القلعة قبل أن يزل منها ، وفي يوم ه أغسطس أحضر محمد علي له الخصاله كيس التي كان قد طلبها . وفي اليوم التالي نزل خورشيد باشا من القلعة ، وتوجه إلى بولاق ، التي أبحر منها في يوم ١١ صوب الاسكندرية . وكتب القبطان باشا إلى استانبول ، لتثبيت محمد علي في ولاية مصر ، وبذل وكلاء محمد علي جهودهم في العاصمة لافتتاح الباب العالي بنفس الثمن . مستندين في ذلك إلى رغبة العلماء والمشايخ في توليته ، وإلى تمكنه من السيطرة على الموقف في مصر ، وتمكنه من إرسال التجندات لقتال الوهايين ، واستخلاص الحرمين الشريفين من حكمهم . ونجحت هذه المجهودات ، وصدر فرمان بتعيين خورشيد باشا والياً على سالونيك ، وتثبيت محمد علي في حكم مصر . وأبحر خورشيد باشا من الاسكندرية ، مع القبطان باشا في ١٢ أكتوبر ، وترك مصر لرجل أثبتت الأيام لقبه قوة شخصيته ، وقوة عناده ، وإصراره على الهدف الذي يرغب في الوصول إليه . وفرح الأهالي بهذا الانتصار ، إذ أنه كان تدعياً لرغبتهم ، وإقراراً لسلطتهم . وإذا كان محمد علي سيواجه صعوبات كبيرة في السنوات الأولى لحكمه لمصر . فإن المصريين سيكونون سنداً رئيسي في التغلب على هذه الصعوبات . ودخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث ، مرحلة تميزت بوصول قيادة في السلطة انتخبها الشعب . ولكن الموقف كان لا يزال يشتمل على كثير من التناقضات ، والتي ستؤثر حركتها وتطورها ، وفي علاقتها مع بعضها . على المرحلة القادمة من تاريخ مصر الحديث .

## المراجع

- إبن إياس : محمد بن أحمد ... الحنفى ؛  
بدايع الزهور فى وقائع النحور ، الطبعة الثانية .  
القاهرة ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ .  
الجزئين الرابع والخامس .  
أحمد بن زنبيل ؛  
تاريخ السلطان سليم خان ...  
القاهرة ، سنة ١٢٧٨ هـ  
إسماعيل سرهنك ؛  
حقائق الأخبار فى دول البحار  
ببلاق مصر ، سنة ١٢١٢ هـ - ٣ أجزاء .  
د حسين خلاف ؛  
التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث .  
القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٢ .  
صبحى وحيدة ؛  
فى أصول المسألة المصرية .  
القاهرة ، الانجملو المصرية ، ١٩٥٠ .  
عبد الرحمن بن حسن بن إبراهيم الجبورى ؛  
عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .  
القاهرة ، سنة ١٢٢٢ هـ - ٤ أجزاء .  
عبد الرحمن الرافعى ؛  
تاريخ الحركة القومية . وتطور نظام الحكم فى مصر .  
القاهرة ، النهضة المصرية . ١٩٥٥ .  
جزءان .

على مبارك ؛

الخطط التوفيقية .

القاهرة ، بولاق ، سنة ١٣٠٦ .

(عشرون جزءاً في خمسة مجلدات) .

د. محمد أنيس ؛

النشاط الأوربي بمصر وجيرانها ؛ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ؛  
مصادره ووثائقه .

(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني ، الممدد الثاني ؛ ص ١١٣ - ١٣٤) .

د. محمد أنيس ؛

الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر .  
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ؛ ص ١٨٩ - ٢٠٠) .

د. محمد أنيس ؛

حقائق عن عبد الرحمن الجبرتي ، مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية .  
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ؛ ص ٦٩ - ١١٥) .

محمد بن أبي سرور البكري الصديقي ؛  
الروضة المأمومة في أخبار مصر المحروسة .

د. محمد رفعت رمضان ؛

على بك الكبير .

القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .

محمد شفيق غريال ؛

الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع إستقلال مصر في سنة ١٨٠١

القاهرة ، ١٩٢٢ .

محمد شفيق غريال ؛

مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ - ١٨٠١ (المقالة الأولى) ترتيب

الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندي  
الوزناتمة في عهد الخلة العثمانية . القاهرة ، ١٩٢٦ .  
( مجلة كامة الآداب - المجلد الرابع - الجزء الأول ) .

د. محمد فحى لطيفة ؛

تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة .  
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الخلة الفرنسية وظهور محمد على .  
القاهرة ، ١٩٤٢ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الخلة الفرنسية ، وخروج الفرنسيين من مصر .  
القاهرة ، دار المسكر العربى .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ .  
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣ أجزاء

د. محمد مصطفى زيادة ؛

نهاية السلاطين المماليك فى مصر .  
( المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، المدة الأولى ؛ ص ١٩٧ - ٢٢٨ )

نقولا الترك ( المعلم ) ؛

ذكر تلك جمهور الفرنسية والافطار المصرية والبلاد الشامية .  
طبع فى مدينة بادير المحمية ، ١٨٢٩ .

نقولا ترك ؛

مذكرات ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت .

القاهرة ، مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٥٠ .

*Abbate, M. W. ,*

Bonaparte et l'Institut d'Egypte.  
Le Caire, 1800.

*Aubignot, d' ;*

Vie de Kleber.  
Paris, 1801.

*Bahgat, A. ;*

Acte de mariage du général Abdallah Menou.  
Le Caire, 1809.  
(Bull. de l'Inst. Eg. 3e Série, No 9.).

*Bahgat, A. ;*

La famille musulmane du général Abdallah Menou.  
Le Caire, 1901.  
( Bull. de l'Inst. Eg. 4e Série, No 1. Année 1900. ).

*Barnville, J. ;*

L'Expédition française en Egypte; 1798-1801.  
Le Caire, 1935.  
( Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III. ).

*Baldwin, G. ;*

Narrative of facts of the plunder of the English  
merchants by the Arabs.  
London. ( 1781. ?).

*Baldwin, G. ;*

Political recollections relative to Egypt. London, 1801.

*Balliard, le Comte;*

Mémoires ... écrits par lui-même.  
Paris, 1842. ( 8 Vols. )

*Berthier, (Maréchal) ;*

Mémoires du ... Campagne d'Egypte. Paris, 1827.

*Bouchard, Cap. ;*

Journal historique; La chute d'El-Arich ; ( Déc. 1799. ).  
Le Caire, 1947.



*Bédier, L. ;*

L'Egypte de 1798 à 1900.  
Paris, 1900.

*Brewer, W. G. ;*

Travels in Africa, Egypt and Syria.  
London, 1799.

*Bruce, J. ;*

Travels to discover the Source of the Nile,  
Edinburgh, 1790.

*Carré, J. - M. ;*

Voyageurs et écrivains français en Egypte.  
Le Caire, 1952. ( 2 Vols. )

*Cattani, Joseph-Edmond ;*

Histoire des rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte  
du XVIII<sup>e</sup> e siècle à 1841.  
Paris, 1919.

*Champolion-Figeac ;*

Fourier et Napoléon. - L'Egypte et les cent jours.  
Paris, 1844.

*Charles-Roux, F. ;*

L'Isthme et le canal de Suez.  
Paris, 1901.

*Charles-Roux, F. ;*

La politique française en Egypte à la fin du XVIII<sup>e</sup> e  
Siècle.  
( Rev. Hist., 1906, Tome 91. P. 507 ).

*Charles-Roux, F. ;*

Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII<sup>e</sup> e Siècle.  
Paris, 1907.

*Charles-Roux, F. ;*

Les origines de l'Expédition d'Egypte.  
Paris, 1910.

*Charles-Roux, F. :*

Autour d'une route: L'Angleterre, L'Isthme de Suez et  
l'Egypte au XVIII<sup>e</sup> e siècle.  
Paris, 1922.

*Charles-Roux, F. :*

Le Projet français de commerce avec l'Inde Par Suez  
sous Le règne de Louis XVI.  
Paris, 1925.

*Charles-Roux, F. :*

L'Angleterre et l'Expédition française en Egypte.  
Le Caire, 1925. ( 2 Vols. )

*Charles-Roux, F. :*

Bonaparte Gouverneur d'Egypte.  
Paris, 1937.

*Combe, Et. :*

L'Egypte Ottomane.  
Le Caire, 1907.  
( Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III. )

*Deherain Henri :*

L'Egypte Turque.  
Paris, 1911.  
( Histoire de la Nation Egyptienne. Tome V. ).

*Delacroix, D. :*

Bonaparte en Egypte ( 1798-1801 ).  
Paris, 1899.

*Description de L'Egypte, ou recueil des observations et des  
recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'expédition  
de l'armée française.  
Paris, 1809-1828. 9 Vols. de texte et 14 Vols. de Planches.*

*Douin, G. :*

La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Egypte. Les  
prodromes d'Aboukir.  
Le Caire, 1922.

*Douin, G. ;*

L'Égypte de 1802 à 1804. Correspondance des consuls de  
France en Égypte.  
Le Caire, 1927.

*Douin, G. ;*

L'Égypte indépendante « projet du 1801. »  
Le Caire, 1927.

*Douin, G. ;*

L'Angleterre et L'Égypte : la politique mameluke.  
Le Caire, 1921. ( 2 Vols. )

*Douin, G. ;*

Le retour de Bonaparte d'Égypte en France.  
Le Caire, 1941.

*Ernouf, le baron ;*

Le Général Kléber.  
Paris, 1876.

*Gargon, M. ;*

Kléber ( 1753-1800 ) .  
Paris, 1881.

*Ghobal, Slafik ;*

The beginnings of the Egyptian Question and the rise of  
Mehemet Ali.  
London, 1928.

*Guitry, Comt. ;*

L'Armée de Bonaparte en Égypte 1798-1799.  
Paris, 1897.

*Hoskins, H. L. ;*

British routes to India.  
London, 1928.

*Kammerer, A. ;*

La Mer Rouge.  
Le Caire, 1929-1949. ( 3 Tomes en 7 Vols. )

*La Jonquière, de ;*

L'Expedition d'Egypte ( 1798-1801 ).  
Paris, 1810-1817. ( 5 Vols. ).

*La Meurthe, Le Cte Boulay de ,*

Le Directoire et l'Expédition d'Egypte.  
Paris, 1885.

*Lucas-Dubreton, J. ;*

Kléber ( 1795-1800 ).  
Paris, 1907.

*Lusignan, S. ;*

A history of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman  
Porte.  
London, 1788.

*Masson, P. ;*

Histoire du commerce français dans Le Levant au XVIII e  
siècle. Paris.

*Menzies, J. ;*

History of the late expedition to Egypt, under the  
command of Lieut.General Sir Ralph Abercromby.  
Glasgow, 1805.

*Manier, H. ;*

Tables de la Description de L'Egypte.  
Le Caire, 1943.

*Rigault, G. ;*

Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de  
l'expédition d'Egypte ( 1799-1801. )  
Paris, 1911.

*Rousseau, M. F. ;*

Kléber et Menou en Egypte ... documents.  
Paris, 1900.

*Saint-Priest, Le Comte de,*

Mémoires sur L'Ambassade de France en Turquie.  
Paris, 1877.

*Savant, Jean :*

Les Mamelouks de Napoléon.  
Paris, 1949.

*Savary, C. :*

Lettres sur L'Egypte.  
Paris, 1787. ( 5 Vols. ).

*Sonnini, Gh. :*

Voyage dans la haute et basse d'Egypte.  
Paris, 1798.

*Testa, Le baron de :*

Recueil des traités de la Porte Ottomane.  
Paris, 1864-1898. ( Vol. II. )

*Toll, baron de :*

Mémoires sur les Turcs et les Tartares.  
Amsterdam, 1784. ( 4 Vols. )

*Troscourt, Jean-Baptiste :*

Mémoires sur L'Egypte; année 1791.  
Le Caire, 1842.

*Turc, Nicolas :*

Chroniques d'Egypte, 1798-1804.  
Le Caire, 1950.

*Vagrier, B. et Venturc, J. :*

Khéber en Egypte.  
Paris, 1896.

*Volney, C. F. :*

Voyage en Syrie et en Egypte.  
Paris, 1787. ( 2 vols. ).

*Wiet, Gaston. ;*

Reis Mémoires recueillis sur l'Expédition d'Egypte.  
Le Caire, 1841.

*Wilson, Sir R. T.;*

History of the British Expedition to Egypt.  
London, 1802. ( 2 vols )

*Wood, J. ;*

History of the Levant Company.  
Oxford, 1657.

## محتويات الكتاب

مقدمة .....	٥
تقديم .....	٩

### الباب الاول

افتتح العثماني مصر .....	٤١
الفصل الاول : نمو النظام الإقطاعي في مصر .....	٤٣
١ - الإزدحام التجاري .....	٤٣
٢ - نمو الإقطاع .....	٤٦
٣ - الصناعة والحرف .....	٤٩
٤ - حكم المالك .....	٥٣
الفصل الثاني : عملية التوسع العثماني .....	٥٤
١ - تحول طرق التجارة .....	٥٤
٢ - التوسع العثماني .....	٥٩
٣ - حمية الصدام مع سلطنة المالك .....	٦٢
الفصل الثالث : استيلاء العثمانيين على سوريا .....	٦٨
١ - الاستعداد .....	٦٨
٢ - التقدم إلى سوريا .....	٧٤
٣ - معركة مرج دابق .....	٧٩
٤ - نتائج المعركة .....	٨٣
الفصل الرابع : استيلاء العثمانيين على مصر .....	٨٦
١ - مياصة طومان باي .....	٨٦

- ٢ - غزوة ومعركة ييسان ... .. ٩٠
- ٣ - الإستعداد ... .. ٩٦
- ٤ - موقعة الرندانية ... .. ١٠٠
- الفصل الخامسة: تصفية سلطنة المالك ... .. ١٠٤
- ١ - استمرار المقاومة ... .. ١٠٤
- ٢ - القبض على طومان باى وإعدامه ... .. ١١٠
- ٣ - الحجاز واليمن ... .. ١١٣
- ٤ - الأسس الجديدة للحكم ... .. ١١٩

### الباب الثانى

- الحكم العثماني لمصر ... .. ١٢٧
- الفصل السادس : الوالى ... .. ١٢٩
- ١ - الولاة العثمانيون ... .. ١٢٩
- ٢ - وصول الوالى واختصاصاته ... .. ١٣٤
- ٣ - المالية ... .. ١٣٨
- ٤ - الجبوية ... .. ١٤٣
- ٥ - عزل الولاة ... .. ١٤٦
- الفصل السابع : القوات البرية والبحرية ... .. ١٥٠
- ١ - الوجبات ... .. ١٥٠
- ٢ - الإنكشارية ... .. ١٥٢
- ٣ - البحرية ... .. ١٥٤
- ٤ - مساعده النولة العثمانية فى حروبها ... .. ١٥٧



الفصل الثامن : الممالك والكشاف والبكوات ... ١٦٠

- ١ - المالك ... ١٦٠
- ٢ - الكشاف ... ١٦٤
- ٣ - البكوات ... ١٦٨

الفصل التاسع : خصائص الحكم المثاني ... ١٧٩

- ١ - الطيفية ... ١٧٩
- ٢ - الاستغلال ... ١٨٦
- ٣ - الجرد والرجعية ... ١٨٨
- ٤ - روح التضامن والمناخ الإسلامى ... ١٩١

الفصل العاشر : التنوع الإقتصادى ... ١٩٥

- ١ - الزراعة ... ١٩٥
- ٢ - الصناعة ... ١٩٩
- ٣ - التجارة ... ٢٠٣
- ٤ - الإدارة المالية ... ٢٠٨

الباب الثالث

القرن الثامن عشر ... ٢١٢

الفصل الحادى عشر : النصف الأول من القرن الثامن عشر ... ٢١٢

- ١ - الانكشافية والعرب ... ٢١٢
- ٢ - جركس بك ... ٢١٩
- ٣ - عثمان بك كنيا وأهوانه ... ٢٢٤
- ٤ - إبراهيم بك كنيا ... ٢٣٧

الفصل الثاني عشر: علي بن أبي طالب

- ١ - شيوخه ..... ٢٣٤
- ٢ - الانفراد بالحكم ..... ٢٤٢
- ٣ - ضم الحجاز ..... ٢٤٦
- ٤ - ضم الشام ..... ٢٥١

الفصل الثالث عشر: محمد بن أبي الذهب

- ١ - العودة من الشام ..... ٢٥٨
- ٢ - أبو الذهب في القاهرة ..... ٢٦٣
- ٣ - معركة الصالحية ..... ٢٦٨
- ٤ - حكم محمد بن أبي الذهب ..... ٢٧٠

الفصل الرابع عشر: إبراهيم بن محمد بن أبي الذهب

- ١ - انتقام السلطة ..... ٢٧٧
- ٢ - حملة حسن باشا على مصر ..... ٢٨١
- ٣ - سيطرة اسماعيل بن أبي الذهب ..... ٢٩٤
- ٤ - عودة إبراهيم بن محمد بن أبي الذهب إلى القاهرة ..... ٣٠٢

الفصل الخامس عشر: بداية التطور الاجتماعي والسياسي

- ١ - ضعف السلطة ..... ٣١١
- ٢ - سوء الأحوال الاقتصادية ..... ٣١٨
- ٣ - بداية تحريك القواعد الوطنية ..... ٣٢٢
- ٤ - الاطماع الأجنبية وازدياد أهمية طريق الهند ..... ٣٢٧

## الباب الرابع

الخطة الفرنسية على مصر ... .. ٢٣٢

الفصل السادس عشر : الحملة واحتلال مصر ... .. ٢٣٥

١ — مشروع الحملة والاستعداد ... .. ٢٣٥

٢ — احتلال الاسكندرية والقاهرة ... .. ٢٤٣

٣ — نظم الحكم الجديدة .. ... ٢٦١

٤ — موقعة أبي قير البحرية ونتائجها ... .. ٢٦٨

٥ — الديوان العام ... .. ٢٧٢

الفصل السابع عشر : مقاومة الحملة ... .. ٢٨٢

١ — ثورة القاهرة الأولى ... .. ٢٨٢

٢ — المقاومة في الأقاليم ... .. ٢٩٥

٣ — الحملة على سوريا ... .. ٤١٥

٤ — استمرار المقاومة ... .. ٤٢٤

٥ — معركة أبي قير العربية ... .. ٤٢٥

الفصل الثامن عشر : مصر وقيادة الجنرال كليبر ... .. ٤٤٥

١ — اتفاقية العرش ... .. ٤٤٥

٢ — موقعة عين شمس ... .. ٤٥٨

٣ — ثورة القاهرة الثانية ... .. ٤٦٤

٤ — مقتل الجنرال كليبر ... .. ٤٧٩

الفصل التاسع عشر : قيادة الجنرال ميتو وخروج الحملة ... .. ٤٨٧

١ — الجنرال ميتو وسياسته ... .. ٤٨٧

٢ — الحملة الانجليزية العنانية ومعركة كانوب ... .. ٤٩٦

- ٢ - الزحف وتسلم القاهرة ... .. ٥٠٥
- ٤ - خروج الحملة من مصر ... .. ٥١٦
- الاهل الضرون : نتائج الحملة على مصر ... .. ٥٢٠
- ١ - النتائج العسكرية ... .. ٥٢٠
- ٢ - النتائج الاقتصادية ... .. ٥٢٦
- ٣ - النتائج الاجتماعية ... .. ٥٢٩
- ٤ - النتائج السياسية ... .. ٥٣٤
- ٥ - النتائج العلمية ... .. ٥٣٨

#### الباب الخامس

##### عصر الفوضى

- والتزاع على السلطة ... .. ٥٤٩
- الاهل الواحد والعشرين : القوى في الميدان ... .. ٥٥١
- ٢ - القرليون ... .. ٥٥١
- ٣ - الانجليز ... .. ٥٥٣
- ٣ - الانراك ... .. ٥٥٤
- ٤ - المالك ... .. ٥٥٧
- ٥ - لقوى الوطنية ... .. ٥٦٠
- الاهل الثاني والعشرين : الصراع بين القوى ... .. ٥٦٤
- ١ - محاولة التخلص من المالك ... .. ٥٦٤
- ٢ - ولاية خسرو باشا ... .. ٥٦٩
- ٣ - قائمقامية طاهر باشا ... .. ٥٧٦

الفصل الثالث والعشرين : إمتلاك الممالك والأرتقود ... .. ٥٨٣

١ - مطاردة خسرو باشا ... .. ٥٨٣

٢ - ولاية علي باشا الجزائرلى ... .. ٥٨٥

٣ - مطاردة محمد بك الأتقى ... .. ٥٩٣

٤ - هاية الإمتلاف ... .. ٥٩٥

الفصل الرابع والعشرين : ولاية خورشيد باشا ووصول محمد على إلى السلطة ٦٠١

١ - حكومة خورشيد باشا ... .. ٦٠١

٢ - النزاع بين خورشيد ومحمد على ... .. ٦١٠

٣ - وصول محمد على إلى السلطة ... .. ٦١٦

مراجع الكتاب ... .. ٦٢٣

محتويات الكتاب ... .. ٦٣٣





